



ضوء البیت

لأحادیث إعرابیة

لإمام المأثور ظالبشیر
العلامة جمال الدین ابی محمد عبد اللہ بن یوسف الخفّی الزبیلّی
المتوفى ٧٦٢ هـ

مع حاشیة النفیسة المہمة
" بغیة الالمعی فی تخریج الزبیلّی "
وتصحیح أصل النسخة بعناية بالغة من " إدارة المجلس العلمی "

المجلد الثالث

حقوق الطبع محفوظة " للمجلس العلمی "

الطبعة الأولى

١٩٣٨ ————— ١٣٥٧

مطبعة دار المأمون بشاربھار سورت

تمت في سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٥ م

فهرست الجزء الثالث

من كتاب نصب الراية - للإمام الحافظ الزيلعي

كتاب الحج من ١ إلى ١٦٦

- ١ أحاديث في أن الحج في العمر كله مرة ، وهي نحو عشرة أحاديث
٤ أحاديث الفور في الحج والتراخي ، ويان مذاهب الأئمة فيه
٥ أحاديث فرضية الحج « من الهامش »
٧ أحاديث في تفسير السيل إلى الحج ، وهي سبعة
١٠ حديثان في عدم سفر المرأة من غير محرم

فصل في المواقيت

- ١٢ أحاديث في يان مواقيت الإحرام ، وهي عشرة أحاديث
١٥ حديث في عدم التجاوز عن الميقات من غير إحرام
١٦ حديث في يان ميقات الحج والعمرة للمكي

باب الإحرام

- ١٧ أحاديث الاغتسال عند الإحرام ، وهي خمسة
١٨ حديث لبس الإزار والرداء عند الإحرام
١٨ حديثان في جواز الطيب قبل الإحرام
١٩ أحاديث الخصوم في عدم جواز الطيب قبل الإحرام
٢٠ حديث النهي عن التزعفر
٢١ حديث الركعتين عند الإحرام
٢١ أحاديث التلبية عقيب الركعتين
٢٢ آثار عن الصحابة والتابعين في يان سر التلبية
٢٤ أحاديث في كلمات التلبية ، وبحث الزيادة فيها

صفحة

الموضوع

- ٢٦ حديث في جواز أكل لحم الصيد للحرم، إذا كان من غير إشارته أو دلالة ...
- ٢٦ حديث في نهى الحرم عن لبس المخيط ...
- ٢٧ حديث في عدم تغطية الحرم رأسه، إلا للرأفة ..
- ٢٨ حديث «الحاج الشعث النفل» ...
- ٢٩ حديثان في نهى الحرم عن لبس الثوب المزعفر والمصبوغ بالورس ...
- ٣٠ أحاديث الفريقين في الباب ...
- ٣٠ أحاديث جواز الغسل للحرم، والآثار فيه ...
- ٣٢ جواز الاستئطلال بالبيت، وغيره للحرم ...
- ٣٣ بيان مواضع إكثار التلبية ..
- ٣٣ أحاديث في أن أفضل الحج المعج والثج ...
- ٣٥ حديثان في رفع الصوت بالتلبية ...
- ٣٦ أحاديث في أول عمل الحاج عند دخول مكة، وبيان ما يقول عند رؤية البيت وغيره
- ٣٨ أحاديث في رفع الدين عند الحجر الأسود، وتقبيله ...
- ٤٠ أحاديث في طواف النبي ﷺ على راحلته ...
- ٤٢ أحاديث في أن الطواف سبعة أشواط، وفي بيان الرمل والاضطباع ...
- ٤٣ حديث في أن الحطيم من البيت ...
- ٤٤ حديث في أشواط الرمل، وبيان سببه ...
- ٤٦ أحاديث في أن الرمل من الحجر إلى الحجر ...
- ٤٦ حديثان في عدم استلامه ﷺ غير الركنتين اليمانيين ...
- ٤٧ حديث في ركعتي الطواف ...
- ٤٨ حديث في استلام الحجر الأسود بعد الركعتين عند الخروج إلى الصفا ...
- ٥١ حديث غريب في تحية البيت بالطواف ...
- ٥١ أحاديث في الدعاء عند الصفا، وفي رفع الدين عند الدعاء ..
- ٥٢ أحاديث في الخروج من باب الصفا إلى السعي ...
- ٥٢ حديث في كيفية السعي بين الصفا والمروة ...
- ٥٤ حديث في بدء السعي من الصفا ...
- ٥٥ أحاديث «إن الله كتب عليكم السعي»، وتحققها ...

الموضوع	صفحة
حديثان في أن الطواف بالبيت صلاة	٥٧
حديث في أنه ﷺ صلى الفجر يوم التروية بمكة	٥٨
أحاديث في الجمع بين الظهر والعصر بعرفات ، والخطبة بعد الصلاة	٥٩
أحاديث في أن الجمع بينهما بأذان وإقامتين ، والذهاب إلى الموقف بعدها	٦٠
أحاديث في أن عرفة كلها موقف ، وهي خمسة أحاديث	٦٠
أحاديث في وقوفه ﷺ على الناقة ، واستقباله إلى القبلة	٦٢
أحاديث في الاجتهاد في الدعاء ، ومد اليدين ، كالمستطعم المسكين بعرفات	٦٤
أحاديث في التلبية بعرفات ، والرحيل منها بعد مغيب الشمس	٦٥
حديث في المشي إلى المزدلفة بالسكينة والهيئة	٦٧
أحاديث في موقفه ﷺ بالمزدلفة	٦٨
أحاديث في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، بأذان وإقامة واحدة	٦٨
حديث في عدم التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة	٧١
حديث في صلاته ﷺ الفجر بعلس على غير عادته بالمزدلفة	٧١
أحاديث في تقديم ضعفة أهله بالليل عن مزدلفة	٧٢
أحاديث في الرحيل عن المزدلفة قبل طلوع الشمس	٧٤
أحاديث في رمي جرة العقبة بسبع حصيات يوم النحر	٧٥
حديثان في التكبير عند كل رمية	٧٦
حديث في عدم الوقوف عند جرة العقبة بعد الرمي	٧٧
حديث في قطع التلبية عند أول حصة في جرة العقبة في اليوم الأول	٧٨
أحاديث في عدم أخذ الحصى عند الجرة	٧٨
حديث في ترتيب أفعال الحج يوم النحر	٧٩
حديث في أفضلية الحلق على التقصير	٨٠
أحاديث في حل كل شيء بعد الحلق غير الجماع	٨٠
أحاديث الخصوم في هذا الباب	٨١
حديث في طواف الزيارة يوم النحر ، ثم الرجوع إلى منى	٨٢
حديث غريب في أول وقت طواف الزيارة	٨٣
حديث في رمي الجمار بعد الزوال في اليوم الثاني	٨٣

الموضوع	صحيفة
حديث : « اللهم اغفر للحاج » وغيره مما يتعلق بالموضوع	٨٤
أحاديث في الرمي في اليوم الثالث ، ويان تقديم هذا الرمي على الزوال وغيره من الأمور	٨٥
أحاديث في جواز الرمي للرءاء ليلا لليوم الثالث	٨٥
حديث الرمي بعد طلوع الفجر	٨٦
حديثان في المبيت بنى ليالى الرمي ، وخلافه	٨٧
أحاديث في نزول المحصب يوم النفر	٨٨
حديث طواف الوداع ، وحديث آخر في الباب	٨٩
حديث نزع الدلو من بئر زمزم ، والشرب منه	٩٠
حديث الملتزم وموضعه ، ويان ، ما يفعل هناك	٩١
حديث في الوقوف بمرقة بعد الزوال	٩١
أحاديث في أن ليلة العيد من عرفة	٩٢
حديث في إسدال المرأة على وجهها مع المحفافة	٩٣
بحث في سماع مجاهد عن عائشة	٩٤
أحاديث في نهى النساء عن الحلق ، وأمرهن بالتقصير للحل	٩٥
حديث يخالف هذا المعنى ، وهو ضعيف ومنقطع	٩٦
أحاديث في تقليد البدن ، وأنه إحرام	٩٧
حديث في تقليد الشاة ، وحديث في الهدى	٩٨

باب القرآن

أحاديث في قرانه ﷺ	٩٩
أحاديث في أفراد حجه ﷺ	١٠١
أحاديث في أفضلية التمتع	١٠٢
أحاديث في الباب	١٠٧
أحاديث في طوافه ﷺ ، والاختلاف فيه	١٠٨
أحاديث في الباب تؤيد الحنفية	١١٠
آثار في ذلك توافق الحنفية	١١١

باب التمتع

الموضوع	صفحة
بيان صفة التمتع، والاختلاف فيه، وأحاديث في هذا الموضوع	١١٢
حديث في قطع التلبية حين استلام الحجر الأسود	١١٤
أحاديث في سوق الهدى معه، وفي قتل قلائد الهدى	١١٥
حديث في الإِشعار، وبيان الاختلاف في أنه هل هو في الجانب الأيمن أو الأيسر	١١٥
تحقيق الإِشعار، وتنقيح مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله، بكلام محقق في الهامش	١١٧
أحاديث في النهي عن المثلة، وهي ثلاثة عشر حديثاً تعارض حديث الإِشعار	١١٨
بيان أن الرجوع إلى الأهل بعد العمرة، يبطل التمتع	١٢١
بيان الاختلاف في تعيين العبادلة وعددهم	١٢١
أحاديث أشهر الحج من العبادلة الثلاثة	١٢١
أحاديث في نهى الحائض عن الطواف بالبيت	١٢٢
حديث في ترك طواف الصدر للحائض	١٢٣

باب الجنائيات

حديث في نهى المحرم عن الطيب، وأن الخناء طيب	١٢٤
حديث كمب بن عجرة في الفدية عن الجنابة في الحج	١٢٤
حديث، وآثار في حكم من جامع قبل الوقوف	١٢٥
حديث أن الطواف بالبيت صلاة، إلخ	١٢٨
حديث في أن الإِفاضة من عرفات بعد غروب الشمس	١٢٨
آثار، وأحاديث في حكم تقديم نكسك على نكسك، وحديث الإِحصار	١٢٩
أحاديث في جواز قتل الخمس الفواسق للمحرم، وفي المحرم	١٣٠
نقل الإِجماع على أن المحرم الدال على الصيد عليه الجزاء	١٣٢
آثار في إيجاب النظير في الجزاء من حيث الخلقة، وهي تسعة	١٣٢
حديث في أن الضبع صيد، وفيه شاة	١٣٤
آثار في جزاء بيض النعام عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس	١٣٥
أحاديث في هذا الباب مرفوعة، وحديث قتل الخمس الفواسق	١٣٦

الموضوع	صفحة
أحاديث في جواز أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد	١٣٧
أحاديث للشافعية تخالف ذلك	١٣٩
أحاديث آخر توافق الحنفية	١٤٠
حديث « ولا ينفر صيدها »	١٤٢
حديث « لا يمتثل خلاها » الخ ، واستثناء الإذخر	١٤٣

باب الإحصار

حديث إحصار النبي ﷺ عام الحديبية ، ويان ما فعل هو وأصحابه	١٤٤
--	-----

باب فوات الحج

حديث « من فاته عرفات بليل فقد فاته الحج » من حديث ابن عباس ، وابن عمر .	١٤٥
أحاديث القائلين بهدى القوات	١٤٦
بيان أن العمرة تكره في يوم عرفة ، وأيام النحر ، والتشريق	١٤٦
أحاديث في فرضية العمرة مثل الحج ، وتحقيق هذه الأحاديث	١٤٨
أحاديث في أن العمرة تطوع ، وتقدر جالها	١٥٠

باب الحج عن الغبر

أحاديث في أنه ﷺ ضحى بكبشين الخ ، وهي سبعة	١٥١
أحاديث الحج عن الغير ، وجواز حج الصرورة	١٥٤
حديث المانعين عن حج الصرورة - وهو من لم يحج - والكلام عليه	١٥٥
أحاديث في أن الحج يقع عن المحجوج ، وهي خمسة أحاديث	١٥٦
أحاديث الحج عن الميت ، وهي خمسة أحاديث	١٥٨
حديث « انقطع عمله إلا من ثلاث » ، وحديث موت الحاج في الطريق	١٥٩

باب الهدى

حديث الهدى ، وحديث الأكل من لحم الهدى	١٦٠
حديث عدم الأكل من الهدى ، والكلام عليه	١٦١
حديثان في أن « مني كلها منحر »	١٦٢

الروضــــــــــــــــوع	صحيفة
أحاديث نحر الإبل ، وكيفيته ، وبيان ذبح البقر والغنم	١٦٣
حديث سوق النبي ﷺ مائة بدنة في حجة الوداع	١٦٤
أحاديث في التصديق بجلال الهدايا ، والركوب عليها ، ونحرها في الطريق إذا عطبت	١٦٥

كتاب النكاح من ١٦٧ - ٢١٦

حديث « لانكاح إلا بشهود » ، والكلام عليه	١٦٧
---	-----

فصل في بيان المحرمات

حديث « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »	١٦٨
أحاديث في النهي عن الجمع بين الأختين	١٦٨
حديث « لا يتكح المرأة على عمها ، الخ	١٦٩
حديث « لا يتكح المحرم ، ولا يتكح »	١٧٠
حديث « تزوج بميمونة وهو محرم »	١٧٠
الاحاديث المعارضة لذلك	١٧١
حديث يخالف ما سبق	١٧٣
أحاديث « لا يتكح الأمة على الحرية »	١٧٤
أحاديث « وتتكح الحرية على الأمة »	١٧٥
بيان نقل الإجماع على تحريم المتعة ، ونسخها ، والاحاديث في ذلك بإشباع	١٧٦
تحقيق ما ينسب إلى ابن عباس من جواز المتعة ، واستغرابه الجواز مطلقاً	١٨١
أحاديث تخالف ما تقدم ، ورجوع ابن عباس عن قتواه	١٨١

باب في الأولياء والأكفاء

أحاديث في عدم اشتراط الولي للنكاح	١٨٢
أحاديث تخالف ذلك ، والكلام عليها ، وتحقيقها بالتفصيل	١٨٣
أحاديث في عدم إيجاب البكر البالغة ، وهي ستة	١٩٠
أحاديث تخالف ذلك ، والبحث عنها	١٩٣
حديث في أن إذن البكر سكوتها	١٩٤
حديث نكاح الثيب ، وحديث ولاية السلطان	١٩٥

فصل في الكفاءة

الموضوع	صفحة
حديث في اشتراط الكفاءة	١٩٦
حديث في عدم اشتراطها، وحديث كفاءة قریش بعضهم لبعض	١٩٧

باب المهر

حديث «لامهر أقل من عشرة دراهم» وتحقيقه	١٩٩
أحاديث تخالف ذلك	١٩٩
حديث مهر المثل، وأثر ابن عباس في المتعة	٢٠١
نقل كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل نجران	٢٠٣

باب نكاح الرقيق

حديث «أما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر»	٢٠٣
حديث اختيار بريرة إذا أعتقت، وهل كان زوجها حراً أو عبداً	٢٠٤
الأحاديث في أن زوجها كان حراً	٢٠٥
الأحاديث في أن زوجها كان عبداً	٢٠٦

باب نكاح أهل الشرك

أحاديث في صحة أنكحة الكفار، وإقرارهم عليها بعد الإسلام	٢٠٨
حديث «إن الإسلام يعلو ولا يعلى»، روى مرفوعاً عن عمر، ومعاذ، وعائذ	٢١٣

باب القسم

أحاديث وجوب القسم بين النساء	٢١٤
حديث قسم النبي ﷺ بين نسائه	٢١٤
أحاديث أهل المذاهب في الاختلاف في القسم للثيب، والبركر	٢١٥

كتاب الرضاع

حديث لا تحرم «الهبة ولا المصتان» إلخ	٢١٧
حديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وحديث «لارضاع بعد حولين»	٢١٨

الموضوع	صفحة
حديث "لارضاع بعد الفصال"	٢١٩

كتاب الطلاق

أحاديث طلاق السنة، وصفته	٢٢٠
حديث طلاق الصبي، والمعتوه	٢٢١
أحاديث طلاق المكره، والآثار في ذلك	٢٢٢
أحاديث من أنكر طلاق الإكراه	٢٢٣
أحاديث طلاق السكران	٢٢٤
أحاديث في أن العبرة في الطلاق للرجال	٢٢٥
أحاديث أن طلاق الأمة ثتان	٢٢٦
أحاديث في الباب، وأثر عن عمر في طلاق العبد	٢٢٦

إيقاع الطلاق، وتشبيه الطلاق

حديثان في الاستدلال بكناية الفرج عن جملة المرأة، كالوجه، والعنق	...
حديث "الشهر هكذا وهكذا" روى عن ابن عمر، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص	٢٢٨

تفويض الطلاق

أحاديث في أن المخيرة لها الخيار مادامت في المجلس	٢٢٩
--	-----

الأيمان في الطلاق

أحاديث في عدم الطلاق قبل التكاح، وهي تسعة	٢٣٠
أحاديث في وجوب الاستبراء	٢٣٣

الاستثناء في الطلاق

أحاديث في عدم الحنث في البين، إذا قال: إن شاء الله	٢٣٤
--	-----

باب الرجعة

أحاديث "الولد للفراس وللأمر الحجر"، وهي خمسة أحاديث	٢٣٦
---	-----

ما تحل به المطلقة

الروضــــــــــــــــوع	صحيفة
أحاديث في التحليل ، وما إلى ذلك ، والأحاديث المذكورة ثمانية	٢٣٧
”الإيلاء“ - آثار عن عثمان ، وعلى ، والعبادة بوقوع طلاق بعد أربعة أشهر	٢٤١
”الخلع“ حديث « إن الخلع تطليقة بائنة » ، وغيره من الأحاديث في الباب ...	٢٤٣
”الظهار“ ، أحاديث في التكفير عنه قبل العود	٢٤٦
”الكفارة“ ، حديث ”الكفارة“ وحديث ”المكاتب عبد ما بقى عليه درهم“ ،	٢٤٧
”اللعان“ ، حديث « أربعة لالعان بينهم » ، الخ ، والكلام عليه	٢٤٨
حديث نزول اللعان في القرآن	٢٤٨
أحاديث « المتلاعنان لا يجتمعان »	٢٤٩
أحاديث في نفى الولد عن هلال بن أمية بعد اللعان	٢٥١
”العنين“ ، وتأجيله سنة ، والأحاديث ، والآثار في ذلك	٢٥٤

باب العدة

حديث ”عدة الأمة حيضتان“ استدل به على أن القرء اسم للحيض	٢٥٥
أحاديث وآثار في أن عدة الحامل وضع حملها	٢٥٦
أثر عمر في عدة أم الولد ، واستدلال المصنف به للحنفية	٢٥٨
آثار في تعيين ابتداء عدة الطلاق ، وعدة الوفاة	٢٥٩
أحاديث إحداد المرأة على زوجها ، وهي خمسة	٢٦٠
حديث في سكنى المرأة في بيت زوجها في العدة	٢٦٣
حديث بشكل على المذهب الحنفى ، وكلام الدارقطنى عليه	٢٦٤

ثبوت النسب

حديث جواز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه	٢٦٤
”حضانة الولد ، ومن أحق به“ والحديث في ذلك	٢٦٥
حديث على ، وابن مسعود ، وأبي هريرة في أن « الحائلة والدة »	٢٦٧
حديث تخيير الولد بين الوالدين	٢٦٨
بيان عدم تخيير الصحابة ، وحكم الشيخين في ذلك	٢٦٩

مصحف	الموضوع
٢٧١	حديث « من تأهل يلبده فهر منهم » ، والكلام عليه وصلا وانقطاعا
٢٧١	« النفقة » ، والأحاديث في وجوبها على الزوج
٢٧٢	حديث فاطمة بنت قيس في نفى السكنى ، والنفقة للطلقة ، وحكم عمر فيه ...
٢٧٣	بيان أن المطلقة الثلاث النفقة ، والسكنى ، روى ذلك من حديث عمر ، وعائشة ، وجابر ، وزيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد رضى الله عنهم
٢٧٥	بيان عدم وجوب نفقة التصرائى على أخيه المسلم ، وبالعكس ، وغيره
٢٧٦	أحاديث في حسن المعاشرة مع المالك ، والنهى عن تعذيب الحيوان ، والنهى عن إضاعة المال ، وكثرة السؤال

كتاب العتق

٢٧٧	أحاديث في فضيلة الإعتاق ، والترغيب فيه
٢٧٧	أحاديث « لا عتق فيما لا يملك ابن آدم »
٢٧٨	أحاديث « من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه »
٢٨٠	أحاديث في عتق الطائف ، وبيان من كان هؤلاء عبيدا لهم
٢٨٢	أحاديث في عتق البعض ، وحكم الباقي ، وبحث حديثي في الموضوع
٢٨٤	« التدبير » ، أحاديث في حكم المدبر ، والخلاف في ذلك

باب الاستيلاء

٢٨٧	أحاديث في حكم أمهات الأولاد ، والكلام عليه بتحقيق
٣٩٠	حديث في سرور النبي ﷺ بقول القائف ، ووجه ذلك

كتاب الإيمان

٢٩٢	حديث في حكم اليمين الكاذبة ، وهى عدة أحاديث
٢٩٣	اختلاف الصحابة والتابعين في تفسير يمين اللغو
٢٩٣	حديث « ثلاث جدهن جد » ، الخ ، والبحث فيه
٢٩٥	أحاديث فيما يكون يمينا ، وما لا يكون يمينا
٢٩٦	بيان اشتراط التتابع في كفارة الصيام بقراءة ابن مسعود ، وأبي
٢٩٦	حديث « من حلف على يمين » الخ ، وذكر من رواه ، والاختلاف في لفظه
٢٩٧	فائدة في البحث على تقديم الكفارة على الحنث ، واختلاف الأئمة فيه

سجينة

الموضوع

- ٣٩٩ فائدة أخرى في البحث على لفظ هذا الحديث ...
 ٣٠٠ أحاديث في وجوب وفاة النذر ...
 ٣٠١ أحاديث في تقييد يمينه بالاستثناء، وحكمها ...
 ٣٠٤ أحاديث اليمين في الخروج، والإتيان والركوب، والعق ...
 ٣٠٥ حديث اليمين في الصلاة، والصوم، والحج ...

كتاب الحدود

- ٣٠٦ أحاديث في وجوب أربعة شهداء على الزنا ...
 ٣٠٧ أحاديث في ترغيب الستر على المسلم، وهي خمسة ...
 ٣٠٨ أحاديث في الاستفسار عن كيفية الزنا ...
 ٣٠٩ أحاديث "أدبروا الحدود عن المسلمين" وهي ثلاثة ...
 ٣١٠ أحاديث حبس الرجل بالتهمة، وهي ستة ...
 ٣١٤ أحاديث لإقامة الحد بعد إتمام الإقرار أربع مرات، وهي ثمانية ...
 ٣١٤ أحاديث لغير الخفية في كفاية الإقرار مرة في إقامة الحد ...
 ٣١٦ حديثان في طرد ماعز، وتلقيه، وعدم قبوله التلقين ...
 ٣١٧ أحاديث في رجم الزاني المحصن، وأن ماعزاً كان محصناً ...
 ٣١٨ بيان نقل الإجماع على رجم الزاني المحصن، وأنه حكم أنزله الله ...
 ٣١٩ حديث في ترتيب الراجحين أولهم الشهود، ثم الإمام، ثم الناس ...
 ٣٢٠ حديث رجم الغامدية، وكانت قد اعترفت ...
 ٣٢٠ أحاديث في الصلاة على المرحمين، وغسلهم، وكفنه ...
 ٣٢٢ حديثان في ترك الصلاة عليهم، والجواب عنهما ...
 ٣٢٣ حديث في تليين تمر السوط في ضرب الحد ...
 ٣٢٤ حديث في اتقاء الوجه، والمذاكير في الحد ...
 ٣٢٥ أحاديث في ضرب الرجال في الحدود قياماً، والنساء قعوداً، والخضر لمن ...
 ٣٢٦ حديث تفويض الحدود، والجمعة، والزكاة، والنفى إلى السلطان ...
 ٣٢٦ حديث رجم اليهود بالزنا ...
 ٣٢٧ حديث يخالف ذلك، والجواب عنه ...

الـ	موضوع	صفحة
...	حديثان في عدم الجمع بين الجلد، والرجم ...	٣٢٨
...	أحاديث تتخالف ذلك ، والجواب عن ذلك بالنسخ ...	٣٢٩
...	أحاديث " البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام " ، وهي أربعة ...	٣٣٠
...	آثار عن الصحابة في حكم النني والتغريب ..	٣٣٠
...	حديث في تأخير إقامة الحد إلى وضع الحمل ، وإلى فطام الصبي ...	٣٣٢

باب الوطء الذي يوجب الحد

...	حديث « أدبروا الحدود بالشبهات » ، والبحث على لفظه ...	٣٣٣
...	آثار عن الصحابة في كلمات التخيير للمرأة ، وحكمها ، وهي خمسة عشر أثراً ...	٣٣٣
...	الأحاديث المرفوعة في هذا الباب ، وهي ثلاثة ...	٣٣٦
...	أحاديث « أنت ومالك لأبيك » ، وهي ستة أحاديث ...	٣٣٧
...	حديث « اقلوا الفاعل والمفعول به » ، من حديث ابن عباس ، وأبي هريرة ...	٣٣٩
...	أحاديث ، وآثار في الباب ، واختلاف الأئمة في ذلك ...	٣٤١
...	أحاديث في عدم إقامة الحدود في دار الحرب ...	٣٤٣
...	آثار في إقامة الحد على الشهود إن نقص عددهم ...	٣٤٤

باب حد الشرب

...	أحاديث « من شرب الخمر فاجلدوه » ، وهي اثنا عشر حديثاً ..	٣٤٦
...	بيان أن عمر رضى الله عنه أقام الحد على أعرابي سكر من التيذ ...	٣٤٩
...	أحاديث وآثار في الباب ...	٣٥٠
...	الأحاديث الواردة في الثمانين لشارب الخمر ...	٣٥٢

باب حد القذف

...	حديث من أشرك بالله فليس بمحصن ، وحديث « الحال أب » ..	٣٥٣
...	مسألة في بيان التعريض بالقذف ، وبيان الاختلاف فيه ...	٣٥٣
...	التعزير ، وتحديده ، وبيان اختلاف الأئمة فيه ...	٣٥٤

مصحف

الموضوع

كتاب السرقة

٣٥٥	أحاديث وآثار في موجب قطع اليد بثلاثة دراهم ، أو عشرة
٣٦٠	أحاديث فيما يقطع فيه وما لا يقطع ، وفيه بضعة عشر حديثاً
٣٦٨	حديث في عدم قطع السارق من الغنم ، وحديث قطع سارق الرداء
٣٧٠	أحاديث في كيفية القطع ، وما بعد القطع ، وفيه خمسة أحاديث
٣٧١	أحاديث وآثار في قطع السارق كل مرة ، إلى أربع مرات
٣٧٥	حديث عدم الغرم على السارق بعد القطع ، وتحقيقه

كتاب السير

٣٧٧	حديث «المجاهد ماض إلى يوم القيامة» ، وحديث أخذ الدروع من صفوان ...
٣٧٨	أحاديث كيفية القتال ، والأسباب الملجئة إليه ، وهي بضع وعشرون حديثاً ...

باب المواعدة

٣٨٨	حديث مسالة النبي ﷺ عام الحديبية مع أهل مكة
٣٩٠	حديث نقض الصلح لأجل الغدر باليهود
٣٩١	حديث النهى عن بيع السلاح من أهل الحرب ، وحديث جواز الميرة لأهل الحرب
٣٩٣	أحاديث تكافأ دماء المسلمين ، وهي سبعة

باب الغنائم وقسمتها - فيه ثلاثون حديثاً

٣٩٧	أحاديث حكم فتح البلاد عنوة ، وتقسيم خير بعد فتحها
٤٠٠	وقعة فتح سواد العراق ، وحكم سيدنا الفاروق في أهلها ، وفي أراضيهم ...
٤٠١	أحاديث قتل الأسارى من بني قريظة
٤٠٢	أحاديث جواز فداء الأسارى من المشركين إذا كان بالمسلمين حاجة
٤٠٤	أحاديث الشافعية في مفاداة الأسارى
٤٠٦	حديث أبي بكر في توصيته بما يجنب عنه الغزاة ، والمجاهدون
٤٠٧	أحاديث النهى عن التحريق ، وفيه أربعة أحاديث

صحيحة	الموضوع
٤٠٨	أحاديث في النهي عن بيع الغنيمة في دار الحرب ؛ وفي قصة الغنيمة
٤٠٩	أحاديث فيما يحل للمسلمين في مغازيهم ، وما لا يحل
٤١١	أحاديث في حكم من أسلم في دار الحرب ، وما يعامل معهم
٤١٢	حديث في كيفية قصة الغنيمة ، وتخصيصها
٤١٣	أحاديث في سهام الفارس ، والراجل
٤٢٠	أحاديث عدم السهم للصبيان ، والنساء ، والعبيد
٤٢١	أحاديث مخالفة لما تقدم ، والجواب عنها
٤٢٢	أحاديث في الاستعانة باليهود على اليهود
٤٢٣	أحاديث إنكاره ﷺ عن الاستعانة بمشرك
٤٢٤	تحقيق اختلاف الأئمة في الاستعانة بالمشركون . وأن لا خلاف بين أحاديث جواز الاستعانة ، ومنعها ، وأن الأمر مفوض إلى الإمام على ما يراه من المصالح
٤٢٤	بيان تقسيم الخلفاء الخمس على ثلاثة أسهم
٤٢٥	حديث في منع بني هاشم عن الزكاة بسبب أن الله أغناهم بالخمس
٤٢٦	تفسير قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم ﴾ الخ ، من ابن عباس
٤٢٨	أحاديث في التنفيل ، وحديث « من قتل قتيلاً فله سلبه »
٤٣٠	حديث حبيب بن مسلمة في أن سلب المقتول للقاتل بتنفيل الإمام وإذنه
٤٣١	أحاديث في الباب ، ووقعة قتل أبي جهل
٤٣٣	حديث في تنفيل " شياء " بنت نفيلة ، ووقعة قتل خالد بن الوليد " هرمز "

باب استيلاء الكفار

٤٣٤	أحاديث وآثار في حكم استنقاذ المسلمين بلادهم ، ووجود أصحاب الأملأ قبل القسمة
٤٣٧	حكم سيدنا عمر في الجزية وعدم تخصيصها

باب العشر والخراج

٤٣٨	أحاديث عدم أخذ الخراج من أراضي العرب ، ووضعه على الشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة
٤٣٩	أحاديث استدلت بها على فتح مكة غنوة

الموضوع	صفحة
تحقيق أن الأراضي الخراجية لا تبدل بشراء المسلمين	٤٤١
حديث ، وآثار في عدم اجتماع عشر وخراج في أرض مسلم	٤٤٢
تفصيل الأراضي العشرية ، وأنها أربعة أنواع	٤٤٢
حديث لمن استدل بالجمع بين العشر والخراج ، والجواب عنه	٤٤٤
بيان عدم تكرار الخراج أو العشر في السنة الواحدة	٤٤٤

باب الجزية

أحاديث في تفصيل الجزية ، وقدر ما يجب	٤٤٥
بيان أن مذهب الحنفية في الجزية ، روى عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، ولم ينكر عليهم أحد من الصحابة ، والآثار في ذلك	٤٤٧
أحاديث في وضع الجزية على اليهود	٤٤٨
وقعة اليمامة ، وقتل مسيلة ، ومعاملة الصحابة في الغنائم	٤٥٠
آثار في الباب لغير الحنفية	٤٥٠
حديث في عدم الجزية على مسلم	٤٥٣
أحاديث في أحكام الكنيسة ، والتي عن الخصاص	٤٥٣
بيان تضعيف عمر جزية نصارى بني تغلب بمحض الصحابة	٤٥٥

باب أحكام المرتدين

أحاديث وآثار في قتل المرتدين ، والنهي عن قتل المرتدات	٤٥٦
أحاديث وآثار لغير الحنفية في قتل المرتدة	٤٥٨
حديث صحة إسلام الصبي في صباه ، والاختلاف في سن على رضى الله عنه حين الإسلام	٤٥٩
أحاديث إهمال المرتد ثلاثة أيام ، وبعده القتل	٤٦٠

باب البغاة

بيان كشف الإمام شبهة البغاة ، ووقعة الخوارج ، وقتلهم	٤٦١
وصية سيدنا على كرم الله وجهه يوم الجمل ، والحديث في ذلك	٤٦٣

كتاب اللقيط

- الموضوع
آثار في أن نفقة اللقيط في بيت المسلمين عن عمر ، وعلى
٤٦٥ صحيفة

كتاب اللقطة

- أحاديث في حكم اللقطة
٤٦٦
٤٦٦ حديث في حكم لقطة الحرم

كتاب الاباق

- آثار الصحابة رضی الله عنهم وإجماعهم في جعل العبد الآبق
٤٧٠

كتاب المفقود

- بيان مذهب مالك في زوجة المفقود ، والآثار فيه
٤٧١
٤٧٣ بيان مذهب الحنفية ، والحديث ، والآثار في ذلك

كتاب الشركة

- أحاديث في الشركة ، والشريكين
٤٧٤

كتاب الوقف

- أحاديث في الوقف
٤٧٦
٤٧٦ تصديق عمر بأرض تمنع ، وحكمها بأن لا تباع ولا توهب ، ولا تورث
٤٧٧ أحاديث جواز وقف العقار
٤٧٨ حديث وقف خالد أدرعه في سبيل الله
٤٧٩ أحاديث في أن نفقة الرجل على نفسه صدقة ، وهي أربعة

استدراكات على الأخطاء الباقية في "الجزء الثالث"

أكثرها غير مطبوعة بل ما بقيت في الأصول المصححة فاستدركها فضيلة الأستاذ الشيخ الكوثري
طال بقاؤه ، بعد مطالعة الجزء كله ؛ شكر الله مسماء

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٦	٢٠	شرح	شرح	٨٦	١١	حسن	أحسن
٦	٢٠	التفال	التفال	٩٣	٨	تقدما	تقدم
٧	١	شرح	شرح	٩٤	٢١	ابن نجيم	ابن أبي نجيم
٩	٥ و ٤	الظفر	الظفر	٩٦	٤	أبي ميسون	أبي ميسونة
١٠	٧	بن علقمة	عن علقمة	١٠١	١٦	عبد الله	عبد الله
١٠	٢٠	عمر	عمرو	١٠٨	١٨	طاوس	طاوساً
١١	١٤	أميال	أيام	١١٤	٢٧	ميسرة	ميسرة
١٣	١٦	ابن عمرو بن دينار	ابن عمرو ، وعمر بن دينار	١١٤	٢٧	ابن أبي عيينة	ابن عيينة
١٩	٢١	صحيح	صحيح	١١٥	٢	ولم ينصف	ولم يصب
٢٣	٤	بأخرة	بأخرة	١١٦	١٧	سهم	مقسم
٢٥	١٣	لم ينصف	لم يصب	١١٩	١٢	صفية	حزرة
٢٧	٢	أبو داود	أبو داود	١١٩	٢٢	في قتله	في قتله
٣٠	١٤	المدد	المدد	١٤٥	٢٣	عنه	عنه
٣١	١٢	بصب	بصب	١٥١	٤	الأنطس	الأنطس
٣٦	٢٢	الفلس	الفلس	١٥٢	١٨	محمد بن عبد الله	عبد الله
٤١	١٥	سليمان	سليمان	١٥٥	٢٢	الفلس	الفلس
٤٦	١٧	التمضي	التمضي	١٦٣	٩	بن عباس	عن ابن عباس
٥٣	١٢	سبل	سبل	١٦٤	١٠	ابن الزبير	أبو الزبير
٦٥	١	بكتابه	بكتابه	١٦٧	٢٤	ابن نجيم	ابن أبي نجيم
٦٥	٧	الديري	الديري	١٧٢	١٥	مناه	مناه
٦٩	١٢	محمد بن أبي سليمان	محمد بن سليمان	١٧٦	١٤	بن عبد الله	أن عبد الله
٧٠	٤	فأذ	فأذ	١٨٨	٧	عن أبي يعقوب	عن أبي يعقوب
٧٣	١٤	السهي	السهي	١٩٤	١	ابن أبي نجيم	عن ابن أبي نجيم
٨٣	٥	حي	حي	١٩٩	٣	وعمر ، وابن	وعمر ، وابن
				٢٠٣	٦	الجزلي	الجزلي

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب	صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢١٤	١٤	ختيش	جنش	٣٥٣	١٨	حريب	حرث
٢١٩	٢	والمجبل	والمعل	٣٦١	٣	سلمة	أبو سلمة
٢٢٦	٢٠	صفدى	صفدى	٣٦٧	١٢	سهل	سهيل
٢٤٠	١	هاغان	هاعان	٣٧٢	١٨ و ١٦	حزام	حرام
٢٥٠	١٩	السرغ	السرغ	٣٨١	١٥	حسن	حسن
٢٧٤	٢	نققة	نققة	٣٨٢	٧	فوجه	فوجه
٢٧٨	١٧	القوشجى	البوشجى	٣٨٥	٥	عربية	عريضة
٢٨٠	١٥	ترك	ترك	٤٠٠	٢٢	وتقير	وتقير
٢٨٠	١٩	غراش	غراش	٤١٠	٩	الماقل	الماقل
٢٨٣	٣	فصل	فصل	٤١٠	٢١	حيوة	حيوة
٢٨٣	١٦	بن عبد الله	عبد الله	٤١٣	١٨ و ١٥ و ١٠ و ٢١ و ٢٢	والرجال	والرجال
٢٨٤	٤	عن ابن عمرو	عن ابن عمرو	٤٢١	٧	أبى	آبى
٢٨٦	٢٥	الحصى	الحصى	٤٢٢	١٧	حزام	حرام
٢٩٢	١	على على	على على	٤٢٢	٢١	والقنى	والقنى
٢٩٣	١٢	قتير	قتير	٤٢٣	١١	أساف	يساف
٢٩٦	٦	الحاج	الحجاج	٤٢٨	١٧	رحبوا	رجعوا
٣٠٣	١١	ابن الزناد	ابن الزناد	٤٢٨	١٩	الثانية	الثالثة
٣١٠	٢١	خثيم	خثيم	٤٣٢	١٨	يا رسول الله	رسول الله
٣١١	٢	خثيم	خثيم	٤٣٣	٩	زجر	زجر
٣٢٢	٥	الزيادى	الرمادى	٤٣٦	١٧	بن عمر	بن عمرو
٣٢٢	٥	الديرى	الديرى	٤٤٢	١١	قوله	من قوله
٣٤٢	١٤	شمر	شمر	٤٤٨	٥	حارسة	حارثة
٣٤٣	٢	أبى عمر	أبى عمرو	٤٥٧	٨	عن حفص	غير حفص
٣٤٣	٢٢	ابن سريم	بن أبى سريم	٤٦٤	٧	قطر	قطر
٣٤٨	١٨	جرير	حريز	٥٧٤	٢	قروم	قروم
٣٥٣	١٤ و ١٥	لعل	لله	٤٧٥	١٢	التناء	الغنى

بيان منشأ تضعيف "الحسن بن عماره"

والقول الفصل فيه

قد ذكر غير مرة في هذا الجزء من الكتاب ، وفي سائر الأجزاء ، تضعيف المحدثين "الحسن بن عماره" ، ونحاول أن نأتي بكلمة من كتاب "المحدث الفاضل بين الراوى والواعى" للقاضى أبى محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى إيفاء للبحث ، وإنه قول فصل في كشف الحال ، قال القاضى :

حدثنا الحضرمى ثنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسى ، قال : قال شعبة : إئت جرير بن حازم ، فقل له : لا يحل لك أن تروى عن الحسن بن عماره ، فانه يكذب ، قلت لشعبة : ما علامة ذلك ؟ قال : روى عن الحكم أشياء لم تجدها أصلاً قلت ، للحكم : صلى النبي ﷺ على قتلى أحد ؟ قال : لم يصل عليهم : وقال الحسن بن عماره : حدثني الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى عليهم ودفنهم ؛ وقلت للحكم : ما تقول في أولاد الزنا ؟ قال : يعتقدون ؛ قلت : من ذكره ؟ قال - يعنى من حديث الحسن البصرى عن على - قال الحسن بن عماره ، ثنا الحكم عن يحيى بن الجزار عن على أنهم يعتقدون .

حدثنا عبدان ثنا محمد بن عبد الله المخرمى ثنا أبو داود ، قال : سمعت شعبة يقول : ألا تعجبون من هذا المجنون ، جرير بن حازم ، وحامد بن زيد أنيانى يسألانى أن أسكت عن الحسن بن عماره ، ولا والله لاسكت عنه ، ثم لا والله لاسكت عنه ، هذا الحسن بن عماره يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن على قال : إذا وضعت زكاتك في صنف من الأصناف جاز ؛ وأنا والله سألت الحكم عن ذلك فقال : إذا وضعت في صنف من الأصناف أجزأك ، فقلت : عمن ؟ فقال : عن إبراهيم النخعى .

وهذا الحسن بن عماره يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن على أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد وغسلهم ، وأنا سألت الحكم عن ذلك فقال : يصل عليهم ولا ينسلون ، قلت : عمن ؟ قال : بلغنى عن الحسن البصرى .

قال القاضى : أصل هذه الحكاية عن أبى داود . وقد خلط ، أو قد خلط عليه فيها ، والمخرمى أضبط من محمود بن غيلان . وقال محمود - فيما يحكيه عن أبى داود عن شعبة - : إن ابن عماره روى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : صلى النبي ﷺ على قتلى أحد ودفنهم .

وقال المخرمى في روايته : أصلى صل النبي ﷺ على قتلى أحد ؟ قال : لم يصل عليهم ، وقال

المخرمى في روايته عن شعبة : قال : قلت للحكم : أىصلى على القتلى ؟ قال : يصلى عليهم ولا يفسلون . وبين الحكايتين تفاوت شديد ، وفرقان ظاهر .

وليس يستدل على تكذيب الحسن بن عماره من الطريق الذى استدل به أبو بسطام ، لانه استفتى الحكم في المسألتين ، فأفتاه الحكم بما عنده ، وهو أحد فقهاء الكوفة زمن حماد ، فلما قال له أبو بسطام : عن ؟ أمكن أن يكون أنه يظن أنه يقول : من الذى يقوله من فقهاء الأمصار ، فقال في أحدهما : هو قول إبراهيم ، وفي الأخرى : هو قول الحسن ؛ هذا فقيه أهل الكوفة ، وذاك فقيه أهل البصرة ، ولم تهم الرواية فيهما مقام الحجة ، وليس يلزم المفتى أن يفتى بجميع ما يهوى ، ولا يلزمه أيضاً أن يترك رواية ما لا يفتى به ، وعلى هذا مذاهب جميع فقهاء الأمصار :

هذا مالک يرى العمل بخلاف كثير مما يروى ، والزهرى عن سالم عن أبيه أثبت وأقوى عند علماء الحديث من الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وقد خالف مالک هذه الرواية في رفع اليدين بعد أن حدث به عن الزهرى .

وهذا أبو خنيفة يروى حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المستحاضة ، ويقول بخلافه . وقد يمكن أن يحدث الحكم بن عماره من كتابه بما لا يحفظه . والعمل عنده بخلافه ، ويسأله شعبة فيجب على ما يحفظ ، والعمل عليه عنده ، والإنصاف أولى بأهل العلم ، وكان أبو بسطام سبيء الرأى في الحسن ، والله يفقر لها .

حدثني محمد بن جعفر الأهوازي المقرئ ثنا أبو عبد الله الأخفش ثنا محمد بن عبد الله المخرمى ثنا شباب ، قال : قيل لشعبة : إن الحسن بن عماره قد عقد مجلساً ، قال : أى يوم ؟ قالوا : يوم الجمعة ، قال : إن كان صادقاً فليحدث يوم السبت ، انتهى كلامه الفاصل .

فقد اتضح لك منشأ تضعيف شعبة لابن عماره الكوفي قاضى بغداد ، والجواب عنه ، وإن الأمر هين ، وقد ازداد شغب في غير محله . واتباع شعبة فيه اتباع في غير سبيله ، ورحم الله من أنصف ، وعلم ما وراء الستار ، وقد تعمف الدارقطنى في قوله : إنه متروك . نقول : وكيف يروى عنه السفينان ، وابن القطان لو كان متروكاً !! ، والله يقول الحق ، ويهتدى السبيل .

إدارة " المجلس العلمى "

كتاب الحج

الحديث الأول : روى أنه عليه السلام قيل له : الحج في كل عام ، أم مرة واحدة ؟ فقال : « لا ، بل مرة ، فما زاد فهو تطوع » ، (١) ، قلت : رواه أبو داود ، وابن ماجه في "سنتهما" (٢) عن سفیان بن حسین عن الزهري عن أبي سنان يزيد بن أمية عن ابن عباس أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله الحج في كل سنة ، أم مرة واحدة ؟ قال : « لا ، بل مرة واحدة ، فمن زاد فهو تطوع » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، إلا أنهما لم يخرجوا لسفيان بن حسين ، وهو من الثقات الذين يجمع حديثهم ، انتهى . وسفيان بن حسين تكلم فيه بعضهم في روايته عن الزهري ، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : سفيان بن حسين الواسطي يروى عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه حديث الآثبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه ، وكان يأتي بها على التوهم ، والإنصاف في أمره تنسب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره ، انتهى كلامه .

قلت : قد تابعه عليه عبد الجليل بن حميد ، وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ،

(١) طريق أخرى : أخرجه أحمد في "مسنده" ، ص ٢٩٢ - ج ١ ، و ص ٣٠١ - ج ١ ، و ص ٣٢٣ - ج ١ ، و ص ٣٢٥ - ج ١ عن شريك عن مكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « على كل مسلم حجة ، ولو قلت : كل عام لكان » اهـ . والطائلي : ص ٣٤٨ أيضاً ، وذكر الدارمي : ص ٢٢٦ ، وأخرج الدارقطني : ص ٢٥٥ بلفظ آخر بمعناه ، ذكره المهرج : ص ٤٦٩

(٢) أبو داود في "إتداء المناسك" ، ص ٢٤٨ ، وابن ماجه في "باب فرض الحج" ، ص ٢١٣ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٤١ - ج ١ ، وأحمد : ص ٣٥٢ - ج ١

ومحمد بن أبي حفصة، فرووه عن الزهرى، كما رواه سفيان بن حسين، ورواه يزيد بن هارون عن أبي سنان أيضاً بنحو ذلك.

أما حديث عبد الجليل بن حميد: فأخرجه النسائي في "سننه"^(١) عن موسى بن سلة المصرى عن عبد الجليل بن حميد عن الزهرى به، وكذلك أخرجه الدارقطنى في "سننه"، قال ابن القطان في "كتابه": وموسى بن سلة، وعبد الجليل بن حميد اليحصبي مجهولا الحال، فالحديث من أحدهما لا يصح، انتهى.

وحديث سليمان بن كثير: أخرجه أحمد في "مسنده"^(٢)، والدارقطنى في "سننه"، والحاكم في "المستدرك"، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ونلفظه: قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج، فقام الأقرع بن حابس، فقال: أفى كل عام يارسول الله؟ قال: لو قلتها لوجبت، ولم تستطيعوا أن تعملوا بها، الحج مرة، فن زاد فتطوع، انتهى.

وأما حديث عبد الرحمن: فأخرجه الحاكم في "المستدرك"^(٣) عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهرى به، سواء، وقال: حديث صحيح على شرط البخارى. ولم يخرجاه، انتهى.

وأما حديث محمد بن أبي حفصة: فأخرجه الدارقطنى في "سننه"^(٤) عن محمد بن أبي حفصة عن الزهرى به، باللفظ الاول.

وأما حديث يزيد بن هارون: فأخرجه الحاكم أيضاً^(٥) عن سهل بن عمار العتكي: يزيد بن هارون - وسقط منه رجلان: سفيان، والزهرى - عن أبي سنان عن ابن عباس أيضاً باللفظ الاول، وسكت عنه، وله عند الدارقطنى أيضاً طريقان، إلا أنهما واهيان جداً، فأضربنا عن ذكرهما، وجعل من عزا حديث ابن عباس لمسلم، وإنما أخرج مسلم نحوه من حديث أبي هريرة. وسند كره في أحاديث الباب، وقلده شيخنا علاء الدين، فالمقلد ذهل. والمقلد جهل. والله أعلم بالصواب.

(١) النسائي: ص ١ - ج ٢ - والدارقطنى: ص ٢٨٠ (٢) أحمد في "مسنده" ص ٣٥٥ - ج ١ - والدارقطنى: ص ٢٨٠، والحاكم في "المستدرك" ص ٢٩٣ - ج ٢ - والبيهقى في "سننه" ص ٣٢٦ - ج ٤ - والدارقطنى: ص ٢٢٦ (٣) ص ٤٧٠ - ج ١ (٤) الدارقطنى: ص ٢٨٠، والحاكم في "المستدرك" ص ٤٧٠ - ج ١ - مع بعض اختصار، وأحمد: ص ٣١٠ - ج ١ (٥) الحاكم في "المستدرك" ص ٢٦٣ - ج ٢ - وليس فيه سقوط

أحاديث الباب: روى مسلم في " صحيحه " (١) من حديث أبي هريرة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج ، فحجوا ، قال رجل : أكل عام يارسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : لو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم . فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه ، انتهى . وأخرج البخاري منه (٢) : « ذروني ما تركتم » ، إلى آخره .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ، وابن ماجه (٣) عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن أبي البختری عن علي ، قال : لما نزلت هذه الآية (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قالوا : يارسول الله أفى كل عام ؟ فسكت ، ثم قالوا : أفى كل عام ؟ قال : لا ، ولو قلت : نعم لوجبت ، فأئزل الله (يا أيها الذين آمنوا لاتسألوا عن أشياء) الآية ، انتهى (٤) ، قال الترمذي : حديث غريب من هذا الوجه ، انتهى . قال محمد - يعنى البخارى - : وأبو البختری لم يدرك علياً ، انتهى كلام الترمذي . وكذلك رواه البزار في " مستدركه " ، وقال : أبو البختری لم يسمع من علي ، انتهى . وأخرجه الحاكم في " المستدرك " (٥) - في تفسير آل عمران - ، وسكت عنه ، ولم يتعقبه الذهبي في " مختصره " بالانقطاع ، ولكن أعلاه بعد الأعلى ، قال : وقد ضعفه أحمد ، انتهى . وقال الشيخ في " الإمام " : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه عبد الأعلى الثعلبي ضعيف الحديث ، وقال ابن معين ، وأبو حاتم : ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، ربما رفع الحديث ، وربما وقفه ، انتهى كلامه .

(١) مسلم في " باب فرض الحج مرة في العمر " ، ص ٤٣٢ ، وأحمد : ص ٥٨٠ - ج ٢ ، والبيهقي : ص ٣٢٦ - ج ٤
(٢) البخارى في " الاختصاص - في باب الاقتداء بسن رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، ص ١٠٨٢ ، ومسلم في " الفضائل - في باب توفيق النبي صلى الله عليه وسلم " ، ص ٢٦٢ ، ولفظ البخارى : دعوني ، وأحمد : ص ٥٠٨ - ج ٢
(٣) الترمذي في " باب كم فرض الحج " ، ص ١٠٠ ، وأحمد في " مستدركه " ، ص ١١٣ - ج ١ ، وابن ماجه في " باب فرض الحج " ، ص ٢١٣ .

(٤) عن أبي أمامة قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس ، فقال : إن الله كتب عليكم الحج ، فقام رجل من الأعراب ، قال : أفى كل عام ؟ فلقى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وغضب ، ومكث طويلاً ، ثم مكث ، فقال : من هذا السائل ؟ فقال الأعرابي : أنا يارسول الله ، فقال : ويحك ، يؤمنك أن أقول : نعم ؟ والله لو قلت : نعم لوجبت ، لو أنى أحلت لكم جميع ما في الأرض من شيء ، وحرمت عليكم مثل خف البعير أو قسم ، فأئزل الله من وجب عند ذلك (يا أيها الذين آمنوا لاتسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) الآية ، رواه الطبراني في " الكبير " ، وإسناده حسن جيد " زوائد " ، ص ٢٠٤ - ج ٣ (٥) " المستدرك " ، ص ٢٩٤ - ج ٣

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "سنه" (١) عن زيد بن أسلم عن ابن أبي واقد الليثي عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، لأزواجه في حجة الوداع : ههنا ، ثم ظهور الحصر ، انتهى . ومعناه : أى الزمان ظهور الحصر ، قال ابن القطان في "كتابه" : وابن أبي واقد لا يعرف له اسم ولا حال ، قال الشيخ في "الإمام" : قد عرف اسمه من سنن سعيد ابن منصور ، فقال : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم عن واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه ، فذكره ، وذكره البخاري في "تاريخه" ، فقال : واقد بن أبي واقد الليثي لم يزد على ذلك ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه (٢) عن محمد بن أبي عبيدة عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس بن مالك ، قال : قالوا : يا رسول الله الحج في كل عام ، فقال : لو قلت : نعم لوجبت ، ولو وجبت لم تقوموا بها ، ولو لم تقوموا بها عذبتم ، انتهى . ومحمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي خرج له مسلم عن أبيه ، واسم أبيه كنيته ، وأبو سفيان : طلحة بن نافع ، أخرج له مسلم أيضاً ، والله أعلم .

أحاديث الفور في الحج والتراخي : قال المصنف رحمه الله : ثم هو واجب على الفور عند أبي يوسف ، وعن أبي حنيفة ما يدل عليه ، وعند محمد ، والشافعي رحمه الله على التراخي ، قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وأحمد يقول بالفور أيضاً ، واحتج له بحديث الحجاج بن عمرو الأنصاري : من كسر وأعرج ، فقد حل ، وعليه الحج من قابل . ثم قال : وحجة الآخرين ماروا عن أبي سعيد عن النبي عليه السلام أنه قال : من أحب أن يرجع بعمره قبل الحج ، فليفعل ، قال : وهذا حديث لا يعرف ، وإنما الذي روى : من أحب أن يبدأ بعمره قبل الحج فليفعل ، وهذا هو التمتع ، قال : واحتجوا أيضاً بأن فريضة الحج نزلت في ستة خمس ، بدليل مارواه أحمد في "مسنده" (٣) من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن الوليد بن نوفيع عن كريب عن عبد الله بن عباس ، قال : بعثت بنو سعد بن بكر : ضمام بن ثعلبة وافتدأ إلى رسول الله ﷺ ، فذكر له عليه السلام فرائض الإسلام : الصلاة ، والصوم ، والحج (٤) ، بعد أن ذكر التوحيد ، قال : وقد رواه شريك

(١) في "أول للناسك" ، ص ٢٤٨ ، واقد بن أبي واقد ، ذكره ابن مندة في الصحابة ، وكتابه أبا مرواح ، وقال : قال أبو داود : له صحبة "التنبيه" ، وأخرجه البيهقي : ص ٣٢٧ - ج ٤ ، (٢) ابن ماجه في "باب فرض الحج" ، ص ٢١٣ (٣) ص ٢٦٤ - ج ١ ، وابن هشام : ص ٣٣٩ - ج ٢

(٤) أول : النصوص الصهوية التي يستدل بها لفريضة الحج ثلاث : الأول : ما استدلل به الحافظ المنرج ، هو حديث ضمام بن ثعلبة ، أخرجه في "مسنده" ، ص ٢٦٤ - ج ١ ، وابن هشام في "سيرته" ، ص ٣٣٩ - ج ٢ ،

ابن أبي نمر عن كريب ، فقال فيه : بعث بنو سعد : ضماما في رجب سنة خمس ، قالوا : وإذا ثبت أن الحج وجب في سنة خمس ، فقد أخره رسول الله ﷺ إلى سنة عشر ، فدل على أن وجوب الحج على التراخي لا على الفور ، قال : وجواب هذا أنه قد روى أن ضماما قدم في سنة تسع ، فإن صححت الرواية الأخرى ، فمن تأخيره عليه السلام إياه جوابان : أحدهما : أن الله تعالى أعلم بنية عليه السلام أنه لا يموت حتى يحج ، وكان على يقين من الإدراك ، قاله أبو زيد الحنفي . والثاني : أنه أخره لعذر ، وكانت له أعذار : منها الفقر ، ومنها الخوف على نفسه ، ومنها الخوف على المدينة من المشركين ؛

وقال السهلي : هو الذي قال فيه طلحة بن عبيد الله : جاءنا أعرابي من أهل نجد فأتى الرأس ؛ الحديث : قلت : حديث طلحة رواه البزار في " الأيمان - في باب الزكاة من الإسلام ، ص ١١ ، ومسلم في " بيان الصلاة التي هي أحد الأركان ، ص ٣٠ - ج ١ ، وليس فيها إلا الصلاة ، والزكاة ، والصوم ؛ وروى البخاري حديث أنس في " باب الفرائض والعرض على المحدث ، ص ١٥ ؛ ومسلم : ص ٣١ - ج ١ ، وفيه : ذم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ؛ قال النووي في " شرحه لمسلم ، : إن هذا الرجل ضمام بن ثعلبة ، اه . وظاهر كلام البزار أن الحديث الذي فيه ذكر الحج هو طريق أنس الذي فيه التصريح بالاسم ، بأنه ضمام بن ثعلبة ؛ فلا قال ابن القيم في " الهدى ، ص ٤٦ - ج ٣ : فالظاهر أن هذه اللفظة مدرجة من ينس الرواة ، اه . ظن منه ليس بصحيح ؛ وروى ابن سعد في " الطبقات ، ص ٤٣ - ج ١ - في القسم الأول - من الجلد الأول ، قال : أخبرنا محمد بن عمر ، قال : حدثني أبو بكر بن عبد الله بن بكرة عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن ابن عباس ، قال : بعث بنو سعد ابن بكر في رجب سنة خمس : ضمام بن ثعلبة ، الحديث ؛ قال الحافظ في " التلخيص ، ص ٣٠٠ - ج ٣ : هذا يدل - إن ثبت - على تقدمه سنة خمس ، أو وقوعه فيها ، اه . إنما قال : إذ ثبت ، لأن الواقدي في كلام مشهور ، قال الحافظ الملقط في " سيرته ، ص ٥٧ ، في حوادث سنة خمس : وفي هذه السنة فرض الحج ؛ وقيل : سنة ست ؛ وقيل : سنة سبع ؛ وقيل : سنة ثمان ، ووجه جماعة من العلماء ؛ وقيل : غير ذلك ، اه .

والثاني : ما قال الحافظ في " التلخيص ، ص ٣٠٠ - ج ٣ : ثم اختلف في سنته ، فالجمهور على أنها سنة ست ، لأنها نزل فيها قوله تعالى : (وأنمو الحج والعمرة لله) ، وهذا يبين على أن للراد بالانتماء ، ابتداء الفرض ، ويشهد ذلك قراءة طيبة ، ومسروق ، وإبراهيم النخعي بلفظ : (وأنمووا) أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، اه . قلت : نزول (وأنمو الحج) سنة ست عام الحديبية .

والثالث : ما قال البزار في " الصحيح - باب وجوب الحج وقضه ، : (وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) قال الميمني في " المصدا ، ص ٤٧٧ - ج ٤ : أشار بذكر هذه الآية الكريمة أن وجوب الحج قد ثبت بهذه الآية عند الجمهور ، وقيل : ثبت وجوبه لقوله تعالى : (وأنمو الحج والعمرة لله) ، والأول أظهر ، اه . وقال ابن القيم في " الهدى ، ص ١٧٥ - ج ١ : ولما نزل فرض الحج بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحج من غير تأخير ، فإن فرض الحج تأخر إلى سنة تسع ، أو عشر : وأما قوله تعالى : (وأنمو الحج والعمرة) ، فإنها وإن نزلت سنة ست عام الحديبية ، فليس فيها فريضة الحج ، وإنما فيها الأمر بانتماء ، وإتمام العمرة بعد العروء فيها ، وذلك لا يقتضي وجوب الابتداء ؛ قال قيل : من أين لكم تأخير نزول فرضه ، إلى التاسعة ، أو المباشرة ؟ قيل : لأن صدر سورة - آل عمران - نزل عام الوفود ، وفيه قدم وقد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصالحهم على أداء الجزية ، والجزية إنما نزلت عام تبوك سنة تسع ، وفيها نزل صدر سورة - آل عمران - ، اه . وقال النووي في " شرح مسلم ، ص ٣٤ - ج ١ : نزلت فريضة الحج سنة تسع ، اه . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في " التلخيص ، ص ١١٨ - ج ٢ : وفيها نزل صدر - آل عمران - ، وفيها فرض الحج ، وهي سنة الوفود ، اه . وبعض التفصيل في " التلخيص ، ص ٢٠١

ومنها غلبة المشركين على مكة ، وكونهم يحجون ويظهرون الشرك ، ولا يمكنه الإنكار عليهم ؛ فان قيل : فكيف أخره بعد الفتح ، فجوابه من وجهين : أحدهما : أنه لم يؤمر بمنع حجاج المشركين ، فلو حج لاختلط الكفار بالمسلمين ، فكان ذلك كالعذر ، فلما أمر بمنع المشركين من الحج بعث أبا بكر في سنة تسع فنادى : أن لا يحج بعد العام مشرك ، ثم حج عند زوال ما يكره . والثاني : أن يكون آخر الحج لثلاث يقع في غير ذى الحجة من جهة النسيء الذي كانت العرب تستعمله ، حتى يدور التحريم على جميع الشهور ، فوافقت حجة أبي بكر ذا القعدة ، ثم حج رسول الله ﷺ في ذى الحجة ، انتهى كلامه . قال صاحب " التنقيح " : وحديث ابن عباس رواه أحمد في " مسنده " مطولا ، وفيه محمد بن الوليد بن نويفع لانفيع ، وهو الاسدي القرشي ، ذكره ابن حبان في الثقات ؛ وقد روى له أبو داود ^(١) هذا الحديث الواحد مقروناً بغيره ، وهو سلة بن كهيل ، كلاهما عن كريب ؛ وأما رواية شريك بن أبي نمر التي ذكرها ، فلا أعرف لها سنداً ، والله أعلم ، انتهى كلامه ^(٢).

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « أيما عبد حج ، ولو عشر حجج ، ثم أعتق فعليه حجة الإسلام ، وأيما صبي حج عشر حجج ^(٣) ، ثم بلغ فعليه حجة الإسلام » ؛ قلت : روى الحاكم في " المستدرک " ^(٤) من حديث محمد بن المنهال ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما صبي حج ، ثم بلغ الخنث ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما أعرابي حج ، ثم هاجر ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما عبد حج ، ثم أعتق ، فعليه حجة أخرى » ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه البيهقي في " سننه " ، وقال : الصواب وقفه ، تفرد برفعه ^(٥) محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة ؛ ورواه غيره عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه سفيان الثوري عن الأعمش موقوفاً ، وهو الصواب ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " مستدركا على البيهقي : قلت : رواه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في جمعه لحديث سليمان الأعمش عن الحارث بن شريح أبي عمر الثقال الخوارزمي عن

(١) في " المساجد - في باب ما جاء في المراكب بدخل المسجد ، ص ٧٦ (٢) قلت : رواه ابن سعد في " الطبقات ، في النوع الثاني ، من الجزء الأول : ص ٤٤ - ج ١ أخبرنا محمد بن عمر ، قال : حدثني أبو بكر بن عبد الله بن سبرة عن شريك به ؛ قلت : الوادعي من أركان التاريخ ، لكن الكلام فيه مشهور (٣) قوله : عشر حجج ، قال الحافظ في " التاريخ ، ص ١٨١ : لم أجد بذكر عشر حجج في - الصبي - . اه . قلت : هذا اللفظ عند الطيالسي في " مسنده " ، ص ٢٤٣ ، ولو أن صبياً حج عشر حجج ، ثم احتلم كانت عليه حجة إن استطاع سيلاً ، الحديث ، رواه عن جابر (٤) " المستدرک " ، ص ٨١ ، والبيهقي : ص ١٧٩ - ج ٥ ، وقال الهيثمي في " الزوائد " ، ص ٢٠٦ - ج ٣ : رواه الطبراني في " الأوسط " ، ورجاله رجال الصحيح ، اه . (٥) فليراجع : قال الحاكم رواه عن عفان ، وأبو الوليد ، ومحمد بن كثير عن شعبة ، وكرواية ابن منهال عن يزيد عن شعبة . مرفوعاً

يزيد بن زريع به مرفوعاً، فزاد التفرد، انتهى. قلت: حديث الحارث بن شريح رواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله به، ثم قال: وهذا الحديث معروف بمحمد بن المنهال الضرير عن يزيد بن زريع، وأظن أن الحارث سرق منه، وهو ضعيف يسرق الحديث، ولا أعلم يرويه عن يزيد بن زريع غيرهما؛ ورواه ابن أبي عدى، وجماعة عن شعبة موقوفاً، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بسند^(١) المرفوع، فقال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس، قال: احفظوا عني، ولا تقولوا: قال ابن عباس: أيما عبد حج، إلى آخره، والموقوف الذي أشار إليه ابن عدى، واليهيقي، قال في "الإمام": رواه الإسماعيلي عن ابن أبي عدى عن شعبة موقوفاً على ابن عباس.

حديث آخر مرسل: أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما صبي حج به أهله، فأت أجرأ عنه، فإن أدرك، فعليه الحج، وأيما عبد حج به أهله، فأت أجرأ عنه، فإن أعتق فعليه الحج»، انتهى.

حديث آخر ضعيف: أخرجه ابن عدى في "الكامل"^(٢) عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن، ومحمد بن جابر بن عبد الله عن أبيهما أن النبي عليه السلام، قال: لو حج صغير حجة لكان عليه حجة أخرى إذا بلغ، إن استطاع إليه سبيلاً، ولو حج المملوك عسراً لكان عليه حجة إذا أعتق، إن استطاع إليه سبيلاً، ثم أسند عن الشافعي، وابن معين أنهما قالوا: الرواية عن حرام حرام، ووافقهما، وقال: عامة أحاديثه منكورة.

حديث مخالف لما تقدم: أخرجه مسلم^(٣) عن كريب عن ابن عباس، قال: دفعت امرأة صبياً لها، فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم، ولك أجر، انتهى. وهو مذهب أحمد، هكذا نقله عنه ابن الجوزي في "التحقيق"، وأخرج البخاري^(٤) عن السائب بن يزيد، قال: حج بن أبي مع رسول الله ﷺ، وأنا ابن سبع سنين، انتهى.

الحديث الثالث: روى أن النبي عليه السلام سئل عن السبيل إلى الحج، فقال: «الزاد والراحلة»؛ قلت: روى من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث أنس،

(١) في النسخ المخطوطة - في الدار وغيرها - "شبه"، [البجنوري]

(٢) والطيالسي في "مسنده"، ص ٤٣ باللفظ الذي أنكره الحافظ، راجع ترجمة حرام بن عثمان من "الميزان"،

(٣) مسلم في "باب صحة حج العبي"، ص ٤٣١ - ج ١ (٤) قال الحافظ في "التلخيص"، ص ٥٩ - ج ١٢:

قد تقدم في الترجمة النبوية، أنه كان ابن ست سنين؛ قلت: أخرجه البخاري، والترمذي في "باب حج الصبي"، ص ١١٢

ومن حديث عائشة ، ومن حديث جابر ، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومن حديث ابن مسعود .

فحديث ابن عمر : أخرجه الترمذى ^(١) ، وابن ماجه عن إبراهيم بن يزيد الخوزى ^(٢) عن محمد بن عباد بن جعفر الخزوى عن ابن عمر قال : قام رجل ، فقال : يا رسول الله من الحاج ؟ قال : الثمت الثفل ، فقام آخر ، فقال : أى الحج أفضل ؟ قال : العج والثج ، فقام آخر فقال : ما السيل يا رسول الله ؟ قال : الزاد والراحلة ، انتهى . قال الترمذى : حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزى ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، من قبيل حفظه ، انتهى . ذكره فى "التفسير" ، وفى "الحج" ، وإبراهيم بن يزيد قال فى "الإمام" : قال فيه أحمد ، والنسائى ، وعلى ابن الجنيد : متروك ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال مرة : ليس بشئ ، وقال الدارقطنى : منكر الحديث ، انتهى . ورواه الدارقطنى ^(٣) ، ثم اليبقى فى "سنتهما" ، قال الدارقطنى : وقد تابع إبراهيم بن يزيد عليه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثى ، فرواه عن محمد بن عباد عن ابن عمر عن النبي عليه السلام كذلك ، انتهى . وهذا الذى أشار إليه رواه ابن عدى فى "الكامل" ، وأعله بمحمد بن عبد الله الليثى ، وأسند تضعيفه عن النسائى ، وابن معين ، ثم قال : والحديث معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزى ، وهو من هذه الطريق غريب ، انتهى . قال اليبقى : وإبراهيم بن يزيد الخوزى ضعفه ابن معين ، وغيره ؛ وروى من أوجه أخرى كلها ضعيفة ؛ وروى عن ابن عباس من قوله : ورويناه من أوجه صحيحة عن الحسن عن النبي عليه السلام مرسل ، وفيه قوة لهذا السند ، انتهى . قال الشيخ فى "الإمام" : قوله : فيه قوة ، فيه نظر ، لأن المعروف عندهم أن الطريق إذا كان واحداً ، ورواه الثقات مرسل ، وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ، ويحملوا النلط على رواية الضعيف ، فإذا كان ذلك موجباً لضعف المسند ، فكيف يكون تقوية له ؟ قال : والذى أشار إليه من قول ابن عباس رواه أبو بكر بن المنذر حدثنا إعلان بن المغيرة ثنا أبو صالح عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

قوله : والمرسل رواه سعيد بن منصور فى "سننه" حدثنا هشام ثنا يونس عن الحسن ، قال : لما نزلت ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قال رجل : يا رسول الله ، وما السيل ؟ قال : زاد وراحلة ، انتهى . حدثنا الهشيم ثنا منصور عن الحسن مثله ، حدثنا خالد

(١) الترمذى فى "باب إيجاب الحج بازاد والراحلة" ، ص ١٠٠ مختصراً ، وابن ماجه فى "باب ما يوجب الحج" ، ص ٢١٤ (٢) الخوزى - بضم الخاء - وسكون الزاى - قال فى "الميزان" ، : كان يكنى - شعب الخوز - بكنة (٣) الدارقطنى : ص ٢٥٥ ، واليبقى : ص ٣٢٧ ، و ص ٣٣٠ - ج ٤

ابن عبد الله عن يونس عن الحسن مثله ، قال : وهذه إسناد في "صحيحه" إلا أنها مرسله ، وقال ابن المنذر : لا ثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مستنداً ، والصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا ، وأما المسند فلم يرواه إبراهيم بن يزيد ، وهو متروك ، ضعفه ابن معين ، وغيره ، انتهى . طريق آخر : عند الدارقطني في "سننه" ^(١) أخرجه عن محمد بن الحجاج المضر ثنا جرير بن حازم عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر مرفوعاً ، ومحمد بن الحجاج المضر ضعيف .

وأما حديث ابن عباس : فرواه ابن ماجه ^(٢) في "سننه" ، حدثنا سويد بن سعيد عن هشام بن سليمان القرشي عن ابن جريج ، قال : وأخبرني أيضاً عن ابن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي عليه السلام ، قال : «الزاد والراحلة» يعني قوله : «من استطاع إليه سبيلاً» ، انتهى . قال في "الإمام" : وهشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص ، قال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، ومحل الصدق ، ما أرى به بأساً ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن داود بن الزبرقان عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس ، وأخرجه أيضاً عن حصين بن حمار عن محمد بن خالد عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قيل : يا رسول الله الحج كل عام ؟ قال : لا ، بل حجة ، قيل : فما السيل إليه ؟ قال : الزاد والراحلة ، انتهى . وداود ، وحصين كلاهما ضعيفان .

وأما حديث أنس : فأخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٣) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في قوله تعالى : «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» : قيل : يا رسول الله ما السيل ؟ قال : الزاد والراحلة ، انتهى . قال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ؛ وتابعه حماد بن سلمة عن قتادة ، ثم أخرجه كذلك ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ؛ ورواه الدارقطني في "سننه" بالإسنادين .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٤) عن عتاب بن أعين عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمه عن عائشة ، قالت : سألت رجل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى : «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» : قال : السيل الزاد والراحلة ، انتهى . ورواه العقيلي في "كتاب الضعفاء" ، وأعله بعتاب ، وقال : إن في حديثه وهما ، انتهى . وقال البيهقي في "كتاب المعرفة" : وليس بمحفوظ ، ثم أخرجه البيهقي عن أبي داود

(١) ص ٢٥٥ (٢) ابن ماجه في باب ما يوجب الحج ، ص ٢١٤ (٣) ص ٤٤٢ - ج ١ ، والدارقطني :

ص ٢٥٤ - ج ١ (٤) الدارقطني : ص ٢٥٤ ، والبيهقي في "الضعفاء" ص ٣٣٠ - ج ٤

الحفري عن سفيان عن يونس عن الحسن ، قال : سئل النبي عليه السلام عن السيل ، فقال : الزاد والراحلة ، انتهى .

وأما حديث جابر : فأخرجه الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي الزبير ، أو عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ، بلفظ حديث عائشة ، ومحمد بن عبد الله بن عبيد اللثي تركوه ، وأجمعوا على ضعفه ، وقد تقدم .

وأما حديث ابن مسعود : فأخرجه الدارقطني عن بهلول بن عبيد عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بن علقمة عن عبد الله بن مسعود بنحوه ، وبهلول بن عبيد ، قال أبو حاتم : ذاهب الحديث .
وأما حديث عمرو بن العاص : فأخرجه الدارقطني أيضاً عن ابن لهيعة ، ومحمد بن عبيد الله المرزبي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه ، وابن لهيعة ، والعزمي ضعيفان ؛ قال الشيخ في "الإمام" : وقد خرج الدارقطني هذا الحديث عن جابر ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، ابن العاص ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وليس فيها إسناده يحتج به ، انتهى .

الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ، قلت : يشير للحديث الذي قبله ، وقد تقدم ما فيه الكفاية . وروى البخاري في "صحيحه" ^(١) عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : كان أهل النين يحجون ، ولا يتزودون ، ويقولون : نحن المتوكلون ، فإذا قدموا المدينة - وفي رواية - مكة ، سألوها الناس ، فأنزل الله تعالى ﴿ وتزودوا ﴾ ، فإن خير الزاد التقوى ﴾ ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « لا تصح امرأة إلا ومعها محرم » ، قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث أبي أسامة .

فحديث ابن عباس : رواه البزار في "مسنده" حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع معبداً مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : لا تصح امرأة إلا ومعها محرم ، فقال رجل : يابني الله إني اكتتبت في غزوة كذا ، وأمرأتني حاجة ، قال : أرجع فحج معها ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن حجاج عن ابن جريج به ، ولفظه ، قال : لا تصح امرأة إلا ومعها ذو محرم .

(١) البظري في "الحج" - في باب قول الله ﴿ وتزودوا ﴾ الآية ، ص ٢٠٦

وأما حديث أبي أمامة : فأخرجه الدارقطني عن جابر الجعفي عن أبي معشر عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة مرفوعاً : لا تسافر امرأة سفر ثلاثة أيام ، أو تحج إلا ومعها زوجها ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا عمر بن حفص السدوسي ثنا أبو بلال الأشعري ثنا المفضل بن صدقة أبو حماد الحنفى عن أبان بن أبي عياش عن أبي معشر التميمي مولى زياد عن أبي أمامة الباهلي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة مسلمة أن تحج إلا مع زوج ، أو ذو محرم » ، مختصر ؛ وأخرج البخارى ، ومسلم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « لا تسافر امرأة ثلاثاً ، إلا ومعها ذو محرم » ، انتهى . وفي لفظ لها : فوق ثلاث ؛ وفي لفظ للبخارى : ثلاثة أيام ، وأخرجنا عن قرعة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها ، أو ذو محرم منها ، وفي لفظ لمسلم : ثلاثاً ، وفي لفظ له : فوق ثلاث ، وفي لفظ له : ثلاثة أيام فصاعداً ، وأخرجنا عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها ، وفي لفظ لمسلم : مسيرة ليلة ، وفي لفظ يوم ، وفي لفظ لأبي داود : يريد ، وهو عند ابن حبان في "مصححه" في النوع الحادى والسبعين ، من القسم الثانى ، والحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ؛ والطبراني في "معجمه" ثلاثة أميال ، فقيل له : إن الناس يقولون : ثلاثة أميال ، قال : وهموا ، وفي بعض هذه الألفاظ ما هو حجة على المذهب فى التوقيت بأقل من ثلاثة أيام ؛ وأبلغ من ذلك ما أخرجه البخارى ، ومسلم عن أبي معبد عن ابن عباس مرفوعاً : لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، لم يوقت فيه شيئاً ، واسم السفر ينطلق على ما دون ذلك ، قال المنذرى في "حواشيه" : ليس فى هذه الروايات تباين ولا اختلاف ، فانه يحتمل أنه عليه السلام قالها فى مواطن مختلفة ، بحسب الأسئلة ، ويحتمل أن يكون ذلك كله تمثيلاً لأقل الأعداد ، واليوم الواحد أول العدد وأقله ، والاثنان أول الكثير وأقله ، والثلاث أول الجمع ، فكأنه أشار أن مثل هذا فى قلة الزمن لا يحل لها فيه السفر مع غير محرم ، فكيف بما زاد ؟ وقد ورد ثلاثة أيام فصاعداً ، رواه مسلم عن الخدري ، انتهى . وذكر المصنف حديث : لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع زوج . أو ذو محرم فى الكراهية .

فصل في المواقيت

الحديث السادس : وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة : ذا الحليفة ، ولأهل العراق : ذات عرق ، ولأهل الشام : الجحفة ، ولأهل نجد : قرن ، ولأهل اليمن . يلم : قلت : أخرج البخاري ومسلم ^(١) عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة : ذا الحليفة ، ولأهل الشام : الجحفة ، ولأهل نجد : قرن المنازل ، ولأهل اليمن : يلم ، من هن ، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره ، ومن كان دون ذلك ، فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة ، انتهى . وأخرجنا ^(٢) عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن ، قال عبد الله : وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلم . وفي لفظ : قال عبد الله : وزعموا أن رسول الله ﷺ قال ، ولم أسمع ذلك منه : ومهل أهل اليمن يلم ، وفي لفظ للبخاري ^(٣) قال : فرض رسول الله ﷺ لأهل نجد من قرن ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، انتهى .

ما جاء في ذات عرق : أخرج مسلم في " صحيحه " ^(٤) عن أبي الزبير عن جابر ، قال : سمعت - أحسبه رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ - قال : مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، والطريق الآخر الجحفة ، ومهل أهل العراق من ذات عرق ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل اليمن من يلم ، انتهى . وهذا شك الراوى في رفعه ، لكن أخرجه ابن ماجه في " سننه " ^(٥) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن أبي الزبير عن جابر ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : مهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، ومهل أهل الشام من الجحفة ، ومهل أهل اليمن من يلم ، ومهل أهل نجد من قرن ، ومهل أهل المشرق من ذات عرق ، ثم أقبل بوجهه للأفق ، فقال : اللهم أقبل بقلوبهم ، انتهى . وهذه الرواية ليس فيها شك من الراوى ، إلا أن إبراهيم بن يزيد الخوزي لا يحتاج بحديثه ، وقد تقدم الكلام فيه من حديث الزاد والراحلة ؛ وأخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٦) ، وابن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي في " مسانيدهم " عن حجاج عن عطاء عن جابر ، وحجاج أيضاً لا يحتاج به .

(١) البخاري : ص ٢٠٦ في " باب مهل أهل مكة للحج والعمره " ، مسلم : ص ٣٧٥ في " باب مواقيت الحج " ،

(٢) مسلم : ص ٣٧٥ (٣) البخاري : ص ٢٠٦ (٤) مسلم : ص ٣٧٥ (٥) ابن ماجه : ص ٢١٥

في " باب مواقيت أهل الآفاق " ، (٦) الدارقطني : ص ٢٦٢ في " باب المواقيت " ،

حديث آخر: أخرجه أبو داود ، والنسائي في "سنتهما" (١) عن أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق: ذات عرق ، انتهى . لأبي داود: وزاد فيه النسائي: بقية المواقيت ؛ وروى ابن عدى في "الكامل" (٢) ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل أنه كان ينكر على أفلح بن حميد هذا الحديث .

حديث آخر: أخرجه أبو داود (٣) ، والنسائي أيضاً عن زرارة بن كريمة بن الحارث بن عمرو ، قال: سمعت أبي يذكر أنه سمع جده الحارث بن عمرو السهمي ، قال: أتيت رسول الله ﷺ ، وهو بنى . أو بعرفات ، وقد طاف به الناس (٤) ، قال: فتجىء الأعراب ، فاذا رأوا وجهه ، قالوا: هذا وجه مبارك ، قال: ووقت ذات عرق لأهل العراق ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال: في إسناده من هو غير معروف ، ورواه الدارقطني في "سننه" .

حديث آخر: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عبد الرزاق ، قال: سمعت مالكا يقول: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق ، قلت له: من حدثك بهذا؟ قال: حدثني به نافع عن ابن عمر ، انتهى . قال الدارقطني في "علة": روى عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام وقت لأهل العراق ذات عرق ، ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك ، وخالفه أصحاب مالك ، فرووه عنه ، ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق ، وكذلك رواه أيوب السخيتاني ، وابن عوف ، وابن جريج ، وأسامة بن زيد (٥) ، وعبد العزيز بن أبي رواد عن نافع ، وكذلك رواه سالم عن ابن عمرو بن دينار عن ابن عمر ، انتهى .

حديث آخر: أخرجه أبو داود ، والترمذي (٦) عن وكيع عن سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس ، قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق: العقيق ، انتهى . ورواه البيهقي في "المعرفة" ، وقال: تفرد به يزيد بن أبي زياد ، والعقيق أقرب إلى العراق من ذات عرق بيسير ، وكان أنس بن مالك يحرم من العقيق ، قاله ابن المنذر . انتهى .

(١) أبو داود في: ص ٢٥٠ ، في "باب المواقيت" ، والنسائي: ص ٥ - ج ٢ في "باب ميقات أهل مصر" ،

(٢) كافي "تهذيب التهذيب" ، ص ٣٦٦ - ج ١

(٣) أخرجه أبو داود في: ص ٢٥٠ في "باب المواقيت" ، وأيضاً الدارقطني في "باب المواقيت" ، ص ٢٦٢ ،

والبيهقي في "باب ميقات أهل العراق" ، ص ٢٨ - ج ٥ ، لكن ليس في أسانيدهما - واسطة أبي زرارة - ، بل فيها عن

زرارة بن كريمة ، أن الحارث بن عمرو السهمي حدثه (٤) في البيهقي ، وأبي داود: "أطاف ، بدل : طاف" ،

(٥) أسامة بن زيد ، كافي البيهقي: ص ٢٦ - ج ٥ ، وكذا في نسخة - الدار - أيضاً . وكان قبله في المطبوع

"أسامة بن زيد" (٦) أبو داود في "باب المواقيت" ، ص ٢٥٠ ، والترمذي: ص ١٠٣ في "باب مباهاة" في

مواقيت الأحرار لأهل الآفاق ،

قال ابن القطان في "كتابه": هذا حديث أخاف أن يكون منقطعاً، فإن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس إنما عهد يروى عن أبيه عن جده ابن عباس، كما جاء ذلك في "صحيح مسلم - في صلاته عليه السلام من الليل"، وقال مسلم في "كتاب التيميز": لا نعلم له سماعاً (١) من جده، ولا أنه لقيه، ولم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم أنه يروى عن جده، وذكر أنه يروى عن أبيه، انتهى. حديث آخر: أخرجه البزار في "مسنده" عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق: ذات عرق، انتهى. ورواه الشافعي (٢) أخبرنا سعيد بن سالم أخبرني ابن جريج أخبرني عطاء أن رسول الله ﷺ، فذكره مرسلًا بتمامه، وفيه لأهل المشرق: ذات عرق، قال ابن جريج: قلت لعطاء: لأنهم يزعمون أن النبي عليه السلام لم يوقت ذات عرق، وأنه لم يكن أهل مشرق يومئذ، فقال: كذلك سمعنا أنه عليه السلام وقت لأهل المشرق: ذات عرق، انتهى. ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" قال الشافعي، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طلوس عن أبيه طلوس، قال: لم يوقت النبي ﷺ ذات عرق، ولم يكن أهل مشرق حينئذ، فوقت الناس، ذات عرق، قال الشافعي: ولا أحسبه إلا كما قال طلوس، انتهى.

حديث آخر: رواه إصحق بن راهويه في "مسنده"، والدارقطني في "سننه" (٣) أخبرنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة: ذا الحليفة، ولأهل الشام: الجحفة، ولأهل نجد: قرنا، ولأهل اليمن: يلم، ولأهل العراق: ذات عرق، انتهى. والحجاج غير محتج به.

حديث آخر: رواه ابن راهويه أيضاً أخبرنا يزيد بن هارون أنبا الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن جرير بن عبد الله البجلي مرفوعاً بنحوه، والظاهر أن هذا الاضطراب من الحجاج، فإن من دونه ومن فوقه ثقات.

حديث آخر موقوف: أخرجه البخاري في "صحيحه" قال: "باب ذات عرق لأهل العراق"، ثم أسند عن نافع عن ابن عمر، قال: لما فتح هذان المصران أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد: قرن، وهي جور عن طريقنا، وأنا إذا أردنا قرن، شق علينا،

(١) في - نسخة الدار - : "لا يعلم له سماع"، [البجنوري]

(٢) في "كتاب الأم"، ص ١١٨ - ج ١ (٣) في "باب المواقيت"، والبيهقي في "الكبرى" - في باب

مبقات أهل العراق، ص ٢٨ - ج ٥

قال: انظروا حذوها من طريقكم، فخذ لهم ذات عرق، انتهى. قال البيهقي في "المعرفة": ويشبه أن يكون عمر لم يبلغه توقيت النبي عليه السلام: ذات عرق، إن كانت الأحاديث بذلك ثابتة، فوافق تحديده توقيت النبي عليه السلام، انتهى. قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": المصبران هما البصرة، والكوفة، وحذوها: أي ما يقرب منها، قال: وهذا الحديث يدل على أن ذات عرق مجتهد فيها لا منصوصة، انتهى.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «لا يتجاوز أحد الميقات إلا محرماً»؛ قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد السلام بن حرب عن خضيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام، قال: «لا يتجاوزوا الوقت إلا بإحرام»، انتهى^(١). وكذلك رواه الطبراني في "معجمه"؛ وروى الشافعي في "مسنده" أخبرنا ابن عينة عن عمرو عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم، انتهى. ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة"^(٢)؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس، فذكره: حدثنا ابن علي عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر نحوه، وكان جابر هذا هو أبو الشعثاء، وروى إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا فضيل بن عياض عن ليث ابن أبي سليم عن عطاء عن ابن عباس، قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشي أن يرجع إلى الوقت، فإنه يحرم، ويهريق لذلك دماً، انتهى.

حديث يشكل على المذهب: أخرجه البخاري، ومسلم^(٣) عن مالك عن ابن شهاب عن أنس أن النبي عليه السلام دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المخفر، فلما نزع جباه رجل، فقال: يا رسول الله، إن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال عليه السلام: اقتلوه، انتهى. زاد البخاري: قال مالك: ولم يكن النبي عليه السلام يومئذ فيما نرى - والله أعلم - محرماً، انتهى. والذي وجدته في "الموطأ"^(٤)، قال مالك: قال ابن شهاب: ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً، انتهى.

(١) رواه الشافعي أيضاً موقوفاً على ابن عباس من غير هذا الطريق، كذا في كتاب "الإمام"، ص ١١٨ - ج ٢ في "باب تفريع المواقيت"، (٢) ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" ص ١٠ من طريق الشافعي في "باب من سر بالميقات يريد حجاً"، الخ: ص ٢٩ - ج ٥. والشافعي في "الإمام"، ص ١١٨ - ج ٢ في "باب تفريع المواقيت"، (٣) رواه البخاري: ص ٦١٤ - ج ٢ في "باب أي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الزاوية يوم الفتح"، ومسلم ص ٤٣٩ - ج ١ في "باب دخول مكة بغير إحرام"، والنسائي في "باب دخول مكة بغير إحرام"، (٤) رواه مالك في "الموطأ" في جامع الحج، وق للطحاوي: ص ١٩٥ - ج ٢

وأخرجه مسلم^(١) عن أبي الزبير عن جابر أن النبي عليه السلام دخل يوم فتح مكة - وعليه عمامة سوداء - بغير إحرام، انتهى. وبوَّأله "باب دخول مكة بغير إحرام"، انتهى. وكذلك في "الموطأ". قوله: روى عن علي، وابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، قال: وإتمامهما أن يحرم بهما من ديرة أهله؛ قلت: حديث علي رواه الحاكم في "المستدرک - في التفسير"^(٢) من حديث آدم بن أبي إياس ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة المرادي، قال: سئل علي عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فقال: أن تحرم من ديرة أهلك، انتهى. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه البيهقي في "سننه"^(٣)، وقال: وروى من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه نظر، انتهى كلامه. وحديث ابن مسعود غريب.

الحديث الثامن، والتاسع: روى أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يحرموا بالحج من جوف مكة، وأمر أبا عائشة أن يعمرها من التنعيم؛ قلت: الأول أخرجه مسلم^(٤) عن أبي الزبير عن جابر، قال: أمرنا رسول الله ﷺ لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى، قال: فأهلنا من الأبطح، انتهى. وذكره البخاري تعليقاً، فقال: وقال أبو الزبير عن جابر: أهلنا من البطحاء، انتهى. وأخرج مسلم^(٥) عن أبي سعيد، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة، إلا من ساق الهدى، فلما كان يوم التروية ورحلنا إلى منى أهلنا بالحج، وأما الثاني: فأخرجه البخاري، ومسلم^(٦) عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين هلال ذي الحجة، فلما كان بذى الحليفة، إلى أن قالت: فلما كان ليلة الصدر أمر - يعني رسول الله ﷺ - عبد الرحمن، فذهب بها إلى التنعيم، فأهلت بعمرة، مكان عمرتها، فطاف بالبيت، ففضى الله عمرتها وحجها، مختصر، وفي لفظ للبخاري^(٧)، قالت: يارسول الله اعتمرتم، ولم أعتمر، فقال: يا عبد الرحمن اذهب بأختك، فأعمرها من التنعيم، فأحقتها على ناقته، فاعتمرتم، انتهى. وأخرج أبو داود في "المراسيل" عن ابن سيرين، قال: وقت رسول الله ﷺ لاهل مكة التنعيم، قال: قال سفيان: هذا الحديث لا يكاد يعرف - يعني حديث التنعيم -؛ وأخرج أيضاً عن عكرمة أن النبي ﷺ غيَّر ثوبه بالتنعيم، وهو محرم، انتهى.

(١) مسلم: ص ٤٣٩ - ج ١، والنسائي: ص ٢٩٩ - ج ٢ في "باب ليس بالمائم والسواد"، وأيضاً في "باب دخول مكة بغير إحرام"، والطحاوي في "معاني الآثار" - في باب دخول الحرم هل يباح بغير إحرام،
(٢) رواه في "التفسير"، ص ٢٧٦ - ج ٢ (٣) رواه في "السنن الكبرى" - في باب من استحب الإحرام من ديرة أهله، (٤) في "باب وجوه الإحرام"، ص ٣٩٢ - ج ١، والطحاوي في "باب طواف الحاج المحرم الحرم"، الخ ص ٣٩٩ - ج ٢ (٥) في "باب جواز التمتع في الحج والقرآن"، ص ٤٠٨ - ج ١
(٦) أخرجه للبخاري في "باب الاعتناء بعد الحج بغير هدى"، ص ٢٤٠، ومسلم في "باب بيان وجوه الإحرام"، ص ٣٨٨ (٧) في "باب الحج على الرجل"، ص ٢٠٦ - ج ١

باب الإحرام

الحديث الأول: روى أنه عليه السلام اغتسل لإحرامه؛ قلت: أخرجه الترمذى (١) عن عبد الله بن يعقوب المدني عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت أنه رأى النبي عليه السلام يجرد لإهلاله واغتسل، انتهى. وقال: حديث حسن غريب؛ وأخرجه الطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه" (٢) عن محمد بن موسى بن مسكين أبي غزيرة المديني القاضي حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه به، ولفظهما: اغتسل لإحرامه؛ ورواه العقيلي بسند الدارقطني، وأعله بأبي غزيرة، قال: عنده متكبر، ولا يتابع عليه إلا من طريق فيها ضعف، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وإنما حسنه الترمذى، ولم يصححه للاختلاف في عبد الرحمن بن أبي الزناد، والراوى عنه عبد الله بن يعقوب المدني، أجهدت نفسى في معرفته فلم أجد أحدا ذكره، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا عيسى بن محمد السمسار الواسطي ثنا محمد بن عمرو بن الهروى ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى ثنا خالد بن الياس عن صالح بن أبي حسان عن عبد الملك بن مروان عن عائشة أن النبي عليه السلام كان إذا خرج إلى مكة اغتسل حين يريد أن يحرم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣) عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه عن ابن عباس، قال: اغتسل رسول الله ﷺ، ثم لبس ثيابه، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين، ثم قعد على بعيره، فلما استوى به على البداء أحرم بالحج، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه - يعقوب بن عطاء - ممن جمع أئمة الإسلام حديثه، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج مسلم في "صحيحه" (٤) عن القاسم عن عائشة، قال: نفست أسماة بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهل، انتهى.

(١) الترمذى في "باب الاعتقال عند الإحرام"، ص ١٠٢ - ج ١ (٢) الدارقطني في "الحج"، ص ٢٥٦ - ج ٢
(٣) في "باب إن من السنة أن يقتل إذا أراد أن يحرم"، ص ٤٤٧ - ج ١ (٤) في "باب صفة إحرام النساء"،

وفي حديث جابر الطويل أيضاً ^(١) غفرنا معه حتى أتينا ذا الحليفة، وأخرجه أيضاً ^(٢) عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر في حديث أسماء بنت عيسى حين نفست بذى الحليفة أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر، فأمرها أن تغتسل وتهل، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا سهل بن يوسف عن حميد عن بكر ابن عبد الله المزني عن ابن عمر، قال: من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم، انتهى. ورواه البزار في "مسنده"، والدارقطني في "سننه" ^(٣)، والحاكم في "المستدرک"، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى.

الحديث الثاني: روى أنه عليه السلام أثر، وارتدى عند إحرامه؛ قلت: أخرجه البخاري في "صحيحه" ^(٤) عن كريب عن ابن عباس، قال: انطلق النبي عليه السلام من المدينة بعد ما ترجل وادّهن ولبس لإزاره ورداه هو وأصحابه، فلم يته عن شيء من الأردية والأزر تلبس، إلا المزعفرة التي تردع على الجلد، فأصبح بذى الحليفة، ركب راحلته حتى استوى على اليبداء، أهل هو وأصحابه وقلد بدنه، وذلك لخمس بقين من ذى القعدة، وقدم مكة لأربع ليال خلون من ذى الحجة، فطاف بالبيت.

الحديث الثالث: عن عائشة، قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم؛ قلت: أخرجه البخاري، ومسلم ^(٥) عن الأسود عن عائشة أنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم، وفي لفظ لهما ^(٦): كأنى أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم، وفي لفظ لمسلم: كأنى أنظر إلى ويص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو يلي، وفي لفظ لهما ^(٧): قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أرى ويص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك، انتهى. وأخرجا ^(٨) عن

(١) رواه مسلم في "باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ٣٩٤ - ج ١ (٢) في "باب صحة إحرام النساء"، (٣) الدارقطني في "باب الاغتسال للأحرام ولغيرهم مكة"، ص ٢٥٦ - ج ٢، والحاكم في "باب أن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم"، ص ٤٤٧ - ج ١ (٤) في "باب ما لبس المحرم من الثياب والأردية والأزر"، ص ٢٠٩ - ج ١ (٥) البخاري في "باب من تطيب، ثم اغتسل، وثق أثر الطيب"، ص ٤١ - ج ١ (٦) جميع طرق مسلم مروية في "باب في استحباب الطيب قبل الإحرام"، ص ٣٧٨ - ج ١، إلا أن لفظ: كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأسود عن عائشة، بل عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، كما في "باب الطيب عند الإحرام البخاري"، ص ٢٠٨، ومسلم في "بابه"، (٧) البخاري في "باب الطيب في الرأس والحية"، ص ٨٧٧ - ج ١ (٨) مسلم في "باب استحباب الطيب قبل الإحرام"، ص ٣٧٨، والبخاري في "باب من تطيب، ثم اغتسل وثق أثر الطيب"، ص ٤١ - ج ١

محمد بن المنتشر، قال: سألت عبد الله بن عمر عن رجل يطيب، ثم يصبح محرماً، فقال: ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً، لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أفضل ذلك، فدخلت على عائشة، وأخبرتها بقوله، فقالت: أنا طيبت رسول الله ﷺ، فطاف في نسائه، ثم أصبح محرماً، وفي لفظ لها (١): قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرماً، ينضح طيباً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود في "سننه" عن عائشة بنت طلحة أن عائشة أم المؤمنين حدثتها، قالت: كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة، فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت لإحدانا سال على وجهها، فإراه النبي عليه السلام، فلا ينهانا، انتهى.

أحاديث الخصوم: أخرج البخاري، ومسلم (٢) عن يعلى بن أمية، قال: أتى النبي عليه السلام رجل متضمخ بطيب، وعليه جبة، فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعد ما تضمخ بطيب؟ فقال له النبي عليه السلام: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك، زاد البخاري (٣) في لفظ معلق: وقال ابن جريج: قلت لعطاء: أراد الإيقاع حين أمره أن يغسله ثلاث مرات؟ قال: نعم، وفي لفظ لها (٤): وهو متضمخ بالخلوق، فقال له: أغسل عنك أثر الخلوق، وفي لفظ لمسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، فقال له: أغسل عنك الصفرة؛ وفي لفظ للبخاري (٥): أغسل عنك أثر الخلوق، وأثر الصفرة؛ قال المنذرى في "مختصره" بعد ذكره حديث أبي داود المتقدم: فيه دليل على أن للحرم أن يطيب قبل إحرامه بطيب يبق أثره بعد الإحرام، ولا يضره بقاؤه، وعليه أكثر الصحابة رضي الله عنهم؛ واستدل من منعه بقوله عليه السلام: أغسل عنك أثر الخلوق، وحمل على أنه كان من زعفران، يدل عليه رواية مسلم، وهو مصفر لحيته ورأسه، وقد نهى الرجل عن التزعفر؛ وقيل: إنه من خواصه عليه السلام، وفيه نظر، فقد روى ابن عباس (٦) محرماً وعلى رأسه مثل الرب من الغالية؛ وقال مسلم بن صبح: رأيت ابن الزبير، وهو محرم، وفي رأسه ولحيته من الطيب ما لو كان لرجل أعد منه رأس مال، انتهى. قلت: رواية الزعفران عند أحمد في "مسنده" (٧) روى حديث يعلى بن أمية، وقال فيه: ثم دعاه عليه السلام،

(١) مسلم في "باب استحباب الطيب"، ص ٣٧٩ - ج ١، والبخاري: ص ٤١ - ج ١ في "باب إذا جامع، ثم طاف"، الخ (٢) البخاري في "باب غسل الخلوق ثلاث مرات من الثياب"، ص ٢٠٨ - ج ١، ومسلم في "باب ما يباح للحرم بمحبة أو عمرة"، ص ٣٧٣ - ج ١ (٣) البخاري: ص ٢٠٨ (٤) في البخاري: ص ٢٠٨ (٥) البخاري في "باب يغسل بالمرّة ما يغسل بالهيج"، ص ٢٤١ (٦) رواه الشافعي في "الأم"، ص ١٢٩ - ج ٢ (٧) في "باب الطيب للإحرام"، والبيهقي أيضاً من طريق الشافعي (٧) أحمد في "مسنده"، ص ٢٢٤ - ج ٤

فقال له : اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك هذا الزعفران ، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجبك ، الحديث .

حديث النهي عن التزعفر : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) في "الباس" عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس أن النبي عليه السلام نهى عن التزعفر ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : نهى أن يتزعفر الرجل ؛ ويشكل عليه حديث رواه أبو داود في "سننه" ^(٢) حدثنا عبد الرحيم بن مطرف ثنائى عمرو بن محمد العنقى ثنائى ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام كان يلبس النعال السبية ، ويصفر لحيته بالورس والزعفران ، انتهى . وصححه ابن القطان في "كتابه" ، وقال : عمرو بن محمد العنقى ثقة ، وعبد الرحيم أبو سفيان الرواسى أيضاً ثقة ، انتهى . وقال الحازمى في "كتاب الناسخ والمنسوخ" : واستدل الطحاوى ^(٣) بحديث عائشة : كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ، ثم يصبح محرماً ينضح طيباً ، على وجوب غسل الطيب قبل الإحرام ، لأن قوله : فيطوف على نسائه ، مشعر بأنه اغتسل ؛ ثم رده الحازمى بأنه ليس فيه : أنه أصابهن ، وكان عليه السلام كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة ، كما في حديث عائشة : قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا ، فيقبل ويلبس دون الوقاع ، فإذا جاء إلى التى هى يومها بيتت عندها ، قال : ولو ثبت أنه اغتسل ، لحديث عائشة : كأنى أنظر إلى ويص الطيب في مفرقه ، وهو محرم ، يدل على بقاء عينه بعد الإحرام ، أو يقول : إنها طيبته مرة ثانية بعد الغسل ، لأن ويص الشيء بريقه ولمعانه ، ثم نقل عن الشافعى أنه قال : أمر النبي عليه السلام الأعرابى بغسل الطيب منسوخ ، لأنه كان في عام الجعرانة ، وهو سنة ثمان ، وحديث عائشة : أنها طيبت النبي ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم هو ناسخ ، لأنه كان في حجة الوداع ، وهى سنة عشر ، قال الحازمى : وما رواه مالك ^(٤) عن نافع عن أسلم مولى عمر أن عمر وجد ريح طيب من معاوية وهو محرم ، فقال له عمر : ارجع فاغسله ، فان عمر لم يبلغه حديث عائشة ، ولو بلغه لرجع إليه ، وإذا لم يبلغه فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، انتهى كلامه . وحديث معاوية هذا رواه البزار في "مسنده" ، وزاد : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحاج : الشعث النفل ، انتهى .

الحديث الرابع : روى جابر أن النبي عليه السلام صلى بذى الحليفة بركتين عند إحرامه .

(١) البخارى : ص ٨٦٦ - ج ٢ ، ومسلم : ص ١٩٨ - ج ١ (٢) رواه في ١٠ باب في خضاب الصفرة ،

ص ٢٢٦ - ج ٢ (٣) ذكره الطحاوى في ١١ باب التطيب عند الإحرام ، ص ٣٦٧ - ج ١

(٤) رواه مالك في ١١ باب مناجاة في الطيب في الحج ، ص ١٢٧

قلت : غريب عن جابر ، والذي في حديث جابر الطويل أنه صلى في مسجد ذى الحليفة ، ولم يذكر عدداً ، ولكن أخرجه مسلم ^(١) في "باب التلبية" عن سالم عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين ، ثم إذا استوت به الناقه قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل بهؤلاء الكلمات ، الحديث . وأخرج أبو داود ^(٢) في "باب وقت الإحرام" عن ابن إسحاق عن خصيف ابن عبد الرحمن الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : خرج رسول الله ﷺ حاجاً ، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه ، مختصر . وسأني بتمامه في الحديث الذي بعد هذا ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" ^(٣) وقال : صحيح على شرط مسلم ، انتهى . وابن إسحاق . وخصيف فيهما مقال ؛ وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس ، قال : اغتسل رسول الله ﷺ ، ثم لبس ثيابه ، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ، ثم قعد على بعيره ، فلما استوى على البداء أحرم بالحج ، انتهى : ويعقوب ابن عطاء ضعفه أحمد ، ويحيى بن معين ، قاله الشيخ في "الإمام" .

الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام لي في دبر صلاته - يعني ركعتي الإحرام - :

قلت : أخرجه الترمذي ، والنسائي ^(٤) عن عبد السلام بن حرب ثنا خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام أهل في دبر الصلاة ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، لانعرف أحداً رواه غير عبد السلام بن حرب ، انتهى . قال في "الإمام" : وعبد السلام بن حرب أخرج له الشيخان في "صحيحهما" ، وخصيف بن عبد الرحمن الجزري ضعفه بعضهم ، انتهى .

قوله : ولو لي بعد ما استوت به راحلته جاز ، ولكن الأول أفضل لما روينا ؛ قلت : يشير إلى الحديث المذكور ، ولكن أحاديث : أنه لي بعد ما استوت به راحلته واضح ، فأخرج البخاري ، ومسلم ^(٥) عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام أهل حين استوت به راحلته قائمة ، وفي لفظ لها ^(٦) عن سالم عنه : قال : ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد - يعني ذا الحليفة - مختصر ؛ وفي لفظ لمسلم : قال : كان رسول الله ﷺ إذا وضع رجله في الغرز وأنبعثت به راحلته قائمة أهل من ذى الحليفة ، انتهى . وفي لفظ لمسلم عن عبيد بن جريح عن ابن عمر ، قال : لم أر

(١) مسلم : ص ٣٧٦ (٢) أبو داود : ص ٢٥٣ (٣) الحاكم و "باب كان لا ينزل منزلاً إلا ودعه يركعتين" ، ص ٤٤٧ (٤) الترمذي و "باب ما جاء من أحرم النبي صلى الله عليه وسلم" ، ص ١١٣ - ج ١ ، والنسائي و "باب السبل بالإهلال" ، ص ١٧ - ج ٢ (٥) البخاري و "باب من أهل حين استوت به راحلته" ، ص ٢١٠ ، ومسلم في "باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تبيت به راحلته متوجهاً إلى مكة لأعب الركعتين" ، ص ٣٧٧ (٦) البخاري و "باب الإهلال عند مسجد ذى الحليفة" ، ص ٢٠٨ ، ومسلم : ص ٣٧٦

رسول الله ﷺ يهل حتى تبعث به راحلته ، محصر . وأخرجه البخارى^(١) عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك ، قال : صلى النبي عليه السلام بالمدينة أربعاً ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح ، فلما ركب راحلته واستوت به أهل ، انتهى . وأخرج أيضاً عن عطاء عن جابر أن إلهال رسول الله ﷺ من ذى الحليفة حين استوت به راحلته ، انتهى ، وأخرج مسلم عن ابن عباس ، وفيه : ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج ، محصر . وفي سنن أبي داود^(٢) ما يجمع بين هذه الأحاديث ، وحديث : أهل في دبر صلاته أخرجه عن ابن إسحاق عن خصيف عن سعيد بن جبير ، قال : قلت لعبد الله بن عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إلهاله حين أوجب ، فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنما إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة ، فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله ﷺ حاجاً ، فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعته أوجب في مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ من ركعته ، فسمع ذلك منه أقوام ، لحفظته عنه ، ثم ركب ، فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك أقوام ، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا ، فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل ، فقالوا : إنما أهل حين استقلت به ناقته ، ثم مضى عليه السلام ، فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك أقوام ، فقالوا : إنما أهل حين علا على شرف البيداء ، وأيم الله لقد أوجب في مصلاه ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف البيداء ، فمن أخذ بقول ابن عباس ، أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعته ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک"^(٣) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وابن إسحاق فيه مقال ، وكذلك خصيف^(٤) ، قال ابن جان في "كتاب الضملاء"^(٥) : كان قتيماً صالحاً ، إلا أنه كان يخطئ كثيراً ، والإنصاف فيه قبول ماوافق فيه الآثبات ، وترك ما لم يتابع عليه ، وأنا أستخير الله في إدخاله في الثقات ، وكذلك احتج به جماعة من أئمتنا ، وتركه آخرون ، انتهى .

قوله : وهو لإجابة لدعاء الخليل عليه السلام على ما هو المعروف في القصة - يعني في التلبية - :

قلت : فيه آثار عن الصحابة والتابعين : فمنها ما أخرجه الحاكم في "المستدرک"^(٦) في فضائل إبراهيم عليه السلام عن جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه أن أذن في الناس بالحج ، قال : فقال إبراهيم : ألا إن ربكم قد

(١) البخارى في "باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح" ، ص ٢٠٩ (٥)

(٢) ص ٢٤٦ - ج ١ (٣) ص ٤٥١ - ج ١ (٤) ليس في النسخة للطبوعة من "المستدرک" ، تضعيف

"خصيف" ، (٥) ورواه ابن سعد ، والذهبي ، والبخارى ، وكاف في "تهذيب التهذيب" ، (٦) ص ٥٥٢ - ج ٢

اتخذ بيتاً ، وأمركم أن تحجوه ، فاستجاب له ما سمعه من حجر ، أو شجر ، أو مدر ، أو غير ذلك :
 ليك اللهم ليك ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وفيه نظر ، نقل
 عن ابن معين أنه قال : حديث عطاء بن السائب ضعيف ^(١) إلا ما كان من رواية سفيان ، وشعبة ،
 وحماد بن سلمة ، إلا حديثين سمعهما شعبة بآخره ، والله أعلم . وأخرجه أيضاً عن جرير عن قابوس
 عن أبيه عن ابن عباس ، قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت ، قال : رب قد فرغت ،
 فقال : أذن في الناس بالحج ، قال : رب ! وما يبلغ صوتي ؟ قال : أذن ، وعلى البلاغ ، قال : رب
 كيف أقول ؟ قال : قل : يا أيها الناس ، كتب عليكم الحج ، حج البيت العتيق ، فسمعه من
 بين السماء والأرض ، ألا ترون أنهم يحيثون من أقصى الأرض يلبون ١٤ ، انتهى . وقال :
 صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

طريق آخر : روى إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن
 سلمة ثنا أبو عاصم عن أبي الطفيل ، قال : قلت لابن عباس : أتدري كيف كانت التلبية ؟ إن إبراهيم
 أمر أن يؤذن الناس بالحج ، فرقت له القرى ، وخفضت الجبال رءوسها ، فأذن في الناس بالحج ،
 وقال : يا أيها الناس أجيئوا ربكم ، فأجابوه ، مختصر . وفيه قصة .

آخر : رواه أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق في "تاريخ مكة" حدثني محمد بن يحيى عن
 محمد بن عمر الواقدي عن ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن
 أبي سعيد الخدري ، قال : قال عبد الله بن سلام : لما أمر إبراهيم عليه السلام أن يؤذن في الناس
 قام على المقام ، فارتفع المقام حتى أشرف على ماتحته ، وقال : يا أيها الناس أجيئوا ربكم ، فأجابته
 الناس ، فقالوا : ليك اللهم ليك ، انتهى . وروى أيضاً : حدثني جدي أحمد بن محمد بن الوليد
 الأزرق عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، قال : قام إبراهيم عليه السلام
 على هذا المقام ، فقال : يا أيها الناس أجيئوا ربكم ، فقالوا : ليك اللهم ليك ، قال : فن حج
 اليوم فهو من أجاب إبراهيم يومئذ ، انتهى .

قوله : ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات ، لأنه المنقول باتفاق الرواة ، فلا ينقص عنه ؛
 قلت : فيه نظر ، إذ ليس ما ذكره من التلبية منقولاً باتفاق الرواة ، فقد روى حديث التلبية
 عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وليس فيه : والملك لك ، لا شريك لك .

(١) كذا في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عطاء بن السائب ،

حديث عائشة: أخرجه البخارى في " صحيحه " (١) عن أبي عطية عن عائشة ، قالت :
 إنى لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ يلى : لىك اللهم لىك ، لىك لاشريك لك
 لىك ، إن الحمد والنعمة لك ، اتى . وهم شيخنا علاء الدين فى عزوه للشيخين ، فان مسلماً
 لم يخرج حديث عائشة أصلاً .

وحديث ابن مسعود : أخرجه النسائى فى " سننه " (٢) عن حماد بن زيد عن أبان بن
 تغلب عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ، قال : كانت تلى رسول الله ﷺ :
 لىك اللهم لىك ، لاشريك لك لىك ، إن الحمد والنعمة لك ، اتى . وكذلك رواه الطحاوى فى
 " شرح الآثار " (٣) ، وهى موجودة فى حديث ابن عمر ، أخرجه الأئمة الستة فى كتبهم عن نافع
 عنه ، قال : كانت تلى رسول الله ﷺ : لىك اللهم لىك ، لىك لاشريك لك لىك ، إن الحمد
 والنعمة لك ، والملىك لاشريك لك لىك ، قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها : لىك لىك
 وسعديك ، والخير بيدىك لىك ، والرغبا إليك والعمل ، اتى . وموجودة فى حديث
 جابر أيضاً ، أخرجه أبو داود ، وابن ماجه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، بمثل
 حديث ابن عمر ، خلا الزيادة .

قوله : روى أن أجملاء الصحابة : كابن مسعود ، وابن عمر ، وأبى هريرة رضى الله عنهم
 زادوا على المأثور - يعنى فى التلىة - ؛ قلت : حديث ابن عمر رواه الأئمة الستة فى كتبهم
 عن نافع عن ابن عمر أن تلى رسول الله ﷺ : لىك اللهم لىك ، لىك ، لاشريك لك لىك .
 إن الحمد والنعمة لك ، والملىك لاشريك لك ، قال : (٤) وكان عبد الله بن عمر يزيد فى تلىته : لىك
 لىك وسعديك ، والخير بيدىك لىك ، والرغبا إليك والعمل ، اتى . وأخرج مسلم (٥) هذه الزيادة
 من قول عمر أيضاً ، ولفظه : عن ابن عمر ، قال : وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهل " يا هلال
 رسول الله ﷺ من هؤلاء الكلمات ، ويقول : لىك اللهم لىك ، لىك وسعديك ، والخير فى يديك
 لىك ، والرغبا إليك والعمل ، مختصر .

وقوله : من هؤلاء الكلمات ، يريد تلىة رسول الله ﷺ من رواية ابن عمر ، وجهل من قال :
 - يعنى المذكور - فى حديث عائشة ، لأن مسلماً لم يخرج حديث عائشة أصلاً ، ولا خرج فى التلىة

(١) و " باب التلىة " ، ص ٢١٠ (٢) فى " باب كيف التلىة " ، ص ١٧ - ج ٢ (٣) ص ٣٦٣

(٤) الفائل هو الطحاوى ، كما تقدم آنفاً (٥) ص ٣٧٦ - ج ١

غير حديث ابن عمر، ثم ذكر هذا عقبيه، والله أعلم. وحديث ابن مسعود رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا وهب بن جرير بن حازم، قال: سمعت أبي يحدث عن أبي إسحاق المهراني عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: حججنا في إمارة عثمان بن عفان مع عبد الله بن مسعود، فذكر حديثاً فيه طول، وفي آخره: وزاد ابن مسعود في تليته، فقال: ليك عدد التراب، وما سمعته قبل ذلك، ولا بعد، انتهى. وكذلك رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده"، وحديث أبي هريرة غريب عنه، لكنه روى زيادة مرفوعة في حديث أخرجه النسائي، وابن ماجه عن الأعرج عن أبي هريرة. قال: كان من تلية النبي عليه السلام: ليك إله الحق ليك، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيفة" في النوع الثاني عشر، من القسم الخامس، والحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى.

أحاديث الباب: أخرج أبو داود عن يحيى بن سعيد ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال: أهل رسول الله ﷺ، فذكر التلية بمثل حديث ابن عمر، وزاد: قال: والناس يزيدون: ليك ذا المعارج، ونحوه من الكلام، والنبي عليه السلام يسمع، فلا يقول لهم شيئاً، انتهى. وأخرجه ابن ماجه عن سفيان عن جعفر به، بدون الزيادة، ولم ينصف المنذرى، إذ قال عقبيه: وأخرجه ابن ماجه، لأنه يوم أنه أخرجه بالزيادة، ومن هنا يظهر أنه كان يقلد أصحاب "الأطراف"، والله أعلم.

حديث آخر: روى ابن سعد في "الطبقات" - في ترجمة الحسن بن علي^(١) - أخبرنا عبيد الله بن موسى ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسلم بن أبي مسلم، قال: سمعت الحسن بن علي يزيد في التلية: ليك ذا النعماء والفضل الحسن، انتهى.

حديث آخر: روى الشافعي^(٢) ثنا سعيد عن ابن جريج، قال: أخبرني حميد الأعرج عن مجاهد أنه قال: كان النبي عليه السلام يظهر من التلية: ليك اللهم ليك، ليك لاشريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك، والملك لك، لاشريك لك، قال: حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه، كأنه أعجبه ما هو فيه، فزاد فيها: * ليك إن العيش عيش الآخرة *، قال ابن جريج: وحسبت أن ذاك يوم عرفة، انتهى. وهو مرسل من الإمام.

(١) لم أجد ترجمة الحسن بن علي في النسخة المطبوعة من "الطبقات"، بل يدن، وافة أعلم (٢) أخرجه الشافعي في كتاب "الأم"، ص ١٣٣ - ج ٢

الحديث السادس: روى أن أبا قتادة أصاب حار وحش وهو حلال، وأصحابه محرمون، قال النبي عليه السلام لأصحابه: هل أشرتم، هل دلتهم، هل أعتم؟ قالوا: لا، قال: إذا فكلوا؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في كتبهم^(١) عن أبي قتادة أنهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم، وبعضهم ليس بمحرم، قال: فرأيت حار وحش، فركبت فرسي، وأخذت الرمح فاستعنتهم، فأبوا أن يعينوني، فاختلست سوطاً من بعضهم، وشددت على الحمار، فأصبته، فأكلوا منه، فأشفقوا، قال: فسنل عن ذلك النبي ﷺ، فقال: أنتم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها، انتهى. وفي لفظ لمسلم، والنسائي: هل أشرتم، هل أعتم؟ قالوا: لا، قال: فكلوا، وتظر بقية الأربعة.

الحديث السابع: روى أنه عليه السلام نهى أن يلبس المحرم هذه الأشياء - يعني القميص، والسرراويل، والعمامة، والقلنسوة، والخفين - إلا أن لا يجد نعلين، فليقطعهما أسفل من الكعبين؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم"^(٢) عن ابن عمر، قال رجل: يا رسول الله ما تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام، قال: لا تلبسوا القميص، ولا السراويلات، ولا العمام، ولا البرانس، ولا الأخفاف، إلا أن يكون أحد ليس له نعلان، فليلبس الخفين، وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً مسه زعفران، ولا ورس، انتهى. زادوا - لإسلباً، وابن ماجه -: ولا تنقب المرأة الحرام، ولا تلبس الغفازين، قال في "الإمام": قال الحاكم النيسابوري: قال أبو علي الحافظ -: ولا تنقب المرأة - من قول ابن عمر، وأدرج في الحديث، قال الشيخ: وهذا يحتاج إلى دليل، فإنه خلاف الظاهر، وكأنه نظر إلى الاختلاف في رفعه، ووقفه، فإن بعضهم رواه موقوفاً، وهذا غير قادح، فإنه يمكن أن يبقى الراوي بما يرويه، ومع ذلك فهنا قرينة مخالفة لذلك

(١) عند مسلم: ج ٣ - ٣٨٠، وعند البخاري: ج ٢٤٥ - ١، وأبو داود: ج ٢٥٦ - ١، والنسائي: ج ٢٥ - ٢، واللفظ له، والترمذي في "باب ماجاء في أكل الصيد للمحرم"، ص ١١٦ - ج ١، وابن ماجه في "باب الرخصة في ذلك إذا لم يجد له"، ص ٢٣٠ - ج ١

تنبيه: قال الأئمة كنت أسمع أصحاب الحديث يجمعون من هذا الحديث - ويقولون: كيف جاز لأبي قتادة مجاوزة الليقات بلا إحرام، ولا يدرون ماوجه حتى رأيته مفسراً في حديث عياض عن أبي سعيد، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأحرمنا، لما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بأبي قتادة - كان للنبي صلى الله عليه وسلم بيته في شيء قد سباه - فذكر حديث الحمار الوحشي، كذا في "التلخيص الحبير"، ص ٢٢٥ - ج ١

(٢) عند البخاري: ج ٢٤٨ - ١ في "باب ما نهى من الطيب للمحرم والحرة"، الخ، ومسلم: ج ٣٧٢، والنسائي في "باب النبي عن لبس البرانس في الإحرام"، ص ٨ - ج ٢، وأبو داود في "باب ما يلبس المحرم"، ص ٢٥٣، والترمذي في "باب ماجاء فيها لا يجوز للمحرم لبسه"، ص ١١٥ - ج ١، وابن ماجه في "باب ما يلبس المحرم من الثياب"، ص ٢١٦ - ج ١

دالة على عكسه ، وهى وجهان : أحدهما : أنه ورد لإفراد النهى عن النقاب من رواية نافع عن ابن عمر ، مجرداً عن الاشتراك مع غيره ، أخرجه أبو داود عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، قال : المحرمة لا تنتقب ، ولا تلبس القفازين ، انتهى . الثانى : أنه جاء النهى عن النقاب ، والقفازين مبداً بهما فى صدر الحديث ، وهذا أيضاً يمنع الإزدراج ، أخرجه أبو داود أيضاً بالإسناد المذكور ، أن النبي عليه السلام نهى النساء فى إحرامهن عن القفازين ، والنقاب ، ومساس الورس والعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحبت من ألوان الثياب معصراً ، أو خزاً ، أو سراويل ، أو حلياً ، أو قيصاً ، قال المنذرى : ورجاله رجال الصحيحين ما خلا ابن إسحاق ، والله أعلم ^(١) ، انتهى . وسنده : حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق ، إلى آخره .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : إحرام الرجل فى رأسه ، وإحرام المرأة فى وجهها ؛ قلت : أخرجه البيهقى فى "سننه" ^(٢) ، وينظر ؛ وأخرجه الدارقطنى فى "سننه" عن هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : إحرام الرجل فى رأسه ، وإحرام المرأة فى وجهها ، انتهى . والمصنف احتج به هنا للشافعى ، أن المحرم له أن يغطي وجهه ، وأعاده قبيل القران ، أن المرأة تغطي رأسها .

أحاديث الباب : أخرج الدارقطنى عن على بن عاصم ^(٣) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي عليه السلام فى المحرم يموت ، قال : خروهم . ولا تشبهوا باليهود ، انتهى . قال ابن القطان فى "كتابه" : وعلته على بن عاصم ، كان كثير الغلط ، وهو عندهم ضعيف ، قال : لكنه جاء بأعم من هذا اللفظ ، وأصح من هذه الطريق ، أخرجه الدارقطنى ^(٤) عن عبد الرحمن ابن صالح الأزدي ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «خروا وجوه موتاكم ، ولا تشبهوا باليهود» ، انتهى . وعبد الرحمن الأزدي صدوق ، قاله أبو حاتم ، وبقية الإسناد لا يسأل عنه ، انتهى كلامه . واستدل صاحب "التقيح" لأحمد ، والشافعى بما رواه الشافعى ^(٥) من حديث إبراهيم بن حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، قال فى الذى وقصّ : خروا وجهه ، ولا تخمروا رأسه ، قال : وإبراهيم هذا وثقه أحمد ، ويحيى ، وأبو حاتم . وأخرج الدارقطنى فى "العلل" عن ابن أبي ذئب عن الزهرى

(١) قال ابن الهيثم فى "التحقيق" ، ص ١٤٢ ، وأنت علمت أن ابن إسحاق حجة (٢) عند البيهقى :

ص ٤٧ - ج ٥ ، والدارقطنى فى "سننه" ، ص ٢٨٦ - ج ٢ (٣) الدارقطنى فى "سننه" : ص ٢٨٧ - ج ٢

(٤) ص ٢٨٧ (٥) فى كتاب "الأمم" - فى كتاب الجائز ، ص ٢٣٩ - ج ١

عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام كان يخمر وجهه وهو محرم ، انتهى . قال : والصواب موقوف ، وروى مالك في "الموطأ" ^(١) عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ، قال : أخبرني الغرافضة بن عمير الحنفي أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج يغطي وجهه ، وهو محرم ؛ ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي ^(٢) من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه رأى عثمان رضي الله عنه بالمرج مخمراً وجهه بقطيفة أرجوان في ثوب صائف ، وهو محرم ، انتهى .

الحديث التاسع : قال عليه السلام في محرم توفي : لا تخمروا رأسه ولا وجهه ، فانه يبعث يوم القيامة مليئاً ؛ قلت : أخرجه مسلم ، والنسائي ^(٣) ، وابن ماجه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً أوقعت راحلته وهو محرم ، فات ، فقال رسول الله ﷺ : أغسلوه بماء وسدر ، وكفونوه في ثوبه ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، ولا وجهه ، فانه يبعث يوم القيامة مليئاً ، انتهى . ورواه الباقون لم يذكروا فيه : الوجه ، قال الحاكم ، أبو عبد الله النيسابوري في كتاب "علوم الحديث" : وذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف من الرواة ، لإجماع الثقات الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار على روايته : ولا تغطوا رأسه ، وهو المحفوظ ، انتهى . والمرجع في ذلك إلى مسلم لا إلى الحاكم ، فان الحاكم كثير الأوهام ، وأيضاً فالتصحيف إنما يكون في الحروف المتشابهة ، وأى مشابهة بين الوجه والرأس في الحروف ؟ هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه ، فكيف ! وقد جمع بينهما - أعنى الرأس والوجه - والروايتان عند مسلم ، ففي لفظ : اقتصر على الوجه ، فقال : ولا تخمروا وجهه ، وفي لفظ : جمع بين الوجه والرأس ، فقال : ولا تخمروا رأسه ولا وجهه ، وفي لفظ : اقتصر على الرأس ، وفي لفظ : قال : فأمرهم رسول الله ﷺ أن يغسلوه بماء وسدر ، وأن يكشفوا وجهه ، حسبته قال : ورأسه ، فانه يبعث ، وهو يهل ، انتهى . ومثل هذا بعيد من التصحيف .

الحديث العاشر : قال عليه السلام : «الحاج الشعث النفل» ؛ قلت : أخرجه الترمذي ^(٤) ، وابن ماجه عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر ، قال : قام رجل ، فقال : يا رسول الله من الحاج ؟ قال : «الشعث النفل» . وسيأتي تباهمه ، والكلام عليه في حديث : «أفضل الحج الصبح والضحى» ، قريباً إن شاء الله تعالى .

(١) عند مالك في "الموطأ" - باب تحميم المحرم وجهه ،، ص ١٢٦ (٢) البيهقي في : ص ٥٤ - ج ٥ ، وابن حزم في "المحلى" ، ص ٩١ - ج ٧ (٣) عند مسلم في "باب ما يفضل بالمرح إذا مات" ، ص ٣٨٤ . والنسائي في "باب تحميم المحرم وجهه ورأسه" ، ص ١٢ - ج ٢ (٤) عند ابن ماجه في "باب ما يوجب الحج" ، ص ٢١٤ - ج ١ ، والترمذي في "تفسير سورة آل عمران" ، ص ١٢٩ - ج ٢

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : « لا يلبس المحرم ثوباً مسه زعفران ، ولا ورس » ؛
قلت : تقدم حديث ابن عمر فى الحديث السابع أن النبى عليه السلام ، قال : « لا تلبس القميص ،
ولا السراويلات ، ولا العمام ، ولا البرانس ، ولا الخفاف إلا أن يكون أحد ليس له نعلان ،
فيلبس الخفين ، وليقطع أسفل من الكعنين ، ولا تلبسوا شيئاً مسه الزعفران ، ولا ورس » ؛
ورواه الطحاوى رحمه الله فى "شرح الآثار" (١) حدثنا فهد ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا أبو معاوية
"ح" وحدثنا ابن أبي عمران ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي حدثنا أبو معاوية عن عبيد الله عن نافع
عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلبسوا ثوباً مسه ورس أو زعفران ، إلا أن يكون
غسلاً » - يعنى فى الإحرام - . قال ابن أبي عمران : ورأيت يحيى بن معين ، وهو يتعجب من
الحماني أن يحدث بهذا الحديث ، فقال له عبد الرحمن : هذا عندى ، ثم وثب من فورهِ فجاء بأصله ،
فخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية ، كما ذكره يحيى الحماني ، فكتبته عنه يحيى بن معين ، قال :
وقد روى ذلك عن جماعة من المتقدمين ، ثم أخرج عن سعيد بن المسيب ، وطاوس ، وإبراهيم
النخعي ، قالوا فى الثوب يكون فيه ورس أو زعفران ففسل : إنه لم يره بأساً أن يحرم فيه ، انتهى .
وأخرج البزار فى "مسنده" عن عطاء بن خنوه ، وفى هذا المعنى أحاديث : منها حديث أخرجه
البخارى (٢) عن كريب عن ابن عباس ، قال : انطلق النبى عليه السلام بعد ما ترجل واذهن ولبس
إزاره ورداءه ، هو وأصحابه ، فلم يره عن شيء من الأردية والأزر يلبس ، إلا المزعفرة التى تردع
على الجلد ، الحديث . وقد تقدم ؛ وفيه دليل على اشتراط الردع ، وهو البلى ، قال ابن دريد :
الردع : ما يبل القدم من مطر أو غيره ، فحينئذ يخرج الفسل من ذلك .

حديث آخر : أخرجه إسماعيل بن راهويه (٣) ، وابن أبي شيبة ، والبزار ، وأبو يعلى الموصلى
فى "مسانيدهم" حدثنا يزيد بن هارون ثنا الحاجب عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبى عليه السلام ، قال : لا بأس أن يحرم الرجل فى ثوب مصبوغ بزعفران قد غسل ، فليس
له نقض ، ولا ردع ، انتهى .

(١) عند الطحاوى فى "باب لبس الثوب الذى قد مسه ورس أو زعفران و الإحرام" ، ص ٣٦٩

(٢) عند البخارى فى "باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر" ، ص ٢٠٩ - ج ١

(٣) قال الهيثمى فى "مجمع الزوائد" ، ص ٢١٩ - ج ٣ : رواه أبو يعلى ، والبزار ، وفيه حسين بن عبد الله
ابن عبيد الله ، وهو ضعيف .

أحاديث الخصوم "في المعصر" : روى أبو داود في "سننه" حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى النساء عن إخراجهن عن القفازين والنقاب، وماس الورس، والزعفران من الثياب، وتلبس بعد ذلك ما شأته من ألوان الثياب، معصراً، أو خراً، أو حلياً، أو سراويل، أو قيصاً، أو خفاً، انتهى. قال أبو داود: وقد رواه عن ابن إسحاق عبدة بن سليمان، ومحمد بن سلة، إلى قوله: وتلبس بعد ذلك، لم يذكر ما بعده، انتهى. واستدل الشيخ في "الإمام" كذلك بحديث كريب عن ابن عباس، قال: انطلق النبي عليه السلام من المدينة بعد ما ترجل وادّهن ولبس إزاره ورداه، هو وأصحابه، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر، فلبس المزعفرة التي يردع على الجلد، رواه البخاري، وروى مالك في "الموطأ" ^(١) عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها كانت تلبس المعصرات، وهي محرمة.

ومن أحاديث الأصحاب : مارواه مالك في "الموطأ" ^(٢) عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً، وهو محرم، فقال عمر بن الخطاب : ما هذا الثوب المصبوغ ياطلحة ؟ فقال طلحة : يا أمير المؤمنين إنما هو مدد، فقال عمر : إنكم أيها الرهط أئمة يقتدى الناس بكم، فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال : إن طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام، فلا تلبسوا أيها الرهط شيئاً من هذه الثياب المصبغة، انتهى.

قوله : روى أن عمر اغتسل وهو محرم ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" ^(٣) عن حميد ابن قيس عن عطاء بن أبي رباح أن عمر بن الخطاب قال لبعلى بن أمية ^(٤)، وهو يصيب على عمر ابن الخطاب ماء : أصيب على رأسي، فقال بعلى : أتريد أن تجعلها بي، إن أمرتني صليت، فقال له عمر : أصيب على، فلن يزيد الماء إلا شعناً، انتهى.

طريق آخر : رواه الشافعي في "مسنده" ^(٥) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني

(١) عند مالك، ص ١٢٦، ولفظه : مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصرات المشبهات، وهي محرمة، ليس فيها زعفران (٢) عند مالك في "١" مات ليس الثياب المصبغة في الإحرام، ص ١٢٦ (٣) عند مالك في "باب غسل المحرم"، ص ١٢٥ (٤) يعلى بن أمية، ومثله في "فتح القدير"، ولكن في "الموطأ"، و"الدرية"، يعلى بن منية، وخرجه في هوامش "الموطأ"، للإمام محمد، أن منية أمه، واسم أبيه : أمية بن عبيدة بن مالم، وهو صاحب مات سنة بعض وأربيعين، قاله الزرقاني (٥) أخرجه البيهقي من طريق الشافعي : ص ٦٣ ج ٥

عطاء بن صفوان بن يعلى أخبره عن يعلى بن أمية أنه قال : بينا عمر بن الخطاب يقتسل إلى بعير ، وأنا أستر عليه بثوب ، إذ قال عمر : يا يعلى أصيب على رأسى ؟ فقلت : أمير المؤمنين أعلم ، فقال عمر : والله ما يزيد الماء الشعر إلا شعناً ، فمسى الله ، ثم أقاض على رأسه ، انتهى .

طريق آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، والشافعى في "مسنده" قالوا : حدثنا سفیان بن عینة عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال لى عمر : تعال أنا فسك فى الماء ، أينا أطول نفساً فيه ، ونحن محرمون ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج البخارى ، ومسلم^(١) عن عبد الله بن حنين أن عبد الله بن عباس ، والمسور بن عزمة اختلعا بالأبواء ، فقال ابن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال المسور : لا يغسل ، فأرسله عبد الله بن عباس ، إلى أبى أيوب الأنصارى فوجده يقتسل بين القرنين ، وهو مستتر بثوب ، قال : فسلت عليه ، فقال : من هذا ؟ قلت : أنا عبد الله بن حنين أرسلنى عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ قال : فوضع أبو أيوب يده على الثوب ، فغطاه حتى بدا لى رأسه ، ثم قال لإنسان يصب عليه : أصب ، فصب على رأسه ، ثم حرك أبو أيوب رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، ثم قال : هكذا رأيته ﷺ يفعل ، انتهى .

حديث آخر : حديث "الذى وقصته راحلته" نقل البيهقى عن الشافعى^(٢) أنه استدلل لهذه المسألة : وفيه أنه عليه السلام أمر أن يغسل بماء وسدر ، وأن لا يقرب طيباً ، انتهى .

الآثار : روى ابن أبى شيبة في "مصنفه"^(٣) حدثنا ابن علية عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، أنه دخل حمام الجحفة وهو محرم ، وقال : والله ما يعبأ الله بأوساخنا شيئاً ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى ، ثم البيهقى في "سننهما"^(٤) عن أيوب السخيتانى به ، قال : المحرم يشم الريحان ، ويدخل الحمام ، قال الشيخ في "الإمام" : قال المنذرى : حديث حسن ، وإسناده ثقات ، انتهى . وروى ابن أبى شيبة أيضاً^(٥) حدثنا وكيع عن سفیان عن أبى الزبير عن جابر ، قال : لا بأس أن يغتسل المحرم ، ويغسل ثيابه ، انتهى . حدثنا وكيع عن سفیان عن منصور عن سالم عن ابن عمر ، نحوه .

(١) عند البخارى فى ١ باب الاغتسال للمحرم ، ص ٢٤٨ - ج ١ ، ومسلم فى ١ باب جواز غسل المحرم بدهن رأسه ، ص ٣٨٣ - ج ١ (٢) ذكره البيهقى فى ١ السلف الكبرى ، ص ٧٠ - ج ٥ ، والشافعى فى ١ كتاب الآم - فى كتاب الجنائز - فى باب ما يغسل بالمحرم إذا مات ، ص ٢٣٩ - ج ١ (٣) أخرجه البيهقى : ص ٦٣ - ج ٥ (٤) عند الدارقطنى : ص ٢٦١ ، والبيهقى : ص ٦٣ - ج ٥ (٥) حديث ابن عمر ، وجابر كلاما عند البيهقى : ص ٦٤ - ج ٥

قوله: روى أن عثمان كان يضرب له فسطاط في إحرامه؛ قلت: غريب؛ وروى ابن أبي شبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا الصلت عن عقبة بن صهبان، قال: رأيت عثمان بالأبطح، وأن فسطاطه مضروب، وسيفه معلق بالشجرة، انتهى. ذكره في "باب المحرم يحمل السلاح"، والمصنف استدلل بهذا الأثر على أن المحرم يجوز له أن يستظل بالبيت، والفسطاط، والمحمل، ونحو ذلك، ووافق هنا الشافعي في ذلك، ومنعه أحمد، ذكره ابن الجوزي في "التحقيق"، واستدل لمذهبنا بحديث أم الحصين، أخرجه مسلم^(١) قالت: حججت مع النبي عليه السلام حجة الوداع فرأيت أسامة، وبلالا، وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي عليه السلام، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر، حتى رى جمره العقبة، قالت: فقال رسول الله ﷺ قولاً كثيراً، ثم سمعته يقول: إن أمر عليكم عبد مجذع، - حسبها قالت: أسود - فودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا. انتهى. وفي لفظ: رافع ثوبه على رأس النبي عليه السلام من الشمس، الحديث. ثم أجاب عنه: فقال: يحتمل أن يكون إنما رفع الثوب من ناحية الشمس، لا أنه رفعه على رأسه وظلله به، قال في "التنقيح": وهذا لا يستقيم، فإن التظليل على النبي ﷺ إنما كان بعد الزوال، والشمس في الصيف على الرموس، فتعين أن يكون التظليل على رأسه ﷺ، وكأنه ذهل عن لفظ مسلم، والآخر رافع ثوبه على رأس النبي عليه السلام يظله من الشمس، ورأيت في غير كتاب "التنقيح"، نقل عن الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله، قال: لائحة فيه، لجواز أن يكون هذا الرمي الذي في قوله: حتى رى جمره العقبة وقع في غير يوم النحر، أما في اليوم الثاني، أو الثالث، فيكون حيثن قد حل عليه السلام من إحرامه، وينبغي أن ينظر ألفاظه، فإن ورد: حتى رى جمره العقبة يوم النحر، صح الاحتجاج، لكنه يبعد من جهة أن جمره العقبة يوم النحر في أول النهار وقت صلاة العيد، وذلك الوقت لا يحتاج إلى التظليل من الحر أو الشمس، والله أعلم. واستدل الشيخ في "الإمام" كذلك بما في حديث جابر الطويل^(٢)، فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة، فسار رسول الله ﷺ. ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية، فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة، فزملها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له، الحديث، ونمرة: - بفتح النون، وكسر الميم - موضع بعرة؛ وروى ابن أبي شبة في "مصنفه"^(٣) حدثنا عبدة بن سليمان عن يحيى

(١) عند مسلم: ص ١١٩ (٢) عند مسلم: ص ٣٩٤ في حديث جابر (٣) عند البيهقي: ص ٧٠ - ج ٥

ابن سعيد عن عبد الله بن عامر^(١) ، قال : خرجت مع عمر ، فكان يطرح النطع على الشجرة فيستظل به - يعني وهو محرم - ، انتهى .

قوله : ويكثر من التلبية عقب الصلاة ، وكلما علا شرفاً ، أو هبط وادياً ، أو لقي ركباً ، وبالأشجار ، لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يلبون في هذه الأحوال ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢) حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج عن ابن سابط ، قال : كان السلف يستحبون التلبية في أربعة مواضع : في دبر الصلاة ، وإذا هبطوا وادياً ، أو علوه ، وعند التقاء الرفاق ، انتهى . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن خيثمة ، قال : كانوا يستحبون التلبية عند ست : دبر الصلاة ، وإذا استقبلت بالرجل راحلته ، وإذا صعد شرفاً ، أو هبط وادياً ، وإذا لقي بعضهم بعضاً ، انتهى . حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم ، قال : تستحب التلبية في مواطن : في دبر الصلاة المكتوبة ، وحين يصعد شرفاً ، وحين يهبط وادياً ، وكلما استوى بك بعيرك قائماً ، وكلما لقيت رفقة ، انتهى . وعزى إلى ابن ناجية في "فوائده" عن جابر ، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر إذا لقي ركباً ، أو صعد أكمة ، أو هبط وادياً ، وفي أدبار المكتوبة ، وآخر الليل ، انتهى . وذكره الشيخ في "الإمام" ولم يخره .

الحديث الثاني عشر : قال النبي عليه السلام : « أفضل الحج العج والثج » ، فالعج : رفع الصوت بالتلبية ، والثج : إزاحة الدم ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي بكر . ومن حديث جابر ، ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنهم .

فحديث ابن عمر : أخرجه الترمذي^(٣) ، وابن ماجه عن إبراهيم بن يزيد الخوزي ، قال : سمعت محمد بن عباد بن جعفر يحدث عن ابن عمر ، قال : قام رجل إلى النبي عليه السلام ، فقال : من الحاج ؟ قال : الشعث النفل ، فقال آخر فقال : أي الحج أفضل يا رسول الله ؟ قال : العج والثج ، فقال آخر فقال : ما السيليل يا رسول الله ؟ قال : الزاد والراحلة ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي ، وقد تكلم فيه من قبل حفظه ، انتهى . وزاد ابن ماجه فيه : قال وكيع : يعني بالعج : التلبية ، والثج : نحر البدن ، انتهى . أخرجه الترمذي

(١) هكذا في نسخة - الدار - أيضاً ، وفي نسخة أخرى "عبد الله بن عياش بن ربيعة" ، [البجوري]

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "الدراسة" ، ص ١٨٨ : إسناده صحيح ، وإن سابط تابعي ، فراهه بالسلف الصحابة ، ومن هو أكبر منه من التابعين ، اهـ . والرواية الثانية من خيثمة ، وهو من التابعين ، ولم يذكر السادسة

(٣) عند الترمذي في "تفسير سورة آل عمران" ، ص ١٢٩ - ج ٢ وابن ماجة : ص ٢١٤ - ج ١

في "تفسير آل عمران"، وابن ماجه في "الحج - في باب ما يوجب الحج"، وقال البزار في "مسنده":
 وإبراهيم بن يزيد ليس بالقوى، وروى عنه سفيان الثوري، وجماعة كثيرة، انتهى.

وأما حديث أبي بكر: فأخرجه الترمذى^(١) في "باب ما جاء في فضل التلبية"، وابن ماجه
 في "باب رفع الصوت بالتلبية" قال الترمذى: حدثنا محمد بن رافع، وإسحاق بن منصور، قالوا:
 حدثنا ابن أبي فديك، وقال ابن ماجه: ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ويعقوب بن حميد بن كاسب،
 قالوا: حدثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن يربوع
 عن أبي بكر الصديق أن النبي عليه السلام سئل أى الحج أفضل؟ قال: العج والثج، انتهى. ورواه
 الحاكم في "المستدرک"^(٢) وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. وقال الترمذى: حديث
 غريب، لانعرفه إلا من حديث ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان، ومحمد بن المنكدر لم يسمع
 من عبد الرحمن بن يربوع؛ وقد روى محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن
 أبيه غير هذا الحديث، وروى ضرار بن صرد هذا الحديث عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن
 عثمان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكر عن النبي
 عليه السلام. وأخطأ فيه ضرار، قال أبو عيسى: وسمعت أحمد بن الحسن يقول: قال أحمد بن
 حنبل: من قال في هذا الحديث: عن محمد بن المنكدر عن ابن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه
 فقد أخطأ، قال: وسمعت محمداً يقول - وذكرت له حديث ضرار بن صرد عن ابن أبي فديك -
 فقال: هو خطأ، فقلت: قد رواه غيره عن ابن أبي فديك أيضاً مثل روايته، فقال: لاشيء، إنما
 رواه عن ابن أبي فديك، ولم يذكره فيه عن سعيد بن عبد الرحمن، ورأيت يضعف ضرار بن
 صرد، انتهى كلام الترمذى. وهذه الرواية التي أخطأها أحمد، والبخارى هي عند ابن أبي شيبة
 في "مسنده" فقال: حدثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا ربيعة عن عثمان، والضحاك جميعاً عن محمد
 ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر الصديق سئل رسول الله ﷺ،
 الحديث. وذكر شيخنا الذهبي في "ميزانه" عبد الرحمن بن يربوع، فقال: ماروى عنه سوى
 ابن المنكدر، وهذا غلط، فإن البزار قال في "مسنده" عقب ذكره لهذا الحديث: عن عبد الرحمن
 ابن يربوع قديم^(٣)، حدث عنه عطاء بن يسار، ومحمد بن المنكدر، وغيرهما، وأظن أن الذى

(١) عند الترمذى في "باب ما جاء في فضل التلبية والتحرر"، ص ١١٤ - ج ١، وابن ماجه في "باب رفع الصوت
 بالتلبية"، ص ٢١٥ - ج ١ (٢) عند الحاكم في: ص ٤٥١ - ج ١ (٣) أى أدرك الجاهلية، كما في "تهذيب
 التهذيب" في ترجمة عبد الرحمن بن يربوع،

أوقع الذهبي في ذلك كون المزى في "كتابه" لم يذكر راوياً عنه غير ابن المنكدر ، وكثيراً ما وقع له مثل ذلك في كتبه ، والله أعلم . وقال الدارقطني في "كتاب العلل" : هذا حديث يرويه محمد بن المنكدر ، واختلف عنه ، فرواه ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر ، وقال : ضرار بن صرد عن ابن أبي فديك عن الضحاك عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه ، ورواه الواقدي عن ربيعة ابن عثمان ، والضحاك جميعاً عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وقال الواقدي أيضاً : عن المنكدر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن جبير بن الحويرث عن أبي بكر ، والقول الأول أشبه بالصواب ، وقال أهل النسب^(١) : إنه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع ، ومن قال : سعيد بن عبد الرحمن فقد وهم . والله أعلم ، انتهى .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه ابن أبي شيبة ، وأبو يعلى الموصلي في "مستديهما" ، قال الأول : حدثنا أبو أسامة عن أبي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي عليه السلام ، قال : أفضل الحج ، المعج والثج ، والمعج : المعجيج بالثنية ، والثج : نحور الدماء ، انتهى . وأخرجه الثاني بسنده عن أبي أسامة سواء .

وأما حديث جابر : فرواه أبو القاسم الأصماني في "كتاب الترغيب والترهيب" من حديث إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً نحوه ؛ وإسحاق هذا متفق على تضعيفه أيضاً ، فلا يحتج بحديث ابن عياش عن الحجازيين ، وإسحاق مدني ، والله أعلم .

أحاديث الباب : أخرج أصحاب الكتب الستة^(٢) عن خلاد بن السائب عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، قال : «أتاني جبرئيل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي ، ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال ، أو قال : بالثنية» ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري^(٣) عن أبي قلابة عن أنس ، قال : صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً ، انتهى .

(١) قال ابن سعد في "طبقاته" ، ص ١١١ - ج ٥ : عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع بن عتكة بن عامر بن مخزوم ويكنى عبد الرحمن أبا محمد ، توفي في سنة تسع ومائة ، وهو ابن ثمانين سنة ، وكان ثقة في الحديث ، انتهى مختصراً .

(٢) بل أخرجه أصحاب الكتب الأربعة كما في "الدرية" ، (٣) عند البخاري : ص ٢١٠ - ج ١

الحديث الثالث عشر : روى أنه عليه السلام لما دخل مكة ابتدأ بالمسجد ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن عائشة أن النبي عليه السلام أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، مختصر ؛ وأخرجنا أيضاً عن كعب بن مالك ، قال : كان النبي عليه السلام إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين قبل أن يجلس ثم يجلس للناس ، انتهى . ورواه البخارى فى "الجهاد" ، ومسلم فى "الصلاة" ؛ وفى لفظ لمسلم : كان لا يقدم من سفر إلا نهراً فى الضحى ، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ، ثم جلس فيه ، انتهى . وأخرج مسلم عن محمد بن جعفر عن أبيه عن جابر ، قال : لما قدم النبي عليه السلام مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ، ثم مضى على يمينه ، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ، ثم أتى المقام ، فقال : (واخذوا) الحديث . وروى أبو الوليد الأزرقى فى "تاريخ مكة" ^(٢) حدثني أحمد بن محمد بن الوليد حدثني مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج ، قال : قال عطاء : لما دخل رسول الله ﷺ مكة لم يلو على شيء ، ولم يرج ، ولا بلغنا أنه دخل بيتاً ، ولا لوى بشيء حتى دخل المسجد ، فبدأ بالبيت ، فطاف به ، وهذا أجمع فى حجه وعمرته كلها ، انتهى . واستشهد شيخنا علاء الدين لهذا الحديث بما أخرجه عن ابن عمر ^(٣) رأيت النبي عليه السلام حين يقدم مكة يستلم الركن الأسود .

هذا ، وليس فيه مقصود ، مع أن لفظ الحديث ليس كذلك ، وإنما لفظه : رأيت النبي ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف بخصب ثلاثة أشواط من السبع . انتهى . أخرجه عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، واستشهد هذا الجاهل بما فى حديث جابر الطويل : حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، الحديث ؛ والآخر ليس فيه مقصود ، أو هو بعيد عن المقصود .

قوله : روى عن ابن عمر أنه كان يقول إذا لى البيت : بسم الله . والله أكبر ؛ قلت : غريب ، والذي رواه البيهقى عنه ^(٤) أنه كان يقول ذلك عند استلام الحجر ، قال المصنف : ومحمد لم يعين فى الأصل لمشاهد الحج شيئاً من الدعوات ، لأن التوقيت يذهب بالركة ، وإن تبرك بالمنقول منها لحسن ، قال الشيخ فى "الإمام" : رأيت فى "كتاب ابن المغلس" قال : وذكر هشيم عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أن عمر كان إذا نظر إلى البيت ، قال : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، حيناً ربنا بالسلام ، انتهى . قال : ورواه سعيد بن منصور حدثنا

(١) عند البخارى فى "باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة" ، الخ ، ص ٢١٩ - ج ١ ، وعنه مسلم : ص ٤٠٠

(٢) وكذا البيهقى فى "السنن الكبرى" ، ص ٧٧ - ج ٥ (٣) عنه مسلم : ص ٤١١ . والبخارى : ص ٢١٨

(٤) عند البيهقى : ص ٧٩ - ج ٥

أبو الأحوص أنا يحيى بن سعيد عن ابن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان إذا دخل المسجد استقبال القبلة، وقال: اللهم أنت السلام، إلى آخره، فجعله من قول سعيد؛ وروى البيهقي^(١) عن الحكم بسنده عن يحيى بن معين ثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن طريف عن حميد بن يعقوب سمع سعيد بن المسيب يقول: سمعت من عمر كلفة، ما بقي أحد من الناس سمعها غيري، سمعته يقول إذا رأى البيت: اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحيناً ربنا بالسلام، قال الشيخ: وهذا الحديث شاهد لسامع سعيد من عمر، والله أعلم؛ وروى الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي عليه السلام كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً، وتكريماً ومهابة، وزد من شرفه وكرمه من حجه، أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً، وتكريماً وبراً. وهذا معضل، قال الشافعي: ولست أكره رفع اليدين عند رؤية البيت، ولا أستحبه، ولكنه عندى حسن، انتهى. وروى الواقدى في "كتاب المغازى" حدثني ابن أبي سبرة عن موسى بن سعد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ دخل مكة نهراً من كدى، فلما رأى البيت، قال: اللهم زد هذا تشريقاً وتعظيماً، وتكريماً ومهابة، وزد من عظمه من حجه، أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً، وتكريماً ومهابة، وبراً، وحدثني محمد بن عبد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي عليه السلام لما انتهى إلى الركن استلمه، وهو مضطجع بردائه، وقال: بسم الله والله أكبر، إيماناً بالله، وتصديقاً بما جاء به محمد؛ وحدثني ابن جريج^(٢) عن يحيى بن عبيد عن أبيه عن عبد الله بن السائب المخزومي أنه سمع النبي ﷺ يقول فيما بين الركن اليماني والأسود: ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار.

الحديث الرابع عشر: روى أن النبي عليه السلام دخل المسجد وأبتدأ بالحجر، فاستقبله وكبر وهلل؛ قلت: أما ابتداءه عليه السلام بالحجر فهو في حديث جابر الطويل: حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن، فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً، الحديث. وأخرج مسلم^(٣) أيضاً عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال: لما قدم النبي ﷺ مكة بدأ بالحجر فاستلمه، ثم مضى على يمينه، فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً، انتهى. وأما التكبير والتهيل، فلم أجده، لكن التكبير عند البخاري^(٤)

(١) عند البيهقي: ص ٧٣ - ج ٥: وفيه قال العباس: قلت ليحيى: من إبراهيم بن طريف هذا؟ قال: يمامي، قلت: فمن حميد بن يعقوب هذا؟ قال: روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري.

(٢) أخرجه الحاكم: ص ٤٥٥ - ج ١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(٣) عند مسلم: ص ٤٠٠ (٤) عند البخاري في "باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه"، ص ٢١٩.

في حديث البعير عن ابن عباس أنه عليه السلام طاف على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر ، انتهى . وأخرجه عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس ، وجهل من عزاه لمسلم ، فإن حديث مسلم ليس فيه التكبير ، ولفظه : عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس^(١) ، قال : طاف النبي عليه السلام في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجنه ، انتهى . وأما التهليل ، فأخرج الإمام أحمد ، والبيهقي^(٢) عن سعيد بن المسيب عن عمر أن النبي عليه السلام قال له : يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر ، فتؤذى الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلبه ، وإلا فاستقبله ، وكبر وهلل ، انتهى .

الحديث الخامس عشر : قال عليه الصلاة والسلام « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ، وذكر من جعلها استلام الحجر ؛ قلت : تقدم الحديث في صفة الصلاة ، وليس فيه استلام الحجر .

الحديث السادس عشر : روى أنه عليه السلام قبل الحجر الأسود ، ووضع شفتيه عليه ؛ قلت : أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه"^(٣) عن محمد بن عون عن نافع عن ابن عمر ، قال : استقبل النبي عليه السلام الحجر ، ثم وضع شفتيه عليه ، فبكى طويلا ، ثم التفت ، فإذا هو بعمير ابن الخطاب يبكي ، فقال : يا عمر هل هنا تسكب العيون ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ؛ ولم يتعقبه الذهبي في "مختصره" ، ولكنه في "ميزانه" أعله بمحمد بن عون ، ونقل عن البخاري أنه قال : هو منكر الحديث ، انتهى . ورواه العقيلي ، وابن عدى في "كتابهما"^(٤) ، وأسند ابن عدى تضعيف ابن عون عن البخاري ، والنسائي ، وابن معين ؛ وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : هو قليل الرواية ، ولا يحتج به إلا إذا وافق الثقات ، انتهى . وقال في "الإمام" : ومحمد بن عون هذا هو الخراساني ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري ، والرازي : منكر الحديث ، وقال النسائي ، والأزدي : متروك الحديث ، انتهى . والحديث رواه الأئمة الستة في "كتبهم"^(٥) ، ليس فيه ذكر الشفتين ، أخرجه عن عمر بن الخطاب أنه جاء إلى الحجر قبله ، وقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ

(١) عند مسلم : ص ٤١٣ ، والبخاري في "باب استلام الركن بالمحجن" ، ص ٢١٨ (٢) عند البيهقي : ص ٨٠ - ج ٥ ، وعند أحمد في "مستدركه" ، ص ٢٨ - ج ١ (٣) عند ابن ماجه في "باب استلام الحجر" ، ص ٢١٧ - ج ١ (٤) راجع "تهذيب التهذيب" ، ص ٣٨٤ - ج ٩ ، و ص ٣٨٥ - ج ٩ (٥) مسلم : ص ٤١٢ - ج ١ ، والبخاري في "باب الرمل في الحج والعمرة" ، ص ٢١٨

يقبلك ماقبلتك ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) بزيادة فيه ، أخرجه عن أبي هارون العبدى ، واسمه : عمارة بن جوين عن أبي سعيد الخدرى ، قال : حججنا مع عمر بن الخطاب أول حجة حجها من إمارته ، فلما دخل المسجد الحرام أتى الحجر فقبله ، واستلمه ، وقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ماقبلتك ، فقال له على بن أبى طالب : بلى يا أمير المؤمنين إنه ليضر وينفع ، ولو علمت تأويل ذلك من كتاب الله لعلمت أنه كما أقول ، قال الله تعالى : (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ، قالوا : بلى) فلما أفرأوا أنه الرب عز وجل ، وأنهم العبيد كتب ميثاقهم فى رق ، ثم ألقمه فى هذا الحجر ، وأنه يبعث يوم القيامة ، وله عيانا ولسانا وشفتان ، يشهد لمن وافاه بالموافاة ، فهو أمين الله فى هذا الكتاب ، فقال له عمر بن الخطاب : لا أبقي الله بأرض لست فيها يا أبا الحسن ، انتهى . وقال : ليس هذا الحديث على شرط الشيخين ، فانهما لم يحتجا بأبى هارون العبدى ، انتهى . قال الذهبي فى "مختصره" : وأبو هارون العبدى ساقط ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى فى "صحيحه" (٢) عن ابن عمر أنه سئل عن استلام الحجر ، فقال : رأيته عليه السلام يستلمه وقبله ، انتهى .

حديث آخر : روى ابن أبى شيبة فى "مسنده" فى آخر مسند أبى بكر بسنده عن عيسى بن طلحة عن رجل رأى النبى ﷺ وقف عند الحجر ، فقال : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ثم قبله ، قال : ثم حج أبو بكر فوقف عند الحجر ، فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ماقبلتك ، انتهى . وهذا متن غريب ، وتراجع بقية إسناده .

الحديث السابع عشر : روى أن النبى عليه السلام قال لعمر : إنك رجل أيد تؤذى الضعيف ، فلا تزاحم الناس على الحجر ، ولكن إن وجدت فرجة فاستلمه ، وإلا فاستقبله ، وكبر وهلل ؛ قلت : رواه أحمد ، والشافعى ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى الموصلى ، كلهم عن سفيان عن أبى يعفور العبدى (٣) واسمه : وقدان ، قال : سمعت شيخنا بمكة فى إمارة الحاج يحدث عن عمر بن الخطاب أن النبى عليه السلام ، قال له : إنك رجل قوى ، لا تزاحم الناس على الحجر ، فتؤذى الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبله ، وكبر وهلل ؛ ورواه عبد الرزاق

(١) عند الحاكم فى "المستدرک" ، ص ٥٥٧ بمناه (٢) عند البخارى فى "باب تمثيل الحجر" ،

(٣) أبو يعفور العبدى الكوفى الكبير ، ويقال : اسمه واقد ، وقبته : وقدان ، ثقة ، وقال ابن ميمون ، وعلى

ابن المدينى ثقة . وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، كذا فى "تهذيب التهذيب" ، ص ١٢٣ - ج ١١

في "مصنفه" أخبرنا السفيانان عن أبي يعفور به ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ثنا أبو الأحوص عن أبي يعفور به ؛ قال الدارقطني في "كتاب العلل" : قال ابن عينة : ذكروا أن هذا الشيخ هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث ، انتهى .

الحديث الثامن عشر : روى أنه عليه السلام طاف على راحلته ، واستلم الأركان بمحجنه ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث جابر ، ومن حديث أبي الطفيل ، ومن حديث صفية بنت شيبة ، ومن حديث طارق بن أشيم .

فحديث ابن عباس : أخرجه الجماعة ^(١) - إلا الترمذي - عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن النبي عليه السلام طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن ، انتهى . وحديث جابر أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ^(٢) عن أبي الزبير عن جابر ، قال : طاف النبي عليه السلام في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه ، لأن يراه الناس ، أو ليشرف وليسألوه ، فإن الناس غشوه ، انتهى . وأخرجه البخاري ^(٣) عن جابر ، فذكره إلى قوله : لأن يراه الناس ، ويراجع .

وحديث أبي الطفيل : أخرجه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ^(٤) عنه ، واسمه : عامر بن واثلة ، قال : رأيت النبي عليه السلام يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجن معه ، ويقبل المحجن ، انتهى .

وحديث صفية : أخرجه أبو داود عن ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله عن صفية بنت شيبة ، قالت : لما أطمأن رسول الله ﷺ مكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده ، قالت : وأنا أنظر إليه ، انتهى . وصفية بنت شيبة أخرج لها البخاري حديثاً في "صحيحه" ؛ وقيل : ليست بصحابة ، فالحديث مرسل ، حكى ذلك عن النسائي ، والبرقاني ؛ وقد ذكرها ابن السكن ؛ وكذلك ابن عبد البر في "الصحابة" ؛ وقيل : لها رؤية ، كما في الحديث .

وحديث آخر : أخرجه ابن ماجه ^(٥) عنها أنها سمعت النبي عليه السلام يخطف عام الفتح ،

(١) عند البخاري في "باب استلام الركن بالمحجن" ، ص ٢١٨ ، ومسلم : ص ٤١٣ ، وأبي داود في "باب الطواف الواجب" ، ص ٢٥٩ - ج ١ ، وابن ماجه في "باب من استلم الركن بمحجنه" ، ص ٢١٧ ، والنسائي في "باب استلام الركن بالمحجن" ، ص ٣٨ - ج ٢

(٢) عند مسلم : ص ٤١٣ - ج ١ ، وأبي داود في "باب الطواف الواجب" ، ص ٢٠٩ ، والنسائي في "باب الطواف بين الصفا والمروة على الراحلة" ، ص ٤١ - ج ٢ (٣) لم أجده في "كتاب الحج" ، من البخاري ، والله أعلم (٤) عند مسلم : ص ٤١٣ ، وعند أبي داود عن أبي الطفيل عن ابن عباس : ص ٢٥٩ - ج ١ - وابن ماجه في "باب من استلم الركن بمحجنه" ، ص ٢١٧ - ج ١ (٥) عند ابن ماجه في "باب فضل مكة" ، ص ٢٣١

غير أن هذين الحديتين من رواية محمد بن إسحاق، وفيه مقال؛ واختلف العلماء في العلة المقتضية لطوافه عليه السلام راكباً، فقيل: لأن يراه الناس، صرح بذلك في مسلم، كما تقدم في حديث جابر؛ وأخرجا^(١) عن أبي الطفيل، قال: قلت لابن عباس: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكباً، أسته هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال: صدقوا وكذبوا؛ قلت: ما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواق من الخدور، قال: كان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركب، والمشى والسعى أفضل، مختصر؛ وقيل: كراهية أن يضرب عنه الناس، ورد ذلك أيضاً في "صحيح مسلم"، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: طاف النبي ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن، كراهية أن يضرب عنه الناس، انتهى. قال القرطبي: وليس بناجح، لاحتمال عود الضمير في "عنه" إلى الركن، انتهى. قيل: إنه كان به شكاية، أخرجه أبو داود في "سننه"^(٢) عن يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته، فلما أتى على الركن استلم الركن بمحجن، فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين، انتهى. ورواه البيهقي، وضعف ابن أبي زياد، وقال: إنه تفرد بقوله: وهو يشتكي لم يوافق عليها، انتهى. قلت: روى محمد بن الحسن الشيباني في كتاب "الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن سليمان أنه سعى بين الصفا والمروة مع عكرمة، فجعل حماد يصعد الصفا، وعكرمة لا يصعده، ويصعد حماد المروة، وعكرمة لا يصعده، فقال له حماد: يا أبا عبد الله ألا تصعد الصفا والمروة؟ فقال: هكذا كان طواف رسول الله ﷺ، قال حماد: فقلت سعيد بن جبير، فذكرت له ذلك، فقال: إنما طاف رسول الله ﷺ على راحلته، وهو شاك يستلم الأركان بمحجن، فطاف بالصفا والمروة على راحلته، فمن أجل ذلك لم يصعد، انتهى. وهذا مرسل؛ وقد أشار البخاري في "صحيحه" إلى هذا المعنى، فقال: "باب المريض يطوف راكباً"^(٣)، ثم ذكر حديث ابن عباس المتقدم، ثم ذكر حديث أم سلمة أنها اشتكت، فقال لها عليه السلام: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة، قالت: فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت؛ ورواه مسلم أيضاً؛

(١) أخرجه مسلم في "باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة"، ص ٤١١ (٢) عند أبي داود في "باب الطواف الواجب"، ص ٢٥٩، ورواه البيهقي في "باب الطواف راكباً"، ص ١٠٠ - ج ٥، وقال: وهذه زيادة تفرد بها، والله أعلم؛ وقد بين جابر بن عبد الله الأنصاري، وابن عباس في رواية أخرى عنه، وعائشة بنت الصديق معنى طوافه راكباً، اهـ. (٣) عند البخاري في "باب المريض يطوف راكباً"، ص ٢٢١، والرواية الثانية في: ص ٢٢٠، وعند مسلم: ص ٤١٣ - ج ١

وفي لفظ البخارى، فقال لما عليه السلام : إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوفى على بعيرك ، والناس يصلون ، ففعلت ذلك ، انتهى .

وأما حديث طارق بن أشيم : فأخرجه أبو القاسم البغوى ، وابن قانع في "معجميهما" ، والعقيلي في "كتابه" عن محمد بن عبد الرحمن بن قدامة الثقفى ثنا أبو مالك الأشجعى عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يطوف حول البيت ، فإذا ازدحم الناس على الحجر استقبله رسول الله ﷺ بمحجن يده ، انتهى . قال البغوى : لا أعلم روى هذا غير محمد بن عبد الرحمن الثقفى ، وأبو مالك الأشجعى اسمه : سعد بن طارق . وأبوه طارق بن أشيم ، سكن الكوفة ، روى عن النبى عليه السلام أحاديث ، انتهى . وقال العقيلي : محمد بن عبد الرحمن بن قدامة ، قال البخارى : فيه نظر ، وقال الشيخ في "الإمام" : وقال شيخنا المنبرى (١) : رجال هذا الحديث كلهم ثقات ، خلا محمد بن عبد الرحمن بن قدامة الثقفى ، فان البخارى ، قال : إن فيه نظر ، انتهى .

وأما حديث أم عمار : فرواه الواقدى في "كتاب المغازى" حدثني يعقوب بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن الحارث بن عبد الله بن كعب عن أم عمار ، قالت : شهدت عمرة القضية مع رسول الله ﷺ ، وكنت قد شهدت الحديدية ، فكأنى أنظر إلى النبى عليه السلام حتى انتهى إلى البيت ، وهو على راحلته ، وعبد الله بن رواحة أخذ بزمامها ، وقد صف له المسلمون ، فاستلم الركن بمحجنه مضطجاً بثوبه على راحلته ، مختصر .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه البخارى ، ومسلم (٢) ، واللفظ لمسلم عن أبي خالد الأحمر عن عبيد الله بن نافع ، قال : رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ، ثم يقبل يده ، وقال : ماتركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، انتهى .

الحديث التاسع عشر : روى أنه عليه السلام استلم الحجر ، ثم أخذ عن يمينه مما يلي الباب ، فطاف سبعة أشواط : قلت : أخرجه مسلم (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله ، قال : لما قدم النبى عليه السلام مكة بدأ بالحجر الأسود ، فاستلمه ، ثم مضى على يمينه ،

(١) سعد بن طارق ، قال أحمد ، وابن معين ، والعلجى : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ويكتب حديثه ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن عبد البر : لا أعلمهم يختلفون فى أنه ثقة عالم ، كذا فى "تهذيب التهذيب" ، ص ٤٧٣ - ج ٣ ، وقال الميشتى : ولم أعرف محمد بن عبد الرحمن : ص ٢٤٤ - ج ٣

(٢) عند البخارى فى "باب الرمل والحج والعمرة" ، ص ٢١٨ - ج ١ ، ومسلم : ص ٤١٢

(٣) عند مسلم فى "باب حجة النبى صلى الله عليه وسلم" ، ص ٤٠٠ - ج ١

فرمل ثلاثاً ، ومشى أرباعاً ، انتهى . وعند البيهقي عن ابن مسعود أنه بدأ فاستلم الحجر ، ثم أخذ عن يمينه ، فرمل ثلاثة أشواط ، ومشى أرباعاً ، ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين .

الحديث العشرون : قال المصنف : والاضطباع أن يجعل رداءه تحت إبطه اليمين ، ويلقيه على كتفه اليسر ، وهو سنة ، وقد نقل ذلك عن رسول الله ﷺ : قلت : أخرجه أبو داود في "سننه" (١) عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجمرانة ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى ، انتهى . وسكت عنه المنذرى بعده ، ثم قال المنذرى : حديث حسن ، ورواه أحمد في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ، وزاد فيه فاضطبعوا وجعلوا أرديتهم ، الحديث .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه (٢) عن سفیان عن ابن جريج عن ابن يعلى عن أبيه يعلى بن أمية ، قال : طاف رسول الله ﷺ مضطبعاً يردد أخضر ، انتهى . والترمذى أخرجه عن سفیان عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن ابن يعلى به ، وقال : حديث حسن صحيح ، انتهى . وبالإسنادين رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" .

الحديث الحادى والعشرون : قال عليه السلام في حديث عائشة رضى الله عنها : فإن الحطيم من البيت ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم (٣) ، واللفظ لمسلم . قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الحجر ، أمن البيت هو ؟ قال : نعم ، قلت : فالحلم لم يدخلوه فى البيت ؟ قال : إن قومك قصرت بهم النفقة ، قلت : فاشأن بابه مرتفعاً . قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأوا ، ويمنعوا من شأوا ، ولولا أن قومك حديث عهد بكفر ، وأخاف أن تنسرك قلوبهم لنظرت أن أدخل الحجر بالبيت ، وأن ألزق بابه بالأرض ، انتهى . وأخرجه أبو داود ، والترمذى (٤) عن علقمة عن أمه عن عائشة أنها قالت : كنت أحب أن أدخل البيت وأصلى فيه ، فأخذ رسول الله

(١) عند أبي داود في "باب الاضطباع فى الطواف" ، ص ٢٥٩ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "باب الاضطباع فى الطواف" ، ص ٢٥٩ - ج ١ ، والترمذى في "باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطبعاً" ، ص ١١٧ ، وابن ماجه في "باب الاضطباع" ، ص ٢١٨ ، لكن في رواية الترمذى ، وابن ماجه بزيادة عبد الحميد بن جبير بن شيبة بن ابن جريج ، وابن يعلى (٣) عند مسلم : ص ٤٣١ (٤) عند أبي داود في "باب الصلاة فى الكعبة" ، ص ٢٧٧ ، وعند الترمذى في "باب ما جاء فى الصلاة فى الحجر" ، ص ١١٩ ، ولكن إسناده علقمة ابن أبي طه عن أبيه . بدل : عن أمه

ﷺ يدي فأدخلني في الحجر ، فقال : صلى في الحجر إذا أردت دخول البيت ، فإنما هو قطعة من البيت ، فان قومك اقتصروا حين بنوا الكعبة ، فأخرجوه من البيت ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى . وعلقمة هذا هو علقمة بن بلال مولى عائشة تابعى مدنى ، احتج به البخارى ، ومسلم ، وأمه - حكى البخارى ، وغيره - أن اسمها مرجانة ؛ وروى الدارقطنى في "غرائب مالك" (١) ، والأزرقي في "تاريخ مكة" من حديث داود بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : ما أبالي في الحجر صليت ، أو في البيت ، انتهى . قال الدارقطنى : رفعه وهم ، والصواب وقفه ، انتهى . وأخرج الحاكم في "المستدرک" (٢) عن طاوس عن ابن عباس ، قال : الحجر من البيت لأن رسول الله ﷺ طاف بالبيت من ورائه ، قال الله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى .

الحديث الثامن والعشرون : قال المصنف رحمه الله : ويرمل في الثلاثة الأول من الأشواط ، ويمشى فيما بقى على هيئته على ذلك ، اتفق رواة نسك رسول الله ﷺ ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم (٣) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان النبي ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، وكان يسمى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة ، وكان ابن عمر يفعل ذلك ، انتهى . وأخرجاه أيضاً (٤) عن الزهري أن سالمًا أخبره أن عبد الله بن عمر ، قال لى : رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف حين يقدم ، يخبث ثلاثة أطواف من السبع ، انتهى . وأخرج أبو داود (٥) عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم فانه يسمى ثلاثة أطواف ، ويمشى أربعاً ، ثم يصلى بمحذتين ويطوف بين الصفا والمروة ، وفي حديث جابر الطويل : حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، الحديث . وفي لفظ عنه (٦) ، قال : رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ، ثلاثة أطواف ، انتهى . أخرجه مسلم أيضاً .

(١) في "تجمع الزوائد" ، مثله عن عائشة موقوفة ، وقال : رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح : ص ٢٤٧ - ج ٣

(٢) عند الحاكم في "المستدرک" ، ص ٤٦٠ - ج ١ (٣) عند البخارى في "باب ملجاء السعى بين الصفا والمروة" ، ص ٢٢٣ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٤١٠ (٤) عند البخارى في "باب استلام الحجر" ، ص ٢١٨ ، وعند مسلم : ص ٤١١ (٥) عند أبى داود في "باب الدعاء في الطواف" ، ص ٢٦٠ - ج ١

(٦) عند مسلم : ص ٤١١ - ج ١

قوله : وكان سببه إظهار الجلود للمشركين ، حين قالوا : أضنانهم حتى يثرب ، ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده ؛ قلت : أخرج البخاري ، ومسلم^(١) عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حتى يثرب ، قال المشركون : إنه يقدم غداً عليكم قوم قد وهنتهم الحمى ، ولقوا منها شدة ، فجلسوا عما يلي الحجر ، وأمرهم النبي عليه السلام أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنتين ، ليرى المشركون جلودهم ، فقال المشركون : هؤلاء الذين زعتم أن الحمى قد وهنتهم ؟ هم أجلد من كذا وكذا ، قال ابن عباس : ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها ، إلا الإبقاء عليهم ، انتهى . وأخرج البخاري^(٢) عن ابن عمر أن عمر ، قال : مالنا وللرمل إنما كنا رأينا به المشركين ، وقد أهلكهم الله ، ثم قال : شيء صنعهُ رسول الله ﷺ ، فلا نحب أن نتركه ، مختصر . وأخرج مسلم^(٣) عن عطاء عن ابن عباس ، قال : إنما سعى رسول الله ﷺ ، ورمل بالبيت ليرى المشركين قوته ، انتهى . وأخرج أبو داود ، وابن ماجه^(٤) عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه ، قال : سمعت عمر يقول : فيم الزملان وكشف المناكب ، وقد أعز الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك فلا تدع شيئاً كنا تفعله على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى . وأخرجه أبو داود^(٥) عن أبي الطفيل عن ابن عباس أن النبي عليه السلام اضطلع فاستلم وكبر ورمل ثلاثة أطواف ، كانوا إذا بلغوا الركن الثاني وتغيّبوا عن قريش مشوا ، ثم يطلعون عليهم ، فيرملون ، تقول قريش : كأنهم الغزلان ، قال ابن عباس : فكانت سنة ، انتهى . وأخرج البخاري ، ومسلم^(٦) عن أبي الطفيل ، قال : قلت لابن عباس : يزعم قومك أن رسول الله ﷺ قد رمل بالبيت ، وأن ذلك سنة ، قال : صدقوا وكذبوا ؛ قلت : ماصدقوا وكذبوا ؟ قال : صدقوا أن رسول الله ﷺ قد رمل ، وكذبوا ليس بسنة ، إنه لما قدم عليه السلام مكة . قال المشركون : إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال ، وكانوا يحسدونه ، قال : فأمرهم عليه السلام أن يرملوا ثلاثاً ، ويمشوا أربعاً ، مختصر .

الحديث الثالث والعشرون : قال المصنف رحمه الله : والرمل من الحجر إلى الحجر

(١) عند البخاري في " باب كيف كان بدء الرمل " ص ٢١٨ ، ومسلم : ص ٤١٢ (٢) عند البخاري في " باب الرمل في الحج والعمرة " ، ص ٢١٨ (٣) عند مسلم : ص ٤١٢ (٤) عند أبي داود في " باب الرمل " ، ص ٢٦٠ ، وابن ماجه في " باب الرمل حول البيت " ، ص ٢١٨ (٥) عند أبي داود في " باب الرمل " ، ص ٢٦٠ (٦) عند مسلم : ص ٤١١

هو المنقول في رمل النبي عليه السلام : قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث جابر ، ومن حديث أبي الطفيل .

أما حديث ابن عمر : فرواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أرباعاً ، انتهى . وفي لفظ لمسلم ^(٢) أن ابن عمر رمل من الحجر إلى الحجر ، وذكر أن رسول الله ﷺ فعله ، انتهى .

وأما حديث جابر : فأخرجه مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ^(٣) عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بنحوه ، سواء ، ورواه مالك عن جعفر بن محمد به ، ومن طريقه مسلم ، وهم شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره ، فعزاه للشيخين ، وقد ذكره الحميدي ، وعبد الحق في " كتابهما " - الجمع بين الصحيحين في المتفق عليه - ، وقال ابن تيمية في " المتقى " : حديث متفق عليه ، وذكره خلف في " أطرافه " من مفردات مسلم ، وعزاه البيهقي في " المعرفة " لمسلم فقط ^(٤) ، وكذلك الشيخ في " الإمام " أعنى حديث ابن عمر لا حديث جابر .

وأما حديث أبي الطفيل : فرواه أحمد في " مسنده " ^(٥) حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا عبيد الله بن أبي زياد ، قال : سمعت أبا الطفيل عامر بن واثله يقول : إن رسول الله ﷺ رمل ثلاثاً من الحجر إلى الحجر ، انتهى .

حديث آخر مرسل : رواه محمد بن الحسن الشيباني في " كتاب الآثار " أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم التيمي أن النبي عليه السلام رمل من الحجر إلى الحجر ، انتهى .
الحديث الرابع والعشرون : روى أن النبي ﷺ كان لا يستلم غير الركنتين اليمينين ؛ قلت : أخرجه الجماعة ^(٦) - إلا الترمذي - عن سالم عن ابن عمر ، قال : لم أر رسول الله

(١) عند مسلم : ص ٤١١ ، وأبو داود في " باب في الرمل " ، ص ٢٦٠ ، والنسائي في " باب كم يسمى " ، ص ٣٧ - ج ٢ ، وابن ماجه في " باب الرمل حول البيت " ، ص ٢١٧ (٢) عند مسلم : ص ٢١٧ ،

(٣) عند مسلم : ص ٢١٧ ، والنسائي في " باب الرمل من الحجر إلى الحجر " ، ص ٣٨ - ج ٢ ، وابن ماجه : ص ٢١٧ ، والترمذي فيه : ص ١١٧ ، ومالك في " موطأه " ، ص ١٤٢ (٤) وكذا في " السلف الكبير " ، حيث قال : رواه مسلم في " الصحيح " ، عن عبيد الله بن عمر بن أبان (٥) عند أحمد : ص ٤٥٥ - ج ٥

(٦) عند البخاري في " باب من لم يستلم إلا الركنتين اليمينين " ، ص ٢١٨ ، وعند مسلم : ص ٤١٢ ، والنسائي في " باب استلام الركنتين في كل طواف " ، ص ٣٨ ، وابن ماجه : ص ٢١٧ ، وأبو داود في " باب استلام الأركان " ، ص ٢٥٨

ﷺ يسمح في البيت إلا الركنين اليمانيين ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم عن أبي الطفيل ^(١) عن ابن عباس ، قال : لم أر رسول الله ﷺ يستلم غير الركنين اليمانيين ، واحتج ابن الجوزي في " التحقيق " لأبي حنيفة على القول بأن استلام الركن اليماني غير سنة ، بما رواه أحمد في " مسنده " حدثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني سليمان بن عتيق عن عبد الله بن بابه عن بعض بني يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية ، قال : كنت مع عمر فاستلم الركن ، قال يعلى : وكنت مما على البيت ، فلما بلغت الركن الفرقي الذي يلي الأسود مررت ^(٢) بين يديه لاستلم ، فقال لي : ماشأئك ؟ قلت : ألا نستلم هذين ؟ قال : ألم تطف مع رسول الله ﷺ ؟ فقلت : نعم ، قال : رأيته يستلم هذين الركنين - يعنى الثريين - ؟ قلت : لا ، قال : أفليس لك فيه أسوة ؟ قلت : بلى ، قال : فأخذ منك ، انتهى . قال في " التنقيح " : وفي صحة هذا الحديث نظر ، انتهى كلامه .

الحديث الخامس والعشرون : قال عليه السلام : " وليصل الطائف لكل أسبوع ركعتين " ؛ قلت : غريب ، وأخرج البخاري ، ومسلم ^(٣) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف بالحج والعمرة أول ما يقدم ، فإنه يسعى ثلاثة أطواف ، ويمشي أربعاً ، ثم يصلي بمحبتين ، انتهى . وأخرجه البخاري ^(٤) عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ، قال : قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعاً ، ثم صلى خلف المقام ركعتين ، وطاف بين الصفا والمروة ، وقال : لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ، انتهى . وقال أيضاً في صحيحه ^(٥) : " باب صلاة النبي عليه السلام لكل أسبوع ركعتين " ، وقال إسماعيل بن أمية : قلت للزهري : إن عطاء يقول : تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يطف النبي عليه السلام أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين ، انتهى . وقال في موضع آخر : قال نافع : كان ابن عمر يصلي لكل أسبوع ركعتين ، انتهى . وروى عبد الرزاق في " مصنفه " ، حدثنا عبد الوهاب ثنا منذر عن ابن جريج عن عطاء أن النبي عليه السلام كان يصلي لكل أسبوع ركعتين ، انتهى . وروى الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد الرازي في " فوائده " حدثنا أحمد بن القاسم بن الفرج بن مهدي

(١) عند مسلم : عن أبي الطفيل البكري عن ابن عباس : ٤١٢ (٢) كذا في - نسخة الدار - أيضاً . وفي نسخة أخرى " وحديث " ، (٣) عند البخاري في " باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة " ، أخ ص ٢١٩ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٤١٠ (٤) عند البخاري في " باب من طاف بين الصفا والمروة " ، ص ٢٢٣ (٥) البخاري : ص ٢٢٠

البغدادى ثنا أبو عبيد الله محمد بن عبد القاضى ثنا إبراهيم بن الحجاج الشامى ثنا عدى بن الفضل عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ، قال : سن رسول الله ﷺ لكل أسبوع ركعتين ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص بن غياث عن عمرو عن الحسن ، قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين ، لا يجزى منهما تطوع ولا فريضة ، انتهى . حدثنا يحيى ابن سليمان عن إسماعيل بن أمية عن الزهرى نحوه ، سواء . وهذه الأحاديث كلها أجنبية عن حديث الكتاب ، فإن المصنف استدلل به للشافعى على وجوب ركعتي الطواف ، وعندنا هي سنة ، وليس في هذه الأحاديث ما يدل على وجوبها ، إلا أن يجعل قوله : سن رسول الله ﷺ لكل أسبوع ركعتين ، بمعنى أمر وأوجب ، كما ورد في حديث عائشة ، وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ، أخرجاه في "الصحيحين" في حديث طويل .

الحديث السادس والعشرون : روى أن النبي عليه السلام لما صلى الركعتين عاد إلى

الحجر فاستلمه ؛ قلت : في "موطأ مالك" (١) أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا قضى طوافه وركع الركعتين ، فأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة استلم الركن الأسود قبل أن يخرج ، انتهى . هو في حديث جابر الطويل (٢) ، ولذا ذكره برمته ، فانه عمدة في مناسك الحج ، أخرجه مسلم عن جعفر ابن محمد عن أبيه ، قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى إلى ، قلت : أنا محمد بن علي بن الحسين ، فأهوى يده إلى رأسى فنزع زرّى الأعلى ، ثم نزع زرّى الأسفل ، ثم وضع كفه بين يديّ وأنا يومئذ غلام شاب ، فقال : مرحباً بك يا ابن أخى ، سل عما شئت ، فسألته ، وهو أعمى ، وحضر وقت الصلاة ، فقام في نساجة ملتصقة بها ، كلما وضعها على منكبيه رجع طرفاها إليه من صغرها ، وردائه إلى جنبه على المشجب ، فصلى بنا ، قلت : أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ ، فقال يده ، فقد تسعاً ، فقال : إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج ، ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله حاج ، فقدم المدينة بشر كثير ، كلهم يلتمس أن يأتى رسول الله ﷺ ، ويعمل مثل عمله ، فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة ، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر ، وأرسلت إلى النبي عليه السلام كيف أصنع ؟ قال : اغتسل ، واستغفرى بثوب ، وأحرى ، فصلّى رسول الله ﷺ في المسجد ، ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به ناقته على البيداء

(١) عند مالك في "باب الاستلام في الطواف" ، من ١٤٢ (٢) عند مسلم : من ٣٩٤ ، وعند أبي داود و

"باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم" ، من ٢٦٢ ج ١ ، والداودي : من ٢٣٤

نظرت إلى مدى بصرى بين يديه من راكب و ماش ، وعن يمينه مثل ذلك ، وعن يساره مثل ذلك ، ومن خلقه مثل ذلك ، و رسول الله ﷺ بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله ، وما عمل من شيء علمنا به ، فأهل بالتوحيد : ليك اللهم ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن الحمد والتعظيم لك والملك ، لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرّد رسول الله ﷺ عنهم شيئاً منه ، ولزم رسول الله ﷺ تليته ، قال جابر : لسا تنوى إلا الحج ، لسا نعرف العمرة ، حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً . ثم تقدم إلى مقام إبراهيم عليه السلام ، فقرأ ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ ، فجعل المقام بينه وبين البيت ، فكان أبي يقول : ولا أعلم ذكره إلا عن رسول الله ﷺ ، كان يقرأ في الركعتين ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، ثم رجع إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ أبداً بآبدأ الله به ، فبدأ بالصفا ، فرقى عليه حتى رأى البيت ، فاستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره ، وقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ، قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة ، حتى إذا انصبّت قدما في بطن الوادي رمل ، حتى إذا صعدنا مشى ، حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا ، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة ، قال : لو أتى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة ، فقام سراقه ابن مالك بن جعشم ، فقال : يا رسول الله ألعائن هذا ، أم لأبد ؟ فبىك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى ، وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا ، بل لأبد أبداً ؛ وقدم على من اليمين يدين النبي عليه السلام فوجد فاطمة رضى الله عنها بمن حل ، ولبست ثياباً صبيغاً ، واكتحل ، فأنكر ذلك عليها ، ففالت : إن أبى أمرنى بهذا ، قال : فكان على يقول بالعراق : فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرّشاً على فاطمة ، للذى صنعت ، مستفتياً لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه ، فأخبرته أنى أنكرت ذلك عليها ، فقال : صدقت صدقت ، ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت : اللهم إني أهلّ بما أهلّ به رسولاك ، قال : فإن معى الهدى فلا تحل ، قال : فكان جماعة الهدى الذى قدم به على رضى الله عنه من اليمين ، والذى أتى به النبي عليه السلام مائة ، قال : فحل الناس كلهم وقصروا ، إلا النبي عليه السلام ، ومن كان معه هدى . فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى ، فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ . فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس ، فأمر بقبة من شعر . فضربت له نمرة ، فمدار رسول الله ﷺ

ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام ، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية ، فأجاز رسول الله ﷺ ، حتى أتى عرفة ، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له ، فأتى بطن الوادي ، فخطب الناس ، وقال : « إن دماكم وأموالكم عليكم حرام ، حرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل ؛ وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس ابن عبد المطلب ، فإنه موضوعة كله ؛ واتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمان الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولعن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به ، كتاب الله ؛ وأتم تسألون عني ، فما أتم قائلون ؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت ، وأديت ، ونصحت ، فقال بإصبعه السبابة ، يرفعها إلى السماء ، وينكتها إلى الناس : اللهم اشهد ، اللهم اشهد ، ثلاث مرات ، ثم أذن ، ثم أقام فصلي الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل حبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة قليلاً ، حتى غاب القرص ، وأردف أسامة خلفه ، ودفع رسول الله ﷺ ، وقد شق^(١) للقصواء الزمام ، حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ، ويقول بيده اليمنى : أيها الناس ، السكينة السكينة ، كلما أتى حبلًا من الحبال^(٢) ، أرخى لها قليلاً حتى تصعد ، حتى أتى المزدلفة ، فصلى بها المغرب والعشاء ، بأذان واحد ، وإقامتين ، ولم يسبح بينهما شيئاً ، ثم اضطلع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر ، فصلى الفجر حتى تبين له الصبح ، بأذان وإقامة ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعاه وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ، وأردف الفضل بن العباس ، وكان رجلاً حسن الشعر ، أبيض وسيماً ، فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظعن يجري ، فطلق الفضل ينظر إلين ، فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل ، فحول الفضل وجهه ، إلى الشق الآخر ينظر ، فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل ، فصرف وجهه من الشق الآخر . ينظر حتى أتى بطن محسر ، فحرك قليلاً ، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة ، فرماها سبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف ،

(١) قوله : شق - بتخفيف النون ، بعد اللين - أي ضم وضيّق الزمام (٢) الحبال هنا - بالهاء المهمله المكسورة - جمع حبل ، وهو التلّ الطيف من الرمل المعتم - كذا في النوى - [البجنوري]

رمى من بطن الوادي ، ثم انصرف إلى المنحر ، ففحر ثلاثاً وستين بدنة يديه ، ثم أعطى علياً ، ففحر ماغير ، وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة بيضعة ، فجعلت في قدر قطيخت ، فأكلوا منها ، وشربوا من مرقها ، ثم ركب رسول الله ﷺ ، فأفاض إلى البيت ، فضلى بمكة الظهر ، فأقبنى عبد المطلب يسقون على زمزم ، فقال : انزعوا بنى عبد المطلب ، فلو أن يغلبكم الناس على سقائكم لنزعت معكم ، فناولوه دلوأ فشرب منها ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثاني ، من القسم الخامس ؛ ورواه ابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، والبرار ، والدارمي ، في " مسانيدهم " قال ابن حبان : والحكمة في أن النبي عليه السلام فحر يديه ثلاثاً وستين بدنة ، أنه كانت له يومئذ ثلاث وستون سنة ، ففحر لكل سنة من سنه بدنة ، وأمر علياً بالباقي ، ففحرها ، والله أعلم ، انتهى .

الحديث السابع والعشرون . قال عليه السلام : « من أتى البيت فليحبه بالطواف ؛ قلت : غريب جداً » (١) .

الحديث الثامن والعشرون : روى أن النبي عليه السلام صعد الصفا حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبلاً القبلة يدعو الله ، قلت : تقدم من حديث جابر ، فبدأ بالصفا ، فرمى عليه حتى رأى البيت ، فاستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره ، الحديث .

قوله : والرفع سنة الدعاء ؛ قلت : فيه أحاديث : فيها ما أخرجه أبو داود في " سننه " في الدعاء (٢) عن عبد العزيز بن محمد عن العباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن أخيه إبراهيم بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : المسألة أن ترفع يديك حنو منكبيك ، ونحوهما ، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة ، والابتهاال أن تمد يديك جميعاً ، انتهى . ثم أخرجه عن سفيان عن العباس بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكره موقوفاً .

حديث آخر : رواه أبو داود أيضاً حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن السائب بن يزيد عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه يديه ، انتهى . وهو معقول بآب لهيعة .

حديث آخر : رواه أبو داود أيضاً حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا عبد الملك بن محمد ابن أيمن عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي حدثني عبد الله

(١) قال الحافظ في " الدراية " : لم أجده من ١٩٢ (٢) جميع أحاديث أبي داود في هذه المسألة في باب الدعاء ، ص ٢٠٩ - ج ١

ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « سلوا الله يطلون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها ، فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم » ، قال أبو داود : روى هذا الحديث من غير وجه كلها وأهية ، وهذا الطريق أمثلها ، وهو ضعيف أيضاً ، انتهى . قلت : رواه إسحاق بن راهويه في "مسند" أخبرنا محمد بن يزيد الواسطي ثنا عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس مرفوعاً نحوه سواء ؛ ورواه ابن ماجه في "الدعاء" حدثنا محمد بن الصباح ثنا عائذ بن حبيب عن صالح بن حسان عن محمد ابن كعب به .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "الصلاة" ، والترمذي في "الدعوات" ، وابن ماجه (١) في "الدعاء" عن جعفر بن ميمون عن أبي عثمان النهدي عن سلمان عن النبي عليه السلام ، قال : « إن الله حيي كريم ، يستحي من عبده أن يرفع يديه إليه فيردهما صفراً خائبتين » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن غريب ، وبعضهم لم يرفعه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي أيضاً في "الدعوات" عن حماد بن عيسى الجهني عن حفظة ابن أبي سفيان عن سالم بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطلمها حتى يمسح بها وجهه ، انتهى . قال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى ، وقد نفرد به ، انتهى . قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : حماد ابن عيسى الجهني يروي المغلويات التي يظن أنها معمولة لا يجوز الاحتجاج به ، انتهى . قال النووي : وأما قول عبد الحق ، قال فيه الترمذي : صحيح ، فليس في النسخ المعتمدة ، بل فيها أنه غريب ، قال : وقد ثبت أنه عليه السلام رفع يديه في الدعاء ، ذكرت من ذلك نحو عشرين حديثاً في "شرح المهذب" ، والله أعلم .

الحديث التاسع والعشرون : قال المصنف : ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء ، وإنما خرج النبي عليه السلام من باب بني مخزوم ، وهو يسمى باب الصفاء ، لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا ، لأنه سنة ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ، ومن حديث جابر .

فحديث ابن عمر ، أخرجه النسائي في "سننه" (٢) أخبرنا محمد بن بشار عن غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار ، قال : سمعت بن عمر يقول : لما قدم رسول الله ﷺ مكة طاف بالبيت سبعاً ،

(١) عند أبي داود : ص ٢٠٩ - ج ١ . والترمذي : ص ٢٠٠ - ج ٢ ، وابن ماجه في "باب رفع اليدين عند الدعاء" ، ص ٢٨٤ (٢) وعند مسلم في "باب ذكر خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه" ، ص ٤٠ - ج ٢

ثم صلى خلف المقام ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه . فطاف بالصفا والمروة ، قال شعبة : وأخبرني أيوب عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أنه قال : ستة ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صحيحه" ، ورواه الطبراني في "معجمه الكبير" (١) حدثنا إبراهيم بن هاشم البخوي ثنا سعيد بن زبور ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خرج من المسجد إلى الصفا من باب بني مخزوم ، انتهى .

وأما حديث جابر : فرواه الطبراني في "معجمه الصغير" حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بكر البصري القاضي بطبرية ثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا أبي ثنا القاسم بن معن عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي عليه السلام طاف بالبيت سبعاً ، ثم خرج من باب الصفا ، فارتقى الصفا ، فقال : نبدأ بما بدأ الله به ، ثم قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ الآية ، انتهى . وقال : لم نكتبه إلا عن الشيخ ، انتهى . ورواه الدارقطني في "غرائب مالك" ثنا محمد بن الحسن النقاش ثنا إبراهيم بن محمود النيسابوري ثنا محمد بن عبيد بن عتبة ثنا إسماعيل بن محمد الطلحي ثنا سهيل أبو عمرو ثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير عن جابر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يخرج من باب الصفا ، وهو يقول : « نبدأ بما بدأ الله به » ، انتهى . قال الدارقطني : كذا قال ، والصواب عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ، انتهى .

واعلم أن الذي في حديث جابر الطويل : ثم خرج من الباب إلى الصفا ، وليس فيه المقصود .

حديث آخر مرسل : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن عطاء أن النبي عليه السلام خرج إلى الصفا من باب بني مخزوم ، انتهى . ورواه الأزرقي في "تاريخ مكة" عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج به .

الحديث الثلاثون : روى أنه عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي حتى إذا خرج من بطن الوادي ، مشى حتى صعد المروة . فطاف بينهما سبعة أشواط : قلت : تقدم في حديث جابر : ثم نزل إلى المروة ، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي رمل ، حتى إذا صعد مشى ، حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا ، حتى إذا كان آخر

(١) قال الميثقي في "معجم الزوائد" ، ص ٢٤٨ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السمرى ، قال أحمد : كان كذاباً

الطواف على المروة، الحديث، وأخرجنا في "الصحيحين" (١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً، ومشى أربعاً، وكان يسمى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة. وكان ابن عمر يفعل ذلك، انتهى. والحديثان ليس فيهما ذكر الأشواط، وهي في حديث أخرجه البخاري. ومسلم (٢) عن عمرو ابن دينار عن ابن عمر، قال: قدم النبي عليه السلام مكة فطاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعاً؛ وفي لفظ لها: ثم سعى بين الصفا والمروة، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، انتهى. وأخرجنا عن عائشة (٣) في حديث طويل: قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما، مختصر. وروى أبو الوليد الأزرقي في "تاريخ مكة" حديثي جدتي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي حديثي مسلم ابن خالد الزنجي ثنا ابن جريج عن صالح مولى التوءمة عن أبي هريرة، قال: السنة في الطواف بين الصفا والمروة أن ينزل من الصفا، ثم يمشى حتى يأتي بطن المسيل، فإذا جاءه سعى حتى يظهر منه، ثم يمشى حتى يأتي المروة، انتهى.

الحديث الحادي والثلاثون: قال عليه السلام: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، قلت: أعلم أن هذا الحديث ورد بصيغة الخبر، وهي: أبداً، كما رواه مسلم في حديث جابر الطويل، أو: نبداً، كما رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ومالك في "الموطأ" (٤)، والثاني بصيغة الأمر (٥)، فهي إبدؤوا، وهذا هو حديث الكتاب، وهو عند النسائي، والدارقطني، ثم البيهقي في "سنتهما" وإنما ذكرت ذلك لأن بعض الفقهاء عزا لفظ الأمر لمسلم، وهو وهم منه؛ وقد يحتمل هذا من المحدث لأن المحدث إنما ينظر في الإسناد وما يتعلق به، ولا يحتمل ذلك من الفقيه، لأن وظيفته استنباط الأحكام من الالفاظ، فالحدث إذا قال: أخرجه فلان، فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الالفاظ بعينها، ولذلك أقصر أصحاب الاطراف على ذكر طرف الحديث، فعلى الفقيه إذا أراد أن يحتاج بحديث على حكم أن تكون تلك اللفظة التي تعطيه موجودة فيه، حتى إن بعض الفقهاء احتج بهذه

(١) عند البخاري في ١١ باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة، ص ٢١٩، وعند مسلم: ص ١٠.

(٢) عند مسلم: ص ٢٠٥. وعند البخاري في ١١ باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، ص ٢٢٣ - ج ١.

(٣) عند البخاري في ١١ باب وجوب الصفا والمروة، ص ٢٢٢، وعند مسلم: ص ٤١٤ (٤) عند الترمذي في

١١ باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا ١٠٧، وعند أبي داود في حديث جابر: ص ٢٦٢، وعند ابن ماجه في ١١ باب

حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٨، و"موطأ مالك" في باب البدء بالصفا في السعي، ص ١٤٥.

(٥) عند النسائي في ١١ باب أقول بعد ركعتي الطواف، في حديث جابر: ص ٣٩ - ج ٢، والبيهقي: ص ٩٤ - ج ٥،

وعند الدارقطني: ص ٢٧٠.

اللفظة : أعنى قوله : ابدءوا بما بدأ الله به على وجوب الترتيب في الوضوء ، وقد بسط القول في ذلك الشيخ تقي الدين في "شرح الإيلاء" ، ولم يحسن شيخنا علاء الدين رحمه الله إذ أهمل ذكر هذا الحديث ، معتمداً على ما في حديث جابر ، فإنه خلافه ، ولكنه قد غيره ، فأهمله ؛ وقال في "الإمام" : الحديث واحد ، ومخرجه واحد ، ولكنه اختلف اللفظ ، وقد يؤخذ الوجوب بلفظ الخبر أيضاً مع ضمنية قوله عليه السلام : « خذوا عني مناسككم » . أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يرمى على راحلته يوم النحر ، ويقول لنا : خذوا مناسككم ، فإني لا أدرى لعلى لا أحج بعد حجتي هذه ، انتهى .

الحديث الثاني والثلاثون : قال عليه السلام : « إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا » ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث حبيبة بنت أبي تيجرة ، ومن حديث تملك البدرية ، ومن حديث صفية بنت شيبة .

حديث ابن عباس : رواه الطبراني في "معجمه" ^(١) ثنا محمد بن النظر الأزدي عن معاوية بن عمرو عن الفضل بن صدقة عن ابن جريج ، وإسماعيل بن مسلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرمل ، فقال : إن الله عز وجل كتب عليكم السعي فاسعوا ، انتهى .

وأما حديث حبيبة بنت أبي تيجرة : فرواه الشافعي ، وأحمد ^(٢) ، وإسحاق بن راهويه ، والحاكم في "المستدرک" ، وسكت عنه ، وأعله ابن عدى في "الكامل" باب المؤمل ، وأسند تضعيفه عن أحمد ، والنسائي ، وابن معين ، ووافقهم ؛ ومن طريق أحمد الطبراني في "معجمه" ؛ ومن طريق الشافعي رواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" ؛ قال الشافعي : أخبرنا عبد الله بن المؤمل العائذي عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصة عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تيجرة ^(٣) - إحدى نساء بني عبد الدار - ، قالت : رأيت رسول الله ﷺ يطوف بين الصفا

(١) قال الميثقي في "معجم الزوائد" - باب ما جاء في السعي ، ص ٢٤١ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه الفضل بن صدقة ، وهو متروك .

(٢) عند أحمد : ص ٤٢١ - ج ٦ ، والدارقطني من طريق الثاقبي : ص ٢٧٠ ، والبيهقي من طريق الثاقبي : ص ٩٨ - ج ٥ ، وقال الميثقي في "معجم الزوائد" ، ص ٢٤٧ - ج ٣ : رواه أحمد ، والطبراني في "الكبير" ، وفيه عبد الله بن المؤمل ، وحماد بن حبان ، وقال : يخطئ ، وضفه غيره .

(٣) قوله : تيجرة ، قال في القاموس - في مادة : ج ز - : وحبيبة بنت أبي تيجرة - بضم التاء ، وسكون الجيم - صحابية ، اهـ - لما وقع في بعض النسخ من رسمها : شعراء - بالنون - قبل الجيم - وبالراء المهملة ، بعدما - تحريف لا يمول طيه ، كذا في هوامش "فتح القدير" ، ص ١٥٧ - ج ٢

والمروة ، والناس بين يديه ، وهو وراهم ، وهو يسعى ، حتى أرى ركبته من شدة السعى ، وهو يقول : اسعوا ، فإن الله تعالى كتب عليكم السعى ، انتهى . وأخرجه الحاكم في "المستدرک" أيضاً في "الفضائل" عن عبد الله بن نبيه عن جدته صفية عن حبيبة بنت أبي تجزأة بنحوه ، وسكت عنه أيضاً ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا محمد بن عبد الله بن المؤمل حدثنا عبد الله بن أبي حسين عن عطاء عن حبيبة بنت أبي تجزأة ، فذكره ؛ قال ابن عمر بن عبد البر : أخطأ ابن أبي شيبة ، أو شيخه في موضعين منه : أحدهما : أنه جعل موضع ابن محيص عبد الله بن أبي حسين ، والآخر : أنه أسقط صفية بنت شيبة ؛ قال ابن القطان في "كتابه" : وعندى أن الوهم من عبد الله بن المؤمل ، فإن ابن أبي شيبة لإمام كبير ، وشيخه محمد بن بشر ثقة ، وابن المؤمل سيء الحفظ ؛ وقد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً (١) ، فأسقط عطاء مرة ، وابن محيص أخرى ، وصفية بنت شيبة أخرى ، وأبدل ابن محيص ، بابن أبي حسين أخرى ، وجعل المرأة عبد رية تارة ، ويمية أخرى ، وفي الطواف تارة ، وفي السعى بين الصفا والمروة أخرى ، وكل ذلك دليل على سوء حفظه ، وقلة ضبطه ، والله أعلم ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن ابن المبارك أخبرني معروف ابن مشكان ، قال : أخبرني منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية ، قالت : أخبرني نسوة من بنى عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ ، قلن : دخلنا دار ابن أبي حسين ، فرأينا رسول الله ﷺ يطوف ، إلى آخره ؛ قال صاحب "التتبع" : إسناده صحيح ، ومرفوع بن مشكان باني كعبة الرحمن ، صدوق لانعم من تكلم فيه ، ومنصور هذا ثقة ، مخرج له في "الصحيحين" ، انتهى .

وأما حديث تلك العبدية : فأخرجه البيهقي في "سننه" ، والطبراني في "معجمه" (٣) عن مهران ابن أبي عمر ثنا سفيان ثنا المنثري بن الصباح عن المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة عن تملك العبدية ، قالت : نظرت إلى رسول الله ﷺ ، وأنا في غرفة لي بين الصفا والمروة ، وهو يقول :

(١) وقال ابن المهام في "التتبع" ، ص ٧٥١ - ج ٢ ، مجيأ عما قال ابن القطان ، وهذا لا يضر بمن الحديث ، إذ بعد تجوز التعيين له لا يضره تخليط بعض الرواة ، وقد ثبت من طرق عديدة : منها طريق الدارقطني عن ابن المبارك : أخبرني معروف بن مشكان أخبرني منصور بن عبد الرحمن عن أخته صفية ، قالت : أخبرني نسوة من بنى عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ ، قلن : دخلنا دار ابن أبي حسين فرأينا رسول الله ﷺ عليه وسلم يطوف ، الخ ، قال : صاحب "التتبع" ، : إسناده صحيح ، وراجع بقية مقال ابن المهام (٢) عند الدارقطني . ص ٢٧٠

(٣) عند البيهقي في : ص ٩٨ - ج ٥ ، وقال الهيثمي في "معجم الزوائد" ، ص ١٤٨ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه للثوري بن الصباح ، وقد وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه جماعة

«أيها الناس إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا» ، انتهى . تفرد به مهرا بن أبي عمر ، قال البخاري : في حديثه اضطراب .

وأما حديث صفية بنت شيبة : فرواه الطبراني في "معجمه" (١) حدثنا محمد بن عبد الحمزي ثنا علي بن الحكم الأودي ثنا حميد بن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح عن المغيرة بن حكيم عن صفية بنت شيبة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» ، انتهى . وذكر الدارقطني في "عنه" في هذا الحديث اضطراباً كثيراً ، ثم قال : والصحيح قول من قال : عن عمر بن محيص عن عطاء عن صفية عن حبيبة بنت أبي تجرأة ، وهو الصواب ، انتهى . وقال الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" ، الوجه السادس والعشرون من وجوه الترجيحات ، وهو أن يكون أحد الحديثين من قول النبي عليه السلام ، وهو مقارن فعله ، والآخر مجرد قوله لا غير ، فيكون الأول أولى بالترجيح ، نحو ما روته حبيبة بنت أبي تجرأة ، قالت : رأيت النبي ﷺ في بطن المسيل يسعي ، وهو يقول : «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» ، فهو أولى من حديث الحج عرفة ، لأنه مجرد قول ، والأول قول وفعل ، وفيه أيضاً إخباره عن الله تعالى أنه أوجبه علينا ، فكان أولى ، انتهى كلامه . ورواه الواقدي (٢) في "كتاب المنازى" حدثني علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن برة بنت أبي تجرأة ، قالت : لما انتهى النبي عليه السلام إلى السعي ، قال : «أيها الناس إن الله كتب عليكم السعي ، فاسعوا» ، قالت : فسعى حتى رأيت إزاره انكشف عن فخذه ، انتهى .

الحديث الثالث والثلاثون : قال عليه السلام : «الطواف بالبيت صلاة» ، قلت : رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والستين ، من القسم الثالث ، من حديث فضيل بن عياض ، والحاكم في "المستدرک" (٣) من حديث سفيان ، كلاهما عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الطواف بالبيت صلاة» ، إلا أن الله قد أحل فيه النطق ، فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بنحير ، انتهى . وسكت الحاكم عنه ، وأخرجه الترمذي في كتابه (٤) عن جرير عن عطاء بن السائب به ، بلفظ الطواف حول البيت ، مثل الصلاة ، قال : وقد روى هذا الحديث عن ابن طاوس ، وغيره عن طاوس موقوفاً ، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من

(١) قال الميشتي في "مجمع الزوائد" ، ص ١٤٨ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفي المثني بن الصباح ، وفيه كلام ، كما مر (٢) عند البيهقي من طريق الواقدي : ص ٩٨ - ج ٥ ، وفيه منصور بن صفية عن أمه عن عزة بنت أبي تجرأة ، وفي الهامش بسرة ، أو برة ، كما في "الاصابة" ، (٣) عند الحاكم في "المستدرک" في باب أن الطواف مثل الصلاة ، ص ٤٥٩ - ج ١ (٤) عند الترمذي في "باب قبيل كتاب الجنائز" ، ص ١٢٨

حديث عطاء بن السائب، انتهى. وعن الحاكم، رواه البيهقي في "المعرفة" ^(١) بسنده، ثم قال: وهذا حديث قد رفعه عطاء بن السائب في رواية جماعة عنه، وروى عنه موقوفاً، وهو أصح، انتهى. وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام": هذا الحديث روى مرفوعاً وموقوفاً، أما المرفوع فله ثلاثة أوجه ^(٢): أحدها: رواية عطاء بن السائب، رواها عنه جرير، وفصيل بن عياض، وموسى بن أعين، وسفيان؛ أخرجهما كلها البيهقي. الوجه الثاني: رواية ليث بن أبي سليم ^(٣)، رواها عنه موسى بن أعين عن ليث عن طلوس عن ابن عباس مرفوعاً باللفظ المذكور، أخرجهما البيهقي في "سننه"، والطبراني في "معجمه". الوجه الثالث: رواية الباغندي عن أبيه عن ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طلوس عن ابن عباس مرفوعاً نحوه، رواه البيهقي أيضاً، فأما طريق عطاء، فإن عطاء من الثقات، لكنه اختلط بآخره، قال ابن معين: من سمع منه قديماً فهو صحيح، ومن سمع منه حديثاً فليس بشيء، وجميع من روى عنه روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة، وسفيان، وما سمع منه جرير وغيره، فليس من صحيح حديثه؛ وأما طريق ليث فليث رجل صالح صدوق يستضعف، قال ابن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف، مثل عطاء بن السائب، وقد أخرج له مسلم في المتابعات، وقد يقال: لعل اجتماعه مع عطاء يقوى رفع الحديث؛ وأما طريق الباغندي، فإن البيهقي لما ذكرها قال: ولم يصنع الباغندي شيئاً في رفعه لهذه الرواية، فقد رواه ابن جريج، وأبو عوانة عن إبراهيم بن ميسرة موقوفاً، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن أبان ثنا أحمد بن ثابت الجحدري ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود ثنا سفيان عن حنظلة عن طلوس عن ابن عمر، لا أعلمه إلا عن النبي عليه السلام، قال: الطواف صلاة، فأقلوا فيه الكلام، انتهى.

الحديث الرابع والثلاثون: روى أن النبي ﷺ صلى الفجر يوم التروية بمكة، فلما طلعت الشمس راح إلى منى، فصلّى بها الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، ثم راح إلى عرفات؛ قلت: تقدم من حديث جابر الطويل؛ فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ، فصلّى بمنى الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، إلى أن قال: فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة، الحديث. وأخرج الترمذي، وابن ماجه ^(٤) عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس؛ قال: صلى بنا

(١) وكذلك عند البيهقي في "السنن"، من طريق الحاكم: ص ٨٧ - ج ٥ (٢) كلها مذكورة في ١٠٠ السنن، البيهقي: ص ٨٧ - ج ٥ (٣) عند البيهقي في "السنن"، ص ٨٧ - ج ٥ (٤) عند الترمذي في ١١ باب ما جاء في الخروج إلى منى، والمقام بها، ص ١١٩، وابن ماجه في ١٠ باب الخروج إلى منى، ٢٢٢ - ج ١

رسول الله ﷺ بنى الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والفجر، ثم غدا إلى عرفات، انتهى.
قال الترمذي : وإسماعيل بن مسلم تكلموا فيه ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من
حديث الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس ، فذكره . وأخرج مسلم ^(١) عن
عبد العزيز بن رفيع ، قال : قلت لأنس بن مالك : أخبرني عن شيء عقلت عن رسول الله ﷺ
أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بئني ؛ قلت : فأين صلى العصر يوم النحر ؟ قال : بالأبطح ، انتهى .

الحديث الخامس والثلاثون : قال : وإذا زالت الشمس صلى الإمام بالناس الظهر ،
والعصر ، ويبدأ فيخطب خطبة - يعني قبل الصلاة - ثم قال : هكذا فعله رسول الله ﷺ ؛
قلت : تقدم من حديث جابر الطويل أنه عليه السلام خطب بعرفة قبل صلاة الظهر ، ولفظه :
فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة ، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها ، حتى إذا زاغت
الشمس أمر بالقصواء فرحلت له ، فأتى بطن الوادي ، فخطب الناس ، وقال : « إن دمامكم وأمواكم
عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا » ، إلى أن قال : ثم أذن ، ثم أقام
فصلي الظهر ، ثم أقام فصلي العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى
الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة ، فلم
يزل رافعاً يديه حتى غربت الشمس ، الحديث .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٢) عن يزيد بن هارون أنا يحيى بن سعيد
عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، قال : من سنة الحج أن يصلي الإمام
الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح بئني ؛ ثم يندو إلى عرفة حتى إذا زالت الشمس
خطب الناس ، ثم صلى الظهر ، والعصر جميعاً ؛ ثم وقف بعرفات حتى تقيب الشمس ؛ ثم يفيض
فيصلي بالمزدلفة ، أوحى الله ، ثم يقف بجمع ، حتى إذا أسفر دفع قبل طلوع الفجر ، فاذا
رمى الجرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه ، إلا النساء والطيب ، حتى يزور البيت ، انتهى .
وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى .

حديث لمالك في قوله : "يخطب بعد الصلاة" : أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٣) عن ابن
إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر . ثم خطب الناس ، ثم

(١) عند مسلم في : ص ٤٢٢ (٢) ص ٤٦١ (٣) عند أبي داود في "باب الخروج إلى عرفة" ،
مختصره ص ٢٦٥ - ج ١ ، وقال الحافظ في "الدرية" ، ص ١٩٣ : وابن إسحاق لم يمتنع بما ينفرد به من الأحكام ،
فصلاً عما إذا خلفه من هو أميئ منه ، وانه أعلم

راح فوق على الموقف من عرفة، انتهى. قال عبد الحق في "أحكامه": وفي حديث جابر أنه عليه السلام خطب قبل الصلاة، وهو المشهور الذي عمل به الأئمة والمسلمون؛ وأعله هو، وابن القطان بعده بإسحاق.

الحديث السادس والثلاثون: روى أنه عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته أذن المؤذن بين يديه؛ قلت: غريب جداً.

الحديث السابع والثلاثون: قال المصنف رحمه الله: وقد ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلاتين - يعني الظهر والعصر - قال: وفيما روى جابر أنه عليه السلام صلاهما بأذان وإقامتين؛ قلت: تقدم من حديث جابر: فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة، إلى أن قال: ثم أذن، فأقام، فصلى الظهر، ثم قام، فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً.

الحديث الثامن والثلاثون: روى أنه عليه السلام راح إلى الموقف عقيب الصلاة؛ قلت: هو أيضاً في حديث جابر، ثم أذن، وأقام، فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب رسول الله ﷺ حين أتى الموقف واستقبل القبلة، فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس، وتقدم قريباً لأبي داود عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوق على الموقف من عرفة، انتهى.

الحديث التاسع والثلاثون: قال عليه السلام: «عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرفة، والمزدلفة كلها موقف، وارتفعوا عن وادي محسر»؛ قلت: روى من حديث جابر، ومن حديث جبير بن مطعم، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهم.

فحديث جابر: أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) أخبرنا هشام بن عمار ثنا القاسم بن عبد الله العمري حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل عرفة موقف وارتفعوا عن بطن عرفة، وكل المزدلفة موقف وارتفعوا عن بطن محسر، وكل منى منحر إلا ما وراء العقبة»، انتهى. والقاسم بن عبد الله بن عمر العمري متروك، قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": كان أحمد يرميه بالكذب، وقال ابن معين: ليس بشيء، انتهى.

(١) عند ابن ماجه في "باب الموقف بمرقات"، ص ٢٢٢

وأما حديث جبير بن مطعم : فرواه أحمد في "مسنده" (١) حدثنا المغيرة حدثنا سعيد بن عبد العزيز حدثني سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام ، قال : « كل عرفات موقف ، وارفعوا عن عرفة ، وكل مزدلفة موقف ، وارفعوا عن محسر ، وكل فجاج منى منجر ، وكل أيام التشريق ذبح » ، انتهى . قال ابن كثير : هكذا رواه أحمد ، وهو منقطع ، فإن سليمان بن موسى الأشدق لم يدرك جبير بن مطعم ، انتهى . قلت : رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الأول : عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم ، فذكره . وكذلك رواه الترمذي في "مسنده" حدثنا يوسف بن موسى ثنا عبد الملك بن عبد العزيز ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين به ، بلفظ أحمد سواء ؛ قال البزار : ورواه سويد بن عبد العزيز ، فقال فيه : عن نافع بن جبير عن أبيه ، وهو رجل ليس بالحافظ ، ولا يحتاج به إذا انفرد بحديث ، وحديث ابن أبي حسين هو الصواب ، مع أن ابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم ، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأننا لانتفظ عن رسول الله ﷺ : في كل أيام التشريق ذبح ، إلا في هذا الحديث ، فكذلك ذكرناه ، وبيننا العلة فيه ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" (٢) حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد الرقي ثنا زهير ابن عباد الرواسي ثنا سويد بن عبد العزيز عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع ابن جبير عن أبيه بنحوه . ليس فيه : أيام التشريق ، ورواه أيضاً في "كتاب مسند الشاميين" عن حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن محمد بن المنكدر عن جبير بن مطعم مرفوعاً كذلك .

وأما حديث ابن عباس : فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن يحيى بن مالك الأصهباني حدثنا صالح بن مسبار ثامن بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن ابن أبي ملبكة عن ابن عباس مرفوعاً : عرفة كلها موقف ، وارفعوا عن بطن عرفة ؛ والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ويراجع .

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبيد الله ، وعبد الله ابني عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ، بلفظ حديث ابن عباس ، قال ابن عدى : لا يرويه بهذا الإسناد

(١) عند أحمد . ص ٨٢ - ج ٤ : عن أبي المغيرة ، وأبي الهيثم عن سعيد بن عبد العزيز (٢) قال الهيثمي ص ٢٥١ - ج ٣ : رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في ١٠ الكبير ، إلا أنه قال : وكل فجاج مكة منجر ، ورجاله مجهولون

إلا عبد الرحمن بن عبد الله العمري ، ثم أسند تضعيفه عن البخارى ، والنسائى ، وأحمد ، وابن معين ، وواقفهم .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه ابن عدى أيضاً عن يزيد بن عبد الملك التوفلى عن داود ابن فراهيج عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام ، نحوه سواء ؛ وأعله يزيد بن عبد الملك ؛ وقال . عامة ما يرويه غير محفوظ ؛ ونقل عن النسائى أنه قال فيه : متروك الحديث ، انتهى .

الحديث الأربعون : روى أنه عليه السلام وقف على ناقته ؛ قلت : تقدم ذلك فى حديث جابر ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه ، واستقبل القبلة ، فلم يزل واقفاً حتى غابت الشمس ، وذهب الصفرة قليلاً ، حتى غاب القرص ، وأردف أسامة خلفه ، ودفع رسول الله ﷺ ، وقد شقق للقصواء الزمام ، حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ، كلما أتى جبلاً من الجبال أرخى لها قليلاً ، حتى تصعد ، ثم أتى المزدلفة . الحديث . وأخرج البخارى ، ومسلم فى " الصوم " عن أم الفضل بنت الحارث أن ناساً اختلفوا عندها فى صوم النبي عليه السلام يوم عرفة ، فقال بعضهم : هو صائم ؛ وقال بعضهم : ليس بصائم ، فأرسلت إليه بقدر لبن ، وهو واقف على بعيره بعرفة فشربه ، انتهى .

الحديث الحادى والأربعون : روى أنه عليه السلام وقف على ناقته مستقبل القبلة ؛ قلت : هو أيضاً فى حديث جابر ، كما تقدم قبله .

الحديث الثانى والأربعون : قال عليه السلام : « خير المواقف ما استقبلت به القبلة » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج الحاكم فى " المستدرک - فى كتاب الأدب " عن أبى المقدام (١) هشام بن زياد عن محمد بن كعب القرظى ، حدثنى ابن عباس عن النبي عليه السلام ، قال : إن لكل شىء شرفاً ، وإن شرف المجالس ما استقبل به القبلة ، وإنما المجالس بالأمانة ، ولا تصلوا خلف الثائم ولا المتحدث ، واقفوا الحية والعقرب ، وإن كنتم فى الصلاة ، ولا تستروا الجدر بالثياب ، ومن نظر فى كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر فى النار ، ومن أحب أن يكون أكرم الناس فليقلع الله ، ومن أحب أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله ، ومن أحب أن يكون أغنى الناس فليكن بما فى يد الله أوثق منه بما فى يده ، ألا أنبئكم بشراركم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : من نزل

(١) قال الميشتى فى " مجمع الزوائد " ، ص ٥٩ - ج ٨ فى حديث ابن عباس . رواه الطبرانى ، وفيه هشام بن زياد أبو المقدام ، وهو متروك

وحده ، ومنع رفته ، وجلده عيده ، قال : أفأنتبشكم بشر من هذا ؟ قالوا : بلى يارسول الله ، قال : من يغيض الناس ، أو يبغيضونه ، قال : أفأنتبشكم بشر من هذا ؟ قالوا : بلى ، قال : من لم يقل عثرة ، ولم يقبل معذرة . ولم يفر ذنباً ، قال : أفأنتبشكم بشر من هذا ؟ قالوا : بلى ، قال : من لا يرجي خيره ، ولا يؤمن شره ، إن عيسى ابن مريم عليه السلام ، قام في قومه ، فقال : ” يا بني إسرائيل لا تتكلموا بالحكمة عند الجاهل فتظلموها ، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم ، ولا تظلموا ، ولا تكاثروا ظالماً بظلم ، فيبطل فضلكم عند ربكم ؛ يا بني إسرائيل الأمر ثلاثة : أمر بين رشده فاتبعوه ، وأمر بين غيه فاجتنبوه ، وأمر اختلف فيه فكلوه إلى عالمه “ ، انتهى . وسكت الحاكم عنه ؛ وتعقبه الذهبي في ” مختصره “ ، فقال : وهشام بن زياد متروك ، انتهى . وعن الحاكم رواه البيهقي في ” كتاب الزهد “ بسنده ومثته ، ثم قال : وهشام بن زياد تكلموا فيه بسبب هذا الحديث ، وكان يقول أولاً : حدثني يحيى عن محمد بن كعب ، ثم ذكر بعد أن سمعه من محمد بن كعب ، قال : وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار الطاردي ثنا أبي حدثني عبد الرحمن الضبي عن القاسم بن عروة عن محمد بن كعب القرظي حدثني عبد الله بن عباس يرفع الحديث إلى النبي عليه السلام ، فذكر بنحوه ، بتقديم وتأخير ؛ ورواه ابن عدى ، والعقيلي في ” كتابيهما “ ، وأعله بهشام بن زياد ، وأسند ابن عدى تضعيفه عن البخاري ، والنسائي ، وأحمد ، وابن معين ، ووافقه ؛ وقال : إن الضعف على رواياته بين ، انتهى . قال العقيلي : ليس لهذا الحديث طريق يثبت ، انتهى . وقال ابن طاهر : هشام بن زياد ممن أجمع على ضعفه . وترك حديثه ؛ وقد رواه صالح بن حماد عن محمد بن كعب ، وصالح من أهل المدينة متروك الحديث ؛ ولعله سرقه من هشام ، فإنه به أشهر . وبه يعرف ، انتهى . وأخرجه العقيلي أيضاً عن تمام بن بزيع عن محمد بن كعب به ؛ وضعف تماماً عن جماعة ؛ وأخرجه أيضاً عن عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب به ؛ وأسند عن البخاري : قال في عيسى هذا : منكر الحديث .

حديث آخر : رواه أبو يعلى الموصلي في ” مسنده “ ، والطبراني في ” معجمه الوسيط “ من حديث حمزة ^(١) بن أبي حمزة النصيبيني عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أكرم المجالس ما استقبل به القبلة » ؛ ورواه ابن عدى في ” الكامل “ ، وأعله بحمزة النصيبيني ، وقال : إنه يضع الحديث ؛ ورواه الحافظ أبو نعيم الإصبهاني في ” تاريخ أصبهان - في باب العين المهملة “

(١) قال الميشتي : رواه الطبراني في ” الأوسط “ ، وفيه حمزة بن أبي حمزة ، وهو متروك

من حديث محمد بن الصلت عن ابن شهاب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : خير المجالس ما استقبل به القبلة .

الحديث الثالث والأربعون : روى أن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ما دأ يديه ، كالمستطعم المسكين ؛ قلت : أخرجه البيهقي في "سننه" ^(١) عن ابن عباس : رأيته عليه السلام يدعو بعرفة يده إلى صدره ، كالمستطعم المسكين ؛ ورواه البزار في "مسنده" حدثنا يحيى بن حبيب ابن عربي حدثنا عبادة ثنا ابن جريج عن الحسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس عن الفضل ، قال : رأيت رسول الله ﷺ واقفاً بعرفة ، ما دأ يديه ، كالمستطعم ، أو كلة نحوها ، قال : ولا نعلم له طريقاً عن الفضل إلا هذا الطريق ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" وأعله بحسين بن عبد الله ، وأسند تضعيفه عن ابن معين ، والنسائي ، وابن المديني ؛ قال ابن عدى : هو حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي مدني ، يكنى أبا عبيد الله ، يروى عن عكرمة ، وعنه ابن إسحاق ، وابن جريج ، وغيرهما ؛ ثم قال : وهو ممن يكتب حديثه ، فإني لم أجد له حديثاً منكراً جاوز المقدار ، انتهى .

قوله : ويدعو بما شاء ، وإن ورد الآثار ببعض الدعوات ، قلت : ^(٢)

الحديث الرابع والأربعون : روى أنه عليه السلام اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأمته ، فاستجيب له ، إلا في الدماء ، والمظالم ؛ قلت : أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٣) عن عبد القاهر بن السري عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس عن أبيه كنانة عن أبيه عباس ابن مرداس أن النبي عليه السلام دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب : أتى قد غفرت لهم ، ما خلا المظالم ، فإني أخذ للظلم منه ، قال : رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة ، وغفرت للظالم . فلم يجبه عشية ، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء ، فأجيب إلى ما سأله ، فضحك رسول الله ﷺ . أو قال : فنبسم ، فقال أبو بكر ، وعمر : بأبي أنت وأمي ؛ إن هذه لساعة ما كنت تضحك فيها ، فما الذي أضحكك ، أضحكك الله سنك ؟ قال : إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائي ، وغفر لأمتي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ، ويدعو بالويل والثبور ، فأضحكني ما رأيته من جزعه ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" وعبد الله ^(٤) بن أحمد بن حنبل في "مسند أبيه" . وأبو يعلى الموصلي

(١) عند البيهقي : ص ٧١١ - ج ٥ (٢) لم توجد العبارة هما في الأصول (٣) عند ابن ماجه في ٠٠ باب الدماء بعرفة ، ص ٢٢٢ - ج ١ (٤) عند أحمد في : ص ١٤ - ج ٤ ، بمناه

في "مسند"، ورواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله بكتابه؛ وأسند عن البخارى أنه قال: كنانة روى عن أبيه لم يصح، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": كنانة بن العباس بن مرداس أسلى يروى عن أبيه، وروى عنه ابنه، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخلط في حديثه منه أو من أبيه، ومن أيهما كان، فهو ساقط الاحتجاج بما روى، وذلك لعظم ما أتى من المنكير عن المشاهير، انتهى.

حديث آخر: روى ابن الجوزى^(١) في "الموضوعات" من طريق الطبرانى ثنا إسحاق ابن إبراهيم الديري حدثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن سمع قتادة يقول: ثنا خلاص بن عمرو عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ يوم عرفة: «أيها الناس إن الله تقول عليكم في هذا اليوم، ففقر لكم، إلا التبعات فيما بينكم، ووهب مسيئكم لمحسبك، وأعطى محسبك ما سأل، فادفعوا باسم الله، وإبليس وجنوده على جبال عرفات ينظرون ما يصنع الله بهم، فإذا نزلت المغفرة دعا هو وجنوده بالويل والثبور»، ثم قال: هذا حديث لا يصح، والراوى عن قتادة مجهول، وخلاص ليس بشيء، قال أيوب: لا ترووا عنه، فإنه ضحى، انتهى كلامه.

الحديث الخامس والأربعون: روى أن النبي ﷺ مازال يلبي حتى أتى حمرة العقبة؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم"^(٢) عن الفضل بن العباس أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى حمرة العقبة، انتهى. وزاد فيه ابن ماجه، فلما رماها قطع التلبية.

الحديث السادس والأربعون: روى أنه عليه السلام دفع من عرفة بعد غروب الشمس؛ قلت: فيه أحاديث: منها ما أخرجه أبو داود، والترمذى، وابن ماجه^(٣) عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم، قال: وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال: هذه عرفة. وعرفة كلها موقف، ثم أفاض حين غربت الشمس، وأردف خلفه أسامة بن زيد، وجعل يشير يده على هيئته، والناس يضربون يميناً وشمالاً، يلتفت إليهم، ويقول: أيها الناس السكينة، الحديث. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، لا تعرفه عن علي إلا من هذا الوجه، انتهى.

(١) قال الحافظ في "الدرية"، ص ١٩٤: قلت: وفي الباب عن ابن عمر في "تفسير الطبرى"،
(٢) عند مسد: ص ٤١٥ - ج ١، والبخارى في "باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرى حمرة العقبة"،
ص ٢٢٨ - ج ١، وابن ماجه في "باب متى يقطع الحاج التلبية"، ص ٢٢٤ - ج ١ (٣) عند أبي داود في "باب الدفعة من عرفة"، ص ٢٦٦ - ج ١، وابن ماجه في "باب الموقف بعرفة"، ص ٢٢٢، والترمذى في "باب ما جاء أن عمره كما موقف"، ص ١٢٠ - ج ١

حديث آخر : تقدم في حديث جابر الطويل : فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، إلى أن قال : ودفع رسول الله ﷺ ، وقد شق للقصواء ، الحديث .

حديث آخر : رواه أبو داود في "سننه" (١) ثنا أحمد بن حنبل حدثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني إبراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة ، قال : كنت ردف رسول الله ﷺ فلما وقعت الشمس دفع رسول الله ﷺ ، انتهى . قال في "التقيح" : هذا إسناد حسن ، انفرد به أبو داود ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عبد الوارث بن سعيد عن ابن جريج عن محمد بن قيس عن المسور بن مخرمة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد ، فإن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون في هذا الموضع إذا كانت الشمس على ردوس الجبال ، كأنها عمائم الرجال على رؤوسها ، وإنما تدفع بعد أن تغيب ، وكانوا يدفعون من المشعر الحرام ، إذا كانت الشمس منبسطة ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، قال : فقد صح بهذا سماع المسور بن مخرمة من رسول الله ﷺ ، لا كما يتوهمه رعاة أصحابنا أن له رؤية بلا سماع ، وذكر أحاديث أخرى في ذلك ، والله أعلم ؛ وهذا الحديث رواه الشافعي (٢) ، ثم البيهقي من جهته أنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخرمة ، قال : خطب رسول الله ﷺ ، فقال : إن أهل الجاهلية كانوا لا يدفعون من عرفة حتى تكون الشمس ، كأنها عمائم الرجال في وجوههم قبل أن تغرب الشمس ، ومن المزدلفة بعد طلوع الشمس حتى تكون كأنها عمائم الرجال في وجوههم ، تدفع من مزدلفة قبل أن تطلع الشمس ، هدينا مخالف لهدى أهل الأوثان والشرك ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وهو مرسل ، فإن محمد بن قيس ابن مخرمة تابعي سمع عائشة ، وروى عن أبي هريرة ، وأظن أن ابن جريج عنه منقطع أيضاً ، فإن ابن جريج روى عن ابن عبد الله بن كثير ، وذكر أبو إسحاق الشيرازي هذا الحديث في "المهذب" عن المسور بن مخرمة ، وهو سهو منه ، وإنما هو محمد بن قيس بن مخرمة ، انتهى . قلت : ليس ما قاله أبو إسحاق سهواً ، فقد أخرجه الحاكم ، وعنه البيهقي في "سننه" (٣) من حديث المسور بن مخرمة ، كما ذكرناه .

(١) عند أبي داود في "باب الدعة من عرفة" ، ص ٢٦٦ - ج ١

(٢) وسند الحديث في النسخة المطبوعة من السنن هكذا : ورواه عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن محمد بن قيس ابن مخرمة ، الح ، وليس في سنده الشافعي ، ولا شيخه مسلم بن خلف (٣) سننه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا

وقوله: وفي رواية لابن جريج أخبرني من سمع محمد بن قيس بن غزوة هذه الرواية عند ابن أبي شيبة في "مصنفه" قال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج، قال: أخبرت عن محمد بن قيس ابن غزوة بن المطلب أن النبي عليه السلام خطب بعرفة، فذكره.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه" (١) حدثنا عبد الله بن محمد بن عزيز الموصلي ثنا غسان بن الربيع حدثنا جعفر بن ميسرة عن أبيه عن ابن عمر، قال: كان المشركون لا يفيضون من عرفات حتى تغم الشمس على رؤوس الجبال، فتصير في رؤوسها كهائم الرجال في وجوههم، وأن رسول الله ﷺ كان لا يفيض حتى تغرب، وكان المشركون لا يفيضون من جمع حتى يقولون: أشرق بئير، فلا يفيضون حتى تصير الشمس في رؤوس الجبال كهائم الرجال في وجوههم، وأن رسول الله ﷺ كان يفيض قبل أن تطلع الشمس، انتهى.

الحديث السابع والأربعون: روى أنه عليه السلام كان يمشي على راحته في الطريق - يعني طريق المزدلفة - على هيئته؛ قلت: تقدم في حديث جابر الطويل، ودفع رسول الله ﷺ، وقد شق للقصواء الزمام، حتى رأسها ليصيب مورك رحله، وهو يقول بيده اليمنى: أيها الناس، السكنة السكنة، كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد، حتى أتى المزدلفة، الحديث. وأخرج مسلم أيضاً (٢) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أفاض من عرفة، وأسامة ردفه، قال أسامة: فزال يسير على هيئته حتى أتى جمعا، انتهى. وأخرج أيضاً عن الفضل بن عباس (٣) - وكان رديف النبي عليه السلام - أنه قال في عنية عرفة، وغداة جمع للناس حين دفعوا: عليكم بالسكنة، وهو كاف ناقته، حتى دخل محسراً، وهو من منى، قال: عليكم بحصى الخذف الذي ترمى به الجرة، وقال: لم يزل رسول الله ﷺ يلبى حتى أتى الجمرة، انتهى. وتقدم لأبي داود، والترمذي، وابن ماجه عن علي، قال: وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال: هذه عرفة، وعرفة كلها موقف، ثم أفاض حتى غربت الشمس، وأردف أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هيئته، والناس يضربون يميناً وشمالاً، يلتفت إليهم، ويقول: أيها الناس، عليكم بالسكنة، الحديث؛ وصححه الترمذي.

أبو عبد الله محمد بن يعقوب الليثاني ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ثنا عبد الرحمن بن المبارك العنسي ثنا عبد الوارث، الخ. ولم أجد في "المستدرک"، هذا الحديث في مظاه، وفي "معجم الزوائد"، ص ٣٥٥ - ج ٣ من المسور بن غزوة، الخ. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في "الكبير"، ورجله رجال الصحيح (١) قال الهيثمي في "معجم الزوائد"، ص ٢٥٥ - ج ٣: قلت: في "الصحيح"، يسنه رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه جعفر بن ميسرة الأشجعي، وهو ضعيف (٢) عند مسلم: ص ٤١٧ (٣) عند مسلم في "باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جرة العبة يوم النحر"، ص ٤١٥ - ج ١

قوله : روى أن عائشة رضی الله عنها دعت بشراب بعد إفاضة الإمام فأفطرت، ثم أفاضت ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة أنها كانت تدعو بشراب فتفطر، ثم تفيض، انتهى .

الحديث الثامن والأربعون : روى أنه عليه السلام وقف عند هذا الجبل - يعني قزح - وكذا عمر ؛ قلت : أخرجه أبو داود، والترمذي (٢)، وابن ماجه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، واللفظ للترمذي، قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال : " هذه عرفة، وعرفة كلها موقف"، ثم أفاض حين غربت الشمس، وأردف أسامة بن زيد، وجعل يشير بيده على هيئته، والناس يضربون يميناً وشمالاً، يلتفت إليهم، ويقول : أيها الناس، عليكم السكينة، ثم أتى جمعاً، فصلى بهم الصلاتين جميعاً، فلما أصبح أتى قزح فوقف عليه، الحديث .

حديث آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣) عن جابر أن النبي عليه السلام، قال حين وقف، مختصر : وقال : صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه .

حديث آخر : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" أخبرنا عقبه بن مكرم الحلالى ثنا يونس ثنا إبراهيم بن إسماعيل عن زيد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه، قال : غدا رسول الله ﷺ حين أصبح بجمع، حتى وقف على قزح بالمزدلفة، ثم قال : هذا الموقف، وكل المزدلفة، وارتفعوا عن بطن محسر، ثم دفع حين أسفر، انتهى . وحديث عمر غريب .

الحديث التاسع والأربعون : روى جابر أن النبي عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة - يعني بالمزدلفة - ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن جابر بن عبد الله، قال : صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامة، ولم يسبح بينهما، انتهى . وهو حديث غريب، فإن الذى في حديث جابر الطويل عند مسلم أنه صلاهما بأذان وإقامتين، ولفظه : قال : ثم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً، الحديث . وعند البخارى أيضاً (٤)

(١) قال الخافض في "الدرية"، ص ٥٠٢ : وإسناده صحيح (٢) عند أبي داود في "باب الدفعة من عرفة"، ص ٢٦٦، وعند الترمذي في "باب ما جاء أن عرفة كلها موقف"، ص ١٢٠ - ج ١ (٣) هذا حديث ملفق من حديث عطاء عن جابر، وابن عباس : ص ٤٧٤ - ج ١، وافته أحلم (٤) عند البخارى في "باب من جمع بينهما"، ولم يتطوع، ص ٢٢٧ - ج ١

عن ابن عمر، قال؛ جمع النبي عليه السلام بين المغرب والعشاء بجمع، كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسبح بينهما، ولا على إثر واحدة منهما، وهذان الحديثان مخالفان للأول، ولما يأتي بعد.

حديث آخر: أخرج البخاري، ومسلم^(١) عن أسامة بن زيد، قال: دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال فتوضاً، ولم يسبغ الوضوء، قلت له: الصلاة؟ قال: الصلاة أمامك، فركب، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضاً، فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلاها، ولم يصل بينهما شيئاً، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب، قال: صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة، انتهى. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا يحيى بن آدم ثنا قيس^(٢) عن غيلان بن جامع، صوابه: حازم، عن عدى به، ورواه من طريق آخر الطبراني في "معجمه" من طريق أبي نعيم ثنا سفيان عن جابر بن عدى به؛ ورواه من طريق آخر، فقال: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا جعفر بن محمد عن فضيل الرواسي ثنا محمد بن أبي سليمان بن أبي داود حدثنا أبي عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب الأنصاري^(٣) أن رسول الله ﷺ جمع بين صلاة المغرب وصلاة العشاء بالمزدلفة، بأذان واحد وإقامة واحدة، انتهى. وحديث أبي أيوب الأنصاري هذا رواه البخاري، ومسلم، ليس فيه ذكر الإقامة، أخرجاه عن عبد الله ابن يزيد الخطمي عن أبي أيوب أنه صلى مع النبي عليه السلام في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة، زاد البخاري: جميعاً، أخرجه في "المغازي".

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه مسلم^(٤) عن سعيد بن جبير، قال: أفضنا مع ابن عمر، فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف، قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": وجعل بعض الرواة مكان ابن عمر، ابن عباس، كما أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني عن الحسين بن حفص ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة، ثم قال: هكذا أسنده عن ابن عباس، ورواه وكيع، وإسحاق بن يوسف،

(١) عند البخاري في "باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة"، ص ٢٢٧، وعند مسلم: ص ٤١٦ (٢) وعند الطحاوي أيضاً عن قيس عن غيلان بن جامع: ص ٤١٠ - ج ١ (٣) عند البخاري في "باب من جمع بينهما ولم يتطوع"، ص ٢٢٧، وزيادة جميعاً في "حجة الوداع"، ص ٦٣٣، وعند مسلم: ص ٤١٧ (٤) عند مسلم: ص ٤١٧

وحسان بن إبراهيم ، وعبيد الله بن موسى عن سفيان عن سلبة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، انتهى . وليس في هذه الطرق ذكر الأذان ، لكن أخرجه أبو داود (١) عن أشعث بن سليم عن أبيه ، قال : أقبلت مع ابن عمر من عرفات إلى المزدلفة ، فلم يكن يفتر من التكبير والتهيل ، حتى أتينا المزدلفة فأذن وأقام ، أو أمر إنساناً فأذن وأقام ، فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ، ثم التفت إلينا ، فقال : الصلاة ، فصلى بنا العشاء ركعتين ، ثم دعا بعشائه ، قال : وأخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي عن ابن عمر ، فقيل لابن عمر في ذلك ، فقال : صليت مع رسول الله ﷺ هكذا ، انتهى .

الحديث الخمسون : روى أن النبي عليه السلام صلى المغرب بالمزدلفة ، ثم تعشى ، ثم أفرد الإقامة للعشاء ؛ قلت : غريب ، وهو في البخاري (٢) عن ابن مسعود أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : حج عبد الله بن مسعود فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة ، أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً ، فأذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فتعشى ، ثم أمر - أرى - فأذن وأقام ، قال عمرو بن خالد : لأعلم الشك إلا من زهير ، ثم صلى العشاء ركعتين ، فلما طلع الفجر ، قال : إن رسول الله ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم ؛ قال عبد الله : هما صلاتان تحولان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين بزغ (٣) الفجر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، انتهى . وأعاده في موضع آخر عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : خرجنا مع عبد الله إلى مكة ، ثم قدمنا جمعاً فصلى الصلاتين ، كل صلاة وحدها ، بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، وقائل يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع ؛ ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتها في هذا المكان : المغرب ، فلا يقدم الناس جمعاً حتى يمتعوا . وصلاة الفجر هذه الساعة ، ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة ، فما أدرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان ، فلم يزل يلبى حتى رعى جمرة العقبة يوم النحر ، انتهى . وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، ولفظه قال : فلما أتى جمعاً أذن وأقام ، فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم تعشى ، ثم أذن وأقام ، فصلى العشاء ركعتين ، انتهى . وأخرج عن عمر (٤) نحوه ، ولم يحسن

(١) في "باب الصلاة بجمع" ، ص ٢٦٧ (٢) عند البخاري في "باب من أذن ، وأقام لكل واحدة منهما" ، ص ٢٢٧ - ج ١ ، وفي "باب متى يصلي الفجر بجمع" ، ص ٢٢٨ - ج ١ (٣) كذا في - نسخة الدار - أيضاً ، وفي نسخة أخرى "يزغ" ، [البجنوري]

(٤) وأخرجه الطحاوي : ص ٤٠٩ - ج ١ عن إبراهيم عن الأسود أنه صلى مع عمر بن الخطاب صلاتين مرتين ،

شيخنا علاء الدين إذ استشهد لهذا الحديث بحديث أسامة الآتي ذكره، وتقدم أيضاً ، وليس فيه المقصود ولا شيء منه، ثم إنه عزاه لمسلم، وهو عند البخارى أيضاً، ولكنه قلده.

الحديث الحادى والخمسون : روى أنه عليه السلام قال لأسامة في طريق المزدلفة : الصلاة أمامك ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن أسامة ، قال : دفع عليه السلام من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ، ثم توضأ ، ولم يسبغ الوضوء ، فقلت له : الصلاة ، فقال : الصلاة أمامك فركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ، فأسبغ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ، ثم أتاه كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلّاها ، ولم يصل بينهما شيئاً ، انتهى .

الحديث الثانى والخمسون : روى ابن مسعود أن النبي عليه السلام صلى الفجر يومئذ بغلس ؛ قلت : رواه البخارى ، ومسلم ^(٢) عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود ، قال : ماريت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا ليلتها ، إلا صلاتين : صلى المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها .

قوله : قبل ميقاتها ، أى قبل ميقاتها المعتاد في كل يوم ، لا أنه صلاها قبل الفجر ، ولكن غلس بها كثيراً ، بينه لفظ البخارى ، والفجر حين بزغ الفجر ؛ وفي لفظ لمسلم : قبل ميقاتها بغلس ؛ وأخرج بالسند المذكور أنه صلى بجمع الصلاتين جميعاً ، وصلى الفجر حين طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حولتا عن وقتها في هذا المكان : المغرب ، فلا يقدم الناس جمعاً حتى يعتموا ، وصلاة الفجر هذه الساعة ، ثم وقف حتى أسفر ، مختصر ؛ وقد تقدم قريباً بتأمله .

الحديث الثالث والخمسون : روى أنه عليه السلام ، وقف في هذا الموضع - يعنى المزدلفة - يدعو حتى روى في حديث ابن عباس ، واستجيب له دعاؤه لأمته ، حتى الدماء والمطالم ؛ قلت : تقدم في حديث جابر الطويل ، فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعاه ، فكبره ، وهله ، ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ، الحديث .

بجمع كل صلاة بأذان وإقامة ، والعشاء بينها ، ثم قال الطحاوى : ما كان من قبل عمر وتأذنيه لثانية ، لكون الناس تفرقوا لعنائهم . فأذن ليجسمهم ، وكذلك نحن نحول ، فإذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عتاء أو غيره ، وكذلك منى ما روى عن ابن عباس .

(١) عند البخارى و... باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، ص ٢٢٧ ، وعند مسلم : ص ٤١٦ (٢) عند البخارى في... باب منى صلى الفجر بجمع ، ص ٢٢٨ ، وعند مسلم : ص ٤١٢ واللفظ له ، وفي رواية جرير عن الأعمش : أول وقتها بغلس

وقوله : حتى روى في حديث ابن عباس ، هذا وهم ، وإنما روى هذا في حديث ابن عباس ابن مرداس ، وقد تقدم في الحديث الرابع والأربعين ، واعتذر هذا الجاهل بأن المصنف إنما أراد بـابن عباس كناية ابن عباس بن مرداس ، وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : أن ابن عباس إذا أطلق فلا يراد به إلا عبد الله بن عباس ، فلو أراد كناية لقيدته . الثاني : أن المصنف ليس من عادته أن يذكر التابعي دون الصحابي ، عند ذكر الحديث ، ولا يليق به ذلك ، والله أعلم .

الحديث الرابع والخمسون : روى أنه عليه السلام قدم ضعفة أهله بليل : قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم^(١) عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : كانت سودة امرأة ضنخة بطيئة^(٢) ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل ، فأذن لها ، قالت عائشة : فليتي كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة ، وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام ، انتهى . حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم^(٣) عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام ، وقبل أن يدفع ، ففهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة ، وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ ، انتهى . حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم أيضاً^(٤) عن عطاء عن ابن عباس ، قال : أنا من قدم رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله من جمع بليل ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخاري ، ومسلم أيضاً^(٥) عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها رمت الجمرة ، قلت لها : إنا رمينا الجمرة بليل ، قالت : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم^(٦) عن أم حبيبة أن النبي عليه السلام بعث بها من جمع بليل ، انتهى . وفي لفظ : كنا فعله على عهد رسول الله ﷺ بغلس من المزدلفة إلى منى ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٧) عن عطاء عن ابن عباس ، قال : كان

(١) عند مسلم ، واللفظ له : من ٤١٨ ، والبخاري : باب من قدم ضعفة أهله بليل ، ص ٢٢٨

(٢) في - نسخة الدار - : بطيئة ، [البجنوري] (٣) عند البخاري و : باب من قدم ضعفة أهله

بليل ، الخ : ص ٢٢٧ - ج ١ ، وعند مسلم : من ٤١٨ (٤) عند البخاري : ص ٢٢٧ ، وعند مسلم : من ٤١٨

(٥) عند البخاري : ص ٢٢٧ ، وعند مسلم : من ٤١٨ مثناه ، واللفظ لآبي داود : ص ٢٦٨

(٦) عند مسلم : من ٤١٨ - ج ١ (٧) عند مسلم : من ٤١٨ ، وعند أبي داود و : باب التمهيل من جمع ، ص ٢٦٨ ، وعند النسائي و : باب تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم ، ص ٤٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي و : باب

رسول الله ﷺ يقدم ضعفة أهله بغلس، ويأمرهم لا يرمون الجرة حتى تطلع الشمس، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود عن ابن أبي فديك ^(١) عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : أرسل النبي عليه السلام بأمر سلة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم ، اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ - يعني عندها - ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" ^(٢) ، وقال : إسناده صحيح لا غبار عليه ، انتهى .

الحديث الخامس والخمسون : قال عليه السلام : « من وقف معنا هذا الموقف ، وكان قد أفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه » ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(٣) عن عروة بن مضر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً ، فقد تم حجه ، وقضى فقهه » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الحادي عشر ، من القسم الثالث ، ولفظه : قال : رأيت النبي عليه السلام وهو واقف بالمزدلفة ، فقال : من صلى صلاتنا هذه إلى آخره ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" ^(٤) ، وقال : صحيح على شرط كافة أئمة الحديث ، وهو قاعدة من قواعد الإسلام ، ولم يخرجها الشيخان على أصلهما أن عروة بن مضر لم يرو عنه غير الشعبي ، وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ، ثم أخرج عن يوسف بن خالد السهمي ^(٥) ثنا هشام بن عروة عن أبيه عروة عن عروة بن مضر ، قال : جئت رسول الله ﷺ وهو بالموقف ، فقلت : يا رسول الله أتيت من جبل طيء ، أكلت مطيبي ، وأتعبت نفسي ، والله ماني جبل من تلك الجبال حتى وقفت عليه ، فقال : من أدرك معنا هذه الصلاة - يعني صلاة النداء ، وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً - فقد تم حجه ، وقضى فقهه ، انتهى . قال : وقد تابع عروة بن مضر من الصحابة في رواية : هذه السنة ، عبد الرحمن بن معمر الدؤلي ، ثم أخرج عن طريق أحمد بن حنبل ، وسكت عنه ؛ وتعقب الذهبي في "مختصره" الطريق الثاني ، وقال : إن يوسف بن خالد السهمي ليس بثقة ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" رحمه الله : فيها رجل متروك ، وآخر غير معروف ، انتهى .

(١) عند أبي داود في "باب التعميل من حج" ، ص ٢٦٨ - ج ١ (٢) أخرجه البيهقي في "باب من أجاز ومما يند نصف الليل" ، ص ١٣٣ - ج ٥ ، ولكن لم أجد فيه قوله : إسناده صحيح لا غبار عليه

(٣) عند أبي داود في "باب من لم يدرك عرفة" ، ص ٢٦٩ ، والترمذي في "باب ما جاء من أدرك الإمام بجميع هذ أدرك الحج" ، ص ١٢١ - ج ١ ، وعند اللسان في "باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة" ، ص ٤٧ - ج ٢ ، وابن ماجه في "باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجبل" ، ص ٢٢٣

(٤) عند الحاكم في : ص ٤٦٣ - ج ١ ، وقال : وقد تابع عروة بن مضر في رواية : هذه السنة ، من الصحابة عبد الرحمن بن معمر الدؤلي (٥) في - نسخة القار - "السقي" ، وله أصوب [الجبوتوري]

الحديث السادس والخمسون : روى أنه عليه السلام دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس ؛ قلت : فيه أحاديث : أخرج الجماعة ^(١) - إلا مسلماً - عن عمرو بن ميمون ، قال : شهدت عمر صلى بجمع الصبح ، ثم وقف ، فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق نير ، وأن النبي ﷺ خالفهم ، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس ، انتهى . وفي لفظ ^(٢) : كانوا لا يفيضون حتى تشرق الشمس على نير .

حديث آخر : تقدم في حديث جابر الطويل ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، ودعاه وكبره وهله ووحدته ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ، فدفع قبل أن تطلع الشمس ، الحديث .

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" ^(٣) ثنا أبو داود ثنا زمعة عن سلبة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ وقف بجمع ، فلما أضاء كل شيء قبل أن تطلع الشمس أفاض ، انتهى . قال في "التنقيح" : وزمعة روى له مسلم مقروناً بغيره ، وقال ابن معين في رواية عنه : صويلح الحديث ، وقال النسائي : متروك ، ليس بالقوى ؛ وقال ابن عدى : أرجو أن حديثه صالح لا بأس به ، انتهى . وبهذا الحديث استدل ابن الجوزي رحمه الله في "التحقيق" لأبي حنيفة رضي الله عنه أن الدفع من المزدلفة لا يجوز قبل طلوع الفجر ، واستدل لأحمد في جوازه بعد نصف الليل بحديث عائشة المتقدم في الرابع والخمسين : أن النبي ﷺ أرسل أم سلبة ليلة النحر فرمت الجرة ، وصححه البيهقي ؛ قال في "التنقيح" : وليس في حديث ابن عباس دليل على عدم جواز الدفع قبل طلوع الفجر ، ولا في حديث عائشة دليل على أنه يجوز لكل أحد في كل حال الدفع من المزدلفة بعد نصف الليل ، انتهى .

حديث آخر : تقدم في الحديث الرابع والأربعين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس ، رواه الطبراني في "معجمه الكبير" .

(١) الرواية الأولى عند البخاري في "باب متى يدفع من جمع" ، ص ٢٢٨ ، وعند النسائي في "باب وقت الافاضة من جمع" ، ص ٤٧ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "باب ما جاء أن الافاضة من جمع قبل طلوع الشمس" ، ص ١٢١ - ج ١ ، عند أبي داود : ص ٢٦٨ ، وابن ماجه في "باب الوقوف بجمع" ، ص ٢٢٣ (٢) عند البخاري في "باب أيام الجاهلية" ، ص ٥٤١ - ج ١ (٣) أقول : لم أجد حديث ابن عباس في "مسند أحمد" ، بهذا السند ، بل إسناده هكذا : حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سليمان بن داود ثنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، الحديث . كذا في : ص ٣٢٧ - ج ١

حديث آخر: وأخرج في "معجمه الأوسط" ^(١) من طريق الواقدي عن حارثة بن أبي عمران عن سليمان بن عبد الله بن خباب عن أسماء بنت عبد الرحمن ^(٢) بن أبي بكر رضي الله عنه عن أبيها عن أبي بكر الصديق نحوه، سواء.

حديث آخر: أخرجه أصحاب السنن ^(٣) - إلا الترمذي - عن الحسن العرفي عن ابن عباس، قال: قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغلبية بن عبد المطلب على محمّرات، فجعل يلطخ ^(٤) أخذنا، ويقول: أنبيّ لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس، انتهى. والحسن العرفي احتج به مسلم، واستشهد به البخاري، وقال أحمد، وابن معين: إنه لم يسمع من ابن عباس، قاله المنذرى، والله أعلم.

الحديث السابع والخمسون: روى أن النبي عليه السلام لم يرجع على شيء حتى رمى جرة العقبة؛ قلت: تقدم في حديث جابر الطويل: فدفع قبل أن تطلع الشمس، حتى أتى بطن محسر، فحرك قليلا، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات.

الحديث الثامن والخمسون: قال عليه السلام: «عليكم بحصى الخذف، لا يؤذى بعضكم بعضاً»؛ قلت: روى أبو داود، وابن ماجه في "سنتهما" ^(٥) قريباً منه عن يزيد بن أبي زياد أن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه، قالت: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة من بطن الوادي، وهو راكب يكبر مع كل حصاة، ورجل من خلفه يستره، فسألت عن الرجل، فقالوا: الفضل بن عباس، وازدحم الناس، فقال النبي عليه السلام: «يا أيها الناس، لا يقتل بعضكم بعضاً، وإذا رميت الجمرة فارموا بمثل حصى الخذف»، انتهى. ورواه أحمد ^(٦)، وإسحاق بن راهويه، وأبو يعلى في "مسائدهم".

حديث آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" ^(٧) عن أشهب حدثنا ابن لهيعة عن

(١) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، من ٢٥٥ - ج ٣: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفي الواقدي ضمنه الجهور (٢) أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال: كانت في حجر عائشة، روى عنها عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، قال ابن سعد: روت عن عائشة في "تهذيب التهذيب"، من ٣٩٨ - ج ١٢ (٣) عند أبي داود في "باب التمجيل من جمع"، من ٢٦٨ - ج ١، وابن ماجه في "باب من قدم من جمع لري الجمار"، من ٢٢٤ - ج ١، وللتسا في "باب من رمى جرة العقبة قبل طلوع الشمس"، من ٤٩ - ج ٢ (٤) الططخ بالخاء المعجمة: الضرب الخفيف (٥) عند أبي داود في "باب رمي الجمار"، من ٢٧٠ عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه، وهي أم جندب الأزدي، وعند ابن ماجه في "باب من أبى رمي جرة العقبة"، من ٢٢٤ - ج ١ (٦) عند أحمد: من ٥٠٣ - ج ٣ (٧) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، من ٢٥٧ - ج ٣: رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه ابن لهيعة، وهو حسن الحديث

أيوب بن موسى حدثه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لما أتى محسراً: «عليكم بحصى الخذف»، انتهى. وقال: لم يروه عن أيوب إلا ابن طيبة، تفرد به أشهب، وفي الباب حديث أخرجه مسلم^(١) عن أبي الزبير عن جابر، قال: رأيت رسول الله ﷺ رمى الجرة بمثل حصى الخذف، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن إسماعيل بن عياش ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير أن أبا معبد مولى ابن عباس أخبره أنه سمع ابن عباس يحدث عن العباس ابن عبد المطلب أنه سمع النبي ﷺ يقول: «عليكم بحصى الخذف». انتهى. قال ابن عدى: وهذا الحديث لا يحدث به عن يحيى غير إسماعيل، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" (٢) حدثنا سفيان عن زياد بن سعد عن أبي الزبير عن أبي معبد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: لم يذكر فيه العباس -؛ وقال صاحب "التنقيح" رحمه الله: إسناده صحيح.

حديث آخر: روى في "مسنده" (٣) حدثنا ابن جعفر ثنا عوف بن أبي جميلة عن زياد ابن الحصين حدثنا أبو العالية عن ابن عباس، قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة جمع: ألقط لي، فلقطت له حصيات من حصى الخذف، فلما وضعهن في يده، قال: نعم بأشألهؤلاء، وإياكم والنلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالنلو في الدين، انتهى. ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرک"، قال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وأخرجه النسائي، وابن ماجه عن عوف به.

الحديث التاسع والخمسون: روى ابن مسعود. وابن عمر التكبير مع كل حصة؛ قلت: أما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري، ومسلم^(٤)، هكذا ذكره عبد الحق في "المتفق عليه" عن عبد الرحمن بن زيد، قال: رمى عبدالله بن مسعود جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات، يكبر مع كل حصة، فقبل له: إن ناساً يرمونها من فوقها، فقال عبدالله بن مسعود: هذا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، انتهى. وأخرجه البخاري، ومسلم^(٥)،

(١) عند مسلم في "باب استحباب كون حصى الجار بقدر حصى الخذف"، ص ٤٢٠ - ج ١ (٢) عند أحمد: ص ٢١٩ - ج ١ (٣) عند أحمد: ص ٢١٥ - ج ١، وسنده: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا هشيم أنا عوف. ولعل العوالب ما في التخرج، و"المستدرک"، ص ٤٦٦ - ج ١ حدثنا ابن جعفر ثنا عوف بن أبي جميلة، الخ؛ وعند ابن ماجه في "باب قدر حصى الرمي"، ص ٢٢٤ - ج ١؛ وعند النسائي في "باب النطاق الحصى"، ص ٤٨ - ج ٢ (٤) عند مسلم: ص ٤١٨، وألفظ له، وعند البخاري في "باب رمي الجار من بطن الوادي"، ص ٢٣٥ - ج ١ (٥) مسلم: ص ٤١٩، والبخاري: ص ٢٣٥، في "باب يكبر مع كل حصة"، وعند أبي داود: ص ٢٧١. وقال: هكذا رمى الذي أنزلت عليه - سورة البقرة -

عن الأعمش، قال : سمعت الحجاج بن يوسف يقول، وهو يخطب على المنبر : لا تقولوا : سورة البقرة، وقولوا : السورة التي يذكر فيها البقر، السورة التي يذكر فيها آل عمران، السورة التي يذكر فيها النساء، قال : فقلت إبراهيم فأخبرته بقوله، فسيه، وقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود، فأقى جرة العقبة فاستبطن الوادي، فاستعرضها، فرماها من بطن الوادي، إلى آخره، سواء؛ وليس في الكتب الستة عن ابن مسعود في هذا الباب غير ذلك، وهو غير كاف، إلا أن يكون رفعه، وينظر من غير الكتب الستة.

وأما حديث ابن عمر : فأخرجه البخاري ^(١) عن الزهري، قال : سمعت سالمًا يحدث عن أبيه عن النبي عليه السلام أنه كان إذا رمى الجرة رماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ثم ينحدر أمامها فيقف مستقبل القبلة، رافعاً يديه يدعو، وكان يطيل الوقوف، ويأتي الجرة الثانية، فيرميها بسبع حصيات، يكبر كلما رمى بحصاة، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي، فيقف مستقبل البيت رافعاً يديه يدعو، ثم يأتي الجرة التي عند العقبة، فيرميها بسبع حصيات، يكبر كلما رماها بحصاة، ثم ينصرف، ولا يقف عندها، انتهى. وفي الباب حديث جابر الطويل : حتى أتى الجرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، الحديث.

الحديث الستون : روى أنه عليه السلام لم يقف عند جرة العقبة؛ قلت : تقدم في الحديث الذي قبله عند البخاري عن ابن عمر، قال : ثم يأتي الجرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات، يكبر كلما رماها بحصاة، ثم ينصرف، ولا يقف عندها، الحديث؛ وله أيضاً عن الزهري ^(٢) عن سالم بن عبد الله بن عمر كان يرى الجرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل، فيقوم مستقبل القبلة، فيقوم طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال، فيسهل، ويقوم مستقبل القبلة، ثم يدعو ويرفع يديه، ويقوم طويلاً، ثم يرمي جرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف عندها، ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل، انتهى. وأغفل هذا الجاهل هذين الحديثين، وأخذ يستشهد بما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الجرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثل حصاة الخذف، رمى من بطن الوادي، ثم انصرف إلى المنحر، فنحر، وهذا ليس بصريح في ذلك. قوله : ويقطع التكبير مع أول حصاة، لما روي عن ابن مسعود عنه : قلت : كأن المصنف

(١) عند البخاري في باب الدماء عند الجريتين، ص ٢٣٦ (٢) عند البخاري في باب إذا رمى الجريتين

يقوم مستقبل القبلة ويسهل

ذهل، فإنه لم يذكر هذا عن ابن مسعود، وإنما ذكر عنه : التكبير مع كل حصة، إلا أن يكون بمفهومه، فإن قوله : يكبر مع كل حصة يدل على أنه قطع التلبية من أول حصة، وصرح به البيهقي في "المعرفة" (١)، فقال بعد أن ذكره من جهة مسلم : وفيه دلالة على أنه قطع التلبية بأول حصة، ثم كان يكبر مع كل حصة، انتهى كلامه. وروى في "السنن" (٢) من حديث ابن مسعود، قال : رمقت النبي عليه السلام فلم يزل يلبى حتى رمى بحجرة العقبة بأول حصة، انتهى.

الحديث الحادى والستون : روى جابر أنه عليه السلام قطع التلبية عند أول حصة رمى بها حجرة العقبة : قلت : هو مفهوم ما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الحجرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصة، الحديث . وتقدم صريحاً عن ابن مسعود عند البيهقي .

قوله : ويأخذ الحصى من أى موضع شاء، لا من عند الحجرة، لأن ما عندها من الحصى مردود، هكذا جاء في الأثر، فيتشام به؛ قلت : فيها أحاديث : فيها ما أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣)، والدارقطني في "سننه" عن يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه أبي سعيد، قال : قلنا : يا رسول الله، هذه الحجار التي يرمى بها كل عام، فتحسب أنها تنقص، فقال : إنه ما يقبل منها رفع، ولولا ذلك لرأيتم أمتال الجبال، انتهى. قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ويزيد بن سنان ليس بالمتروك، انتهى. وأعله الشيخ في "الإمام" يزيد بن سنان، وقال : فيه مقال، انتهى. وقال صاحب "التنقيح" : هذا حديث لا يثبت، فان أبا فروة يزيد بن سنان ضعفه الإمام أحمد، والدارقطني، وغيرهما؛ وتركه النسائي،

(١) وفي "السنن الكبرى" في باب التلبية حتى يرمى حجرة العقبة بأول حصة، ثم يقطع،، ص ١٣٧ - ج ٥، قال الشيخ : تكبيره مع كل حصة، كالدلالة على قطعه التلبية بأول حصة، كما روينا في حديث عبد الله بن مسعود (٢) عند البيهقي في "السنن"، ص ١٣٧، وهو في "الصحيحين"، من حديث ابن عباس : أن أسامة بن زيد كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى مزدلفة، ثم أردف الفضل إلى منى، وكلاماً قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى بحجرة العقبة، وفي رواية حتى بلغ الحجرة، ولكن في رواية النسائي : فلم يزل يلبى حتى رمى، فلما رمى قطع التلبية، راجع "تلخيص الحبير"، ص ٢١٨.

(٣) عند الحاكم في "باب يرمع ما يقبل من أحجار الرمي"، ص ٤٨٦ - ج ١، وعند الدارقطني : ص ٢٨٩ - ج ١، وقال الميثقي في "معجم الزوائد"، ص ٢٦٠ - ج ٣ : رواه في "الأوسط"، وفيه يزيد بن سنان التيمى، وهو ضعيف، وقال الحافظ في "تلخيص الحبير"، ص ٢١٨ - ج ١ : قال البيهقي : وروى عن أبي سعيد موقوفاً، وعن ابن عمر مرفوعاً من وجه ضعيف، ولا يصح مرفوعاً، وهو مشهور عن ابن عباس موقوفاً عليه : ما قبل منها رفع، وما لم يتقبل ترك، ولولا ذلك لشد ما بين الجليلين، وأخرجه إسحاق بن راهويه.

وغيره؛ وذكره الحاكم في "كتاب الضعفاء"، والله أعلم. انتهى. قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً، فقال: حدثنا ابن عيينة عن سليمان بن المغيرة القيسي عن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري، قال: ما يقبل من حصى الجمار رفع، انتهى. وكذلك رواه أبو نعيم في "كتاب دلائل النبوة".

حديث آخر: أخرجه أبو نعيم في "كتاب دلائل النبوة" عن عبد الله بن خراش عن العوام عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: ما قبل حج امرئ إلا رفع حصاه، انتهى. وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عبد الله بن خراش عن واسط بن الحارث عن نافع به، سواء؛ وأعله ابن عدى بواسط؛ وقال: عامة حديثه لا يتابع عليه، انتهى. قلت: فقد تابعه العوام، كما رواه أبو نعيم.

حديث آخر موقوف: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا أبو عامر العقدي ثنا شعبة عن عباس العامري، قال: سمعت عبد الله بن بابويه يحدث عن ابن عباس أنه قال في حصاة الجمار: ما يقبل منه رفع، ولم يمتنع من تركه، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل عن ابن عباس بنحوه، ورواه الأزرقي في "تاريخ مكة" - حدثني جدى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي أنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بنحوه.

الحديث الثاني والستون: قال عليه السلام: «إن أول نسكنا هذا أن نرمى، ثم نذبح، ثم نخلق أو نقصر، لا قلت: غريب، وأخرج الجماعة^(١) - إلا ابن ماجه - عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمره فرماها، ثم أتى منزله بنى فحر، ثم قال للحلاق: خذ! وأشار إلى جانبه اليمين، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس، انتهى.

الحديث الثالث والستون: قال عليه السلام: «رحم الله المحلقين»؛ قلت: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم عن النبي ﷺ، قال: «رحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: رحم الله المحلقين؟ قالوا: والمقصرين

(١) عند أبي داود في باب الحلق والتقصير، ص ٢٧٢ - ج ١، والترمذي في باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق، ص ١٢٣، وعند مسلم: ص ٢٧١، والحلق ممر من عند الله بن نفة، كما عند الطبراني؛ وقيل: خرطش بن أمية بن ربيعة الكلبي، راجع "أس سجد"، ١٠٢ - ج ٤ (٢) عند البخاري في باب الحلق والتقصير عند الأجلال ص ٢٣٣ - ج ١، وعند مسلم: ص ٤٢٠

يارسول الله؟ قال: رحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرين يارسول الله؟ قال: والمقصرين، انتهى.
وفي رواية للبخارى: قلنا كانت الرابعة، قال: «والمقصرين»، وأخرج مسلم^(١) عن أم الحصين
أنها سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع دعا للمحلقين والمقصرين واحدة، وذكر الواقدي
في «المغازي» أنه عليه السلام قال في عمرة الحديبية، فقال: حدثني يعقوب بن محمد بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن أبي صعصعة عن الحارث بن عبد الله بن كعب عن أم عمار، قالت: فأنا أنظر
إلى النبي عليه السلام حين فرغ من نحر البدن، فدخل قبة له حراء، فيها الحلاق، فخلق رأسه، فأنظر
إليه قد أخرج رأسه من قبله، وهو يقول: «رحم الله المحلقين، قيل: يارسول الله، والمقصرين؟
قال: رحم الله المحلقين ثلاثاً، ثم قال: والمقصرين»، انتهى.

ومن أحاديث الباب: ما أخرجه البخارى، ومسلم^(٢) عن نافع عن ابن عمر أن النبي
ﷺ خلق رأسه في حجة الوداع، انتهى. وأخرج البخارى أيضاً عن ابن عباس^(٣) عن معاوية،
قال: قصرت عن النبي عليه السلام بمشقص على المروة، وزاد أبو داود لحجته، قال: المنذرى:
أى لعمرته، ففي لفظ للنسائي: في عمرة على المروة، والعمرة قد تسمى حجاً، لأن معناه القصد،
وقد قالت: حفصة للنبي عليه السلام: ما بال الناس حلوا وأنت لم تحلل من عمرتك، معناه
من حجتك، انتهى.

الحديث الرابع والستون: قال المصنف: ويكتفى في الحلق بربع الرأس اعتباراً
بالمسح، وحلق الكل أولى اقتداء برسول الله ﷺ؛ قلت: أخرج الجماعة^(٤) عن أبي بن ماجة - عن
ابن سيرين عن أنس بن مالك، قال: لما رمى رسول الله ﷺ الجرة ونحر نسكه، وحلق، ناول
الحالق يشقه الأيمن خلفه، ثم دعا أبا طلحة الأنصارى فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الآخر، فقال:
احلق خلفه، فأعطاه أبا طلحة، فقال: أقسمه بين الناس. انتهى. وروى الحاكم في «المستدرک»، فرواه،
وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم يعقبه الذهبي في ذلك؛ وتقدم عند
البخارى، ومسلم عن ابن عمر أن النبي عليه السلام خلق رأسه في حجة الوداع، وهذا اللفظ يشعر
بجميع الرأس، إذ لا يقال: خلق رأسه لمن خلق بعضها.

الحديث الخامس والستون: قال عليه السلام: فيمن رمى، ثم ذبح ثم خلق:

(١) عند مسلم: ص ٤٢١ (٢) عند البخارى: ص ٢٣٣، وعند مسلم: ص ٤٢١ (٣) عند البخارى: ص ٢٣٣

(٤) قلت: لم أجدها في الحديث والبخارى، مع كثرة الاستقراء في مقايته، بل الحديث عند مسلم، كما قال الشيخ في
«اللمعة»، ص ٦٢ - ج ١٠، فالجواب من الملاحظ، وإن الغمام كيف يحى عليها، والله أعلم، وعند الحاكم: ص ٤٧ - ج ١

« حل له كل شيء إلا النساء »؛ قلت: أخرجه أبو داود عن حجاج بن أرطاة^(١) عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رمى أحدكم جرة العقبة، فقد حل له كل شيء إلا النساء»، انتهى. قال أبو داود: هذا حديث ضعيف، الحجاج بن أرطاة لم ير الزهري، ولم يسمع منه شيئاً، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة. فذكره سواء؛ ورواه الدارقطني في «سننه» من حديث الحجاج بن أرطاة عن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عمرة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رميت، وحلقتم، وذبحتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»، انتهى. قال الدارقطني: لم يروه غير الحجاج بن أرطاة.

حديث آخر: أخرجه النسائي، وابن ماجه^(٢) عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس، قال: «إذا رميت الجرة، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»، فقال رجل: يا أبا العباس، والطيب؟ قال: أما أنا فاني رأيت رسول الله ﷺ يضمن رأسه بالمسك، أفطيب هو أم لا؟، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أحمد في «مسنده»^(٣)، والحاكم في «المستدرک» عن محمد بن إسحاق ثنا أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة عن أبيه، وعن أمه زينب بنت أبي سلمة أنهما حدثاه عن أنس بن مالك عن النبي عليه السلام أنه قال عشية يوم النحر: «إن هذا يوم رخص لكم، إذا رميت الجرة أن تحلوا من كل ما حرمت عنه إلا النساء، مختصر، وأخرجه أبو داود في «سننه» كذلك، ولفظه: قالت: كانت ليلتي التي يصير إلى فيها رسول الله ﷺ مساء يوم النحر. فصار إلى فدخل عليّ وهب بن زعميم معه رجل من آل أبي أمية متقمصين، فقال عليه السلام لو هب: هل أضفت أبا عبد الله؟ قال: لا والله يا رسول الله؛ قال: انزع عنك القمصين؟ فنزع عن رأسه، ونزع صاحبه قميصه من أسفه، ثم قال: ولم يارسول الله؟ قال: إن هذا يوم رخص لكم إذا أتمم رميت الجرة أن تحلوا. يعني من كل ما حرمت منه إلا النساء. فإذا أسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حراماً، ثم يهتكم قبل أن ترموا الجرة، حتى تطوفوا به، انتهى.

أحاديث الخصوم: أخرج الحاكم في «المستدرک» عن يزيد بن هارون أنا يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير، قال: من سنة الحج: إذا رمى الجرة الكبرى حل له كل

(١) - أبي داود في «باب رمي الجمار»، ص ٢٧١؛ وعند الدارقطني: ص ٢٧٩، وقوله: قال الدارقطني، لم يروه الحجاج بن أرطاة، ليس في النسخة المطبوعة (٢) عند النسائي في «باب ما يحمل الحرم يد رمي الجمار»، ص ٥٠ - ج ٢، وعند ابن ماجه في «باب ما يحمل الرجل إذا رمى جرة العقبة»، ص ٢٢٥ - ج ١، واللفظ له (٣) عند أحمد: ص ٢٩٥ - ج ٦، و ص ٣٠٣ - ج ٦، وعند الحاكم: ص ٤٨٩ - ج ١.

شيء حرم عليه، إلا النساء والطيب، حتى يزور البيت، مختصر. وقال: على شرط الشيخين، وتقدم بنامه في الحديث الخامس والثلاثين: واستدل الشيخ في "الإمام" لما لك أيضاً في تحريم الطيب بما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، قال: قال عمر بن الخطاب: إذا رميت الحجرة فقد حل لكم ما حرم، إلا النساء والطيب، ثم قال: هذا منقطع، فإن عمرو بن دينار لم يسمع من عمر، ثم احتج عليه بما أخرجه البخاري، ومسلم^(١) عن القاسم عن عائشة، قالت: طيب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك، وأخرجه مسلم^(٢) عن عمرة عنها، قالت: طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يفيض، انتهى.

الحديث السادس والستون: روى أنه عليه السلام لما حلق أفاض إلى مكة، فطاف بالبيت، ثم عاد إلى منى وصلى الظهر؛ قلت: أخرجه مسلم^(٣) عن عبيد الله بن عمر أنه عليه السلام أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى، قال نافع: وكان ابن عمر يفيض يوم النحر، ثم يرجع فيصلى الظهر بمنى. ويذكر أن النبي ﷺ فعله، انتهى؛ وهم الحاكم، فرواه في "المستدرک"^(٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووقع في حديث جابر الطويل أنه صلى الظهر يوم النحر بمكة، ولفظه: قال: ثم انصرف إلى المنحر فحرم، ثم ركب رسول الله ﷺ، فأفاض إلى البيت، فصلى بمكة الظهر، الحديث؛ وقال ابن حزم: وأحد الخبرين وهم، إلا أن الأغلب أنه صلى الظهر بمكة لوجوه ذكرها؛ وقال غيره: يحتمل أنه أعادها لبيان الجواز؛ وقال أبو الفتح اليعمرى في "سيرته": وقع في رواية ابن عمر أن النبي عليه السلام رجع من يومه ذلك إلى منى، فصلى الظهر؛ وقالت عائشة، وجابر: بل صلى الظهر ذلك اليوم بمكة؛ ولا شك أن أحد الخبرين وهم، ولا يدرى أيهما هو، لصحة الطرق في ذلك، انتهى. وذكر البيهقي في "المعرفة"^(٥) حديث ابن عمر، وعزاه لمسلم؛ ثم قال: وروى محمد بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، قالت: أفاض رسول الله ﷺ بمكة من آخر يومه، حتى صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، قال: وحديث ابن عمر

(١) عند البخاري: ص ٢٣٦ - ج ١ في "باب الطيب يهدى الجار والمحق قبل الافاضة"، وعند مسلم: ص ٣٧٨ (٢) وسند الحديث عند مسلم: ص ٣٧٨: حدثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن أبي الرجال: قلت: أبو الرجال الأنصاري المدني عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث، وقال البخاري: هو ثبت، راجع "التلخيص"، ص ٢٩٦ - ج ٩

(٣) عند مسلم: ص ٤٢٢ (٤) وقال الحاكم: هذا في حديث القاسم عن عائشة، ولم أجد حديث نافع عن ابن عمر في "المستدرک"، والله أعلم (٥) وكذا قال في "السنن"، ص ١٤٤ - ج ٥؛ وقال ابن الميمون ص ١٨٠ - ج ٢: وإذا تارضنا، ولابد من صلاة الظهر في أحد المكانين، في مكة بالمسجد الحرام أولى، ثبوتها من الفرائض فيه، الخ.

أصح إسناداً من هذا ، انتهى . وحديث ابن إسحاق هذا رواه أبو داود في "سننه" (١) ؛ وقال المنذرى في "مختصره" : هو حديث حسن ؛ ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس والعشرين ، من القسم الخامس ؛ والحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . واستدل الشيخ في "الإمام" على فرضية طواف الزيارة بما أخرجه البخارى ، ومسلم (٢) عن عائشة ، قالت : حاضت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت ، فقال عليه السلام : أحاسبتنا هي ؟ قالوا : يا رسول الله إنها قد أفاضت ، وطافت بالبيت ، ثم حاضت بعد الإفاضة ، فقال عليه السلام : « فلتنفر إذن » ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث على طواف الزيارة ، وأنه بعد الحلق ، وليس في هذه الأحاديث له ذكر إلا بالفهم ، ولا وجدته في شيء من الكتب الستة .

الحديث السابع والستون : قال المصنف رحمه الله : وأول وقته - يعنى طواف الزيارة - بعد طلوع الفجر من النحر ، وأفضل هذه الأيام أولها ، كما في التضحية ، وفي الحديث : أفضلها أولها ؛ قلت : غريب جداً ، وأعاده في "الاضحية" .

الحديث الثامن والستون : روى أنه عليه السلام رجع إلى منى ؛ قلت : تقدم قريباً .

الحديث التاسع والستون : قال المصنف رحمه الله : فإذا زالت الشمس في اليوم الثانى من أيام النحر رى الجمار الثلاث ، فيبدأ بالتى تلى مسجد الحيف ، فيرميها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصة ، ويقف عندها ، ثم يرمى التى تليها مثل ذلك ، ويقف عندها ، ثم يرمى جرة العقبة كذلك ، ولا يقف عندها ، هكذا روى جابر ، فيما نقل من نسك رسول الله ﷺ مفسراً ؛ قلت : غريب عن جابر ، والذي في حديثه الطويل أنه عليه السلام رى جرة العقبة يوم النحر لا غير ، وأخرج البخارى عن الزهري (٣) عن سالم عن أبيه أنه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصة ، ثم يتقدم فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً فيدعو ، ويرفع يديه ، ثم يرمى الجرة الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً فيدعو ، ويرفع يديه ، ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادى ، ولا يقف عندها ، ويقول : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل ، انتهى . ووهم الحاكم (٤) ، فرواه في "المستدرک" ، وقال : على شرط

(١) عند أبي داود في باب ري الجمار ، ص ٢٧١ (٢) عند البخارى : ص ٢٣٧ - ج ١ وعند مسلم : ص ٤٢٧ ، واللفظ لمسلم (٣) عند البخارى في باب إذا رى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ، ص ٢٣٦ - ج ١ (٤) قاله في "المستدرک" ، بعد ذكر الحديث : ص ٤٧٨ - ج ١

الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرج أبو داود في "سننه" عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى فكث بها ليل إلى أيام التشريق يرى الجرة إذا زالت الشمس ، كل جرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى والثانية ، فيطيل القيام ، ويتضرع ، ويرى الثالثة ، ولا يقف عندها ، انتهى . قال المنذرى في "مختصره" : حديث حسن ؛ ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والعشرين ، من القسم الخامس ؛ والحاكم في "المستدرك" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . أخرج الجماعة غير البخارى عن أبي الزبير عن جابر ^(١) ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يرى على راحلته يوم النحر ضحى ، فأما بعد ذلك فبعد زوال الشمس ، انتهى . قال المنذرى في "مختصره" : يريد جابر أن يوم النحر لارى فيه غير جرة العقبة ، وأما أيام التشريق فلا يجوز الرى فيها إلا بعد الزوال ، وعليه الجمهور ، انتهى . وروى مالك في "الموطأ" ^(٢) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا نرى الجمار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس ، انتهى .

الحديث السبعون : قال عليه السلام : لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ، وذكر منها الجمرتين ، قال المصنف رحمه الله : والمراد رفع الأيدي بالدعاء ؛ قلت : تقدم حديث السبع مواطن في "باب صفة الصلاة" ، وفيه الجمرات .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه البخارى عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنه كان يرى الجرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً يدعو ويرفع يديه ، ثم يرى الجرة الوسطى كذلك ، فيأخذ ذات الشمال فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه ، ثم الجرة ذات العقبة من بطن الوادى ، ولا يقف عندها ، ويقول : هكذا رأيته عليه السلام يفعل ، انتهى .

الحديث الحادى والسبعون : قال عليه السلام : "اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج" ؛ قلت : أخرجه الحاكم في "المستدرك" ^(٣) عن شريك عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «اللهم اغفر للحاج ، ولمن استغفر له الحاج» ، انتهى .

(١) عنه مسلم : ص ٤٢٠ ، وعند أبي داود في "باب رمى الجمار" ، ص ٢٧١ ، والقطب له ؛ والترمذى : ص ١٢١ ؛ والنسائى في "باب وقت رمى جرة العقبة يوم النحر" ، ص ٤٩ - ج ٢ (٢) عنه مالك : ص ١٥٨
(٣) قلت : في النسخة المطبوعة من "المستدرك" ، ص ٤٤١ - ج ١ بالسندين ، وليس في السند الثانى : «اللهم اغفر للحاج ، ولمن استغفر له الحاج»

وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ثم أخرجه عن عبد الله بن وهب أخبرني غزمية بن بكير ، قال : سمعت سهيل بن أبي صالح عن أبيه يقول : سمعت أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكره ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ثم وجدته في نسخة أخرى لم يذكره إلا بالسند الأول ، وقال فيه : صحيح على شرط مسلم ؛ وهذا اختلاف نسخة ، وبالسند الأول رواه البزار في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه الصغير" (١) ، وابن عدي في "الكامل" ، وقال : قال إبراهيم بن سعيد : ما أظن شريكا إلا ذهب وهمه إلى حديث منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة : من حج فلم يرفث ، إلى آخره ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن شريك عن جابر عن مجاهد عن النبي ﷺ ، ثم رواه عن عبد السلام بن حرب عن ليث عن مجاهد عن عمر ، قال : ينفر للحاج ، ولمن استغفر له الحاج ، بقية ذى الحجة ، والمحرم ، وصفر ، وعشر من ربيع الأول ، انتهى . ويراجع : فاني وجدته ، رواه الثعلبي في "تفسيره" من حديث وكيع عن شريك عن مجاهد عن جابر مرفوعاً ، فذكره .

الحديث الثاني والسبعون : روى أنه عليه السلام صبر حتى رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع ؛ قلت : تقدم لأبي داود عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فكث بها ليالي أيام التشريق يرى الجمره إذا زالت الشمس ، الحديث . ورواه ابن حبان ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

قوله : ومذهبه مروى عن ابن عباس - يعني مذهب أبي حنيفة - في تقديم الرمي على الزوال بعد الفجر في اليوم الرابع من أيام التشريق ؛ قلت : رواه البيهقي عنه : إذا انتفخ النهار من يوم النفر فقد حل الرمي والصدر ، انتهى . في "مسند" طلحة بن عمر ، وضعفه البيهقي ؛ قال : والانتفاخ : الارتفاع . **الحديث الثالث والسبعون :** روى أنه عليه السلام رخص للرعاة أن يرموا ليلاً ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث عمرو ، ومن حديث ابن عمر .

حديث ابن عباس : رواه الطبراني في "معجمه" (٢) حدثنا معاذ بن المثني ثنا مسدد ثنا خالد

(١) قال الهيثمي في "الترغيب" ، ص ٢١١ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الصغير" ، وفيه شريك بن عبد الله النخعي ، وهو ثقة ، وفيه كلام ؛ وفيه رجاله رجال الصحيح (٢) قال الهيثمي في "الترغيب" ، ص ٢٦٠ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وهو متروك

عن عبد الرحمن بن إسحاق عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً ، انتهى . ورواه ابن أبي شبة في "مسنده" حدثنا محمد بن الصباح عن خالد بن عبد الله عن عبد الرحمن بن إسحاق عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، إلى آخره ؛ وفيه : أن يرموا الجمار ، رواه في "مصنفه" حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ ، مرسل .

وأما حديث عمرو : فأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن بكر بن بكار ثنا إبراهيم بن يزيد حدثنا سليمان الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة أن يرموا بالليل ، وأية ساعة شأؤوا من النهار ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وإبراهيم بن يزيد هذا إن كان هو الخوزي فهو ضعيف ، وإن كان غيره فلا يدري من هو ؟ ، وبكر بن بكار قال فيه ابن معين : ليس بالقوي ، ودون بكر بن بكار جعفر بن محمد الشيرازي ، لا خالد ؛ قال : وروى البزار هذا الحديث عن ابن عمر بإسناد حسن من هذا .

وأما حديث ابن عمر : فرواه البزار في "مسنده" (٢) حدثنا عبد الأعلى بن حماد ثنا مسلم بن خالد الزنجي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رخص للرعاة الإبل أن يرموا بالليل ، انتهى . قال ابن القطان : ومسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي ، ضعفه قوم ، ووثقه آخرون : قال البخاري : وأبو حاتم منكر الحديث ، انتهى .

الحديث الرابع والسبعون : قال عليه السلام : « لا ترموا الجرة إلا مصحين ، قال : ويروى : حتى تطلع الشمس ؛ قلت : الأول رواه الطحاوي في "شرح الآثار" (٣) حدثنا ابن أبي داود ثنا المقدمي ثنا فضيل بن سليمان حدثني موسى بن عقبة أنا كريب عن ابن عباس أن النبي عليه السلام كان يأمر نساءه ، وقله صحيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر بسواد ، ولا يرموا الجرة إلا مصحين ، انتهى . حدثنا محمد بن خزيمة ثنا حماد ثنا الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بث في الثقل ، وقال : لا ترموا الجمار حتى تصبحوا ، انتهى . وأما الرواية الثانية ، فتقدم لأصحاب السنن الأربعة عن عطاء عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يقدم ضعفاء أهله بفلس ، ويأمرهم أن لا يرموا الجرة حتى تطلع الشمس ، انتهى . ورووا - إلا الترمذي -

(١) عند الدارقطني : ص ٢٧٩ ، وسنده : ثنا أبو الأسود عبيد الله بن موسى بن إسحاق الأنصاري ثنا جعفر بن محمد الشيرازي ، الخ (٢) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٢٦٠ - ج ٣ : رواه البزار ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ضعيف ، وقد وثق (٣) عند الطحاوي في "باب وقت رمي جرة الغنم للضعفاء" ، ص ١١٢ - ج ١

عن الحسن العرفي عن ابن عباس ، قال : قدمنا على رسول الله ﷺ من المزدلفة أعياله من بني عبد المطلب ، على جمرات ، فجعل يلطخ بأغذاها ، ويقول : يا بني لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثاني والعشرين ، من القسم الثاني ؛ قال المنذري : والحسن العرفي احتج به مسلم ، واستشهد به البخاري ، وقال أحمد ، وابن معين : إنه لم يسمع من ابن عباس شيئاً ، انتهى . وروى البزار في " مسنده " من حديث الفضل بن عباس أن النبي عليه السلام أمر ضعفة بن هاشم أن يرتحلوا من جمع بليل ، ويقول : أبني ، لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس ، انتهى . الحديث الخامس والسبعون : روى أنه عليه السلام ، قال : إن أول نسكنا في هذا اليوم الرمي ، إلى آخره ؛ قلت : تقدم في الحديث الثاني والستين .

الحديث السادس والسبعون : روى أنه عليه السلام بات بمنى ليالى الرمي ؛ قلت : تقدم في الحديث التاسع والستين عن عائشة ، قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فكث بها ليالى أيام التشريق يرى الجرة إذا زالت الشمس ، الحديث . أخرجه أبو داود عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، ورواه ابن حبان ، والحاكم ، وقال : على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

حديث آخر . أخرجه أبو داود في " سننه " (١) ، قال : " باب بيت بمكة ليالى منى " حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا يحيى عن ابن جريج حدثني حريز ، أو أبو حريز - الشك من يحيى - أنه سمع عبد الرحمن بن فروخ يسأل ابن عمر ، قال : إنا تبايع بأموال الناس ، فيأتى أحدنا مكة فيبيت على المال ، فقال : أما رسول الله ﷺ فبات بمنى وظل ، انتهى . ثم ذكر بعده حديث عيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له ، انتهى . هذا أخرجه الجماعة - إلا الترمذي - وبه احتج ابن الجوزي في " التحقيق " للشافعي ، قال : ووجه الحجة المبيت بمنى ، لولا أنه واجب لم يحتج إلى إذن ، انتهى .

قوله : وعمر كان يؤدب على ترك المقام بها ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شبة في " مصنفه " حدثنا ابن نمير عن عيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، أن عمر كان ينهى أن يبيت أحد من وراء العقبة ، وكان يأمرهم أن يدخلوا منى ، انتهى ، ورواه البيهقي في " سننه " ، وروى ابن أبي شبة أيضاً حدثنا ابن الفضيل عن ليث عن طاوس عن ابن عباس أنه قال : لا يبيتن أحد من

وراء العقبة ليلا بنى أيام التشريق ، انتهى . ثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عطاء عن ابن عمر أنه كره أن يتام أحد أيام منى بمكة ، انتهى .

قوله : وروى عن عمر أنه كان يمنع من أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ، ويقمى بنى حتى يرمى ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن إدريس عن الأعشى عن عمارة ، قال : قال عمر : من تقدم ثقله من منى ليلة نقر فلا حج له ، انتهى . حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عمرو بن شرحبيل عن عمر ، قال : من قدم ثقله قبل النفر فلا حج له ، انتهى . الحديث السابع والسبعون : روى أنه عليه السلام نزل بالمحصب : قلت : فيه أحاديث : فمنها ما أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن أبي سلبه عن أبي هريرة ، قال : قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بنى : نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر ، وذلك أن قريشاً ، وبني كنانة تحالفت على بني هاشم ، وبني المطلب أن لا يناكحهم ولا يبايعهم حتى يسلبوا إليهم رسول الله ﷺ - يعنى بذلك - المحصب ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى عن قتادة عن أنس أن النبي عليه السلام صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت ، فطاف به ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام ، وأبا بكر ، وعمر كانوا يزلون بالأبطح ، انتهى . وأخرج أيضاً : كان يرى التحصيب سنة ، وكان يصلى الظهر يوم النفر بالمحصب ؛ قال نافع : قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، انتهى . والمحصب - بضم الميم ، وفتح الحاء المهملة ، وفتح الصاد المهملة المشددة - موضع بين مكة ومنى . وهو إلى منى أقرب ^(٣) ، وهو بطحاء مكة ، وهو الأبطح ، قاله في "الإمام" عن نافع عن ابن عمر ، انتهى . وأخرج الأئمة الستة في "كتبهم" ^(٤) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : إنما نزل رسول الله ﷺ بالمحصب ليكون أسمع لخروجه ، وليس بسنة ، فمن شاء نزله . ومن شاء لم ينزله ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم عن عطاء عن ابن عباس ، قال : ليس التحصيب بشئ إنما هو

(١) عند البخارى في "باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة" ، ص ٢١٦ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٤٢٣ - ج ١ ، وحديث قتادة عن أنس ، عند البخارى في "باب طواف الوداع" ، ص ٢٣٦ - ج ١
(٢) عند مسلم في : ص ٢٢٤ (٣) قلت : المحصب قطعة من منى ، كما قال الشافعى :

إراكياً قرب المحصب من منى * واهتف لفاطن خيفها والتناهض

سمعت من لسان إمام المحدثين ، وعالم المفسرين الشيخ مولانا "محمد أنور الكشميرى" ، قدس سره

(٤) عند البخارى في "باب المحصب" ، ص ٢٣٧ ، وعند مسلم : ص ٢٢٢ ، وحديث عطاء عن ابن عباس ،

عند البخارى فيه : ص ٢٣٧ ، وحديث أبي رافع ، عند مسلم : ص ٢٢٣

منزل نزله رسول الله ﷺ، انتهى. وأخرج مسلم عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، قال: لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل إلا بطح حين خرج من منى، ولكن جئت فضربت قبته، فجاء فنزل، قال أبو بكر رضي الله عنه: وكان على ثقل النبي عليه السلام، انتهى.

الحديث الثامن والسبعون: روى أنه عليه السلام، قال لأصحابه: «إنا نازلون غداً بالخيف - خيف بنى كنانة - حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم»، قلت: أخرجه الجماعة^(١) عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد، قال: قلت: يا رسول الله أين تنزل غداً؟ في حجته، قال: هل ترك لنا عقيل منزلاً؟ ثم قال: نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر - يعني المحصب -، وذلك أن بنى كنانة حالفت قريشاً على بنى هاشم أن لا يتكلموا، ولا يؤوهم، ولا يبايعهم، انتهى. وأخرجه البخاري، ومسلم عن أبي سلبه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ، ونحن بنى: نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة، حيث تقاسموا على الكفر؛ وذلك أن قريشاً، وبنى كنانة حالفت على بنى هاشم، وبنى المطلب أن لا يتكلموا، ولا يبايعهم حتى يسلبوا إليهم رسول الله ﷺ - يعني بذلك المحصب -، انتهى.

الحديث التاسع والسبعون: قال عليه السلام: «من حج هذا البيت، فليكن آخر عهده بالبيت الطواف»، وخص للنساء الحيض؛ قلت: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن طاوس عن ابن عباس، قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض، انتهى. وفي لفظ لمسلم: قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه؛ فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، انتهى. وأخرج الترمذي^(٣) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عمر، قال: من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت، إلا الحيض، وخص لمن رسول الله ﷺ، انتهى. وقال: حديث حسن صحيح، وكذلك رواه النسائي؛ ورواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ورواه الشافعي في «مسنده»^(٤)، وزاد فيه: فإن آخر النسك الطواف بالبيت.

ومن أحاديث الباب: حديث الحارث بن عبد الله بن أوس، قال: أتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض، قال: ليكن آخر عهدها

(١) عند البخاري في «باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولم مال وأرضون، فهي لهم»، ص ٤٣٠ - ج ١؛ وعند مسلم في «باب نزول الحاج بمكة وبورث دورها»، ص ٤٣٦ - (٢) عند البخاري في «باب طواف الوداع»، ص ٢٣٦؛ وعند مسلم فيه: ص ٤٢٧ - (٣) عند الترمذي في «باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الاقضية»، ص ١٢٦ - ج ١، وعند الحاكم: ص ٤٧٦ - ج ١ - (٤) وعند البيهقي في «السنن»، ص ١٦٢ - ج ٥

بالبيت ، فقال الحارث : كذلك أفتاني رسول الله ﷺ ، فقال له عمر : أربت عن يدك ^(١) سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكي ما أخالف ، انتهى . أخرجه أبو داود ^(٢) ، والنسائي عن أبي عروانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث به ، وأخرجه الترمذي عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة عن عبد الرحمن بن البلباني عن عمرو بن أوس عن الحارث ، قال : سمعت النبي عليه السلام يقول : من حج هذا البيت ، أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت ، فقال له عمر : حزرت من يدك ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ، ولم نخبرنا به ، انتهى . وقال : غريب : وقد خولف الحجاج في بعض هذا الإسناد ، انتهى . وبهذا الإسناد رواه أحمد في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ؛ وقال المنذرى في "حواشيه" : سند أبي داود فيه حسن ، وسند الترمذي فيه ضعيف ، ولذلك قال : غريب ، انتهى .

وقوله في الكتاب : ورخص للنساء الحيض ، هو من تمام الحديث .

الحديث الثمانون : روى أنه عليه السلام استقى دلواً بنفسه ، فشرب منه ، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر ؛ قلت : رواه ابن سعد في "الطبقات" ^(٣) في "باب حجة النبي ﷺ" ، فقال : أخبرنا عبد الوهاب عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ لما أفاض نزع لنفسه بالدلو - يعني من زمزم - لم ينزع معه أحد ، فشرب ، ثم أفرغ ما بقى من الدلو ^(٤) في البئر ، وقال : لولا أن يغلبكم الناس على سقائكم لم ينزع منها أحد غيري ، قال : فززع هو بنفسه الدلو التي شرب منها ، لم يعنه على نزعها أحد ، انتهى . وهذا مرسل ؛ وأخرج أحمد في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" عن ابن عباس ، قال : جاء النبي عليه السلام إلى زمزم ، فززعنا له دلواً ، فشرب ، ثم بچ فيها ، ثم أفرغناها في زمزم ، ثم قال : لولا أن تغلبوا عليها لنزعت يدي ، انتهى . وروى الأزرقي في "تاريخ مكة" حدثني جدى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي ، حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ أفاض في نسائه ليلاً ، فطاف على راحلته يستلم الركن بمحجنه ، ويقبل طرف المحجن ، ثم أتى زمزم ، فقال : انزعوا ، فلو لا أن يغلبوا عليها لنزعت ، أمر بدلو فززع له منها ، فشرب منه ، ومضمض ، ثم بچ في الدلو ، وأمر به فأهريق في زمزم ، والذي تقدم في حديث جابر الطويل : فأتى بنى عبد المطلب

(١) أربت عن يدك ، قال في النهاية : أى سقطت آرايك من اليدين خاصة (٢) عند أبي داود في "باب الحائض تخرج بعد الاقصة" ، ص ٢٧٤ ، عند الترمذي في "باب ما جاء : من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت" ، ص ١٢٦ ، وعند أحمد . ص ٤١٦ - ج ٣ ، و ص ٤١٧ - ج ٣ (٣) عند ابن سعد : ص ١٣١ ، من : ص ٢ - ج ١ (٤) كذا في - نسخة الدار - أيضاً ، وفي نسخة "الطبقات" ، المطبوعة "ما بقى من الدلو" ، [البجنورى]

يسقون على زمزم ، فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلو لا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم ، فتاولوه دلوأ ، فشرب منه ، وهذا آخره .

الحديث الحادى والثمانون : روى أنه عليه السلام وضع صدره ووجهه بالملتزم ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "سنه" ^(١) عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب ، قال : طفت مع عبد الله ، فلما جئنا دبر الكعبة ، قلت : ألا تتعوذ ؟ قال : نعوذ بالله من النار ، ثم مضى حتى استلم الحجر ، وقام بين الركن والباب ، فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا ، وبسطهما بسطاً ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، انتهى . والمثني بن الصباح لا يحتاج به ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه ، فقال فيه : عن أبيه عن جده ، قال : طفت مع عبد الله ، الحديث . قال المنذرى : فيكون شعيب ، وأبوه محمد طافا جميعاً مع عبد الله ، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" ، والدارقطنى ، ثم البيهقى في "سنتهما" ، ولفظهما فيه : رأيت النبي ﷺ يلزق وجهه وصدره بالملتزم ، انتهى . ورواه عبد الرزاق أيضاً : أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب ، قال : طاف جدى محمد بن عبد الله بن عمرو مع أبيه عبد الله بن عمرو ، فلما كان سابعها ، قال محمد لعبد الله : ألا تتعوذ ؟ ، إلى آخره ، وهذا أصحح لإسناداً من الأول ؛ وروى البيهقى في "شعب الإيمان" عن الحاكم بسنده عن ابن وهب عن سليمان بن بلال عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي الزبير عن عبد الله بن عباس عن النبي عليه السلام ، قال : ما بين الركن والباب ملتزم ، وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن عباد بن كثير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ؛ ووقفه عبد الرزاق في "مصنفه" ، فقال : حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزرى عن مجاهد ، قال : قال ابن عباس رضى الله عنهما : هذا الملتزم ما بين الركن والباب ، انتهى . وهو في "الموطأ" بلافا ، قال أبو مصعب : أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول : ما بين الركن والباب الملتزم ، انتهى .

فصل

الحديث الثانى والثمانون : روى أنه عليه السلام وقف بركة بعد الزوال ، قلت : تقدم في حديث جابر الطويل : ثم أذن ، ثم أقام ، فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً ، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ، الحديث بطوله .

(١) عند أبي داود في "باب الملتزم" ، ص ٢٦١ - ج ١ ؛ وعند ابن ماجه فيه : ص ٢١٩ ، والدارقطنى :

الحديث الثالث والثمانون : قال عليه الصلاة والسلام : « من أدرك عرفة بليل ، فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج » ؛ قلت : أخرج أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن سفيان الثوري عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ ، وهو بعرفة ، فسألوه فأمر منادياً ، فنادى : الحج عرفة ، فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج أيام منى ثلاثة ، (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه) ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادي عشر ، من القسم الثالث : والحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ورواه أحمد ، والبزار ، وأبو داود الطيالسي في "مسانيدهم" . قال ابن عبد البر : عبد الرحمن بن يعمر لم يرو عنه غير هذا الحديث ؛ قال المنذرى في "حواشيه" : بل روى له الترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه حديث انتهى ^(٢) عن المزفت ؛ وذكره البغوى في "الصحابة" ، وأن له هذين الحديثين .

حديث آخر : أخرجه الدارقطنى عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، ونافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج ، فليحل بعمره ، وعليه الحج من قابل » ، انتهى . قال الدارقطنى : رحمة بن مصعب ضعيف ، ولم يأت به غيره ، انتهى . وكذلك رواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بمحمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وضعفه عن جماعة من غير توثيق .

حديث آخر : أخرجه البيهقى في "سننه" ^(٣) ، والطبرانى في "معجمه" عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أفاض من عرفات قبل الصبح تم حجه ، ومن فاته فقد فاته الحج » ، انتهى . ووجدته في "الحلية" لأبى نعيم عن عمر بن ذر عن عطاء به ، وقال : غريب من حديث عمر بن ذر ، تفرد به عنه عبيد بن عجيل ، ذكره في "ترجمة عمر بن ذر" .

(١) عند أبى داود في "باب من لم يدرك عرفة" ، ص ٢٦٩ - ج ١ ، والترمذى في "باب ما جاء من أدرك الامام بجميع فقد أدرك الحج" ، ص ١٢٠ ، وعند النسائى في "باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح بمزدلفة" ، ص ٤٧ - ج ٢ ، وعند أحمد : ص ٣٣٥ - ج ٤ ؛ وعند أبى داود الطيالسي : ص ١٨٥ ؛ وعند الدارقطنى : ٢٦٤ .

(٢) في - نسخة الدار - "حديثاً في التهيء" ، [البيهقى] (٣) عند البيهقى : ص ١٧٤ - ج ٥ ، وقال الهيثمى في "الزوائد" ، ص ٢٥٥ - ج ٣ : حديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر » الخ ، رواه الطبرانى في "الكبير" - واللاوسط ، وفيه عمر بن قيس المكى ، وهو ضعيف متروك .

حديث آخر مرسل : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى ، وابن جريج عن عطاء أن النبي عليه السلام ، قال : « من أدرك الوقوف بعرفة بليل قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، ومن فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج » ، انتهى . وهذا مرسل ضعيف ، فإن فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ضعيف ، لم يثبت ابن عدى .

الحديث الرابع والثمانون : قال عليه السلام : « الحج عرفة ، فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه » ؛ قلت : فيه حديث عروة بن المضرس : من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع - فقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً - فقد تم حجه وقضى فته ، انتهى . ورواه الأربعة ، وابن حبان ، والحاكم ؛ وحديث عبد الرحمن بن يعمر قدما .

الحديث الخامس والثمانون : قال عليه السلام : « لإحرام المرأة في وجهها ، ؛ قلت : أخرجه البيهقي في "سننه" من حديث ابن عمر مرفوعاً : « لإحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها » ، وقد تقدم في "الإحرام" .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سننهما" ^(١) عن أيوب بن محمد أبي الجبل عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها » ، انتهى . وكذلك رواه الطبراني في "معجمه" ، قال الدارقطني في "علاه" : أيوب هذا ضعيف ، وقد خالفه جماعة : كابن عينة ، وهشام بن حسان ، وعلي بن مسهر ، وعبد الرحمن بن سليمان ، وابن نمير ، وإسحاق الأزرق ، وغيرهم ، فرووه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وهو الصواب ، انتهى . وقال البيهقي : وأبو الجبل ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، والمخفوظ موقوف ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : أيوب بن محمد أبو الجبل مختلف ، فقال : أبوزرعة منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، فخرج من هذا أن حديثه غير صحيح ، انتهى كلامه . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، والعقيلي في "ضعفاته" ، وأعله بأبي الجبل ؛ وقال : لا يتابع على رفعه ، إنما يروى موقوفاً ، انتهى .

قوله : ولو أسدلت على وجهها شيئاً ، وجافته عنه جاز ، هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ^(٢) عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة ،

(١) عند الدارقطني : ص ٢٨٦ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٤٧ - ج ٥ (٢) عند أبي داود في "باب الهرمة تنطى وجهها" ، ص ٢٥٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "المحرمة تسدل التوب على وجهها" ، ص ٢١٦

قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات ، فإذا حاذونا سدلت لإحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه ، انتهى . أخرجه أبو داود عن هشيم عن يزيد به ، وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن فضيل ، وعبد الله بن إدريس عنه ، قال في "الإمام" : وكذلك رواه أبو عوانة ، وعلى بن عاصم عن يزيد ؛ وخالفهم ابن عينة عن يزيد ، فقال : عن مجاهد عن أم سلة ، ومع ذلك فيزيد فيه ضعف ، تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم في جماعة غير محتج به ، انتهى . قلت : حديث علي بن عاصم عند الدارقطني في "سننه" ^(١) ، قال الدارقطني : وخالفه سفيان بن عينة ، فقال : عن مجاهد عن أم سلة ، ثم أخرج كذلك ، ورواه الطبراني في "معجمه" عن سفيان بن عينة ، نحو الدارقطني .

واعلم أن سماع مجاهد من عائشة رضی الله عنها مختلف فيه ، فأنكره يحيى بن معين ، ويحيى بن سعيد القطان ، وشعبة ، وقال أبو حاتم : مجاهد عن عائشة مرسل ، فقد ثبت عند البخاري ، ومسلم سماعه منها ، وأخرجا له ^(٢) عن عائشة أحاديث في بعضها ما يدل على سماعه منها ، نحو ما رواه منصور عن مجاهد : قال : دخلت أنا ، وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، والناس يصلون الضحى في المسجد ، فسألناه عن صلاتهم ، فقال : بدعة ، فقال له عروة : يا أبا عبد الرحمن اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال : أربع عمر : لإحداهن في رجب ، فكرهنا أن نكتبه ، ونزد عليه ، وسمعنا استئنان عائشة في الحجر ، فقال عروة : ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ فقالت : وما يقول ؟ قال : يقول : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر : لإحداهن في رجب : فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط ، انتهى . أخرجه مسلم في "الحج" ، والبخاري في "الغزاة" - في غزوة خيبر - في باب عمرة القضاء ، وظاهر هذا أنه سمع منها ، ولو لم يكن عند البخاري كذلك لما أخرجه ، لأنه يشترط اللقاء ، وسماع الراوي ممن روى عنه مرة واحدة فصاعداً ، ولا خلاف في إدراك مجاهد لعائشة ، وأخرج مسلم أيضاً ^(٣) عن ابن نجيم عن مجاهد عن عائشة ، قالت : حضنت بسرف ، فظهرت بعرقة ، فقال لها رسول الله ﷺ : "يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجتك" ، انتهى . ومسلم إنما يعتبر التعاصر ، وإمكان السماع ما لم يقع دليل على خلافه ، مع أنه أخرجه من رواية طلوس عن عائشة بإسناد لا خلاف في اتصاله ؛ وأخرج النسائي في "سننه" ^(٤) عن موسى الجهني ، قال : أتى مجاهد بقدح

(١) عند الدارقطني : ص ٢٨٦ ، وحديث سفيان عن مجاهد عن أم سلة : عند الدارقطني : ص ٢٨٧

(٢) عند البخاري في "باب عمرة القضاء في المغازي" ، ص ٦١٠ - ج ٢ ، عند مسلم : ص ٤٠٩ - ج ١ و

"الحج" ، وألفظه : (٣) عند مسلم : ص ٣٩١ ، ورواية طلوس عند مسلم : ص ٣٩٠

(٤) عند النسائي في "باب ذكر النذر الذي يكتب به الرجل من الماء لقتل" ، ص ٤٦

حزرت ثمانية أوطال ، فقال : حدثني عائشة أن النبي ﷺ كان يغتسل بمثل هذا ، انتهى . وهذا صريح في سماعه منها ، وقال ابن حبان في " صححه " في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثاني : من زعم أن مجاهد لم يسمع من عائشة كان واحدا ، ماتت عائشة في سنة سبع وخمسين ، وولد مجاهد في سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر ، انتهى كلامه . وقال ابن القطان في " كتابه " : ذكر النوري عن ابن معين ، قال : كان يحيى بن سعيد القطان ينكر سماع مجاهد من عائشة ، وقال القطان : كان شعبة ينكره أيضاً ، ذكره الترمذی في " العلل " ، وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، قال : كان شعبة ينكره ، وقال ابن أبي حاتم : روى عن عائشة مرسل ، انتهى كلامه . وقال غيره : وقد ثبت عن البخاري ، ومسلم سماع مجاهد من عائشة . فلا يلتفت إلى من نفاه .

الحديث السادس والثمانون : روى أنه عليه السلام نهى النساء عن الخلق . وأمرهن بالتقصير ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وكأنه حديث مركب ، فنهى النساء عن الخلق فيه أحاديث : منها ما رواه الترمذی (١) في " الحج " ، والنسائي في " الزينة " ، قال : حدثنا محمد بن موسى الحرشي عن أبي داود الطيالسي عن همام عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأسها ، انتهى . ثم رواه الترمذی عن محمد بن بشار عن أبي داود الطيالسي به عن خلاص عن النبي مرسل ؛ وقال : هذا حديث فيه اضطراب ؛ وقد روى عن حماد بن سبلة عن قتادة عن عائشة عن النبي ﷺ مرسل ، انتهى (٢) . وقال عبد الحق في " أحكامه " : هذا حديث يرويه همام عن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي ، وخالفه هشام الدستوائي ، وحماد بن سبلة ، فروياه عن قتادة عن النبي عليه السلام مرسل .

حديث آخر : أخرجه البزار في " مسنده " عن معلى بن عبد الرحمن الواسطي ثنا عبد الحميد ابن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام نهى أن تخلق المرأة رأسها ، انتهى . قال البزار : ومعلى بن عبد الرحمن الواسطي روى عن عبد الحميد بأحاديث لم يتابع عليها ، ولا نعلم أحداً تابعه على هذا الحديث ، انتهى . ورواه ابن عدى في " الكامل " ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ؛ قال عبد الحق : وضعفه أبو حاتم ، وقال : إنه متروك الحديث ، انتهى .

(١) عند الترمذی في " باب ملجاء " كراهية الخلق للنساء ، ص ١٢٣ - ج ١ ، وعند النسائي في " باب النهي من خلق المرأة رأسها " ، ص ٢٧٥ - ج ٢ (٢) في " تهذيب التهذيب " في ترجمة قتادة ، ص ٣٥٥ - ج ٨ ، وقال الحاكم في " علوم الحديث " : لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس ، وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل مثل ذلك ، الخ ؛ وقال أبو حاتم : قتادة عن أبي الأعمش مرسل ، وأرسل عن أبي موسى ، وعائشة ، وأبي هريرة ، ومغل بن يسار .

وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : يروى عن عبد الحميد بن جعفر المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، انتهى .

حديث آخر : رواه البزار في "مسنده" أيضاً حدثنا عبد الله بن يوسف الثقفي ثنا روح ابن عطاء بن أبي ميمون ثنا أبي عن وهب بن عمير ، قال : سمعت عثمان يقول : نهى رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأساً ، انتهى . قال البزار : وهب بن عمير لا نعلمه يروى غير هذا الحديث ، ولا نعلم حدث عنه ، إلا عطاء بن أبي ميمونة ؛ وروحه ليس بالقوى ، انتهى .

حديث مخالف لما تقدم : روى ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادى عشر ، من القسم الخامس ، من حديث وهب بن جرير ثنا أبي سمعت أبا فزارة يحدث عن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها حلالاً ، وبني بها ، وماتت بسرف ، فدفنها في الظلة التي بني بها فيها ، فنزلنا قبرها أنا ، وابن عباس ، فلما وضعناها في اللحد ، مال رأسها ، فأخذت ردائي فوضعت تحت رأسها ، فاجتذبه ابن عباس ، فألقاه ، وكانت قد حلفت رأسها في الحج ، فكان رأسها محجماً ، انتهى . وأما أمرهن بالتقصير ، فأخرجه أبو داود في "سننه" ^(١) عن محمد بن بكر عن ابن جريج ، قال : بلغني عن صفية بنت شيبة ، قالت : أخبرتني أم عثمان أن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليس على النساء الخلق ، إنما على النساء التقصير . انتهى . قال أبو داود : وحدثنا أبو يعقوب البغدادي - ثقة - ثنا هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن صفية بنت شيبة به ، سواء ؛ قال ابن القطان في "كتابه" : هذا ضعيف ومنقطع ؛ أما الأول فانتقاعه من جهة ابن جريج قال : بلغني عن صفية ، فلم يعلم من حدثه به ، وأما الثاني : فقول أبي داود : حدثنا رجل ثقة - يكنى أبا يعقوب - وهذا غير كاف ، وإن قيل : إنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل ، فذاك رجل تركه الناس ، لسوء رأيه ؛ وأما ضعفه ، فإن أم عثمان بنت أبي سفيان لا يعرف حالها ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً في "سننه" ^(٢) ، والطبراني في "معجمه" عن أبي بكر بن عياش عن يعقوب بن عطاء عن صفية بنت شيبة به ، وأخرجه الدارقطني أيضاً ، والبزار في "مسنده" عن حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن صفية به ، قال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن ليث عن نافع عن ابن عمر ، قال في المحرمة : تأخذ من شعرها قدر السبابة ، انتهى . وليث هذا الظاهر أنه ليث ابن أبي سليم ، وهو ضعيف .

(١) عند أبي داود في "باب الخلق والتقصير" ، ص ٢٧٢ (٢) روايات الدارقطني كلها : ص ١٧٧ - ج ١

الحديث السابع والثمانون : قال عليه السلام : « من قلد بدنة فقد أحرم » ؛ قلت : غريب مرفوعاً ، ووقه ابن أبي شيبة في "مصنفه" على ابن عباس ، وابن عمر ، فقال : حدثنا ابن نمير ثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : من قلد فقد أحرم ، انتهى . حدثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس ، قال : من قلد أو جمل أو أشعر فقد أحرم ، انتهى . ثم أخرج عن سعيد بن جبير أنه رأى رجلاً قلد ، فقال : أما هذا فقد أحرم ، انتهى . ورد معناه مرفوعاً . أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ، ومن طريق البزار في "مسنده" عن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة أنه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما جابر بن عبد الله ، قال : بينا النبي عليه السلام جالس مع أصحابه إذ شق قيصر حتى خرج منه ، فسئل ، فقال : واعدتهم يلقون هدى اليوم فقيست ، انتهى . وذكره ابن القطان في "كتابه" من جهة البزار ، فقال : وجابر بن عبد الله ثلاثة أولاد : عبد الرحمن ، ومحمد ، وعقيل ، والله أعلم ، من هما من الثلاثة ، انتهى . وأخرجه الطحاوي في "شرح الآثار" ^(١) عن عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر بن عتيك ^(٢) عن جابر ، قال : كنت جالساً عند النبي عليه السلام في المسجد فقد قيصره من جيبه ، حتى أخرجه من رجله ، فنظر القوم إليه ، فقال : إني أمرت يدي التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر ، فلبست قيصى ونسيت ، فلم أكن لأخرج قيصى من رأسي ؛ وكان بعث يديه ، وأقام بالمدينة ، انتهى . وضعف عبد الحق في "أحكامه" عبد الرحمن بن عطاء ، وواقفه ابن القطان ، قال ابن عبد البر : لا يمتحج بما انفرد به ، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه ؟ وقد تركه مالك ، وهو جاره ، انتهى .

حديث آخر : موقوف ، رواه الطبراني في "معجمه" ثنا محمد بن علي بن الصائغ المكي ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثني أبي عن يونس عن ابن شهاب أخبرني ثعلبة بن أبي مالك القرظي أن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري - وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ - أراد الحج ، فرجل أحد شق رأسه ، فقام غلامه فقلد هديه ، فنظر إليه قيس ، فأهله ، وخلأ شق رأسه الذي رجله ، ولم ير رجل الشق الآخر ، انتهى . وهذا أخرجه البخاري في "صحيحه" مختصراً عن عقيل عن ابن شهاب به ، أن قيس بن سعد الأنصاري - وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ - أراد الحج فرجل ، انتهى . وذكر أن البرقاني آتمه بلفظ الطبراني ، سواء ، ذكره البخاري في "الجهاد" في باب ما قيل في لوائه عليه السلام .

(١) عند الطحاوي في "باب الرجل يوجه بالهدى إلى مكة" ، ص ٤٣٩ ، ج ١ (٢) كذا في "التهذيب" ،

الحديث الثامن والثمانون : روى عن عائشة أنها قالت : كنت أقتل قلائد هدى

رسول الله ﷺ فبعث بها ، وأقام في أهله حلالاً ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " (١) عن عائشة ، قالت : بعث رسول الله ﷺ بالهدى ، فأنا قتلت قلائدها يدي من عنن كان عندنا ، ثم أصبح فينا حلالاً ، يأتي ما يأتي الرجل من أهله ، انتهى . وفي لفظ : قلت : لقد رأيتني أقتل القلائد لرسول الله ﷺ من العهن ، فبيعته به ، ثم يقيم فينا حلالاً ، انتهى . وأخرج البخاري ، ومسلم (٢) ، واللفظ للبخاري عن مسروق أنه أتى عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، إن رجلاً يبعث بالهدى إلى الكعبة ، ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس ، قال : فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب ، فقالت : لقد كنت أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ ، فبيعته هديه إلى الكعبة ، فما يحرم عليه ما أحل للرجال من أهله ، حتى يرجع الناس ، انتهى . وأخرج البخاري ، ومسلم (٣) عن ابن عباس ، قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج ، فقالت عائشة : ليس كما قال ، أنا قتلت قلائد هدى رسول الله ﷺ يدي ، ثم قلدها بيده ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم عليه شيء أحله الله له ، حتى ينحر الهدى ، انتهى .

قوله : وتقليد الشاة غير معتاد ، وليس بسنة ، يشكل عليه ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة (٤) عن الأسود عن عائشة ، قالت : أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى البيت غنماً فقلدها ، انتهى . ولمسلم بهذا الإسناد ، قالت : لقد رأيتني أقتل القلائد لهدى رسول الله ﷺ من الغنم ، فبيعته به ، ثم يقيم فينا حلالاً ، انتهى .

الحديث التاسع والثمانون : قال عليه السلام في حديث الجمعة : « فاستعجل منهم كالمهدي بدنة ، والذي يليه كالمهدي بقرة » ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم (٥) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من اغتسل يوم الجمعة ، ثم راح ، فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن . ومن راح في الساعة الرابعة ، فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ؛

(١) عند البخاري في مواضع عديدة : منها في " باب قتل القلائد البدن والبقر " ، ص ٢٣٠ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٤٢٥ (٢) عند مسلم : ص ٤٢٥ ، واللفظ له ؛ وعند البخاري في " باب تقليد الغنم " ، ص ٢٣٠ - ج ١ ، وعند البخاري في " باب قتل القلائد يدي " ، ص ٢٣٠ (٣) عند البخاري في " باب قتل القلائد يدي " ، ص ٢٣٠ - ج ١ ، وعند مسلم : ص ٤٢٥ ، واللفظ له ، واللفظ الآخر لمسلم أيضاً : ص ٤٢٥ (٤) عند البخاري في " باب فضل الجمعة " ، ص ١٢١ - ج ١ ، والرواية الثانية : ص ١٢٧ - ج ١ ، وعند مسلم (٥) الرواية الأولى : ص ٢٨٠ - ج ١ ، والرواية الثانية : ص ٢٨٢ - ج ١

فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ، انتهى . وفي لفظ لها : إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول ، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، إلى آخره ، في رواية للنسائي ^(١) ، قال : في الساعة الخامسة كالذي يهدي عصفوراً ، وفي السادسة بيضة ، وفي رواية له : قال : في الرابعة كالمهدي بطة ، ثم كالمهدي دجاجة ، ثم كالمهدي بيضة ، قال النووي في ” الخلاصة “ : وإسنادهما صحيح ، إلا أنهما شاذتان ، لخالفتهما الروايات المشهورة ، انتهى .

قوله : والصحيح من الرواية في الحديث : كالمهدي جزوراً ، قلت : هذه اللفظة ، وإن كانت في مسلم ^(٢) ولكن رواية البدنة أصح لاتفاقهم عليها ، فليس كما قال المصنف ، ولفظ مسلم : أن النبي ﷺ ، قال : على كل باب من أبواب المسجد ملك يكتب الأول فالأول ، مثل الجزور ، ثم نزلهم حتى صغر إلى مثل البيضة ، فاذا جلس الإمام طويت الصحف وحضروا الذكر ، انتهى . وجهل هذا الجاهل جهلاً فاحشاً ، فقال : هذه الرواية لا أصل لها في كتب الحديث ، فيما علمت ، والله أعلم .

باب القرآن

الحديث الأول : قال عليه السلام : « القرآن رخصة » ؛ قلت : غريب جداً .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معاً » ؛ قلت : أخرجه الطحاوي ^(٣) عن أم سلمة سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أهلوا يا آل محمد بعمره في حجة » ، انتهى . أخرجه في ” شرح الآثار “ عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران عن أم سلمة ، فذكره .

أحاديث الباب : أخرج البخاري ، ومسلم ^(٤) عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يلبى بالحج والعمره ، يقول : لبيك عمره وحجة ، انتهى . قال ابن الجوزي في ” التحقيق “ : مجيباً عنه أن أنساً كان حينئذ صغيراً ، فقلعه لم يفهم الحال ، وغلطه

(١) روايت النسائي في ” باب التكبير إلى الجمعة “ ، ص ٢٠٦ - ج ١ (٢) رواية الجزور ، عند مسلم في :

ص ٢٨٣ (٣) عند الطحاوي في ” باب إحرام النبي صلى الله عليه وسلم ، أكان قرأ أم أجازتتماً ، ص ٣٧٩ - ج ١

(٤) عند البخاري : ص ٢٣٢ ، وعند مسلم عن يحيى بن أبي إسحاق ، وحيد الطويل ، وعبد العزيز بن صهيب : ص ٤٠٨

”التفقيح“ فقال: بل كان بالغاً بالإجماع، بل كان له نحو من عشرين سنة، لأن رسول الله ﷺ هاجر إلى المدينة، ولأنس عشر سنين، ومات وله عشرون سنة، يدل على ذلك ما أخرجه، واللفظ لمسلم عن بكر عن أنس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يلي بالحج والعمرة جميعاً، قال بكر: فحدث بذلك ابن عمر، فقال: لي بالحج وحده، فلقيت أنساً فحدثته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما يعدوننا إلا صياناً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجاً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري^(١) عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بالقيظ: أتاني الليلة آت من ربي عز وجل، فقال: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة، انتهى. زاد في لفظ: يعني ذا الحليفة، انفرد به البخاري.

حديث آخر: أخرجه في ”الصحيحين“^(٢) عن قتادة عن أنس، قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر، كلهن في ذي القعدة، إلا التي مع حجته: عمرة من الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة من حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته، انتهى. وأخرجه أبو داود، والترمذي^(٣)، وابن ماجه عن داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس، قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر: عمرة الحديبية، وعمرة القضاء في ذي القعدة من قابل، والثالثة من الجعرانة. والرابعة مع حجته، انتهى. وأخرجه ابن حبان في ”صحيحه“ إلا أنه قال فيه: عن عمرو، وعكرمة بالعطف، وهو وهم، وأخرجه الترمذي أيضاً^(٤) عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي عليه السلام مرسلًا، قال علي بن عبد العزيز: وليس أحد يقول في هذا الحديث: عن ابن عباس إلا داود بن عبد الرحمن؛ وقال البخاري: داود بن عبد الرحمن صدوق، إلا أنه ربما يهمل في الشيء، انتهى.

حديث آخر: حديث الصبيّ بن معبد: رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وصححه الدارقطني في ”كتاب العلل“، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه^(٥) عن أبي معاوية ثنا حجاج عن الحسن بن سعد عن

(١) عند البخاري في ”باب أن البقيظ واد مبارك“، ص ٢٠٧، واقفط الآخر في ”الزراعة - و باب بعد باب من أحيا أرضاً مواتاً“، ص ٣١٤ - ج ١ (٢) عند البخاري في مواضع، لكن القبط في ”المغازي - و باب غزوة الحديبية“، ص ٥٩٧، وعند مسلم: ص ٤٠٩ (٣) عند أبي داود في ”باب العمرة“، ص ٢٧٣، وعند الترمذي في ”باب كم احتضر النبي صلى الله عليه وسلم“، ص ١١٣ (٤) عند الترمذي في ”باب كم احتضر النبي صلى الله عليه وسلم“، ص ١١٣ (٥) عند ابن ماجه في ”باب من قرن الحج والعمرة“، ص ٢١٩

ابن عباس، قال: أخبرني أبو طلحة أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، انتهى. وحجاج هذا هو ابن أرقطة، وفيه مقال.

حديث آخر: رواه الإمام أحمد في "مسنده" حدثنا مكي بن إبراهيم ثنا داود بن يزيد، قال: سمعت عبد الملك الزراد يقول: سمعت النزال بن سبرة يقول: سمعت سراقه يقول: قرن رسول الله ﷺ في حجة الوداع، انتهى. وداود بن يزيد هو الأودي عم عبد الله بن إدريس تكلم فيه غير واحد من الأئمة: كالإمام أحمد، وابن معين، وأبي داود، وغيرهم؛ وقد رواه أخوه ابن يزيد عن عبد الملك بن ميسرة عن عطاة عن طارس عن سراقه، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(١) عن مجاهد، قال: سئل ابن عمر، لم اعتمر رسول الله ﷺ، فقال: مرتين، فقالت عائشة رضي الله عنها: لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرن بها حجة الوداع، انتهى. وأخرجه النسائي أيضاً.

أحاديث الخصوم: وهم فريقان: أحدهما يقولون بأفضلية الأفراد، وهم الشافعي، وأصحابه؛ والآخرون يقولون بأفضلية التمتع، وهم مالك، وأحمد، ومن تبعهما؛ فللشافعي من الأحاديث ما أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد الحج، انتهى. بلفظ مسلم؛ وطوله البخاري.

حديث آخر: أخرجه البخاري، ومسلم^(٣) عن نافع عن ابن عمر، قال: أهلنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً، انتهى. وأخرجه الترمذي عن عبد الله بن نافع الصائغ عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام أفرد الحج، وأفرد أبو بكر، وعمر، وعثمان، انتهى. والعمري تكلم فيه غير واحد. وأخرجه الدارقطني^(٤) عن عبد الله بن نافع، ولم ينسبه، فظن بعض الناس أنه عبد الله بن نافع مولى ابن عمر. فأعله به اعتماداً على قول النسائي فيه: إنه متروك الحديث؛ وقول ابن معين: ليس بشيء، وهو خطأ، وإنما هو عبد الله بن نافع الصائغ، كما نسبه الترمذي، وهو صاحب مالك، روى عنه مسلم في "صححه"، ووثقه ابن معين، والنسائي، وقد تكلم فيه بعضهم من جهة حفظه، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٥) عن أبي الزبير عن جابر، قال: أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً، انتهى.

(١) أبي داود في "باب العمرة"، ص ٢٧٣ (٢) عند البخاري في "باب التمتع والأفرا"، الح ٢١٢-٢١٣، ١ ح، وعند مسلم: ص ٣٨٩ (٣) عند مسلم: ص ٤٠٤ (٤) عند الدارقطني: ص ٢٦٣ (٥) عند مسلم: ص ٣٩٢

أحاديث القائلين بأفضلية التمتع : ولاحد ، ومالك من الاحايث ما أخرجه في "الصحيحين" ^(١) عن سالم عن ابن عمر ، قال : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى ، فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ، ثم أهلّ بالحج ، فتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى . فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى ، فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى ، فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر ، وليحل ، ثم ليهلّ بالحج ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أيضاً في "الصحيحين" ^(٢) عن سعيد بن المسيب ، قال : اختلف على ، وعثمان ، وهما بمسغان في التمتع ، فقال له علي : ماتريد إلى أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ ، فقال له عثمان : دعنا عنك ، فلما رأى ذلك على أهلّ بهما جميعاً ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : ليس هذا الحديث لمن قال بالتمتع ، وإنما هو لمن قال بالقران ، فان علياً أهلّ بالحج والعمرة جميعاً ، والتمتع في عرف الصحابة يدخل فيه القران ، قال : ويدخل فيه التمتع الخاص ، ولم يحج النبي عليه السلام متمتاً بالتمتع الخاص ، لانه لم يحلّ من عمرته ، بل المقطوع به أنه قرن بين الحج والعمرة ، لانه ثبت عنه أنه اعتمر أربع عمر ، الرابعة كانت مع حجته ؛ وقد ثبت عنه أنه لم يحل منها قبل الوقوف بقوله : لولا أن معي الهدى لأحلت ؛ وثبت أنه لم يعتمر بعد الحج ، فان ذلك لم ينقل أحد عنه ، وإنما اعتمر بعد الحج عائشة وحدها ، فتحصل من مجموع ذلك أنه كان قارناً ، وعلى هذا يجتمع أحاديث الباب ، والله أعلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٣) عن سعد بن أبي وقاص أنه ذكر التمتع بالعمرة ، فقال : قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(٤) عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ، قال : تمتع رسول الله ﷺ حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات ، وعثمان حتى مات ، رضى الله عنهم . وكان أول من نهى عنها معاوية ، قال ابن عباس : فنجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمشقص ، انتهى . وليث هو ابن أبي سليم ، وفيه مقال ، فهذه أربعة أحاديث شاهدة

(١) عند مسلم : ص ٤٠٣ (٢) عند مسلم : ص ٤٠٢ ، وعند البخارى : ص ٢١٣ ج ١

(٣) عند مسلم : ص ٤٠٢ ج ١ (٤) حديث ابن عباس ، عند الترمذى في باب ما جاء في التمتع ، ص ١١٤ ج ١

إلى قوله : وأول من نهى عنه معاوية

أنه عليه السلام تمتع، وبقية الأحاديث فيها الأمر بالتمتع: فيها ما أخرجه في "الصحيحين" (١) عن أبي موسى الأشعري، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي، فلما حضر الحج حج رسول الله ﷺ وحججت، قدمت عليه، وهو نازل بالأبطح، فقال لي: بم أهلت يا عبد الله ابن قيس؟ قال: قلت: ليك بحج كحج رسول الله ﷺ، قال: أحسنت، ثم قال: هل سقت هدياً؟ قلت: ما فعلت، قال: اذهب فطف بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم احلل، فأنطلقت ففعلت ما أمرني، وأتيت امرأة من قومي، ففسلت رأسى بالخطمى، وفلت رأسى (٢)، ثم أهملت بالحج يوم التروية، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أيضاً في "الصحيحين" (٣) عن بكر عن ابن عمر، قال: خرج رسول الله ﷺ فلبى بالحج ولينا معه، فلما قدم أمر من لم يكن معه الهدى أن يجعلوها عمرة، انتهى. حديث آخر: أخرجه أيضاً عن طلوس عن ابن عباس، قال: كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجفر الفجور في الأرض، ويجعلون المحرم صفرأ، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وأنسلخ صفر، حلت العمرة لمن اعتمر، فقدم رسول الله ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاطم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله، أى الحل؟ قال: الحل كله، انتهى. حديث آخر: أخرجه أيضاً عن الأسود عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا تطوفنا بالبيت، فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل، فحل من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن، فأحلن، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أيضاً عن حفصة بنت عمر، قالت: لما أمر رسول الله ﷺ نساءه أن يحلن بعمرة، قلت: ما يمنعك يا رسول الله أن تحل معنا؟ قال: إني قد أهديت ولبدت، فلا أحل حتى أنحر هدي، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم (٤) عن أبي الزبير عن جابر، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فلما قدمنا مكة طفنا بالبيت وبالصفا والمروة، فقال لنا رسول الله ﷺ: من لم يكن معه هدى فيحل، قلنا: أى الحل؟ قال: الحل كله، قال: فأتينا النساء، ولبسنا الثياب، ومسسنا الطيب، فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج، انتهى.

(١) عند البخاري في باب من أهل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإبراهيم، ص ٢٠١ - ج ١، وعند مسلم: ص ٤٠١ - ج ١ (٢) في نسخة الدار - "١١" ولفته "١١" [البحثوري] (٣) عند مسلم: ص ٤٠٤ (٤) عند مسلم: ص ٣٩١

حديث آخر : أخرجه مسلم أيضاً ^(١) عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فصرخ بالبحج صراخاً ، حتى إذا طقنا بالبيت ، قال : اجعلوها عمرة ، إلا من كان معه هدى ، قال : فجعلناها عمرة فجعلناها ، فلما كان يوم التروية صرخنا بالبحج ، وانطلقنا إلى منى ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه النسائي ^(٢) ، وأحمد عن أشعث عن الحسن عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ وأصحابه قدموا مكة ، وقد لبوا بحج وعمرة ، فأمرهم رسول الله ﷺ بعد ما طافوا بالبيت وسعوا بين الصفا والمروة أن يجعلوها عمرة ، فكان القوم هابوا ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : لولا أني سقت الهدى لأحلت ، فحل القوم وتمتعوا ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " : هذا حديث صحيح ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه أحمد في " مسنده " حدثنا يونس حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ لبى رأسه وأهدى ، فلما قدم مكة أمر نساءه أن يحلن ، قلن : مالك أنت لا تحل ؟ قال : إني قلت هدي ، ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أحل من حجتي ، وأحلق رأسي ، انتهى . قال في " التنقيح " : هو حديث صحيح على شرط البخاري .

حديث آخر : رواه أحمد أيضاً حدثنا عفان ثنا حماد بن سلة ثنا حميد عن بكر بن عبد الله عن ابن عمر أنه قال : قدم رسول الله ﷺ مكة وأصحابه مهلين بالبحج ، فقال رسول الله ﷺ : من شاء أن يجعلها عمرة ، إلا من كان معه هدى ، انتهى . قال في " التنقيح " : رواه ثقات ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : قالت الخصوم : فقد نقصتم أحاديثكم الأوائل بهذه الأواخر ، لأنكم رويتهم في الأوائل أنه تمتع ، وفي الأواخر أنه تندم ، كيف ساق الهدى ، ولم يمكنه أن يفسخ ، وأتم بين أمرين : إما أن تصحوا الأوائل ، فيبطل مذهبكم في فسخ الحج إلى العمرة ، أو تصحوا الأواخر ، فيبطل احتجاجكم بأن الرسول تمتع ، ثم تتكلم على أحاديثكم ، فنقول : الأوائل معارضة بالأواخر ، فأما الأواخر : فإنه لم يأمر أصحابه بالفسخ لفضيلة التمتع ، بل لأمر آخر ، وهو ما رويت من حديث ابن عباس أن أهل الجاهلية كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفر الفجور ، فأمر بفسخ الحج إلى العمرة ليخالف المشركين ، واستدلوا عليه بما أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال عن أبيه ، قلت : يا رسول الله ، فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : بل لنا خاصة ، وإنما أخرجه مسلم في " صحيحه " عن أبي ذر ، قال : كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد خاصة ؛ قال ابن الجوزي :

(١) عند مسلم : ص ٤٠٨ (٢) عند النسائي في " باب كيف يفصل من أهل الحج والعمرة " ، ص ٣٦ - ج ٢

الجواب أنه إذا صحت الأحاديث فلا ينبغي ردها، وإنما يتمحل لها؛ والوجه في الجمع بين الأحاديث أنه كان قد اعتمر، وتحلل من العمرة، ثم أحرم بالحج، وساق الهدى، ثم أمر أصحابه بالفسخ، ليفعلوا مثل فعله، لأنهم لم يكونوا أحرموا بعمرة، ومنعه من فسخ الحج إلى عمرة ثانية عمرته الأولى وسوقه الهدى، فعلى هذا تتفق الأحاديث، ولا يرد منها شيء، فإن قالوا: كيف يصح هذا التأويل، وإنما علل بسوق الهدى لا بفعل عمرة متقدمة؟ قلنا: ذكر إحدى العلتين دون الأخرى، وذلك جائز؛ وقولهم: إنما أمرهم بالفسخ لخالفه الجاهلية، قلنا: لو كان كذلك لم يفرق بين من ساق الهدى ومن لم يسقه، ثم إنه اعتمر في أشهر الحج، ففي "الصحيحين" عن أنس أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر، كلها في ذى القعدة، إلا التي مع حجته، ففعله هذا يكفي في البيان لأصحابه، والمشركون أن العمرة تجوز في أشهر الحج، فلم يحتاج أن يأمر أصحابه بفسخ الحج المحترم كذلك، وإنما فعل ذلك لأنه الأفضل.

وأما حديث ابن عباس: فانه لم يرو أن رسول الله ﷺ فعل لأجل ما كان المشركون يعتمدونه، وإنما ذكر حال الجاهلية.

وأما حديث الحارث بن بلال: فقال أحمد: هو حديث لا يثبت، ولا أقول به، والحارث ابن بلال لا يعرف، ولو عرف فأين يقع من أحد عشر رجلا من الصحابة، يرون الفسخ، ولا يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة، وأبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر، وشطر من خلافة عمر.

وأما حديث أبي ذر: فموقوف عليه، وقد خالفه أبو موسى، وابن عباس، وغيرهما، ثم إنه ظن من أبي ذر، يدل عليه حديث ابن عباس: أن العمرة قد دخلت في الحج، وفي حديث جابر أن سراقه قال: ألعاننا أم للآبد؟ فقال: بل للآبد، يريد أن حكم الفسخ باق على الآبد؛ وقد قيل: إن وجوب الفسخ كان خاصاً بأصحاب النبي ﷺ، وأما غيرهم فلا يجب عليه، بل يجوز له، انتهى كلامه. قال صاحب "التنقيح" رحمه الله: وما جمع به المؤلف بين الأحاديث بأن النبي عليه السلام قد اعتمر وتحلل من العمرة، ثم أحرم بالحج، وساق الهدى، فضعيف جداً، وكذلك قول من قال: إنه أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العمرة، فكذلك قول من قال: إنه أفرد، ثم لما فرغ منه اعتمر ضعيف أيضاً، لأن أحداً لم يمتزم معه بعد الحج إلا عائشة رضي الله عنها، وكذلك قول من قال: إنه أحرم بالعمرة أولاً، وساق الهدى، ثم أدخل عليها الحج، ولم يتحلل لأجل الهدى ضعيف أيضاً، وإن كان أقرب من غيره؛ وكذلك قول من قال: إنه كان قارناً وطاف طوافين

وسعى سعيين ، وقد ذكرنا ضعف هذه الأقوال في غير هذا الموضع ، والصواب أنه عليه السلام كان قارناً أحرم بالحج والعمرة جميعاً ، وطاف لهما طوافاً واحداً ، وسعى سعياً واحداً ؛ وقد أخرج البخارى عن عمر بن الخطاب سمعت النبي عليه السلام ، وهو بوادى العقيق يقول : « أتأتى الليلة آت من ربى ، فقال : صل في هذا الوادى المبارك ، وقل : عمرة في حجة » ، وهذا الآتى أنه قبل أن يصل إلى الموضع الذى أحرم منه ، وهو ذو الحليفة ، انتهى كلامه .

قوله : والمقصود بما روى نفي قول أهل الجاهلية : إن العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور ؛ قلت : يعنى بما روى الشافعى من حديث : القرآن رخصة ، وقول الجاهلية تقدم عند البخارى ، ومسلم ^(١) عن طلوس عن ابن عباس ، قال : كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور في الأرض ، ويجعلون المحرم صفراً ، ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، فقد حلت العمرة لمن اعتمر ، فقدم النبي عليه السلام صحيحة رابعة مهلين بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة ، فتعاطم ذلك عندهم ، فقالوا : يا رسول الله أى الحل ؟ قال : الحل كله ، انتهى . ورجح الحازمى في " كتاب الناسخ والمنسوخ " ^(٢) أنه عليه السلام كان مفرداً بوجهين : أحدهما : حديث جابر الطويل ، قال : فانه أحسن سياقاً ، وأبلغ استقصاءً ، وغيره لم يضبط ضبطه ؛ والثاني : أن أحد الروايين كان أقرب مكاناً من رسول الله ﷺ ، فإن أنساً روى أنه عليه السلام قرن ، وابن عمر روى أنه أفرد ، وقال في حديثه : كنت تحت جران ناقة رسول الله ﷺ ، ولعابها بين كفتي ، فحدثه أولى بالتقديم ، وقال ابن سعد في " الطبقات " ^(٣) - في باب حجة الوداع - : وقد اختلف علينا فيما أهل به النبي عليه السلام ، فأهل المدينة يقولون : إنه أهل بالحج مفرداً ، وفي رواية غيرهم أنه قرن مع حجه عمرة ؛ وقال بعضهم : دخل مكة متمماً بعمرة ، ثم أضاف إليها حجة ، وفي كل رواية ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ؛ قلت : أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والترمذى ^(١) ، والنسائى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي عليه السلام أنه قال : هذه عمرة استمتعنا بها ، من لم يكن عنده هدى فليحل الحل كله ، وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن ، ومعناه أنه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج ،

(١) عند مسلم : ص ٤٠٦ ، وعند البخارى في " باب التمتع والاقران " ، ص ٢١٢ (٢) الوجه الأول ، هو التاسع من وجوه الترجيح : ص ١١ ، والثاني هو العاشر من وجوه الترجيح : ص ١٢ (٣) عند ابن سعد في " حجة الوداع " ، ص ١٢٤ في القسم الأول ، من الجزء الثاني (٤) عند مسلم : ص ٤٠٧ ، وعند أبي داود في " باب أفراد الحج " ، ص ٢٤٩ ج ١ ، وعند الترمذى في " باب " ، قبل باب ملباء في ذكر فضل العمرة ، ص ١٢٥ ج ١

انتهى . وقال أبو داود : هذا حديث منكر ، إنما هو قول ابن عباس ، قال المنذرى : وفيما قاله فطر ، فقد رواه أحمد بن حنبل ، ومحمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، وعثمان بن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شيبة مرفوعاً ، ورواه أيضاً يزيد بن هارون ، ومعاذ بن معاذ العنبري ، وأبو داود الطيالسي ، وعمر بن مرزوق عن شيبة مرفوعاً ، وتقصير من قصر من الرواة لا يؤثر فيما أثبتته الحافظ ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه النسائي^(١) حدثنا محمد بن بشار عن غندر عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن طلوس عن سراقه بن جعشم ، قال : يا رسول الله ، رأيت عمرتاً هذه ، لعائناً أم للأبد ؟ فقال : لا ، بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه عن مسعر عن عبد الملك به : قال في "الإمام" : قال شيخنا المنذرى : هو حديث حسن ، وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن أبي الزبير عن جابر عن سراقه ، فذكره : قال الدارقطني : رواه كلهم ثقات ، انتهى . والمصنف احتج بهذا الحديث للشافعي أن القارن يطوف طوافاً واحداً ، ويسعى سعيّاً واحداً - يعني أن العبادتين تتداخلان - ؛ وفي حديث جابر الطويل أنه عليه السلام لما طاف وسعى بين الصفا والمروة : قال : إنى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، ولجعلتها عمرة ، فن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة ، فقال سراقه بن جعشم : يا رسول الله لعائنا هذا أم للأبد ؟ فنبك عليه السلام أصابعه واحدة في الأخرى ، وقال : دخلت العمرة في الحج - مرتين - لا ، بل للأبد .

أحاديث الباب : أخرج البخارى ، ومسلم عن الليث عن نافع عن ابن عمر . أنه أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير ، فقيل له : إن الناس كائن بينهم قتال ، ولنا نخاف أن يصدوك ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة إذا أصنع كما صنع رسول الله ﷺ أنى أشهدكم أنى قد أوجبت عمرة ، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء ، قال : ماشأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنى قد أوجبت حجاً مع عمرتك ، وأهدى هدياً اشتراه بقديد ، فلم ينحر ، ولم يحل من شئ حرم منه ، ولم يحلق ، ولم يقصر حتى كان يوم النحر ، فنحر ، وحلق ، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وقال ابن عمر : كذلك فعل رسول الله ﷺ ، انتهى^(٢) .

(١) عند النسائي في "باب إباحة فسخ الحج بالعمرة" ، ص ٢٢ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "باب التمتع بالعمرة إلى الحج" ، ص ٢٢٠ . وعند الدارقطني : ص ٢٨٦ (٢) حديث ابن عمر ، عند البخارى في مواضع متعددة ، ولفظه : "ص ٢٣١ - ج ١" في "باب من اشترى الهدى من الطريق" ، : وعند مسلم : ص ٤٠٤ .

حديث آخر: أخرجه في "الصحيحين" أيضاً^(١) عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وأهلنا بعمرة، ثم قال: من كان معه هدى فليحل بالحج والعمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما، فطاف الذين أهلوا بالعمرة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر، بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة، فأنما طافوا طوافاً واحداً، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم^(٢) عن عائشة أنها حاضت بسرف، فتطهرت بعمرة، فقال لها رسول الله ﷺ: «يجزيك عنك طوافك» بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك، انتهى. وفي سماع مجاهد من عائشة كلام، تقدم في الحديث الخامس والثمانين من "الحج".

حديث آخر: أخرجه الترمذي^(٣)، وابن ماجه عن الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد، وسعى واحد حتى يحل منهما جميعاً؛ ورواه أحمد، ولفظه: من قرن بين حجة وعمرة أجزاء بهما طواف واحد، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن غريب، انتهى.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه^(٤) عن ليث بن أبي سليم حدثني عطاء، وطاوس، ومجاهد عن جابر بن عبد الله، وابن عمر، وابن عباس أن النبي عليه السلام لم يطف هو وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً لعمرتهم وحجتهم، انتهى. قال في "التنقيح": قال البرقاني: سألت الدارقطني عن ليث بن أبي سليم، فقال: صاحب سنة يخرج حديثه، وإنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاوس، ومجاهد حسب، انتهى. وقال ابن سعد في "الطبقات"^(٥): كان رجلاً صالحاً، إلا أنه ضعيف الحديث، يقال: إنه كان يسأل عطاء، وطاوس عن شيء فيختلفون فيه، فيرويه باتفاقهم من غير تعمد لذلك، انتهى.

حديث آخر: رواه الدارقطني^(٦) حدثنا داود بن عمرو ثنا منصور بن أبي الأسود عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف طوافاً واحداً لحجه وعمرته،

(١) عند البخاري في "باب كيف تهل الحائض والنفساء"، ص ٢١١-٢١٢ ج ١ وعند مسلم: ص ٣٨٦ ج ١

(٢) عند مسلم: ص ٣٩١ في "باب بيان وجوه الاحرام"، (٣) عند الترمذي في "باب ما جاء أن الفارق يطوف طوافاً واحداً"، ص ١٢٦؛ وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرد به الدراوردي على ذلك اللفظ؛ وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر، ولم يرفوه، وهو أصح (٤) عند ابن ماجه في "باب طواف الفارق"، ص ٢١٩ (٥) ليث بن أبي سليم، يمكن: أبابكر مولى عتبة بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، قالوا: وتوفي ليث في خلافة أبي جعفر، مختصراً من ابن سعد: ص ٢٤٣-٢٤٤ ج ٦ (٦) عند الدارقطني: ص ٢٧٣ ج ١

قال في "التنقيح": إسناده صحيح، فإن عبد الملك صدوق، روى له مسلم؛ ومنصور، وثقه ابن معين، وغيره، وهو شيعي، وداود من شيوخ مسلم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الترمذي عن حجاج^(١) بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي عليه السلام قرن بين الحج والعمرة، فطاف لها طوافاً واحداً، انتهى. والحجاج ضعيف، وأخرجه الدارقطني عن الربيع بن صبيح عن عطاء عن جابر، قال: ما طاف لها رسول الله ﷺ إلا طوافاً واحداً، وسمياً واحداً لحجة وعمرة، انتهى. والربيع ضعيف.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن علي بن عاصم^(٢): ثنا أبي عن حصين بن عبد الرحمن، قال: قال لي منصور: حدثني^(٣) أنت يا حصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ وأصحابه طافوا لحجتهم وعرثهم طوافاً واحداً، انتهى. قال ابن الجوزي: وعلي ابن عاصم ضعيف، قال في "التنقيح": هكذا وجدته في نسختين صحيحتين، والصواب عاصم بن علي، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد أن النبي عليه السلام جمع بين الحج والعمرة، فطاف لها بالبيت طوافاً واحداً، وبالصفاء والمروة طوافاً واحداً، انتهى. قال ابن الجوزي: وابن أبي ليلى هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف، قال في "التنقيح": وعطية أضعف منه.

الحديث الرابع: روى أن صبي بن معبد لما طاف طوافين، وسعى سعين قال له عمر: هديت لسنة نيك؛ قلت: هذا الحديث لم يقع هكذا، فقد أخرجه أبو داود، والنسائي عن منصور، وابن ماجه^(٤) عن الأعمش، كلاهما عن أبي وائل عن الصبي بن معبد الثعلبي، قال: أهملت بهما معاً، فقال عمر: هديت لسنة نيك، انتهى. وذكر بعضهم فيه قصة؛ ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع العاشر، من القسم الخامس، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبو داود الطيالسي، وابن أبي شيبة في "مسانيدهم"، وقال الدارقطني في "كتاب اللعل": وحديث الصبي بن معبد هذا

(١) عند الترمذي في باب ماجاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً، ص ١٢٦، وحديث ربيع بن صبيح عن عطاء عن جابر، عند الدارقطني: ص ٢٧١ (٢) حديث علي بن عاصم، عند الدارقطني: ص ٢٧٢، وحديث عطية عن أبي سعيد، عند الدارقطني: ص ٢٧٣ - ج ١ (٣) كذا في - نسخة الدار - ولله أصح، وكان في النسخة المطبوعة للزبيدي، وفي - نسخة الدارقطني - المطبوعة أيضاً "حدثني"، [البجوري]

(٤) عند أبي داود: ص ٢٥٠ - ج ١ في باب الاقراء، وعند النسائي في باب القراء، ص ١٣ - ج ٢، وعند ابن ماجه: ص ٢١٩ في باب من قرن الحج والعمرة،

حديث صحيح، وأصح إسناده حديث منصور عن الأعشى عن أبي وائل عن الصبي عن عمر .
 أحاديث الباب : أخرج النسائي في "سننه الكبرى- في مسند علي" عن حماد بن عبد الرحمن
 الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية ، قال : طفت مع أبي - وقد جمع بين الحج والعمرة -
 فطاف لهما طوافين ، وسعى لهما سعين ، وحدثني أن علياً فعل ذلك ، وقد حدثه أن رسول الله
 ﷺ فعل ذلك ، انتهى . قال صاحب "التتبع" : وحماد هنا ضعفه الأزدي ، وذكره ابن حبان
 في "الثقات" ؛ قال بعض الحفاظ : هو مجهول ، والحديث من أجله لا يصح ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(١) عن الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد عن ابن
 عمر أنه جمع بين حج وعمرة ، فطاف لهما طوافين وسعى سعين ؛ وقال : هكذا رأيت رسول الله
 ﷺ كما صنعت ، انتهى . وأخرجه عن الحسن بن عماره عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي ، قال :
 رأيت النبي عليه السلام قرن ، وطاف طوافين ، وسعى سعين ، انتهى . قال الدارقطني : لم يروها
 غير الحسن بن عماره ، وهو متروك ، ثم هو قد روى عن ابن عباس ضد هذا ، ثم أخرجه عن الحسن
 ابن عماره عن سلمة بن كهيل عن طاوس ، قال : سمعت ابن عباس يقول : لا والله ما طاف لهما
 رسول الله ﷺ إلا طوافاً واحداً ، فهاتوا من هذا الذي يحدث أن رسول الله ﷺ طاف لهما
 طوافين ، انتهى . وبالسند الثاني رواه العقيلي في "كتاب الضعفاء" ^(٢) ، فقال : حدثنا عبد الله بن
 محمد بن صالح السمرقندي ثنا يحيى بن حكيم المقوم ، قال : قلت لأبي داود الطيالسي : إن محمد بن
 الحسن صاحب الرأي حدثنا عن الحسن بن عماره عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي ، قال :
 فذكره ، فقال أبو داود : من هذا كان شعبة يشق بطنه من الحسن بن عماره ، وأطال العقيلي في
 تضعيف الحسن بن عماره ؛ وأخرجه الدارقطني أيضاً عن حفص بن أبي داود عن ابن أبي ليلى
 عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بنحوه ، قال : وحفص هذا ضعيف ، وابن أبي ليلى
 ردى الحفظ ، كثير الوهم ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي
 حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي أن النبي ﷺ كان قارناً فطاف طوافين وسعى سعين ، انتهى .
 قال : وعيسى بن عبد الله يقال له : مبارك ^(٣) ، وهو متروك الحديث .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن أبي بردة عمرو بن يزيد عن حماد عن إبراهيم
 عن علقمة عن عبد الله ، قال : طاف رسول الله ﷺ لعمرة وحجته طوافين ، وسعى سعين ،

(١) عند الدارقطني : ص ٢٧١ ؛ وحديث الحسن بن عماره عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي : ص ٢٧٣

(٢) ومثله في "تهذيب التهذيب" ، نالاً عن العقيلي : ص ٣٠٧ - ج ٢

(٣) في - نسخة الدار - "مبارك" ، [الجنوري]

وأبو بكر، وعمر، وعلي، وابن مسعود؛ قال الدارقطني: وأبو بردة متروك، ومن دونه في الإسناد ضعفاء، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني أيضاً عن محمد بن يحيى الأزدي ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين أن النبي عليه السلام طاف طوافين وسعى سبعين، انتهى. قال الدارقطني: يقال: إن محمد بن يحيى حدث بهذا من حفظه، فوهم في منته؛ والصواب بهذا الإسناد أن النبي عليه السلام قرن الحج والعمرة، وليس فيه ذكر الطواف ولا السعي، ويقال: إنه رجع عن ذكر الطواف والسعي، وحدث به علي الصواب، كما حدثنا به محمد بن إبراهيم بن نيروز حدثنا محمد بن يحيى الأزدي به أن النبي عليه السلام قرن، انتهى. قال: وقد خالفه غيره، فلم يذكر فيه الطواف ولا السعي، كما حدثنا به أحمد بن عبد الله بن محمد الوكيل، ومحمد بن غنم، قالوا: حدثنا القاسم بن محمد بن عباد المهلبى ثنا عبد الله بن داود ثنا شعبة، بهذا الإسناد أن النبي عليه السلام قرن^(١)، انتهى.

الآثار: روى محمد بن الحسن الشيباني في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة حدثنا منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن أبي نصر السلي عن علي بن أبي طالب، قال: إذا أهلت بالحج والعمرة، فلفظ لها طوافين، واسع لها سبعين بالصفا والمروة، قال منصور: فلفقت مجاهداً، وهو يفتي: بطواف واحد لمن قرن، فحدثه بهذا الحديث، فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين، وأما بعد، فلا أفتي إلا بهما، انتهى. وأخرجه البيهقي في "المعرفة"^(٢) من طريق الشافعي أخبرنا رجل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب، قال في القارن: يطوف طوافين، قال الشافعي: وهذا معناه أنه يطوف حين تقدم بالبيت والصفا والمروة، ثم يطوف بالبيت للزيارة، قال البيهقي: وأصح ما روى عن علي في ذلك من حديث مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي في حديث ذكره، ثم يحرم لها جميعاً، ويطوف لها طوافين، هكذا رواه سفيان بن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن مالك بن الحارث؛ وكذلك رواه الثوري، وشعبة، وبعضهم قال: عن منصور عن مالك بن الحارث، ويشبه أن يكون المعنى فيه ما قال الشافعي؛ ورواه عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمرو عن أبيه، قال: القارن يطوف طوافين، قال البخاري: لا يصح، وقال ابن المنذر: لا يثبت عن علي خلاف قول ابن عمر، إنما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي،

(١) الأحاديث التي مرّت بعد كلام القليل كلها عند الدارقطني: ص ٢٧٣، و ص ٢٧٤

(٢) وذكر البيهقي معناه في "السنن"، ص ١٠٨ - ج ٥ في باب المنذر والقارن يكسبها طواف واحد

وسمي واحد،

وأبو نصر رجل مجهول^(١)، مع أنه لو كان ثابتاً كان قول رسول الله ﷺ أولى : من أحرم بالحج والعمرة ، أجزأه عنهما طواف واحد ، وسعى واحد ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه"^(٢) حدثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن علياً ، وابن مسعود ، قالا في القارن : يطوف طوافين ويسعى سبعين ، انتهى . ثنا حفص بن غياث عن حجاج عن الحكم عن عمرو بن الحسن بن علي ، قال : إذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سبعين ، انتهى .

قوله : ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الأيام ؛ قلت : تقدم في الصوم ، لكن يرد على المذهب حديث أخرجه البخاري^(٣) عن عائشة ، وابن عمر أنهما قالا : لم يرخس في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : وهذا شبيه بالمسند ، قال الشافعي : وبلغني أن ابن شهاب يرويه عن النبي عليه السلام مرسل ، انتهى . وأخرج البخاري أيضاً عن ابن عمر أنه قال : الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هدياً ولم يصم ، صام أيام منى ، انتهى .

قوله : وعن عمر أنه أمر في مثله بذبح شاة - يعني في قارن لم يجد الهدى ولم يصم حتى أتت عليه أيام النحر - ؛ قلت : حديث غريب ، وكذا ذكره في "المبسوط" فنقل عن عمر أنه أتاه رجل يوم النحر ، فقال : إني تمتعت بالعمرة إلى الحج ، فقال : اذبح شاة ، قال : مامع شيء ، قال : سل أقاربك ، قال : ما هنا أحد منهم ، فقال : يامغيث أعطه قيمة شاة .

(١) قال صاحب "الجمهور التي" في تزييف قول البيهقي ، : وذكر أبو عمر في "التفهيم" ، حديث أبي نصر عن علي ، ثم قال : وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ، ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن أذينة ، قال : سألت علياً ، فذكره ، وهذا أيضاً إسناد جيد ، وفي "الحلى" ، ، رويته من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة ، ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة ، كلاهما عن علي ، وفي "الحلى" ، ، أيضاً : رويته من طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك ، ومن طريق سفيان عن أبي إسحاق السبيعي ، كلاهما عن ابن مسعود ، قال : علي القارن طوافان وسبعين ، ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن عمرو بن الأسود عن الحسن بن علي ، قال : إذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين ، واسع سبعين ، فظهر بهذا إفساد جعل البيهقي ذلك الاسناد أصح ما روى في الطوافين من علي ، هذا ما قال في : ص ١٠٨ ، و ص ١٠٩ - ج ٥ على هامش "السنن" ،

(٢) قال ابن التزكاني في "الجمهور التي" ، : قلت : رجال هذا السند ثقات ، وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات : ص ١٠٨ - ج ٥ من هامش "السنن" ، (٣) عند البخاري في "باب صيام أيام التشريق" ، ص ٢٦٨ - ج ١ في "الصوم" ، : وقال ابن الهمام في "الفتح" ، ، ص ٢٠٩ - ج ٢ : فلي أصلاً لو صح رفعه لم يمرض النبي العام ولو وازنه ، فكيف ! وذلك أشهر ، وعلى أصلهم لا يمتنع ما لم يحرم برفعه وصحته ، والمرسل عندهم من قبيل الضعيف لو تحقق ، فكيف ! وإنما ذكره الشافعي بلاغاً ، وغيره موقوفاً ، ولو تم على أصلهم لم يلزمنا اعتباره ، انتهى .

باب التمتع

الحديث الأول : قال المصنف رحمه الله : وصفة التمتع أن يبتدىء من الميقات في أشهر الحج ، فيحرم بالعمرة ، ويدخل مكة فيطوف بها ، ويسعى ويحلق ، أو يقصر ، وقد حل من عمرته ، وهذا هو تفسير العمرة ، وكذلك إذا أراد أن يفرّد بالعمرة فعل ما ذكرنا ، هكذا فعل رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، وقال مالك : لا حلق عليه ، وإنما العمرة الطواف والسعي . وحجتنا عليه ما ذكرناه ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن ابن عمر ، قال : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى وساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ ، فأهلّ بالعمرة ، ثم أهلّ بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله ﷺ من مكة ، قال للناس : من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحل ، ثم ليهلّ بالحج ، وليهد ، فمن لم يجد هدياً ، فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة ، فاسلم الركن أول شيء ، ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم ، فأنصرف ، فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ، ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ ، من أهدى وساق الهدى من الناس ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى ^(٢) عن نافع ، قال : أراد ابن عمر الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير ، فقيل له : إن الناس كائن بينهم قتال ، ونخاف أن يصدوك . فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، إذن أصنع كما صنع رسول الله ﷺ ، أشهدكم أنى قد أوجبت عمرة حتى إذا كان بظاهر اليماء ، قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنى جمعت حجة مع عمرة ، وأهدى هدياً مقلداً اشتراه ، حتى قدم فطاف بالبيت والصفا ، ولم يزد ^(٣) على ذلك ، ولم

(١) عند البخارى في " باب من ساق البهائم معه " ، ص ٢٢٩ - ج ١ ، وعند مسلم في " باب وجوب الدم على

التمتع " ، ص ٤٠٣ . (٢) عند البخارى في " باب من اشترى هدياً من الطريق وقبضها " ، ص ٢٣١ - ج ١

(٣) في - نسخة الدار - " قلم يزل " [البجنورى]

يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فخلق ونحر ، ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، ثم قال : هكذا صنع النبي عليه السلام ، انتهى . والاستشهاد بهذا الحديث أولى من الحديث الذي قبله ، فإن المصنف رحمه الله احتج به على مالك في وجوب الحج على المعتمر .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه البخاري ^(١) عن ابن عباس ، قال : لما قدم النبي عليه السلام مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يحلوا ويحلقوا ، أو يقصروا ، انتهى . وأخرج البخاري ، ومسلم ^(٢) عن معاوية بن أبي سفيان ، قال : قصرت عن النبي ﷺ على المروة ، أو رأيتُه يقصر عنه على المروة بمشقص ، انتهى . قال المنذرى في " حواشيه " : قوله : قصرت ، يحتاج به من يقول : إنه عليه السلام كان في حجة الوداع متمتعاً ، لأن المعتمر يقصر عند الفراغ من السعي ، وهذا لا يصح أن يكون في حجة الوداع ، لأنه عليه السلام حلق رأسه في حجة الوداع بلا خلاف ، كما ورد في " الصحيحين " ، وقيل : إنما كان هذا في بعض عمره عليه السلام ، قيل : ولا يصح هذا ، إلا أن يكون في عمره الجعرانة ، لأن الصحيح أن معاوية أسلم يوم فتح مكة مع أبيه ، فأما الرواية الأخرى : رأيتُه يقصر عنه ، فلا يصح أن يكون في حجة الوداع ، ويصح أن يكون فيما تقدم من عمره عليه السلام ، وأما لفظ الحديث عند أبي داود أن معاوية قال لابن عباس : أما علمت أني قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص أعرابي على المروة لحجته ؛ فمضى قوله : لحجته ، أي لعمرته ، ففي لفظ النسائي في عمرة على المروة ، والعمرة قد تسمى حجاً ، لأن معناها القصد ، وقد قالت للنبي عليه السلام : ما بال الناس حلوا وأنت لم تحلل من عمرتك ؟ قيل : تريد من حجتك ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : روى أنه عليه السلام قطع التلبية في عمرة القضاء حين استلم الحجر الأسود ؛ قلت : أخرجه الترمذي ^(٣) عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي عليه السلام كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر ، انتهى . وقال : حديث صحيح ؛ ورواه أبو داود ، ولفظه : أن النبي عليه السلام قال : يلي المعتمر حتى يستلم الحجر ، انتهى .

(١) عند البخاري في " باب قصير المشقة بعد العمرة " ، ص ٢٣٣ - ج ١

(٢) عند البخاري في " باب الحلق والتقصير عند الإحلال " ، ص ٢٣٣ ، وعند مسلم في " باب جواز تقصير المعتمر من شعره " ، ص ٤٠٨ - ج ١ ، ولفظ أبي داود في " باب الاقتران " ، ص ٢٥١ - ج ١ ، وعند النسائي في " باب أين يقصر المعتمر " ، ص ٤١ - ج ٢ (٣) عند الترمذي في " باب متى يقطع التلبية في العمرة " ، ص ١٢٤ ، وعند أبي داود في " باب متى يقطع المعتمر التلبية " ، ص ٢٥٢ - ج ١ ، و ص ٢٥٣ - ج ١ ، وعبد الملك بن أبي سليمان اسمه ميسرة أبو محمد ، أحد الأئمة ، قال ابن مهدي : كان شعبة يجب من حفظه ، وقال ابن أبي عيينة عن الثوري : حدثني الليزان عبد الملك بن أبي سليمان ، قال ابن المبارك عبد الملك ميزان ، كذا في " تهذيب التهذيب " ، ص ٣٩٧ - ج ٦

قال أبو داود: رواه عبد الملك بن أبي سليمان ، وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً ، انتهى . وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وفيه مقال ، ولم ينصف المنذرى في عزوه هذا الحديث للترمذى ، فان لفظ الترمذى من فعل النبي ﷺ ، ولفظ أبي داود من قوله . فهما حديثان ، ولكنه قد أضاف ” الأطراف “ إذ جعلوها حديثاً واحداً ، وهذا بما لا ينكر عليهم ؛ وقد بينا وجه ذلك في حديث : ” ابدؤوا بما بدأ الله به “ ؛ وروى الواقدي في ” كتاب المغازى “ حدثنا أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه السلام لبى - يعنى في عمرة القضية - حتى استلم الركن ، انتهى .

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام ساق الهدايا مع نفسه ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم عن ابن عمر ، قال : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة ، ثم أهلّ بالحج ، وتمتع الناس معه ، وقد تقدم الحديث بتامه في أول الباب .

الحديث الرابع : روى عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : أنا قلت قلائد هدى رسول الله ﷺ ؛ قلت : تقدم قبل ” باب القران “ ، رواه الأئمة الستة ، والمصنف هنا أحوال ، فقال : فإن كان بدنه قلدها بمزادة أو نعل ، لحديث عائشة على ماروينا ؛ وحديث عائشة هذا ذكره المصنف قبل ” باب القران “ أنها قالت : كنت أفتل قلائد لبدن رسول الله ﷺ فبعث بها ، وأقام في أهله حللاً . ولو استدلل هنا بحديث ابن عباس لكان أولى ، أخرجه - إلا البخارى - (١) عن أبي حسان الأعرج ، واسمه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا بناقته ، وفي لفظ : بيده ، فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم عنها وقلدها نعلين ، ثم أتى براحتيه ، فلما قعد عليها واستوت به على البيداء أهلّ بالحج .

الحديث الخامس : روى أنه عليه السلام أحرم بذى الحليفة ، وهداياه تساق بين يديه ؛ قلت : تقدم للبخارى ، ومسلم عن ابن عمر ، قال : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، إلى آخره ؛ وقد تقدم بتامه في أول هذا الباب .

الحديث السادس : روى في الإشعار أن النبي عليه السلام طعن في الجانب الأيسر

(١) عند مسلم في ” باب إظهار البدن وتخليده عند الاحرام “ ، ص ٤٠٧ - ج ١ ، وعند الترمذى في ” باب ما جاء في إظهار البدن “ ، ص ١٢٢ - ج ١ ، وعند أبي داود في ” باب الاشعار “ ، ص ٢٤٤ - ج ١ ، واللفظ له

مقصوداً ، وفي الجانب الايمن اتفاقاً ؛ قلت : رواية الطعن في الجانب الايمن أخرجها مسلم عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي عليه السلام صلى الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا بيئته فأشعرها في صفحة سنلها الايمن ؛ وقد تقدم ذكر البخاري (١) الإشعار من حديث المسور ، ومروان غير مقيد بالايمن ، ولا بالايسر ، ولفظه : قالوا : خرج النبي عليه السلام زمن الحديدية في بضع عشرة مائة من أصحابه ، حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلد النبي عليه السلام الهدى ، وأشعر وأحرم بالعمرة ، انتهى . وذكره من حديث عائشة أيضاً ، وسيأتي قريباً ؛ وأما رواية الطعن في الايسر ، فرواها أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون أن أبا شعبة بن الحجاج عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما أتى ذا الحليفة أشعر بدنته في شقها الايسر ، ثم سلت الدم بإصبعه ، فلما علت به راحلته البيداء لي ، انتهى . وقال ابن عبد البر في "كتاب التهيد" : رأيت في "كتاب ابن علية" عن أبيه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أشعر بدنة من الجانب الايسر ، ثم سلت الدم عنها ، وقلدها نعلين ، قال : وهذا عندي منكرو في حديث ابن عباس ، والمعروف مارواه مسلم ، وغيره : في الجانب الايمن ، لا يصح فيه غير ذلك ، إلا أن ابن عمر كان يشعر بدنه من الجانب الايسر ، انتهى . وهكذا أورده أبو محمد عبد الحق في "أحكامه" معزواً إلى ابن عبد البر ، قال ابن القطان في "كتابه" : وهو كلام صحيح ، وأنا أخاف أن يكون تصحيف فيه : الايمن ، بالايسر ، وأيضاً ، فإننا لانعلم ابن علية إلا الإخوة الثلاثة : إسماعيل ، ورعبي ، وإسحاق ؛ والمشهور الفقهاء منهم : إسماعيل بن إبراهيم ابن سهم ، وعليه أمة ، وليست هذه طبقة ، أن يروى بهذا النزول ، فإن قدرناه هو فأبوه إبراهيم ابن مقسم لا أعرفه في رواية الأخبار ، وحاله مجهول ، انتهى كلامه . قلت : قدروى من غير طريق ابن علية كما قدمناه من جهة أبي يعلى الموصلي ؛ وحديث ابن عمر الذي أشار إليه ابن عبد البر أخرجها مالك في "موطأه" (٢) عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة يقلده بنعلين ، ويشعره من الشق الايسر ، ثم يساق معه ، مختصر .

(١) عند البخاري في "باب من أشعر وقلده بذى الحليفة" ، ص ٢٢٩ - ج ١ ، وحديث عائشة في : ص ٢٣٠ وفي ذلك الباب (٢) عند مالك في "الموطأ" - في باب العمل في الهدى حين يساق ، ص ١٤٧ ، وفي "الموطأ" ، للإمام محمد بن حسن : ص ٥٦ أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يشعر بدنته في الشق الايسر ، إلا أن تكون صواباً مقربة ، فإذا لم يستطع أن يدخل بيئتها أشعرها من الشق الايمن ، إلخ .

قال محمد : وهذا تأخذ ، التقليد أصل من الاشارة ، والاشارة حسن ، والاشارة من الجانب الايسر ، إلا أن تكون صواباً مقربة لا يستطيع أن يدخل بيئتها ، فليشعرها من الجانب الايسر والايمن ، وفي "العمدة" ، ص ٣٥ - ج ٩ :

الحديث السابع : روى الأشعار عن رسول الله ﷺ ، وعن الخلفاء الراشدين ؛ قلت : أما الرواية عن النبي ﷺ ، فأخرج البخاري عن المسور ، ومروان قالاً : خرج النبي عليه السلام من المدينة في بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كان بذى الحليفة قلد عليه السلام الهدى ، وأشعره ، وأحرم بالعمرة ، انتهى .

وقال ابن قدامة : وعن أحمد من الجانب الآخر ، لأن ابن عمر فعله ، وبه قال مالك ، وحكام ابن حزم عن مجاهد يقول : كانوا يستحبون الأشعار في الجانب الآخر ، الخ .

وقال الحافظ الإمام فصل الله التوريتين الحق في « شرحه على المصابيح » ، . قلت : وقد كان هذا الصليح - إشاراً الهدى - مسولاً به قبل الإسلام ، وذلك لأن القوم كانوا أصحاب غارات لا يتأهون من القصب والنهب ، ولا يتأسكون عنه ، وكانوا مع ذلك يطمعون البيت ، وما أهدى إليه ، ولا يرون التعرض لمن حجه أو اعتدته ، فكانوا يملون الهدايا بالأشعار والتعليق ، وذلك بأن يخلدوها نملًا ، أو عروة ، أو مزادة ، أو لحاء شجرة ، لكلا يتعرض لها متعرض ، فلما جاء الله بالإسلام أفر ذلك ، لغير للمعنى التي ذكرناه ، بل ليكون مشعراً يخرج مألشعر من ملك من يقرب إلى الله تعالى ، وليعلم أنه هدى ، فان نفر لم يركب ، ولم يحب ، ولم يختلط بالأموال ، ولم يتصرف فيه ، كما يتصرف في القلعة ، وإن عطب لم يؤول منه ، إلا على الوجه الذي شرع .

هذا ، وقد اختلف في الأشعار بالطنين ، وبإسالة الدم ، فرآه الجمهور ، ونفر عنه نفر يسير ، وقد صادفت بعض علماء الحديث يتشدق في التكبر على من يأبه ، حتى أقضى به مقاله إلى الطنن فيه ، والادعاء بأنه قائد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول سنته ، وينفر عنه لهذا الفرح بما عنده ، كيف سوغ الطنن في أئمة الاجتهاد ، وهم قلة يكسبون ، ومن سنة نبيه يتناضلون ؟ فاني يظن بهم ذلك ، أو لم يدرك أن سبيل الجتهاد غير سبيل التنازل ، وأن ليس للجهاد أن يتسارع إلى قبول التلقل والعمل به إلا بعد السبك والاتحان ، وتصنع العلل والأسباب ، فلهذا علم من ذلك ما لم يفهمه ، أو فهم منه ما لم يفهمه ، وأقضى ما يرى في الجتهاد قضية يوجد فيها حديث مخالف أن يقال : لم يبلغه الحديث ، أو بلغه من طريق لم يرقبوه ، مع أن الطاعن لو قضى له دوفهم فآلى إليه القول من مذهب وفي نصايه ، قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم ساق بعض هديه من ذى الحليفة ، وساق بعضه من قديد ، وأتى على رضى الله عنه يعفها من البين ، وجميع ماساق النبي صلى الله عليه وسلم إلى البيت : إما ست وتلاتون ، أو سبع وتلاتون بدنة ، والأشعار لم يذكر إلا في واحدة منهما ، وقد روى أيضاً عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى هديه من قديد ، وقديد : قرية بين مكة والمدينة ، وبينها وبين ذى الحليفة مسافة بعيدة ، أفلا يحتمل أن يتأمل الجتهاد في فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فيرى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أقام الأشعار في واحدة ، ثم تركه في البقية ، حيث رأى الترك أولى ، لا سيما والترك آخر الأمرين ، أو اكتفى من الأشعار بالتقليد ، لأنه يد مدسه في المعنى المطلوب منه ، والأشعار بمجد البدنة ، وفيه مالا يخفى من أذية الحيوان ، وقد نهى عن ذلك قولاً ، ثم استغنى عنه بالتقليد ، ولعل من هذه الاحتمالات رأى القول بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حج ، وقد حضره الجمل الغفير ، ولم يرو حديث الأشعار إلا ثرذمة قليلون ، رواه ابن عباس ، ولفظ حديثه على ما ذكرناه ، رواه المسور بن مخرمة ، وفي حديثه ذكر الأشعار من غير تعرض للصيغة ، ثم إن المسور وإن لم يتكر فضله وقضه ، فإنه ولد بهد الهجرة بستان ، وروته طائفة ، وحديثها ذلك أورده المؤلف في هذا الباب ، ولفظ حديثها : هلك فلان بدن النبي صلى الله عليه وسلم يدي ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فما حرم عليه شيء كان أملاً له ، ولم يتعلق هذا الحديث بحجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان ذلك عام حج أو بكر رضى الله عنه ، والمشركون يومئذ كانوا يحضرون الموسم ، ثم نهوا ، وروى عن ابن عمر أنه أشعر الهدى ، ولم يرفعه ، فخطر الجتهاد إلى تلك العلل والأسباب ، ورأى على كراهة الأشعار جماً من التابيين ، فذهب إلى ما ذهب يسارع في المنذر قبل مسارعة في الالوم . وإلا أسع نفسه : ليس بشك فادرجي ، ، والله يفتر لنا ولهم ، ويجبرنا من الهوى ، فإنه شريك المعنى ، انتهى .

حديث آخر : رواه الجماعة - إلا البخارى - عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس أن النبي عليه السلام أشعر بدنة من الجانب الايمن ، وسلك الدم عنها : وزاد فيه الترمذى ^(١) قال : وسمعت أبا السائب يقول : كنا عند وكيع ، فقال لرجل ممن ينظر فى رأى : أشعر رسول الله ﷺ ، ويقول أبو حنيفة : هو مثله ، قال الرجل : فانه قد روى عن إبراهيم النخعى أنه قال : الا شعار مثله ، فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً ، ثم قال : أقول لك : قال : رسول الله ﷺ ، وتقول : قال إبراهيم ١٩ ، ما أحقك بأن تحبس ، ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم عن القاسم عن عائشة ، قالت : قتلت قلائد بدن رسول الله ﷺ يدي ، ثم أشعرها ، وقلدها ، ثم بعث بها إلى البيت ، وأقام بالمدينة ، فاحرم عليه شيء كان له حلاً ، انتهى .

الحديث الثامن : حديث النهى عن المثلة : قلت : ليس فى كلام المصنف أن الاشعار منسوخ بحديث النهى عن المثلة ، ولكنه قال : إن حديث الاشعار معارض بحديث النهى عن المثلة ، وإذا وقع التعارض ، فالترجيح للحرم ، انتهى . وكان جماعة من العلماء تفهموا ^(٢) عن أبي حنيفة النسخ من ذلك ، وكذلك رواه السبيل فى "الروض الاثاف" ، فقال : النهى عن المثلة كان باثر غزوة أحد ، وحديث الاشعار فى حجة الوداع ، فكيف يكون الناسخ متقدماً على المنسوخ ، انتهى كلامه . وفى النهى عن المثلة أحاديث : منها حديث أنس أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٣) عن سعيد عن قتادة عن أنس ، فذكر حديث العرينين : وفى آخره : قال قتادة : وبلغنا أن النبي عليه السلام كان بعد ذلك يحث على الصدقة ، وينهى عن المثلة ، وانفرد به مسلم ^(٤) عن أنس ، قال : إنما سئل النبي عليه السلام أعين أولئك ، لأنهم سملوا أعين الرعاة .

حديث آخر : أخرجه البخارى عن ابن عمر ^(٥) ، قال : لعن رسول الله ﷺ مثل بالحيوان ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى عن عبد الله بن يزيد الأنصارى ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن النبهة والمثلة ، انتهى . هكذا عزاه عبد الحق للبخارى ، وينظر .

(١) عند الترمذى فى "باب ملجاء فى إشعار البدن" ، ص ١٢٢ - ج ١

(٢) فى - نسخة الدار - ص ١٠ ص ١٠ ، [البجنورى] (٣) عند البخارى فى "باب قصة عكل وعريته" ،

ص ٦٠٢ - ج ٢ (٤) عند مسلم فى "باب حكم المحاربين المرتدين" ، ص ٥٩ (٥) حديثا عبد الله بن عمر ،

وعبد الله بن يزيد الأنصارى ، عند البخارى فى "كتاب الصيد" - فى باب مايكره من المثلة ، ص ٨٢٩ - ج ٢

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "سننه - في كتاب الجهاد" ^(١) حدثنا ابن المنثي عن معاذ ابن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران البصري عن سمرة بن جندب ، قال : كان النبي عليه السلام يحث على الصدقة ، وينهى عن المثلة . وفيه قصة .

حديث آخر : أخرجه أحمد في "مسنده" ، والحاكم في "المستدرک" ، وقال : على شرط الشيخين عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبیر عن ابن عمر أن النبي عليه السلام لعن من يمثل بالحيوان ، وفي لفظ : نهى أن يمثل بالحيوان ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب عن مولى لجهينة عن عبد الرحمن بن زيد بن خالد عن أبيه مرفوعاً ، بلفظ عبد الله بن يزيد .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا عفان ثنا همام ثنا قتادة عن الحسن عن هياج ابن عمران عن عمران بن حصين سمعت رسول الله ﷺ يحث في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلة ، مختصر .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع عن سلمة بن نوفل عن صفية بن المغيرة ابن شعبة عن المغيرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا محمد بن صباح ثنا إسماعيل بن زكريا عن يزيد بن أبي زياد عن قيس بن الأحف حدثنا القاسم بن محمد الثقفي ، قال : جاءت أسماء بنت أبي بكر مع جوار لها ، وقد ذهب بصرها ، فقالت : ألهنا الحجاج ؟ قيل لها : لا ، قالت : إذا جاء فقولوا له : يأمر لنا بهذه العظام - يعني ابن الزبير - فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن المثلة ، وأخبروه أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج من قيف كذاب ومبير ، فأما الكذاب فقد رأيناه ، وأما المبير فهو الحجاج ، انتهى .

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن علي الآبار ثنا أبو أمية عمرو ابن هشام الحراني ثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ثنا إسماعيل بن راشد قال : كان من حديث عبد الرحمن بن ملجم في قتلة علي بن أبي طالب ، فذكر القصة بطولها ، وفي آخرها ، قال : ولما دخل ابن ملجم على علي بعد أن ضربه بالسيف على قرنه وأوقف بين يديه مكتوفاً قال له : يا عبد الله ،

مالذي حلك على ما صنعت؟ ألم أحسن إليك . ألم أفعل معك كذا وكذا وكذا ١٤، ثم قال للحسن : إن بقيت رأيت فيه رأيي ، وإن هلكت من ضربتي هذه ، فاضربه ضربة ، ولا تمثل به ، فاني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن المثلة ، ولو بالكلب العقور ، انتهى .

حديث آخر : رواه الطبراني أيضاً من حديث بقية عن عيسى بن إبراهيم عن موسى بن حبيب عن الحكم بن عير . وعائذ بن قرط ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمثلوا بشيء من خلق الله عز وجل فيه روح » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطبراني أيضاً عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي حدثنا شعبة عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب الأنصاري ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن النبهة والمثلة ، انتهى .

حديث آخر : رواه الواقدي في "كتاب المغازي" حدثني خالد بن المهيم مولى لبني هاشم عن يحيى بن أبي كثير ، قال : لما أسر سهيل بن عمرو يوم بدر ، قال عمر : يا رسول الله ، انزع ثنيته بدلح لسانه ، فلا يقوم عليك خطيئاً أبداً ، فقال رسول الله ﷺ : لا أمثل به ، فيمثل الله بي ، ولو كنت نبياً ، ولعله يقوم مقاماً لا تكرهه . فقام سهيل حين جاءه وفاة النبي عليه السلام بمخضبة أبي بكر بمكة ، كأنه كان يسمعها ، فقال عمر : أشهد أن محمداً رسول الله ، يريد حيث قال عليه السلام : لعله يقوم مقاماً لا تكرهه ، مختصر . وهو مرسل ؛ ومن هذا الباب وسم إبل الصدقة ، فالمنقول فيه عن أبي حنيفة أيضاً كراهته ، لأن فيه تعذيب الحيوان . وهو سنة عند الشافعي ، عملاً بحديث الصحيحين عن أنس بن مالك ، قال : غدوت بعبد الله بن أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ ليحنكه ، فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة ، انتهى .

قوله : وإشعار النبي عليه السلام لصيانة الهدى ، لأن المشركين كانوا لا يمتنعون عن تعرضه لإلابة . الحديث التاسع : قال عليه السلام : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة وتحملت منها » ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم عن أنس ، قال : خرجنا نصرخ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا النبي عليه السلام أن نجعلها عمرة ، وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت جعلتها عمرة ، ولكن سقت الهدى . وقرنت بين الحج والعمرة » ، وفي لفظ لها : ولولا أن معي الهدى لاحلت ، وفي حديث جابر الطويل : حتى إذا كان آخر طوافه على المروة قال : لو أتى استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، فن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة ، فقام سراقه بن جشم ، فقال : يا رسول الله . ألعاننا ، أم للآبد ؟ فشبك

رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى ، وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا ، بل للأبد . وأخرج البخارى ، ومسلم عن جابر ، قال : أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، فكبر ذلك علينا وضائق به صدورنا . فبلغ ذلك النبي عليه السلام فاندري أشيء بلغه من السماء ، أم من قبيل الناس ؟ فقال : أيها الناس أحلوا ، فلولاهدى الذى معى فعلت كما فعلتم قال : فأحللنا حتى وطئنا النساء ، وفعلنا ما يفعل الحلال ، حتى إذا كان يوم التروية أهللنا بالحج ، انتهى . قوله : روى عن عدة من التابعين : إذا رجع إلى أهله بعد فراغه من العمرة ، ولم يكن ساقى الهدى يبطل تمتعه ؛ قلت : رواه الطحاوى في " كتاب أحكام القرآن " عن سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والنخعي : أن المتمتع إذا رجع إلى أهله بعد العمرة بطل تمتعه ، وكذا ذكره الرازى في " أحكامه " .

قوله : روى عن العبادلة الثلاثة ، وعبد الله بن الزبير : أشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة ؛ قلت : العبادلة في اصطلاح أصحابنا ثلاثة : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وفي اصطلاح غيرهم أربعة : فأخرجوا ابن مسعود ، وأدخلوا ابن عمرو بن العاص ، وزادوا ابن الزبير ، قاله أحمد بن حنبل وغيره ، وغلطوا صاحب الصحاح إذ أدخل ابن مسعود ، وأخرج ابن العاص ، قال البيهقي : لأن ابن مسعود تقدمت وفاته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى عليهم ، ويلتحق بابن مسعود كل من سعى بعبد الله من الصحابة ، وهم نحو من مائتين وعشرين رجلا ، قاله النووي وغيره .

فحديث ابن عمر : أخرجه الحاكم في " المستدرک - في تفسير سورة البقرة " عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ قال : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة ، ويوم النحر منها ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وعلقه البخارى في " صحيحه " ، فقال : وقال ابن عمر : الحج شوال ، إلى آخره ، وعن الحاكم رواه البيهقي في " المعرفة " بسنده ومثله .

وحديث ابن عباس : أخرجه الدارقطنى في " سننه " ^(١) عن شريك عن أبي إسحاق عن الضحاك عن ابن عباس ، قال : أشهر الحج شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة ، انتهى . وعلقه البخارى أيضاً ، فقال : وعن ابن عباس : أشهر الحج التى ذكر الله : شوال ، وذو القعدة ، إلى آخره ؛ وأخرجه ابن أبى شيبة في " مصنفه " .

(١) عند الدارقطنى في " الحج " ، ص ٢٥٨ ، وكذا حديث ابن مسعود ، وابن الزبير

وحديث ابن مسعود : أخرجه الدارقطني أيضاً عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه ، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً .

وحديث ابن الزبير : أخرجه الدارقطني أيضاً عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الله ابن الزبير بنحوه ، قال الطبري : إنما أراد من قال : أشهر الحج : شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، أن هذه الأشهر ليست أشهر العمرة ، إنما هي للحج ، وإن كان عمل الحج قد انقضى بانقضاء أيام منى ، انتهى . وقد روى هذا مرفوعاً ، رواه الطبراني في "معجمه الأوسط" حدثنا أحمد بن محمد بن أسيد الأصماني ثنا محمد بن بواب الهنائي ثنا حصين بن المخارق ثنا يونس بن عبيد عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ : شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، انتهى . قال ابن كثير في "تفسيره" بعد أن عزاه لابن مردويه في "تفسيره" : هذا حديث موضوع ، ولا يصح رفعه ، فإن حصين بن المخارق اتهم بالوضع ، انتهى . الحديث العاشر : حديث عائشة ^(١) لما حاضت بسرف أمرها رسول الله ﷺ أن

لا تطوف بالبيت حتى تطهر ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج ، فلما كنا بسرف حضت ، فدخل رسول الله ﷺ وأنا أبكي ، فقال : مالك أفنست ؟ قلت : نعم ، قال : إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاقضي ما يقضي الحاج . غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : حتى تغتسلي ، أخرجه البخاري في "الحيض" ، وفي "الضحايا" ؛ وأخرجنا أيضاً ^(٢) عن جابر ، قال : أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بصح مفرد ، وأقبلت عائشة بعمرة ، حتى إذا كنا بسرف عركت عائشة ، حتى إذا قدمنا طفنا بالكعبة وبالصفا والمروة ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحل منا من لم يكن معه هدى ، قال : فقلنا : حل ماذا ؟ قال : الحل كله ، قال : فوافقنا النساء وتطيننا ، ولبسنا ثيابنا ، ليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية ، ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة وهي تبكي ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : شأنى أنى حضت ، وقد حل الناس ، ولم أحل ، ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون إلى الحج الآن ، فقال : إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاغتسلي . ثم أهلى بالحج ، فضلت ، ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ، ثم قال : قد حلتك من حجتك وعمرتك جميعاً ، قالت : يا رسول الله

(١) عند البخاري في "الحيض" - باب تقضى الحائض المأسك كلها إلا الطواف بالبيت ، ص ٤٤ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب وجوه الاحرام" ، ص ٣٨٨ - ج ١ (٢) عند مسلم في "باب وجوه الاحرام" ، ص ٣٩١ - ج ١ ، واللفظ له ، وعند البخاري في "باب تقضى الحائض المأسك كلها" ، ص ٢٢٤ - ج ١

إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن ، فأعمرها من التعميم ، وذلك ليلة الحصة ، انتهى . وفي لفظ البخاري فيه : قال : فأمرها النبي عليه السلام أن تنسك المناسك كلها ، غير أن لا تطوف ، ولا تصلي حتى تطهر ؛ وقال فيه أيضاً : فاعتمرت عمرة في ذى الحجة بعد أيام الحج ، وقال أيضاً : ولم يكن مع أحد منهم هدى غير النبي عليه السلام ، وطلحة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والترمذي ^(١) عن خفيف عن عكرمة ، وعطاء ، ومجاهد عن ابن عباس أن النبي عليه السلام ، قال : الحائض ، والنفساء إذا أتتا على الموقف تغتسلان وتحرمان ، وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت ، انتهى . زاد أبو داود : حتى تطهر ، قال الترمذي : حديث غريب من هذا الوجه ، انتهى . وخفيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون ، ضعفه غير واحد .

حديث آخر : رواه أحمد في " مسنده " ، وابن أبي شيبة في " مصنفه " ، قال : حدثنا وكيع ثاسفيان عن جابر عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ، قال : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » ، انتهى .

الحديث الحادي عشر : روى أنه عليه السلام رخص للنساء الحيض في ترك الطواف الصدر ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٢) عن طاوس عن ابن عباس ، قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض ، انتهى . وأخرج البخاري في " الحيض " عن ابن عباس ، قال : رخص للحائض أن تنفر - يعني بعد الإفاضة - ، قال : وكان ابن عمر يقول أولاً : إنها لا تنفر ، ثم رجع ، وقال : تنفر ، إن رسول الله ﷺ رخص لهن ، انتهى . وأخرج الترمذي ^(٣) ، والنسائي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض ، ورخص لهن رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه الحاكم في " المستدرک " ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى .

(١) عند أبي داود في " باب الحائض تهل بالحج " ، ص ٢٤٣ - ج ١ ، واللفظ له : وعند الترمذي في " باب ما جاء ما قضى الحائض من المناسك " ، ص ١٢٦ - ج ١ (٢) عند مسلم في " باب وجوب طواف الوداع " ، ص ٤٢٧ - ج ١ ، وعند البخاري في " باب طواف الوداع " ، ص ٢٣٦ - ج ١ ، وفي " الحيض " - في باب المرأة تحيض بعد الإفاضة - ، ص ٤٧ ، وقال الحافظ في " الدراية " ، ص ٢٠٦ : وفي الباب عن زيد بن ثابت ، وأم سلمة ، انتهى . (٣) عند الترمذي في " باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة " ، ص ١٢٦ - ج ١ ، وعند الحاكم : ص ٤٧٦ - ج ١ عن ابن عباس ، قال : كان الناس يتفرون من منى إلى وجوههم - فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، ورخص الحائض ، أح .

باب الجنائيات

الحديث الأول: قال عليه السلام: «الحناء طيب»؛ قلت: أخرجه البيهقي في «كتاب المعرفة - في الحج» عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن خولة بنت حكيم عن أمها أن رسول الله ﷺ قال لأم سلمة: «لا تطيبي وأنت محرمة، ولا تمسchi الحناء، فإنه طيب»، انتهى. قال البيهقي: إسناده ضعيف، فإن ابن لهيعة لا يحتاج به، انتهى، وأخرجه الطبراني في «معجمه»^(١) عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن خولة عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تطيبي وأنت محرمة، ولا تمسchi الحناء فإنه طيب»، انتهى. وعزاه السروجي في «الغاية» إلى النسائي، ولفظه: نهى المعتدة عن التكحل، والدهن، والختضاب بالحناء، وقال: «الحناء طيب»، انتهى. وأعاده المصنف في «باب العدة» بزيادة.

الحديث الثاني: حديث كعب بن عجرة، قال المصنف: وإن تطيب أو لبس أو حلق من عذر فهو إن شاء ذبح شاة، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام، وإن شاء صام ثلاثة أيام، لقوله تعالى: ﴿قَدِيدَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ نَسْكَ﴾، وكلمة «أو» للتخيير، وقد فسرهما رسول الله ﷺ بما ذكرنا؛ قلت: يشير إلى حديث كعب بن عجرة، أخرجه الأئمة الستة في «كتبهم»^(٢) عنه أن رسول الله ﷺ مر به، وهو بالحديدية قبل أن يدخل مكة، وهو محرم، وهو يوقد تحت قدره، والقمل يتهافت على وجهه، فقال: أيؤذيك هوامك هذه؟ قال: نعم، قال: فأحلق رأسك، وأطعم فرقاً بين ستة مساكين - والفرق: ثلاثة أصوع - أو صم ثلاثة أيام، أو أنسك نسيكاً، انتهى. وفي لفظ لمسلم، فقال له النبي عليه السلام: «أحلق، ثم اذبح شاة نسكاً، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين، انتهى. وفي لفظ له عن عمر: أنه سأل كعباً أي شيء افندى حين حلق رأسه؟ قال: ذبح بقرة، وفي لفظ: فقال لي: هل عندك فرق تقسمه بين ستة مساكين؟، والفرق: ثلاثة أصع، أو أنسك شاة، أو صم ثلاثة أيام، قلت:

(١) قال الهيثمي في «الزوائد»، ص ٢١٨ - ج ٣: رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه ابن لهيعة، وفيه كلام، وقال الحافظ المازيني في «الجمهر»، ص ١٠٠: قال أبو حنيفة الدينوري، وغيره من أهل اللغة: الحناء من أنواع الطيب؛ وقال الهروي في «الترغيب في الحديث»، ص ١٠٠: سيد ربيع الجبة الفاغية: قال الأصمعي: هو نور الحناء، وفي الحديث أيضاً عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يسجبه الفاغية (٢) عند مسلم في «باب جواز حلق الرأس للمعسر إذا كان به أذى»، ص ٣٨٢ - ج ١، واللفظ له؛ وعند البخاري في «الطب» - في باب الحلق من الأذى، ص ٨٥٠ - ج ٢

يارسول الله، خرلى، قال: أطعم ستة مساكين؛ وفى لفظ عن الحسن: أنه قال: فكيف صنعت؟ قال: ذبحت شاة، والله أعلم. أخرجه البخارى، ومسلم عن عبد الله بن معقل، قال: حدثني كعب بن عجرة أنه خرج مع رسول الله ﷺ محرماً، ففعل رأسه ولحيته، فبلغ ذلك النبي عليه السلام، فأرسل إليه، فدعا الحلاق، فحلق رأسه، ثم قال: هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام، أو يطعم ستة مساكين، لكل مسكين صاع، فأنزل الله فيه خاصة: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾، ثم كانت للسبلين عامة، انتهى. وفى لفظ لهما^(١) عن عبد الله بن معقل، قال: قدمت إلى كعب بن عجرة، وهو فى المسجد، فسألته عن هذه الآية ﴿فقدية من صيام، أو صدقة، أو نسك﴾ فقال كعب: فى نزول، كان فى أذى من رأسى، فحملت إلى رسول الله ﷺ، والقمل يتناثر على وجهى، فقال: ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى، أتجد شاة؟ قلت: لا، فنزلت هذه الآية ﴿فقدية من صيام، أو صدقة، أو نسك﴾ قال: صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، نصف صاع لكل مسكين، قال: فنزلت فى خاصة، وهى لكم عامة، انتهى.

فصل

الحديث الثالث: روى أنه عليه السلام سئل عن واقع امرأته، وهما محرمان بالحج، قال: بريقان دما، ويمضيان فى حجهما، وعليهما الحج من قابل، قلت: رواه أبو داود فى "المراسيل" حدثنا أبو توبة ثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبى كثير أنبا يزيد بن نعيم، أو زيد بن نعيم - شك أبو توبة - أن رجلاً من جذام جامع امرأته، وهما محرمان، فسأل الرجل النبي ﷺ، فقال: اقضيا نسككما واهديا هدياً، انتهى. ورواه البيهقى، وقال: لأنه منقطع، وهو يزيد بن نعيم بلا شك، انتهى. وقال ابن القطان فى "كتابه": هذا حديث لا يصح، فان زيد بن نعيم مجهول، ويزيد بن نعيم بن هزال ثقة، وقد شك أبو توبة، ولا يعلم عن هو منها، ولا عن حديثهم به معاوية بن سلام عن يحيى بن أبى كثير، فهو لا يصح؛ قال ابن القطان: وروى ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن عبد الرحمن بن حرمة عن ابن المسيب أن رجلاً من جذام جامع امرأته، وهما محرمان، فسأل الرجل رسول الله ﷺ، فقال لهما: أما حجكما، ثم ارجعا وعليكما حجة أخرى، فإذا كنتما بالمكان الذى أصبتما فيه ما أصبتما، فأحرما وتفرقا، ولا يرى واحد منكما صاحبه، ثم أما نسككما

(١) عند مسلم فى: ص ٣٨٢ - ج ١ وعند البخارى فى "الحج" فى باب الاطعام فى الفدية نصف صاع،

وأهديا، انتهى. قال ابن القطان: وفي هذا: أنه أمرهما بالتفرق في العودة لافي الرجوع، وحديث المراسيل على العكس منه، قال: وهذا أيضاً ضعيف بآب طيبة، انتهى كلامه. وروى أحمد بن حنبل^(١) حدثنا إسماعيل ثنا أيوب عن غيلان بن جرير أنه سمع علياً الأزدي، قال: سئل ابن عمر عن رجل وامرأة من عمان، أقبلتا حاجين، فقضيا المناسك حتى لم يبق عليهما إلا الإفاضة، وقع عليهما، فسأل ابن عمر، فقال: ليحجا عاما قابلا، انتهى. وروى أيضاً عن عبد الرحمن بن مهيدي ثنا هشام عن قتادة، قال: سألت الحسن عن رجل غشي امرأته بعد ما رمى البجرة، وحلق، فقرأ هذه الآية ﴿ثم ليقتضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾، قال: عليه الحج من قابل، انتهى.

قوله: وهكذا روى عن جماعة من الصحابة - يعني الحكم المذكور قبله - فن جامع قبل الوقوف؛ قلت: روى مالك في "الموطأ"^(٢) أنه بلغه أن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبا هريرة رضي الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج، فقالوا: ينفذان توجههما حتى يقضيا حجهما، ثم عليهما الحج من قابل، وأهدى، فقال علي بن أبي طالب: فإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما، انتهى. رواه البيهقي^(٣) من طريق ابن بكير عن مالك، وهو بلاغ، وأخرجه البيهقي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عمر بن الخطاب أنه قال في محرم بحجة أصاب امرأته. وهو محرم: يقضيان حجهما، وعليهما الحج من قابل من حيث كانا أحرما، ويتفرقان حتى يتما حجهما، قال: وهذا منقطع بين عطاء، وعمر، ورواه ابن أبي شبة في "مصنفه" حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر، قال: سألت مجاهداً عن المحرم يواقع امرأته، فقال: كان ذلك على عهد عمر بن الخطاب. فقال: يقضيان حجهما، ثم يرجعان حالاً، فإذا كان من قابل حجاً وأهديا، وتفرقا من المكان الذي أصابهما، انتهى.

أثر آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٤) عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه، قال: أتى رجل عبد الله بن عمرو فسأله عن محرم وقع بامرأته، فأشار له إلى عبد الله بن عمر، فلم يعرفه الرجل، قال: فذهبت معه، فسأله عن محرم وقع بامرأته، قال: بطل حجه، قال: فيقعد؟ قال: لا، بل يخرج مع الناس، فيصنع ما يصنعون، فإذا أدركه قابل حج، وأهدى، فرجعا

(١) قال المحافظ في "الدراية"، ص ٢٠٨: أخرجه سعيد بن منصور، وغيره؛ وروى ابن أبي شبة عن حميد عن ابن عمر نحوه. (٢) في "الموطأ" في باب هدى المحرم إذا أصاب أمه، ص ١٤٨ (٣) أخرجه البيهقي بلاغ، مالك في "السنن"، ص ١٦٧ - ج ٥، وكذا حديث عمر، وحديث يزيد بن يزيد بن جابر، قال: سألت مجاهداً أيضاً: ص ١٦٧ - ج ٥ (٤) أخرجه البيهقي: ص ١٦٧ - ج ٥

إلى عبد الله بن عمرو ، فأخبراه . فأرسلنا إلى ابن عباس ، قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس ، فقال له مثل ما قالنا ، انتهى . وعن الدارقطني رواه الحاكم ، وعن الحاكم رواه البيهقي في " المعرفة " وقال : إسناده صحيح ، وفيه دلالة على صحة سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو من ابن عباس ، انتهى . وقال الشيخ في " الإمام " : رجاله كلهم ثقات مشهورون ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا حفص عن أشعث عن الحكم عن علي ، قال : على كل واحد منهما بدنة ، فإذا حجا من قبل تفرقا من المكان الذي أصابهما ، انتهى . حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن وهبان عن ابن عباس ، قال : جاء رجل إلى ابن عباس ، فقال : إني وقعت على امرأتى وأنا محرم ، فقال : الله أعلم بحجكما ، امضيا لوجهكما ، وعليكما الحج من قابل ، فإذا انتهيت إلى المكان الذي واقعت فيه ففترقا ، ثم لا تجتمعا حتى تقضيا حجكما ، انتهى . حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج حدثني سعيد بن خرشيد أن رجلا استفتى جابر بن زيد ^(١) ، والحسن بن محمد عن رجل وامرأته أهلا بالحج ، ثم وقع عليهما ، فقالا : يتيان حجهما ، وعليهما الحج من قابل ، وإن كان ذا ميسرة أهدي جزورا ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من وقف بعرفة ، فقد تم حجه » ، تقدم غير مرة .

قوله : وإنما تجب البدنة لقول ابن عباس : قلت : يشير إلى حديث رواه مالك في " الموطأ " : مالك عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله ، وهو بمسعى ، قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة ، انتهى . والمصنف قد أشار إليه في مسألة : من طاف طواف الزيارة جنباً ؛ وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء ، قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها ، غير أنه لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ، قال : عليه بدنة ، انتهى . وروى أيضاً : حدثنا ابن الفضيل ، وسلام عن ليث عن حميد ، قال : جاء رجل إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، رجل جاهل بالسنة ، بعيد الشقة ، قليل ذات اليد ، قضيت المناسك كلها ، غير أني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى ، فقال : بدنة ، وحج من قابل ، انتهى .

(١) قال البيهقي في " السنن " ، ص ١٦٨ - ج ٥ : وروينا عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ، الخ .

فصل

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله تعالى أباح فيه المنطق » ؛ قلت : تقدم في ” باب الإحرام “ ؛ والمصنف استدل به هنا للشافعي على أن الطهارة شرط في صحة الطواف ؛ وأحمد مع الشافعي في هذه المسألة ، واستدل لها ابن الجوزي في ” التحقيق “ بحديثين في ” الصحيحين “ كلاهما عن عائشة : أحدهما : أنها حاضت ، فقال لها النبي عليه السلام : « اقضى ما يقضى الحاج ، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري » ؛ الثاني : أن صفة حاضت ، فقال رسول الله ﷺ : « أكنت أفضت يوم النحر - يعني الطواف - ؟ قالت : نعم ، قال : فانظري إذا » ، قال : ففزع من الطواف لعدم الطهارة ؛ قال : فإن قال الخصم : إنما منع لأجل دخول المسجد ، قلنا : المنقول حكم ، وسبب ، وظاهر الأمر يتعلق بالحكم بالسبب ، فلما تعرض للطواف لا للمسجد دل على أنه المقصود بالحكم ، انتهى كلامه . قال الشيخ في ” الإمام “ : روى أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة ، قال : سألت حماداً ، أو منصوراً عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة ، فلم يريا به بأساً ؛ قال : وروى سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن ابن بشر عن عطاء ، قال : حاضت امرأة ، وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين ، فأتمت بها عائشة سنة طوافها . قوله : عن ابن عباس ، فيمن طاف طواف الزيارة جنباً أن عليه بدنة ؛ قلت : غريب .

الحديث السادس : قال عليه السلام : « فادفوا بعد غروب الشمس - يعني في الإفاضة - من عرفات » ؛ قلت : حديث غريب ، وتقدم في حديث جابر الطويل ، فلم يزل عليه السلام واقفاً حتى غربت الشمس ، وتقدم أيضاً من حديث علي بن أبي طالب أنه عليه السلام أفاض منها حين غربت ، رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وتقدم أيضاً عند أبي داود من حديث أسامة ، قال : كنت ردف رسول الله ﷺ ، فلما وقعت الشمس دفع رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال في ” التقيح “ : إسناده حسن ، وتقدم أيضاً عند الحاكم عن المسور بن مخرمة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : أما بعد ، فإن أهل الشرك كانوا يدفعون من هذا الموضع إذا كانت الشمس على رؤوس الجبال مثل عمام الرجال ، وإنا ندفع بعد أن تغيب ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وتقدم عند الطبراني من حديث ابن عمر : قال : كان المشركون لا يفيضون من عرفات حتى تغم الشمس في رؤوس الجبال . وأن رسول الله ﷺ كان لا يفيض حتى تغيب ، مختصر ، وروى ابن أبي شيبة في ” مصنفه “ ثنا جرير عن الركين قال : سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول لابن الزبير : إذا سقطت الشمس فأفرض ، انتهى .

قوله : عن ابن مسعود ، قال : من قدم نسكا على نسك فعليه دم ؛ قلت : هكذا هو في غالب النسخ ، ويوجد في بعضها ابن عباس ، وهو أصح ، رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا سلام بن مطيع أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس . قال : من قدم شيئا من حجه ، أو آخره . فلهرق لذلك دما ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وإبراهيم بن مهاجر ضعيف ، انتهى . وأخرج عن سعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وجابر بن زيد أبي الشعثاء ، نحو ذلك ، وأخرج الطحاوي في "شرح الآثار" (١) حديث ابن عباس عن إبراهيم بن مهاجر به ، وأخرجه أيضاً ثنا ابن مرزوق ثنا الخصب ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، مثله ؛ قال الطحاوي : فهذا ابن عباس أحد من روى عن النبي عليه السلام ، أنه ما سئل يومئذ عن شيء ، قدم ولا آخر من أمر الحج إلا قال : لا حرج ، فلم يكن معنى ذلك عنده على الإباحة في تقديم ما قدموا ، ولا تأخير ما أخرؤا ، بما ذكرنا أن فيه الدم ، ولكن معنى ذلك عنده على أن الذي فعلوه في حجة النبي عليه السلام كان على الجهل بالحكم فيه ، كيف هو ، فعذرهم لجهلهم ، وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا مناسكهم ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

أحاديث الخصوم : واستدل من أجاز تقديم الحلق على الذبح والرمي وغير ذلك بما أخرجه في "الصحيحين" ، عن ابن عباس أن النبي عليه السلام سئل عن الذبح والرمي والحلق والتقديم والتأخير ، فقال : لا حرج ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه في "الصحيحين" أيضاً (٢) عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على راحلته بمنى ، فأناه رجل ، فقال : يا رسول الله إني كنت أرى أن الذبح قبل الرمي ، فذبحت قبل أن أرمي ، قال : ارم ولا حرج ، قال : فما سئل عن شيء قدمه رجل قبل شيء ، إلا قال : افعل ولا حرج ، انتهى .

الحديث السابع : روى أن النبي عليه السلام ، وأصحابه أحصروا بالحديبية ، وحلقوا في غير الحرم ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم (٣) عن المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحكم ، قال : خرج النبي عليه السلام زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من الصحابة ، حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد الهدى ، وأشعر ، وأحرم بالعمرة ، قال : وسار النبي عليه السلام حتى إذا كان بالثنية التي يهبط

(١) في "باب تقديم نسك على نسك" ، ٤٢٤ هـ - ج ١ (٢) عند البخاري و "الحج" - في باب الفتيا على الدابة عند العمرة ، ص ٢٣٤ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب جواز تقديم الذبح على الرمي" ، الحج - ص ٤٢١ - ج ١ (٣) عند البخاري في "باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب" ، ص ٣٧٨ - ج ١

عليهم منها ، بركت به راحلته ، إلى أن قال : قال النبي عليه السلام : أكتب : هذا ما قضى عليه محمد رسول الله ، وقص الخبر ، قال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل ، - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا ، فلما فرغ من قضية الكتاب ، قال النبي عليه السلام لأصحابه : قوموا فانحروا ، ثم احلقوا ، الحديث بطوله : قال البخاري في "الحج" : والحديبية خارج الحرم^(١) ، انتهى . وأخرج البخاري في "الشهادات" عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خرج معتمراً ، فحال كفار قريش بينه وبين البيت ، فحرق هديه ، وحلق بالحديبية ، وقاضاهم على أن يعتمر العام القابل ، وسيأتي في "باب الإحصار" .

فصل

الحديث الثامن : واستثنى رسول الله ﷺ الخنس الفواسق ، وهي : الكلب العقور ، والذئب ، والغراب ، والحداة ، والحية ، والعقرب ؛ قلت : اعلم أن ههنا حديثين حديثاً في جواز قتل هذه الأشياء للمحرم ، وحديثاً في جواز قتلها في الحرم ، فهما حديثان متغايران ، لا يقوم أحدهما مقام الآخر ، إذ لا يلزم من جواز قتلها للمحرم ، جواز قتل الحلال لها في الحرم ، ولا من جواز قتل الحلال لها خارج الحرم ، جواز قتل المحرم لها ، ثبت أنهما حكمان ؛ ويدل على ذلك أنه جمع بينهما في بعض الأحاديث ، وسيأتي الحكم الآخر في "الحديث الحادي عشر" ، أخرجه مسلم^(٢) عن ابن عمر مرفوعاً : خمس لا جناح على من قتلن في الحرم والإحرام ، فذكرهما ، فدل على تغايرهما ، وإنما ذكرت ذلك ، لأن بعض الفقهاء وهم في ذلك ، واستدل بأحد الحديثين على الحكم الآخر ، بل في أصحاب الحديث من بوب على أحد الحكمين ، فساق أحاديث الحكم الآخر ، ومنهم من ساق أحاديث الحكمين ، والباب على حكم واحد ، وكل ذلك غير مرضى لما بيناه ، والله أعلم ؛ والحديث أخرجه البخاري ، ومسلم^(٣) عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) وأجاب المنفعية : أن بعض الحديبية من الحرم ، كما ذكره الزمخشري في "الكشاف" ؛ وقد روى الطحاوي من حديث الزهري عن عروة عن المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالحديبية خبأؤه في الحل ، ومعلاه في الحرم ، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قد دخل دخول شيء من الحرم أن يشرع هديه خارج الحرم ؛ وروى البيهقي من حديث يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير عن مروان ، والمسور بن غزمية ، قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في بضع عشرة من أصحابه ، الحديث بطوله ؛ وفيه : وكان مضطرباً في الحل ، وكان يصلي في الحرم ، انتهى . والمضطرب : هو البناء الذي يصرب . ويهجم على أوتاد مضروبة في الأرض ، انتهى كلام البيهقي مختصراً .

(٢) عند مسلم في "باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم" ، ص ٣٨١ - ج ١

(٣) عند مسلم في ذلك الباب : ص ٣٨١ - ج ١ ، وعند البطاوي في "باب ما يقتل المحرم من الدواب" ، ص ٢٤٦ - ج ١ ،

وحديث زيد بن جبير ، عند البطاوي : ص ٢٤٦ - ج ١ ، فيه ، وعند مسلم في ذلك الباب : ص ٣٨٢ - ج ١

«خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والحدأة»، انتهى. ذكره البخارى في «بدء الخلق - وفي الحج»، ومسلم في «الحج»، وأخرجاه أيضاً عن زيد بن جبير، قال: سمعت ابن عمر يقول: حدثني إحدى نسوة النبي عليه السلام عن النبي ﷺ، قال: «يقتل المحرم الكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والحدايا، والغراب»، زاد فيه مسلم: والحية، وزاد فيه: قال: وفي الصلاة أيضاً، انتهى. وأخرج أبو داود، والترمذى^(١)، وابن ماجه عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ سئل عما يقتل المحرم، قال: «يقتل المحرم: الحية، والعقرب، والفويسقة، والكلب العقور، والحدأة، والسبع العادي، ويرى الغراب، ولا يقتله»، انتهى. ولم يذكر منه الترمذى غير السبع العادي، وقال فيه: حسن، وقال الشيخ في «الإمام»: وإنما لم يصححه من أجل يزيد ابن أبي زياد، انتهى. والغراب المنهى عن قتله في هذا الحديث يحمل على الذي لا يأكل الجيف، ويحمل المأمور بقتله على الأبقع الذي يأكل الجيف، كما أشار إليه صاحب الكتاب، بقوله: والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف، وأخرج النسائي، وابن ماجه^(٢) عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «خمس يقتلن المحرم: الحية، والفأرة، والحدأة، والغراب الأبقع، والكلب العقور»، انتهى. وورد الحديث غير مفيد بالحرم والإحرام، أخرجه البخارى، ومسلم^(٣) عن ابن عمر عن حفصة مرفوعاً: «خمس من الدواب كلها فاسق لا جناح على من قتلن: العقرب، والغراب، والحدأة، والفأرة، والكلب العقور»، انتهى. لم يقل البخارى: كلها فاسق؛ وأخرجه مسلم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس من الدواب لا جناح على من قتلها»، فذكرهن، قال عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين»: زاد جماعة عن نافع: ليس في حديث أحد منهم: سمعت النبي عليه السلام، وأما رواية الذئب، فأخرجه الدارقطني في «سننه»^(٤) عن الحجاج بن أرطاة عن وبرة بن عبد الرحمن، قال: سمعت ابن عمر يقول: أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الذئب، والفأرة، والحدأة، والغراب، انتهى. ورواه إسماعيل بن راهويه في «مسنده»، وزاد فيه: قيل له: فالحية، والغراب؛ فقال: كان يقال ذلك، انتهى. والحجاج لا يحتج به.

(١) عنه أبي داود في «باب ما يقتل المحرم من الدواب»، ص ٢٥٦ - ج ١، والترمذى فيه: ص ١١٤ - ج ١
 (٢) عنه النسائي في «باب ما يقتل المحرم من الدواب - قتل الكلب العقور»، ص ٢٥ - ج ٢، وعنه ابن ماجه في «باب ما يقتل المحرم»، ص ٢٣٠ - ج ١، وكذلك عنه مسلم في رواية الغراب الأبقع (٣) عنه البخارى في «باب ما يقتل المحرم من الدواب»، ص ٢٤٦ - ج ١، وعنه مسلم في «باب ما يتدب للمحرم وغيره قتل من الدواب»، ص ٣٨١ - ج ١
 (٤) عنه الدارقطني: عن وبرة، ونافع عن ابن عمر: ص ٢٦١

حديث آخر مرسل : رواه أبو داود في "المراسيل" عن سعيد بن المسيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خمس يقتلن المحرم : الحية ، والعقرب ، والغراب ، والكلب ، والذئب » ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا محمد بن أبي يحيى عن أبي حملة أنه سمع ابن المسيب ، فذكره . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود ، ولم يعله بشيء ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، مقتصرأ فيه على - الذئب - ، وأخرج نحوه عن عمرو بن عمر ، وأخرج عن عطاء ، قال : يقتل المحرم الذئب ، وكل عدو لم يذكر في الكتاب ، انتهى . قال السرقسطي في "غريبه" : الكلب العقور إسم لكل عاقر ، حتى اللص المقاتل ، وعلى هذا فيستقيم قياس الشافعية على الخمسة ، ما كان في معناها ، ولكن يعكر على هذا عدم إفراده بالذكر ، فإن قالوا : إنه من باب الخاص على العام ، تأكيذاً للخاص ، كقوله تعالى : ﴿ فيهما فاكهة ونخل ورمان ﴾ : قلنا : قد جاء في بعض الروايات مؤخر الذكر متوسطاً ، هكذا في "الصحيح" وغيره ، وأيضاً ففي مراسيل أبي داود ذكر الكلب من غير وصفه بالعقور ، فلم أن المراد به الحيوان الخاص ، لا لكل عاقر ، والله أعلم ؛ ثم استدل السرقسطي عن أبي هريرة أنه قال : الكلب العقور الأسد ، وسنده : أخبرنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن سيلان عن أبي هريرة ، فذكره .

الحديث التاسع : حديث أبي قتادة ، هل أشرتم ، هل دلتهم ، تقدم في "الإم حرام" .

قوله : وقال عطاء : أجمع الناس على أن على الدال الجزاء ؛ قلت : غريب ، وعطاء هذا كان ابن أبي رباح صرح به في "المبسوط" وغيره ؛ وذكره ابن قدامة في "المنهاج" عن علي ، وابن عباس ؛ وقال الطحاوي : هو مروى عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يرو عنهم خلافة ، فكان إجماعاً ، انتهى .

قوله : والصحابة أوجبوا النظر من حيث الحلقة ؛ قلت : روى مالك في "الموطأ" (١) أخبرنا أبو الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبع بكيش ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بحفرة ، انتهى . وعن مالك رواه الشافعي في "مسنده" ، وعبد الرزاق في "مصنفه" .

أثر آخر : رواه الشافعي ، ومن جهته البيهقي في "سننه" عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عمر ، وعثمان ، وعلياً ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، ومعاوية رضي الله عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم : بدنة من الإبل ، انتهى . قال الشافعي : وإنما نقول : إن في النعامة بدنة

بالقياس لا بهذا الأثر، فإن هذا الأثر غير ثابت عند أهل العلم بالحديث؛ قال البيهقي: ^(١) وسبب عدم ثبوته أن فيه ضعفاً واقتطاعاً، وذلك لأن عطاء الخراساني ولد سنة خمسين، قاله ابن معين، وغيره، فلم يدرك عمر، ولا عثمان، ولا علياً، ولا زيداً، وكان في زمن معاوية صبيّاً، ولم يثبت له سماع من ابن عباس مع احتماله، فإن ابن عباس توفي في سنة ثمان وستين، وعطاء الخراساني مع انقطاع حديثه هذا متكلم فيه، انتهى. ورواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في "مصنفيهما" أخبرنا ابن جريح به.

أثر آخر: روى الشافعي في "مسنده" ^(٢)، وعبد الرزاق في "مصنفه" قالوا: أخبرنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجوري عن أبي عبيدة عن أيّه عبد الله بن مسعود أنه قضى في البربوع بحفرة، انتهى.

أثر آخر: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ^(٣) أخبرنا إسرائيل، أو غيره عن أبي إسحاق عن الضحاك بن مزاحم عن ابن مسعود، قال: في بقرة الوحش، بقرة، انتهى.

أثر آخر: روى عبد الرزاق ثنا هشيم عن منصور عن ابن سيرين أن عمر أمر محرماً أصاب ظلياً بذبح شاة عفراء، انتهى.

أثر آخر: روى إبراهيم الحري في "كتاب غريب الحديث" حدثنا عبد الله بن صالح ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: في البربوع حمل، انتهى. ثم نقل عن الأصمعي أن الحمل ولد الضأن الذكر، انتهى.

أثر آخر: روى ابن سعد في "الطبقات" أخبرنا عبيد الله بن موسى ثنا إسرائيل عن منصور عن أبي وائل عن جرير البجلي، قال: خرجنا مهلين فوجدنا أعرابياً معه ظلي، فابتعته منه، فذبحته، وأنا ناس لا هلال، فأتيت عمر بن الخطاب، فأخبرته، فقال: إئت بعض إخوانك فليحكموا عليك، فأتيت عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن مالك، فحكما على تيساً أعفر، انتهى.

أثر آخر: رواه مالك في "الموطأ" ^(٤) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش البصري

(١) عند البيهقي في "السنن" - في باب فدية النعام، ص ١٨٢ - ج ٥ (٢) أخرجه البيهقي في "السنن"، ص ١٨٢ - ج ٥، وأيضاً عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود، ثم قال البيهقي: وهاتان الروايتان عن ابن مسعود رضي الله عنه مرسلتان، تؤكد إحداهما الأخرى.

(٣) وأخرجه البيهقي في "السنن"، عن الشافعي عن سعيد بن جبير عن إسرائيل به: ص ١٨٢ - ج ٥.

(٤) وأخرجه البيهقي في "باب قتل الحرم الصيد عمداً أو خطأ"، ص ١٨٠ - ج ٥، ومثله في "الزوائد"، للبيهقي: ص ٢٣٢ - ج ٣؛ وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، ووجهه ثقات، وعند مالك في "باب فدية ما أصيب من الطير والوحش"، ص ١٦١.

عن محمد بن سيرين أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال له: إني أصبت ظلياً، وأنا محرم، فما ترى في ذلك؟ فقال عمر لرجل إلى جنبه: تعال حتى أحكم أنا وأنت، قال: فخفا عليه بعنز، فولى الرجل وهو يقول: هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظلي، حتى دعا رجلاً، فحكم معه، فلما سمعه عمر دعاه، فقال له: هل تقرأ "سورة المائدة"؟ قال: لا، قال: لو أخبرتني أنك تقرأها لأوجعتك ضرباً، إن الله يقول في كتابه: (يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة)، فأنا عمر، وهذا عبد الرحمن بن عوف، انتهى.

أثر آخر: أخرجه البيهقي^(١) عن ابن عباس، قال: في حامة الحرم شاة، وفي يعضتين درم، وفي النعامة جزور، وفي البقرة بقرة، وفي الحمار بقرة.

أثر آخر مرفوع: أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن محمد بن فضيل، وسعيد بن عثمان عن الأجلع عن أبي الزبير عن جابر عن النبي عليه السلام، قال في الضبع إذا أصابه المحرم كبش، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة، انتهى.

الحديث العاشر: قال النبي عليه السلام: «الضبع صيد، وفيه شاة»؛ قلت: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٣) عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي حماد عن جابر بن عبد الله، قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع أصيد؟ قال: نعم، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم، انتهى. بلفظ أبي داود، وليس عند الباقيين: ويجعل فيه كبش؛ قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال في "علله الكبرى": قال البخاري: حديث صحيح، انتهى. أخرجه أبو داود في "اللطيمة"، والباقون في "الحج"، ورواه أحمد في "مسنده"، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس والستين، من القسم الثالث، والحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ورواه الدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما"^(٤)، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن عطاء عن جابر، فذكره، وزاد فيه: كبش مسن، وضعف عبد الحق هذه الزيادة، قال ابن القطان: وإنما ضعفها لأن في السند إسحاق بن إسرائيل شيخ شيخ الدارقطني، وقد ترك حديثه جماعة، ورفضوه

(١) عند البيهقي في "دباب فدية النعام"، وفي الوحش، وجمار الوحش، ص ١٨٢ - ج ٥، وعند الدارقطني: ص ٢٦٧.

(٢) عند الدارقطني: ص ٢٦٦، و ص ٢٦٧، وفيه قال: والجفرة التي قد ارتنت (٣) عند أبي داود في "اللطيمة" - في باب أكل الصبع، ص ١٧٧ - ج ٢، وعند الترمذي في "باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم"، ص ١١٧ - ج ١.

(٤) عند الدارقطني: ص ٢٦٦، وليس في النسخة المطبوعة زيادة: كبش مسن، وعند البيهقي في "دباب فدية النعام"، ص ١٨٣ - ج ٥، وفي رواية إبراهيم السامع عن عطاء عن جابر، وفيها كبش مسن، ثم قال البيهقي: وحديث إبراهيم السامع عن عطاء عن جابر، وقال: حديث جيد محمود، وأخرجه الحاكم: ص ٤٥٣ - ج ١، زيادة: عن إبراهيم السامع عن عطاء عن جابر، وقال: إبراهيم بن ميسون السامع زاهد عالم، أدرك الشهادة رضي الله عنه؛ وقال القهيني في "تلخيصه"،: صحيح.

برأى كان فيه ، انتهى . رواه الحاكم في " المستدرک " بهذه الزيادة ، وليس فيه إسحاق بن إسرائيل ، أخرجه عن محمد بن أبي يعقوب ثنا حسن بن إبراهيم ثنا إبراهيم الصائغ عن عطاه عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الضيع صيد ، فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ، ويؤكل ، انتهى . وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجاه ، وينبغي أن لا يمزى هذا الحديث هنا إلا لأبي داود فقط ، ويعزى للباقين في " كتاب الذبايح " فان في ألفاظهم : قلت : أكلها ؟ قال : نعم ، وليس هذا عند أبي داود ، وتفرد أبو داود بذكر الكبش ؛ هذا تحريره ، وينبغي أن يراجع ابن حبان ، والحاكم .

قوله : وهذا مروى عن علي ، وابن عباس - يعني أن في بيض النعام قيمته - : قلت : أما حديث علي فغريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " ^(١) حدثنا عبدة عن ابن أبي عروبة عن مطر الوراق عن معاوية بن قرة أن رجلاً أوطأ بعيده بيض النعام ، فسأل علياً ، فقال : عليك لكل بيضة ضراب ناقة ، أو جنين ناقة ، فاضلح إلى رسول الله ﷺ فأخبره بما قال ، فقال : قد قال ما سمعت ، وعليك في كل بيضة صيام يوم ، أو إطعام مسكين ، انتهى .

وأما حديث : ابن عباس : فرواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : في بيض النعام يصديه المحرم ثمنه ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه " ^(٢) حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاه عن ابن عباس ، قال : في كل بيضتين درهم ، وفي كل بيضة نصف درهم ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : وهذا يرجع إلى القيمة ، انتهى .

حديث آخر : عن ابن مسعود ، رواه ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في " مصنفهما " ، قال الأول : حدثنا ابن فضيل عن خفيف عن أبي عبيدة عن عبد الله ، قال : في بيض النعام قيمته ، انتهى . وقال الثاني ^(٣) : حدثنا أبو خيثمة عن خفيف به .

حديث آخر : عن عمر ، رواه أيضاً ، فقال : ابن أبي شيبة : ثنا وكيع ، وابن نمير عن الأعمش عن إبراهيم عن عمر ، قال : قال : في بيض النعام قيمته ، انتهى . وقال عبد الرزاق : حدثنا إسماعيل ابن عبد الله عن الأعمش به ، قال الشيخ في " الإمام " : وإبراهيم النخعي عن عمر منقطع ، وكذلك أبو عبيدة عن أبيه ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن مجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، وطاوس .

(١) عبد البيهقي (٢) أخرجه البيهقي في " باب بيض النعام يصيه المحرم " ، ص ٢٠٨ - ج ٥

(٣) أخرجه البيهقي فيه : ص ٢٠٨ - ج ٥ عن أبي خيثمة عن خفيف به

أحاديث في الباب مرفوعة : روى عبد الرزاق في "مصنفه" (١) حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قضى في بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه ، انتهى . وكذلك أخرجه الدارقطني في "سننه" عن إبراهيم بن أبي يحيى به ، وضعفه ابن القطان في "كتابه" ، قال : فيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله ابن عباس ، وهو ضعيف ، قال : والراوى عنه إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو كذاب ، بل قيل فيه ما هو شر من الكذب ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) ، والطبراني في "معجمه" عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : في بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه . انتهى . أخرجه الدارقطني من رواية علي بن غراب عن أبي المهزم ، والطبراني عن حسين المعلم عنه ، وذكره ابن القطان في "كتابه" من جهة الدارقطني ، وقال : أبو المهزم ضعيف ، والراوى عنه علي بن غراب ، وقد عنعن . وهو كثير التدليس ، انتهى . وفي "التنقيح" : وأبو المهزم اسمه : يزيد بن أبي سفيان ، قال النسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : كان يخطئ كثيراً ، واتهم ، فلما كثرت روايته مخالفة الآثبات ترك ، انتهى .

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : «خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم» ؛ قلت : لم يذكره شيخنا علاء الدين ، وأحال على الحديث المتقدم قريباً ، أعنى حديث جواز قتلها للحرم ، وهذا خطأ ، كما بيناه ، بل هذا حديث آخر ، وهو جواز قتلها في الحرم : أخرجه البخارى ، ومسلم عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الغراب ، والحداة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، وفي لفظ لمسلم : الحية ، عوض : العقرب ، وفي لفظ لها : خمس من الدواب كلهن فواسق ، وفي لفظ لمسلم (٣) : أربع كلهن فواسق ، يقتلن في الحل والحرم : الحداة ، والغراب ، والفأرة ، والكلب العقور ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : خمس فواسق ، يقتلن في الحل والحرم : الحية ، والغراب الأبقع ، والفأرة ، والكلب العقور ، والحداة ، انتهى . قوله : وذكر الذئب في بعض الروايات ؛ قلت : رواه الطحاوى في "شرح الآثار" (٤)

حدثنا على بن عبد الرحمن ثنا ابن أبي مريم ثنا يحيى بن أيوب عن محمد بن عجلان عن القعقاع

(١) عند البيهقي : ص ٢٠٨ - ج ٥ ، وعند الدارقطني : ص ٢٦٧ - ج ١ (٢) عند الدارقطني : ص ٢٦٨
(٣) لفظ : الحية ، ولفظ : أربع كلهن فواسق ، عند مسلم في باب : عند مسلم في باب : (٤) عند الطحاوى في
"باب ما يقتل المحرم من الدواب" ، ص ٣٨٤ - ج ١

ابن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام ، بنحو حديث مالك ، والليث - يعنى أن النبي عليه السلام قال : خمس من الدواب يقتلن في الحرم : العقرب ، والحدأة ، والغراب ، والفأرة ، والكلب العقور - ؛ إلا أنه قال في حديثه : والحية ، والذئب ، والكلب العقور ، انتهى .

قوله : روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : ثمرة خير من جرادة ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" (١) أنبأ يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نكعب ، فقال كعب : درهم ، فقال عمر لكعب : إنك لتجد الدرهم ، لثمرة خير من جرادة ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن فضيل عن يزيد بن إبراهيم عن كعب أنه مررت به جرادة فضر بها بسوطه ، ثم أخذها فشرها ، فقال له في ذلك ، قال : هذا خطأ ، وأنا أحكم على نفسى في هذا درهما ، فأتى عمر ، فقال له عمر : إنكم يا أهل حمص أكثر شئ دراهم ، ثمرة خير من جرادة ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا معمر ، والثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود أن كعباً سأل عمر ، فذكره بنحوه : حدثنا محمد بن راشد عن مكحول أن عمر ابن الخطاب سئل عن الجرادة يقتله المحرم ، فقال : ثمرة خير من جرادة .

الحديث الثاني عشر : قال عليه السلام : «الضبع صيد ، وفيه الشاة» ؛ قلت : غريب جداً .

قوله : روى عن عمر أنه قتل سبعاً ، وأهدى كبشاً ، وقال : إنا ابتدأناه (٢) ؛ قلت : غريب جداً .

الحديث الثالث عشر : قال عليه السلام : «لا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد ما لم يصده أو يصاد» (٣) له ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والترمذى ، والنسائى (٤) عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «صيد البر لكم حلال ، وأنتم حرم ، ما لم تصيدوه ، أو يصاد لكم ، انتهى . قال الترمذى : والمطلب بن حنطب لا نعرف له سماعاً من جابر ، ثم قال : قال الشافعى :

(١) في "باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم" ، ص ١٦٢

(٢) وفي "العرف للشئى" ، لشيخ الاسلام خاتم الهديين مولانا السيد محمد أنور ، رحمه الله تعالى ، وفي أكثر كتبنا أنه لو ابتدأ السبع بالصولة على الحرم ، قتله المحرم لا شئ عليه ، ولو ابتدأ المحرم يقتل السبع فقلبه جزاء ، ولا يجاوز الشاة ، انتهى . (٣) في - نسخة الدار - "أو يصد" [البجنورى]

(٤) عند الترمذى في "باب ما يأكل من الصيد للمحرم" ، ص ١١٦ - ج ١ ، وعند أبي داود في "باب لم يصيد للمحرم" ، ص ٢٥٦ ؛ وعند النسائى في "باب إذا أشار المحرم إلى الصيد قتله الحلال" ، ص ٢٥ - ج ٢

هذا أحسن حديث روى في هذا الباب ، انتهى . وقال في "كتاب الاضحية" ^(١) : والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقال : إنه لم يسمع من جابر ، انتهى . وقال النسائي : عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوى في الحديث ، وإن كان قد روى عنه مالك ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صححه" في النوع الأربعين ، من القسم الثالث ، والحاكم في "المستدرک" ^(٢) ، وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، قال : وهكذا رواه مالك بن أنس ^(٣) ، وسليمان بن بلال ، ويحيى بن عبد الله بن سالم عن عمرو بن أبي عمرو متصلاً مستنداً ، ثم أخرج أحاديثهم ، ثم أخرجه من طريق الشافعي ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلفة عن جابر عن النبي ﷺ ، قال الحاكم : وهذا لا يعلل حديث مالك ، وسليمان بن بلال ، ويعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني . فانهم وصلوه وهم ثقات ، انتهى كلامه . وهذا الذي أخرجه من جهة الشافعي ، رواه الحاكم في "مستدركه" بالإسناد المذكور ، بعد أن رواه متصلاً عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر مرفوعاً ، قال الشافعي : وابن يحيى أحفظ من الدراوردي ، انتهى . قال صاحب "التقيح" : عمرو بن أبي عمرو تكلم فيه بعض الأئمة ، ولكن روى عنه مالك ، وأخرج له البخاري ومسلم في "صحيحهما" ، والمطلب بن عبد الله بن حنطب ثقة ، إلا أنه لم يسمع من جابر فيما قيل ، قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" : سمعت أبي يقول : المطلب بن عبد الله بن حنطب عامة أحاديثه مراسيل ، لم يدرك من الصحابة إلا سهل بن سعد ، وأنس ، وسلفة بن الأكوع ، أو من كان قريباً منهم ، لم يسمع من جابر ، وقال في "كتاب الجرح والتعديل" : قال أبي : وجابر يشبه أن يكون أدركه ، انتهى كلامه . وأجاب صاحب الكتاب عن هذا الحديث : بأن معناه : أو يصاد لكم بأمركم ؛ وكذلك قاله الطحاوي ، قال : قوله في حديث أبي قتادة : هل أشرتُم أو أعنتُم ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ، دليل على أنه إنما يحرم بذلك فقط ، ولم يقل : هل صيد لاجلکم ؟ .

وأما حديث أبي موسى : فأخرجه الطبراني في "معجمه" ^(٤) عن يوسف بن خالد السمي ثنائياً عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي موسى الأشعري عن النبي عليه السلام نحوه ، سواء ؛ ورواه ابن عدي في "الكامل" ، وأعله يوسف بن خالد هذا ، وضعفه عن

(١) بل قال عتيق هذا الحديث أيضاً : والمطلب لا نعرف له سماعاً عن جابر ، وراجع "التدقيق" ، ص ١٧٨ - ج ١٠ .
(٢) في "باب حلة لحم العيد للحرم مالم يصد أو يصاد له" ، ص ٤٥٢ - ج ١ (٣) ورواية سليمان بن بلال ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، ويعقوب بن عبد الرحمن كلهم عن عمرو بن أبي عمرو ، عند البيهقي في "السنن" ، ص ١٩٠ - ج ٥ ، وكذلك عند الأرقطبي : ص ٢٨٥ (٤) قال الميثمي في "الزوائد" ، ص ٢٣٠ - ج ٣ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه يوسف بن خالد السمي ، وهو ضعيف

البخارى، والنسائى، والشافعى، وابن معين، وأغلظ فيه القول، انتهى. قلت : رواه الطحاوى فى "شرح الآثار" من حديث إبراهيم بن سويد حدثنى عمرو بن أبى عمرو، به سواء .
وأما حديث ابن عمر : فأخرجه ابن عدى فى "الكامل" عن عثمان بن خالد العثمانى عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الصيد يأكله المحرم ما لم يصده ، أو يصد له» ، انتهى . وضعف عثمان هذا عن البخارى ، وقال ابن عدى : هذا عن مالك غير محفوظ ، وكل أحاديث عثمان هذا غير محفوظة ، انتهى .

أحاديث الخصوم : منها حديث الصعب بن جثامة ، أخرجه الجماعة ^(١) - إلا أبا داود - عن ابن عباس عنه ، أنه أهدى للنبي عليه السلام حماراً وحشياً ، وهو بالابواء ، أو بؤدان ، فردّه عليه السلام ، قال : فلما رأى رسول الله ﷺ ما فى وجهه ، قال : إنا لم نرده عليك إلا أننا حرم ، انتهى . قال الترمذى : قال الشافعى : وجه هذا الحديث عندنا أنه إنما ردّه عليه لما ظن أنه صيد من أجله ، أو تركه على التنزه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أوداود ، والنسائى ^(٢) عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس أنه قال لزيد بن أرقم : يا زيد ، هل علمت أن رسول الله ﷺ أهدى إليه عضو صيد ، فلم يقبله ، وقال : إننا حرم ؟ قال : نعم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٣) عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل أن الحارث بن نوفل - وكان خليفة عثمان على الطائف - صنع لعثمان طعاماً فيه من الحجل ، واليعاقب ، ولحم الوحش ، فبعث إلى على ، فجاءه الرسول ، وهو يخطب لأباعر له ، فجاء . وهو ينفذ الخطب عن يديه ، فقالوا له : كل ، فقال : أطعموه قوماً حلالاً ، فإننا حرم ، فقال على : أنشد من كان ههنا من أشجع ، أتلون أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل حار وحش ، وهو محرم ، فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم ، انتهى . ورواه الطحاوى فى "شرح الآثار" ^(٤) ، لم يقل : أنشد من كان ههنا ، إلى آخره ، وإنما قال : فقال على : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة ، وحرم عليكم صيد البر

(١) عند البخارى فى "باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل" ، ص ٢٤٦ - ج ١ ، وعند مسلم فى "باب تحريم الصيد المأكول البرى" ، ص ٣٧٩ - ج ١ ، وعند الترمذى فى "باب ما جاء فى كراهية لحم الصيد للمحرم" ، ص ١١٦ - ج ١ ، وعند النسائى فى "باب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد" ، ص ٢٤ - ج ٢ .
(٢) عند النسائى فى "باب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد" ، ص ٢٤ - ج ٢ ، وعند أبى داود فى "باب لحم الصيد للمحرم" ، ص ٢٥٦ - ج ١ .
(٣) عند أبى داود فى "باب لحم الصيد للمحرم" ، ص ٢٥٦ - ج ١ .
(٤) أخرجه الطحاوى فى "باب لحم الصيد الذى يدبجه الحلال" ، ص ٣٨٩ - ج ١ و ص ٣٩٠ - ج ١ .

مادتم حراماً ، قال الطحاوى : وقد خالف علياً في ذلك عمر ، وأبو هريرة ، وعائشة ، وطلحة بن عبيد الله ، ثم أخرج عن ابن المبارك : ثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، أن رجلاً من أهل الشام استفتاه في لحم الصيد وهو محرم ، فأمره بأكله ، قال : فقلت عمر ، فأخبرته بمسألة الرجل ، فقال : بما أفتيته ؟ قلت : بأكله ، فقال : والذي نفسى بيده لو أفتيته بغير ذلك لعلوك بالدرة ، إنما نهيته أن تصطاده ، انتهى . ثم أخرج عن عبد الله بن شماس عن عائشة ، قالت في لحم الصيد يصيده الحلال ، ثم يهديه للمحرم : ما أرى به بأساً ، قال : وأما معنى الآية ، فعناه : وحرم عليكم قتل صيد البر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ﴾ الآية ، ولم يقل : لا تأكلوا ، قال : ومن جهة النظر أيضاً أنهم أجمعوا أن الصيد يحرمه الإحرام على المحرم ، ويحرمه المحرم على الحلال ، وكان من صاد صيداً في الحل فذبحه في الحل ، ثم أدخله في الحرم ، لأشئ عليه في أكله ، فلما كان الحرم لا يمنع من لحم الصيد الذى صيد في الحل ، كما يمنع من الصيد الحلى ، كان الناظر على ذلك أن يكون كذلك الإحرام أيضاً ، يحرم على المحرم الصيد الحلى ، ولا يحرم عليه لحمه ، إذا تولى الحلال ذبحه ، والله أعلم ^(١) ، والشافعى مع أبي حنيفة في إباحة أكل المحرم ما صيد لأجله ، وأحمد مع مالك في تحريمه ، واحتج الشيخ ابن الجوزى في ” التحقيق “ لأحمد بحديث الصعب بن جثامة ، وبحديث جابر ، وبحديث أبي قتادة ، ومن جهة عبد الرزاق .

الحديث الرابع عشر : روى أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم ، فقال عليه السلام : لا بأس به ، انتهى . قلت : رواه محمد بن الحسن الشيبانى في ” كتاب الآثار “ ، أخبرنا أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله ، قال : تذاكرنا لحم الصيد يأكله المحرم ، والنبي عليه السلام نائم ، فارتفعت أصواتنا ، فاستيقظ النبي عليه السلام ، فقال : فيم تنازعون ؟ قلنا : في لحم الصيد يأكله المحرم ، فأمرنا بأكله ، انتهى .

ومن أحاديث الأصحاب : قال الشيخ في ” الإمام “ : روى الحافظ أبو عبد الله الحسين ابن محمد بن خسرو البلخى في ” مسند الإمام أبي حنيفة “ عن أبي حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام ، قال : كنا نحمل الصيد صقيفاً ، وكنا تزوده ، ونأكله ، ونحن محرمون مع رسول الله ﷺ ، انتهى . قال : وكذلك رواه ابن أبي العوام في ” كتاب فضائل أبي حنيفة “ ، واختصره مالك في ” الموطأ “ ^(٢) ، قال : مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن

(١) انتهى كلام الطحاوى (٢) أخرجه مالك في ” الموطأ “ في باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، ص ١٣٥

الزبير بن العوام كان يتزود صفيف الطباء في الإحرام ، انتهى . قال في "الصحيح" : الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليستوى .

حديث آخر : أخرجه مسلم في "صحيحه" ^(١) عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه ، قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ، ونحن حرم ، فأهدى إليه طير ، وطلحة راقد ، فنا من أكل ، ومنا من تورع ، فلما انتبه أخبر ، فوافق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الأربعين ، من القسم الثالث ، وأخرجه أيضاً عن ابن أبي شيبة : وقال فيه : عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن أبيه ، فذكره ، ثم قال : ولست أنكر سماع ابن المنكدر عن عبد الرحمن بن عثمان ، فمرة رواه عنه ، ومرة رواه عن معاذ عنه ، انتهى كلامه . ورواه البزار في "مسنده" بالسند الأول ، وقال : لا نعلم أحداً جود لإسناده ووصله ، إلا ابن جريج ، ولا نعلمه عن النبي عليه السلام إلا من هذا الوجه ، انتهى .

ومن أحاديث الأصحاب أيضاً : حديث أبي قتادة ، أخرجه البخاري ، ومسلم في "صحيحهما" ^(٢) ، قال : خرج رسول الله ﷺ حاجاً ، وخرجنا معه ، قال : فانصرف من أصحابه جماعة ، فيهم أبو قتادة ، فقال : خذوا ساحل البحر ، حتى تلقوني . قال : فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا قبل رسول الله ﷺ أحرموا كلهم ، إلا أبو قتادة ، فإنه لم يحرم ، فينما هم يسرون ، إذ رأوا حرم وحش ، فحمل عليها أبو قتادة ، فقصر منها أثاناً ، فزلتنا ، فأكلنا من لحمها ، فقلنا : نأكل من لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقى من لحمها ، فقال : هل معكم أحد أمره ، أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقى من لحمها : وفي لفظ لها : ^(٣) عن أبي قتادة أنه غزا مع رسول الله ﷺ غزوة الحديبية ، قال : فأهلوا بعمرة غيري ، قال : فاصطدت حمار وحش ، فأطعمت أصحابي ، وهم محرمون ، ثم أنيت رسول الله ﷺ ، فأنبأته أن عندنا من لحمه ، فقال : كلوه ، وهم محرمون ، انتهى . وفي بعض طرق البخاري ^(٤) ، قال : معكم منه شيء ؟ ، قلت : نعم ، فناولته العصد ، فأكلها حتى تعرقها ، وهو محرم ، ذكره في "اللاطعة - في الهبة" قاله عبد الحق : وفي لفظ لمسلم : فقال :

(١) عند مسلم في "باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب" ، ص ٣٨١ - ج ١ (٢) عند البخاري في "باب لا يثير المحرم إلى الصيد لكن يسلطه الحلال" ، ص ٢٤٦ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب تحريم الصيد المأكول البري" ، ص ٣٨٠ - ج ١ (٣) عند البخاري في "باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ، ففتن الحلال" ، ص ٢٤٥ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب تحريم الصيد" ، ص ٣٨١ - ج ١ (٤) عند البخاري في "كتاب الهبة - في باب من استوجب من أصحابه شيئاً" ، ص ٣٥٠ - ج ١

هل معكم من لحم شيء ؟ قالوا : معنا رجله . قالوا : فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها ؛ وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١) أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، قال : خرجت مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية فأحرم أصحابي ، ولم أحرم أنا ، فرأيت حمار وحش ، فحملت عليه ، فاصطدته ، فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ ، وذكرته له أتى لم أكن أحرمته ، وأتى إنما اصطدته لك ، فأمر النبي عليه السلام أصحابه فأكلوا ، ولم يأكل ، حين أخبرته أتى اصطدته له ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق : أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢) ، وأحمد ، وإسحاق بن راهويه في "مستديهما" ، والدارقطني في "سننه" ، قال الدارقطني : قال أبو بكر النيسابوري : قوله : اصطدته لك ، وقوله : لم يأكل منه لا أعلم أحداً ذكره في هذا الحديث غير معمر ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : والظاهر أن هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط ، فإن في "الصحيحين" أن النبي عليه السلام أكل منه ؛ وفي لفظ لأحمد (٣) : قلت : هذه العضد قد شويتها وأنضجتها ، فأخذها فنهشها عليه السلام ، وهو حرام ، حتى فرغ منها ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطحاوي في "شرح الآثار" (٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلة الضمري ، قال : بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ يعمض أفواه الروحاء ، وهو محرم إذا حمار معقور فيه سهم قد مات ، فقال عليه السلام : دعوه ، فيوشك صاحبه أن يأتيه ، فجاء رجل من بهز ، هو الذي عقر الحمار ، فقال : يا رسول الله هي رميتي ، فشنأكم به ، فأمر عليه السلام أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق ، وهم محرمون ، انتهى .

الحديث الخامس عشر : قال عليه السلام : «ولا ينفر صيدها» ؛ قلت : أخرجه

(١) وأخرجه البيهقي في "السنن" في باب مالا يأكل المحرم من الصيد ، ص ١٦٠ - ج ٥ ، وقال البيهقي : قال علي : قال لنا أبو بكر : قوله : اصطدته لك ، وقوله : لم يأكل منه ، لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث غير معمر ، ثم قال : وقد روينا عن أبي حازم بن دينار عن عبد الله بن أبي قتادة في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منها ، وتلك الرواية أودعها صاحبها الصحيح - كتابهما - دون رواية معمر . وإن كان الاستنادان صحيحين ، والله أعلم ؛ ثم قال البيهقي : ص ١٩٤ - ج ٥ ، بعد ما ذكر حديث الحارث خليفة عثمان رضي الله عنه على الطائف ، وأتوا بهذين المستدين ما ذكره الشافعي رحمه الله في تأويل حديث من روى في قصة الصبب بن جثامة أنه أهدى إليه من لحم حمار ، وأما علي ، وابن عباس قاتلها ذهاباً إلى تحريم أكله على المحرم مطلقاً ، وقد خالفهما عمر ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير رضي الله عنهم ، وغيرهم ، ومعهم حديث أبي قتادة ، وجابر ، والله أعلم .

(٢) عند ابن ماجه في "باب الرخصة في ذلك إذا لم يصد له" ، ص ٢٣٠ ، وعند الدارقطني : ص ٢٨٥ ، وعند أحمد في "مستدرك أبي قتادة" ، ص ٣٠٤ - ج ٥ (٣) عند أحمد في "مستدرك أبي قتادة" ، ص ٣٠٦ - ج ٥

(٤) عند الطحاوي في "باب لحم الصيد الذي يذبحه الحلال" ، ص ٣٨٨ ، ولكن النخرج رحمه الله لفق فيه

الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) عن أبي هريرة، قال: لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي عليه السلام فيهم، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله حبس عن مكة القبل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وأنها أحلت لي ساعة من نهار، ثم بقيت حراماً ^(٢) إلى يوم القيامة، لا يعصد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا يتخلى خلاها، ولا تحل ساقطتها، إلا لمنشد، فقال العباس: إلا الأذخر، فإنه لقبورنا ويوتنا، فقال عليه السلام: «إلا الأذخر»، انتهى. وأخرج البخاري، ومسلم ^(٣) عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة: إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، لا يعصد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته، إلا من عرفها، ولا يتخلى خلاها، فقال العباس: يا رسول الله، إلا الأذخر، فإنه لقينهم، وليوتهم، فقال: «إلا الأذخر»، انتهى.

قوله: روى الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحرمون، وفي يوتهم صيود، ودواجن، ولم ينقل عنهم إرسالها؛ قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث، هو قال: كنا نخرج، وترك عند أهلنا أشياء من الصيد، مانرسلها، انتهى. حدثنا عبد السلام بن حرب عن ليث عن مجاهد أن علياً رأى مع أصحابه داجناً من الصيد، وهم محرمون، فلم يأمرهم بإرساله، انتهى.

الحديث السادس عشر: حديث «لا يتخلى خلاها، ولا يعصد شوكة».

الحديث السابع عشر: استثنى رسول الله ﷺ الأذخر، تقدم قريباً، وذكر المصنف بعد هذا الباب باين، ليس فيهما شيء: "باب مجاوزة الوقت بغير إحرام"، و "باب إضافة الإحرام إلى الإحرام" وبعدهما "باب الإحصار"، يذكره.

(١) حديث أبي هريرة عند البخاري في "كتاب القطة" في باب كيف تعرف القطة،، ص ٣٢٨ - ج ١، وعند مسلم في "باب تحريم مكة، وتحريم صيدها وخلاها وشجرها"، ص ٤٣٨ - ج ١ (٢) في - نسخة الدار - "ثم هي حرام"، [البجنوري] (٣) وأما حديث ابن عباس، فقد مسلم: ص ٤٣٨ - ج ١، وعند البخاري في "الحج" في باب لا ينفر صيد الحرم،، ص ٢٤٧ - ج ١

باب الإحصار

الحديث الأول : روى أنه عليه السلام خلق عام الحديبية ، وكان محصراً بها ، وأمر أصحابه بذلك ؛ قلت : تقدم ؛ وروى البخارى فى " الشهادات " (١) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ خرج معتمراً ، لحال كفار قريش بينه وبين البيت ، فنحر هديه ، وخلق رأسه بالحديبية ، وقاضاهم على أن يعتصر العام القابل ، ولا يحمل سلاحاً ، ولا يقيم فيها إلا ما أحبوا ، فاعتصر من العام القابل ، فدخلها كما كان صالحهم ، فلما أقام بها ثلاثاً ، أمره أن يخرج ، فخرج ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم أيضاً عنه (٢) ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، لحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي عليه السلام هديه ، وخلق رأسه ، انتهى . وأخرج البخارى (٣) عن ابن عباس ، قال : أحصر النبي عليه السلام ، لخلق ، وجامع نسائه ، ونحر هديه حتى اعتصر عاماً قابلاً ، وخلق أصحابه ، تقدم فى حديث المسور (٤) ، ومروان أنه عليه السلام قال لأصحابه : قوموا فأنحروا ، ثم أحلقوا ، إلى أن قال : فخرج حتى فعل ذلك ، نحر بدنه ، ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فأنحروا ، وجعل بعضهم يحلق بعضاً ، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً . الحديث ؛ وروى الطحاوى فى " شرح الآثار " (٥) حدثنا محمد بن عمرو بن تمام حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير حدثني ميمون بن يحيى عن حمزة بن بكير عن أبيه ، قال : سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول : قال ابن عمر : لما حبس كفار قريش رسول الله ﷺ فى عمرة عن البيت ، نحر هديه ، وخلق هو وأصحابه ، ثم رجعوا حتى اعتصروا العام القابل ، انتهى .

قوله : روى عن ابن عمر ، وابن عباس أن المحصر بالحج إذا تحلل ، فعليه حجة وعمره ؛ قلت : ذكره أبو بكر الرازى عن ابن عباس ، وابن مسعود لا غير .

الحديث الثانى : روى أنه عليه السلام ، وأصحابه أحصروا بالحديبية ، وكانوا عماراً ؛ قلت : تقدم أول الباب ، واحتج الشيخ فى " الإمام " أيضاً على مالك بما أخرجه البخارى

(١) بهذا اللفظ ، عند البخارى فى " كتاب الصلح - فى باب الصلح مع المشركين ، ص ٣٧٢ - ج ١

(٢) بهذا اللفظ عند البخارى فى " الحج - فى باب النحر قبل الحلق فى المحصر ، ص ٢٤٣ - ج ١

(٣) عند البخارى فى " باب إذا أحصر المعتمر ، ص ٢٤٣ - ج ١ (٤) عند البخارى فى " كتاب الشروط

- فى باب الشروط فى الجهاد ، ص ٣٧٧ - ج ١ (٥) عند الطحاوى فى " باب حكم المحصر بالحج ، ص ٤٣١ - ج ١

في "صحيحه" عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة في الفتنة معتمراً ، فقال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنع رسول الله ﷺ ، فأهلّ بعمره من أجل أن النبي عليه السلام كان أهلّ بعمره عام الحديبية ، انتهى . وروى الطحاوي في "شرح الآثار" (١) حدثنا فهد ثنا علي بن معبد ابن شداد العبدى صاحب محمد بن الحسن ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن إبراهيم عن علقمة ، قال : لدغ صاحب لنا ، وهو محرم بعمره ، فذكرناه لابن مسعود ، فقال : يبحث بهدى ، ويواعد أصحابه موعداً ، فإذا نحر عنه حل ، انتهى . وبه إلى جرير عن الأعمش عن عمارة بن عبيد عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : قال عبد الله : ثم عليه عمرة بعد ذلك ، انتهى .

باب الفوات

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من فاته عرفة بليل ، فقد فاته الحج ، فليحل بعمره ، وعليه الحج من قابل » ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن ابن عمر ، وابن عباس . فحديث ابن عمر : أخرجه عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلي عن عطاء ، ونافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاته عرفات بليل ، فقد فاته الحج ، فليحل بعمره ، وعليه الحج من قابل » ، انتهى . ورحمة بن مصعب قال الدارقطني : ضعيف ، وقد تفرد به ، انتهى . ورواه ابن غدي في "الكامل" ، وأعله بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وضعفه عن جماعة .

وحديث ابن عباس : أخرجه عن يحيى بن عيسى التميمي النهشلي عن محمد بن أبي ليلي عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أدرك عرفات فوقف بها والمزدلفة فقد تم حجه ، ومن فاته عرفات فقد فاته الحج ، فليحل بعمره ، وعليه الحج من قابل » ، انتهى . ويحيى ابن عيسى النهشلي ، قال النسائي فيه : ليس بالقوى ، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : كان ممن ساء حفظه ، وكثر وهمه ، حتى خالف الآثبات ، فبطل الاحتجاج به ، ثم أسند عن ابن معين أنه قال : كان ضعيفاً ، ليس بشئ ، انتهى . وقال في "التتبع" : روى له مسلم .

(١) في «باب الحصر بالحج» ، ص ٣٢ ، وفي سننه : علي بن معبد بن شداد العبدى أبو الحسن ، نزيل مصر صاحب عهد بن الحسن ، روى عنه في «الجامع الكبير - والصغير» ، وكان يذهب مذهب أبي حنيفة ، ذكره ابن حبان في «التحفا» ، وقال : مستقيم الحديث ؛ وقال الحاكم : هو شيخ من جهة الحديثين ، كذا في «تهذيب التهذيب» ، ص ٣١٥ - ج ٧ .

(٢) كلا الحديثين ، عند الدارقطني في : ص ٢٦٤ ، «كتاب الحج» ،

أحاديث الخصوم : القائلين بهدى القوات، واستدل الشيخ في "الإمام" مالك، والشافعي في وجوب هدى القوات بثلاثة آثار :

أحدها : رواه الشافعي ، ثم البيهقي ^(١) من جهته أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال : من أدرك ليلة النحر من الحاج ، ولم يقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج ، فليات البيت ، فليطف به سبعاً ، ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ، ثم ليحلق ، أو يقصر إن جاء ، وإن كان معه هدى ، فلينحر قبل أن يحلق ، فإذا فرغ من طوافه وسعيه ، فليحلق أو يقصر ، ثم ليرجع إلى أهله ، فإذا أدركه الحج من قابل فليحج إن استطاع ؛ وليهد ، فإن لم يجد هدياً ، فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ، انتهى .

الأثر الثاني : رواه مالك في "الموطأ" ^(٢) عن يحيى بن سعيد أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل راحته ، فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك ، فقال له عمر : اصنع كما يصنع المعتمر ، ثم قد حلت ، فإذا أدركك الحج من قابل ، فاحجج ، واهد ما استيسر من الهدى ، انتهى .

الأثر الثالث : رواه مالك أيضاً أخبرنا نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر ، وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة ، كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال عمر : اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك ، وانحروا هدياً إن كان معكم ، ثم احلقوا ، واقصروا ، وارجعوا ، فإذا جاء عام قابل فحجوا واهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، انتهى . قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا علي بن هاشم عن علي بن أبي ليلى عن عطاء أن النبي عليه السلام قال : من لم يدرك الحج فعليه دم ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن أبي شيبة ، وقال : إنه مرسل وضعيف ، انتهى .

قوله : روى عن عائشة أنها كانت تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة : - يعني يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق - ؛ قلت : أخرج البيهقي ^(٣) عن شعبة عن يزيد الرشك عن

(١) عند البيهقي في "باب ما يفعله من فاته الحج" ، ص ١٧٤ - ج ٥ ، وقال الحافظ في "الدرية" ، ص ٢١١ : حديث ابن عمر موقوف صحيح (٢) كلا الأثرين ، عند مالك في "الموطأ" - في باب هدى من فاته الحج ، ص ١٤٩ (٣) عند البيهقي في "السنن" - في باب العمرة في أشهر الحج ، ص ٣٤٦ - ج ٤

معاذة عن عائشة قالت : حلت العمرة في السنة كلها ، إلا أربعة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، ويومان بعد ذلك ، انتهى . وقال الشيخ في "الإمام" : وروى إسماعيل بن عياش عن إبراهيم بن نافع عن طلوس ، قال : قال البحر - يعني ابن عباس - : خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق ، اعتمر قبلها وبعدها ماشئته ، انتهى . ولم يعزه .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « العمرة فريضة كفريضة الحج » ، قلت : غريب ؛ وروى الحاكم في "المستدرک" ، والدارقطني في "سننه" ^(١) من حديث محمد بن سعيد أبي يحيى حدثنا محمد بن كثير الكوفي ثنا إسماعيل بن مسلم عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الحج والعمرة فريضتان ، لا يضركن بأيهما بدأت » ، انتهى . قال الحاكم : الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله ، انتهى . فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعوفه ، ولكن لم آخر في طبقته ثقة ، وقال فيه المكي أيضاً ، فليتأمل ؛ وقال ابن القطان في "كتابه" : « ومحمد بن سعيد هذا قال فيه البخاري : منكر الحديث ، ولم ير ضنه ابن حنبل ، وقال : خرقنا حديثه ، قال : ورواه هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت موقوفاً ، انتهى كلامه . قلت : هكذا أخرجه البيهقي في "سننه" عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن زيد موقوفاً ، قال : ورواه إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين مرفوعاً ، والصحيح موقوفاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن يحيى ابن يعمر عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب أن رجلاً قال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وأن تحج وتعتقر ؛ قال الدارقطني : إسناده صحيح ، قال صاحب "التقيح" : الحديث مخرج في "الصحيحين" ليس فيهما : وتعتقر ، وهذه الزيادة فيها شذوذ ، انتهى . ولم يعزه الشيخ في "الإمام" للدارقطني ، وإنما قال : رواه الحاكم في "كتابه" المخرج على صحيح مسلم ، وأبو بكر الجوزي الحافظ في "صحيحه" ، وهو حديث فيه طول ، ذكر فيه الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، وهو حديث جبريل عليه السلام ، وفي آخره : وما عرفته حتى ولي ، ولم يعزه الشيخ بشيء ، وعزه عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين" للدارقطني في "سننه" كذلك .

(١) عند الدارقطني في "الحج" ، ص ٢٨٢ ، وعند الحاكم في "باب الحج والعمرة فريضتان" ، ص ٤٨١ - ج ١ ، وقال الذهبي : الصحيح موقوف ، وعند البيهقي في "السنن" - في باب من قال بوجوب العمرة ، ص ٣٥١ - ج ٤ ، وروى الموقوف أيضاً الدارقطني بمسالمرفوع (٢) عند الدارقطني في "الحج" ، ص ٢٨١

حديث آخر : حديث أبي رزين العقيلي ، قال : يارسل الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ، ولا العمرة ، ولا الظمن ، قال : أحجج عن أهلك ، واعتمر ، انتهى . قال الترمذي : (١) حديث حسن صحيح ؛ ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، والحاكم في " المستدرک " ، وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ؛ ورواه الدارقطني في " سننه " ، وقال : رجاله كلهم ثقات ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " ، قال الإمام أحمد : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أصح من هذا ، قال : وفيه نظر ، فإن هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة ، إذ الأمر فيه ليس للوجوب ، فإنه لا يجب عليه أن يحج عن أبيه ، وإنما يدل الحديث على جواز فعل الحج والعمرة عنه لكونه غير مستطيع ، انتهى كلامه . قلت : سبقه إلى هذا الشيخ تقي الدين في " الإمام " فقال : وفي دلالة على وجوب العمرة نظر ، فإنها صيغة أمر للولد ، بأن يحج عن أبيه ويعتمر ، لا أمر له بأن يحج ويعتمر عن نفسه ، وجهه وعمرته عن أبيه ليس بواجب عليه بالاتفاق ، فلا يكون صيغة الأمر فيها للوجوب ، انتهى .

حديث آخر : رواه البيهقي في " سننه " (٢) من طريق ابن لمية عن عطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : الحج والعمرة فريضتان واجبتان ، انتهى . قال البيهقي : وابن لمية غير محتج به ؛ ورواه ابن عدى في " الكامل " ، وأعله به .

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه في " سننه " (٣) ، وأحمد في " مسنده " عن محمد بن فضيل عن حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين : قالت : قلت : يارسل الله ، على النساء جهاد ؟ قال : عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة ، انتهى . قال صاحب " التنقيح " رحمه الله : وقد أخرجه البخاري في " صحيحه " (٤) من رواية غير واحد عن حبيب ، وليس فيه ذكر العمرة ، وأخرجه البخاري أيضاً عن سفيان عن معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عمته عائشة ، وليس فيه أيضاً ذكر العمرة ، انتهى .

حديث آخر : استدله ابن الجوزي أيضاً في " التحقيق " أخرجه الدارقطني (٥) عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي عليه السلام كتب إلى أهل اليمن كتاباً ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، وفيه أن العمرة

(١) عند الترمذي في " باب بعد باب الحج عن الشيخ الكبير والميت " ، ص ٢٤ - ج ١ ، وعند الحاكم في " باب الحج عن الغير " ، ص ٤٨١ - ج ١ ، وعند البيهقي في " باب من قال بوجوب العمرة " ، ص ٣٥٠ - ج ٤ ، وتقل كلام أحمد (٢) عند البيهقي : ص ٣٥٠ - ج ٤ (٣) عند ابن ماجه في " باب الحج جهاد النساء " ، ص ٢١٤ (٤) عند البخاري في " باب جهاد النساء " ، ص ٤٠٢ - ج ١ عن معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (٥) عند الدارقطني في " باب الحج " ، ص ٢٨٣

الحج الأصغر، انتهى. قال صاحب "التتبع"، وسليمان بن داود ^(١) هذا قال فيه غير واحد من الأئمة: إنه سليمان بن أرقم، وهو متروك، انتهى.

الآثار: أخرج الحاكم في "المستدرک" عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج، قال: أخبرني نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر كان يقول: ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمره واجبتان، من استطاع إلى ذلك سبيلاً، فمن زاد بعدها شيئاً فهو خير وتطوع، قال ابن جريج: وأخبرت عن ابن عباس أنه قال: العمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلاً، انتهى. وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين، انتهى. وعلقه البخاري في "محيحه"، فقال: وقال ابن عمر: ليس أحد إلا وعليه حجة وعمره، انتهى.

أثر آخر: أخرجه الحاكم ^(٢) أيضاً من طريق عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا محمد بن كثير ثنا إسماعيل بن مسلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، قال: الحج والعمرة فريضتان على الناس كلهم إلا أهل مكة، فإن عمرتهم طوافهم، فليخرجوا إلى التمتع، ثم ليدخلوها، فوالله ما دخلها رسول الله ﷺ إلا حاجاً أو معتمراً، وقال: صحيح على شرط مسلم؛ وقال البيهقي: قال الشافعي في مناظرة من أنكر عليه القول في وجوب العمرة: الوجوب أشبه بظاهر القرآن، لأنه قرنها بالحج، فقيل له: قد أمر النبي عليه السلام التعمية أن تقضي الحج عن أبيها، ولم يأمرها بقضاء العمرة، فقال: قد يكون الشيء في الحديث، فيحفظ بعض الحديث دون بعض، وقد يحفظ كله، فيؤدى بعضه دون بعض، وذلك بحسب السؤال، انتهى.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «الحج فريضة والعمرة تطوع»؛ قلت: غريب مرفوعاً؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً على ابن مسعود، فقال: حدثنا ابن إدريس، وأبو أسامة عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود: الحج فريضة، والعمرة تطوع، انتهى. وروى ابن ماجه في "سننه" ^(٣) حدثنا هشام بن عمار عن الحسن ابن يحيى الخثني عن عمر بن قيس عن طلحة بن يحيى عن عمه إسحاق بن طلحة عن طلحة بن عبيد الله

(١) قال الحفاظ في "تهذيبه" ص ١٩٠ - ج ٤ - في ترجمة سليمان بن داود الخولاني البغلي الدارمي، قلت: أما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في أنه صدوق، لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحاكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان، قال: سليمان بن داود، وإما هوسليمان بن أرقم، والله أعلم.

(٢) كلا الحديثين: عند الحاكم: ص ٤٧١ - ج ١، وأما قوله عليه السلام: "العمرة الحج الأصغر"، قال أبو بكر الرازي: منناه أن الحج يتوب عن العمرة لوجود أضالها فيه، وزيادة، ولو أراد وجوبها، كالحج، لم يدخل أحدهما في الآخر، كما لا يقال: دخلت الصلاة في الحج، وقال الخطابي: منناه فرضها ساقط بالحج، وهو معنى دخولها فيه، فهو دليل على عدم الوجوب، كذا في "الجمهر اللقي على هامش السنن"، ص ٣٥٢ - ج ٤.

(٣) في "باب العمرة"، ص ٢٢١. وعند الترمذي في "باب ما جاء في العمرة أواميه" أم لا، ١٢٥ - ج ١.

أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الحج جهاد والعمرة تطوع»، انتهى. قال الشيخ في «الإمام»: وعمر بن قيس متكلم فيه.

حديث آخر: أخرجه الترمذي في «جامعه» عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله، قال: سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أواجبة؟ قال: لا. وأن تعتمروا هو أفضل، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، قال الشيخ في «الإمام»: هكذا وقع في رواية السرخسي، ووقع في رواية غيره: حديث حسن لا غير، قال شيخنا المنذرى: وفي تصحيحه له نظر، فإن الحجاج لم يحتج به الشيخان في «صحيحهما»، قال ابن حبان: تركه ابن المبارك، ويحيى ابن القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والله أعلم، ورواه الدارقطني، ثم البيهقي، وضعفاه؛ قال الدارقطني: الحجاج بن أرطاة لا يحتج به؛ وقد رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر موقوفاً. وقال البيهقي: رفعه الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف، انتهى.

طريق آخر: رواه الطبراني في «معجمه الصغير»، والدارقطني في «سننه»^(١) عن سعيد ابن عفير ثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن المغيرة عن أبي الزبير عن جابر، قال الطبراني: وعبيد الله هذا الذي رواه عن أبي الزبير هو عبيد الله بن أبي جعفر المصري لم يروه عن أبي الزبير غيره، والمشهور أنه من حديث الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر، انتهى. ويحيى بن أيوب ضعيف، قال الذهبي في «الميزان»: وقد تفرد به سعيد عنه عن جابر.

طريق آخر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم عن محمد ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً نحوه، وأسند تضعيف نوح عن البخاري، وابن عدي، وابن معين، قال: وهذا يعرف بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر، ولعل أبا عصمة سرقه منه.

حديث آخر: قال الشيخ في «الإمام»: روى عبد الباقي بن قانع حدثنا بشر بن موسى ثنا جرير، وأبو الأحوص عن معاوية بن إسماعيل عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحج جهاد والعمرة تطوع»، انتهى، قال الشيخ: قال ابن حزم^(٢): هذا كذب، من بلايا عبد الباقي ابن قانع التي تفرد بها، وإنما هو مرسل، رواه معاوية بن إسماعيل عن أبي صالح ما هان الحنفى عن النبي ﷺ، وما هان ضعيف، وأوهم ابن قانع أنه أبو صالح السمان، وليس كذلك، انتهى. واعتضه الشيخ: بأن عبد الباقي بن قانع من كبار الحفاظ، وأكثر عنه الدارقطني. وبقية الإسناد ثقات؛ وقوله في أبي صالح ما هان الحنفى: إنه ضعيف، ليس بصحيح، فقد وثقه ابن معين؛ وروى

(١) في «الحج»، ص ٢٨٣ (٢) كلام ابن حزم هذا مذكور في «المحلى»، في: ص ٣٧، و ص ٣٨ - ج ٧

عنه جماعة مشاهير ، قال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : أبو صالح ما هان كوفي ثقة ، روى عنه عمار الذهبي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وأبو إسحاق الشيباني ، ومعاوية بن إسحاق ، انتهى . حديث آخر : قال الشيخ : ورواه ابن قانع أيضاً عن أحمد بن محمد بن بجير العطار عن محمد بن بكار عن محمد بن الفضل بن عليّ عن سالم الأقطش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، ومن دون سالم ثلاثة مجاهيل لا يعرفون ، قاله ابن حزم .

حديث آخر : رواه يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي عليه السلام ، قال : من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى إلى صلاة تطوع ، فأجره كعمرة تامة ، وأعله بضعف القاسم ، قال : وروى أيضاً عن حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة ، قال ابن حزم : حفص بن غيلان مجهول ، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة ، قال الشيخ : قوله : حفص بن غيلان^(١) مجهول ، عجيب منه ، فإنه أبو معيد - ياء آخر الحروف - شامي مشهور ، قال الدارقطني : روى عنه الوضين بن عطاء ، وزيد بن يحيى ، وعمر بن أبي سلمة ، ويروى عن مكحول ، والزهرى ، ونصر بن علقمة ، وسليمان بن موسى ، انتهى : من "الإمام" .

باب الحج عن الغير

الحديث الأول : روى عن النبي ﷺ أنه ضحى بكبشين أملحين موقوءين : أحدهما : عن نفسه ؛ والآخر : عن أمته ، بمن أقر بوحداية الله تعالى ، وشهد للنبي ﷺ بالبلاغ ؛ قلت : روى من حديث عائشة ، وأبي هريرة ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث أبي رافع ؛ ومن حديث حذيفة ابن أسيد الغفاري ؛ ومن حديث أبي طلحة الأنصاري ؛ ومن حديث أنس .

فحديث عائشة ، وأبي هريرة : رواه ابن ماجه في "سننه"^(٢) من طريق عبد الرزاق أنا سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة ، أو أبي هريرة : أن النبي عليه السلام كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موقوءين ، فذبح أحدهما عن أمته بمن شهد له بالتوحيد ، وشهد له بالبلاغ ، وذبح الآخر عن محمد ، وآل محمد ، انتهى . وكذلك رواه

(١) حفص بن غيلان أبو معيد مصرّاً ، قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" ، ص ٤١٩ - ج ٢ ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحاكم : من هجات الشاميين الذين يجمع حديثهم

(٢) عند ابن ماجه في "باب الأضاحي" ص ٢٣٢

أحمد في "مسنده"؛ ورواه أحمد أيضاً : حدثنا إسحاق بن يوسف أنا سفيان عن عبد الله بن محمد ابن عقيل عن أبي سلة عن أبي هريرة أن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ ، فذكره ؛ ورواه أيضاً : حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلة عن أبي هريرة ، أو عائشة ، فذكره ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" من طريق أحمد بهذا الإسناد الأخير ، وسكت عنه ؛ ورواه الطبرانی في "معجمه الوسط" من طريق ابن وهب حدثني عبد الله بن عياش القتيبي ثنا عيسى بن عبد الرحمن حدثني ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، فذكره ؛ وأخرج أبو نعیم في "الحلیة" في ترجمة عبد الله بن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن أبيه ، سمعت أبا هريرة يقول : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجهين ، فقرب أحدهما ، فقال : اللهم منك ، اللهم هذا عن محمد ، وأهل بيته ؛ ثم قرب الآخر ، فقال : بسم الله ، اللهم هذا منك ، ولك ، اللهم هذا عن وحيد من أمي ، انتهى . وقال : مشهور من غير وجه ، غريب من حديث يحيى ، انتهى .

وأما حديث جابر : فأخرجه أبو داود ، وابن ماجه ^(١) من طريق ابن إسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي عياش المعافري عن جابر بن عبد الله ، قال : ذبح النبي عليه السلام يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجهين ، فلما وجههما قال : ﴿إني وجهت وجهي﴾ الآية ، اللهم لك ، ومنك ، عن محمد ، وأمه ، بسم الله ، والله أكبر ؛ ثم ذبح ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، إلا أني لم أجده في متن الحاكم قوله : أملحين أقرنين موجهين ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" ^(٢) أمم منهم ، فقال : حدثنا عفان ثنا حماد بن سلة أنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه أن النبي عليه السلام أتى بكبشين أملحين عظيمين أقرنين موجهين ، فأضجع أحدهما ، وقال : بسم الله ، الله أكبر ، اللهم عن محمد ، وآل محمد ؛ ثم أضجع الآخر ، وقال : بسم الله ، الله أكبر ، اللهم عن محمد ، وأمه عن شهد لك بالتوحيد ، وشهد لي بالبلاغ ، انتهى . وكذلك رواه إسحاق ابن راهويه ، وأبو يعلى الموصلي في "مسنديهما".

وأما حديث أبي رافع : فرواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" ، والطبرانی في "معجمه" من حديث شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عن أبي رافع ، قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجهين خصبين ، وقال : أحدهما عن شهد لله

(١) عند أبي داود في "باب ما يستحب من الصحابة" ، ص ٣٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "أبواب الأضاحي" ، ص ٢٣٢ ، وعند الحاكم : ص ٤٦٧ - ج ١ (٢) قال الميشتي في "الزوائد" ، ص ٢٢ - ج ٤ : رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن

بالتوحيد ، وله بالبلاغ ، والآخر عنه وعن أهل بيته ، قال : فكان رسول الله ﷺ قد كفانا ، انتهى . ورواه أحمد أيضاً ، والبخاري في "مسنديهما" (١) ، والحاكم في "المستدرک" - في تفسير سورة الحج " عن زهير بن محمد عن ابن عقيل به أن النبي ﷺ كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أملحين أقرنين ، فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما ، وهو قائم في صلاه ، فذبحه بنفسه ، ويقول : عن محمد ، وآل محمد ، فيطعمهما جميعاً المساكين ، ويأكل هو وأهله ، فمكثنا سنين ليس رجل من بني هاشم يضحى ، قد كفاه الله المئونة والغرم برسول الله ﷺ ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ، لم يخرجاه ، وتعبه الذهبي في "مختصره" ، فقال : زهير بن محمد له مناكير ، وابن عقيل ليس بالقوى ، انتهى .

وأما حديث حذيفة بن أسيد : فأخرجه الحاكم في "المستدرک" - في الفضائل " عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي عن حذيفة بن أسيد الغفاري ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرب كبشين أملحين ، فيذبح أحدهما ، ويقول : اللهم هذا عن محمد ، وآل محمد ، ويقرب الآخر ، فيقول : اللهم هذا عن أمي عن شهدك بالتوحيد ولي بالبلاغ ، انتهى . وسكت عنه .

وأما حديث أبي طلحة : فرواه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢) حدثنا عبد الله بن بكر عن حميد عن ثابت عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبي طلحة الأنصاري ، واسمه : زيد بن سهل أن النبي عليه السلام ضحى بكبشين أملحين ، فقال عند الأول : عن محمد ، وآل محمد ، وقال عند الثاني : عن آمن بن صدقي من أمي ، انتهى . ومن طريق ابن أبي شيبة : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" .

وأما حديث أنس : فرواه ابن أبي شيبة في "مسنده" أيضاً حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن قتادة عن أنس ، قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ، قرب أحدهما ، فقال : بسم الله ، اللهم منك ولك ، هذا عن محمد ، وأهل بيته ، ثم قرب الآخر فقال : بسم الله ، اللهم منك ولك ، هذا عن وحدك من أمي ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن أبي سم المبارك ابن يحيى ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بنحوه ، قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (٤) : سألت

(١) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٢٢ - ج ٤ : رواه البخاري ، وأحمد بنحوه ، ورواه الطبراني في "الكبير" ، بنحوه ، وإسناد أحمد ، والبخاري . (٢) قال الهيثمي في "ص ٢٢ - ج ٤ : رواه أبو يعلى ، والطبراني في "الكبير" . والأوسط ، من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جده ، ولم يدركه ، ورواه رجال الصحيح (٣) في "الصعيد والتابع" ، ص ٤٥٥ (٥) ص ٣٩ - ج ٢ ، وكلام الحافظ المخرج اختصار (٤)

أبي، وأبازرعة عن حديث رواه المبارك بن فضالة عن عبد الله بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين موهجرين؛ ورواه أيضاً حماد بن سلة عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه؛ ورواه الثوري عن ابن عقيل عن أبي سلة عن أبي هريرة، أو عائشة عن النبي عليه السلام؛ ورواه عبيد الله بن عمرو، وسعيد بن سلة عن ابن عقيل عن علي بن حسين عن أبي رافع، فقال أبو زرعة: هذا كله من ابن عقيل، فإنه لا يضبط حديثه، والذين رَوَوْا عنه هذا الحديث كلهم ثقات، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة": قال الشافعي: وقد روى عن النبي عليه السلام من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين، فقال في أحدهما: اللهم عن محمد، وآل محمد، وقال في الآخر: اللهم عن محمد، وأمة محمد؛ قال البيهقي: وهذا إنما رواه عبد الله بن محمد ابن عقيل، واختلف عليه فيه، فرواه عنه الثوري عن أبي سلة عن عائشة، أو أبي هريرة، وقال مرة: عن أبي هريرة، ولم يقل: أو عائشة؛ ورواه عنه حماد بن سلة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه، ورواه عنه زهير بن محمد عن علي بن الحسين عن أبي رافع، قال البخاري: ولم له سمعه من هؤلاء، انتهى.

أحاديث الحج عن الغير: استدل على جواز حج الصرورة عن الغير، وحج النفل قبل الفرض، بحديث الجمعية، أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم"، وأبو داود عن عبد الله بن عباس، والباقون عن أخيه الفضل بن عباس أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج، وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر البعير، قال: حجى عنه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني^(١) عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن طائوس عن ابن عباس، قال: سمع النبي عليه السلام رجلاً يلبي عن نيشة، فقال: أيها الملبى عن نيشة، هل حججت؟ قال: لا، قال: فهذه عن نيشة، وحج عن نفسك، انتهى. قال الدارقطني: وهذا وهم، وإنما هو عن ابن عباس أن النبي عليه السلام سمع رجلاً يلبي عن شبرمة، فقال له عليه السلام: من شبرمة؟ قال: أخ لي، قال: هل حججت؟ قال: لا، قال: فحج عن نفسك، ثم أحجج عن شبرمة، قال: وقد رجح الحسن بن عمار عن ذلك، وحدث به علي الصواب، موافقاً لرواية غيره، ثم أخرجه عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن طائوس عن ابن عباس أن النبي عليه السلام سمع رجلاً يقول: لييك عن شبرمة، فقال له عليه السلام: من شبرمة؟ إلى آخره. قال: وعلى كل حال فالحسن بن عمار متروك، انتهى.

حديث المانعين : وهو حديث شبرمة ، أخرجه أبو داود^(١) ، وابن ماجه عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي عليه السلام سمع رجلاً ، إلى آخره ؛ ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والأربعين ، من القسم الأول : قال ابن حبان : وقوله : اجعل هذه عن نفسك أمر وجوب ، وقوله : ثم حج عن شبرمة أمر بإباحة ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" من طرق عديدة ضعيفة ، أضر بنا عن ذكرها لعدم الاحتياج إليها ، مع أن هذه الطرق الصحيحة أيضاً قد أعلت ، قال ابن القطان في "كتابه" : وحديث شبرمة علله بعضهم بأنه قد روى موقوفاً ، والذي أسنده ثقة ، فلا يضره ، وذلك لأن سعيد بن أبي عروبة يرويه عن قتادة عن عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وأصحاب ابن أبي عروبة يختلفون عليه ، فقوم يرفعونه : منهم عبدة بن سليمان ، ومحمد بن بشر الأنصاري ، وقوم يقفونه : منهم غندر ، وحسن بن صالح ، والرافعون ثقات ، فلا يضرهم^(٢) وقف الواقفين ، إما لأنهم حفظوا ما لم يحفظ أولئك ، وإما لأن الواقفين رَوَوْا عن ابن عباس رأيه ، والرافعين رَوَّاعته روايته ، والراوى قد يفتى بما يرويه ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وعلل هذا الحديث بوجوه : أحدها : الاختلاف في رفعه ووقفه ، فعبدة بن سليمان يرفعه ، وهو محتج به في "الصحيحين" ، وتابعه على رفعه محمد بن عبد الله الأنصاري ، ومحمد بن بشر ؛ وقال البيهقي : وهذا إسناد صحيح ، ليس في الباب أصح منه ؛ وقال يحيى بن معين : أصح وأثبت الناس سماعاً من سعيد بن أبي عروبة عبدة بن سليمان ؛ ورواه غندر عن سعيد ، فوقفه ، ورواه أيضاً سعيد بن منصور ثنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة سمع ابن عباس رجلاً يلبي عن شبرمة ، فذكره موقوفاً ، وفيه مع زيادة الوقف استبعاد تعدد القضية ، بأن تكون وقعت في زمان النبي عليه السلام ، وفي زمن ابن عباس على سياق واحد ، واتفاق لفظ ؛ والثاني الإرسال ، فإن سعيد بن منصور رواه عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن النبي ﷺ مثل ذلك ؛ ورواه أيضاً حدثنا هشيم أنا ابن أبي ليلى ثنا عطاء بن أبي رباح عن النبي ﷺ ؛ والثالث : أن قتادة لم يقل فيه : حدثنا ، ولا سمعت ، وهو إمام في التدليس ؛ وقال ابن المفسر في "كتابه" : وقد ضعف بعض العلماء هذا الحديث ، فقال : إن سعيد بن أبي عروبة كان يحدث به بالبصرة ، فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ، ولا يسنده إلى النبي عليه السلام ، وكان يحدث به بالكوفة ، فيجعل الكلام من قول النبي عليه السلام قالوا أيضاً : فقتادة لم يقل فيه : حدثنا ، ولا سمعت ، وهو كثير التدليس ، قالوا : وأيضاً فقد روى

(١) عند أبي داود في "باب الرجل يمح عن غيره" ، ص ٢٥٢ - ج ١ (٢) ومثله في البيهقي في "باب

من ليس له أن يمح عن غيره" ، ص ٣٣٦ - ج ٤

هذا الحديث عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة^(١) عن النبي ﷺ؛ ورواه ابن جريج، وهو أثبت من أبي ليلى، فلم يقل فيه: عن عائشة، وأرسله؛ ورواه أبو قلابة عن ابن عباس، وأبو قلابة لم يسمع من ابن عباس شيئاً، قالوا: فالخبر بذلك غير ثابت، انتهى. وقال صاحب "التتبع": وقد تابع عبدة بن سليمان على رفعه أبو يوسف القاضي، ومحمد بن بشر العبدي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد به؛ ورواه الحسن بن صالح بن حي، ومحمد بن جعفر غندر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٢) موقوفاً، ولم يذكر عزرة في إسناده^(٣)؛ وكذلك رواه عمرو بن الحارث المصري عن قتادة، وقال في روايته: عن قتادة أن سعيد بن جبير حدثه، وذلك معدود في أوهامه، فإن قتادة لم يلق سعيد بن جبير فيما قاله يحيى بن معين، وغيره، انتهى.

الحديث الثاني: قال المصنف: ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه، وبذلك تشهد الأخبار الواردة في الباب، لحديث الخثعمية، فانه عليه السلام، قال فيه: حجي عن أيك واعتمري؛ قلت: وهذا وهم من المصنف، فإن حديث الخثعمية ليس فيه ذكر الاعتبار، أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم"، رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عباس؛ ورواه الباقر من حديث أخيه الفضل بن العباس، أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج، وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر البعير، قال: حجي عنه، وذلك في حجة الوداع، وفي بعض طرقه: هل يقضى أن أحج عنه؟، انتهى. ورواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي^(٤) من حديث ابن عباس أن امرأة من خثعم؛ وفي لفظ: قال: كان الفضل رديف النبي عليه السلام، فالبعض جعله من مسند الفضل، والبعض جعله من مسند أخيه عبد الله، ولم يحسن شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره في قوله: أخرجه الجماعة عن ابن عباس، والله أعلم؛

(١) عند الدارقطني: ص ٢٧٦. وحديث ابن قلابة عن ابن عباس، عند البيهقي في "باب من ليس له أن يحج عن غيره"، ص ٣٣٧ - ج ٤ (٢) في - نسخة الهار - "عن سعيد به"، [البجنوري]

(٣) قال البيهقي: ص ٣٣٦، وعزرة هذا هو عزرة بن يحيى، وقال صاحب "المجهر النقي"، قلت: عزرة الذي روى عن سعيد بن جبير، وروى عنه قتادة هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي، كذا ذكره البخاري في "دلائله"، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وصاحب الكمال، وليس في كتاب أبي داود أحد يقال له: عزرة بن يحيى، ولا في مجلة الكتب الستة، وترجم المزي في "أطرافه"، لهذا الحديث، فقال: عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وفي - تهذيب المجلد - للنسائي، وروى مسلم عن قتادة عن عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي عن سعيد بن جبير في "كتاب اليباس"، قال البخاري: عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي عن سعيد بن جبير، الخ

(٤) عند أبي داود في "باب الرجل يحج عن غيره"، ص ٢٥٦، وعند البخاري في "باب حج المرأة عن الرجل"، ص ٣٥٠ - ج ١؛ وعند مسلم في "باب الحج عن الحاجز لزماته وهم"، ص ٤٣١ - ج ١

قال الترمذى^(١) : وسألت محمداً عن هذه الرواية ، فقال لى : أصح شيء . فى هذا الباب مارواه ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي عليه السلام ، قال محمد : ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ، وغيره عن النبي ﷺ ، ثم أرسله ، فلم يذكر من سمعه منه ، انتهى كلامه ، والله أعلم .

أحاديث الباب : وأخرج ابن ماجه^(٢) عن محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس قال : حدثني حصين بن عوف ، قلت : يا رسول الله إن أبى أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج إلا معترضاً ، فصمت ساعة ، ثم قال : حج عن أهلك ، انتهى . قال العقيلي : قال أحمد : محمد بن كريب منكر الحديث ، انتهى . وأخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس : أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فذكره ، قال البيهقي : رواية ابن سيرين عن ابن عباس مرسله ؛ وقال صاحب "التنقيح" : قال أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المدينى : لم يسمع ابن سيرين من ابن عباس ؛ وقال : وقد روى البخارى فى "صحيحه" حديثاً من رواية ابن سيرين عن ابن عباس ، فاقه أعلم ، انتهى كلامه .

حديث آخر : تقدم حديث أبى رزين العقيلي ، أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن شعبة عن النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس عن أبى رزين العقيلي - رجل من بنى عامر - قال : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ، ولا العمرة ، ولا الظنن ، قال : حج عن أهلك واعتمر ، انتهى . قال الترمذى^(٣) : حديث حسن صحيح ، واسم أبى رزين لقيط بن عامر ، انتهى . ورواه أحمد فى "مسنده" ، وابن جبان فى "صحيحه" فى النوع السبعين ، من القسم الأول ، والحاكم فى "المستدرک" ، وقال : على شرط الشيخين .

حديث آخر : رواه الطبرانى فى "معجمه"^(٤) ، أخبرنا على بن عبد العزيز عن مسلم بن إبراهيم عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمى ثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن أبى الزبير عن سودة أم المؤمنين ، أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير ، لا يستطيع الحج ، أفأحج عنه ؟ فقال عليه السلام : رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته ، أكان يجزى عنه ؟ فقال : نعم ، قال : حج عنه ، انتهى . قال الشيخ فى "الإمام" : وعبد العزيز^(٥) بن عبد الصمد

(١) عند الترمذى فى "باب ماجاء فى الحج عن الشيخ الكبير والميت" ، ص ١٢٤ - ج ١

(٢) عند ابن ماجه فى "باب الحج عن الميت" ، ص ٢١٤ - ج ١ ، وقوله : ولا يستطيع أن يحج إلا معترضاً ، أى

متوقفاً عليه (٣) عند الترمذى فى "باب يمد باب الحج عن الشيخ الكبير والميت" ، ص ١٢٤ - ج ١

(٤) قال الهيثمى ص ٢٨٢ - ج ٣ : رواه أحمد ، والطبرانى فى "الكبير" ، ورجاله ثقات (٥) عبد العزيز بن

عبد الصمد العمى أبو عبد الصمد البصرى الحافظ ، قال عمرو بن على : سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول يوم مات :

ملأت لكم منذ ثلاثين سنة شهية ، أو مثله ، أو أوثق منه ، كذا فى "تهذيب التهذيب" ، ص ٣٤٧ - ج ٦

أبو عبد الصمد العمري حدث عنه أحمد، وقال: كان ثقة، ووثقه أبو زرعة أيضاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" أتباع التابعين، وروى له في "صحيحه"، ويوسف بن الزبير مولى عبد الله بن الزبير ذكره ابن حاتم من غير جرح ولا تعديل، والله أعلم.

حديث آخر: أخرجه البيهقي عن شعيب بن زريق سمعت عطاء الخراساني عن أبي الفوث ابن الحصين الحنمعي، قال: قلت: يارسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج، وهو شيخ كبير لا يتمالك على الرحلة، أقتري أن أحج عنه؟ قال: نعم حج عنه، قال: وكذلك من مات من أهلنا، ولم يوص بحج، أفحج عنه؟ قال: نعم، وتؤجرون، قال: ويتصدق عنه ويصام عنه؟ قال: نعم، والصدقة أفضل، انتهى. قال البيهقي: إسناده ضعيف.

أحاديث الحج عن الميت: أخرج البخاري (١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فانت قبل أن تحج، أفأحج عنها؟ قال: نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ قالت: نعم، فقال: اقضوا الله الذي له، فإن الله أحق بالوفاء، انتهى. وفي لفظ له في "الحج": إن امرأة من جهينة، ورواه في "كتاب النذور والأيمان"، قال: أتى رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أختي نذرت، بمثله، وقال: فاقض الله، فهو أحق بالقضاء.

حديث آخر: أخرجه مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت ولم تحج، أرأيت أن أحج عنها؟ قال: نعم، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"، وزاد فيه: الصوم والصدقة، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

حديث آخر: رواه ابن ماجه في "سننه" (٢) حدثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم ثنا عثمان بن عطاء عن أبيه عن أبي الفوث بن حصين - رجل من الفرع - أنه استفتى رسول الله ﷺ عن حجة كانت على أبيه، مات ولم يحج، فقال عليه السلام: حج عن أبيك، قال عليه السلام: وكذلك الصيام يقضى عنه، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه" (٣). والدارقطني في "سننه" عن عباد بن راشد عن ثابت عن أنس أن رجلاً سأل النبي عليه السلام، فقال: هلك أبي، ولم يحج، فقال: أرأيت

(١) في "كتاب الاعتصام" باب من شبه أملاً معلوماً بأصل ميته، ص ١٠٨٨ - ج ٢

(٢) في "باب الحج عن الميت"، ص ٢١٤ - ج ١ (٣) قال الهيثمي في "الأرواء"، ص ٢٨٢ - ج ٣: رواه البزار، والطبراني في "الأوسط" - والكبير، وإسناده حسن، وعند الدارقطني: ص ٢٧٢ - ج ١

لو كان على أهلك دين فقضيته عنه ، أيتقبل منه ؟ قال : نعم ، قال : فاحجج عنه ، انتهى . ومحمد بن راشد قال في ”الإمام“ : قال أحمد : شيخ ثقة صدوق ، وقال أبو حاتم ، وابن معين : صالح الحديث ، وأنكر على البخاري إدخاله في ”كتاب الضعفاء“ ، قال الشيخ : وعبد بن راشد ثلاثة فيما ذكره ابن أبي حاتم : أحدهم سمع أبا هريرة ، والثاني : مؤذن مسجد صنعاء ؛ والثالث : التيمي ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه النسائي ^(١) عن أبي التياح ، وهو يزيد بن حميد البصري ، أن ابن عباس ، قال : أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهني أن تسأل النبي عليه السلام أن أمها ماتت ولم تحج ، أفيجزىء عن أمها أن تحج عنها ؟ فقال عليه السلام : نعم ، لو كان على أمها دين فقضيته عنها ، ألم يكن يجزىء عنها ؟ فتحج عن أمها ؛ وأخرجه أيضاً عن عبد الرزاق أنا معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس بنحوه .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، » الحديث . قلت : رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي في ”الوصايا“ ، والترمذي في ”الاحكام“ ^(٢) - في الوقف“ من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ، » انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من مات في طريق الحج ، كتبت له حجة مبرورة في كل سنة ، » قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى الطبراني في ”معجمه الأوسط“ . وأبو يعلى الموصلي في ”مسنده“ حدثنا إبراهيم بن زياد سبلان ثنا أبو معاوية ثنا محمد بن إسحاق عن جميل ابن أبي ميمونة عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من خرج حاجاً فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة ، ومن خرج معتمراً فمات كتب له أجر العمرة إلى

(١) عند النسائي في ”باب الحج عن الميت الذي لم يحج“ ، ص ٣ - ج ٢ قال الحافظ في ”تذيق التهذيب“ ، ص ٣٢٠ - ج ١١ : وقال شعبة : قال أبو إسحاق : سمعت أبا إيسع يقول : ما بالبصرة أحد أحب إلي من أن ألقى الله تعالى بمثل عمله من أبي التياح ، وذكره ابن حبان في الثقات

(٢) عند مسلم في ”الوصايا“ - في باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد موته ، ص ٤١ - ج ٢ ؛ وعند أبي داود في ”الوصايا“ - في باب ما جاء في الصدقة عن الميت ، ص ٤٢ - ج ٢ ؛ وعند النسائي في ”باب فصل الصدقة عن الميت“ ، ص ١٣٢ - ج ٢ ؛ وعند الترمذي في ”الوقف“ ، ص ١٧٧ - ج ١

يوم القيامة ، ومن خرج غازياً في سبيل الله فأت . كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة ، انتهى .
وأخرجه الإمام أبو حفص عمر بن شاهين في "كتاب الترغيب" - له عن أبي معاوية عن هلال
ابن أبي ميمونة ^(١) الفلستيني عن عطاء به ، وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" عن محمد بن إسحاق
بسند أبي يعلى ، والطبراني ، سواء .

باب الهدى

الحديث الأول : روى أنه عليه السلام سئل عن الهدى ، فقال : أدناه شاة ؛ قلت : غريب
ولم أجد إلا من قول عطاء ، ورواه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي أنا مسلم بن خالد
الزنجي عن ابن جريج أن عطاء ، قال : أدنى ما يهراق من الدماء في الحج وغيره شاة ، مختصر .
واستشهد له شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره بحديث أخرجه البخاري عن أبي حمزة نصر بن عمران
الضبي ، قال : سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها ، وسألته عن الهدى ، فقال : فيها جزور
أوبقرة ، أو شاة ، أو شرك في دم ، قال : وكان ناساً كرهوها ، فمتت ، فرأيت في المنام كأن إنساناً
ينادي : حج مبرور ، وعمرة متقبلة ، فأتيت ابن عباس فحدثته ، فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم ،
انتهى . ذكره في "باب من تمتع بالعمرة إلى الحج" ^(٢) ، وأخرجه مسلم ، لكنه لم يذكر فيه قصة
الهدى ، وهو بعيد عن حديث الكتاب .

الحديث الثاني : وقد صح أنه عليه السلام أكل من لحم هديه ، وحسا من المرفة ؛
قلت : تقدم في حديث جابر الطويل : ثم أمر من كل بدنة يضة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ،
فأكل من لحما وشربا من مرتقا - يعني علماً ، والنبي ﷺ - ؛ وروى أحمد ^(٣) ، وإسحاق بن راهويه
في "مستدبرهما" من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ،
قال : أهدى رسول الله ﷺ في حجة الوداع مائة بدنة ، نحر منها ثلاثين بدنة ، ثم أمر علياً فنحر

(١) هلال بن أبي ميمونة ، ويقال : هلال بن علي بن أسامة ، وهلال بن أبي هلال العامري مولاهم المدني ،
ذكره ابن حبان في "الثقات" ، وكذا في "تهذيب التهذيب" ، ص ٨٢ - ج ١١ (٢) ص ٢٢٨ ، وعند مسلم في
"باب جواز العمرة في أشهر الحج" ، ص ٤٠٧ - ج ١ (٣) قلت : حديث ابن عباس في "مستدبر أحمد" ،
ص ٢٦٠ - ج ١ لكن سنده هكذا ، قال أحمد . ثنا يعقوب ثنا أبي عن إسحاق ، قال : حدثني رجل عن عبد الله
ابن أبي حمزة عن مجاهد بن جبر عن ابن عباس ، الحديث .

ما بقي منها ، وقال له : اقسم لهما وجلالهما وجلودها بين الناس ، ولا تعط جزأراً منها شيئاً ، وخذ لنا من كل بعير بضعة من اللحم ، ثم اجعلها في قدر واحدة ، حتى تأكل من لهما ، ونحسو من مرقها ، ففعل ، انتهى . وهو سند ضعيف .

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام لما أحصر بالحديبية ، وبعث الهدايا على يدي ناجية الأسلى ، قال له : لا تأكل أنت ، ولا رفقتك منها شيئاً ؛ قلت : حديث ناجية ليس فيه قوله . لا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً ، كما رواه أصحاب السنن الأربعة^(١) من حديثه : أن رسول الله ﷺ بعث معه بهدي ، قال : إن عطب فأنحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الثامن عشر ، من القسم الأول ، والحاكم في " المستدرک " ؛ وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . ثم وجدته في " المغازي " للواقدي ، ذكره في أول غزوة الحديبية ، فقال : حدثنا عبد الحميد بن جعفر ، وعاصم بن عمر ، وعمر بن يحيى بن وائل بن أبي خيشمة ، وحدثني جماعة آخرون ، فقال : وكل قد حدثني بطائفة من هذا الحديث أن النبي عليه السلام لما أراد الخروج ، فذكر القضية ، وفيها أنه عليه السلام استعمل على هديه ناجية بن جندب الأسلى ، وأمره أن يتقدمه بها ، قال : وكانت سبعين بدنة ، فذكره بطوله ، وقال بعد ذلك بنحو ورقة ، وقال ناجية الأسلى : عطب معي بعير من الهدى ، فجئت رسول الله ﷺ بالأواء ، فأخبرته ، فقال : انحرها واصبغ فلائدها في دمه ، ولا تأكل أنت ولا أحد من أهل رفقتك منها شيئاً ، وخل بينها وبين الناس ، مختصر . وروى في آخر الكتاب : حدثني الهيثم بن واقد عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن ناحية بن جندب ، قال : كنت على هدى رسول الله ﷺ في حجته . فقلت : يا رسول الله أرأيت ما عطب مها كيف أصنع به ؟ قال : انحره ، وألق فلائده في دمه ، لا تأكل أنت ، إلى آخره في أحاديث أخرى : منها حديث ذؤيب أبي قبيصة ، أخرجه مسلم ، وابن ماجه^(٢) عن قتادة عن سنان بن سلبه عن ابن عباس أن ذؤيب الخزاعي أبا قبيصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث بالبدن معه ، ثم يقول : إن عطب منها شيء غشيت عليه موتاً فأنحرها ، ثم اغمس نعلها في دمه ، ثم اضرب به صفحتها ؛ ولا قطعها أنت ولا أحد من أهل رفقتك ، انتهى . ورواه ابن أبي خيشمة في " تاريخه " في باب الصحابة .

(٥) عند أبي داود في " باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ " ، ص ٢٤٥ - ج ١ ، وعند الترمذي في " باب ماله إذا عطب الهدى ما يصبغ به " ، ص ١٢٣ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " باب الهدى إذا عطب " ، ص ٢٣١

(١) عند مسلم في " باب ما يملأ بالهدى إذا عطب في الطريق " ، ص ٤٢٧ ، وعند ابن ماجه في " باب الهدى إذا عطب " ، ص ٢٣١

في ترجمة ذؤيب " وقال : سمعت يحيى بن معين يقول : قتادة لم يدرك ستان بن سلمة ، ولم يسمع منه شيئاً ، انتهى . والحديث معنن في مسلم ، وابن ماجه ، إلا أن مسلماً ذكر له شواهد ، - ولم يسمه فيها ذؤيباً ، بل قال : رجلاً - ومنها ما أخرجه عن ابن عباس ، قال : بعث رسول الله ﷺ رجلاً ، وبعث معه بئان عشرة بدنة ، فقال : أرايت أن أزحف على شيء منها ، قال : تنحرفها ، ثم تصبغ نعلها في دمه ، ثم اضربها على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أصحابك ، أو قال : من أهلك ورقفتك ، انتهى . وفي رواية لمسلم : وبعث معه بستة عشر بدنة ، وهو لفظ ابن حبان في " صحيحه " ، قال النووي : يحتمل أن تكون قضيتين ، انتهى . ورواه أبو داود ، وقال : عوض رجلاً ، فلانا الأسلى ، ولم أجد في الحديثين ، ولا في شيء من طرقهما أن هذا كان في الإحصار ، ولا أن البعث كان من الحديبية ، ولم يتعرض أحد من شارحي - مسلم - لشيء من ذلك .

حديث آخر : أخرجه أحمد في " مسنده " (١) ، والطبراني في " معجمه " عن شريك عن ليث عن شهر بن حوشب عن عمرو بن خارجه التمالي ، قال : بعث النبي عليه السلام معي بهدي ، وقال : إذا عطب منها شيء فأنحره ، ثم اضرب نعله في دمه ، ثم اضرب صفحته ، ولا تأكل أنت ولا أهل رقتك ، وخل بينه وبين الناس . انتهى . وزاد فيه الطبراني : بهدي تطوع ، وفي لفظ أحمد قال : سألت النبي عليه السلام عن الهدى يعطى في الطريق ، فقال : انحره ، إلى آخره .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « منى كلها منحر ، ولجج مكة كلها منحر » ، قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث أبي هريرة .

فحديث جابر : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه (٢) عن أسامة بن زيد الليثي عن عطام بن أبي رباح عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل عروة موقف ، وكل منى منحر ، وكل المزدلفة موقف ، وكل لجج مكة طريق ومنحر » ، انتهى . بلفظ أبي داود ، ومثله لفظ ابن ماجه ، إلا أن فيه تقدماً وتأخيراً ، ولا اختلاف لفظهما فرقهما ابن عساكر في موضعين من ترجمة عطام عن جابر في " أطرافه " فجعلهما حديثين ، وليس بجديد ، والصواب ما فعله شيخنا أبو الحجاج المزي في " أطرافه " ، فإنه ذكره في ترجمة واحدة ، والشيخ زكي الدين المنذرى قلده ابن عساكر ، فلم يعزه في " مختصر السنن " لابن ماجه ، والله أعلم ؛ وأسامة بن زيد الليثي قال في " التنقيح " : روى له مسلم متابعة ، فيها أرى ، ووثقه ابن معين في رواية ، انتهى . فالحديث حسن .

(١) عبد أحمد : ص ١٨٧ - ح ٤ ، وقال الهيثمي في " الروايد " ، ص ٢٢٨ - ح ٣ : رواه أحمد ، والطبراني في " الكبير " ، بقصده ، وبه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة ، ولكنه مدلس

(٢) عند أبي داود في " باب الصلاة بجميع " ، ص ٢٦٨ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " باب الدعاء " ، ص ٢٢٥

واعلم أن بعض الحديث في "مسلم" أخرجه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : «نحرت ههنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم» .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه أبو داود في "الصوم" (١) عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «فطرم يوم تغفرون ، وأضحكم يوم تضحون ، وكل عرفة موقف ، وكل منى منحر ، وكل لجحاج مكة منحر ، وكل جمع موقف» ، انتهى . قال المنذرى في "مختصره" : قال ابن معين : محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة . وقال : أبو زرعة لم يلق أبا هريرة ، انتهى . ورواه البزار في "مستدركه" ، وقال محمد بن المنكدر : لانعله سمع من أبي هريرة ، انتهى . وروى الواقدي في "كتاب المغازي" حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حنيفة عن داود بن الحصين عن عكرمة بن عباس أن النبي ﷺ قال في عمرة القضية ، وعهده عند المروة : «هذا المنحر ، وكل لجحاج مكة منحر ، فنحر عند المروة» ، انتهى .

الحديث الخامس : صح أنه عليه السلام نحر الإبل ، وذبح البقر والغنم ؛ قلت : تقدم في حديث جابر الطويل : ثم انصرف إلى المنحر ، فنحر ثلاثاً وستين بدة يده ، ثم أعطى علياً ، فنحر ماغبر ، الحديث ، وذبح البقر ، أخرجه البخاري ، ومسلم (٢) عن عائشة قالت : فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، قلت : ما هذا ؟ قالوا : ذبح رسول الله ﷺ عن أزواجه ، مختصر . وذبح الغنم ، أخرجه الأئمة الستة عن أنس ، قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين ، فرأيتُه واضحاً قدمه على صفاحهما ، يسمى ويكبر ، فذبحهما يده ، انتهى . وينظر أحاديث "الحج - والأضاحي - والذبايح" .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام نحر الهدايا قياماً ، وأصحابه كانوا ينحرونها قياماً معقولة اليد اليسرى ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم (٣) عن أنس ، قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، ونحن معه ، إلى أن قال : ونحر رسول الله ﷺ سبع بدنات قياماً ، مختصر .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، ومسلم عن زيد بن جبير ، قال : كنت مع ابن عمر بنى ، فمر برجل وهو ينحر بدته ، وهى باركة ، فقال : أبشها قياماً مقيدة ، سنة محمد ﷺ ، انتهى . وروى الواقدي في "كتاب المغازي" حديث الهيثم بن واقد عن عطاء بن أنى مروان عن أبيه عن ناجية ابن جندب ، قال : كنت على هدى رسول الله ﷺ في حجة ، إلى أن قال : فلما بلغنا منزل رسول الله

(١) في "باب إذا أخطأ القوم الملال" ، ص ٣١٨ - ج ١ (٢) عن البخاري في "باب ذبح الرجل البقر من نسائه" ، ص ٢٣١ - ج ١ ، وعند مسلم في "كتاب بيان وجوه الأحرار" ، ص ٣٨٩ - ج ١ (٣) عند البخاري في "باب نحر الإبل مقيدة" ، ص ٢٣١ - ج ١ ، وحديث زيد بن جبير عن ابن عمر ، عند البخاري في "باب نحر الإبل المقيدة" ، ص ٢٣١ - ج ١ ، وعند مسلم في "باب استحباب نحر الإبل قياماً مقيدة" ، ص ٤٢٤ - ج ١

ﷺ بنى أرسل إلى : أن سق الهدى إلى النحر ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ ينحر الهدى يده ، وأنا أقدمها إليه ، تمتشى على ثلاث قوائم ، وهى معقولة واحدة ، مختصر .

حديث آخر : أخرجه أبو داود^(١) عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، قال : وأخبرني عبد الرحمن بن سابط أن النبي عليه السلام ، وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى ، قائمة على مائتي من قوائمها ، انتهى . وجهل من قال : هذا حديث مرسل ، فإن الخبر عن عبد الرحمن بن سابط هو ابن جريج ، فالحديث من مسند جابر ، كما ذكره أصحاب "الأطراف" ، وكتب الأحكام وغيرهم ، لكن رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي عليه السلام ، فذكره مرسل ، قال ابن القطان في "كتابه" ، بعد أن ذكره من جهة أبي داود : القائل : وأخبرني ، هو ابن جريج ، فبكون ابن جريج رواه عن تابعين : أحدهما : أسنده ، وهو ابن الزبير ، والآخر : أرسله ، وهو عبد الرحمن بن سابط ، قال : وقد رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" مرسل عن ابن سابط فقط ، مفصولاً من حديث أبي الزبير ، انتهى كلامه . واعترض هذا الجاهل أيضاً على صاحب الكتاب ، فقال : ولو استدل على عقل يدها اليسرى بفعل النبي عليه السلام لكان أولى من أن يستدل عليه بفعل الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا اعتراض باطل ، فإن المصنف لم يذكر ذلك ، فيستدل عليه . ولكنه قال : والأفضل أن ينحروا قائماً ، لما روى أنه عليه السلام نحر الهدايا قياماً ، وأصحابه كانوا ينحرونها قياماً ، معقولة اليد اليسرى ، انتهى . فعقل اليد لم يذكره المصنف إلا من تمام الحديث ، والله أعلم .

الحديث السابع : روى أنه عليه السلام ساق مائة بدنة في حجة الوداع ، فنحر نيماً وستين بنفسه ، وولى الباقي علياً ؛ قلت : تقدم ذلك في حديث جابر الطويل ، ثم انصرف إلى المنحر ، فنحر ثلاثاً وستين يده ، ثم أعطى علياً فنحر ماغبر ، الحديث . وتقدم فيه أيضاً : وقدم على من اليمن يدين رسول الله ﷺ ، إلى أن قال : فكان جماع الذي قدم به على من اليمن ، والذي أتى به النبي ﷺ مائة ؛ وروى أحمد في "مسنده" ^(٢) من حديث محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال : أهدى رسول الله ﷺ في حجة الوداع مائة بدنة ، فنحر منها ثلاثاً وستين ، ثم أمر علياً فنحر مائتي منها ، مختصر . وهو مسند ضعيف ، وقد تقدم بتامه قريباً ؛ وأخرجه البخاري ^(٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب

(١) عند أبي داود "باب كيف تنحر البدن" ، ص ٢٤٦ - ج ١ (٢) ما تقدم من حديث أحمد غير هذا

الحديث سبأً ومتناً ؛ وذكر هذا الحديث أحمد في "مسنده" ، ص ٣١٤ - ج ١

(٣) عند البخاري في "باب لا يطي الحرار من الهدى شيئاً" ، ص ٢٣٢ - ج ١

أن النبي عليه السلام أهدى مائة بدنة، فأمرني بلحومها، قسمتها، ثم أمرني بجلالها قسمتها، ثم جلودها قسمتها.

الحديث الثامن : قال عليه السلام لعل^١ : « تصدق بجلالها وخطامها ، فلا تعط أجر الجزار منها ؛ قلت : رواه الجماعة ^(١) - إلا الترمذي - من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه ، وأقسم جلودها وحلالها ، وأمرني أن لا أعطي الجزار منها شيئاً ، وقال : نحن نعطيه من عندنا ، انتهى . وفي لفظ : وأن أتصدق بجلودها وجلالها ، وفي لفظ : إن نبي الله ﷺ أمره أن يقوم على بدنه ، وأمره أن يقسم بدنه كلها ، لحومها وجلالها وجلودها في المساكين ، ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً ، انتهى . ولم يقل البخاري فيه : نحن نعطيه من عندنا ، وقال فيه : أهدى النبي عليه السلام ، مائة بدنة ، فأمرني بلحومها قسمتها ، ثم أمرني بجلالها قسمتها ، ثم بجلودها قسمتها ، انتهى . قال السرقسطي في " غريبه " : جزارتها - بضم الجيم ، وكسرها - فالكسر المصدر ، والضم اسم للبدن والرجلين والعنق ، سمي به لأن الجزارين كانوا يأخذونها في أجرحم ، انتهى .

الحديث التاسع : روى أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها ويحك ؛ قلت : رواه الجماعة ، فأخرجه مسلم ، والبخاري ^(٢) عن ثابت عن أنس ؛ وزاد البخاري في حديث أبي هريرة ، قال : فلقد رأيته راكبها يسائر النبي عليه السلام ، انتهى . وأخرجه الباقر عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها ، فقال : إنها بدنة ، قال : اركبها ويحك ، في الثانية ، أو في الثالثة ، انتهى . وصاحب الكتاب استدلل بهذا الحديث على جواز ركوب الهدى عند الاحتياج إليه ، قال : وتأويله أنه كان عاجزاً محتاجاً ؛ قلت : قد ورد اشتراط الحاجة في " صحيح مسلم " أخرجه عن معقل عن أبي الزبير ، سألت جابرًا عن ركوب الهدى ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « اركبها بالمعروف حتى تجد ظهراً » ، وأخرجه عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يسأل عن ركوب الهدى ، فقال : سمعت النبي عليه السلام يقول : « اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً » ، انتهى . الحديث العاشر : قال المصنف : وإذا عطبت البدنة في الطريق ، فإن كان تطوعاً نحرها ،

(١) عبد البخاري في " مواضع " ، ص ٢٣٢ - ح ١ ، وعند مسلم في " باب الصدقة طحوم الهدايا وجلودها وجلالها ، وأن لا يعطى الجزار منها " ، ص ٤٢٣ ، و ص ٤٢٤ (٢) حديث أنس ، عند البخاري في " باب ركوب البدن " ، ص ٢٢٩ - ح ١ ، وهذا اللفظ في " البخاري - في باب تقليد العمل " ، ص ٢٣٠ - ج ١ ، وعند مسلم في " باب جواز ركوب البدنة " ، ص ٤٣٦ - ج ١

وصبغ نعلها بدمها ، وضرب بها صفحة سنامها ، ولم يأكل هو ولا غيره من الأغنياء ، بذلك أمر رسول الله ﷺ ناجية الأسلى ؛ قلت : تقدم حديث ناجية في " الحديث الثالث " ، وليس فيه قوله : ولا تأكل منه أنت ، ولا أحد من رفيقك ، ثم وجدناه في " المغازي " للواقدي ، وقد تقدم في " الحديث الثالث " ، وإنما هو في حديث ذؤيب ؛ ورواه مسلم ، وقد ذكرناه ، وفي الباب أحاديث : منها حديث عمرو بن غارجه : أخرجه الطبراني في " معجمه " عن شريك عن ليث عن شهر ابن حوشب عن عمرو بن غارجه التميمي ، قال : بعث رسول الله ﷺ معي بهدي تطوع ، وقال : إذا عطب منها شيء فانحره ، ثم اضرب نعله في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ولا تأكل أنت ولا أهل رفيقك ، وخل بينه وبين الناس ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، ولم يقل فيه : تطوع .

حديث آخر : أخرجه ابن عدى في " الكامل " عن سليم بن مسلم الخشاب ^(١) حدثنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة ، قال : قال رسول الله ﷺ في بدنة التطوع : « إذا عطبت قبل أن تدخل الحرم فانحرها ، واغمس يدك في دمه ، واضرب صفحتها ، ولا تأكل منها ، فإن أكلت منها عظمتها » ، انتهى . وأعله بسليم هذا ، وأسند عن السائي ، وابن معين ، أنهما قالا : هو ضعيف ، وأخرجه الطبراني في " معجمه الأوسط " ^(٢) عن إبراهيم بن طهمان عن محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يكون معه الهدى تطوعا فيعط ، قبل أن يبلغ ، قال : « ينحرها ، ثم يطلع نعلها بدمها ، ثم يضرب به جنبها ، ولا يأكل منها ، فإن أكل منها وجب عليه قضاؤها » ، انتهى .

حديث آخر : روى الحافظ تمام بن محمد في " فوائده " حدثنا القاضي أبو جعفر أحمد ابن إسحاق بن محمد بن يزيد الحلبي عن أبي أيوب سليمان بن المعافى بن سليمان عن أبيه عن موسى بن أعين عن الأوزاعي عن عبد الله بن عباس عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قال : « من أهدى بدنة طوعا ، فعط ، فليس عليه بدل ، وإن كان نذراً فعليه البدل » ، انتهى . وذكره الشيخ في " الإمام " من جهة تمام ، وسكت عنه .

(١) سليم بن مسلم الخشاب المكي ، قال ابن معين : جهمي خبيث ، وقال السائي : متروك الحديث ، وقال أحمد : لا يساوي حديثه شيئا ، وقال ابن عدى : لا أعلم للتصميم فيه كلاما ، إلى آخر كلامه ، واختلف في - سليم - ؛ فقيل : بفتحها ، وقيل : بالتصغير ، وقال أبو حاتم في " ترجمة سليم " : منكر الحديث ، ضيف الحديث ، هكذا في " لسان الميزان " ، ص ١١٣ - ح ٣

(٢) قال الجيبي في " الروايد " في باب ما يطب من الهدى والاسكندر منه ، ص ٢٢٨ - ج ٣ : رواه الطبراني في " الأوسط " ، مرهوما وموقوفا باحتصار عن الرروع ، وفي إسناده الجهمي : محمد بن أبي ليلى ، وهو سييء الخط

— تاب النكاح —

الحديث الأول: قال عليه السلام: «لا نكاح إلا بشهود»؛ قلت: غريب بهذا اللفظ، وفي الباب أحاديث: منها ما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي ثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له»، انتهى. أخرجه في النوع الثامن والتسعين، من القسم الأول، ثم قال: لم يقل فيه: وشاهدي عدل - إلا ثلاثة أنفس -: سعيد بن يحيى الأموي عن حفص ابن غياث، وعبد الله بن عبد الوهاب الحنفي عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس؛ ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر ^(١)، انتهى كلامه.

حديث آخر: رواه الترمذي ^(٢) أخبرنا يوسف بن حماد المعنى البصري عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «البغايا اللاتي ينسكن أنفسهن بغير بيعة»، انتهى قال الترمذي: قال يوسف: رفع عبد الأعلى هذا الحديث في «التفسير»، ووقفه في «كتاب الطلاق». ولم يرفعه، ثم أخرجه الترمذي عن قتيبة عن غندر عن سعيد نحوه، ولم يرفعه، قال: وهذا أصح، هذا حديث غير محفوظ، لانعم أحدا رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى، والصحيح ما روى عن ابن عباس.

قوله: لا نكاح إلا ببيعة، انتهى. وروى نحو هذا من حديث أبي هريرة، وعلى بن أبي طالب، وأنس، وجابر، وابن مسعود، وابن عمر، وعمران بن حصين، كلها مدخولة، سيأتى ذكرها في «أحاديث الولي» إن شاء الله تعالى؛ وحديث ابن عباس المذكور: رواه عبد الرزاق في «مصنفه» موقوفا: أخبرنا عبد الله بن محرز عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، قال: البغايا، الحديث؛ وبالمالك في ذكر اشتراط الإعلان حديث: رواه الترمذي ^(٣) حدثنا أحمد بن منيع عن يزيد

(١) قال ابن حزم في «المحلى»، ص ٤٦٥ - ج ٩: ولا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند، وفي هذا كفاية لصحته (٢) عند الترمذي «باب ما جاء لا نكاح إلا ببيعة»، ص ١٤٢ - ج ١

(٣) عند الترمذي «باب ما جاء في إعلان النكاح»، ص ١٤٠ - ج ١، وقال: عيسى بن ميمون الأنصاري يصفى في هذا الحديث، وعيسى بن ميمون الذي يروي عن أبي نعيم - التفسير - ثقة، وعند ابن ماجه في «باب إعلان النكاح»، ص ١٣٨، واللفظ لفظه، ولفظ الترمذي: أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، وأصروا عليه بالدخول، انتهى.

ابن هارون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ، قال: «أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالفريل، انتهى». وقال: حسن غريب، وعيسى بن ميمون يضعف في الحديث، انتهى. ورواه ابن ماجه أخبرنا نصر بن على الجهضمي عن عيسى بن يونس عن خالد بن ألياس عن ربيعة ابن فروخ عن القاسم عن عائشة مرفوعاً مثله.

فصل في بيان المحرمات

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»؛ قلت: روى من حديث ابن عباس؛ ومن حديث عائشة.

فحديث ابن عباس: أخرجه البخاري، ومسلم، واللفظ للبخاري^(١) في «كتاب الشهادات» عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ أريد على ابنة حمزة، فقال: «إنها لا تحل لي، إنها ابنة أخي من الرضاة، وإنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، انتهى. ولفظ مسلم: ما يحرم من الرحم.

وأما حديث عائشة: فأخرجه الجماعة عنها - إلا ابن ماجه - واللفظ لمسلم^(٢): «أن عموها من الرضاة - يسمى: أفلح - استأذن عليها لحجته، فأخبرت رسول الله ﷺ، فقال لها: «لا تتحجبى منه، فإنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب»، انتهى. ولفظ الباقي: ما يحرم من الولادة؛ وفي لفظ: ما تحرم الولادة.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجتمع مائه في رحم أختين»؛ قلت: حديث غريب، وفي الباب أحاديث: منها حديث أخرجه البخاري، ومسلم^(٣) عن أم حبيبة، قالت: يا رسول الله. انكح أختي، قال: «أو تحبين ذلك؟ قلت: نعم، لست لك بمخلية، وأحب من شركتي في خير أختي، قال: فأنها لا تحل لي، قلت: فاني أخبرت أنك تحطب درة بنت أبي سلة، قال: لو أنها لم تكن رييتي في حجرى ما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاة، أرضعتني وأباها ثوبية، فلا تعرضن عليّ بتاتكن، ولا أخواتكن»؛ زاد البخاري:

(١) عند البخاري في «باب الصداة على الانساب والرضاع المستفيض»، ص ٣٦٠ - ج ١، وعند مسلم في «كتاب الرضاة»، ص ٤٦٧ - ج ١ (٢) عند البخاري في «باب ما يحل من النكاح والنظر إلى النساء في الرضاة»، ص ٢٨٨ - ج ٢، وعند مسلم في «الرضاة»، ص ٤٦٧ - ج ١، وعند الترمذي في «باب ما جاء يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب»، ص ٢٤٨ - ج ١، وعند أبي داود في «باب يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب»، ص ٢٨٠ - ج ١، (٣) عند البخاري في «باب (وأما كنكم إلا أن أرضعكم)»، ص ٧٦٤ - ج ٢، وعند مسلم في «باب الرضاة»، ص ٤٦٨ - ج ١

قال عروة : وثوية مولاة لآبي لب ، كان أبو لب أعنتها حين أرضعت النبي ﷺ ، فلما مات أبو لب أربيه بعض أهله بشرحية ، قال له : ماذا لقيت ؟ قال أبو لب : لم ألق بعدكم ، غير أني سقيت في هذه بعناتي ثوية ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "الطلاق" (١) ، والترمذي في "النكاح" عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيثاني أنه سمع الضحاك بن فيروز ، تحدث عن أبيه فيروز الديلمي ، قال : قلت : يا رسول الله إني أسلمت وتحتي أختان ، فقال عليه السلام : طلق أيتهما شئت ، انتهى . ولفظ الترمذي : اختر أيتهما شئت ، وقال : حديث حسن غريب ، وأبو وهب الجيثاني ، اسمه : الديلم بن هوشع ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صححه" : ورواه البيهقي ، وصحح إسناده ، وأخرجه الترمذي ، وابن ماجه عن ابن ليعية عن أبي وهب الجيثاني عن ابن فيروز الديلمي عن أبيه ، فذكره ؛ وأخرجه ابن ماجه عن إصحاق بن أبي فروة عن أبي وهب الجيثاني عن أبي خراش الرعيني عن الديلمي ، نحوه .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : " لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أختها " ؛ قلت : رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي (٢) من حديث أبي هريرة ، واللفظ لهم - خلا مسلياً - عن عامر الشعبي عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا العمة على ابنة أخيها ، ولا المرأة على خالتها ، ولا الخالة على بنت أخيها ، ولا تنكح الكبرى على الصغرى ، ولا الصغرى على الكبرى " ، انتهى . وكذلك رواه ابن حبان في "صححه" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" كلهم عن داود بن أبي هند عن الشعبي به ؛ وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، انتهى .

واعلم أن مسلياً رحمه الله لم يخرج هكذا بتمامه ، ولكنه فرقه حديثين ، فأخرج صدره عن أبي سبله عن أبي هريرة مرفوعاً : " لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها " ، انتهى . وأخرج باقيه عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي هريرة مرفوعاً : لا تنكح العمة على بنت الأخ ، ولا بنت الأخ على الخالة ، انتهى . ولم يعز المنذرى في "مختصره" هذا الحديث لمسلم ، لكونه فرقه ، وهو يتساهل

(١) عند أبي داود في "الطلاق" - باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ، ص ٣٠٥ - ج ١ . وعند الترمذي في "باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان" ، ص ١٤٦ - ج ١ ، وكلا الحديثين عند ابن ماجه "باب الرجل يسلم وعنده أختان" ، ص ١٤١ (٢) عند أبي داود في "باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء" ، ص ٢٨٢ - ج ١ ، وعند الترمذي في "باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها" ، ص ١٤٥ ، وعند النسائي في "تحريم الخلع بين المرأة وخالتها" ، ص ١٨١ - ج ٢ ، وعند مسلم في "النكاح" ، ص ٤٥٢ ، و ٤٥٣ - ج ١

في أكثر من هذا ، وقال : أخرجه البخارى تعليقاً ، ولم أجد البخارى ذكره ؛ وأخرج البخارى ، ومسلم ^(١) عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وأختها » ، انتهى . وأخرج البخارى نحوه عن جابر ، وروى الطبرانى نحوه من حديث ابن عباس ، وزاد فيه : فانكم إذا فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامكم ؛ وروى أبو داود في "مراسيله" عن عيسى بن طلحة ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على قرابتها غفلة القطيعة ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « سواهم سنة أهل الكتاب ، غير ناكح نسأهم ، ولا آكل ذبايحهم » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في "مصنفيهما" عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكح نسأهم ، ولا آكل ذبايحهم ، انتهى . ذكره ابن أبي شيبة في "النكاح" ، وعبد الرزاق في "كتاب أهل الكتاب" ، ولفظه فيه : ولا تؤكل لهم ذبيحة ، ولا تنكح فيهم امرأة ؛ قال ابن القطان في "كتابه" : هذا مرسل ، ومع إرساله فقيه قيس بن مسلم ، وهو ابن الربيع ، وقد اختلف فيه ، وهو عن ساء حفظه بالقضاء : كشرىك ، وابن أبي لبل ، انتهى . وروى ابن سعد في "الطبقات" أخبرنا محمد بن عمر - هو الواقدي - حدثني عبد الحكم بن عبد الله بن أبي فروة عن عبد الله بن عمرو بن سعيد ابن العاص أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فإن أبوا عرض عليهم الجزية ، وبأن لا تنكح نسأهم ، ولا تؤكل ذبايحهم ، وفيه قصة ؛ والواقدي متكلم فيه ؛ وروى مالك في "موطئه" ^(٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس ، فقال : ما أدري ما أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : سواهم سنة أهل الكتاب ، انتهى . وفيه كلام سيأتي في "باب الجزية" إن شاء الله تعالى ، فإن الكلام عليه في وضع الجزية على المجوس أمس منه ههنا ، والله أعلم . وأعاده في "الذبايح" .

الحديث السادس : قال عليه السلام : « لا ينكح المحرم ، ولا ينكح » ؛ قلت : رواه الجماعة ^(٣) - إلا البخارى - عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبيد الله أرسله إلى أبان بن عثمان بن عفان يسأله - وأبان يومئذ أمير الحاج - ، وهما محرمان - إلى أردت أن أنكح طلحة بن عمر ابنة شيبة بن جبير ، فقال أبان : سمعت أبي عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا ينكح المحرم ،

(١) عبد البخارى "باب لا تنكح المرأة على عمها" ، ص ٧٦٦ - ح ٢ ، وحديث الأعرج عن أبي هريرة ، عند مسلم : ص ٤٠٢ - ح ١ (٢) عند مالك في "الموطأ" - في باب جزية أهل الكتاب ، ص ١٢١ (٣) عند مسلم "باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته" ، ص ٤٠٣ - ح ١

ولا ينكح، زاد مسلم، وأبو داود في رواية: ولا يخطب؛ وزاد ابن حبان في "صحيحه": ولا يخطب عليه، انتهى.

الآثار: روى مالك في "الموطأ" (١) عن داود بن حصين أن أبا غطفان المرى أخبره أن أباه طريفاً تزوج امرأة، وهو محرم، فرد عمر بن الخطاب نكاحه، انتهى.

الحديث السابع: روى أنه عليه السلام تزوج بميمونة، وهو محرم؛ قلت: رواه الأئمة الستة في "كتبهم" (٢) عن طاوس عن ابن عباس، قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم، انتهى. زاد البخاري: وبني بها وهو حلال، وماتت بسرف، انتهى. وأخرج أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس، قال: تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم، وبني بها وهو حلال، وماتت بسرف، انتهى. وله عنه أيضاً، قال: تزوج النبي ﷺ ميمونة في عمرة القضاء، ولم يصل سنده به، ذكرها في عمرة القضاء، أخرجه مسلم، وابن ماجه (٣) في "النكاح"، والباقون في "الحج"؛ وأخرج الدارقطني من طريق ضعيف عن أبي هريرة أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم؛ وأخرج البزار في "مسنده" عن مسروق عن عائشة أنه عليه السلام تزوج وهو محرم، واحتجهم وهو محرم، قال السهيلي في "الروض الأنف": إنما أرادت نكاح ميمونة، ولكنها لم تسمها، انتهى.

أحاديث الخصوم المعارضة: روى مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه (٤) عن يزيد بن الأصم، قال: حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال (٥)،

(١) عند مالك في "الموطأ" - باب نكاح المحرم، ص ١٣٥ (٢) عند البخاري في "الحج" - باب تزويج المحرم، ص ٢٤٨ - ج ١، وفي "عمرة القضاء"، ص ٦١١ - ج ٢، وليس في رواية البخاري طاوس، بل فيها عطاء، وعكرمة، وعامد (٣) وعند مسلم في "النكاح" - باب تحريم نكاح المحرم، ص ٤٥٣ - ج ١، وعند ابن ماجه في "النكاح" - باب المحرم يتزوج، ص ١٤٢، وعند أبي داود في "باب تزويج المحرم"، ص ٢٥٥ - ج ١ عن عكرمة، وعند الترمذي في "الحج"، عن عكرمة: ص ١١٦ - ج ١، وعند النسائي في "الحج" - باب الرحلة في النكاح للمحرم، ص ٢٦ - ج ٢، وعند الدارقطني: ص ٤٠٠

(٤) عند مسلم في "باب تحريم نكاح المحرم"، ص ٤٥٤، وعند الترمذي في "الحج" - باب ماجاء في الرحلة في ذلك، ص ١١٦ - ج ١، وعند أبي داود في "باب المحرم يتزوج"، ص ٢٥٥ - ج ١

(٥) قال ابن القيم في "الفتاوى"، ص ٣٧٥ - ج ٢: وما عن يزيد بن الأصم أنه تزوجها، وهو حلال لم يقو قوة هذا، فإنه مما اتفق عليه الستة، وحديث يزيد لم يخرج البخاري، ولا النسائي، وأيضاً لا يوافق ابن عباس حفظاً وإيماناً، ولذا قال عمرو بن دينار للهرمي: وما يدرى ابن الأصم كذا وكذا - يعني قاله - أحمله مثل ابن عباس؟ لا ما روى عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت أبا الرسول بينهما، لم يخرج في واحد من "الصحيحين"، وإن روى في "صحيح ابن حبان"، فلم يبلغ درجه الصحة، ولذا لم يقل فيه للترمذي سوى: حديث حسن، قال: ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر، وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال، فثكره، لا يجوز النظر إليه عند ما شتهر، إلى أن كاد يبلغ اليقين منه وحلاه،

قال: وكانت خالتي، وخالة ابن عباس، انتهى بلفظ مسلم. وفي لفظه: وبني بها وهو حلال؛ ولفظ أبي داود قالت: تزوجني رسول الله ﷺ، ونحن حلالان بسرف، انتهى. زاد أبو يعلى الموصلي في "مستده" بعد أن رجعنا من مكة، انتهى. ثم أسند أبو داود عن سعيد بن المسيب، قال: وهم ابن عباس في تزويج ميمونة، وهو محرم، انتهى. وأخرج الطحاوي^(١) عن عمرو بن دينار حدثني ابن شهاب عن يزيد بن الأصم أنه عليه السلام نكح ميمونة، وهما حلالان، قال عمرو: فقلت للزهري: وما يدري ابن الأصم، أعرابي يوال على عقبيه، أتجعل مثل ابن عباس؟ انتهى.

حديث آخر: أخرجه الترمذي عن حماد بن زيد ثنا مطر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أنه عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال، وبني عليها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما، انتهى. ورواه أحمد في "مستده"، وابن حبان في "صحيحه"

ولقد يند أن أخرج الطبراني ذلك حاضره بأن أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنه من حصة عشر طريقاً: أنه تزوجها وهو محرم، وفي لفظ: وهما محرمان، وقال: هذا هو الصحيح؛ وما أوله حديث ابن عباس بأن النبي وهو في الحرم، فانه قال: أتجد، إذا دخل أرض نجد، وأحرم إذا دخل أرض الحرم، بيد؛ وما يمد حديث البخاري: تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال.

والحاصل أنه قام ركن المداخلة بين حديث ابن عباس، وحديث يزيد بن الأصم، وأما ابن خنبل، وحدث ابن عباس أقوى منها سنداً، فإن رجحنا بغيره كان الترجيح ممتناً، ويصدم مثال الطحاوي: روى أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الصحرى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها، قالت: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى نسائه وهو محرم، قال: ولفظ هذا الحديث كلهم ثمان يمتحج بروايتهم، انتهى: ومحمل كلام الطحاوي في "شرح الآثار"، ٤٤٣، ج ١، والذين رووا: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم، أهل علم، وأثبت أصحاب ابن عباس: سعيد بن جبير، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وسكرمة، وجابر بن زيد، وهؤلاء كلهم أئمة فقهاء، يمتحج بروايتهم وأراشهم، والذين نقلوا عنهم فكذلك أيضاً، منهم: عمرو بن دينار، وأبو السخيتي، وعبد الله بن أبي مجيع. هؤلاء أيضاً أئمة يقتدى بروايتهم، ثم قد روى عن عائشة أيضاً ما قد وافق ما روى عن ابن عباس، وروى ذلك منها من لا يظن أحد فيه: أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الصحرى عن مسروق، فكل هؤلاء أئمة يمتحج بروايتهم، فما رووا من ذلك أولى مما روى من ليس كلهم في البسط، والثبت، واللفظ، والأمانة؛ وأما حديث عثمان فانه رواه نبيه وهو، وليس كسرو عثمان، ولا كبار بن زيد، ولا كمن روى ما وافق ذلك عن مسروق عن عائشة، ولا نفيه موضع العلم، كوضع أحد من ذكرنا، فلا يجوز - إن كان كذلك - أن يمارس جميع من ذكرنا من روى بخلاف القى روى، انتهى كلامه. ثم أخرج الطحاوي في آخر الباب آثاراً عن ابن مسعود، وابن عباس، وأنس أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يتزوج المحرم، انتهى. وقال شيخنا حجة الاسلام إمام العصر "محمد أنور الكشميري"، رحمه الله تعالى - في إملأه على جامع الترمذي - الموسوم "بصرف الشدى"، أقول: يلزم عليه [أي قول الترمذي: إنه عليه السلام تزوجها في طريق مكة، وظهر أمر تزويجها وهو محرم، ثم بني بها وهو حلال بسرف] أنه عليه السلام تجاوز عن المقات بلا إجماع، وهو يريد الخج، لأن في الروايات أنه عليه السلام نكح بسرف، وهو بين مكة، وذى الحليفة، وكانت المواقيت مؤقفة، كيف أوى البخاري في "نزوة المدينة"، ص ٦٠٠ - ج ٢ في حديث السور عن عذرة، وسروان بن الحكم: فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى، وأشعر وأحرم منها سيرة، الحديث، انتهى.

عن ابن خزيمة بسنده عن حماد بن زيد به ، قال الترمذي : حديث حسن . ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر ^(١) ، ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان عن النبي ﷺ مرسلًا ، ورواه سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا ، انتهى . قال الترمذي : وقد اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة ، لأنه عليه السلام تزوجها في طريق مكة ، فقال بعضهم : تزوجها حلالًا ، وظهر أمر تزويجها ، وهو محرم ثم بنى بها ، وهو حلال بسرف في طريق مكة ، وماتت ميمونة بسرف حيث بنى بها ، ودفنت بسرف ، انتهى . وقال ابن حبان : وليس في هذه الأخبار تعارض ، ولا أن ابن عباس وهم ، لأنه أحفظ وأعلم من غيره ؛ ولكن عندي أن معنى قوله : تزوج وهو محرم ، أي داخل في الحرم ، كما يقال : أنجد ، وأنهم ، إذا دخل نجدًا ، وتامة ، وذلك أن النبي ﷺ عزم على الخروج إلى مكة في عمرة القضاء ، فبعث من المدينة أبا رافع ، ورجلا من الأنصار إلى مكة ليخطبا ميمونة له ، ثم خرج وأحرم ، فلما دخل مكة طاف وسعى وحل من عمرته ، وتزوج بها ، وأقام بمكة ثلاثًا ، ثم سأل أهل مكة الخروج ، فخرج حتى بلغ سرف ، فبنى بها ، وهما حلالان ؛ لحكى ابن عباس نفس المقد ، وحكت ميمونة عن نفسها القصة على وجهها ، وهكذا أخبر أبو رافع ، وكان الرسول بينهما ، فدل ذلك - مع نيه عليه السلام عن نكاح المحرم وإنكاحه - على صحة ما ادعينا ، انتهى كلامه .

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن عثمان ابن مخلد الواسطي عن أبيه عن سلام أبي المنذر عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة ، وهو حلال ، انتهى . ثم أخرجه عن ابن عباس من خمسة عشر طريقاً ^(٢) أن النبي ﷺ تزوجها ، وهو محرم ، وفي لفظ : وهما حرامان ؛ وقال : هذا هو الصحيح ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه" عن صفية بنت شيبة أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال .

حديث يخالف ما تقدم : رواه مالك في "الموطأ" ^(٣) قلنا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن

(١) قال الطحاوي : ص ٤٤٢ - ج ١ : إن هذا الأمر إن كان يؤخذ من طريق الإسناد واستقامته ، وهكذا مدعهم ، قال حديث أبي رافع الذي ذكرناه فأنما رواه مطر الوراق ، ومطر عندهم ليس ممن يمتنع بحديثه ، وقد رواه مالك ، وهو أصح منه ، فقطعه : حدثنا يونس قال : أنا ابن وهب ، أن مالكا حدثه عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ، الحديث ، انتهى ، وذكر هذا الحديث في "الموطأ" في باب نكاح المحرم ، ص ١٣٥ .

(٢) وأخرج ابن سعد في "طبقاته" - في ترجمة ميمونة بنت الحارث بن حزن ، ص ٩٦ ، و ٩٧ - ج ٨ : حديث ابن عباس من ستة عشر طريقاً في كتابها : أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم

(٣) عند مالك في "الموطأ" ، ص ١٣٥ .

عن سليمان بن يسار، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع موله، ورجلا من الأنصار^(١) فزوجاه ميمونة ابنة الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج، انتهى. قال النووي في "شرح مسلم": وعن حديث ميمونة أجوبة، أحصاها أنه إنما تزوجها حلالا، هكذا رواه أكثر الصحابة، قال القاضي، وغيره: لم يرو أنه تزوجها محرما غير ابن عباس وحده؛ وروى ميمونة، وأبو رافع، وغيرهما أنه تزوجها حلالا، وهم أعراف بالقضية لتعلقهم به، وهم أضبط وأكثر؛ الثاني: أنه تزوجها في الحرم وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم: محرم، وإن كان حلالا، قال الشاعر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً . ودعا فلم أر مثله مخذولا

أى في الحرم، انتهى. قلت: وجدت في "صحاح الجوهري" ما يخالف ذلك، فانه قال: أحرم الرجل إذا دخل في الشهر الحرام، وأشد البيت المذكور على ذلك، وأيضاً فلفظ البخارى: أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم، وبني بها وهو حلال، يدفع هذا التفسير، أو يعمده، وقال صاحب "التقيح": وقد حمل بعض أصحابنا قول ابن عباس: وهو محرم. أى في شهر حرام، ثم أشد البيت، ثم نقل عن الخطيب العدادى أنه روى بسنده عن إسحاق الموصلى، قال: سأل هارون الرشيد الأصمعى بحضرة الكسائى، عن قول الشاعر: * قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً * فقال الأصمعى: ليس معنى هذا أنه أحرم بالحج، ولا أنه في شهر حرام، ولا أنه في الحرم، فقال الكسائى: ويحك؛ فما معناه؟ قال الأصمعى: فما أراد عدى ز يـد بقوله:

قتلوا كسرى بلبل محرماً * فتولى لم يتمتع بكفن

أى إحرام لكسرى؟ فقال: الرشيد: فما المعنى؟ قال: كل من لم يأت شيئاً يوجب عليه عقوبة فهو محرم، لا يحل منه شيء، فقال له الرشيد: أنت لا تطلق، انتهى. قال النووي: والثالث من الأجوبة عن حديث ميمونة: أن الصحيح عند الأصوليين تقديم القول إذا عارضه الفعل، لأن القول يتعدى إلى الغير، والفعل قد يقتصر عليه، قال: والرابع: أنه من خصائص النبي ﷺ، انتهى. وقال الطحاوى في كتابه "الناسخ والمنسوخ": والأخذ بحديث أبي رافع أولى، لأنه كان السفير بينهما، وكان مباشرًا للحال، وابن عباس كان حاكياً، ومباشر الحال مقدم على حاكمه، ألا ترى عائشة كيف أحالت على علي حين سئلت عن مسح الخف، وقالت: سلوا علياً، فانه كان يسافر مع رسول الله ﷺ، انتهى.

الحديث الثامن: قال عليه السلام: لا ينكح الأمة على الحرة؛ قلت: روى الدارقطنى

(١) قلت: والرجل الذى كان مع أبى رافع اسمه: أوس بن حوثى، كما في "طبقات ابن سعد"، ص ٩٤ ح ٨.

في "سننه (١)" في الطلاق من حديث مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «طلاق العبد أتان، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وقره الأمة حيفتان، ويتزوج الحرة على الأمة، ولا يتزوج الأمة على الحرة». انتهى. ومظاهر بن أسلم ضعيف.

حديث آخر: رواه الطبري في "تفسيره - في سورة النساء" عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، فقال: حدثنا المثنى ثنا جابر بن موسى ثنا ابن المبارك ثنا سفيان عن هشام الدستوائي عن عامر الأحول عن الحسن أن رسول الله ﷺ نهى أن ينكح الأمة على الحرة، قال: وينكح الحرة على الأمة، ومن وجد طولا للحرة فلا ينكح أمة، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" مقتصرأ على نكاح الأمة، فقال: حدثنا ابن عينة عن عمرو بن عينة عن الحسن، قال: نهى رسول الله ﷺ أن ينكح الأمة على الحرة، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" أيضاً: حدثنا أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن رجل عن الحسن أن رسول الله ﷺ نهى أن ينكح الأمة على الحرة، انتهى.

الآثار: روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: لا ينكح الأمة على الحرة، وينكح الحرة على الأمة، انتهى. وأخرج عن الحسن، وابن المسيب نحوه، وأخرج ابن أبي شيبة عن علي قال: لا ينكح الأمة على الحرة؛ وأخرج عن ابن مسعود نحوه، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبدة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب، قال: يتزوج الحرة على الأمة، ولا يتزوج الأمة على الحرة، انتهى. حدثنا عبد الأعلى عن برد (٢) عن مكحول نحوه.

الحديث التاسع: قال عليه السلام: «وتنكح الحرة على الأمة»؛ قلت: تقدم في الحديث قبله، عند الدارقطني عن عائشة بسند ضعيف عن أبي هريرة ﷺ. قال: وتزوج الحرة على الأمة، ولا تتزوج الأمة على الحرة؛ وعند الطبري عن الحسن مرسلًا: أن النبي ﷺ قال: «وينكح الحرة على الأمة»، وموقوفًا على جابر بسند صحيح عند عبد الرزاق: وينكح الحرة على الأمة؛ وروى ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق في "مصنفهما"، والدارقطني (٣)، ثم البيهقي في "سننهما" عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي، قال: إذا نكحت الحرة على

(١) عبد الدارقطني: ص ٤٤١ في «الطلاق»، قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر الياقوبي ما محمد بن إسحاق، قال: سمعت أبا أمامة يقول: ليس بالبصرة حديث أكثر من حديث مظاهر هذا، انتهى. (٢) هو برد رستان الثاني، كذا في «التهديب»، ص ٢٩٠ - ج ١٠ (٣) عند الدارقطني: ص ٤١٠، وعند البيهقي في «السنن»، عن المنهال ابن عمرو عن زود بن حيش عن علي: ص ١٦٥ - ج ٧

الامة فلهذه الثلثان ، ولهذه الثلث ، أن الامة لا ينبغي لها أن تزوج على الحرة ، انتهى . والمنهال ابن عمرو فيه مقال ، وعباد الاسدى ضعيف ؛ قال في "التنقيح" : قال البخارى : فيه نظر ؛ وحكى ابن الجوزى عن ابن المدينى أنه ضعفه .

قوله : وقد صح أن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة على ، وابنته ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة عن قثم عن عبد الله أنه جمع بين امرأة على ، وابنته من غيرها ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى في "سننه" ^(١) عن قثم مولى العباس ، قال : تزوج عبد الله بن جعفر بنت على ، وامرأة على النشلية ، انتهى . وذكره البخارى في "صحيحه" تعليقاً ^(٢) ، فقال في "باب ما يحل من النساء وما يحرم" : قال : وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة على وامرأة على ؛ وقال ابن سيرين . لا بأس به ، وكرهه الحسن مرة ، ثم قال : لا بأس به ، انتهى . طريق آخر : رواه ابن سعد ^(٣) في "الطبقات" أخبرنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة عن الحجاج عن علي بن علي بن السائب أن عبد الله بن جعفر تزوج ليلي امرأة علي بن أبي طالب ، وزينب بنت علي من غيرها ، انتهى .

أحاديث الباب : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن علية عن أيوب عن عكرمة ابن خالد بن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف ، وابنته - يعنى من غيرها - ، انتهى . حدثنا ابن علية عن أيوب ، قال : سئل عن ذلك محمد بن سيرين فلم ير به بأساً ، وقال : نبئت أن جيلة - رجلاً كان بمصر - جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها ، انتهى . وهذا رواه الدارقطنى في "سننه" من حديث أيوب عن محمد بن سيرين أن رجلاً من أهل مصر كانت له حبة ، يقال له : جيلة كان جمع بين امرأة رجل ، وابنته من غيرها ، قال أيوب : وكان الحسن يكرهه ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وسليمان بن يسار أنهم قالوا : لا بأس بذلك ؛ وأخرج عن الحسن ، وعكرمة أنهما كراهاه ، انتهى .

قوله : قلنا : ثبت النسخ بإجماع الصحابة - يعنى نسخ المتعة - ؛ قلت : أخرج مسلم ^(١) عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة ، فقال : إن ناساً أعصى الله قلوبهم ، كما أعصى أبصارهم

(١) عند الدارقطنى في "التكاح" ، ص ٢٤٤

(٢) ذكره البخارى في "باب ما يحل من النساء وما يحرم" ، ص ٧٦٥ - ج ٢ ، وابنة على هذه اسمها : زينب ، من فاطمة ، وامراتها هي ليلي بنت مسعود (٣) قلت : ذكره ابن سعد في "الطبقات" ، ص ٣٤١ - ج ٨ في "ترجمة زينب بنت علي" ، بإسناد غير هذا ، قال : أخبرنا محمد بن إسحاق عن أبي أيوب عن أبي ذؤيب ، قال : حدثني عبد الرحمن ابن مهران ، الحديث . (٤) عند مسلم في "باب نكاح المتعة" ، ص ٤٥٢ - ج ١

يفتون بالمتعة، يعرض رجل، فاداه: إنك لجلف جاف، فلعمرى لقد كانت المتعة تفعل في عهد إمام المتقين - يريد رسول الله ﷺ - فقال له ابن الزبير: تجرب بنفسك، فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك، قال ابن شهاب: فأخبرنا خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينما هو جالس عند رجل، جاءه رجل فاستفتاه في المتعة، فأمره بها، فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري: مهلا، قال: ماهي؟ والله لقد فعلت في عهد إمام المتقين، قال ابن أبي عمرة: إنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها؛ كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، ثم أحكم الله الدين، ونهى عنها؛ قال ابن شهاب: وأخبرني ربيع بن سبرة الجهني أن أباه قال: قد كنت استمعت في عهد النبي ﷺ امرأة من بني عامر يبردين أحررين، ثم نهانا رسول الله ﷺ عن المتعة، قال ابن شهاب: وسمعت ربيع ابن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز، وأنا جالس، انتهى.

أحاديث التحريم والنسخ: أخرج مسلم^(١) عن إياس بن سلمة بن الأكوع، قال: رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها، انتهى. قال البيهقي^(٢): وعام أو طاس، وعام الفتح واحد، لأنها بعد الفتح يبسر، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم أيضاً عن سبرة بن معبد الجهني، قال: أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة، فانطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر، كأنها بكرة عطاء، فرفضنا عليها أنفسنا، فقالت: ماتعني؟، قلت: ردائي، وقال صاحبي: ردائي، وكان رداء صاحبي أجود من ردائي، وكنت أشب منه، فاذا نظرت إلى رداء صاحبي أعجبها، وإذا نظرت إلى أعجبها، ثم قالت: أنت وردائك بكفيني، فكنت معها ثلاثاً، ثم إن رسول الله ﷺ، قال: من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع بهن، فليخل سبيله، انتهى. وفي لفظ: أنه غزا مع رسول الله ﷺ عام الفتح، فأذن لنا في متعة النساء، الحديث. وفي لفظ: أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم يخرج حتى نهانا عنها، انتهى. وفي لفظ: أنه كان مع رسول الله ﷺ، فقال: يا أيها الناس، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وأن الله عز وجل قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا بما آتيتوهن شيئاً، انتهى. وفي لفظ: قال: نهى عن المتعة، وقال: ألا إنها حرام، من يومكم هذا إلى يوم القيامة، ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه، انتهى. وطوله ابن حبان في "صحيحه"، فقال: ذكر البيان بأن المصطفى

(١) عند مسلم في: ص ٥٢ (٢) ولفظ البيهقي: ص ٢٠٤ - ج ٧، وعام أو طاس، وعام الفتح واحد؛ فأوطاس، وإن كانت بعد الفتح، فكانت في عام الفتح يبدء يبسر، فأنهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدنا، أو إلى الآخر، انتهى.

عليه السلام حرم المتعة عام حجة الوداع ، أخبرنا محمد بن خزيمة بسنده عن سبرة ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فلما قضينا عمرتنا قال لنا : استمتعوا من هذه النساء ، قال : والاستمتاع عندنا يومئذ التزوج ، فرضنا بذلك النساء أن تضرب بيننا وبينهن أجلا ، قال : فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فقال : اقبلوا ، فخرجت أنا ، وابن عمي ، معي بردة ومعها بردة ، وبرد أجد من بردى ، وأنا أشب منه ، فأتيانا امرأة فرضنا ذلك عليها ، فأعجبها شبابي ، وأعجبها برد ابن عمي ، فقالت : برد كبرد ، فتزوجتها ، وكان الأجل بيني وبينها عشرا ، فلبثت عندها تلك الليلة ، ثم أصبحت غاديا إلى رسول الله ﷺ ، فوجدته بين الحجر والباب قائما يخطب الناس ، وهو يقول : أيها الناس ! إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع في هذه النساء ، ألا وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا بما آتيتوهن شيئا ، انتهى . ورواه أبو داود في "سننه" (١) من حديث إسماعيل بن أمية عن الزهري ، قال : كنا عند عمر بن عبدالعزيز ، فذاكرنا متعة النساء ، فقال رجل : قال الربيع بن سبرة : أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله ﷺ نهي عنها في حجة الوداع ، انتهى . وبهذا استدلل الحازمي في "كتابہ الناسخ والمنسوخ" (٢) على نسخ المتعة ، وبحديث على من جهة الدارقطني الآتي .

حديث آخر : روى البخاري ، ومسلم (٣) من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الله ، والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ نهي عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحر الانسية ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : إن عليا سمع ابن عباس يلين في المتعة ، فقال : مهلا يا ابن عباس ، فإن رسول الله ﷺ نهي عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحر الانسية ، انتهى . أخرجه البخاري في غزوة خيبر ، ومسلم في "النكاح" ، وفي "الذبايح" ، ورواه الباقون - خلا أبا داود - قال السهيلي في "الروض الأتق" (٤) : هذه رواية مشككة ، فإن هذا شيء لا يعرفه

(١) عند أبي داود في "باب نكاح المتعة" ، ص ٢٨٣ - ج ١ (٢) ذكره الحازمي في "باب نكاح المتعة" ، ص ١٧٨ (٣) عند مسلم في "نكاح المتعة" ، ص ٤٥٢ - ج ١ ، وعند البخاري في "باب نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أحياء" ، ص ٧٦٧ - ج ٢

(٤) قال ابن قدامة في "المغني" ، ص ٥٧٢ - ج ٧ بعد ما ذكر حديث ربيع بن سبرة : أنه قال : أشهد على أبي أنه حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى عنه في حجة الوداع ، وحديث على بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحر الانسية ، ورواه مالك في "موطأه" ، قال : واختلف أهل العلم في الجمع بين هذين الخبرين ، قال قوم : في حديث علي تقديم وتأخير ، وتهديره : أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى عن لحوم الحر الانسية يوم خيبر ، وسمى عن متعة النساء ، ولم يذكر عيقات النبي عنها ، وقد بينه الربيع بن سبرة في حديثه ، أنه كان في حجة الوداع : حكاة الامام أحمد عن قوم ، وذكره ابن عبد البر ، وقال الشافعي : لا أعلم شيئا أحله الله ، ثم حرمه ، ثم أحله ، ثم حرمه إلا المتعة . فقل الأمر على ظاهره ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم

أحد من أهل السير؛ ورواة الأثر: أن المتعة حُرمت يوم خير، وقد رواه ابن عينة عن ابن شهاب، فقال فيه: إن رسول الله ﷺ نهى عن أكل الحر الأهلية عام خير، وعن المتعة، ومعناه على هذا اللفظ: أي ونهى عن المتعة بعد ذلك، فهو إذاً تقديم وتأخير في لفظ ابن شهاب، لا في لفظ مالك، لأن مالكاً قد وافقه على لفظه جماعة من رواة ابن شهاب، والله أعلم، انتهى كلامه.

قلت: لم أجد رواية ابن عينة عن ابن شهاب في "صحيح مسلم" إلا بلفظ مالك: أن النبي ﷺ نهى عن نكاح المتعة يوم خير، وعن لحوم الحر الأهلية، انتهى. ثم رواه من حديث يونس عن ابن شهاب به أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خير، وعن أكل لحوم الحر الأنسية، انتهى. ثم رواه من حديث عبيد الله عن ابن شهاب به، أن علياً سمع ابن عباس يلين في متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خير، وعن لحوم الحر الأنسية، انتهى. وكأنه عند البخاري^(١)، وينظر، قال السهيلي: واختلف في وقت تحريم نكاح المتعة، فأغرب ماروي في ذلك رواية من قال: إن ذلك كان في غزوة تبوك، ثم رواية الحسن: إن ذلك في عمرة القضاء، والمشهور في ذلك رواية الربيع بن سبرة عن أبيه، أنه كان عام الفتح، وهو في "صحيح مسلم".

وفيه حديث آخر: رواه أبو داود^(٢) من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه أيضاً: أن تحريمها كان في حجة الوداع؛ ورواية من روى أنه كان في غزوة أوطاس موافقة لرواية عام الفتح، والله أعلم، انتهى كلامه. قلت: رواية غزوة تبوك أخرجهما الحازمي في "الناسخ والمنسوخ"^(٣) عن عبد الرحيم بن سليمان عن عباد بن كثير حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك، حتى إذا كنا عند العقبة عما يلي الشام جاءت نسوة، فذكرنا تمتعنا، وهن تظفن في رحالنا، فجاءنا رسول الله ﷺ، فنظر إلين، وقال: من هؤلاء النسوة؟ قلنا: يارسول الله نسوة تمتعن منهن، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه، وتمر وجهه، وقام فينا خظياً، فحمد الله وأثنى عليه، ثم نهى عن المتعة، فتوادعنا يومئذ الرجال والنساء. ولم نعد، ولا نعود لها أبداً، فيها سميت يومئذ: ثنية الوداع، انتهى.

حرماً يوم خير. ثم أباحها في حجة الوداع، ثلاثة أيام، ثم حرماً؛ ولأنه لا يتصلق به أحكام النكاح من الطلاق، والطهار، والعمان، والتوارث، فكان أبطلاً، كسائر الأتكة الباطلة، انتهى.

(١) قلت: لم أجد في "البخاري"، (٢) عند أبي داود في "نكاح المتعة"، ص ٢٨٣ - ج ١

(٣) ذكره الحازمي في "الاعتبار"، ص ١٨٠

حديث آخر : روى الدارقطني في "سننه" حدثنا أبو بكر بن أبي داود ثنا أحمد بن الأزهر ثنا مؤمل بن إسماعيل ثنا عكرمة بن عمار ثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : حرم ، أو هدم المتعة ، النكاح ، والطلاق ، والعدة ، والميراث ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : إسناده حسن ، وليس فيه من ينظر في أمره ، إلا أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري ؛ وقد روى عنه أبو حاتم ، وابنه أبو محمد ؛ وقال فيه أبو حاتم : صدوق ، وذكر جماعة رَوَوْا عنه نحو العشرة ؛ وأخرج الدارقطني (١) أيضاً نحو هذا الحديث من رواية علي بن أبي طالب ؛ فرواه من طريق ابن طيبة عن موسى بن أيوب عن إياس بن عامر عن علي بن أبي طالب ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المتعة ، قال : وإنما كانت لمن لم يجد ، فلا أنزل النكاح ، والطلاق ، والعدة ، والميراث بين الزوج والمرأة نسخت ، انتهى . ورواه الحازمي في "كتابه" (٢) من طريق الدارقطني ، وقال : غريب من هذا الوجه ؛ وقد روى من طرق تقوى بعضها بعضاً ، انتهى . وضعفه ابن القطان في "كتابه" .

حديث آخر : أخرجه مسلم عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة ، فقال : إن ناساً أعمى الله قلوبهم ، كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة . يعرض رجل (٣) ، فناداه ، فقال : إنك لجلجف جاف ، فلمعمرى لقد كانت المتعة تفعل في عهد إمام المتقين - يريد رسول الله ﷺ - فقال له ابن الزبير : لجرب بنفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجنحك بأحجارك ، قال ابن شهاب : فأخبرني خالد ابن المهاجر بن سيف الله أنه بينما هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه ، فأمره بها ، فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري : مهلا ، قال : ماهي ؟ والله لقد فعلت في عهد إمام المتقين ، قال ابن أبي عمرة : لأنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها ؛ كالميتة ، والدم ، ولحم الخنزير . ثم أحكم الله الدين ، ونهى عنها ، قال ابن شهاب : وأخبرني ربيع بن سبرة الجهني أن أباه قال : كنت استمعت في عهد النبي ﷺ امرأة من بني عامر يريدن أحررين ، ثم نهانا عنها رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال الحازمي في "كتابه" : وقد كانت المتعة مباحة مشروعة في صدر الإسلام . وإنما أباحها النبي ﷺ للسبب الذي ذكره ابن مسعود ، كما أخرجه البخاري ، ومسلم عن قيس بن أبي حازم ، قال : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : كنا نفزوا مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء ، فقلنا : ألا نستخصي ، فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب ، إلى أجل ، ثم قرأ عبد الله ﷻ يا أيها الذين

(١) حديث أبي هريرة المار ، وهذه الرواية عند الدارقطني في "النكاح" ، ص ٣٩٨ (٢) ذكره الحازمي في "الاعتبار" باب نكاح المتعة ، ص ١٧٦ (٣) قال ابن المهام في "الفتنة" ، ص ٣٨٦ - ج ٢ : ولا تردد في أن ابن عباس هو الرجل المرسل به ، وكان رضي الله عنه قد كلف بصره ، فلذا قال ابن الزبير : كما أعمى أبصارهم ، إلخ

آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)، انتهى . أو للسبب الذي ذكره ابن عباس، كما رواه الترمذي عن محمد بن كعب عن ابن عباس، قال : إنما كانت المنعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم، فتحفظ له مناعه، وتصلح له شئته، حتى إذا نزلت الآية (لا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس : فكل فرج سواهما حرام، انتهى . قال الحازمي : ولم يلقنا أن النبي ﷺ أباحها لهم وهم في بيوتهم وأوطانهم، وكذلك نهام عنها غير مرة، وأباحها لهم في أوقات مختلفة بحسب الضرورات، حتى حرّمها عليهم في آخر سنه، وذلك في حجة الوداع، فكان تحريم تأييد لاختلاف فيه بين الأئمة وفقهاء الأمصار، إلا طائفة من الشيعة، ويحكى عن ابن جريج قال : وأما ما يحكى توقف، وأمسك عن الفتوى بها : ثم أسند من طريق الخطابي ثنا ابن السماك ثنا الحسن بن سلام السواق ثنا الفضل بن دكين ثنا عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد عن المنهال عن سعيد بن جبير، قال : قلت لابن عباس : لقد سارت بفتيك الركبان، وقالت فيها الشعراء، قال : وما قالوا ؟ قلت : قالوا : قد قلت للشيخ لما طال مجلسه : * يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس، هل لك في رخصة الأطراف آنسة، * تكون مثواك حتى مصدر الناس ؟ فقال : سبحان الله ! والله ما بهذا أفتيت، وما هي إلا كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، لا تحل إلا للضطر، انتهى .

أحاديث مخالفة لما تقدم : أخرج مسلم في " صحيحه " عن عطاء بن أبي رباح، قال : قدم جابر بن عبد الله معتمراً بجنتاه من منزله، فسأله القوم عن أشياء . ثم ذكروا المنعة، فقال : نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، انتهى . حديث آخر : وأخرج مسلم أيضاً عن أبي الزبير، قال : سمعت جابر بن عبد الله، يقول : كنا نستمتع بالقبضة من الحر، والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، حتى نهي عنه عمر في شأن عمرو بن حريث، انتهى .

حديث آخر : وأخرج مسلم أيضاً عن عاصم بن أبي نضرة، قال : كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت، فقال : إن ابن عباس، وابن الزبير اختلفا في المتعتين، فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله ﷺ، ثم نهانا عنهما عمر، فلم نعد لهما، انتهى .

قوله : وابن عباس صح رجوعه إلى قولهم : فقرر الإجماع ! قلت : روى الترمذي

في "جامعه" (١) حدثنا محمود بن غيلان ثنا سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة ثنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس، قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة، ليس له بها معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم، فتحفظ له متاعه، وتصلح له شئته، حتى إذا نزلت الآية (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس: فكل فرج سواهما فهو حرام، انتهى. وسكت عنه، قال الترمذي: وإنما روى عن ابن عباس شئ من الرخصة في المتعة، ثم رجع عن قوله: حيث أخبر عن النبي ﷺ، انتهى.

باب في الأولياء والأولياء كفاء

الحديث الأول: أحاديث الأصحاب في عدم اشتراط الولي: أخرج الجماعة (٢) - إلا البخاري - عن نافع بن جبير عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيّم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها»، انتهى. وفي لفظ لسلم: «التيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر»، وإذنها سكوتها، انتهى. ووجهه أنه شارك بينها وبين الولي، ثم قدمها بقوله: «أحق»، وقد صرح العقدمته، فوجب أن يصح منها، قال ابن الجوزي في "التحقيق": «والجواب أنه أثبت لها حقاً، وجعلها أحق، لأنه ليس للولي إلا المباشرة، ولا يجوز له أن يزوجه إلا بإذنها».

حديث آخر: قال ابن الجوزي: قال سعيد بن منصور: ثنا أبو الأحوص عن عبد العزيز ابن رفيع عن أبي سبرة بن عبد الرحمن، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن أبي أنكحنى رجلاً، وأنا كارهة، فقال رسول الله ﷺ لا ينهاها: لا نكاح لك، اذهبي، فأنكحنى من شئت، انتهى. قال ابن الجوزي: والجواب: إن الموجود في "الصحيح" (٣) أن أباهما أنكحها، وهي

(١) عند الترمذي في "نكاح المتعة"، ص ١٤٥ - ج ١، وفيه: "وتصلح له شئته"،

(٢) عند الترمذي في "باب ما جاء في استئثار البكر والتيب"، ص ١٤٣ - ج ١، وعند مسلم في "باب استئذان التيب والنكاح بالنطق والبكر بالكسوت"، ص ٤٥٥ - ج ١، وعند أبي داود في "باب في التيب"، ص ٢٨٦ - ج ١، وعند النسائي في "باب استئثار الأب البكر في نفسها"، ص ٧٧ - ج ٢، وعند مالك في "الموطأ" - في باب استئذان البكر والأيّم في نفسها، ص ١٨٩، وقال ابن الهمام في "الفتح"، ص ٣٩٦ - ج ٢: «والأيّم من الأزواج لها، بكراً كانت، أو ثيباً، انتهى».

(٣) عند البخاري في "باب إذا زوج بنته وهي كارهة، فتكاه مردود"، ص ٧٧١ - ج ٢، وقال الحافظ في "الدراية"، ص ٢١٩: وهذا مرسل جيد، أخرجه سعيد بن منصور، انتهى.

كارهة ، فرد رسول الله ﷺ ذلك ، وهو من حديث خنساء بنت خدام ، وأما قوله : انكحى من شئت ، فرواه أبو سلمة مرسلًا .

هذا ، والمرسل ليس بحجة ، ولو قلنا : إنه حجة ، فالمراد تخيير الأكفاء ، والله أعلم .

أحاديث الخصوم : أخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ^(١) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ . قال : « لا نكاح إلا بولي » ، انتهى . قال الترمذى هذا حديث فيه اختلاف ، رواه إسرائيل ، وشريك بن عبد الله ، وأبو عوانة ، وزهير بن معاوية ، وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ؛ ورواه ^(٢) أسباط بن محمد ، وزيد جباب عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، نحوه ؛ وروى أبو عبيدة الحداد ^(٣) عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق ، وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ ، وروى شعبة ، والثورى عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ - يعنى مرسلًا - ، وأسنده ^(٤) بعض أصحاب سفيان عن أبي إسحاق ، ولا يصح ، ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ : لا نكاح إلا بولي ، عندى أصح ، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة ، وإن كان شعبة ، والثورى أحفظ ، وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث ، فإن رواية هؤلاء عنى أشبه وأصح ، لأن شعبة ، والثورى سمعا هذا الحديث عن أبي إسحاق في مجلس واحد ، يدل عليه ما حدثنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود ثنا شعبة ، قال : سمعت سفيان الثورى يسأل أبا إسحاق أسمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا نكاح إلا بولي » ؟ قال : نعم ، فدل هذا الحديث أن سماع شعبة ، والثورى هذا الحديث في وقت واحد ، وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق ، انتهى كلام الترمذى . وأخرجه الحاكم في « المستدرک » ^(٥) عن النعمان بن عبد السلام عن شعبة ، وسفيان الثورى عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى

(١) عند الترمذى في « باب ما جاء لا نكاح إلا بولي » ، ص ١٤١ ، وعند أبي داود في « باب في الولي » ، ص ٢٨٤ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في « باب لا نكاح إلا بولي » ، ص ١٣٦ (٢) قلت : واسطة أبي إسحاق بين يونس ، وأبي بردة ، عند الترمذى ، وهي متني في رواية أسباط ، عند البيهقي في « السنن » ، والحاكم في « المستدرک » ، (٣) قلت : أبو عبيدة الحداد اسمه : عبد الواحد بن واصل السدوسي البصري ، سكن بغداد ، وهما الفارغاني ، وابن جباب ، وضعفه أحد ، إلا أنه في الجملة قد حمل عنه ، ويحتمل لصدقة ، انتهى في « التهذيب » ، ص ٤٤٠ - ج ٦ (٤) أي روى شعبة ، والثورى عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ عليه وسلم مرسلًا ، وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى ، ولا يصح - أي ذكر أبي موسى - ، لأن سفيان أورد هذا الحديث في « مسنده » ، ولم يذكر فيه أبا موسى ، انتهى . من هاشم الترمذى (٥) عند الحاكم في « المستدرک » ، ص ١٦٩ - ج ٢ في « باب لا نكاح إلا بولي » ،

أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا نكاح إلا بولي » ، انتهى . قال الحاكم : وهذا الحديث لم يكن للشيعين إجماعاً ، فإِن النعمان بن عبد السلام ثقة مأمون ، وقد وصله عن الثوري ، وشعبة جميعاً ، وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري ، وعن شعبة عن جده ، فوصلوه ، فأما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق ، فلم يختلف عنه في وصله ، ثم أخرجه من حديث هشام بن القاسم ، وعبد الله بن موسى ، وأبي غسان مالك بن إسماعيل ، وأحمد بن خالد الوهبي ، وعبد الله بن رجاء^(١) ، وطلق بن غنام ، كلهم عن إسرائيل عن أبي إسحاق به سنداً ، قال : وهذه الأسانيد كلها صحيحة ، وقد وصله عن أبي إسحاق أيضاً جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم ، منهم : الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه ، وأبو عوانة ، وزهير بن معاوية ، وورقة بن مصقلة ، ومطرف بن طريف الحارثي ، وعبد الحميد بن الحسن اللحالي ، وزكريا بن أبي زائدة ، وغيرهم ، قال : وقد وصله عن أبي بردة جماعة غير أبي إسحاق ، ثم أخرجه عن يونس بن أبي إسحاق به مستنداً ، وعن أبي حصين^(٢) عثمان بن عاصم عن أبي إسحاق به مستنداً ، قال : ولست أعلم بين أهل العلم خلافاً في عدالة يونس بن أبي إسحاق ، وفيه دليل على أن الخلاف الذي وقع على أيه من جهة أصحابه لا من جهة أبي إسحاق ، قال : وفي الباب عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس . ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمر ، وأبي ذر الغفاري ، والمقداد بن الأسود ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمرو ، والمسور بن مخرمة ، وأنس بن مالك ، وأكثرها صحيحة ، وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ : عائشة ، وأم سلمة ، وزينب بنت جحش رضي الله عنهم ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه أبو داود^(٣) ، والترمذي ، وابن ماجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ ، قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها ، فان اشترى فاسلطان ولي من لا ولي له ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ؛ ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثالث عن ابن خزيمة ، والحاكم في "المستدرک" ،

(١) قلت : وعد الحاكم منهم النضر بن شميل ، دون عبد الله بن رجاء ، وحديث عبد الله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق ، عند الطحاوي : ص ٥ - ج ٢ (٢) "أبي حصين" - بفتح الحاء ، وكسر الصاد ، ويثون تايي ، كذا في "هامش السنن الكبرى" ، ص ١٧٢ - ج ٧ (٣) عند أبي داود في "باب في الولي" ، ص ٢٨٤ - ج ١ ، وعند الترمذي في "باب ماجاء لا نكاح إلا بولي" ، ص ١٤١ - ج ١ ، وفي "المستدرک" في باب السلطان ولي من لا ولي له" ، ص ١٦٨

وقال : على شرط الشيخين ؛ ورواه ابن عدى في "الكامل - في ترجمة سليمان بن موسى" ، ثم قال : قال ابن جريج : فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه ، فقلت له : إن سليمان بن موسى حدثنا به عنك ، قال : فأتيت على سليمان خيراً . وقال : أخشى أن يكون وهم عليّ ، قال ابن عدى : وهذا حديث جليل ، وعليه الاعتماد لإبطال النكاح بغير ولي ؛ وقد رواه عن ابن جريج الكبار من الناس ، منهم : يحيى بن سعيد ، والليث بن سعد ، ولا يعرف من حديث آخر بهذا الإسناد ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة غير هذا الحديث ، انتهى كلامه . ورواه أحمد في "مسنده" ، وزاد فيه : قال ابن جريج : ثم لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث ، فلم يعرفه ^(١) ، قال الترمذي : وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من جهة ابن جريج ، قال : ثم لقيت الزهري فسألته عنه ، فأنكره ، فضغفوا الحديث من أجل هذا ، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا عن الزهري إلا لإسماعيل بن عليّ عن ابن جريج ، وضعف يحيى رواية لإسماعيل عن ابن جريج ، انتهى . وحكاية ابن جريج هذه أسندها الطحاوي في "مشرح الآثار" أيضاً ^(٢) ، فقال : وذكر ابن جريج أنه سأل عنه ابن شهاب ، فلم يعرفه ، حدثنا بذلك ابن أبي عمران حدثنا يحيى بن معين عن ابن عليّ عن ابن جريج بذلك ، انتهى . وقال ابن حبان في "صحيحه" : وقد أوم هذا الخبر من لم يحكم صناعة هذا الحديث أنه منقطع بحكاية حكاها ابن عليّ عن ابن جريج أنه قال : ثم لقيت الزهري فسألته عن ذلك فلم يعرفه ، قال : وليس هذا بما يقدح في صحة الخبر ، لأن الضابط من أهل العلم قد يتحدث بالحديث ثم ينساه ، فإذا سئل عنه لم يعرفه ، فلا يكون نسيانه دالاً على بطلان الخبر ، وهذا المصطفى ﷺ خير البشر صلى فيها ، فقليل له : أقصرت الصلوات أم نسيت ؟ فقال : كل ذلك لم يكن ، فلما جاز على من اصطفاه الله لرسالته في أعم أمور المسلمين الذي هو الصلاة حين نسي ، فلما سأله أنكر ذلك ، ولم يكن نسيانه دالاً على بطلان الحكم الذي نسيه ، كان جواز النسيان على من دونه من أمته الذين لم يكونوا بمعصومين أولى ، انتهى . قال الحاكم ^(٣) بعد أن أخرجه عن جماعة عن ابن جريج : وقد سححت الروايات عن الأئمة الأثبات بإسناد الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن عليّ ، وقول ابن جريج : سألت الزهري عنه فلم يعرفه ، فقد ينسى

(١) قال الحاكم في "المستدرک" ، ص ١٦٨ - ج ٢ : وقد تابع أبا حاتم على ذكر سماع ابن جريج من سليمان بن موسى ، وسماع سليمان بن موسى من الزهري عبد الزقاق بن همام ، ويحيى بن أيوب ، وعبد الله بن لهيعة ، وحجاج ابن محمد المصيصي ، انتهى . وراجع مقال الحفاظ في "التلخيص الحبير" ، ص ٢٩٦ .
(٢) ذكره الطحاوي : ص ٥ - ج ٢ ، قال أبو جعفر : وهم يستطرون الحديث بأقل من هذا ، وحجاج بن أرمطة لا يشبهون له سماعاً من الزهري ، وحديثه عنه عندهم مرسل ، وهم لا يحتجون بالمرسل ، وابن لهيعة - فهم يشكرون على خصمهم - الاحتجاج بحديثه ، الخ . (٣) ذكره الحاكم في : ص ١٦٨ - ج ٢

الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به ، وقد اتفق ذلك لغير واحد من الحفاظ ، قال : وأخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس سمعت أحمد بن حنبل يقول : وذكر عنده حكاية ابن عليه في حديث ابن جريج : لا نكاح إلا بولي ، فقال : ابن جريج له كتب مدونة ، وليس هذا فيها - يعني حكاية ابن عليه - ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " : وقد أعل بعض من يسوى الاختيار على مذهبه هذا الحديث بشيئين : أحدهما : ما رواه بإسناده عن ابن عليه أن ابن جريج سأل الزهري عنه فأنتكره ، ثم أسند عن أحد ، وابن معين أنهما ضعفا رواية ابن عليه هذه ، قال : فهذان إمامان قد وهنا هذه الرواية مع وجوب قبول خبر الصادق ، وإن نسي من أخبر عنه ؛ الثاني : أن ابن جريج روى عن ابن جريج ، فمما يخالفه ، فروى من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير ، وعبد الرحمن غائب بالشام ، فلما قدم عبد الرحمن قال : ومثلي يقتات عليه ١٩ فكلمت عائشة المنذر بن الزبير ، فقال : إن ذلك يد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : ما كنت لأرد أمراً قضيته ، فاستقرت حفصة عند المنذر ، ولم يكن ذلك طلاقاً ، انتهى . وكذلك رواه مالك في " الموطأ " ، كما تراه ، قال البيهقي : ونحن نحمل قوله : زوجت - أي مهدت أسباب التزويج - وأضيف النكاح إليها لاختيارها ذلك ، وإذنها فيه ، ثم أشارت على من ولي أمرها عند غيبة أبيها حتى عقد النكاح ، قال : ويدل على صحة هذا التأويل ما أخبرنا ، وأسند عن عبد الرحمن بن القاسم ، قال : كنت عند عائشة يحطب إليها المرأة من أهلها ، فتشهد ، فإذا بقيت عقدة النكاح ، قالت لبعض أهلها : زوج ، فإن المرأة لا تلي عقد النكاح ، وفي لفظ : فإن النساء لا ينسكن ، قال : إذا كان مذهبها ما روى من حديث عبد الرحمن بن القاسم علمنا أن المراد بقوله : زوجت ، ما ذكرناه ، فلا يخالف ما روى عن النبي ﷺ ، قال : والعجب من هذا المحتج بحكاية ابن عليه في رد هذه الشبهة ، وهو يحتج برواية الحجاج ابن أرطاة في غير موضع ، وهو يردها ههنا عن الحجاج عن الزهري بمثله . ويحتج أيضاً برواية ابن لمبة في غير موضع ، ويردها ههنا عن ابن لمبة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري بمثله ، فيقبل رواية كل واحد منهما منفردة إذا وافقت مذهبه ، ولا يقبل روايتهما مجتمعتهما ، إذا خالفت مذهبه ، ومعهما رواية ثقة ، قال البيهقي : واحتج أيضاً لمذهبه بتزويج عمر ابن أبي سلمة أمه من رسول الله ﷺ ، وهو صغير ؛ قال : وليس فيه حجة ، لأنه لو كان جائزاً بغير ولي لأوجب العقد بنفسها ، ولم تأمر غيرها ، فلما أمرت به غيرها بأمر النبي ﷺ إياها - على ما جاء في بعض الروايات - دل على أنها لا تلي عقد النكاح ، وقول من زعم : إنه زوجها بالنوة يقابل بقول من قال : بل زوجها بأنه كان من بني أعمامها ، ولم يكن لها ولي هو أقرب إليها منه ،

وذلك لأنه عمر بن أبي سلفة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وأم سلفة هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، فتزوج بها كان بولي ؛ وقد قيل : إن نكاح النبي ﷺ لا يفتقر إلى ولي ، وتزوج زينب بنت جحش يدل على ذلك ، انتهى كلامه . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وإنكار الزهري الحديث لا يطن في روايته ، لأن الثقة قد يروى وينسى ، قال أحمد بن حنبل^(١) : كان ابن عينة يحدث ناساً ، ثم يقول : ليس هذا من حديثي ولا أعرفه ؛ وروى عن سهيل بن أبي صالح أنه ذكر له حديث فأنكره ، فقال له ربيعة : أنت حدثتني به عن أبيك ، فكان سهيل يقول : حدثني ربيعة عنى ، وقد جمع الدارقطني جزء فيمن حدث ونسى ، قال : والدليل على أن الزهري نسي أن هذا الحديث رواه جعفر بن ربيعة ، وقرة بن عبد الرحمن ، وابن إسحاق ، فدل على ثبوته عنه ، لحديث جعفر بن ربيعة أخرجه أبو داود عن القعنبي عن ابن لهيعة عنه ، وحديث ...^(*) قال في "التنقيح" : وسليمان بن موسى ليس من رجال الصحيح ، بل هو صدوق ، وقال فيه النسائي : ليس بالقوى في الحديث ؛ وقد روى هذا الحديث مختلف الإسناد والمتن ، فروى كما تقدم من حديث الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً : لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له ؛ والحجاج ضعيف ، رواه ابن ماجه ؛ وأخرجه الدارقطني^(٢) عن محمد بن يزيد بن سنان ثنا أبي عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً : لا نكاح إلا بولي ، وشاهدي عدل ، قال الدارقطني : رواه عن هشام سعيد بن خالد ، ونوح بن دراج ، وعبد الله ابن حكيم ، وقالوا فيه : وشاهدي عدل ، ومحمد بن يزيد بن سنان ، وأبوه ضعيفان ؛ وأخرجه الدارقطني أيضاً عن أبي الخصيب عن هشام به مرفوعاً : لا بد في النكاح من أربعة : الولي ، والزوج ، والشاهدين ، وهذا حديث منكرو ، والأشبه أن يكون موضوعاً ، وأبو الخصيب اسمه : نافع بن ميسرة ، وهو مجهول ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه البخاري^(٣) عن الحسن أن معقل بن يسار زوج أختاً له ، فطلقها الرجل ، ثم أنشأ يخطبها ، فقال : زوجتك كريمة فطلقتها ، ثم أنشأت تخطبها ؛ فأبى أن يزوجه ، وهويت المرأة ، فأنزل الله تعالى ﴿ وَإِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَلَنْ تُجْلِيَهُنَّ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ ، انتهى .

(١) قال البيهقي في "السنن" ، ص ١٠٦ - ج ٧ : سئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن حديث الزهري في "النكاح بلا ولي" ، فقال روح الكرايمى : الزهري قد نسي هذا الحديث ، الخ (٢) عند الدارقطني : ص ٣٨٤ (٣) عند البخاري في "النكاح" - باب من قال : لا نكاح إلا بولي ، ص ٧٧٠ - ج ٢ ، وهذا اللفظ عند الدارقطني ص ٣٨٢

(٤) مهنا يياض ثلاثة أسطر في النسخة المخطوطة - الدار - ولم تستدرك السقطة إلى الآن ، فقل الله يحدث بيد ذلك أمراً [البجنورى]

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه^(١) عن الحجاج بن أرطاة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له ، والحجاج ضعيف ، وفي سماعه من عكرمة نظر ، قال في "التقيق" : قال أحمد : لم يسمع منه ، ولكن روى عن داود بن الحصين عنه ، لكن الطبراني رواه عن خالد الحذاء عن عكرمة به ؛ قال ابن الجوزي : وله طرق أخرى كلها ضعيفة ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في "سننه"^(٢) عن عبد الله بن الفضل عن عدى بن عثمان بن خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال : رجاله ثقات ، إلا أنه محفوظ من قول ابن عباس ، ولم يرفعه إلا عبد الله بن الفضل ، انتهى . وأخرجه الطبراني عن أبي يعقوب بن أبي نجيح عن عطاه عن ابن عباس .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن جميل بن الحسن الجهمي ثنا محمد بن مروان العقيلي ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : لا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن مسلم بن أبي مسلم الجرمي ثنا محمد بن الحسين ثنا هشام به ؛ قال ابن الجوزي : وجميل ، ومسلم هذان لا يعرفان ، قال في "التقيق" : أما جميل فهو ابن الحسن الأزدي العسكي الأهوازي مشهور ؛ وروى عنه ابن خزيمة ، وابن أبي داود ، وخلف ؛ وروى عنه ابن ماجه ، وابن خزيمة هذا الحديث ، ووثقه ابن حبان ، وتكلم فيه غيره ؛ ومسلم الجرمي هو ابن عبد الرحمن ، قال ابن أبي حاتم : هو من الثقات ، روى عن محمد بن حسين ، وروى عنه الحسن بن سفيان أيضاً هذا الحديث ، وقال : سألت يحيى بن معين عن رواية محمد بن حسين عن هشام بن حسان ، فقال : ثقة ؛ قلت : تذكرت له هذا الحديث ؟ فقال : نعم ، كان عندنا شيخ يرفعه عن محمد ؛ ورواه بحر بن نصر عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً ، وهو أشبه ؛ وكذلك قال ابن عينة : عن هشام بن حسان عن ابن سيرين ؛ وذكر ابن الجوزي أحاديث وأهية ضعيفة ، أضربنا عن ذكرها ، والله أعلم .

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا محمد ابن عباس بن الوليد الريوني ثنا عمر بن عثمان الرقي ثنا عيسى بن يونس عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : لا نكاح إلا بولي ، فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" عن بكر بن بكار ثنا عبد الله بن محرز

(١) عند ابن ماجه ١١ باب لا نكاح إلا بولي ، ص ١٣٦ ، ولفظه : السلطان ولي من لا ولي له ، ليس في هذا الحديث . بل فيما رواه حجاج عن الزهري عن عروة عن عائشة (٢) عند الدارقطني في "الفتاوى" ، ص ٣٨٢

عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ :
« لا نكاح إلا بولي » وشاهدي عدل » ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا عبد الله بن محرز عن قتادة عن
الحسن عن عمران بن حصين مرفوعاً نحوه ؛ ومن طريق عبد الرزاق : رواه الطبراني في « معجمه » ،
وهما معلولان بعبد الله بن محرز ، وفي الأول أيضاً بكر بن بكار ، وهو أيضاً ضعيف .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(١) عن ثابت بن زهير ، قال البخاري فيه : منكر الحديث ،
قاله ابن عدي .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي في « الكامل » عن أحمد بن عبد الله ^(٢) بن محمد أبي علي
الكندي ثنا إبراهيم بن الجراح الحساني ثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن خفيف عن جابر بن
عقيل عن علي بن أبي طالب مرفوعاً نحوه : قال ابن عدي لم يحدث به إلا أحمد هذا ، وهو باطل ؛
وأخرجه ابن عدي في « الكامل » عن عمر بن صبيح بن عمران التيمي عن مقاتل بن حيان عن
الأصبغ بن ثمامة عن علي عن النبي ﷺ ، قال : « أيما امرأة تزوجت بغير إذن ولي » فنكاحها
باطل ، فإن لم يكن لها ولي فاسلطان ولي من لا ولي له ، وضعفه بعمربن صبيح ، قال : وقد
اضطرب فيه ، فرة رواه هكذا ، ومرة رواه عن مقاتل عن قبيصة عن معاذ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي عن إسماعيل بن سيف البصري ثنا هشام بن سليمان المجاشعي
عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً نحوه ، وقال : إسماعيل هذا يسرق الحديث .

حديث آخر : أخرجه ابن عدي أيضاً عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ؛ وأسند تضعيف سليمان بن أرقم عن أبي داود ، وأحمد ، والنسائي ،
وابن معين ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبيد الله ^(٣) العرمي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ وأسند
تضعيف العرمي عن البخاري ، والنسائي ، وابن معين ، ووافقهم ؛ ثم قال : وقد اختلف فيه علي
الermي ، فروى كما ذكرناه ، وأسند كما أخبرنا ، فأسند عن العرمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده مرفوعاً نحوه ؛ ومرة كما أخبرنا ، فأسند عنه أيضاً عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نحوه ؛
وهذه الاختلافات في هذا الحديث كلها غير محفوظة ، انتهى .

(١) عند الدارقطني عن ثابت بن زهير عن ثافع عن ابن عمر الحديث : ص ٣٨٢ (٢) أحمد بن عبد الله بن محمد
أبو علي الكندي الحراني ، عرف بالجلج ، قال ابن عدي : له منكر وأباطيل ، وله أشياء ينفرد بها من طريق
أبي حنيفة ، كذا في « اللسان » ، (٣) محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرمي أبو عبد الرحمن الكوفي ، قال في
« الخلاصة » ، : العرمي - ينتهج المعين ، الزاي بعد الراء الساكنة - كذا في « هامش التهذيب » ، ص ٣٢٢ - ج ٩

حديث آخر : رواه إسماعيل بن راهويه في "مسنده" حدثنا عبد الله بن عصمة النخعي ثنا حمزة ابن أبي حمزة عن عطاء عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ ، قال : أيما امرأة تكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فإن كان دخل بها فلها صداقها بما استحلت من فرجها ، ويفرق بينهما ، وإن كان لم يدخل بها ففرق بينهما ، والسلطان ولي من لا ولي له ، انتهى . ومن طريق ابن راهويه رواه الطبراني في "معجمه" ، وأبو نعيم في "الحلية" ، قال أبو نعيم : تغرد به عطاء بن أبي رباح عن عبد الله ابن عمر ، وفي لفظه التفريق ، وقد روى عن عروة عن عائشة نحوه في إبطال النكاح ، دون لفظ التفريق ، انتهى .

أحاديث إجبار البكر البالغ : قال أصحابنا : ليس للولي إجبار البكر البالغة على النكاح ، وعالمهم الشافعي ، وأحمد .

لأصحابنا حديث : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(١) . وأحمد في "مسنده" عن حسين ثنا جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : أن جارية بكرأت النبي ﷺ ، فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة ، فغيرها النبي ﷺ ، انتهى . وحسين بن محمد المروزي أحد الثقات المخرج لهم في "الصحيحين" ، ورواه البيهقي ^(٢) ، وقال : أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخيتاني ، والمخفوظ عن أيوب عن عكرمة عن النبي مرسل ؛ وقد رواه أبو داود عن محمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسل . وقد رواه ابن ماجه من حديث زيد بن حبان عن أيوب موصولا ؛ وزيد مختلف في توثيقه ، قال ابن أبي حاتم في "علله" ^(٣) سألت أبي عن حديث حسين ، فقال : هو خطأ ، إنما هو كما روى الثقات حماد بن زيد . وابن عليه عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسل ، وهو الصحيح ، فقلت له : الوهم من ؟ فقال : ينبغي أن يكون من حسين ، فإنه لم يروه عن جرير بن حازم غيره ، انتهى . وقال في "التتبع" : قال الخطيب البغدادي : قد رواه سليمان بن حرب عن جرير بن حازم أيضاً ، كما رواه حسين ، فبرئت عهده ، وزالت تبعته ؛ ثم رواه بإسناده ، قال : ورواه أيوب بن سويد هكذا عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر ابن سليمان عن زيد بن حبان عن أيوب ، انتهى . قال ابن القطان في كتابه : حديث ابن عباس هذا حديث صحيح ، قال : وليست هذه خنساء بنت خدام التي زوجها أبوها ، وهي ثيب ، فكرهته ، فرد عليه السلام نكاحه ؛ رواه البخاري ، فإن تلك ثيب ، وهذه بكر ، وهما ثنتان ، والدليل على

(١) عند أبي داود في "النكاح" باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها ، ص ٢٨٨ ، وعند ابن ماجه "باب من زوج ابنته وهي كارهة" ، ص ١٣٦ (٢) ذكره البيهقي في "السنن" باب ما جاء في إنكاح الآباء الأيتام ، ص ١١٧ ج ٧ (٣) ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" ، ص ٤١٧

أنهما ثنتان ما أخرجه الدارقطني ^(١) عن ابن عباس أن النبي ﷺ رد نكاح بكر، وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان، انتهى. قلت: أخرج النسائي في "سننه" ^(٢) حديث خنساء، وفيه أنها كانت بكراً، رواه عن عبد الله بن يزيد عن خنساء، قالت: أنكحني أبي وأنا كارهة، وأنا بكر، فشكوت ذلك للنبي ﷺ، فقال: لا تنكحها وهي كارهة، انتهى. قال عبد الحق في "أحكامه": وقع في كتاب النسائي أنها كانت بكراً، والصحيح أنها كانت ثيباً، كما رواه البخاري، انتهى. قال ابن القطان: وتزوجت خنساء بمن هوته، وهو أبو لبابة بن عبد المنذر، صرح به في "سنن ابن ماجه"، فولدت له السائب بن أبي لبابة، فأما الجارية البكر فهي غير الخنساء، روى حديثها ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وعائشة، عند أبي داود، منها حديث ابن عباس، انتهى.

حديث آخر: أخرجه مسلم ^(٣) عن نافع بن جبير عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «البكر تستأمر في نفسها، وإذنها صماتها»، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": إنما قال ذلك ليطيب قلبها.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني ^(٤) عن شعيب بن أبي إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر أن رجلاً زوج ابنته، وهي بكر من غير أمرها، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما، انتهى. قال الدارقطني: هذا وهم من شعيب، والصحيح أنه مرسل، وقال في "التقيق": وقال أبو علي الحافظ: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، والحديث في الأصل مرسل لفظاً، إنما رواه الثقات عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن عطاء عن أبي مرسل: وقد روى من أوجه أخرى ضعيفة عن أبي الزبير عن جابر.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني ^(٥) عن الوليد بن مسلم، قال: قال ابن أبي ذئب: أخبرني نافع عن ابن عمر أن رجلاً زوج ابنته بكراً، فكرهت ذلك، فرد النبي ﷺ نكاحها، وفي روايه أخرى ^(٦)، قال: كان النبي ﷺ يتدفع النساء من أزواجهن ثيباً وأبكاراً بعد أن يزوجهن الآباء إذا كرهن ذلك، انتهى. قال ابن الجوزي: لم يسمعه ابن أبي ذئب من نافع، إنما سمعه من عمر بن حسين، وسئل أحد عن هذا الحديث، فقال: باطل، انتهى. وقال في "التقيق": سئل الدارقطني

(١) عند الدارقطني: ص ٣٨٧ (٢) أخرجه النسائي في "الكبرى"، عن الثوري عن عبد الرحمن بن العاصم عن عبد الله بن يزيد عن ودية عن خنساء، وكذلك أخرجه الطبراني عن الربيع بن خثيم، ومروية شاذة، والأول - أي أنها ثيب - أرجح. وكذا في هوامش الدارقطني: ص ٣٨٨ (٣) عند مسلم في "النكاح" - باب استئذان الثيب في النكاح، واليكرب بالسكر، ص ٤٥٥ - ج ١ (٤) عند الدارقطني: ص ٣٨٧ (٥) عند الدارقطني: ص ٣٨٨ (٦) عند الدارقطني: ص ٣٨٥

عن هذا الحديث ، فقال : يرويه صدقة بن عبد الله ، والوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن ابن عمر بلفظ آخر ، وبين فيه أن ابن أبي ذئب سمعه من نافع ، وأتى به بطوله على الصواب ، وكذلك رواه محمد بن إسحاق ، وعبد العزيز بن المطلب عن عمر ، ومن قال فيه : عمر ابن علي بن حسين فقد وهم ، وقد رواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق عن نافع ، والصحيح عن ابن إسحاق عن عمر بن حسين عن نافع ، وفي هذه الأحاديث بيان أن التزويج كان من قدامة بن مظعون أخى عثمان بن مظعون لأبيه ، وهو عمها ، وهو أصح عن قال : زوجها أبوها ، لأن ابن عمر كان إنما تزوجها بعد وفاة أبيها عثمان بن مظعون ، وهو خال ابن عمر ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني عن إسحاق بن إبراهيم ثنا عبد الملك الذماري عن سفيان عن هشام صاحب الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما ، وهما كاهتان ، فرد النبي ﷺ نكاحهما ، انتهى . قال في "التنقيح" : إسحاق بن إبراهيم هذا ، هو ابن جوق الطبرى (١) ، وهو ضعيف ، لكنه لم يتفرده عن الذماري ، فقد رواه البيهقي من حديث أبي سلمة مسلم بن محمد بن عمار الصنعاني عن الذماري : قال الدارقطني : وهم فيه الذماري عن الثوري ، والصواب عن يحيى عن المهاجر عن عكرمة مرسل : قال البيهقي : فهو في "جامع الثوري" ، كما ذكره الدارقطني مرسل ، وكذلك رواه عامة أصحابه عنه ، وكذلك رواه غير الثوري عن هشام ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه النسائي (٢) ، وأحمد عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ، قالت : جاءت فتاة إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إن أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بى من خبيثته ، قال : فجعل الأمر إليها ، فقالت : إني قد أجزت ماصنع أبى ، ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء ، قال البيهقي (٣) : هذا مرسل ، ابن بريدة ، لم يسمع من عائشة ، وإن صح ، فأنما جعل الأمر إليها لوضعها في غير كف ، انتهى . قلت : هكذا رواه النسائي : حدثنا زياد

(١) جوق - بجم ، ومثناة - إسحاق بن إبراهيم بن جوق الصنعاني ، كذا في "هامش السان" ، ص ٣٤٤ - ج ١
(٢) عند النسائي في باب البكر زوجها وهي كاهنة ، ص ٧٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "النكاح" ، ص ١٣٦
(٣) راجع البيهقي - ص ١١٨ - ج ٧ ، قوله : هذا مرسل ، ابن بريدة لم يسمع من عائشة ، قال ابن التزيدي : قلت : إذا قل الحكم مع سبيه ، فالظاهر تصفه به ، وثقه بغيره محتاج إلى دليل ، وقد قل الحكم . وهو التخيير ، وذكر السب . وهو كراهية الثيب ، ولم يذكر سب آخر ، وابن بريدة ولد ستة خمس عشرة ، وسمع جماعة من الصحابة ، وقد ذكر مسلم في - مقدمة كتابه - أن المتفق عليه أن إمكان القاء والسباع يكره للاتصال ، ولا شك في إمكان سماع ابن بريدة من عائشة ، على أن صاحب "الكامل" ، صرح بسامعه منها ، انتهى وقال الحافظ في "التهذيب" ، ص ١٥٧ - ج ٥ : عبد الملك بن بريدة بن الحبيب الأسدي سمع من عائشة ، انتهى .

ابن أيوب عن علي بن غراب عن كهس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة؛ ورواه ابن ماجه في "سننه"
حدثنا هناد بن الثرى ثنا وكيع عن كهس بن الحسن عن ابن بريدة عن أبيه، قال: جاءت فتاة،
الحديث، سواء، وينظر مستند أحمد؛ قال ابن الجوزى: وجهور الأحاديث في ذلك محمول على أنه
زوج من غير كف^(١) وقولها: زوجني ابن أخيه، يكون ابن عمها.

أحاديث الخصوم: واحتج الشافعى، وأحمد، بما أخرجه مسلم في "صحيحه"^(٢) عن نافع
ابن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ: الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها
في نفسها؛ قال ابن الجوزى في "التحقيق": وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين: نيباً، وأبكاراً؛
ثم خص الثيب بأنها أحق من وليها، مع أنها هي والبكر اجتماعاً في ذهنه، فلأنها كالثيب في ترجح
حقها على حق الولي، لم يكن لأفراد الثيب بهذا معنى، وصار هذا كقوله: في سائمة الغنم الزكاة،
فان قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ: الأيتام أحق بنفسها؛ والأيتام: هي التي لا زوج لها، بكرأ
كانت، أو نيباً؛ قلنا: المراد بالأيتام أيضاً الثيب. لأنه لما ذكر البكر، علم أنه أراد الثيب، إذ ليس
قسم ثالث، قال في "التنقيح": لادلالة في هذا الحديث على أن البكر ليست أحق بنفسها، إلا من
جهة المفهوم؛ والحنفية لا يقولون به، ثم على تقدير القول به - كما هو الصحيح - لاجته فيه على
إجبار كل بكر، لأن المفهوم لا عموم له، فيمكن حله على من هي دون البلوغ؛ ثم إن هذا المفهوم
قد خالفه منطوقه، وهو قوله: والبكر تستأذن، والاستئذان مناف للأجبار، وإنما وقع التفريق
في الحديث بين الثيب والبكر، لأن الثيب تخطب إلى نفسها، فتأمر الولي بتزويجها، والبكر تخطب
إلى وليها، فيستأذنها، ولهذا فرق بينهما، في كون الثيب إذنها الكلام، والبكر إذنها الصمت، لأن
البكر لما كانت تستحي أن تسلم في أمر نكاحها، لم تخطب إلى نفسها، والثيب تخطب إلى نفسها،
لزوال حياء البكر عنها، فتسلك بالنكاح، وتأمر وليها أن يزوجهما، فلم يقع التفريق في الحديث بين
الثيب والبكر لأجل الإجبار، وعدمه، والله أعلم، انتهى كلامه.

أحاديث الخصوم: قال أصحابنا: يملك الولي إجبار الثيب الصغيرة على النكاح، وخالفهم
الشافعى، وأحمد، لما حديث ابن عباس المتقدم مرفوعاً: الثيب أحق بنفسها من وليها؛ رواه مسلم،
وحديث أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تنكح الثيب حتى تستأمر، رواه مسلم^(٣)، وحديث

(١) قال ابن الهمام: كيف زوج من غير كف، وقد كان ابن عمها، انتهى. (٢) عند مسلم في "النكاح"
- باب استئذان الثيب في النكاح، ص ٢٥٥ (٣) عند مسلم في "النكاح"، ص ٤٥٥ - ج ١

خسَاء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي كارهة، وكانت ثيباً، فرد النبي ﷺ نكاحه، انتهى .
انفرد به البخاري .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والنسائي ^(١) عن عبد الرزاق ثنا معمر بن صالح بن
كيسان عن نافع بن جبير عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس للولي مع الثيب
أمر » ، انتهى ^(٢) . ورواه الدارقطني ^(٣) وقال : لم يسمعه صالح بن نافع ، إنما سمعه من عبد الله بن الفضل
عنه ، اتفق على ذلك ابن إسحاق ، وسعيد بن سلة عن صالح ، وكان معمر أخطأ فيه ؛ قال النيسابوري :
والذي عندي أن معمر أخطأ فيه ، قال النسائي : لعل صالح بن كيسان سمعه من عبد الله بن الفضل ،
ثم رواه من طريق إسحاق عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل ؛ ورواه ابن حبان في
« صحيحه » فقال : ذكر الخبر المدحى قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به عبد الله بن الفضل عن
نافع بن جبير بن مطعم ، ثم ذكره من رواية صالح عن نافع ، ولم يصنع شيئاً ، قال صالح : إنما سمعته
من عبد الله بن الفضل ، انتهى .

الحديث الأول : قال عليه السلام : « البكر تستأمر في نفسها ، فإن سكنت فقد رضيت » ؛
قلت : غريب هذا اللفظ ؛ وروى الأئمة الستة من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا تتكح
الائمه حتى تستأمر ، ولا تتكح البكر حتى تستأذن ^(٤) ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذنهما ؟ قال :

(١) عند أبي داود في « باب في الثيب » ، ص ٢٨٦ ، وعند النسائي « باب استئذان البكر في نفسها » ،
ص ٧٧ - ج ٢ ، وقال ابن قدامة المقدسي في « المحرر » : رواه أبو داود ، والنسائي ، وأبو حاتم البستي ،
والدارقطني ، انتهى .

(٢) قال الجصاص الرازي في « أحكام القرآن » ، ص ٤٧٥ - ج ١ : قوله : ليس للولي مع الثيب أمر ، يسقط
اعتبار الولي في العقد ، وقوله : الايم أحق بنفسها من زوجها ، يمنع أن يكون له حق في منها العقد على نفسها ، كقوله
صلى الله عليه وسلم : « الجار أحق بصغيه » ، وقوله لايم الصغير : « أنت أحق به مما لم تتكهي » ، فنفى بذلك
أن يكون له معها حق ، ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ،
فقال عليه السلام : مالي في النساء من أرب ، فقام رجل فسأله أن يزوجه ، فزوجها ، ولم يسألها : هل لها ولي أم لا ،
ولم يشترط الولي في جواز عقدها ، وخطب النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة فقالت : ما أحد من أوليائي شاهد ، فقال
لها النبي صلى الله عليه وسلم : ما أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكرهني ، فقالت لايتها ، وهو غلام صغير : فم فزوج
أملك ، الخ (٣) عند الدارقطني : ص ٣٨٩ عن ابن إسحاق عن صالح بن كيسان به .

(٤) قال ابن الترمذي في « الجوهر التي على هامش سنن البيهقي » ، ص ١١٤ - ج ٧ : وقوله صلى الله عليه وسلم :
« ولا تتكح البكر حتى تستأذن » دليل على أن البكر البالغة لا يجبرها أبوها ولا غيره ، قال شارح « العدة » ، :
وهو مذهب أبي حنيفة ، وتمسك بالحديث قوي ، لأنه أقرب إلى السوم في لفظ البكر ، وربما يزداد على ذلك بأن يقال :
الاستئذان إنما يكون في حق من له إذن ، ولا إذن للصغيرة . فلا تكون داخلة تحت الإرادة ، ويخص الحديث بالبنات ،
فيكون أقرب إلى التناول ، وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتكح البكر حتى
تستأذن » ، وهو قول عام ، وكل من عقد على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باطل ، وليس لأحد

أن تسكت ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم ^(١) عن ذكوان مولى عائشة ، قالت : قلت : يا رسول الله تستأمر النساء في أبعاضهن ؟ قال : نعم ، قلت : فإن البكر تستأمر ، فتستحي ، فتسكت ، قال : سكوتها إذن ، انتهى . واللفظ للبخارى في "الإكراه" ، ولفظ مسلم : قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها أستاأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر ، قلت : فإنها تستحي ، قال : ذلك إذن ، إذا هي سكنت ، انتهى . وأخرج الجماعة - خلا البخارى - عن نافع بن جبير عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «الأنثى أحق بنفسها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وإذن صحتها» انتهى . وفي لفظ لمسلم ^(٢) : «الأنثى أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وإذن سكوتها» انتهى . الحديث الثاني : قال عليه السلام «الأنثى تشاور» : قلت : غريب بهذا اللفظ ، وتقدم معناه قريباً .

. الحديث الثالث : قال عليه السلام : «النكاح إلى العصباء» : قلت : ^(٣)

الحديث الرابع : قال عليه السلام «السلطان ولي من لا ولي له» : قلت : أخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» ^(٤) ، فإن

أن يستثنى من السنة إلا سنة منها ، فلما ثبت أن أبا بكر الصديق زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة ، لا أسرها ، كان ذلك مستثنى منه ، انتهى كلامه . وقوله عليه السلام في حديث ابن عباس : «والبكر يستأذن أبوها ، صريح في أن الأب لا يجبر البكر البالغة ، ويدل عليه أيضاً حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكرأ أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له أن أبها زوجها ، وهي كارهة ، الحديث ، ترك الشافعي منطوق هذه الأدلة واستدل بمفهوم حديث : «الأنثى أحق بنفسها» ، وقال : هذا يدل على أن البكر بمحلاها ، وقال ابن رشد : «الموم أولى من المفهوم بلا خلاف ، لاسيما وفي حديث مسلم : البكر يستأمرها أبوها ، وهو نص في موضع الخلاف ، وقال ابن حزم : ما علم لمن أجاز على البكر البالغة إنكاح أبيها لها بغير أمرها متعلقاً أصلاً ، وذهب ابن جرير أيضاً إلى أن البكر البالغة لا تجبر ، وأجاب عن حديث : «الأنثى أحق بنفسها» ، بأن الأنثى من لا زوج له ، رجلاً أو امرأة ، بكرأ أو ثيباً ، لقوله تعالى : ﴿وَانكحوا الأنثى منكم والصالحين﴾ وكرر ذكر البكر بقوله : «والبكر تستأذن» ، وإذن صحتها ، للفرق بين الأنثى . إذن الثيب ، وإذن البكر ، ومن أول الأنثى ، بالثيب أخطأ في تأويله ، وخالف سلف الأمة وعقلها في إجازتهم لواله الصغيرة تزويجها ، بكرأ كانت ، أو ثيباً ، من غير خلاف ، وفي «التمهيد» ملخصاً ، قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والشافعي ، والترمذى ، والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد : لا يجوز للأب أن يزوجه بته البالغة بكرأ . أو ثيباً إلا بإذنها ، والأنثى التي لا يبل لها بكرأ ، أو ثيباً ، حديث : «الأنثى أحق بنفسها» ، وحديث : لا تنكح البكر حتى تستأذن ، على عمومها ، وخمس منها الصغيرة ، لقصة عائشة ، انتهى .

(١) عند البخارى في «كتاب الإكراه» ، ص ٢٧ - ١٠٢ ، وعند مسلم في «باب استئذان الثيب» ، ص ٥٥٥ - ج ١

(٢) وفي لفظ لمسلم : «الأنثى أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذن أبوها في نفسها ، وإذن صحتها» ،

(٣) هنا يبيح في الأصل الذي يدين في نسخة الدار أيضاً [البيهقوري]

(٤) وعن أم سلمة أن جارية زوجها أبوها ، وأرادت أن تزوج رجلاً آخر ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ، فرحها من الذي زوجها أبوها ، وزوجها النبي صلى الله عليه وسلم من الذي أريدت ، انتهى . قال الحميشي في «المجمع» ، ص ٢٨٠ : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح

دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، وإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن، ورواه أحمد في "مسنده"، وابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط الشيخين، انتهى. وفيه كلام تقدم، وتقدم ذلك في حديث ابن عباس؛ وفي حديث جابر؛ وفي حديث علي؛ وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وكلها معلولة.

فصل في الكفاة

الحديث الخامس: قال عليه السلام: «ألا لا تزوج النساء إلا الأولياء، ولا يزوجن إلا من الأكفاء»؛ قلت: أخرجه الدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما" (١) عن مبشر بن عبيد حدثني الحجاج بن أرطاة عن عطاء، وعمر بن دينار عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسكحوا النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم، انتهى. قال الدارقطني: مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها، انتهى. وأسند البيهقي في "المعرفة" عن أحمد بن حنبل أنه قال: أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة كذب، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وهو كما قال، لكن بقي عليه الحجاج بن أرطاة. وهو ضعيف، ويدلس على الضعفاء، انتهى. رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن مبشر بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر، فذكره؛ وعن أبي يعلى رواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وقال: مبشر بن عبيد يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، انتهى. ورواه ابن عدى، والعقيلي في "كتابيهما" وأعله بمبشر بن عبيد، وأسند العقيلي عن الإمام أحمد أنه وصفه بالوضع والكذب، انتهى. وقال البيهقي (٢): هذا حديث ضعيف بمره، وفي اعتبار الأكفاء أحاديث لا تقوم بأكثرها الحجة، وأمثلها حديث علي: "ثلاثة لا تؤخرها، وفيه: والأيم إذا وجدت كفواً، انتهى. قلت: هذا الحديث رواه الترمذي (٣) في "الصلاة - في الجنائز" حدثنا قتيبة ثنا عبد الله بن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال له: يا علي، ثلاث لا تؤخرها: الصلاة إذا آتت، والجنائز إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفواً، انتهى. قال الترمذي في "الجنائز": حديث غريب، وما أرى

(١) عند الدارقطني: ص ٣٩٢ في "التكحاف". وعند البيهقي في "السنن - باب في اعتبار الكفاة"، ص ١٣٣ - ج ٧

(٢) راجع "سنن البيهقي - باب اعتبار الكفاة"، ص ١٣٢، و ص ١٣٣ - ج ٧ عند الترمذي

في "الجنائز - باب تعجيل الجنائز"، ص ١٣٩ - ج ١

إسناده متصلًا، انتهى. قلت: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) - في النكاح " كذلك، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. إلا أني وجدته، قال: عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عوض: سعيد بن عبد الله الجمحي، فلينظر؛ والمصنف استدلل بهذا الحديث على اعتبار الكفاءة، ولم يتعرض لاشتراطها، ولا ذكر الخلاف فيه، والحديث ظاهر في اشتراطها، قال البيهقي في "المعرفة" (٢): قال الشافعي: وأصل الكفاءة مستنبط من حديث بريرة، لأنه عليه السلام إنما خيرها، لأن زوجها لم يكن كفؤًا، انتهى. واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" على اشتراطها بحديث عائشة أنه عليه السلام، قال: «تخيروا لنطفكم»، وأنكحوا الأكفاء. وهذا روى من حديث عائشة: ومن حديث أنس؛ ومن حديث عمر بن الخطاب، من طرق عديدة كلها ضعيفة، استوفيتها، والكلام عليها في "كتاب الإسعاف - بأحاديث الكشف - في أول سورة النساء"، والله أعلم.

واستدل ابن الجوزي لأصحابنا في عدم اشتراط الكفاءة بما أخرجه النسائي، وأحمد عن عبد الله ابن بريدة عن عائشة، قالت: جاءت فتاة إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي من خبيثته، قال: فجعل الأمر إليها، فقالت: إني قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء، انتهى. قال البيهقي: هذا مرسل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة، انتهى. قلت: هكذا رواه النسائي حدثنا زياد بن أيوب عن علي ابن غراب عن كهس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة، فذكره، ورواه ابن ماجه حدثنا هناد بن السري ثنا وكيع عن كهس بن الحسن عن ابن بريدة عن أبيه، فذكره سواء؛ ونظر مسند أحمد.

الحديث السادس: قال عليه السلام: «قريش بعضهم أكفاء لبعض، بطن يطن، والعرب بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقيلة، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، رجل برجل»؛ قلت: روى الحاكم (٣) حدثنا الأصم ثنا الصغاني ثنا شجاع بن الوليد ثنا بعض إخواننا عن ابن جريج عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: العرب بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقيلة، ورجل برجل. والموالي بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقيلة، ورجل برجل، إلحاقًا أو حجام، انتهى. قال صاحب "التنقيح": هذا منقطع، إذ لم يسم شجاع بن الوليد بعض أصحابه، انتهى. ورواه البيهقي.

(١) في "المستدرک"، ص ١٦٢ - ج ٢ عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، قال الحاكم: هذا حديث غريب صحيح، و تبعه الذهبي في "تخليصه"، فصححه (٢) راجع "سنن البيهقي"، ص ١٣٢ - ج ٧ (٣) وعند البيهقي في "السنن" باب اعتبار الصفة في الكفاءة، ص ١٣٤ - ج ٧، والصغاني هو محمد بن إسحاق، انتهى.

طريق آخر : رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث بقة بن الوليد عن زرعة بن عبد الله الزيدى عن عمران بن أبي الفضل الأيلي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه سواء ، قال ابن عبد البر : هذا حديث منكر موضوع ، وقد روى عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عمر مرفوعاً ، مثله ، ولا يصح عن ابن جريج ، انتهى . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" ، وأعله بعمران بن أبي الفضل ، وقال : إنه يروى الموضوعات عن الآثبات ، لا يحل كتب حديثه ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بعمران ، وأسند تضعيفه عن النسائي ، وابن معين ، ووافقهما ، وقال : الضعف على حديثه بين ، انتهى . وقال ابن القطان : قال أبو حاتم : هو منكر الحديث ، ضعيف جداً ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني عن محمد بن الفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : الناس أكفأ ، قبيلة بقبيلة ، وعرق لعرق ، ومولى لمولى ، إلا حائك أو حجام ، انتهى . ورواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق الدارقطني ، وقال : بقة ممنوم بالتدليس ، ومحمد بن الفضل مطعون فيه ، انتهى .

طريق آخر : رواه ابن عدى في "الكامل" من حديث عثمان بن عبد الرحمن عن علي بن عروة عن ابن جريج عن نافع به باللفظ الأول . وأعله يعلى بن عروة ، وقال : إنه منكر الحديث ، وقال "صاحب التنقيح" : وعثمان بن عبد الرحمن هو الطرائفي من أهل حران ، يروى عن المجاهيل ؛ وقد روى هذا الحديث من وجه آخر عن عائشة ، وهو ضعيف بمرة ، انتهى كلامه .

حديث آخر : روى البزار في "مسنده" ^(١) حدثنا محمد بن المثنى ثنا سليمان بن أبي الجون ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : « العرب بعضهم أكفأ ، والبعض ، والموالي بعضهم أكفأ لبعض » ، انتهى . وسكت عنه ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة البزار ، وقال : إنه منقطع ، فإن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ ، قال ابن القطان في "كتابه" : وهو كما قال ، وسليمان بن أبي الجون لم أجده ذكرًا ، انتهى .

(١) قال الميثقي في "المجمع" ، ٢٧٥ ، ح ٤ : رواه البزار ، وفيه سليمان بن أبي الجون ، ولم أجده من ذكره ، وبقة رجله رجال الصحيح ، انتهى .

باب المهر

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا مهر أقل من عشرة دراهم » ؛ قلت : تقدم في الكفاءة حديث مبشر بن عبيد حدثني الحجاج بن أرطاة عن عطاة ، وعمر ، وابن دينار عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجهن إلا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم » ، انتهى . وهو حديث ضعيف ^(١) ، تقدم الكلام عليه .

الآثار : أخرج الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن داود الأودي عن الشعبي عن علي ، قال : لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : قال ابن حبان : داود الأودي ضعيف ، كان يقول بالرجعة ، ثم إن الشعبي لم يسمع من علي ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً في "الحدود" عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي ، فذكره ، وجوير أيضاً ضعيف ؛ وأخرجه أيضاً من طريق آخر عن الضحاك بسنده ، وفيه محمد بن مروان أبو جعفر ، قال الذهبي : لا يكاد يعرف ، انتهى كلامه .

أحاديث الخصوم : أخرج البخاري ، ومسلم ^(٣) عن سهل بن سعد الساعدي ، قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله جئت أهب لك نفسي ، فظفر إليها ، وصعد النظر فيها ، وصوبه ، ثم طأطأ رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها بشيء ، جلست ، فقام رجل من أصحابه ، فقال : يا رسول الله ، إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنها ، فقال : هل معك شيء ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، قال : اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً ، فذهب ، ثم رجع ، فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال عليه السلام : أنظر ولو غائماً من حديد ، فذهب ، ثم رجع ، فقال : لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً ، ولا غائماً من حديد ، ولكن هنا إزارى ، فلها نصفه ، فقال

(١) قال ابن الميم في "الفتح" ، ص ٤١٧ - ج ٢ : ثم وجدنا في "شرح البخاري" ، فتشيع برهان الدين الحلي : ذكر أن البغوي قال : إنه حسن ، وقال فيه : رواه ابن أبي حاتم عن حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده ، ثم أوجدنا بعض أصحابنا - قلت : لهما بن أمير الحاج - صورة السند عن الحافظ قاضي القضاة السقلاقي ، التميمي بن حجر ، قال ابن أبي حاتم : حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور ، قال : حدثنا القاسم بن محمد ، قال : سمعت جابر أ رضي الله عنه يقول : قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا مهر أقل من عشرة ، الحديث الطويل ، قال الحافظ : إنه بهذا الإسناد حسن ، ولا أقل منه ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني في "النكاح" ، ص ٣٩٢ (٣) عند البخاري في "النكاح" - باب تزويج المسر ، ص ٧٦١ - ج ٢ ، وعند مسلم فيه "باب الصداق" ، وجواز كونه تعليم القرآن ، ص ١٥٧ - ج ١

عليه السلام : ماتنصع يا زارك ؟ إن ليست له لم يكن عليها منه شيء ، وإن ليست له لم يكن عليك منه شيء ،
 جلس الرجل حتى طال مجلسه ، ثم قام ، فلما رآه النبي ﷺ مولياً أمر به ، فدعى ، فلما جاء ، قال له :
 ماملك من القرآن ؟ قال : سورة كذا وكذا ، عددها ، فقال : تقرأهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم ،
 قال : اذهب ، فقد زوجتكها بما ملك من القرآن ، انتهى .

حديث آخر : رواه أبو داود في "سننه" (١) حدثنا إسحاق بن جبريل البغدادي ثنا يزيد
 ثنا موسى بن مسلم بن رومان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ ، قال : من أعطى
 في صداق امرأة ملة كفيه سويقاً أو تمراً ، فقد استحل ، انتهى . قال أبو داود : ورواه عبد الرحمن
 ابن مهدي عن صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، انتهى . وقال عبد الحق : لا يعول
 علي من أسنده ، قال الذهبي في "الميزان" : إسحاق هذا لا يعرف ، وضعفه الأزدي ، ومسلم بن رومان
 يقال : إن اسمه صالح ، وهو مجهول ، وروى عن أبي الزبير ، وعنه يزيد بن هارون فقط ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذي ، وابن ماجه (٢) عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن
 عامر بن ربيعة عن أبيه أن النبي ﷺ أجاز نكاح امرأة على ثلعين ، انتهى . قال الترمذي : حديث
 حسن صحيح . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : عاصم بن عبيد الله ، قال ابن معين : ضعيف ، لا يمتنع
 به ، وقال ابن حبان : كان فاحش الخطأ قترك (٣) .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ، والطبراني في "معجمه" عن محمد بن
 عبد الرحمن السيلاني عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : أدوا العلاتق ، قيل : ما العلاتق ؟
 قال : ماتراضى عليه الأهلون ، ولو كان قضياً من أراك ، انتهى . وهو معلول بمحمد بن عبد الرحمن
 السيلاني ، قال ابن القطان : قال البخاري : منكر الحديث ، ورواه أبو داود في "المراسيل" عن
 عبد الرحمن بن السيلاني عن النبي ﷺ نحوه ، قال ابن القطان : ومع إرساله فيه عبد الرحمن أبو محمد
 لم تثبت عدالته ، وهو ظاهر الضعف ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً (٤) عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري

(١) عند أبي داود في "النكاح" - باب الله المهر ، ٢٨٧ - ج ١ (٢) عند الترمذي في "باب ما جاء في مهر النساء" ، ص ١٤٣ - ج ١ وعند ابن ماجه في "باب صداق النساء" ، ص ١٣٧

(٣) قال في "الجوهر النقي على هامش البيهقي" ، ص ٢٣٩ - ج ٧ : قلت : أنكر علي طاسم بن عبيد الله هذا الحديث ، قال : أبو حاتم الرازي منكر الحديث ، يقال : ليس له حديث يثبت عليه ، فقال له ابنه : ما أنكروا عليه ، فذكر أبو حاتم هذا الحديث ، قال : وهو منكر . انتهى .

(٤) عند الدارقطني في "النكاح" ، ص ٣٩١ ، وفي سننه أبو هارون العبدى اسمه : عمارة بن جوين - يقيم الجيم ، وفتح الواو ، وسكون التحتانية ، ويون - كذا في هامش "التلخيص" ، ص ٤١٢ - ج ٧ عن "المبني" ،

عن النبي ﷺ، قال: لا يضر أحدكم، بقليل من ماله زوج أم بكثير، بعد أن يشهد، انتهى. قال ابن الجوزي: وأبو هارون العبدى اسمه عمارة بن جوين، قال حماد بن زيد: كان كذاباً، وقال السعدى: كذاب مفتر، انتهى.

قوله: والمتعة ثلاثة أثواب من كسوة مثلها، وهى: درع، وخمار، وملحفة، وهذا التقدير مروي عن عائشة، وابن عباس؛ قلت: أخرجه البيهقي^(١) عن ابن عباس.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «لها مهر مثل نساءها»؛ قلت: أخرجه الأئمة الأربعة في «سننهم»^(٢) عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، واللفظ للترمذى؛ قال: سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات، فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نساءها، لا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث، فقام معقل بن سنان الأشجعي، فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق - امرأة منا - مثل ما قضيت، ففرح بها ابن مسعود، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح؛ وروى عن الشافعي أنه رجع بمصر، وقال بحديث بروع، انتهى. وأخرجه النسائي^(٣) عن زائدة بن قدامة عن منصور به، وقال: فقام رجل من أشجع، ولم يسمه، وأخرجه أيضاً عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بنحوه، وقال: فقام أناس من أشجع، ولم يسمهم، وبهذا السند رواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط مسلم؛ وأخرجه أبو داود أيضاً^(٤) عن قتادة عن خلاص، وأبي حسان عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن مسعود أتى في رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، فمات عنها، ولم يدخل بها، فقال: أقول: إن لها صداقاً كصداق نساءها، لا وكس ولا شطط، ولها الميراث، وعليها العدة، فإن يك صواباً فمن الله، وإن يك خطأ فني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، فقام ناس من أشجع فيهم الجراح، وأبو سنان. فقالوا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق - وأن زوجها هلال بن مرة الأشجعي - كما قضيت، قال: ففرح ابن مسعود

(١) عند البيهقي في «السنن - باب النفوذ»، ص ٢٤٤ - ج ٧

(٢) عند الترمذى «باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها»، ص ١٤٨ - ج ١، قال الترمذى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وبه يقول الثوري، وأحمد، وإسحاق؛ وقال الشافعي: إذا تزوج الرجل امرأة، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً حتى مات لها الميراث، ولا صداق لها، وعليها العدة، وقال: ولو ثبت حديث بروع بنت واشق لكانت المجبة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، الخ. (٣) عند النسائي «باب إباحة الزوج بغير صداق»، ص ٨٨ - ج ٢، وفي «المستدرک» - باب من تزوج ولم يفرض صداقاً، ص ١٨٠ - ج ٢، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرج به (٤) عند أبي داود فيمن تزوج، ولم يسم صداقاً حتى مات: ص ٢٨٨ - ج ١

فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله ﷺ، انتهى . وبهذا السند والمتن رواه أحمد في "مسنده"، قال الدارقطني في "كتاب العلل": أحسن أسانيد حديث قتادة، إلا أنه لم يحفظ اسم الراوي عن رسول الله ﷺ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، وأحمد في "مسنده": ومن طريق أحمد رواه الحاكم في "المستدرک" (١) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وعن ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٢) بسنده ومثله، سواء، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله، وسموه معقل بن سنان الأشجعي، ورواه البيهقي في "سننه" (٣)، وقال: قال الشافعي: لم أحفظه من وجه يثبت، فمرة يقال: معقل بن سنان، ومرة يقال معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع، ولا يسمى، قال البيهقي: وهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث، فإن جميع هذه الروايات إسنادها صحيح، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك. فإن بعض الرواة سمي واحداً، وبعضهم سمي آخر، وبعضهم سمي اثنين، وبعضهم لم يسم، وبمثله لا يرد الحديث، ولولا ثقة من رواه عن النبي ﷺ لما كان لفرح عبد الله ابن مسعود بروايته معنى، وهذا عبد الرحمن بن مهدي إمام من أئمة الحديث، قد رواه، وذكر سنده، وقال: هذا إسناد صحيح، وقد سمي فيه معقل بن سنان، وهو صحابي مشهور، ورواه يزيد بن هارون - وهو أحد الحفاظ - مع عبد الرحمن بن مهدي وغيره بإسناد صحيح. وذكر سنده، انتهى كلامه. ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود، قد كرهه. وسماه معقل بن يسار الأشجعي.

(١) في "المستدرک"، ص ١٨٠ - ج ٢ (٢) وعند ابن ماجه "باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها نفقة" على ذلك، ص ١٣٧، قلت: واسم زوج بروح بنت واشق: هلال بن مرة، ذكره ابن مندة في "المرقة"، وهو في "مسند أحمد"، أيضاً، انتهى. من "التلخيص الجليل"، ص ٣١١

(٣) راجع "سنن البيهقي"، من أول "باب أحد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداقاً"، ص ٢٤٤ - ج ٧، ومن آخره: ص ٢٤٦ - ج ٧. وقال صاحب "الجهل للفق على هامش البيهقي"، ص ٢٤٧ - ج ٧، قلت: أخرجه ابن حبان في "صحيحه"، من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وكذلك أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وسكن الحاكم في "المستدرک"، ص ١٨٠ - ج ٢ عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحفاظ أنه قال: لو حضرت الشافعي رضي الله عنه لقلت على رؤوس أصحابه، وقلت: قد صح الحديث، قل له، وقال الحاكم: إنما حكم شيخنا بصحة، لأن الثقة قد سمي فيه رجلاً من الصعابة، وهو معقل بن سنان، كما في حديث فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله، فصار الحديث على شرط الشيخين، انتهى.

فصل

الحديث الثالث : قال عليه السلام : إلا من أربى ، فليس بيتنا وبيته عهد ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه - في باب ذكر أهل نجران" حدثنا عفان ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا مجالد بن سعيد عن الشعبي ، قال : كتب رسول الله ﷺ ، إلى أهل نجران - وهم نصارى - أن من بايع منكم بالربا فلا ذمة له ، انتهى . وهو مرسل ؛ ورواه أبو عبيد في "كتاب الأموال" (١) حدثني أبو أيوب الدمشقي ثنا سعدان بن أبي يحيى عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهزلي ، أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران ، فكتب لهم كتاباً : "بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما كتب محمد النبي رسول الله ﷺ لأهل نجران - إذ كان له حكمه عليهم - أن في كل سوداء ، وصفراء ، وبياض ، وحمراء ، وتمر ، ورقيق ألني حلة ، في كل صفر ألف حلة ، وفي كل رجب ألف حلة ، على أن لا يحشروا ، ولا يعشروا ، ولا يأكلوا الربا ، فمن أكل منهم الربا فدمتي منه بريئة " ، مختصر ؛ قال أبو عبيد : وإنما غلط عليهم أكل الربا دون غيره من المعاصي ، مع أنهم يمكنون بما هو أعظم منه ، كالشرك ، وشرب الخمر ، وأكل الخنزير ، وغير ذلك ، لأن في منعهم منه كف المسلمين عن أكل الربا ، ولولا المسلمون لكانوا في الربا كساتر ما هم فيه من المعاصي ، والله أعلم . انتهى كلامه .

باب نكاح الرقيق

الحديث الأول : قال عليه السلام : دأبما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ، قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث ابن عمر .

أما حديث جابر : فأخرجه الترمذي (٢) عن ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : دأبما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" ؛ وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه الترمذي أيضاً عن زهير بن محمد عن ابن عقيل عن جابر ، وقال :

(١) أخرجه في "كتاب الأموال" ، ص ١٨٨ ، وعند ابن سعد في "طبقاته" ، ص ٣٦ ، الثاني - من الأول - ، ولفظهما : ومن أكل ربا من ذى قبل ، فقتى منه بريئة ، الحديث (٢) عند الترمذي "باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده" ، ص ١٤٣ - ج ١ ، وفي "المستدرک" - باب إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ص ١٩٤ - ج ٢

حديث حسن ، انتهى . هكذا وجدته في عدة نسخ ، وشيخنا أبو الحجاج المزرى لم ينقل عنه في "أطرافه" إلا التحسين فقط . تابعاً لابن عساكر في "أطرافه" ، وكذلك المنذرى في "مختصره" مقلداً "للأطراف" ، كما هو عادته ، فاعلم ذلك ؛ قال الترمذى : وقد روى هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر ، ولا يصح ، إنما هو من رواية عبد الله عن جابر ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر^(١) : فله طريقان : أحدهما : عند أبي داود عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل » ، انتهى . قال أبو داود : هذا حديث ضعيف ، وهو موقوف من قول ابن عمر ، انتهى .

الطريق الآخر : رواه ابن ماجه في "سننه" حدثنا أزهر بن مروان عن عبد الوارث ابن سعيد عن القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر مرفوعاً : إذا تزوج العبد بغير إذن سيده كان عاهراً ، انتهى . وهذه الطريق التي أشار إليها الترمذى في "كتابه" ؛ وقال الترمذى في "علاه الكبرى" : سألت محمد بن إسماعيل عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقال : رأيت أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، والحميدى يحتجون بحديثه ، وهو مقارب الحديث ، انتهى . وقال الدارقطنى في "علاه" : هذا حديث رواه ابن جريج عن موسى بن عقبة ، واختلف عن ابن جريج ، فرواه مندل بن على ، ويحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريج عن موسى بن عقبة^(٢) عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهما في رفعه ، والصواب ما رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ؛ ورواه أبو عاصم ، وحجاج ، وعبد الرزاق عن ابن جريج به موقوفاً ، وهو الصواب ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبداً له تزوج بغير إذن ، ففرق بينهما ، وأبطل صداقه ، وضربه حداً ، انتهى .

الحديث الثانى : قال عليه السلام لبريرة ، حين عتقت : ملكك بضمك فاختارى ؛ قلت : أخرجه الدارقطنى^(٣) عن عائشة أن النبي ﷺ ، قال لبريرة : اذهبي ، فقد عتقك معك بضمك ، انتهى . وروى ابن سعد في "الطبقات" أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي أن النبي ﷺ . قال لبريرة لما أعتقت : قد عتقك بضمك معك ، فاختارى ، انتهى .

(١) عند أبي داود ١١ باب نكاح العبد بغير إذن مولاه ، ص ٢٨٤ - ج ١ . وعند ابن ماجه ١٠ باب تزويج العبد بغير إذن سيده ، ص ١٤٣ (٢) قال ابن قدامة في "المغنى" ، ص ٤١٠ - ج ٧ : وروى الحلال عن موسى ابن عتيق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . الحديث . (٣) عند الدارقطنى : ص ٤١٢ ، وابن سعد في "الطبقات" ، ص ١٨٩ - ج ٨ ، في "ترجمة لبريرة" ، مولاة عائشة

وهذا مرسل؛ وروى البخارى، ومسلم^(١) عن القاسم عن عائشة، قالت: كان في بريرة ثلاث سنن: أراد أهلها أن يبيعوها ويشتروا ولاءها، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: اشتريها وأعتقها، فان الولاء لمن أعتق، وعتقت؛ فخيرها رسول الله ﷺ من زوجها، فاختارت نفسها، وكان الناس يتصدقون عليها، وتهدى لنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: هو عليها صدقة، ولنا هدية، انتهى. رواه البخارى في "النكاح - والطلاق"، ومسلم في "العتق"؛ ورواه الباقر في "الطلاق" - خلا الترمذى - فانه أخرجه في "الرضاع" عن الأسود عن عائشة، واختلفت الروايات في زوج بريرة، هل كان حراً أو عبداً حين خيرت؟ فان أصحابنا لا يفرقون بين الحر والعبد في ثبوت الخيار لها، والشافعى يقول: لها الخيار في العبد، دون الحر، والله أعلم.

الأحاديث في أنه كان حراً: روى الجماعة - إلا مسلماً - من حديث إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: يارسول الله إنى اشتريت بريرة لأعتقها، وإن أهلها يشترون ولاءها، فقال: أعتقها، فانما الولاء لمن أعتق، قال: فاشتريتها فأعتقتها، قالت: وخيرت، فاختارت نفسها، وقالت: لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه، قال الأسود: وكان زوجها حراً، انتهى بلفظ البخارى^(٢).

ثم قال: وقول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: رأيته عبداً أصح، انتهى. وهكذا أخرجه في "كتاب الفرائض" عن منصور عن إبراهيم به؛ وأخرجه أيضاً عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم به؛ وفي آخره: قال الحكم: وكان زوجها حراً، قال البخارى: وقول الحكم مرسل، انتهى. ولفظ أبي داود: إن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت، وأنها خيرت، فقالت: ما أحب أن أكون معه، وإن لى كذا وكذا، انتهى. أخرجه في "الطلاق" عن منصور عن إبراهيم به؛ ولفظ الترمذى: قالت: كان زوج بريرة حراً، فخيرها رسول الله ﷺ، انتهى. أخرجه في "الرضاع" عن الأعمش عن إبراهيم به، وكذلك أخرجه ابن ماجه في "الطلاق" أنها أعتقت بريرة، فخيرها رسول الله ﷺ، وكان لها زوج حر، انتهى. وأخرجه النسائى أيضاً في "الطلاق" عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم به، ورواه في "كتاب الكنى" من حديث أبي معشر عن إبراهيم التخنى عن علقمة، والأسود أنهما سالا عائشة عن زوج بريرة، فقالت: كان حراً يوم أعتقت، انتهى.

(١) عبد البخارى في مواضع منها: ج ٧٦٣ - ج ٢، و ص ٧٩٥ - ج ٢، وعند مسلم في "العتق" - باب أن الولاء لمن أعتق، ص ٤٩٤ - ج ١، وعند أبي داود في "باب الملوكة تنق وهي تحت حر وعبد"، ص ٣٠٣، و ص ٣٠٤ - ج ١. والترمذى في "باب الرضاع" - باب ملجاء في الأمة تنق ولها زوج، ص ١٤٩ - ج ١، والنسائى في "باب خيار الأمة"، ص ١٠٥ - ج ٢.

(٢) عند البخارى في "الفرائض" - باب الولاء لمن أعتق - وباب ميراث السائبة، ص ٩٩٩ - ج ٢، وعند ابن ماجه "باب خيار الأمة إذا أعتقت"، ص ١٥١.

طريق آخر : أخرجه مسلم^(١) عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم سمعت القاسم يحدث عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعق ، فاشترطوا ولادها ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : اشترىها وأعتمقها ، فإن الولاء لمن أعنت ، وأهدى لرسول الله ﷺ الح ، فقيل له : هذا تصدق به على بريرة ؛ فقال : هو لها صدقة ، ولنا هدية ، وخيرت ، قال عبد الرحمن : وكان زوجها حراً . قال شعبة : ثم سأله عن زوجها ، فقال : لا أدري ، انتهى . وفي البخاري في " الهبة " (٢) ، فقال عبد الرحمن : زوجها حر ، قال شعبة : ثم سأله عن زوجها ، فقال : لا أدري ، أحر أم عبد ؟ ، مختصر (٣) .

الأحاديث في أنه كان عبداً : أخرج الجماعة - إلا مسلماً - عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود يقال له : مغيث ، كأنى أنظر إليه يطوف خلفها ، يبكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي ﷺ للعباس : يا عباس ، ألا تعجب من شدة حب مغيث بريرة ، ومن شدة بغض بريرة مغيثاً ؟ فقال لها عليه السلام : لو راجعته ؟ قالت : يا رسول الله أتأمرني به ؟ فقال عليه السلام : إنما أنا شافع ، قالت : لا حاجة لي فيه ، انتهى . أخرجه البخاري في " الخلع " (٤) ،

(١) عند مسلم في " التنازع " ، ص ٤٩٤ - ج ١ (٢) عند البخاري في " الهبة - باب قبول الهدية " ، ص ٣٥٠ (٣) قال البيهقي : ص ٢٢٠ - ج ٧ : وقد رواه مساك بن حرب عن عبد الرحمن بن القاسم ، فأثبت عنه كون زوجها عبداً ، قال صاحب " الجوهر النقي " ، قلت : شعبة إمام جليل حافظ ، وقد روى عن عبد الرحمن أنه كان حراً ، فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه . وقد ذكر البيهقي في " كتاب المعرفة - في باب لا تلاحق إلا بولي " ، أن مذهب أهل العلم بالحديث وجوب قبول خير الصادق ، وإن نسي من أخبره عنه ، وكيف يارض شعبة بمسك مع كونه منكطاً فيه ، فضله الثوري ، وابن أبي خيثمة ، وأحمد ، وعبد الرحمن بن يوسف ، وابن المبارك ، وشعبة ، انتهى مختصراً . وقال ابن الهمام في " الفتح " ، ص ٤٩٥ - ج ٢ : ومنشأ الخلاف الاختلاف في ترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين في زوج بريرة ، أكان حين أعتقت حراً أو عبداً ، وفي ترجيح المعنى المائل به ، أما الأول فثبت في " الصحيحين " ، من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خبرها ، وكان زوجها عبداً ، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس ، أنه كان عبداً ، وثبت في " الصحيحين " ، أنه كان حراً حين أعتقت ، وهكذا روى في " السنن الأربعة " ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، والترجيح يقتضي في رواية عائشة ترجيح أنه كان حراً ، وذلك أن رواية هذا الحديث عن عائشة ثلاثة : الأسود ، وهرة ، والقاسم ؛ وأما الأسود فلم يختلف فيه من هبة أنه كان حراً ؛ وأما هرة فنه روايتان صحيحتان : إحداهما : أنه كان حراً ، والأخرى أنه كان عبداً ؛ وأما عبد الرحمن بن القاسم فنه أيضاً روايتان صحيحتان : إحداهما : أنه كان حراً ، والأخرى الشك ، انتهى . وروى عبد الرزاق عن سميد ابن المسيب أنه كان حراً ، كما في " الجوهر " .

(٤) عند البخاري في " الخلع - باب شفاة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة " ، ص ٢٩٥ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الرضاع - باب ما ياب في الأمة حتى ولها زوج " ، ص ١٤٩ - ج ١ ، وعند أبي داود " باب الملوكة تعتق وهي تحت حر وعبد " ، ص ٣٠٣ - ج ١ ، وعند ابن ماجه " باب خيار الأمة إذا أعتقت " ، ص ١٥١ - ج ١ ، وعند النسائي في " القماء - باب شفاة الحاكم الخصوم قبل الحكم " ، ص ٣١٠ - ج ٢

وأخرجه الترمذى في "الرضاع" عن أيوب ، وقناة عن عكرمة به ؛ وأخرجه أبو داود في "الطلاق" عن قناة به ؛ وأخرجه ابن ماجه في "الطلاق" عن خالد الحذاء عن عكرمة به ؛ وأخرجه النسائي في "القضاء" عن خالد الحذاء به ؛ وزاد فيه الدارقطني ؛ وأمرها أن تمتد عدة الحرة ، هكذا عزاه عبد الحق في "أحكامه" للدارقطني ، ولم أجده ^(١) ، فليراجع ، لكنه في ابن ماجه من حديث عائشة ، وأمرها أن تمتد بثلاث حيض .

حديث آخر : أخرجه مسلم ، وأبو داود عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ، محيلاً على ما قبله في قصة بريرة ، وزاد : قال : وكان زوجها عبداً ، غيرها رسول الله ﷺ فاختلفت نفسها ، ولو كان حراً لم يغيرها ، انتهى . وهذا الأخير من كلام عروة قطعاً ، لوجهين : أحدهما : أن قال : فاعله مذكور ؛ الثاني : أن النسائي ^(٢) رواه مصرحاً به ، ولفظه : قال عروة : ولو كان حراً ما خيرها ، وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع التاسع ، من القسم الخامس ، بلفظ النسائي ، وأخرجه أبو داود أيضاً بهذا الإسناد ، وزاد في آخره ، وقال لها عليه السلام : إن قربك فلا خيار لك ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ^(٣) عن سماك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن بريرة خيرها النبي ﷺ ، وكان زوجها عبداً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقي ^(٤) عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة كان

(١) قلت : أخرج الدارقطني هذه الزيادة : ص ٤١٤ من حديث ابن عباس ، وفي "حواشي الدارقطني" ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة في "الصحيحين" ، لكن أخرج ابن منبه عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أمرت بريرة أن تمتد بثلاث حيض ، وهذا مثل حديث ابن عباس ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن منبه على شرط الشيخين ، بل هو في أعلى درجات الصحة ، انتهى .

(٢) عند النسائي "باب خيار الأمة تمتق وزوجها مملوك" ، ص ١٠٦ ج ٢ ، وزيادة : إن قربك فلا خيار لك ، عند أبي داود "باب حتى متى يكون لها الخيار" ، ص ٣٠٤ ج ١ ، قال صاحب "الموجز" ، ص ٢٢٠ ج ٦ : قلت : ذكر ابن حزم أنه روى عن عروة خلاف هذا ، فأخرج من طريق قاسم بن أصبغ أن أحمد بن يزيد ثنا موسى بن معاوية ثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : كان زوج بريرة حراً ، قال : [ولو كان حراً لم يغيرها] يحتدل أنه من كلام من دون عائشة ، وقال الطحاوي : ويحتمل أن يكون من كلام عروة ، وقد أخرج ابن حبان هذا الحديث في "صحيحه" ، فقال : أنا عبيد الله بن محمد الأزدي ثنا إسحاق الحنظلي ثنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وفي آخره قال عروة : ولو كان حراً ما خيرها رسول الله ﷺ عليه وسلم ، وكذلك أخرجه النسائي في "سننه" ، عن الحنظلي ، انتهى .

(٣) عند مسلم "باب بيان أن الولاء لمن أعتق" ، ص ٤٩٤ ج ١ ، وعند أبي داود : ص ٣٠٤ ج ١ ، وعند النسائي "باب خيار الأمة تمتق وزوجها مملوك" ، ص ١٠٦ ج ٢ (٤) حديث صفية ، عند البيهقي في "السنن" ، ص ٢٢٣ ج ٢ ، لكن عند ابن سعد : ص ١٩١ ج ٨ في حديثها أن زوج بريرة كان حراً ، انتهى .

عبدًا، وقال: إسناده صحيح، قال الطحاوي^(١)، وإذا اختلفت الآثار وجب التوفيق فيها، فقول: إنا وجدنا الحرية تعقب الرق، ولا ينكس. فيحمل على أنه كان حراً عند ما خبرت، عبدًا قبله، ولو ثبت أنه عبد، فلا ينفي الخيار لها تحت الحر، إذ لم يحىء عن النبي ﷺ أنه إنما خيرها، لكونه عبدًا، قال: ومن جهة النظر أيضاً، فقد رأينا الأمة في حال رقها لمولاه، أن يعقد النكاح عليها للحر والعبد، ورأيناها بعد ما يمتق ليس له أن يستأنف عليها عقد نكاح، لا لحر ولا لعبد، فاستوى حكم ما إلى المولى في العبد، والأحرار، وما ليس إليه فيهما، ورأيناها إذا أعتقت بعد عقد المولى عليها نكاح العبد، يكون لها الخيار، فجعلناه كذلك في جانب الحر قياساً ونظراً، ثم أسند عن طاوس أنه قال: للأمة الخيار إذا أعتقت، وإن كانت تحت قرشي، وفي لفظ: قال لها: الخيار في الحر والعبد، قال: وأخبرني الحسن بن مسلم مثل ذلك. انتهى كلامه. قلت: أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن طاوس كذلك باللفظين المذكورين؛ وأخرج عن ابن سيرين^(٢)، قال: تخير، حراً كان زوجها أو عبدًا، وأخرج نحوه عن الشعبي، وأخرج عن مجاهد، قال: تخير، ولو كانت تحت أمير المؤمنين، انتهى.

باب نكاح أهل الشرك

قوله: وإذا تزوج الكافر بغير شهود، أوفى عدة كافر، وذلك في دينهم جائز، ثم أسلبنا أقرأ عليه؛ قلت: في صحة أنكحة الكفار أحاديث، قال البيهقي في "المعرفة"^(٣): استدل الشافعي على صحة أنكحة المشركين بحديث اليهوديين اللذين رجعهما النبي ﷺ على الزنا،

(١) راجع "شرح الآثار - للطحاوي - باب خيار المتق"، ص ٤٩ - ج ٢، وقال صاحب "الجمهر النقي": وإذا اختلفت الآثار وجب حملها على وجه لاتصاد فيه، والحرية تعقب الرق، ولا ينكس، فثبت أنه كان حراً عند ما خبرت عبدًا قبله، ومن آخر يهوديته لم يعلم بحريته قبل ذلك، وقال ابن حزم ما ملخصه: إنه لا خلاف أن من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق، لأن عنده زيادة علم، ثم لو لم يختلف أنه كان عبدًا، هل جاء في شيء من الآثار أنه عليه الصلاة والسلام إنما خيرها لأنها تحت عبد؟ هذا لا يجوده أبداً، فلا فرق بين من يدعى أنه خيرها، "لأنه كان عبدًا"، وبين من يدعى أنه خيرها لأنه كان أسود، فكل من ملكت نفسها مختاراً، سواء كانت تحت حر أو عبد، وإلى هذا ذهب ابن سيرين، وطاوس، والشامي، ذكر ذلك عبد الرزاق بأسانيد صحيحة. وأخرجه ابن أبي شيبة عن النخعي، ومجاهد، وحكام الحطاي عن حماد، والثوري، وأصحاب الرأي، وفي "التهديب الطبري"، وبه قال مكحول، وفي الاستدراك أنه قول ابن المسيب أيضاً، انتهى ملخصاً.

(٢) وهكذا ذكره ابن قدامة في "المغني"، ص ٥٩١ - ج ٧ (٣) ومثله قال في "السنن"، ص ١٩٠ - ج ٧ في "باب نكاح أهل الشرك وطلاقهم".

قال : لأن النكاح لو لم يحلها له لما جرى الإحصان عليهما ، انتهى . وحديث اليهوديين صحيح ثابت ، أخرجه البخاري ، ومسلم ^(١) من حديث ابن عمر ، وسيأتي في " الحدود " .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ^(٢) عن محمد بن إسحاق عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : رد رسول الله ﷺ زينب على أبي العاص بالنكاح الأول ، لم يحدث شيئاً ، انتهى . وفي حديث الترمذي : بعد ست سنين ، وفي حديث ابن ماجه : بعد ستين ، وروايتان عند أبي داود ، قال الترمذي : لا بأس بإسناده ، وسمعت عبد بن حيد يقول : سمعت يزيد بن هارون يقول : حديث ابن عباس هذا أجود إسناداً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه عليه السلام ردها له بنكاح جديد ، ولكن لا يعرف وجه حديث ابن عباس ، ولعله جاء من داود بن حصين من قبل حفظه ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، انتهى . وحديث عمرو بن شعيب المذكور أخرجه الترمذي ، وابن ماجه عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بنكاح جديد ، زاد الترمذي : ومهر جديد ، قال الترمذي : في إسناده مقال ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " ، وسكت عنه ، ولفظه : قال : أسلمت زينب بنت النبي ﷺ قبل زوجها أبي العاص بستة ، ثم أسلم أبو العاص فردها له النبي ﷺ بنكاح جديد ، انتهى . قال الخطابي : إن صح حديث ابن عباس فيحتمل أن تكون عدتها تطاولت - لا اعتراض سبب - حتى بلغت المدة المذكورة ، وحديث عمرو بن شعيب ضعيف بالحجاج بن أرطاة ، فانه معروف بالتدليس ؛ وحكى عن يحيى بن سعيد أنه قال : لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب ؛ وقال عبد الحق في " أحكامه " : حديث ابن عباس فيه محمد بن إسحاق ^(٣) ، ولا أعلم رواه معه إلا من هو دونه ، ثم نقل عن ابن عبد البر

(١) عند البخاري في مواضع منها في " الحدود - باب أحكام أهل الذمة " ، ص ١٠١١ - ج ٢ ، وعند مسلم في " الحدود " ، ص ٦٩ - ج ٢

(٢) عند الترمذي " باب ما جاء في الزوجين للتركي يسلم أحدهما " ، ص ١٤٧ - ج ١ ، والمخرج تصرف في كلام الترمذي بعض تصرف ، وعند ابن ماجه " باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر " ، ص ١٤٦ ، وعند أبي داود " باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها " ، ص ٣٠٤ - ج ١ ، وفي " المستدرک " ، من حديث ابن عباس : ص ٢٠٠ - ج ٢ (٣) ومحصل مقال صاحب " الجوهر النقي " ، ص ١٨٨ - ج ٧ ، قلت : في حديث ابن عباس أشياء : منها أن ابن إسحاق فيه كلام ؛ ومنها أن داود بن الحصين فيه لين ، قال ابن المديني : ما رواه عن عكرمة فهو متكرر ، وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة ، ذكر ذلك الذهبي في " الميزان " ، ثم قال : أخرجه الترمذي ، وقال : لا يعرف وجهه ، ولعله جاء من قبل حفظ داود بن الحصين ، وكيفما كان يظهر ابن عباس متروك لا يسلم به عند الجميع ، وحديث عبد الله بن عمرو في ردها بنكاح جديد بمفعله الأصول ، وذكر في " الاستذكار " ، ردها بنكاح جديد ، ثم قال : وكذا قال الشعبي ، - مع طه بالمغازي أنه لم يردها إليه إلا بنكاح جديد ، وتبين بهذا كله أن قول ابن عباس ردها إليه على النكاح الأول

أنه قال : هو حديث منسوخ عند الجميع ، قال : لأنهم لا يجيزون رجوعها إليه بعد خروجها من عندها ، وأما حجاج بن أرطاة فلا يحتج بحديثه ، انتهى . وقال البيهقي "المرقة" : لو صح الحديثان لقلنا بحديث عمرو بن شعيب ، لأن فيه زيادة ، ولكن لم يثبت الحفاظ ، فتركناه ، وأخذنا بحديث ابن عباس ، قال : وإدعى بعض من يسوّى الأخبار على مذهبه ^(١) نسخ حديث ابن عباس بحديث

- إن صح - ، أراد به على مثل الصداق الأول ، وحديث عمرو بن شعيب عندنا صحيح ، وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال : إذا أسلمت النصرانية قبل زوجا بساعة حرمت عليه ، وهذا يقتضي أن الفرة تقع بينهما بإسلامهما ، فكيف يخالف ابن عباس ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة زينب ، انتهى . وقال ابن المهام في "الفتح" ، ص ٥١١ - ج ٢ : وأما أبو الناس ، فأنما ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشكاح جديد ، روى ذلك الترمذي ، وابن ماجه ، والامام أحمد ، والجميع إذا أمكن أولى من إهدار أحدهما ، وهو يحمل قوله : ردها على الشكاح الأول على معنى بسبب سبغه مراعاة لحرمته ، كما يقال : ضربته على إساءته ، وقيل : قوله : ردها على الشكاح الأول لم يحدث شيئا ، معناه على مثله لم يحدث زيادة في الصداق والحياة ، وهو تأويل حسن ، انتهى .

(١) قال في "الجوهرة النقية" ، ص ١٨٨ - ج ٧ : وقال ابن حزم : أسلمت زينب أول ما بعث صلى الله عليه وسلم بخلاف ، ثم هاجرت وبين إسلامها وإسلام زوجها أزيد من ثمان عشرة سنة ، وولدت في خلال ذلك ابنتها عليا ، فأين المدة ؟ وذكر صاحب "التهجد" ، حديث ابن عباس ، ثم قال : إن صح فهو منسوخ عند الجميع ، ويدل على أنه منسوخ إجماع العلماء على أن أبا الناس كان كافرا ، وأن المسلة لا يحمل أن تكون زوجة كافر ، قال الشعبي : ولا خلاف بين العلماء في الكفارة تسلم ، فإني زوجها الإسلام حتى تنقض عهدها أنه لا يسيل له عليها إلا بشكاح جديد ، وذهب أبو حنيفة ، وأصحابه إلى العمل بحديث عمرو بن شعيب ، وأن أحد الحريين إذا أسلم وخرج إلينا ، وبقي الآخر بدار الحرب وقعت الفرة باختلاف الدارين ، لقوله تعالى : (فلا ترجعوهن إلى الكفار) فلو كانت الزوجية باقية ، كما يقوله الشافعي ، كان هو أحق بها ، وقال تعالى : (لهن حل لهم) الآية ، وقال تعالى : (وآتوهم ما أنفقوا) فأمر برد المهر على الزوج ، فلو كانت الزوجية باقية لما استحق البضع ، وبطل ، وقال تعالى : (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن) ولو كان النكاح الأول باقيا لما جاز أن تزوج ، وقال تعالى : (ولا تمسكوا بعهودكم الكوفار) قال ابن عطية : رأيت لأبي علي الفارسي أنه قال : سمعت الفقيه أبا الحسن الكرخي يقول في تفسير قوله تعالى : (ولا تمسكوا بعهودكم الكوفار) : إنه في الرجال والنساء ، فقلت له : التعويذ لا يروون هذا إلا في النساء ، لأن - كوفار - جمع كافرة ، فقال : وأيش يمنع هذا ؟ أليس للناس يقولون : طائفة كافرة ، وقرقة كافرة ، فبعت ، وقلت : هذا تأييد ، انتهى .

وبالمجلة عند أبي حنيفة أن الحرية إذا أسلمت وهاجرت ولم يسلم زوجها تبين باختلاف الدارين ، ومعنى الاختلاف أن يكون أحدهما من أهل دارنا ، إما بإسلام ، أو ذمة ، والآخر حرييا من أهل دارهم ، حتى لو دخل مسلم دارهم بأمان ، أو دخل حربي دارنا أو أسلمنا ، ثم خرج أحدهما إلينا فلا قرقة ، انتهى .

قائمة مهمة : قال ابن المهام في "الفتح" ، ص ٥١٢ - ج ٢ : واعلم أن بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنصف واحدة منهن قبل البعثة بكفر ، ليغال : آمنت بعد أن لم تكن مؤمنة ، فقد اتفق علماء المسلمين أن الله تعالى لم يبعث نبيا قط أشرك بالله طرفة عين ، والولد يتبع المؤمن من الآبوين ، فلو آمن لم تكن إحداهن قط إلا مسلمة ؛ نعم قبل البعثة ، كان الإسلام اتباع ملة إبراهيم خنيفا ، ومن حين وقعت البعثة لا يثبت الكفر إلا بإنكار المنكر بعد بلوغ الدعوة ، ومن أول ذكره صلى الله عليه وسلم لا ولادة لم تتوقف واحدة منهن ، ثم قال ابن المهام ص ٥١٠ - ج ٢ : وتبين الدارين بين أبي الناس بن الربيع ، وبين زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أظهر ، وأشهر ، فأنما هاجرت إلى المدينة وتركته بمكة على شركه ، ثم جاءه وأسلم بعد سنتين ، وقيل : ثلاث ، وقيل : ثمان ، فردها عليه بالنكاح الأول ، انتهى .

عمرو بن شعيب ، وروى في ذلك عن الزهري ، وقادة أن أبا العاص أخذ أسيراً يوم بدر ، فأتى به النبي ﷺ فرد عليه ابنته ، وكان قبل نزول الفرائض ، قال : وهذا متقطع لا يقوم به حجة ، والمعروف عند أهل المغازي أنه لم يسلم يوم بدر^(١) ، وإنما أسلم بعد ما أخذت سرية زيد بن حارثة مامعه ، فأتى المدينة ، فأجارته زينب فقبل رسول الله ﷺ جوارها ، ثم دخل عليها ، فقال لها : أى بنية ، أكرمي مثواه ، ولا يذن إليك ، فانك لا تحلين له ؛ وكان هذا بعد نزول آية الامتحان في الهدنة ، ثم إنه رجع ، بما كان عنده من بضائع أهل مكة إلى مكة ، ثم أسلم وخرج إلى المدينة ، وإنما الذي في قصة بدر أنه عليه السلام لما أسره يوم بدر أطلقه ، وشرط عليه أن يرد إليه ابنته ، وكانت بمكة ، هذا هو المعروف عند أهل المغازي ، فان قال : إن في حديث ابن عباس ردّها عليه بعد ست سنين ، وفي رواية ستين ، والعدة لا تبقى في الغالب هذه المدة ؛ قلنا : النكاح كان باقياً إلى وقت نزول الآية ، وذلك بعد صلح الحديبية ، وهي آية الممتحنة ، فلم يؤثر فيه إسلامها ، ويقاؤه على الكفر ، فلما نزلت الآية توقف نكاحها - والله أعلم - على انقضاء العدة ، ثم كان إسلام أبي العاص

(١) وفي «الاصابة» ، ص ١٢٢ - ج ٤ : عن مناذي بن إسحاق عن عائشة ، قالت : لما بث أهل مكة في فداء أسراهم بشت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافة لما كانت عند خديجة أدخلها بها على أبي العاص ، فلما رأها رسول الله صلى الله عليه وسلم رق لها رقة شديدة ، وقال للسليمان : إن رأيت تطفوها لها أسيرها ، وتردوه عليها ، ففعلوا ؛ وساق ابن إسحاق قصته أطول من هذا ، وأنه شهد بدرًا مع المشركين ، وأسر فين أسر ، فقادته زينب ، فاشتد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرسلها إلى المدينة ، وفي «الستدرك» ، ص ٢٠١ - ج ٢ : ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة إلى مكة بخاتمته ، فأرسله إليها على يد الرامي ، ففرقه ، ففعلت من أعطاك هذا ؟ قال : رجل ، قالت : فأين تركته ؟ قال : بمكان كذا ، فخرجت إليه بليل ، فركب وركبت وراءه ، وقال عروة في هذا الحديث : وإنما كان ذلك قبل نزول آية - أدعوم لا آبائهم - هو أقسط عند الله - قال الذهبي في «تخليصه» ، : قلت : يريد بقوله : قبل نزول هذه الآية ، لأن زيدا كان يدعى ابن محمد ، فعلى هذا كان أخا زينب ، فصارف منه ، انتهى ملخصاً . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما ذهبا مهر أبي العاص ، وأخرج ابن سعد : ص ٢٢ - ج ٨ : عن الحارث التيمي عن أبيه ، قال : خرج أبو العاص بن الربيع إلى الشام في غير لغزير ، وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تلك المير قد أقبلت من الشام ، فبث زيد بن حارثة في سبعين ومائة راكب ، ففعلوا المير بناية البعير في جادى الأولى سنة ست من الهجرة ، فأخفوها ، الحديث . وفي «فتح القدير» ، ص ٥١١ - ج ٢ ، وروى أنها كانت حاملاً ، فأسقطت حين خرجت مهاجرة إلى المدينة ، وروىها هبار بن الأسود بالرحم ، واستمر أبو العاص على شركه إلى ما قبل الفتح ، فخرج تاجراً إلى الشام ، فأخذت سرية المسلمين ماله ، وأجزم هرباً ، ثم دخل بابل على زينب ، فأجارته ، ثم كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم السرية ، فردوا إليه ماله ، فاحتل إلى مكة ، فأدى الودائع ، وما كان أهل مكة يأخذوا منه ، وكان رجلاً أميناً كريماً ، فلما لم يبق لأحد عليه علة ، قال يا أهل مكة هل بقي لأحد منكم عندي مال لم يأخذه ؟ قالوا : لا ، جزاك الله عنا خيراً ، فقد وجدناك وفياً كريماً ، قال : فاني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، واثمة مانتني من الاسلام عنده إلا تخوف أن تظنوا أنني إنما أردت أن أكل أموالكم ، فلما أداها الله إليكم ، وفرغت منها أسلست ، ثم خرج حق قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انتهى .

بعد ذلك بزمان يسير ، بحيث يمكن عدتها لم تنقض في الغالب ^(١) ، فيشبه أن يكون الرد بالنكاح الأول كان لأجل ذلك ، والله أعلم ؛ قال : وحكى عن بعض أكابرهم ^(٢) في الجمع بين الحديتين بأن عبد الله بن عمرو علم بتحريم الله تعالى رجوع المؤمنات إلى الكفار ، فلم يكن ذلك عنده إلا بنكاح جديد ، فقال : ردّها عليه بنكاح جديد ، ولم يعلم ابن عباس بتحريم المؤمنات على الكفار حين علم برد زينب على أبي العاص ، فقال : ردّها بالنكاح الأول ، لأنه لم يكن عنده بينهما فسخ نكاح ، قال : وهذا فيه سوء ظن بالصحاب ، ورواة الأخبار حيث نسبهم إلى رواية الحديث من غير سماعهم له ، بل بما عندهم من العلم معاذ الله . انتهى .

حديث آخر : رواه الشافعي ، ومن طريقه البيهقي : حدثنا يوسف بن خالد السعدي عن يحيى ابن أبي أنيسة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إنني طلقت امرأتى في الشرك تطليقتين ، وفي الإسلام تطليقة ، فألزمه الطلاق ، انتهى . قال البيهقي : ويوسف متروك ، ويحيى ضعيف ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن سعد في " الطبقات " أخبرنا معن بن عيسى ثنا مالك بن أنس عن الزهري أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن أبي جهل ، فأسلت يوم الفتح بمكة ، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل حتى قدم اليمن ، فرحلت إليه امرأته باليمن ، ودعته إلى الإسلام ، فأسلم ، وقدم على رسول الله ﷺ حتى بايعه ، فثبتا على نكاحهما ذلك ، انتهى . وروى بهذا الإسناد أن صفوان بن أمية أسلمت امرأته ^(٣) ابنة الوليد بن المغيرة زمن الفتح ، فلم يفرق النبي ﷺ بينهما ، واستقرت عنده حتى أسلم صفوان ، وكان بين إسلامهما نحو من شهر ، مختصر .

(١) قال ابن الهيثم في " الفتح " ، ص ٥١١ ج ٢ : وأيضاً يقطع بأن الفقرة وقعت بين زينب وبين أبي العاص بمدة تزيد على عشر سنين ، قائماً أسلمت بمكة في ابتداء الدعوة حين دعا صلى الله عليه وسلم زوجته خديجة وبنااته ، ولقد اعتضت المدة التي تيسر بها في دار الحرب سراراً ، وولدت ، ثم قال بعده : وما ذكر في الروايات من قولهم : وذلك بعد ست سنين ، أو ثمان سنين ، أو ثلاث سنين ، قائماً ذلك من حين فارقه بالأيذان ، وذلك بعد غزوة بدر ، وأما البيهقي فقبل ذلك بكثير ، لأنها إن وقعت من حين آمنت فهو قريب من عشرين سنة إلى إسلامه ، وإن وقعت من حين نزلت : (ولا تتكهنوا المشركين حتى يؤمنوا) وهي مكية ، فأكثر من عشر ، هذا غير أنه كان حابساً قبل ذلك إلى أن أسرفين أسر يدر ، وهو صلى الله عليه وسلم كان مغلوباً على ذلك قبل ذلك ، الخ . وقال شيخنا الحجة السيد " محمد أتور الكشيري " ، وجه الله في " إملاته على الترمذي " ، ص ٤٠٥ : فيجل ست سنين على ما بهد الهجرة ، وأربع سنين على ما بهد بدر ، وأسره أولاً ، وستين على ما بهد أسره ثانياً ، عند فقوله من الشام ، انتهى .

(٢) قلت : هذا فريض إلى ما حكى الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ١٥٠ ج ٢ عن محمد بن الحسن .

(٣) عند مالك في " الموطأ " - باب نكاح الشرك إذا أسلمت زوجته ، ص ١٩٧ ، وفي " الإصابة " ، ص ١٨٧ ج ٢ عن ابن شهاب ، قالوا : إنه هرب يوم فتح مكة ، وأسلمت امرأته ، وهي فاجية بنت الوليد بن المغيرة ، قال : فأحضر له ابن عمه عمير بن وهب أماً من النبي صلى الله عليه وسلم ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقي في "سننه"، والطبراني في "معجمه" عن هشيم حدثني المديني عن أبي الحويرث عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ولدني شيء من سفاح الجاهلية ، وما ولدني إلا نكاح كتركاح الإسلام » ، انتهى . وروى ابن الجوزي في "التحقيق" من طريق الواقدي حدثني محمد بن أخى الزهرى عن عمه عن عروة عن عائشة مرفوعاً : خرجت من نكاح غير سفاح ، قال في "التنقيح" : الواقدي متكلم فيه ، وفي الأول المديني ، وهو إن كان والد علي فهو ضعيف ، وكذا إن كان إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال الطبراني : هو عندى فليح بن سليمان ، وأبو الحويرث اسمه : عبدالرحمن بن معاوية ، وهو متكلم فيه ، انتهى .

قوله : لأن الإسلام يعلو ، ولا يعلى ؛ قلت : لم يذكره المصنف حديثاً ، وهو حديث مرفوع ، وموقوف ، فالوقوف من قول ابن عباس ، ذكره البخارى في "صححه" (١) - في الجناز " تعليقاً ، فقال : وقال ابن عباس : الإسلام يعلو ، ولا يعلى ، انتهى . والمرفوع روى من حديث عمر بن الخطاب ؛ ومن حديث عائذ بن عمرو المزنى ؛ ومن حديث معاذ بن جبل .

فحديث عمر : رواه الطبراني في "معجمه الوسط" ، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢) عن داود بن أبى هند عن الشعبي عن ابن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ ، قال : « إن هذا الدين يعلو ، ولا يعلى » ، أخرجاه في حديث الضب الذى كلف النبي ﷺ .

وأما حديث عائذ بن عمرو المزنى : فأخرجه الدارقطنى في "سننه" (٣) عن عبد الله ابن حشرج عن أبيه عن عائذ بن عمرو المزنى عن النبي ﷺ ، قال : « الإسلام يعلو ، ولا يعلى » ، انتهى . قال الدارقطنى : وعبد الله بن حشرج ، وأبوهم مجهولان ، انتهى .

وأما حديث معاذ : فرواه نهشل في "تاريخ واسط" حدثنا إسماعيل بن عيسى ثنا عمران ابن أبان ثنا شعبة عن عمرو بن أبى حكيم عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبى الأسود الدبلى عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الإيمان يعلو ، ولا يعلى » ، انتهى .

قوله : ولنا ما روى أن بنى خنيقة ارتدوا ، ثم أسلوا . ولم تأمرهم الصحابة بتجديد الأنكحة ؛ قلت : غريب .

(١) عند البخارى موقوفاً عن ابن عباس "باب إذا أسلم الصبي فأت هل يسلى عليه؟" ، ص ١٨٠ - ج ١

(٢) في "دلائل النبوة" ، ص ١٣٤ في حديث طويل ، وعند الطحاوى في "شرح الآثار" - باب إسلام أحد

الزوجين ، عن ابن عباس : ص ١٥٠ - ج ٢ (٢) عند الدارقطنى في "النكاح" ، ص ٣٩٥

باب القسم

الحديث الأول: قال عليه السلام: «من كان له امرأتان، قال إلى إحداهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل»؛ قلت: روى من حديث أبي هريرة؛ ومن حديث أنس.

فحديث أبي هريرة: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(١) عن ممام بن يحيى عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له امرأتان، قال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل»، انتهى. قال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث ممام؛ ورواه هشام الدستوائي عن قتادة، قال: كان يقال، انتهى. وقال في «علله الكبرى» وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا، قال أبو عيسى: وحديث ممام أشبه، وهو ثقة حافظ، انتهى. ورواه أحمد، وإسحاق بن راهويه، والبرار في «مسانيدهم»، ومن طريق ابن راهويه رواه ابن جبان في «صححه» في النوع التاسع والمائة، من القسم الثاني؛ ورواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وقال البرار: لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا أبو هريرة، ولا طريقاً عنه، إلا هذه الطريق، انتهى. وأما حديث أنس: فرواه الحافظ أبو نعيم في «كتاب تاريخ أصبهان» - في ترجمة المحمدين، فقال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن خنيس المعدل - وكان ثقة أميناً - ثنا محمد بن هارون الحضرمي ثنا أحمد بن محمد بن أنس الدورقي ثنا محمد بن الحارث الحارثي ثنا شعبة عن عبد الحميد عن ثابت عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره سواء.

الحديث الثاني: عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعدل في القسم بين نسائه، وكان يقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تواخذني فيما لا أملك» - يعني زيادة المحبة -؛ قلت: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٢) عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبدالله بن يزيد عن عائشة

(١) عند الترمذي «باب ملأه في التقوية بين الضرائر»، ص ١٤٧ - ج ١، وفي «المستدرک» - باب التقديدي العدل بين النساء، ص ١٨٦ - ج ٢، وقال الحافظ في «الدراية»، ص ٢٢٤: ووجه ثقات، وصححه ابن جبان، إلا أن البخاري صوب أنه من رواية حماد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا، انتهى. قلت: ومثله قال الترمذي: ص ١٤٧ - ج ١ (٢) عند الترمذي «باب ملأه في التقوية بين الضرائر»، ص ١٤٧ - ج ١، وعند أبي داود «باب القسم بين النساء»، ص ٢٩٠ - ج ١، وفي «المستدرک»، ص ١٨٧ - ج ٢، قال الحاكم: قال إسماعيل القاضي: يعني القلب - وهذا في العدل بين نسائه.

قالت : كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ، ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلني فيما تملك ولا أملك » - يعني القلب - . انتهى . قال الترمذي : هكذا رواه حماد بن سلمة عن أيوب ؛ ورواه حماد بن زيد ، وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسل ، وهو أصح من حديث حماد ابن سلمة ، انتهى . ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والبخاري في « مسانيدهم » ، وابن حبان في « صحيحه » في النوع التاسع ، من القسم الخامس ؛ والحاكم في « المستدرک » ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ؛ وقال الدارقطني في « كتاب العلل » : « وقد رواه عبد الوهاب الثقفي ، وابن علية عن أيوب عن أبي قلابة أن النبي ﷺ كان ، الحديث ، والمرسل أقرب إلى الصواب ، انتهى كلامه . وقال ابن أبي حاتم في « كتاب العلل » ^(١) : قال أبو زرعة : لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على هذا ؛ ورواه ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي مرسل ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث ، والذي قبله على أنه لا فرق في القسم بين البكر والثيب .

أحاديث الخصوم : استدلل الشافعي ، وأحمد بما أخرجه البخاري ، ومسلم ^(٢) عن أبي قلابة عن أنس ، قال : لو شئت أن أقول : قال رسول الله ﷺ ، ولكنه قال : السنة إذا تزوج الرجل البكر على امرأته أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب على امرأته أقام عندها ثلاثاً ، انتهى . ورواه ابن ماجه من طريق ابن إسحاق عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الثيب ثلاثاً ، وللبكر سبعا » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً ، وقال لها : ليس بك على أهلِكَ هوان ، إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي ، انتهى ^(٣) . قوله : « وإن كانت إحداهما حرة ، والأخرى أمة ، فللحرة الثلثان من القسم ، وللأمة الثلث ، بذلك ورد الأثر ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في « مصنفهما » ^(٤) ، والدارقطني ،

(١) قاله في « مغل أخبار النكاح » ، ص ٢٥٥ - ج ١ (٢) عند البخاري « باب إذا تزوج البكر على الثيب » ، ص ٧٨٥ - ج ٢ ، وعند مسلم « باب القسم بين الزوجات » ، ص ٤٧٢ - ج ١ . وعند ابن ماجه « باب الإقامة على البكر والثيب » ، ص ١٣٩

(٣) قال الطحاوي في « شرح الآثار » ، ص ١٧ - ج ٢ : قالوا : فلما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن سبعت لك سبعت لنسائي ، أي أعدل بينك وبينين ، فأجل لكل واحدة منهن سبعا ، كما أقت عندك سبعا ، كان كذلك أيضاً إذا أجل لها ثلاثاً أجل لكل واحدة منهن كذلك أيضاً ، لأنه لو كانت الثلاث حقاً لها دون سائر النساء ، لكان إذا أقام عندها سبعا كان ثلاث منهن غير محسوبة عليها ، ولوجب أن يكون لسائر النساء أربع أربع ، انتهى . (٤) وعند البيهقي « باب الحريتك حرة على أمة » ، ص ٢٩٩ - ج ٧ ، وعند الدارقطني في « النكاح » ، ص ٤٠٩ ، وفي المهال بن عمرو ، وفيه ابن ميم ، والنسائي - والمجلى : وقال الدارقطني : وله عند البخاري حديثان ،

ثم البيهقي في "سنتهما" عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي ، قال : إذا نكحت الحرة على الأمة فلهذه الثلاث ، ولهذه الثلث ، إن الأمة لا ينبغي لها أن تزوج على الحرة ، انتهى . والمنهال بن عمرو فيه مقال ، وعباد الأسدي ضعيف ، قال في "التتبع" : قال البخاري : فيه نظر ؛ وحكى ابن الجوزي عن ابن المديني أنه ضعفه ؛ وروى البيهقي نحوه عن ابن المسيب ، وعن سليمان بن يسار أن الحرة إن أقامت على ضرات ، فلها يومان ، وللأمة يوم ، انتهى . الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام كان إذا أراد سفراً أفرع بين نسائه ؛ قلت : رواه الجماعة ^(١) من حديث عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرع بين نسائه ، فأبتن خرج سهمها خرج بها معه ، أخرجه مختصراً ومطولاً ، "بحديث الأفك" .

الحديث الرابع : روى أن سودة بنت زمعة سألت رسول الله ﷺ أن يراجعها ، ويجعل يوم نوبتها لعائشة ؛ قلت : مفهوم هذا أنه عليه السلام طلق سودة ، ولم نجد ذلك في الحديث ؛ فروى البخاري ، ومسلم ^(٢) عن عائشة ، قالت : ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مساحتها ^(٣) من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حدة ، فلما كبرت قالت : يا رسول الله ، قد جعلت يومى منك لعائشة ، فكان عليه السلام يقسم لعائشة يومين : يومها ، ويوم سودة ، انتهى . وللبخاري في "الهيبة" عنها : فكان عليه السلام يقسم لكل امرأة منهن يوماً ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليتها لعائشة ، تبتنى بذلك رضاه النبي ﷺ ؛ وأخرج البخاري ، ومسلم عن ابن عباس ، قال : كان عند النبي ﷺ تسع نساء ، وكان يقسم لثلاث ، ولا يقسم لواحدة ، انتهى . وفي "مستدرک الحاكم" عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . قالت : قالت سودة حين أسننت وكررت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله يومى هو لعائشة ، فقبل ذلك منها رسول الله ﷺ ، قالت عائشة :

وقال ابن المهدي في "الفتح" ، ص ٥١٩ - ج ٢ : وتضعف ابن حزم هذا الآخر بالمنهال بن عمرو ، وابن أبي ليلى ليس بشيء . لأنها ثبوتان حافظان ، ونفى به أبو بكر ، وعلى رضي الله عنهما . وهو الصحيح من قول إبراهيم ، وسعيد بن المسيب ، ومسروق ، والشامي ، والحسن البصري ؛ وروى عن عطاء ، وسعيد بن جبير ، وعبد بن علي بن الحسن ، وهو قول عثمان البني ، والثاقفي ، كذا في "الحلى" ، ص ٦٦ - ج ١٠

(١) عند البخاري في مواضع : منها في "تفسير سورة النور" ، ص ٦٩٦ - ج ٢ ، وعند مسلم في "كتاب التوبة" ، ص ٣٦٤

(٢) عند مسلم في "النكاح" - باب جواز هبتها نوبتها لغيرتها ، ص ٤٧٣ - ج ١ ، واللفظ له ، وعند البخاري معناه في "باب الفرقة في المشتلات" ، ص ٣٧٠ - ج ١ ، وفي "كتاب الهيبة" - باب هيبة المرأة زوجها ، ص ٣٥٣ - ج ١ (٣) قال النووي : السلاخ - بكسر الميم ، والماء المعجمة - الجلد ، ومعناه أن أكون أنا هي ، انتهى .

فيها وفي أشباهها أنزل الله ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً ﴾ ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

وحديث الكتاب : رواه البيهقي في "سننه" (١) من حديث أحمد بن عبد الجبار العطاردى ثنا حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن عروة أن رسول الله ﷺ طلق سودة ، فلما خرج إلى الصلاة أمسكت بثوبه ، فقالت : والله مالى فى الرجال من حاجة ، ولكنى أريد أن أحشر فى أزواجك ، قال : فراجعها وجعل يومها لعائشة ، انتهى . وهو مرسل .

كتاب الرضاع

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا تحرم المصّة ولا المصتان ، ولا الإملاجة ولا الإملاجتان » ؛ قلت : رواه مسلم (٢) مرفقاً فى حديثين ؛ فروى صدره من حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن أم الفضل أنه عليه السلام ، قال : « لا تحرم الرضعة والرضعتان ، ولا المصّة والمصتان » ، انتهى . وروى بآيه من حديث أم الفضل بنت الحارث قالت : دخل أعرابى على رسول الله ﷺ وهو فى بيتى ، فقال : يا رسول الله إني كنت لى امرأة فتزوجت عليها أخرى ، فزعمت امرأتى الأولى أنها أرضعت امرأتى الحثثى رضعة ، أو رضعتين ، فقال النبي ﷺ : « لا تحرم الإملاجة والإملاجتان » ، انتهى . وأخرجه ابن جبان فى "صحيحه" حديثاً واحداً من رواية عمه محمد بن دينار ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن أبيه . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصّة والمصتان ، ولا الإملاجة والإملاجتان » ، انتهى . رواه فى النوع الحادى والثلاثين ، من القسم الثالث ، وروى صدره من حديث ابن الزبير ، ثم قال : ولا يستنكر سماع ابن الزبير (٣) لهذا من النبي ﷺ ، وقد سمعته من أبيه وغالته ، لأنه مرة روى

(١) عند البيهقي فى "السنن" ، ص ٨٥ - ج ٧ - باب ما يستدل به على أن النبي صلى الله عليه وسلم - فى سوى ما ذكرناه من خصائصه - لا يختلف حلاله لحلال الناس ،

(٢) عند مسلم فى "كتاب الرضاع" ، ص ٤٦٨ ، و ص ٤٦٩ - ج ١

(٣) وأخرجه البيهقي : ص ٤٥٤ - ج ٧ ، قال الزبيد : نقلت للشافى رضى الله عنه : أسمع الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، وحفظ عنه ، وكان يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين . قال البيهقي : هو كما قال الشافى ، إلا أن ابن الزبير رضى الله عنه أخذ هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم

مسمع ، ومرة روى عنهما ، قال : وهذا شيء مستفاض في الصحابة ، انتهى . وقال الترمذى في "جامعه" (١) : روى هذا الحديث غير واحد عن هشام عن أبيه عن ابن الزبير عن النبي ﷺ ؛ ورواه محمد بن دينار عن هشام عن أبيه عن ابن الزبير عن الزبير ، وهو غير محفوظ ؛ والصحيح حديث ابن أبي مليكة عن ابن الزبير عن عائشة ، انتهى . ورواه العقيلي في "كتابه" ، وأعله بمحمد بن دينار الطاحي ، وأسند تضعيفه عن أحمد ، وابن معين ، وافته أعلم .

ومن أحاديث الخصوم : أيضاً ما أخرجه مسلم (٢) أيضاً عن عائشة ، قالت : أنزل في القرآن "عشر رضعات معلومات" (٣) ، ففسخ من ذلك خمس ، وصار إلى خمس رضعات ، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ، انتهى . وأحمد مع الشافعي أن الرضاع لا يحرم إلا بخمس رضعات فصاعداً ، ودليهما الحديثان اللذان ذكرنا .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم من حديث ابن عباس ؛ ومن حديث عائشة ، وقد تقدم أول النكاح .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : "لا رضاع بعد حولين" ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤) عن الهيثم بن جميل عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : "لا رضاع إلا ما كان في الحولين" ، انتهى . وقال : لم يستند عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ ، ثم أخرجه موقوفاً ؛ ورواه ابن عدى في "الكامل" ، ولفظه : قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين ، قال ابن عدى : والهيثم بن جميل يغلط عن الثقات ، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب ، وهذا الحديث يعرف به عن ابن عيينة مسنداً ، وغير الهيثم يوقفه على ابن عباس ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن عدى ، ونقل كلامه هذا ، ثم قال : وذكر أبو حاتم الهيثم هذا ، وقال : وثقه أحمد ، انتهى . قال ابن القطان : والراوى عن الهيثم أبو الوليد بن برد الأنطاكي ، وهو لا يعرف ، انتهى كلامه . قال صاحب "التنقيح" :

(١) هند الترمذى في "الرضاع - باب ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان" ، ص ١٤٨ - ج ١

(٢) عند مسلم "باب الرضاعة" ، ص ٤٦٩ - ج ١ (٣) في "المستدرر" ، ص ٢٠٣ ، قال قيل : فقد روى عن عائشة أن الحرس رضعات ترضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن مما يقرأ من القرآن : فالجواب : أن هذا مما رواه عبد الله بن أبي بكر ، وقد خالفه القاسم ، ويحيى ، وهما أولى بالحفظ منه ، لو استوى مهما ، فكيف ! وهما أعلى مرتبة في العلم والحفظ ، مع أنه محال ، لأنه يلزم أن يكون بين من القرآن ما لم يجمعه الراشدون المحدثون ، ولو جاز ذلك لاحتمال أن يكون ما أثبتوه فيه مقسوخاً ، وما قصروا عنه فاسخاً ، فيرتفع فرض العمل به ، ونمود بالله من هذا القول وقائليه ، مع أن جلة الصحابة على التحريم بقليل الرضاع وكثيره : منهم علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر رضي الله عنهم ، انتهى . وراجع "مشكل الآثار" ، ص ٦ - ج ٣ (٤) هند البهيقي في "السنن" ، ص ٤٦٢ - ج ٧ ، والدارقطني في "الرضاع" ، ص ٤٩٨

وأبو الوليد بن برد هو محمد بن أحمد بن الوليد بن برد ، وثقه الدارقطني ، وقال النسائي : صالح ، والميثم بن جميل وثقه الإمام أحمد ، والعجلي ، وابن حبان ، وغير واحد ، وكان من الحفاظ ، إلا أنه وهم في رفع هذا الحديث ، والصحيح وثقه علي ابن عباس ، هكذا رواه سعيد بن منصور عن ابن عينة موقوفا ، انتهى . قلت : ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" ثنا معمر عن ابن عينة به موقوفا ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن عينة به موقوفا ؛ ورواه مالك في "الموطأ" عن ثور بن زيد عن ابن عباس موقوفا ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً موقوفا على ابن مسعود ، وعلي بن أبي طالب ؛ وأخرجه الدارقطني موقوفا على عمر ، قال : لا رضاع إلا في الحولين في الصغر ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « لا رضاع بعد الفصال » ؛ قلت : روى من حديث علي ؛ ومن حديث جابر .

حديث علي : رواه الطبراني في "معجمه الصغير" حدثنا محمد بن سليمان الصوفي البغدادي بمصر - سنة ثمانين ومائتين - ثنا محمد بن عبيد بن ميعون الثباني حدثني أبي عن محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبان بن تغلب عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد حلم » ، انتهى .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ^(١) حدثنا معمر عن جوير عن الضحاك ابن مزاحم عن النزال بن سبرة عن علي عن النبي ﷺ ، قال : « لا رضاع بعد الفصال » ، انتهى . ثم رواه عن الثوري عن جوير به موقوفا ، قال العقيلي في "كتابه" : وهو الصواب ؛ ورواه ابن عدى في "الكامل" من حديث أيوب بن سويد عن الثوري به مرفوعا ، وأعله بأيوب هذا ، ثم قال : وهذا الحديث رواه عبد الرزاق ، مرة عن معمر فرفعه ، ومرة عن الثوري فوقه ، انتهى . وأما حديث جابر : فرواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" ^(٢) حدثنا خارجة بن مصعب عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : « لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد احتلام » ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بحرام ، ونقل عن الشافعي ، وابن معين أنهما قالوا : الرواية عن حرام حرام ، انتهى . واعلم أن تمام الدلالة من الحديث من قوله تعالى : (وفصاله في عامين) .

(١) وعند البيهقي في "السنن" - في الرضاع ، ص ٤٦١ - ج ٧ ، وفيه : قال عبد الرزاق : قال سفيان الثوري : إن جوير حدثنا بهذا الحديث ، ولم يرفعه ، قال معمر : وحدثنا به مراراً ورفعه ، انتهى .
(٢) عند الطيالسي في "مسند جابر بن عبد الله" ، ص ٢٤٣ ، قال : حدثنا النعمان أبو حذيفة ، وخارجة بن مصعب ، فأما خارجة فحدثنا عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عن جابر ، وأما النعمان فحدثنا عن أبي عيسى عن جابر ، الحديث .

الحديث الخامس : قال عليه السلام لعائشة : « ليلج عليك أفطح ، فإنه عمك من الرضاعة ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " عن عائشة ، قالت : دخل عليّ أفطح بن أبي القعيس فاستترت منه ، فقال : تسترين مني وأنا عمك ؟ ، قالت : قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخي ، قالت : إنما أرضعتني المرأة ، ولم يرضني الرجل ، فدخل عليّ رسول الله ﷺ فحدثه ، فقال : إنه عمك ، فليج عليك ، انتهى .

— تاب الطلاق

قوله : روى أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة ؛ قلت : أخرجه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا وكيع عن سفيان عن مقبرة عن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض ، انتهى .

الحديث الأول : قال عليه السلام لابن عمر : « إن من السنة أن تستقبل الطهر استقبالا ، فتطلقها لكل قرء تطليقة ، قلت : رواه الدارقطني في " سننه " ^(١) من حديث معلى بن منصور ثنا شعيب بن رزيق ^(٢) أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن ثنا عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها تطليقتين أخريين عند القرين ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله ، قد أخطأت السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر ، فتطلق لكل قرء ، فأمرني فراجعتها ، فقال : إذا هي طهرت فطلق عند ذلك ، أو أمسك ، قلت : يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثاً أكان يحل لي أن أراجعها ؟ فقال : لا ، كانت تبين منك ، وتكون معصية ، انتهى . وذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة الدارقطني ، وأعله بمعلى بن منصور ، وقال : رماه أحمد بالكذب ، انتهى . قلت : لم يعلم البيهقي في " المعركة " إلا بعطاء الخراساني ، وقال : إنه أتى في هذا الحديث بزيادات لم يتابع عليها ، وهو ضعيف في الحديث ، لا يقبل ما تقدم به ، انتهى . قلت : قد رواه الطبراني في " معجمه " حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي ثنا أبي ثنا شعيب بن رزيق به سنداً ومتناً ؛ وقال صاحب " التقيح " : عطاء

(١) أخرجه الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٣٣٦ - ج ٤ ، وعند الدارقطني : ص ٤٣١ في " النكاح " ،

(٢) شعيب بن رزيق هو الثاني

الخراساني قال ابن حبان: كان صالحاً، غير أنه كان ردياً الحفظ، كثير الوهم. فبطل الاحتجاج به، وقد صرح الحسن بساغه من ابن عمر، قال الإمام أحمد، فيما رواه عنه ابنه صالح: الحسن سمع من ابن عمر؛ وكذلك قال أبو حاتم؛ وقيل لابن زرعة. الحسن لقي ابن عمر؟ قال: نعم، انتهى كلامه.

الحديث الثاني: قال عليه السلام لعمر: «مر ابنك فليراجعها»، وكان قد طلقها في حالة الحيض؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة^(١) عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله ﷺ، فقال: «مره فليراجعها. ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، فتطهر، فان بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً، قبل أن يمسها، فذلك العدة التي أمر الله». انتهى. وفي لفظ للبخاري، ومسلم، أنه طلق امرأته تطليقة واحدة، وهي حائض، وفي لفظ لها: قال: طلقت امرأتى وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ، فقال: «مره فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلة، سوى حيضتها التي طلقها فيها، فان بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حيضتها قبل أن يمسها، فذلك الطلاق للعدة، كما أمر الله عز وجل»؛ وكان عبد الله طلقها تطليقة، لحسبت^(٢) من طلاقها، وراجعها عبد الله، كما أمره رسول الله ﷺ، أخرجه البخاري في «الطلاق» وفي التفسير - وفي الأحكام، والباقون في «الطلاق».

فصل

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون»؛ قلت: حديث غريب، وأعادته المصنف في «الحجر» بلفظ: المعتوه، عوض: المجنون، وأخرج الترمذي^(٣) عن عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد المخزومي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل طلاق جائز، إلا طلاق المعتوه المخلوب على عقله»، انتهى. وقال: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان. وهو ضعيف ذاهب الحديث، انتهى.

(١) عند البخاري في «أوائل الطلاق»، ص ٧٩٠ - ج ٢. و ص ٨٠٣ - ج ٢ في «باب سراجة الحائض»، وفي «كتاب الأحكام» باب هل يقضى الفاضى أو يفتى وهو غضبان، ص ١٠٦٠ - ج ٢، وفي تفسير «سورة الطلاق»، ص ٧٢٩ - ج ٢. وعند مسلم «باب تحريم طلاق الحائض»، ص ٤٧٦ - ج ١.

(٢) وفي «السنن»، للبيهقي: ص ٣٢٦ - ج ٧، وفي رواية شعبة عن أنس بن سيرين: قال: قال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله أتحسب تلك التطليقة؟ قال: نعم، واسم امرأة عبيدة بن عمر أمية بنت غفار، قاله ابن أبي شيبة، انتهى. كذا في «التلخيص الحبير»، ص ٣١٦ (٣) عند الترمذي في «باب ما جاء في طلاق للمتوه»، ص ١٤٤ - ج ١، وقال الترمذي: والتمس على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن طلاق المعتوه المخلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون معتوهاً يفتى الأحياء، فيطلق في حال إفاقته، انتهى.

وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : لا يجوز طلاق الصبي ، انتهى . وروى أيضاً حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس^(١) ابن ربيعة عن علي ، قال : كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه ، انتهى . ورواه عبد الرزاق حدثنا الثوري عن الأعمش به ، وعلقه البخاري في "صححه"^(٢) فقال : وقال علي : فذكره ؛ وروى عبد الرزاق أيضاً حدثنا إبراهيم بن محمد بن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي ، قال : لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتمل ، انتهى .

أحاديث في طلاق المكره : لا صحابنا في وقوعه حديث ، رواه العقيلي في "كتابه"^(٣) أخبرنا مسعدة بن سعد ثنا إسماعيل بن عياش ثنا الغازي بن جلبة الجبلاقي عن صفوان بن غزوان الطائي أن رجلاً كان نائماً فقامت امرأته ، فأخذت سكيناً ، فجلست على صدره ، فوضعت السكين على حلقه ، فقالت : لتطلقني ثلاثاً ، أو لأذبحك ، فناشدها الله . فأبت ، فطلقها ثلاثاً ، ثم أتى النبي ﷺ ، فذكر له ذلك ، فقال : « لا يقبلولة في الطلاق » ، انتهى . قال : وحدثنا يحيى بن عثمان ثنا نعيم بن حماد ثنا بقية عن الغازي بن جلبة عن صفوان الأصم الطائي عن رجل من الصحابة أن رجلاً كان نائماً مع امرأته ، الحديث ؛ قال ابن القطان في "كتابه" : الأول وإن كان مرسلًا لكنه أحسن إسناداً من المسند ، فإنه سالم من بقية ، ومن نعيم بن حماد ، وفيه إسماعيل بن عياش ، وهو يروى عن شامي ؛ وبالجملة فلا بد فيه من الغازي بن جلبة ، وهو لا يعرف إلا به ، ولا يدري من الجناية فيه ، أم أنه من صفوان الأصم ؟ ، حكى ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه ، وقال : هو منكر الحديث - يعني الغازي بن جلبة - وقال البخاري : هو منكر الحديث في "طلاق المكره" ؛ وقال في "التفسيح" : قال البخاري : لصفوان الأصم عن بعض أصحاب النبي ﷺ في "طلاق المكره" حديث منكر ، لا يتابع عليه ، انتهى .

الآثار : أخرج عبد الرزاق في "مصنفه"^(٤) عن ابن عمر أنه أجاز طلاق المكره ،

(١) عابس بن ربيعة النخعي الكوفي روى عن عمر ، وعلى ، وحذيفة ، وعائشة ، وعنه أولاده ، وإبراهيم ابن يزيد النخعي ، ذكره ابن حبان في الثقات ؛ وقال : أبو نعيم في الصحابة ، كذا في "التذهيب" ، ص ٣٨ - ج ٥ (٢) في "باب الطلاق في الأطلاق والمكره" ، ص ١٩٤ (٣) وأخرجه ابن حزم في "المحل" - في الطلاق ، ص ٢٠٣ - ج ١٠ ، وقال : الغازي بن جلبة منموذ ، وفي "الاسان" ، ص ٤١٢ - ج ٤ . قال ابن عدى : ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، انتهى .

(٤) ذكر صاحب "الجمهر اللقي في الرد على البهقي" ، ص ٣٥٨ - ج ٧ ، وفي "الاستبصار" ، كان الشعبي ، والنخعي ، والزهري ، وابن المسيب ، وأبو قلابة ، وشريح في رواية يرون طلاق المكره جائزاً ، وبه قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، وكذا ذكرهم ابن القنري في "الأشرف" ، إلا أنه ذكر بدل شريح قتادة ، ودليل هذا

وأخرج عن الشعبي، والنخعي، والزهرى، وقائدة، وأبي قلابة أنهم أجازوه؛ وأخرج عن سعيد ابن جبير أنه بلغه قول الحسن: ليس طلاق المكره بشيء، فقال: يرحمه الله إنما كان أهل الشرك يكرهون الرجل على الكفر والطلاق، فذلك الذى ليس بشيء، وأما ما صنع أهل الإسلام بينهم فهو جائز، انتهى. وأخرجه ابن أبي شيبة فى "مصنفه" عن الشعبي، والنخعي، وابن المسيب، وأبي قلابة، وشریح.

أحاديث الخصوم: واستدل ابن الجوزى فى "التحقيق" للشافعى، وأحمد على عدم وقوعه بما أخرجه أبو داود، وابن ماجه^(١) عن صفية بنت شيبة عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق، انتهى. قال أبو داود: أظنه الغضب - يعنى الإغلاق - قال ابن الجوزى: قال ابن قتيبة: الإغلاق الإكراه؛ ورواه الحاكم فى "المستدرک"، وقال: على شرط مسلم، قال فى "التتقيق": وقد فسرہ أحمد أيضاً بالغضب، قال شيخنا: والصواب أنه يعم الإكراه، والغضب، والجنون، وكل أمر انفلق على صاحبه عليه وقصده، مأخوذ من غلق الباب، واستدل عليه بحديث: رفع عن أمى الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه، وهذا الحديث تقدم فى "الصلاة" بجميع طرقه، وأصحها حديث ابن عباس: رواه ابن حبان، وابن ماجه، والحاكم فى "المستدرک"، وقال: على شرط الشيخين، والله أعلم.

الآثار: روى مالك فى "الموطأ"^(٢) عن مالك عن ثابت الأحنف أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، قال: فدعانى ابنه عبد الله بن عبد الرحمن، فاذا بسيات موضوعة،

للذهب مارواه أبو هريرة مرفوعاً: «ثلاث جدّهن جد وهزلن جدّ: النكاح، والطلاق، والرجعة»، صحيح الحاكم إسناده؛ وقال الترمذى: حسن غريب، والعمل عليه عند أهل العلم، والصحابة، وغيرهم، واحتج الطحاوى: ص ٥٦٠ - ج ٢ بقوله عليه السلام لحذيفة وأبيه حين خلفها للشركون: نى لهم بهدم ونستعين الله عليهم، قال: وكانت حكم الوطء والإكراه، فيجرم به على الواطء ابنة المرأة، وأما، فكذا لا يمنع الإكراه وقوع ما حلف عليه، انتهى.

وأخرج ابن حزم: ص ٣٢٣ - ج ١٠ أن امرأة سلت سيفاً فوضته على بطن زوجها، وقالت: والله لا تغدبك، أو تلطفني، فظفها ثلاثاً، فرفع ذلك إلى عمر، فأمرى طلائها، انتهى. وفى "فتح القدیر"، ص ٤٠ - ج ٣ عن عمر رضى الله عنه أنه قال: أربع مبهات مقلات ليس فیهن رد: النكاح، والطلاق، والعتاق، والصدقة، انتهى.

(١) عند أبي داود فى "الطلاق" عیض، ص ٢٩٨ - ج ١، وعند ابن ماجه "باب طلاق المكره والسامى"، ص ١٤٨، وفى "المستدرک" - باب لا طلاق ولا عتاق ولا إغلاق، ص ١٩٨ - ح ٢، إلا أن فى سند ابن ماجه عن ثور عن عبيد بن أبى صالح، وفى إسناده أبى داود، والحاكم عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد بن أبى صالح: وقال اللهى: قلت: ومحمد بن عبيد لم يحتج به، وقال أبو حاتم: ضعيف.

(٢) عند مالك فى "الموطأ" - باب جامع الطلاق، ص ٢١٥، واختصره المخرج

وقيد من حديد، وعبدن قد أجلسهما، وقال لي: تزوجت أم ولد أبي بغير رضائي، فأنا لا أزال أضربك حتى تموت، ثم قال: طلقها وإلا فعلت، فقلت: هي طالقت ألفاً، فلما خرجت من عنده أتيت عبد الله بن عمر فأخبرته، فقال: ليس هذا بطلاق، ارجع إلى أهلِكَ، فأتيت عبد الله بن الزبير فقال مثل ذلك، انتهى.

أثر آخر: أخرج البيهقي في "المعرفة" (١) عن عبد الملك بن قدامة بن إبراهيم الجمحي عن أبيه، أن رجلاً تدلى بجبل فوقت امرأته على رأس الجبل، وحلفت لتقطعه، أو لتطعنني ثلاثاً، فذكرها الله، فأبت، فطلقها ثلاثاً، فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب، فأخبره، فقال له: ارجع إلى أهلِكَ، فليس هذا بطلاق، انتهى. قال البيهقي: وأخطأ أبو عبيد، فرواه عن عبد الملك به، فذكر القصة، وقال فيها: فرفع إلى عمر فأبانتها منه، وقد تنبه له أبو عبيد، فقال: وروى عن عمر بخلافه، والخبر على الروایتين منقطع، انتهى. قال في "التنقيح": قدامة الجمحي لم يدرك عمر، انتهى. وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عباس، قال: ليس لمكره طلاق، وكذا عن علي، وعمر، وابن عمر، وابن الزبير، وعن عمر بن عبد العزيز، والحسن، وعطاء، والضحاك، والله أعلم.

الأحاديث في طلاق السكران: أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" أن عمر أجاز طلاق السكران بشهادة نسوة، انتهى. وأخرج عن عطاء (٢)، ومجاهد، والحسن، وابن سيرين، وابن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، والنخعي، والزهرى، والشعبي، قالوا: يجوز طلاقه؛ وأخرج عن الحكم قال: من طلق في سكر من الله، فليس طلاقه بشيء، ومن طلق في سكر من الشيطان، فطلاقه جائز، وأخرج عن عثمان أنه كان لا يجيز طلاق السكران، وأن عمر بن عبد العزيز كان يميزه حتى حدّثه أبان بذلك؛ وأخرج عن جابر بن زيد، وعكرمة، وطاوس كانوا لا يجيزونه؛ وأخرج مالك في "الموطأ" عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق السكران، فقالا: إذا طلق السكران جاز طلاقه، وإن قتل قتل، قال مالك: وذلك الأمر عندنا، انتهى.

(١) عند البيهقي في "السنن" باب ما جاء في طلاق المكره، ص ٣٥٧ - ج ٧، ولفظه: أن رجلاً تدلى بشتار علا، في زمن عمر بن الخطاب، انتهى: (٢) وفي "المجلد"، ص ٢٠٨ - ج ١، وجوزة ميمون بن مهران، وحيد بن عبد الرحمن، وقتادة، وجابر بن زيد، والثوري، والحسن بن حي، والشافعي في أحد أقواله، وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه جميع أمثاله جائزة، إلا الزدة؛ وزاد ابن قدامة في "المغني"، ص ٢٥٤ - ج ٨، والأوزاعي، وابن شبرمة، وأحمد في رواية: وسليمان بن حرب، انتهى.

الحديث الرابع : قال عليه السلام : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ؛ قلت : غريب مرفوعاً ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١) موقوفاً على ابن عباس حدثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" موقوفاً على ابن مسعود ، أخرجه عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ، قال : الطلاق ، إلى آخره ؛ قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وقد روى بعضهم عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ، قال : وإنما هذا من كلام ابن عباس ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" موقوفاً على عثمان ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس .

ومن أحاديث الباب : روى عبد الرزاق في "مصنفه" (٢) أنبا ابن جريج ، قال : كتب إلى عبد الله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أن غلاماً لها طلق امرأة له حرة تطليقتين ، فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ ، فقال : حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ؛ ومن طريق عبد الرزاق : رواه الطبراني في "معجمه" .

أثر : رواه مالك في "الموطأ" (٣) عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت ، أو أمة ؛ وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان ، انتهى .

أثر آخر : وفي "الموطأ" أيضاً مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعياً - مكانياً كان لام سلمة زوج النبي ﷺ ، أو عبداً - كان تحته امرأة حرة ، فطلقها اثنتين ، ثم أراد أن يراجعها ، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان ، فيسأله عن ذلك ، فلقبه عند الدرج آخذاً بيد زيد بن ثابت ، فسألها ، فابتدرأ جميعاً ، فقالا : حرمت عليك ، حرمت عليك ، انتهى . وعن مالك رواه الشافعي في "مسنده" بسنده ومثله .

(١) وأخرج البيهقي الآثار كلها : ص ٣٧٠ - ج ٧ ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه : السنة بالنساء في الطلاق العدة ، انتهى . وفي "المحلى" ، ص ٢٣٠ - ج ١٠ على بن أبي طالب أنه قال : السنة بالنساء - يعني الطلاق والعدة - وفي "الجواهر النقية" ، ص ٣٧٠ - ج ٧ ، وفي "الاستبصار" ، قال الكوفيون : أبو حنيفة ، وأصحابه ، والثوري ، والحنبل بن حنبل : الطلاق والعدة بالنساء ، وهو قول علي ، وابن مسعود ، وابن عباس في رواية ، وبه قال إبراهيم ، والحنبل بن سيرين ، ومجاهد ، انتهى .

(٢) وعند ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢٣٤ - ج ١٠

(٣) عند مالك في "الموطأ" - باب ما جاء في طلاق العبد ، ص ٢٠٩ . وقال ابن الهمام في "الفتح" ، ص ٤٢ - ج ٣ : ونقل أذ الشافعي قال لعيسى بن أبيان له : أيها الفقيه إذا ملك الحر على امرأته الأمة ثلاثاً ، كيف يطلقها لسنة ؟ قال : يوقع عليها واحدة ، فإذا حاضت وطهرت ، أوقع أخرى ، فلما أراد أن يقول : فإذا حاضت وطهرت ، قال له : حبسك ، قد انقضت عدتها ، فلما تمير رجع ، فقال : ليس في الجمع بدعة ، ولا في التفريق سنة ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان ؛

قلت : روى من حديث عائشة ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث ابن عباس .

حديث عائشة : أخرجه أبو داود ، والترمذي ^(١) وابن ماجه عن أبي عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ ، قال : « طلاق الأمة تطليقتان ، وقرؤها حيضتان » ، انتهى . قال أبو داود : هذا حديث مجهول ؛ وقال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً ، إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر بن أسلم لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث . انتهى . قال المنذرى في " مختصره " قد أخرج له ابن عدى في " الكامل " حديثاً آخر ، رواه مظاهر عن المغيرة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ عشر آيات في كل ليلة ، من آخر - آل عمران - ، انتهى . قلت : ورواه الطبراني في " معجمه الوسط " ، والعقيلي في " كتابه " ، كما رواه ابن عدى ، ونقل ابن عدى تضعيف مظاهر هذا عن أبي عاصم النبيل فقط ؛ قال ابن عدى : وهو معروف بحديث : طلاق الأمة ، وقد ذكرنا له حديثاً آخر ، وما أظن له غيرهما ، وإنما أنكروا عليه حديث : طلاق الأمة ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " - أعنى حديث عائشة - بسند السنن ومثته ، وصححه ، ذكره في " كتاب الطلاق " ، ونقل شيخنا الذهبي في " ميزانه " تضعيف مظاهر عن أبي عاصم النبيل ، ويحيى بن معين . وأبي حاتم الرازي ، والبخاري ؛ ونقل توثيقه عن ابن حبان ؛ وقال العقيلي في " كتابه " : مظاهر بن أسلم منكر الحديث ، وله هذان الحديثان ، ولا يعرفان إلا عنه ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في " سننهما " ^(٢) ، قال البيهقي في " المعرفة " : والذي يدل على ضعف حديث مظاهر هذا ما أخبرنا أبو عبد الرحمن السلي ثمال على بن عمر الحافظ - يعني الدارقطني - بسنده عن زيد بن أسلم ، قال : سئل القاسم بن محمد عن عدة الأمة ، فقال : الناس يقولون : حيضتان ، وإننا لانعلم ذلك في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ، فدل على أن الحديث المرفوع غير محفوظ ؛ وقد رواه صفدي بن سنان عن مظاهر ، فقال فيه : طلاق العبد اثنتان ، انتهى . وقال الخطابي : الحديث حجة لأهل العراق ، إن ثبت ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً ، انتهى .

(١) عبد أبي داود " باب سنة طلاق العبد " ، ص ٢٩٨ ، وعند الترمذي " باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان " ، ص ١٥٣ ، وعند الحاكم : ص ٢٠٥ - ج ٢ ، وصححه الذهبي ؛ وقال الحاكم : مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متبدي متأخري بمرح ، فأدأ الحديث صحيح ، انتهى (٢) عند البيهقي في " السنن - باب ما جاء في طلاق العبد " ، ص ٣٧٠ - ج ٧

أما حديث ابن عمر : فأخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(١) عن عمر بن شبيب المسلي ثنا عبدالله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر مرفوعاً ، نحوه سواء ؛ ورواه البزار في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ، والدارقطني في "سننه" قال الدارقطني : تفرد به عمر بن شبيب المسلي ، وهو ضعيف لا يحتج بروايته ، والصحيح ما رواه نافع ، وسالم عن ابن عمر من قوله : ثم أخرجه كذلك ، وقال : وهذا هو الصواب ، وأيضاً فعطية ضعيف ، انتهى كلامه .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه الحاكم في "المستدرك" ^(٢) فقال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن أبي عاصم بسنده : قال أبو عاصم : فذكرته لمظاهر بن أسلم ، فقلت : حدثني كما حدث ابن جريج ، فحدثني مظاهر عن القاسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « د طلاق الامة ثنتان ، وقرءاها حيصتان » ، قال : ومظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة ، لم يذكره أحد من متقدمي مشائخنا بجرح ، فاذا الحديث صحيح ، ولم يخرجاه ، ثم قال : وقد روى عن ابن عباس حديث يعارض هذا ، ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمر بن معتب أخبره أن أبا حسن مولى بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس في ملك كانت تحته مملوكة ، فطلقها تطليقتين ، ثم اعتقا بعد ذلك ، هل يصلح له أن يتخطبها ؟ قال : نعم ، قضى بذلك رسول الله ﷺ ، انتهى . وسكت عنه ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه في "الطلاق" عن يحيى بن أبي كثير به .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه الدارقطني ^(٣) عن سلم بن سالم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال : « إذا كانت الامة تحت الرجل فطلقها تطليقتين ، ثم اشتراها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » ، انتهى . قال الدارقطني : وسلم بن سالم . كان ابن المبارك يكذبه ؛ وقال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال السعدى : ليس بشيء ، انتهى .

أثر : عن عمر ، رواه الشافعي ^(٤) أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر . قال . ينكح العبد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعتد الامة بحيصتين ، فان لم تكن تحيض فمهرين ، أو شهراً ونصفاً ، انتهى . ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" ، وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" .

(١) عند ابن ماجه "باب في طلاق الامة وهبتها" ، ص ١٥١ - ح ١ ، والدارقطني : ص ٤٤١ في "النكاح" ، (٢) في "المستدرك" باب طلاق الامة تطليقتان وقرءاها حيصتان ، ص ٢٠٥ ، وعند أبي داود "باب في سنة طلاق العبد" ، ص ٢٩٧ - ح ١ ، وعند النسائي "باب طلاق العبد" ، ص ١٠٣ ، وفي مسنده عن عمر بن معتب عن الحسن مولى بني نوفل ، والصواب عن أبي الحسن ، كما في الرواية السابقة عليها (٣) عند الدارقطني قبل "باب المفقود" ، ص ٤٢٠ (٤) عند البيهقي في "السنن" - باب عدة الامة ، ص ٤٢٥ - ح ٧

باب إيقاع الطلاق

الحديث السادس : قال عليه السلام : « لعن الله الفروج على السروج » ؛ قلت : غريب جداً ، ولقد أبعد شيخنا علاء الدين إذ استشهد بحديث أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى ذوات الفروج أن يركبن السروج ، فإن المصنف استدلل بالحديث المذكور على أن الفرج من الأعضاء التي يعبر به عن جملة المرأة ، كالوجه ، والعنق ، بحيث يقع الطلاق بإسناده إليه ، وحديث ابن عدى : أجنبي عن ذلك ، ولكن الشيخ قلده هذا الجاهل ، فالمقلد ذهل ، والمقلد جهل ، والله أعلم .

وحديث ابن عدى : أخرجه عن علي بن أبي علي القرشي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ ذوات الفروج أن يركبن السروج ، انتهى . وضعف علي بن أبي علي القرشي ؛ وقال : إنه مجهول ، يروى عنه بقية ، وربما قال بقية : حدثني علي المهري ، وربما قال : حدثني علي القرشي ، لا ينسبه . انتهى كلامه .

فصل في تشبيه الطلاق

الحديث السابع : قال عليه السلام : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا » ؛ قلت : روى من حديث ابن عمر ؛ ومن حديث سعد بن أبي وقاص ؛ ومن حديث عائشة .

فحديث ابن عمر : رواه البخاري ، ومسلم ^(١) في "الصوم" من حديث جبلة بن سحيم عن ابن عمر ، قال : قال النبي ﷺ : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا » ، وخمس الإبهام في الثالثة . انتهى . وأخرجاه أيضاً عن سعيد بن عمرو عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « إننا أمة أمية ، لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا . وعقد الإبهام في الثالثة . والشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا . يعني تمام ثلاثين - ، انتهى . وأخرجاه عن موسى بن طلحة عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، عشراً ، وعشراً ، وتسعاً » ، انتهى . وأما حديث سعد بن أبي وقاص : فأخرجه مسلم ^(٢) عن محمد بن سعد بن أبي وقاص

(١) عند البخاري قبل "باب شهر أريد لا يتقصان ، وهذه" ، ص ٢٥٦ - ج ١ ، وعند مسلم الروايات كلها "باب وجوب صوم رمضان" ، ص ٣٤٧ - ج ١ (٢) عند مسلم في "الصوم" - باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم ، ص ٣٤٨ - ج ١

عن أبيه ، قال : ضرب رسول الله ﷺ يده على الأخرى ، وقال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وأمسك في الثالثة إصبعاً ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الحاكم في « المستدرک » عنها أن النبي ﷺ أقسم أن لا يدخل علينا شهراً ، فغاب عنا تسعة وعشرين ، ثم دخل علينا مساء الثلاثين ، قلت له : إنك حلفت أن لا تدخل علينا شهراً ، قال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وأمسك في الثالثة الإصبع ، وقال : صحيح على شرط البخاري ، قال البيهقي : قال الشافعي في هذا الحديث ، وفي حديث : « الشهر تسع وعشرون » : أخرجه الشيخان عن ابن عمر ، معناه أن الشهر قد يكون كذلك ، قال : ومن هذا المعنى حديث أبي بكرة « شهراً عيد لا ينقصان : رمضان وذو الحجة » ، أخرجه الشيخان عن أبي بكرة ، أي إن كانا ناقصين في العدد فلا ينقصان في الحكم ، وإنما خصا بالذكر لاختصاصهما بحكم الصوم ، والعيد ، والحج ، انتهى كلامه . ولم يعرف شيخنا علاء الدين هذا الحديث إلا لمسلم خاصة ، وقد غيره في ذلك ، وهذا ذهول .

باب تفويض الطلاق

قوله : روى أن الصحابة أجمعوا على أن المخيرة لها الخيار مادامت في مجلسها : قلت : فيه عن ابن مسعود ، وجابر ، وعمر ، وعثمان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص .

فحديث ابن مسعود : رواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود . قال : إذا ملكها أمرها فنفرتا قبل أن تقضى بشيء . فلا أمر لها ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في « معجمه » ، قال البيهقي : فيه انقطاع بين مجاهد ، وابن مسعود .

وحديث جابر : رواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا ابن حريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ، قال : إذا خير الرجل امرأته فلم تختَر في مجلسها ذلك فلا خيار لها ، انتهى .

وحديث عمر . وعثمان : رواه ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في « مصنفهما » حدثنا المتي ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قالا : أئماً رجل ملك امرأته أمرها وخيرها ، ثم اقرقا من ذلك المجلس : فليس لها خيار ، وأمرها إلى زوجها ، انتهى . قال البيهقي : والمتي بن الصباح ضعيف ، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه في « المعرفة » .

وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص : رواه ابن أبي شيبة أيضاً عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو ، قال في الرجل يخير امرأته : لها الخيار مادامت في مجلسها ، انتهى . والحجاج ضعيف ؛ وأخرج ابن أبي شيبة نحو ذلك عن مجاهد ، وجابر ابن زيد ، والشعبي ، والنخعي ، وعطاء ، وطاوس ، قال البيهقي : وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار - ولو قامت من المجلس - بحديث تخيير عائشة ، وهو في "الصحيحين" إني ذاكر لك أمراً ، فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستشيرى أبويك ، وهذا غير ظاهر ، لأنه عليه السلام لم يخبرها في إيقاع الطلاق بنفسها ، وإنما خيرها على أنها إن اختارت نفسها أحدث لها طلاقاً ، لقوله تعالى : ﴿ فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً ﴾ .

الحديث الثامن : روى أن عائشة رضى الله عنها ، قالت : لا ، بل أختار الله ورسوله ، واعتبره النبي ﷺ جواباً منها ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة ، قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخير أزواجه بدأ بي ، فقال : إني ذاكر لك أمراً ، فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك ، وقد علم أن أبوى لم يكونا بأمراني بفراقه ، ثم قال : إن الله تعالى قال لي : ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا ﴾ إلى قوله : ﴿ أجراً عظيماً ﴾ قلت : ففي هذا أستأمر أبوى ؟ قال : فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ، ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل الذي فعلت ، انتهى . وفي لفظ لمسلم : بل أختار الله ورسوله ، وروى الأئمة الستة في "كتبهم" عن مسروق عن عائشة ، قالت ، خيرنا رسول الله ﷺ ، فاحترناه ، فلم يعدده علينا شيئاً ، انتهى . وفي لفظ لها : فلم يعد ذلك طلاقاً ، والله أعلم .

باب الإيمان في الطلاق

الحديث التاسع : قال عليه السلام : « لا طلاق قبل النكاح » ، قلت : أخرجه ابن ماجه في "سننه" ^(٢) عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة عن النبي ﷺ ، قال : « لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل ملك » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن ماجه أيضاً عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة

(١) عند مسلم "باب بيان أن تمخير المرأة لا يكون طلاقاً" ، ص ٤٧٩ - ج ١ ، وعند البخارى في "الطلاق" - باب من خير نسائه ٥٠ - ص ٧٩٢ - ج ٢ ، وفي تفسير "سورة الأحزاب" ، ص ٧٠٥ - ج ٢

(٢) عند ابن ماجه كلا الحديثين "باب لا طلاق قبل النكاح" ، ص ١٤٨

عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ، قال: «لا طلاق قبل النكاح»، انتهى. وجويز ضعف.
 حديث آخر: أخرجه أبو داود^(١)، والترمذي، وابن ماجه عن عامر الأحول عن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا
 عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح،
 وهو أحسن شيء روى في هذا الباب، وسألت محمد بن إسماعيل: أي شيء أصح في الطلاق قبل
 النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، انتهى. ورواه البزار في «مسنده»
 بلفظ: لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك، انتهى. وسكت عنه.

حديث آخر: قال الحاكم في «المستدرک»^(٢) - في تفسير سورة الأحزاب: «وقد صح
 حديث: «لا طلاق إلا بعد نكاح» على شرطهما. من حديث ابن عمر، وعائشة، وابن عباس،
 ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله؛ فأخرج حديث ابن عمر عن عاصم بن هلال ثنا أيوب عن
 نافع عن ابن عمر مرفوعاً: لا طلاق إلا بعد نكاح، انتهى. وأخرجه الدارقطني في «سننه» عن
 أبي خالد الواسطي عن أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل
 عن رجل قال: يوم أتزوج فلاتة، فهي طالق ثلاثة، قال: طلق مالا يملك. انتهى. قال صاحب
 «التنقيح»: حديث باطل، وأبو خالد الواسطي هو عمرو بن خالد، وهو وضاع؛
 وقال أحمد، ويحيى: كذاب.

حديث آخر: أخرجه الحاكم أيضاً عن حجاج بن منهل ثنا هشام الدستوائي عن هشام بن
 عروة عن عروة عن عائشة مرفوعاً: لا طلاق إلا بعد نكاح، انتهى. وأخرجه الدارقطني عن
 الوليد بن سبرة الأزدي ثنا يونس عن الزهري عن عروة به نحوه، قال في «التنقيح»: والوليد
 ابن سبرة، قال الأزدي، وابن حبان: كان يضع الحديث.

حديث آخر: أخرجه الحاكم أيضاً عن عبد المجيد بن عبد العزيز ثنا ابن جريج عن عمرو
 ابن دينار عن طاوس عن معاذ مرفوعاً مثله، وأخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن طاوس
 عن معاذ بنحوه، قال في «التنقيح»: لا بأس بروايته، غير أن طاوساً عن معاذ منقطع؛ وأخرجه

(١) عند أبي داود باب في الطلاق قبل النكاح، ص ٢٩٨ - ج ١، وعند الترمذي باب ما جاء لا طلاق قبل
 النكاح، ص ١٥٣ - ج ١ (٢) الروايات كلها في «المستدرک» في تفسير سورة الأحزاب - باب شواهد حديث:
 «لا طلاق إلا بعد نكاح»، ص ٤١٩، و ص ٤٢٠، وعند الدارقطني في «الطلاق»، ص ٤٣٠،
 و ص ٤٣١، و ص ٤٣٢

الدارقطني أيضاً عن يزيد بن عياض عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن معاذ مرفوعاً مثله ؛ وزاد ولو سميت المرأة بعينها ، انتهى . قال الدارقطني : ويزيد بن عياض ضعيف ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الحاكم أيضاً عن وكيع عن ابن أبي ذئب عن عطاء ، ومحمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً : لا طلاق قبل نكاح ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ثنا وكيع به .

حديث آخر : أخرجه الحاكم أيضاً عن أيوب بن سليمان الجريري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً : لا طلاق لمن لا يملك ، انتهى . وأخرجه الدارقطني عن سليمان بن أبي سليمان عن يحيى بن أبي كثير عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً مثله ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني ، وقال : إسناده ضعيف ، قال ابن القطان : وعلة سليمان بن أبي سليمان ، فانه شيخ ضعيف الحديث ، قاله أبو حاتم الرازي ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : هذا حديث لا يصح ، فان سليمان بن أبي سليمان ، هو سليمان بن داود اليماني ، متفق على ضعفه ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، انتهى . قال الحاكم ^(١) : إنما لم يخرج الشيخان في "كتابهما" هذا الحديث لأنهما وجدا مداره على إسنادهن وإهين : أحدهما : عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي ؛ والثاني : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فلذلك لم يقع منهما الاستقصاء في طلب هذه الأسانيد الصحيحة ، انتهى . - يعني أسانيد التي أخرجهما - .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(٢) عن علي بن قرين ثنا بقية عن ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان عن أبي ثعلبة الحنسي ، قال : قال عمر لى : اعمل لى عملاً حتى أزوجهك ابنتى ، فقلت : إن تزوجهما فهى طالق ثلاثاً ، ثم بدا لى أن أزوجهما ، فأثبت النبي ﷺ فسأله ، فقال لى : تزوجهما ، فانه لا طلاق إلا بعد نكاح ، قال : فتزوجتها ، فولدت لى سعداً وسعيداً ، انتهى . قال صاحب

(١) قال الحافظ لى "التلخيص" ، ص ٣١٩ : ومقابل تصحيح الحاكم قول يحيى بن معين لا يصح من النبي صلى الله عليه وسلم : لا طلاق قبل نكاح ، وأصح شيء فيه حديث ابن المنكدر عن سمع طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وقال ابن عبد البر "الاستدكار" ، روى من وجوه ، إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معولة ، انتهى ملخصاً . وفى "فتح القدير" ، ص ١٢٩ - ج ٣ ، بل ضعف أحمد ، وأبو بكر بن العربي القاضي شيخ السبيل جميع الأحاديث ، وقال : ليس لها أصل فى الصحة ، ولذا ما عمل بها مالك ، وربيعة ، والأوزاعي ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني فى "الطلاق" ، ص ٤٠ .

”التقيح“: وهذا أيضاً باطل ، وعلى بن قرين كذبه يحيى بن معين ، وغيره ؛ وقال ابن عدى : يسرق الحديث ، ومنهجه أحمد كذبنا ، ومالك فضل بين أن يعين المرأة فيصح ، وإن لم يعين لم يصح ، وحديث معاذ المتقدم حجة عليه . فان فيه عند الدارقطني : ولو سميت المرأة بعينها ، إلا أنه ضعيف .

قوله : والحديث محمول على نفي التخيير ، والحمل مأثور عن السلف ، كالشعبي ، والزهرى ، وغيرهما ؛ قلت : حكى أبو بكر الرازى عن الزهرى ^(١) ، قال : قوله : لاطلاق قبل نكاح ، هو الرجل ، يقال له : تزوج فلانة ، فيقول : هي طالق . فهذا ليس بشيء ، فأما من قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فإنما طلقها حين تزوجها ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في ”مصنفه“ : أخبرنا معمر عن الزهرى أنه قال في رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة أشتريها فهي حرة ، هو كما قال ، فقال له معمر : أو ليس قد جاء لاطلاق قبل نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ؟ قال : إنما ذلك أن يقول الرجل : امرأة فلان طالق ، وعبد فلان حر ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة في ”مصنفه“ عن سالم ، والقاسم ، وعمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، والنخعي ، والزهرى ، والأسود ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وأبي بكر بن عمرو بن حزم ، وعبد الله بن عبد الرحمن ، ومكحول في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو يوم أتزوجها فهي طالق ، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، قالوا : هو كما قال ؛ وفي لفظ : يجوز ذلك عليه ، انتهى .

الحديث العاشر : حديث الاستبراء ؛ قلت : روى من حديث الحنفى ؛ ومن حديث رويغ ؛ ومن حديث على .

أما حديث الحنفى : فأخرجه أبو داود في ”سننه“ ^(٢) عن شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد الحنفى أن النبي ﷺ ، قال في سبأيا أو طلاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ، انتهى . ورواه الحاكم في ”المستدرک“ ، وقال :

(١) وفي الجوهر النقي ، ص ٣١٩ - ج ٧ بعد ما ذكر كلام الزهرى ، قال : وبهذا قال مكحول ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وعثمان الجني ، وروى عن الأوزاعي ، والثوري ، وأخرج مالك في ”الموطأ“ ، ص ٢١٤ في ”باب بين الرجل بطلاق ما لم ينكح“ ، مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وسالم بن عبد الله ، وإبراهيم ، وسليمان بن يسار ، كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ، ثم أم ، إن ذلك لازم له إذا نكحها ، انتهى . (٢) حديثا الحنفى ، ورويع بن ثابت . عند أبي داود في ”باب وطء السبأيا“ ، ص ٢٩٣ - ج ١ ، وفي ”المستدرک“ - في النكاح ، ص ١٩٥ - ج ٢

صحيح على شرط مسلم ، انتهى . وأعله ابن القطان في " كتابه " بشريك ، وقال : إنه مدلس ؛ وهو من ساء حفظه بالقضاء ، انتهى ، ذكره في " النكاح " .

وأما حديث : روي عن رافع : فأخرجه أبو داود أيضاً في " النكاح " عن ابن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن حنث الصنعاني عن رويغ بن ثابت الأنصاري عن النبي ﷺ قال : « لا يجل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها بحيضة » ، انتهى .

وأما حديث علي : فرواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا حفص عن حجاج عن عبد الله بن زيد عن علي قال : نهى رسول الله ﷺ أن توطأ الحامل حتى تضع ، أو الحامل حتى تستبرأ بالحيضة ، انتهى .

فصل في الاستثناء

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : « من حلف بطلاق أو عتاق ، وقال : إن شاء الله متصلاً به ، فلا حث عليه » ، قلت : غريب هذا اللفظ ، وروى أصحاب السنن الأربعة^(١) من حديث أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ، فلا حث عليه » ، انتهى . بلفظ الترمذى ، وقال : حديث حسن ، وقد روى عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وروى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السختياني ، وقال إسماعيل بن إبراهيم : كان أيوب أحياناً يرفعه ، وأحياناً لا يرفعه ، انتهى . ولفظ أبي داود فيه : فقد استثنى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه^(٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله فلا حث عليه » ، انتهى . قال الترمذى : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال لى : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق ، اختصره من حديث معمر عن ابن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله فلا حث عليه » ، انتهى . قال : إن سليمان قال : لأطوفن الليلة ، الحديث ؛ وفيه : لو قال :

(١) عند الترمذى « باب الاستثناء فى اليمين » ، ص ١٩٨ ج ١ ، وعند أبي داود فيه أيضاً : ص ١٠٨ - ج ٢

(٢) عند ابن ماجه فى « الكفارات - باب الاستثناء فى اليمين » ، ص ١٥٣ ، ولفظه : من حلف فقال : إن شاء الله ، فله تنبيه

إن شاء الله ، لكان كما قال ، انتهى . ولفظ أبي داود : فقد استتني ؛ ورواه البزار في "مسنده" ، وقال : أخطأ فيه معمر ، واختصره من حديث سليمان بن داود : لا طوفن الليلة ، إلى آخره ؛ وهذا مخالف لكلام البخاري .

حديث آخر : أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن إسحاق بن أبي نجیح الكعبي^(١) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ، أو لعلامة أنت حر ، أو قال : على المشي إلى بيت الله إن شاء الله ، فلا شيء عليه » ، انتهى : وهو معلول بإسحاق الكعبي ، نقل شيخنا شمس الدين الذهبي تضعيفه عن الدارقطني ، وابن حبان ، ولم يذكر أحدا وثقه ، قال : وذكر ابن عدى له عشرة أحاديث : منها هذا ، انتهى . قلت : لم يذكر له ابن عدى غير حديثين : أحدهما : هذا ، والآخر عن حذيفة عن النبي ﷺ ، قال : يميز الله أوليائه وأصفياءه ، حتى تطهر الأرض من المنافقين ، ثم قال : وهذان الحديثان يستدعيان منكران ، لا يرويهما إلا إسحاق هذا ، ولم أر له من الحديث إلا مقدار عشرة ، أو أقل ، ومقدار ما رأيته من أكبر ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، والدارقطني في "سننه"^(٢) عن إسماعيل ابن عياش عن حميد بن مالك أنه سمع مكحولاً يحدث عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ ، قال : ما خلق الله أحب إليه من العناق ، ولا أبغض إليه من الطلاق . فمن أعتق واستتني ، فالعبد حر ، ولا استثناء له ، وإذا طلق واستتني فله استنائه ، ولا طلاق عليه ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني ، وقال : في إسناده حميد بن مالك ، وهو ضعيف ، وقال البيهقي^(٣) : هو حديث ضعيف ، ومكحول عن معاذ منقطع ؛ وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : مكحول لم يلق معاذاً ؛ وابن عياش ، وحيد ، ومكحول كلهم ضعفاء ، انتهى . وقال في "التنقيح" : الحمل فيه على حميد ، تكلم فيه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن عدى ، والأزدی ، انتهى .

(١) و "التذهيب" ، ص ٢٥٢ - ج ١ إسحاق بن نجیح الملقب قال ابن حبان : دجال من الدجاجة يصح الحديث صراحاً (٢) عند الدارقطني في "الطلاق" ، ص ٣٩ (٣) راجع ١٠ السنن الكبرى - باب الاستئنا .
في الطلاق ، ص ٣٦١ - ج ٧

باب الرجعة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « الولد للفراش » ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ، ومن حديث عائشة ؛ ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ ومن حديث عثمان ؛ ومن حديث أبي أمامة .

فحديث أبي هريرة : أخرجه الأئمة الستة في « كتبهم »^(١) عن سعيد بن المسيب عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش وللماهر الحجر » ، انتهى . أخرجه البخاري في « الفرائض - والحدود » ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه في « الرضاع » ، والنسائي ، في « الطلاق » ؛ وفي لفظ للبخاري : « الولد لصاحب الفراش » أخرجه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة .

وحديث عائشة : أخرجه - إلا الترمذي - عن الزهري عن عروة عنها ، قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص ، وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد : أوصاني أخى عتبة إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة ، فأقبضه ، فانه ابنه ؟ وقال عبد بن زمعة : أخى ابن أمة أبي ، ولد على فراش أبي ، فرأى رسول الله ﷺ شبهاً بيناً لعبته ، فقال : الولد للفراش ، واحتججني منه ياسودة ، انتهى . وحديث عبد الله : رواه أبو داود^(٢) في « اللعان » حدثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هارون ثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلاناً ابني عاهرت بأمه في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : « لا دعوة في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية : الولد للفراش ، وللماهر الحجر » ، انتهى .

وحديث عثمان : رواه أبو داود^(٣) أيضاً حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا مهدي بن ميمون ثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي بن أبي طالب عن رباح ، قال : زوجني أهلي أمة لم رومية ، فوَقعت عليها ، فولدت غلاماً أسود مثلي ، فسميته عبد الله ، ثم وَقعت عليها ، فولدت غلاماً أسود مثلي ، فسميته عبيد الله ، ثم طبن لها غلام ، لأهلي رومي ، يقال له :

(١) عند البخاري : باب الولد للفراش ، ص ١٩٩ - ج ٢ في « الفرائض » ، وعند مسلم في « الرضاع - باب الولد للفراش » ، ص ٤٧١ - ج ١ ، وعند الترمذي فيه : ١٥٠ - ج ١ ، وعند النسائي في « الطلاق - باب إلقاء الولد للفراش » ، ص ١١٠ - ج ٢ (٢) عند أبي داود : باب الولد للفراش ، ص ٣١٠ - ج ١

(٣) عند أبي داود : ص ٣١٠ - ج ١

يوحنة : فراطنها بلسانه ، فولدت غلاما ، كأنه وزعة من الوزغات ، قفلت لها : ماهذا ؟ قالت : هذا ليوحنة ، فرفعنا إلى عثمان ، أحسبه قال : مهدي ، قال : فسألها فاعترفا ، فقال لها : أنرضيان أن أقضى بينكما بقضاء رسول الله ﷺ ؟ إن رسول الله ﷺ ، قضى أن الولد للفراش ، وأحسبه قال : فجلدها وجلده ، وكانا مملوكين ، انتهى .

وحديث أبي أمامة : أخرجه الترمذى في " الوصايا " (١) عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، مختصر . وسأقضى في " الكفالة - والوصايا " ، والله أعلم .

فصل فيما تحل به المطلقة

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا تحل للأول حتى تذوق عسيلة الآخر » ، قلت : رواه الأئمة الستة في " كتبهم " (٢) من حديث عائشة ، قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجت زوجاً غيره ، فدخل بها ، ثم طلقها قبل أن يواقعها تحل لزوجها الأول ؟ قال : لا ، حتى يذوق الآخر من عسيلتها ماذق الأول ، انتهى . وروى الجماعة (٣) إلا - أبداود - عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى النبي ﷺ ، فقالت : كنت عند رفاعة ، فطلقني ، فأبى طلاقى ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وأن مامعه مثل هدبة الثوب ، فقبس عليه السلام ، وقال : أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ، حتى تذوق عسيلته ، ويذوق عسيلتك ، انتهى . وفي لفظ في " الصحيحين " أنها كانت تحت رفاعة ، فطلقها آخر ثلاث تطليقات ، الحديث . ذكره البخاري في " الشهادات - والطلاق " ، وذكره في " اللباس " (٤) ، وزاد فيه من قوله : عائشة ، فصار ذلك سنة بعده ، ومسلم ، وأبو داود في " الطلاق " ، والباقون في " النكاح " ، وفي لفظ للبخاري (٥) ، كذبت ، والله يارسول الله ، إني لأنفضها نقض الأديم ، ولكنها ناشر ، تريد أن ترجع إلى رفاعة ، فقال عليه السلام : فإن كان ذلك لم تحلين له حتى يذوق

(١) عند الترمذى في " الوصايا - باب ما جاء لاوصية لوارث " ، ص ٣٤ - ج ٢ (٢) عند البخاري ٦٦ باب من أجاز طلاق الثلاث ، ص ٧٩١ - ج ٢ ، وعند مسلم في " النكاح - باب لا تحل المطلقة المطلقة حتى تنكح " ، ص ٤٦٣ - ج ١ (٣) عند مسلم : ص ٤٦٣ - ج ١ ، وعند البخاري في " الطلاق " - باب من أجاز حلاق الثلاث ، ص ٧٩١ - ج ٢ ، وفي الشهادات " باب شهادة المختص " ، ص ٣٥٩ - ج ١ (٤) ذكره في " اللباس - باب الأزار - المذهب " ، ص ٨٦٢ - ج ٢ (٥) ذكره البخاري في " اللباس - باب الثياب المخضر " ، ص ٨٦٦ - ج ٢

من عسيتك ، قال : وكان مع رفاعه ابنان له من غيرها ، فقال له عليه السلام : بنوك هؤلاء ؟ قال : نعم ، فقال لها : هذا ، وأنت ترجمين ما ترجمين ؟ فوالله لم أشبه به من الغراب بالغراب ، انتهى . وهو كذلك في "الموطأ" (١) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن ابن الزبير أن رفاعه بن شموال طلق امرأته تيممة بنت وهب ثلاثاً في عهد رسول الله ﷺ ، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير ، فلم يستطع أن يمسا ، ففارقها ، فأراد رفاعه أن ينكحها ، فنهاه رسول الله ﷺ ، وقال : لا تحل لك حتى تذوق العسيلة ، انتهى . وروى الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن سلبة ثنا سلبة بن الفضل عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : كانت امرأة من قريظة يقال لها : تيممة بنت وهب ، تحت عبد الرحمن بن الزبير ، فطلقها ، فتزوجها رفاعه - رجل من بني قريظة - ثم فارقها ، فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير ، فقالت : والله يارسول الله ما هو منه إلا كهدة ثوب ، فقال : والله ياتيممة لا ترجمين إلى عبد الرحمن حتى يذوق عسيتك رجل غيره ، انتهى . وقال : لم يروه عن ابن إسحاق ، إلا سلبة بن الفضل ، انتهى . وهذا المتن عكس متن الصحيح ، وروى أحمد في "مسنده" حدثنا مروان ثنا عبد الملك المكي ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺ ، قال : « العسيلة : هي الجماع » ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) والمكي مجهول .

قوله : ولا خلاف فيه لأحد سوى سعيد بن المسيب في - سنن - سعيد بن منصور عن ابن المسيب ، قال : الناس يقولون : حتى يجامعها ، وأما أنا فأقول : إذا زوجها نكاحاً صحيحاً ، فإنها تحل للأول ، واستغرب هذا من سعيد ، حتى قيل : إن الحديث لم يبلغه ، كما استغرب من الحسن ، أنه يشترط الإنزال ، نظر إلى معنى العسيلة ، والله أعلم .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « لمن الله المحلل والمحلل له » ؛ قلت : روى من حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث علي ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث عقبة بن عامر ؛ ومن حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث ابن عباس .

حديث ابن مسعود : أخرجه الترمذي ، والنسائي (٣) من غير وجه عن سفيان الثوري عن أبي قيس ، واسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي عن هزيل بن شرحبيل الأودي عن عبد الله

(١) عند مالك في "الموطأ" - باب نكاح للحلل ، وما أشبهه ، ص ١٩٢ (٢) عند الدارقطني في "التكاح" ، ص ٣٩٥ ج ١ ، وفي النسخة المطبوعة منه أو عبد الملك العمي ، بدل : عبد الملك المكي ، والله أعلم
(٣) عند الترمذي "باب ما جاء في المحلل والمحلل له" ، ص ١٤٥ - ج ١ ، والنسائي "باب إحلل المطلقة ثلاثاً" ، ص ١٠١ - ج ٢

ابن مسعود، قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ورواه أحمد في "مسنده"، ورواه شيخنا علاء الدين في عزوه لأبي داود، وله طريق آخر: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا زكريا بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن أبي الواصل عن ابن مسعود، فذكره.

وحديث علي: أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه^(١) عن الحارث عن علي، قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له، انتهى. وفي لفظ أبي داود فيه شك، فقال: أراه رفعه إلى النبي ﷺ، وهو معلول بالحارث.

وحديث جابر: أخرجه الترمذي^(٢) عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله بنحوه سواء، قال الترمذي: هذا حديث ليس لإسناده بقاءم، فان مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم: منهم أحمد بن حنبل، انتهى.

وحديث عقبة بن عامر: أخرجه ابن ماجه^(٣) عن الليث بن سعد، قال: قال لي أبو مصعب: مشرح بن هاعان، قال عقبة بن عامر: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له»، انتهى. قال عبد الحق في "أحكامه": لإسناده حسن، انتهى. وقال الترمذي في "عله الكبرى": الليث بن سعد ما أراه سمع من مشرح بن هاعان، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في "عله"^(٤): سألت أبا زرعة عن حديث رواه الليث بن سعد عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر، فذكره، فقال: لم يسمع الليث من مشرح شيئاً، ولا روى عنه، انتهى. قلت: قوله: في الإسناد: قال لي أبو مصعب: يرد ذلك؛ ورواه الدارقطني في "سننه"^(٥) معتنياً عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث عن مشرح به، وكذلك حسنه عبد الحق، لأنه ذكره من جهة الدارقطني، وأبو صالح مختلف فيه، وإلا فالحديث صحيح من عند ابن ماجه، فان شيخ ابن ماجه يحيى بن عثمان ذكره ابن يونس في "تاريخ المصريين"، وأتى عليه بعلم وضبط، وأبوه عثمان بن صالح المصري ثقة، أخرجه له

(١) عند أبي داود باب التحليل، ص ٢٨٤ - ح ١، وعند الترمذي: ص ١٤٤ - ح ١، وعند ابن ماجه: باب المحلل والمحلل له، ص ١٤٠ (٢) عند الترمذي: باب ماجاء في المحلل والمحلل له، ص ١٤٥ - ح ١ (٣) عند ابن ماجه: باب المحلل والمحلل له، ص ١٤٠ (٤) أظن "كتاب الطل"، ص ٤١١ - ح ١، وقال: لم يسمع الحديث من مشرح شيئاً، ولا روى عنه شيئاً، وإنما حدثني الليث بن سعد بهذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (٥) عند الدارقطني: ص ٣٩٥

البخارى ، وأما مشرح بن هانغان فوثقه ابن القطان ، ونقل عن ابن معين أنه وثقه ؛ والعلّة التي ذكرها ابن أبي حاتم : لم يعرج عليها ابن القطان ، ولا غيره .

وحديث ابن عباس : رواه ابن ماجه أيضاً ^(١) حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو عامر عن زمعة بن صالح عن سلبة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس ، بنحوه سواء .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أحمد ، والبخاري ، وأبو يعلى الموصلي ، وإسحاق بن راهويه في " مسانيدهم " عن عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد الأحنس عن المقبري عن أبي هريرة بنحوه ، سواء ؛ ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " ، والبيهقي في " سننه " ^(٢) ، وعبد الله بن جعفر ، ووثقه أحمد ، وابن المديني ، وابن معين ، وغيرهم ؛ وأخرج له مسلم في " صحيحه " ، وعثمان بن محمد الأحنس وثقه ابن معين ، وسعيد المقبري ، متفق عليه ، فالحديث صحيح .

حديث آخر في الباب : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٣) عن سعيد بن أبي مریم ثنا أبو غسان محمد بن مطرف المدني عن عمر بن نافع عن أبيه أنه قال : جاء رجل إلى ابن عمر ، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له ليحلها لأخيه ، هل تحل للأول ؟ قال : لا ، إلا نكاح رغبة ، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ ، انتهى ، وصححه .

واعلم أن المصنف استدلل بهذا الحديث على كراهة النكاح المشروط به التحليل ، وظاهره يقتضي التحريم ، كما هو مذهب أحمد ، ولكن يقال : لما سماه محلاً دل على صحة النكاح ، لأن المحلل هو المثبت للحل ، فلو كان فاسداً لما سماه محلاً ، ثم أعاده المصنف مستدلاً به لأبي حنيفة على أن الزوج الثاني ، يهدم مادون الثلاث كما يهدم الثلاث ؛ وفيه أثر جيد ، رواه محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبیر ، قال : كنت جالساً عند عبد الله بن عتبة بن مسعود ، إذ جاءه أعرابي فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم انقضت عدتها فتزوجت زوجاً غيره ، فدخل بها ، ثم مات عنها أو طلقها ، ثم انقضت عدتها ؛ وأراد الأول أن يتزوجها على كم هي عنده ، فالتفت إلى ابن عباس ، وقال : ما تقول في هذا ؟ قال : يهدم الزوج الثاني الواحدة ، والثنتين ، والثلاث ، وأسأل ابن عمر ، قال : فليقتل ابن عمر فسأله ، فقال : مثل ما قال ابن عباس ، انتهى .

(١) عند ابن ماجه : ص ١٤٠ (٢) عند البيهقي و " السنن " باب ما جاء في نكاح المحلل ، ص ٢٠٨ - ج ٧ (٣) في " المستدرک " باب لمن اتفق المحلل والمحل له ، ص ١٩٩ - ج ٢ ؛ وقال الحاكم : هذا حديث على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى البيهقي في "المعرفة" (١) من طريق الشافعي ثنا ابن عينة عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار أنهم سمعوا أبا هريرة يقول : سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم انقضت عدتها ، فزوجها غيره ، ثم فارقتها ، ثم تزوجها الأول ، قال : هي عنده على ما بقى ، انتهى . وروى من حديث الحكم بن عتيبة عن يزيد بن جابر عن أبيه أنه سمع على ابن أبي طالب (٢) يقول : هي على ما بقى ، انتهى .

باب الإيلاء

قوله : عن عثمان ، وعلى ، والعبادلة الثلاثة في "الإيلاء" يقع به تطليقة بمضى أربعة أشهر ؛ قلت : روى عبد الرزاق في "مصنفه" (٣) ثنا معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سبرة بن عبد الرحمن أن عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت كانا يقولان في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر ، فهي تطليقة واحدة ، وهي أحق بنفسها ، وتعتد عدة المطلقة ، انتهى . حدثنا معمر ، وابن عينة عن أيوب عن أبي قلابة ، قال : آلى النعمان من امرأته ، وكان جالسا عند ابن مسعود ، فضرب نغذه ، وقال : إذا مضت أربعة أشهر فاعترف بتطليقة ، انتهى . وفي "الموطأ" (٤) عن علي خلاف هذا ، مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول : إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه الطلاق ، فان مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينيء ، انتهى . أخبرنا معمر عن قتادة أن عليا ، وابن مسعود ، وابن عباس ، قالوا : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة ، وهي أحق

(١) وعنده في "السنن" أيضا - باب ما بهم الزوج من الطلاق وما لا بهم ، ص ٣٦٤ - ج ٧

(٢) وروى البيهقي في "السنن" ، عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعلى في رواية أنها تكون على طلاق مستقبل ، وقال صاحب "الجزهر" ، ص ٣٦٥ - ج ٧ : قلت : وبه قال عطاء ، وشريح ، وإبراهيم ، وميسون بن مهران ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، كلنا في "الاستنكار" ، انتهى . وقال ابن الهمام في "الفتح" ، ص ١٧٩ - ج ٣ : فأخذ المتأخر من الفقهاء بقول شيان الصحابة ، وشبان الفقهاء بقول متأخر الصحابة ، والتزجيج بالوجه ، انتهى .

(٣) وعنده البيهقي في "السنن" - باب من قال : عزم الطلاق انقضت الأوبة الأشهر ، ص ٣٧١ - ج ٧

(٤) عند مالك في "الموطأ" - باب الإيلاء ، ص ٢٠١ ، وقال ابن حزم في "المحل" ، ص ٤٥ - ج ١٠ : رويتنا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن عليا قال : إذا مضت الأربعة الأشهر فقد بانت عنه ، ولا ينقضها غيره ، انتهى .

بنفسها، وتعتد عدة المطلقة، انتهى. وأخرج نحوه^(١) عن عطاء، وجابر بن زيد، وعكرمة، وابن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، ومكحول؛ وأخرج الدارقطني في "سننه"^(٢) حديث عطاء الخراساني، ثم قال: حدثنا أبو بكر الميموني، قال: ذكرت لأحمد بن حنبل حديث عطاء الخراساني عن أبي سلفة عن عثمان هذا، فقال: لا أدري ما هو، قد روى عن عثمان خلافة، قيل له: من رواه؟ قال: حبيب بن أبي ثابت عن طلوس عن عثمان، أنه يوقف، ثم أخرج عن ابن إسحاق حدثي محمد بن مسلم بن شهاب عن سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب كان يقول: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق، وهو أملك بردها، ما دامت في عدتها، انتهى. وابن إسحاق صرح فيه بالتحديث؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وابن عمر، قالوا: إذا آلى فلم ينف حتى إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق، بائة، انتهى. وأخرج نحوه عن ابن الحنفية، والشعبي، والنخعي، ومسروق، والحسن، وابن سيرين، وقيصة، وسالم، وأبي سلفة، وفي البخاري^(٣) عن ابن عمر خلاف ما تقدم، فقال: حدثنا قتيبة ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال: يقول: الإيلاء الذي سمي الله لا يحل لأحد بعد ذلك الأجل، إلا أن يمك بالمعروف، أو يعزم بالطلاق، كما أمر الله تعالى، وقال لي إسماعيل بن أبي أويس: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق، حتى يطلق، ويذكر ذلك عن عثمان، وعلي، وأبي الدرداء، وعائشة، وإثني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، انتهى. وفي "موطأ مالك" أنه بلغه عن مروان ابن الحكم أنه كان يقضي في الرجل يولى من امرأته أنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق، وله عليها الرجعة ما كانت في العدة؛ قال مالك: وعلي هذا كان رأى ابن شهاب، مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، أنهما كانا يقولان بنحو ذلك.

(١) قال في "الجمهر"، ص ٣٨٠ - ج ٧: وفي "الأشراف"، لابن المنذر، كذا قال ابن عباس، وابن مسعود، وروى ذلك عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وقال صاحب "الاستدكار"، : هو قول ابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، ورواية عن عثمان، وابن عمر، وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن، وهو الصحيح عن ابن المسيب، ولم يختلف فيه عن ابن مسعود؛ وقاله الأوزاعي، ومكحول، والكوفيون، وأبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والحسن بن صالح، وبه قال عطاء، وجابر بن زيد، ومحمد بن الحنفية، وابن سيرين، وعكرمة، ومسروق، وقيصة، وذويب، والحسن، والنخعي؛ وذكره مالك عن مروان بن الحكم؛ وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي سلفة، وسالم: إذا مضت المدة فهي تطلق، انتهى. وزاد ابن حزم عليهم، ابن جريج، وابن أبي ليلى، وعقبة، والنخعي، انتهى. (٢) عند الدارقطني في "الطلاق"، ص ٤٥٢ (٣) عند البخاري في باب قوله تعالى: (والذين يؤلون من نسائهم) ص ٢٩٧ - ج ٢

قوله : روى عن ابن عباس أنه قال : لا إيلاء فيما دون أربعة أشهر ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا علي بن مسهر عن سعيد عن عامر الاحول عن عطاء عن ابن عباس ، قال : إذا آلى من امرأته شهراً ، أو شهرين ، أو ثلاثة - مالم يبلغ الحد - فليس بإيلاء ، انتهى . وأخرج نحوه عن عطاء ، وطاوس ، وسعيد بن جبير ، والشعبي ، وأخرج البيهقي^(١) عن ابن عباس ، قال : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين ، وأكثر من ذلك ، فوقت الله عز وجل أربعة أشهر ، فان كان أقل من أربعة أشهر ، فليس بإيلاء ، انتهى كلامه .

باب الخلع

الحديث الأول : قال عليه السلام : «الخلع تطليقة بائنة» ؛ قلت : روى الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنيهما"^(٢) من حديث عباد بن كثير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وأعله بعباد ابن كثير الثقفى ، وأسند عن البخارى ، قال : تركوه ، وعن السائى ، قال : متروك الحديث ، وعن شعبة قال : أحذروا حديثه ، وسكت عنه الدارقطني ، إلا أنه أخرج عن ابن عباس خلافه من رواية طاوس عنه ، قال : الخلع فرقة ، وليس بطلاق ، وهذا رواه عبد الرزاق في "مصنفه" ، وقال : لو طلق رجل امرأته تطليقتين ، ثم اختلعت منه ، حل له أن ينكحها ، ذكر الله الطلاق في أول الأمر ، وفي آخره ، والخلع بينهما ، انتهى .

حديث آخر مرسل : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة ، انتهى . وكذلك رواه ابن أبي شيبة .
أثر : رواه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان مولى الأسليين عن أم بكر الأسلية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن خالد بن أسيد ، فأتيا عثمان بن عفان في ذلك ، فقال : هي تطليقة ، إلا أن تكون سميت شيئاً ، فهو ماسميت ، انتهى . ومن طريق مالك رواه البيهقي^(٣) ، ونقل عن

(١) عند البيهقي في "السنن" باب الرجل يحلف لا يئاً امرأته أقل من أربعة أشهر ، ص ٣٨١ - ج ٧

(٢) عند الدارقطني : ص ٤٤٤ ، وعند البيهقي في "السنن" باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق ؟ ، ص ٣١٦ - ج ٧

(٣) عند البيهقي في "السنن" ، ص ٣١٦ - ج ٧

أبي داود السجستاني أنه سأل أحد بن حنبل^(١) عن جهمان هذا ، فقال : لا أعرفه ، وضعف الحديث من أجله ؛ واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" لمذهبا بحديث أخرجه أبو داود ، والترمذي^(٢) ، عن هشام بن يوسف ثنا معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت ابن قيس اختلعت منه ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحبضة ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وصححه ، قال : إلا أن عبد الرزاق أرسله عن معمر ، انتهى . وتعبه صاحب "التقيح" ، وقال : الحديث حجة لمن قال : الخلع ليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم تعتد فيه بحبضة . قال : وعمرو ابن مسلم هذا هو الجندی الباقی ، روى له مسلم ، ووثقه ابن حبان ، وقال ابن حزم : ليس بشيء ، ورد الحديث من أجله ، انتهى .

أثر آخر رواه مالك في "الموطأ"^(٣) عن نافع أن ربيع بنت معوذ جاءت هي وعمتها إلى عبد الله بن عمر ، فأخبرته أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان ، فبلغ ذلك عثمان ، فلم ينكره ، فقال ابن عمر : عدتها عدة المطلقة ، قال مالك : إنه بلغه أن سعيد بن المسيب ، وسليمان ابن يسار ، وابن شهاب ، كانوا يقولون : عدة المختلعة ثلاثة قروء ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس : أما الزيادة فلا ، وقد كان التشوز من جهتها ؛ قلت : روى مرسلًا عن عطاء ، وعن أبي الزبير .

فحديث عطاء : رواه أبو داود في "مراسيله" عنه ، قال : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها ، فقال : أتدين عليه حديثه التي أصدقك ؟ قالت : نعم ، وزيادة ، قال : أما الزيادة فلا ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء ، فذكره ؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن عطاء به ، ورواه الدارقطني في "سننه"^(٤) عن غندر عن ابن جريج به ، قال الدارقطني : هذا مرسل ؛ وقد أسنده الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، والمرسل أصح ، انتهى .

(١) قال ابن الهمام في "الفتح" ، ص ٢٠١ - ج ٣ : وهو جهمان أبو يعلى ، أو أبو العلي مولى الأسلميين ، ويقال : مولى يعقوب القبطي ، يمدى أهل المدينة تابعياً ، روى عن سعيد بن أبي وقاص ، وعثمان بن عفان ، وأبي هريرة ، وأم بكرة الأسلمية ؛ روى عنه عروة بن الزبير ، وموسى بن عبيدة الريندي ، وغيرهما ؛ وقال ابن حبان في "الثقات" ، هو جد جعدة على بن اللديني ، فهي ابنة عباس بن جهمان ، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً في "الصوم" ، عن أبي هريرة : لكل شيء زكاة ، وزكاة الجسد الصوم ، والصوم نصف الصبر ، انتهى .

(٢) عند أبي داود في "المطبع" ، ص ٣٠٣ - ج ١ ، وعند الترمذي فيه : ص ١٥٣ ، وعند الحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٠٦ - ج ٢ ، وصححه الذهبي أيضاً . (٣) عند مالك في "الموطأ" - باب طلاق المختلعة ، ص ٢٠٥ (٤) عند الدارقطني . ص ٤٢٤

وحديث أبي الزبير: أخرجه الدارقطني^(١) في "سننه" عن حجاج عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي بن سلول، وكان أصدقها حديقة، فكرهته، فقال النبي ﷺ: أتردين عليه حديقته التي أعطاك؟ قالت: نعم، وزيادة؛ فقال النبي ﷺ: أما الزيادة فلا، ولكن حديقته، قالت: نعم، فأخذها وخلي سبيلها، انتهى. قال: سمعته أبو الزبير من غير واحد، ثم أخرج عن عطاء أن النبي ﷺ، قال: لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاه، انتهى.

أحاديث الباب: روى ابن ماجه في "سننه"^(٢) حدثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس، أن جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ فقالت: والله ما أعتب على ثابت في دين، ولا خلق، ولكني أكره الكفر في الإسلام لا أطيقه بغضاً، فقال عليه السلام: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فأمره عليه السلام أن يأخذ منها حديقته، ولا يزداد، انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه" عن عبيد الله بن عمر القواريري ثنا عبد الأعلى به، والحديث في "صحيح البخاري"^(٣) ليس فيه ذكر الزيادة، أخرجه عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: ما أعتب عليه في خلق، ولا دين، ولكني أكره؛ وفي رواية منقطعة: ولكني لا أطيق الكفر في الإسلام، فقال عليه السلام: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فقال عليه السلام: أقبل الحديقة وطلقها تطليقة، انتهى. وفي لفظ: وأمره ففارقها؛ وأخرجه ابن ماجه عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس، وكان رجلاً دميماً، فقالت: يا رسول الله، والله لولا مخافة الله لبصقت في وجهه إذا دخل عليّ، فقال عليه السلام: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، فردتها عليه، وفرق بينهما رسول الله ﷺ؛ ورواه أحمد في "مسنده" من حديث سهل ابن أبي حشمة بلفظ ابن ماجه هذا، وسماها حبيبة بنت سهل الأنصارية، وزاد فيه: وكان ذلك أول مخرج في الإسلام، وتقدم عند ابن ماجه أيضاً: جميلة، وتقدم اسمها عند الدارقطني؛ زينب، قاله أعلم؛ ورواه أبو داود^(٤) من حديث عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل، فذكره بنحوه؛ وفي البخاري سماها: جميلة، والله أعلم.

(١) عند الدارقطني: ص ٣٩٧ (٢) عند ابن ماجه: باب المختلعة تأخذ ما أعطاه، ص ١٤٩

(٣) عند البخاري: باب الخلع وكيف الطلاق، ص ٧٩٤، و ص ٧٩٥-ج ٢ (٤) عند أبي داود

باب الخلع، ص ٣٠٣-ج ١

باب الظهار

الحديث الأول : قال عليه السلام للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة : « استغفر الله ، ولا تعد حتى تكفر » ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن معمر بن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقه عليها قبل أن يكفر ، فقال عليه السلام : ما حلك على ذلك ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، وفي لفظ ياض ساقيا ، قال : فاعتزلها حتى تكفر عنك ، انتهى . ولفظ ابن ماجه : فضحك رسول الله ﷺ ، وأمره أن لا يقربها حتى يكفر ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب ، انتهى . وأخرجه أبو داود عن سفيان عن الحكم بن أبان عن عكرمة أن رجلا ، فذكره مرسل ، وكذلك أخرجه عن إسماعيل عن الحكم به مرسل ، وكذلك أخرجه هو ، والنسائي عن معتمر بن سليمان عن الحكم به مرسل ؛ ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا معمر به مرسل ، ومن طريق عبد الرزاق رواه النسائي أيضاً ؛ وقال : والمرسل أولى بالصواب ، انتهى . قال المنذرى في " مختصره " : قال أبو بكر المغافرى : ليس هذا الحديث صحيحاً يعول عليه ، قال : وفيما قاله نظر ، قد صححه الترمذى ، ورجاله ثقات ، مشهور سماع بعضهم من بعض ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٢) عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس ، قال : أتى رسول الله ﷺ رجل ، فقال : إني ظاهرت من امرأتى ، ثم وقعت عليها قبل أن أكفر ، فقال رسول الله ﷺ : ألم يقل الله : ﴿ من قبل أن يتماسا ﴾ ١٩ ؟ قال : أعجبتى ، قال : أمسك حتى تكفر ، انتهى . ثم أخرجه عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ، وقال : لم يحتج الشيخان بإسماعيل بن مسلم ، ولا بالحكم بن أبان ، والحكم بن أبان صدوق ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " بالسند الأول ، وقال : لا يروى عن ابن عباس بأحسن من هذا ، وإسماعيل بن مسلم تكلم فيه ، وروى عنه جماعة من أهل العلم ، وفيه من الفقه أنه لم يأمره إلا بالكفارة واحدة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(٣) عن ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان

(١) عند أبي داود " باب في الطهار " ، ص ٣٠٢ - ج ١ ، وعند الترمذى " باب ما جاء في الطاهر يقع قبل أن يكفر " ، ص ١٥٥ - ج ١ ، وعند ابن ماجه " باب الطاهر يجامع قبل أن يكفر " ، ص ١٥٠ ، وعند النسائي " باب الطاهر " ، ص ١٠٧ - ج ٢ (٢) في " المستدرک - في الطاهر " ، ص ٢٠٤ - ج ٢
(٣) عند الترمذى " باب ما جاء في الطاهر يواقع قبل أن يكفر " ، ص ١٥٥ - ج ١ ، وعند ابن ماجه فيه : ص ١٥٠

ابن يسار عن سلة بن صخر الياضى عن النبي ﷺ في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ، قال : كفارة واحدة ، انتهى . وقال : حديث حسن غريب ، انتهى . وكذلك رواه ابن ماجه ، ولم أجد ذكر الاستغفار في شيء من طرق الحديث ، وهو في ”الموطأ“ (١) من قول مالك ، ولفظه : قال مالك فيمن يظاهر من امرأته ، ثم يمسا قبل أن يكفر ، قال : يكف عنها حتى يستغفر الله ، ويكفر ، قال : وذلك أحسن ما سمعت ، انتهى .

فصل في الكفارة

الحديث الثاني : قال عليه السلام : ” المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، قلت : أخرجه أبو داود في ”سننه“ (٢) - في العتاق“ عن إسماعيل بن عياش عن سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، قال : ” المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شيء ، انتهى . وسيأتى في ”كتاب المكاتب“ إن شاء الله تعالى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام في حديث أوس بن الصامت . وسهل بن صخر : لكل مسكين نصف صاع ؛ قلت : هكذا وقع في ”الهداية“ ، وصوابه : وسلة بن صخر ، والحديث غريب ، وعند الطبراني في ”معجمه“ في حديث أوس بن الصامت ، قال : فأطعم ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً ، قال : لا أملك ذلك ، إلا أن تعتقني ، فأعانه النبي ﷺ بخمسة عشر صاعاً ، وأعانه الناس حتى بلغ ، انتهى . وروى أبو داود (٣) من طريق ابن إسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة ، قالت : ظاهر منى زوجى أوس ابن الصامت لجئت رسول الله ﷺ أشكوه إليه ، وهو يجادلني فيه ، ويقول : اتقى الله ، فإنما هو ابن عمك ، فما برحت حتى أنزل القرآن (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) الآية ، فقال عليه السلام : يعتق رقبة ، قالت : لا يجد ، قال : فبصوم شهرين متتابعين ، قالت : إنه شيخ كبير لا يستطيع أن يصوم ، قال : يطعم ستين مسكيناً ، قالت : ليس عنده شيء يتصدق به ، قال : فإني أعينه بعرق من تمر ، قالت : يا رسول الله ، وأنا أعينه بعرق آخر ، قال : أحسنت ، اذهبي فأطعمي بها عنه ستين مسكيناً ، وأرجعي إلى ابن عمك ، قال : والعرق : ستون صاعاً ، انتهى . ثم أخرج عن ابن إسحاق بهذا الإسناد ، نحوه ، إلا أنه قال : والعرق : مئتين ثلاثين صاعاً ، ثم أخرج عن أبي سلة بن عبد الرحمن ، قال : العرق زنبيل ، يأخذ خمسة عشر صاعاً ، انتهى . وهذه الرواية الثالثة شاهدة لنا .

(١) عند مالك ”باب طهار الحر“ ، ص ٢٠٣ ، وفي ذلك البلاغ أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة ، انتهى .

(٢) عند أبي داود في ”العتق“ - باب في المكاتب يؤدي بمس كتابته فيمجر أو يموت ، ص ١٩١ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في ”الطهار“ ، ص ٣٠٢ - ح ١

باب اللعان

الحديث الأول : قال عليه السلام : « أربعة لالمان بينهم وبين أزواجهم : اليهودية ، النصرانية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، والحرّة تحت المملوك » ؛ قلت : أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن ابن عطاء عن أبيه عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « أربعة من النساء لاملأعنة بينهم : النصرانية تحت المسلم ، واليهودية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، والحرّة تحت المملوك » ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن عثمان بن عبد الرحمن الواقسي عن عمرو بن شعيب به ، وقال : عن جده عبد الله بن عمرو مرفوعا : أربعة ليس بينهم لمان ، ليس بين الحر والامة لمان ، وليس بين الحرّة والعبد لمان ، وليس بين المسلم واليهودية لمان ، وليس بين المسلم والنصرانية لمان ، انتهى . قال الدارقطني : والواقسي متروك الحديث ، ثم أخرجه عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب به ، قال : وعثمان بن عطاء الخراساني ضعيف الحديث جداً ، وتابعه يزيد بن زريع عن عطاء ، وهو ضعيف أيضاً ، وروى عن الأوزاعي ، وابن جريج - وهما إمامان - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قوله : ولم يرفعه ، ثم أخرجه كذلك موقوفاً ، ثم أخرجه عن عمار بن مطر ثنا حماد بن عمرو عن زيد بن ربيع عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ بعث عتاب ابن أسيد : أن لا لمان بين أربع ، فذكر نحوه ، قال : وعمار بن مطر ، وحماد بن عمرو ، وزيد بن ربيع ضعفاء ، انتهى . وقال البيهقي في المعرفة (٣) : هذا حديث رواه عثمان بن عطاء ، ويزيد بن زريع الرملي عن عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، قال : أربعة لاملأعنة بينهم : النصرانية تحت المسلم ، إلى آخره ، قال : وعطاء الخراساني معروف بكثرة الغلط (٤) ،

(١) عند ابن ماجه في "إقمان" ، ص ١٥١ (٢) عند الدارقطني في "المفرد" ، ص ٣٥٦ - ج ٢

(٣) وفي السنن له أيضاً في "اللعان" ، ص ٣٩٦ ، وص ٣٩٧ - ج ٧

(٤) وفي "المجهر التي على البيهقي" ، ص ٣٩٧ - ج ٧ بعد نقل كلام البيهقي : قلت : عطاء - وهما ابن ميم ، وأبو حاتم ، وغيرهما ؛ واحتج به مسلم في "صححه" ، وابنه عثمان ذكره ابن أبي ساتم في "كتابه" ، وقال : سألت عنه أبي ، فقال : يكتب حديثه ، ثم ذكر عن أبيه ، قال : سألت حبيبا عنه فقال : لا بأس ، قلت : إن أصحابنا يصفونه . فقال : وأي شيء حدث عثمان من الحديث واستحسن حديثه ؟ ، وقد تبيين بما قلنا أن سنن هذا الحديث جيد ، فلا نسلم قول البيهقي ، انتهى

وابنه عثمان، وابن زريع ضعيفان؛ ورواه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن عمرو بن شعيب به، وهو متروك الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وغيره من الأئمة؛ ورواه عمار بن مطر عن حماد بن عمرو عن زيد بن ربيع عن عمرو بن شعيب؛ وعمار بن مطر؛ وحماد بن عمرو، وزيد بن ربيع ضعفاء؛ وروى عن ابن جريج، والأوزاعي - وهما إمامان - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفاً؛ وفي ثبوته موقوفاً أيضاً نظر، فإن راويه عن ابن جريج، والأوزاعي عمرو بن هارون، وليس بالقوى؛ ورواه يحيى بن أبي أنيسة أيضاً عن عمرو بن شعيب به موقوفاً، وهو متروك، ونحن إنما نخرج بروايات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا كان الراوى عنه ثقة، وانضم إليه ما يؤكده ولم نجد لهذا الحديث طريقاً صحيحاً إلى عمرو^(١)، والله أعلم، انتهى كلامه.

قوله: وقال زفر: تقع الفقرة بتلاعهما، لأنه ثبت الحرمة المؤبدة بالحديث، كأنه يشير إلى حديث: «التلاعنان لا يجتمعان أبداً»، وسيأتى، وهو قول مالك.

الحديث الثاني: حديث: كذبت عليها إن أمسكتها؛ قلت: رواه البخارى، ومسلم^(٢) من حديث ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي أن عويمراً العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي، فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته فيقتلونه، أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك، فسأل عاصم رسول الله ﷺ فكره عليه السلام المسائل، وعابها، حتى كبر على عاصم ماسمعه من رسول الله ﷺ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر، فقال: يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ المسائل التي سألته عنها، فقال عويمر: والله لا أتيت حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ، وهو وسط الناس، فقال: يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته فيقتلونه، أم كيف يفعل؟ فقال عليه السلام: «قد أنزل الله فيك»، وفي صاحبك قرأتاً، فذهب فأت بها، قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغنا، قال

(١) قال صاحب «المجهر النقي»، ص ٣٩٧ - ج ٧: قلت: لم يسم للتافى المجهول، ولا الذى غلط، ولا بينهما البين؛ وقد روى هذا الحديث عبد الباقي بن قانع، وعيسى بن أبان من حديث حماد بن خالد الحياط عن معاوية ابن صالح عن صدقة أبي توبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه عليه السلام - وحماد - ومعاوية من رجال مسلم، وصدة ذكره ابن حبان في محذات التافين، وقال: روى عنه معاوية بن صالح، وذكره ابن حاتم في «كتابه»، انتهى، (٢) عند البخارى «باب اللعان ومن طلق بعد اللعان»، ص ٧٩٩ - ج ٢، وعند مسلم في «اللعان»، ص ٤٨٨ - ج ١، ورواه أبو داود بزيادة: في اللعان ص ٣٠٦ - ج ١

عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها عويمر ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين ، انتهى . ورواه أبو داود ، وقال فيه : فطلقها ثلاث تطلقات ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، وكان ماصنع عند رسول الله ﷺ سنة ، قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله ﷺ فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً ، انتهى . وفي هذه الألفاظ كلها دليل على أن الفرقة لم تقع باللعان ، وكذا في حديث ابن عمر^(١) - أن رجلاً لاعن امرأته على عهد رسول الله ﷺ ففرق عليه السلام بينهما ، وألحق الولد بأمه ، أخرجهما في " الصحيحين " - دليل على ذلك ، وإلا لم يكن لتفريقه عليه السلام فائدة ؛ قال البيهقي في " المعرفة " ^(٢) : قال الشافعي : إن الفرقة تقع بنفس اللعان ، وعويمر حين طلقها ثلاثاً كان جاهلاً بأن اللعان فرقة ، فصار كمن شرط الضمان في السلف ، وهو يلزمه ، شرط ، أو لم يشترط ، وتفريق النبي ﷺ في حديث ابن عمر تفريق حكم لا لفرقة الزوج ، وقول سهل بن سعد ، والزهرى في الحديث : فكانت تلك سنة المتلاعنين ، أى الفرقة ، قال البيهقي : والذي يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود في " سننه " عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن أمية ، ولعانه ، قال : وقضى رسول الله ﷺ أن ليس لها عليه قوت ، ولا سكنى من أجل أنهما يفترقان بنير طلاق ولا متوفى عنها ، انتهى . وقال ابن الجوزي في " التحقيق " : وقوله عليه السلام : لا سبيل لك عليها ، ليس معناه الفرقة ، ولكنه ظن أن له المطالبة بالمهر ، ولهذا في تمام الحديث قال : يا رسول الله مالي ؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها ، فهو بما استحلت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها ، فذلك أبعد لك منها ، انتهى كلامه .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » ، قلت : رواه أبو داود في " سننه " ^(٣) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرج ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري ، وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر ، قال : فطلقها ثلاث تطلقات ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله ﷺ فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٤) عن فروة بن أبي المغراء ثنا أبو معاوية

(١) عند البيهقي " باب التفريق بين المتلاعنين " ، ص ٩٠١ - ج ٢ ، وعند مسلم و " اللعان " ،

ص ٤٩٠ - ج ١ (٢) ومنه في " السنن - باب سنة اللعان وهي الولد " ، ص ٤٠٢ - ج ٢

(٣) عند أبي داود في " اللعان " ، ص ٣٠٦ - ج ١ (٤) عند الدارقطني : ص ٤٠٦ - ج ٢

عن محمد بن زيد عن سعد بن جبير عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : إسناده جيد .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً ^(١) عن عبد الرحمن بن هاني عن أبي مالك عن عاصم عن زرّ عن علي ، وعبد الله ، قالوا : مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان أبداً ، انتهى . قال في "التنقيح" : عبد الرحمن بن هاني ، هو أبو نعيم النخعي ؛ وقد أخرجه أحمد ، وابن معين ، وغيرهما ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" المتلاعنان لا يجتمعان أبداً ، موقوفاً على عمر ^(٢) ، وابن مسعود ، وعلي ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً على عمر ، وابن عمر ، وابن مسعود لم يروياه مرفوعاً أصلاً . الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام نفي ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال ، وألحقه بها :

قلت : أخرجه أبو داود ^(٣) عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : جاء هلال بن أمية ، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ، فجاء من أرضه عشاءً ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنه ، فلم يجهجه حتى أصبح ، ثم غدا على رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إني جئت إلى أهل عشاءً ، فرأيت بعيني وسمعت بأذني ، فبعثت عليه السلام ، فأتي بامرأته ، فوخطهما وذكرهما ، ثم لآعن بينهما . إلى أن قال : ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وقضى أن لا يدعي ولدها لأب ، ولا لأمي ، ولا لأمي ولدها ، ومن رماها ، أو رمى ولدها ، فعليه الحد ، وقضى أن لا يبيت لها عليه ، ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها ، قال عكرمة : فكان ولدها بعد ذلك أميراً على مصر ، ولا يدعي لأب ^(٤) ، مختصر ؛ ورواه أحمد في "مسنده" ، وهو معلول بعباد بن منصور ^(٥) ، قال البخاري : عباد بن منصور روى عن ابن أبي يحيى الأسلمي عن داود بن الحصين عن عكرمة أشياء ربما نسبها ، فجعلها عن عكرمة ، انتهى . وقال الساجي : ضعيف مدلس ، وكان ينسب إلى القدر ، وقال ابن القطان في "كتابته" : قال ابن معين : عباد بن منصور ضعيف قدرى ؛ وقال ابن حبان : كان قدرياً داعية إلى القدر ، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من ابن أبي يحيى عن داود ، فدلها على عكرمة ، انتهى . وقال في "التنقيح" : عباد بن منصور وثقه يحيى القطان ؛ وقال ابن معين :

(١) عند الدارقطني : ص ٤٠٦ (٢) حديث عمر عند البيهقي في "العلل" ، ص ٤١٠ - ح ٧ عن سفيان عن الأشعث عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في المتلاعنين إذا تفرقا : قال : يفرق بينهما ، ولا يجتمعان أبداً ، انتهى . (٣) عند أبي داود في "العلل" ، ص ٣٠٧ - ح ١ مطولاً ، واختصره المحرّج .

(٤) وفي "السنن" ، لبيهقي ص ٣٩٥ - ح ٧ ، قال عباد : سمعت عكرمة يقول : قد رأيت أمير مصر من الأمصار ، ولا يدري من أبوه ، وافته أعلم (٥) راجع في "التهديب" - ترجمة عباد بن منصور والنجي ، ص ١٠٤ ،

ليس بشيء؛ وقال أبو حاتم الرازي: كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، انتهى. وفي قوله: فرأيت بعيني وسمعت بأذني دليل على أن اللعان كان لرميها بالزنا لابنتي الحمل، وفي "الصحيحين" عن ابن عباس^(١) قال: ذكر الثلاثين عند رسول الله ﷺ، وفيه: وكان ذلك الرجل - يعني زوج المرأة - مصفراً، قليل اللحم، سبط الشعر، وكان الذي ادّعى عليه أنه وجدته عند أهله خدلاً، كثير اللحم، فقال عليه السلام: اللهم زين، فوضعت شيئاً بالذي ذكر زوجها أنه وجدته عند أهله، فلاعن رسول الله ﷺ بينهما، وفي هذا أن اللعان كان بعد الوضع، فافقه أعلم.

حديث آخر: أخرجه في "الصحيحين"^(٢) عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ، واتى من ولدها، ففرق رسول الله ﷺ بينهما، وألحق الولد بالمرأة، انتهى.

الحديث الخامس: روى أنه عليه السلام نفي الولد عن هلال، وقد قذفها حاملاً؛ قلت: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"^(٣) في حديث عباد بن منصور المتقدم، عند أبي داود ثنا عكرمة عن ابن عباس، قال: لما نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، إلى أن قال: فجاء هلال ابن أمية إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله رأيت بعيني، وسمعت بأذني، فبعث رسول الله ﷺ فأتى بامرأته، فوعظهما وذكرهما، ثم لاعن بينهما، إلى أن قال: ثم قضى رسول الله ﷺ أن يفرق بينهما، وليس لها عليه قوت، ولا سكنى، ولا نفقة، ولا ميراث بينهما، فكانت حاملاً من غير طلاق، ولا متوفى عنها زوجها، وأمر أن لا يدعى ولدها للآب، ولا يرى ولدها، فنرماها أو رمى ولدها جُلْدَ الْحَدِّ، قال عباد بن منصور: فحدثني عكرمة أنه رأى هذا الغلام أمير مصر من الأمصار، يخطف على منبرها، لا يعرف أبوه، مختصر. وروى البخاري في "صحيحه"^(٤) عن ابن جريج به سنداً ومتناً، ليس فيه: فأنكره، ولفظه: أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي أن عويمر العجلاني جاء النبي ﷺ فقال: يا رسول الله رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقلته فقتلونه، أم كيف يفعل؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين؛ فقال له عليه السلام: قد قضى الله فبك، وفي امرأتك، قال: فتلاعنا في المسجد، وأنا شاهد، فلما فرغا، قال: كذبت عليهما إن أمسكتما، فطلقهما ثلاثاً، قبل أن يأمره النبي ﷺ،

(١) عند مسلم في "اللعان"، ص ٤٩٠ - ج ١، وفي البخاري - "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت راجعاً بغير يثقة"، ص ٨٠٠ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "اللعان"، ص ٤٩٠، وعند البخاري "باب يلحق الولد باللاعنة"، ص ٨٠١ - ج ٢ (٣) وعند البيهقي في "السنن - في اللعان"، ص ٣٩٤ - ج ٢ (٤) عند البخاري "باب الثلاثين في المسجد"، ص ٨٠٠ - ج ٢، وعند مسلم في "اللعان"، ص ٤٨٩ - ج ١

حين فرغا من التلاعن ، فقال عليه السلام : ذلك التفريق بين كل متلاعنين ، وكانت حاملا ، فكان ابنها يدعى لأمه ، انتهى . زاد مسلم : قال سهل : وكانت حاملا ، فكان ابنها ينسب إلى أمه ، ثم جرت السنة أنه يرثها ، وترث منه ما فرض الله لها ، الحديث . وقوله : فكان ابنها ، إلى آخره ، هو عند البخارى من قول الزهرى ؛ وروى عبد الرزاق أيضا أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني أبو الزناد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ؛ قال : لاعن رسول الله ﷺ بين العجلاني وامرأته ، وكانت حبلى ، وقال زوجها : ما قربتها منذ عفار النخل ، وعفار النخل : أنها كانت لاتسقى بعد الأبار شهرين ، فقال عليه السلام : اللهم بيئن ، فجاءت بولد على الوجه المكروه ، إلى آخره ؛ وروى ابن سعد في "الطبقات - في ترجمة عويمر" أخبرنا محمد بن عمر - هو الواقدى - حدثني الضحاك بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن جعفر ، قال : شهدت عويمر بن الحارث العجلاني ، وقد رمى امرأته بشريك بن السحاء ، وأنكر حملها ، فلاعن بينهما رسول الله ﷺ ، وهى حامل ، فرأيتهما يتلاعنان قائمين عند المنبر ، ثم ولدت ، فألحق الولد بالمرأة ، وجاءت به أشبه الناس بشريك ابن السحاء ، وكان عويمر قد لامه قومه . وقالوا : امرأة ! لانعلم عليها إلا خيرا ، فلما جاء الشبه بشريك عذروه ، وعاش المولود بعد ذلك سنتين ، ثم مات ؛ وعاشت أمه بعده يسيرا ، وصار شريك بعد ذلك عند الناس بحال سوء ، ولم يبلغنا أنه أحدث توبة ؛ قال الواقدى : وحدثني غير الضحاك بن عثمان أن عويمرا قال : والله يا رسول الله ما قربتها منذ عفار النخل ، فقال عليه السلام : اللهم بيئن ، وقال : انظروا ، فان جاءت به كذا ، فهو لزوجها ، وإن جاءت به كذا ، فهو للذى تنهم به ، فأنت به على الوجه المكروه ، فألحق عليه السلام الولد بالمرأة ، وقال : لا يدعى لأب ، ولكن يدعى لأمه ، ومن رماه ، أو رمى أمه فعليه الحد ، وقضى أنه لا قوت لها عليه ، ولا سكنى ، ولا عدة ، ولم يجلد رسول الله ﷺ عويمرا في قذفه شريك بن السحاء ، وشهد عويمر بن الحارث ، وشريك بن السحاء أحدا مع رسول الله ﷺ . انتهى . وفى هذا أن الولد عاش سنتين ، وفى خبر هلال أنه عاش حتى صار أميراً على مصر ، فالجع بينهما بأنهما واقعتان أولى من القول بالتعارض ، والله أعلم ؛ والمصنف استدلل بهذا الحديث للشافعى على أن الزوجين إذا تلاعنا على نفي الحمل ، فإن القاضي ينفيه ، وعندنا لا ينفيه ، واستدل بالذى قبله على أنهما إذا تلاعنا على نفي الولد ، فانه ينفي قولاً واحداً .

باب العنين

قوله : روى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود : يؤجل العنين سنة ؛ قلت : أما الرواية عن عمر فلها طرق : منها ما رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : قضى عمر بن الخطاب في العنين أن يؤجل سنة ، قال معمر : وبلغني أن التأجيل من يوم تخاضعه ، انتهى . وكذلك رواه الدارقطني في "سننه" (١) ؛ ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر أنه أجل العنين سنة ، انتهى . زاد في لفظ : وقال : إن أتاها ، وإلا فرقوا بينهما ، ولها الصداق كاملا ، انتهى . وقرن في هذا بين سعيد بن المسيب ، والحسن البصري .

طريق آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة ثنا إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن عمر بن الخطاب أن امرأة أمته فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها ، فأجله حولا ، فلما انقضى حول ، ولم يصل إليها خيرها ، فاختارت نفسها ، ففرق بينهما عمر ، وجعلها تطليقة بائنة ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن عن عمر ، قال : يؤجل العنين سنة ، فان وصل إليها ، وإلا فرق بينهما ، انتهى .

طريق آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا هشيم عن محمد بن سالم عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى شريح أن يؤجل العنين سنة من يوم يرفع إليه ، فان استطاعها ، وإلا فغيرها ، فان شئت أقامت ، وإن شئت فارقت ، انتهى . حدثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي به . وأما حديث علي : فرواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي قال : يؤجل العنين سنة ، فان وصل إليها ، وإلا فرق بينهما ، انتهى . ورواه عبد الرزاق أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى عن علي قال : يؤجل العنين سنة ، فان أصابها ، وإلا فهي أحق بنفسها ، انتهى .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع عن سفيان عن الركين ابن الربيع بن عميلة عن أبيه عن حصين بن قبيصة عن عبد الله بن مسعود ، قال : يؤجل العنين سنة ، فان جامع ، وإلا فرق بينهما . انتهى . ورواه عبد الرزاق أخبرنا الثوري به :

وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن سفيان عن الركين عن أبيه سمعت أبي، وحسين بن قبيصة يحدثان عن عبد الله، فذكره، هكذا وجدته .

أثر آخر : عن المغيرة بن شعبة ، رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع عن سفيان عن الركين عن أبي حنظلة النعمان عن المغيرة بن شعبة أنه أجل العنين سنة ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن سفيان عن الركين عن أبي النعمان عن المغيرة بن شعبة ، قال : يؤجل العنين سنة ، وعن شعبة عن الركين عن أبي طلق عن المغيرة نحوه ، وعن الحجاج بن أرطاة عن الركين عن حنظلة بن نعيم أن المغيرة بن شعبة أجل العنين سنة من يوم رافعه ؛ قال : وكذلك ، قال : سفيان ، ومالك : من يوم ترافه ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن ، والشعبي ، والنخعي ، وعطاء ، وابن المسيب أنهم قالوا : يؤجل العنين سنة ، انتهى .

حديث : قال عليه السلام : « فر من المجنوم فرارك من الأسد » ؛ قلت : أخرجه البخاري^(٢) تعليقا عن سعيد بن ميناء عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة ، ولا صفر ، وفر من المجنوم فرارك من الأسد - أو قال : من الأسود - » ، انتهى .

باب العدة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « عدة الأمة حيضتان » ؛ قلت : تقدم في "الطلاق" في الحديث الخامس ؛ والمصنف استدلل به هنا على أن القرء إسم للحيض :

قوله : قال عمر : لو استطلعت لجمعتها حيضة ونصفاً ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه"^(٣) أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عمرو بن أوس الثقفي يقول : أخبرني رجل من ثقيف ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : لو استطلعت أن أجعل عدة الأمة حيضة

(١) الآثار كلها عند الدارقطني : ص ٤١٨ ، قال البيهقي في "السنن" ، ص ٢٢٦ : قيل لسفيان بن سعيد : إن شعبة يخالفك في حديث المغيرة بن شعبة في العنين يؤجل سنة ، وترويان عن الركين ، تقول : أنت أبو النعمان ، وهو يقول : أبو طلق ؟ ! فضحك سفيان ، وقال : كنت أنا ، وشعبة عند الركين ، فرأيت لأبي النعمان ، يقال له : أبو طلق ، فقال الركين : سمعت أبا أبي طلق ، فذهب على شعبة أبا أبي طلق ، فقال : أبو طلق ، انتهى . وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ، ص ٣٠١ - ج ٤ ، في حديث عبد الله بن مسعود : رواه للطبراني ، ورجله رجال الصحيح ، خلا حسين بن قبيصة ، هو ثقة ، انتهى . (٢) عند البخاري في "الطلب" - باب الجذام ، ص ٨٥٠ - ج ٢ (٣) عند البيهقي في "السنن" - باب عدة الأمة ، ص ٤٢٦ - ج ٧

ونصفاً فعلت، فقال له رجل : لو جعلتها شهراً ونصفاً ، فسكت عمر ، انتهى . ورواه الشافعي في "مسنده"، وابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به ؛ ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في كتاب "المعرفة" .

قوله : قال ابن مسعود : من شاء باهله : أن سورة النساء القصوى ، نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة ؛ قلت : أخرجه البخاري ^(١) في "تفسير سورة الطلاق - وفي أوائل البقرة" عنه ، قال : أتجمعون عليها التخليط ، ولا تجعلون لها الرخصة ؛ لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، انتهى . وأخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه بلفظ : من شاء لاعتته : لأنزلت سورة النساء القصوى بعد الأربعة أشهر وعشراً ، انتهى . وأخرجه البزار في "مسنده" عن علقمة عنه بلفظ : من شاء حالفته أن (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) نزلت بعد آية المتوفى ، فإذا وضعت المتوفى عنها حملها ، فقد حلت ، وقرأ (والذين يتوفون منكم ، ويذرون أزواجاً) الآية ، انتهى . وروى عبد الله بن أحمد في "مسند أبيه" من حديث المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمر ، وعن أبي بن كعب ، قال : قلت للنبي ﷺ : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) المطلقة ثلاثاً ، أو المتوفى عنها ؟ فقال : هي المطلقة ثلاثاً ، والمتوفى عنها ، انتهى . والمثني بن الصباح متروك بمره ؛ ورواه الطبري ، وابن أبي حاتم في "تفسيرهما - في سورة الطلاق" من حديث ابن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن أبي بن كعب ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية ؛ فقال : أجل كل حامل أن تضع ما في بطنها ، انتهى . وعبد الكريم مع ضعفه لم يدرك أياً .

قوله : قال عمر رضي الله عنه : لو وضعت وزوجها على سريريه لا تقضت عدتها ، وحل لها أن تتزوج ؛ قلت : رواه مالك في "الموطأ" ^(٢) عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة التي يتوفى عنها زوجها ، وهي حامل ، فقال : إذا وضعت حملها فقد حلت ، فأخبره رجل من الأنصار أن عمر ، قال : لو وضعت وزوجها على سريريه لم يدفن بعد لحلت ، انتهى . وعن مالك

(١) عند الطبري في "تفسير سورة البقرة - باب قوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً) ، ، ص ٦٥٠ - ج ٢ ، وفي "سورة الطلاق" ، ص ٢٢٩ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الطلاق - باب عدة الحامل" ، ص ٣١٦ - ج ١ ، وعند ابن ماجه "باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج" ، ص ١٤٧ ، وعند النسائي "باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها" ، ص ١١٥ - ج ٢

(٢) عند مالك في "الموطأ - باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً" ، ص ٢١٦

رواه الشافعي في "مسنده"، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر عن أيوب عن نافع به، سواء؛ ورواه هو. وابن أبي شيبة في "مصنفهما" عن ابن عينة عن الزهري عن سالم، قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك يقول: لو وضعت المتوفى عنها زوجها ذا بطنها، وهو على السرير لقد حلت، انتهى. وفيه رجل مجهول.

أحاديث الباب: منها حديث سبيعة الأسلمية، أخرجه البخاري، ومسلم^(١) عن كريب مولى ابن عباس عن أم سلمة، قال: إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بلال، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرها أن تزوج، انتهى. وفي لفظ للبخاري: أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة، وفي لفظ آخر: فكثت قريباً من عشر ليال، ثم جاءت النبي ﷺ، فقال: أنكحي، انتهى. وأخرجه البخاري، ومسلم^(٢) أيضاً عن عمر بن عبد الله بن الأرقم أنه دخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية فساءلها عن حديثها، فأخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة، وهو من بني عامر بن لؤي، وكان ممن شهد بدرأ، فتوفى عنها في حجة الوداع، وهي حامل فلم تشب أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما فرغت من نفاسها تحملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنايل بن بعلك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها: مالي أراك متجملة، لعلك ترجين النكاح؟ والله ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرأ؛ قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي، حين أمسيت، فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك، فأقناني بأني قد حلت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزويج إن بدا لي، قال ابن شهاب: ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت، وإن كانت في دمها، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر، انتهى. وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة مسلم من رواية سبيعة، أنها نفست بعد وفاة زوجها بلال، إلى آخره؛ وتعبه ابن القطان في "كتابه"، وقال: إن هذا خطأ، فإن سبيعة لم ترو هذا الحديث، ولا رواه أحد عنها، وإنما هي صاحبة القصة، كإبي جهم في قصة الأبنجانية، وذى الدين في قصة السهو، فلو روى راو حديث السهو عن ذى الدين، أو حديث الأبنجانية عن أبي الجهم، لكان مخطئاً، فكذلك هذا، وإنما رواه أم سلمة، ثم ذكر لفظ "الصحيحين" فيه من جهة أم سلمة، انتهى. وهذا وهم فاحش،

(١) عند مسلم باب انقضائه عدة المتوفى عنها زوجها، ص ٤٨٦ - ج ١، ورواية أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة عند البخاري في "تفسير سورة الطلاق"، ص ٧٢٩ - ج ٢، والفظان الآخرون عنده في باب (ز) أولات الأجمال أجابون أن يضمن حملهن، ص ٨٠٣ - ج ٢ (٢) عند البخاري في "المغازي" باب فضل من شهد بدرأ، ص ٥٦٩ - ج ٢، وعند مسلم باب انقضائه عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل، ص ٤٨٦ - ج ١

فقد أخرجاه من حديثها ، كما قدمناه ، وكذا رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(١) ، وليس لها في الكتب الستة غير هذا الحديث ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في "مستدّها" ، وكذلك الحميدى في "الجمع بين الصحيحين" .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في "مصنفهما" ^(٢) ، قال الأول : حدثنا محمد بن بشر العبدى ؛ وقال الثانى : حدثنا سفيان الثورى ، قالوا : ثنا عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه عن الزبير بن العوام أنه كانت تحته أم كلثوم ، وكان فيه شدة على النساء ، فكرهته ، فسأله أن يطلقها ، وهى حامل ، فأبى ، فلما ضربها الطلق ألحت عليه فى تطليقه ، فطلقها واحدة ، وهو يتوضأ ، ثم خرج ، فأدركه إنسان ، فأخبره أنها وضعت ، فقال : خدعتنى خدعها الله ، فأبى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال : سبق كتاب الله فيها ، أخطبها ، فقال : إنها لا ترجع إلى أبداً ، انتهى .

قوله : روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : عدة أم الولد ثلاث حيض ؛ قلت : غريب ، والمصنف استدلل به لأصحابنا على أن عدة أم الولد ثلاث حيض فى عتق أو وفاة ؛ وقال الشافعى : حيضة واحدة ، ولكن روى ابن أبي شيبة فى "مصنفه" حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعتقت أن تعتد ثلاث حيض ، وكتب إلى عمر فكتب بحسن رأيه ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن الحارث عن على ، وعبد الله قالوا : ثلاث حيض إذا مات عنها - يعنى أم الولد - وأخرجه عن إبراهيم النخعى ، وابن سيرين ، والحسن البصرى ، وعطاء ، وروى أيضاً حدثنا الثقفى عن يحيى بن سعيد ، قال : سمعت القاسم ، وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرق بين نساء ورجاله ، كن أمهات أولاد ونكحن بعد حيضة ، أو حيزتين ، حتى يعتدن أربعة أشهر وعشراً ، فقال : سبحان الله ! إن الله يقول فى كتابه : ﴿ والذين يتوفون منكم ، ويذرون أزواجاً ﴾ أتراهن من الأزواج ، انتهى . وروى ابن حبان فى "صحيحه" فى النوع السادس والثلاثين ، من القسم الخامس عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ، قال : لا تلبسوا علينا سنة نينا ، عدة أم الولد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً ، انتهى . ورواه الحاكم فى "المستدرک" ^(٣) ، وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه الدارقطنى ،

(١) عند النسائي "باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها" ، ص ١١٥ - ج ٢ ، وعند أبى داود فى "عدة الحامل" ، ص ٣١٥ - ج ١ ، وعند ابن ماجه "باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج" ، ص ١٤٧ - ج ١ .
(٢) وعند ابن ماجه "باب المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بآنت" ، ص ١٤٧ ، وعند البيهقى فى "السنن" - باب عدة الحامل للطفة ، ص ٤٢١ - ج ٧ (٣) عند البيهقى "باب استبراء أم الولد" ، ص ٤٤٨ - ج ٧ ، وفى "المستدرک" ، ص ٢٠٩ - ج ٢ ، وعند الدارقطنى : ص ٤٢٠ - ج ٢ ، وعند أبى داود "باب فى عدة أم الولد" ، ص ٣١٦ - ج ١

ثم البيهقي في "سنتيهما"، قال الدارقطني^(١) : وقبيصة لم يسمع من عمرو ، وفي لفظه ، قال : عدة أم الولد عدة الحرة إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشراً ، وإذا عتقت ثلاث حيض ، انتهى . وقال البيهقي : قال أحمد بن حنبل هذا حديث منكراً ، وقبيصة لم يسمع من عمرو ، والصواب : ووقوف ، انتهى . ورواه أبو داود ، وابن ماجه .

قوله : روى عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس أن ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق ، وفي الوفاة عقيب الوفاة ؛ قلت : أما حديث علي فأخرجه البيهقي عنه^(٢) ، قال : العدة من يوم يموت أو تطلق ، انتهى .

وأما حديث ابن مسعود : فرواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ، ويحيى بن آدم عن شريك عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : العدة من يوم يموت أو تطلق ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عمرو بن الحارث الحارثي ثنا أبي أنبا زهير عن أبي إسحاق عن الأسود ، ومسروق ، وعبيدة عن عبد الله ، فذكره .

وأما حديث ابن عباس : فغريب ، وذكر أنه في كتاب ابن المنذر ؛ وروى ابن أبي شيبة حدثنا ابن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد ، يحسبه عن ابن عباس ، قال : العدة من يوم يموت ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، قال : عدتها من يوم طلقها ، ومن يوم يموت عنها ، انتهى . وهذا سند صحيح ، وأخرج نحوه عن عطاء ، ومجاهد ، وابن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وعكرمة ، ونافع ، وأبي قلابة ، وأبي العالية ، والشعبي ، والنخعي ، والزهري ، وعبد الرحمن بن يزيد ، ومكحول ، بأسانيد جيدة .

(١) قال صاحب "المبهر النقي" ، ص ٤٤٨ - ج ٧ ، قلت : قد قدمننا مراراً أن هذا على مذهب من يشترط السجاء ، وأن مسلماً أنكر ذلك إنكاراً شديداً ، وزعم أن المتفق عليه أنه يمكن للاتصال إمكان القاء ، وقبيصة ولد طام الفتح ، وسبع عثمان بن عفان ، وريد بن ثابت ، وأبى الدرداء . فلا شك في إمكان سبها من عمرو ، وقال صاحب "التمهيد" : أدرك أبى بكر الصديق ، وله من لا ينكر معها سبها منه ، وقد أخرج صاحب "المستدرک" ، هذا الحديث ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" ، انتهى .

(٢) عنه البيهقي في "السنن" باب العدة من الموت والطلاق ، ص ٤٢٥ - ج ٧ ، وكذا الآثار الآتية بعده مروية في "السنن الكبرى" ، ص ٤٢٥ - ج ٧

فصل

الحديث الثاني : قال عليه السلام : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها ، أربعة أشهر وعشراً ، قلت : روى من حديث أم عطية ، ومن حديث أم حبيبة ؛ ومن حديث حفصة ؛ ومن حديث زينب بنت جحش ؛ ومن حديث عائشة .

حديث أم عطية : أخرجه الجماعة ^(١) - إلا الترمذى - عن حفصة عن أم عطية ، قالت : قال رسول الله ﷺ : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ، إلا ثوب عصب ، ولا تكتحل ولا تمس طيباً ، إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار ، انتهى . وفي لفظ البخارى ، ومسلم : وقد رخص للمرأة في طهرها إذا اغتسلت من حیضتها في نبذة من قسط ، أو أظفار .

وحديث أم حبيبة : أخرجه الجماعة ^(٢) - إلا ابن ماجه - عن زينب عن أم حبيبة أنها لما توفى أبوها أبو سفيان فدعت طبيب ، فدهنت جارية ، ثم مست بعارضها ، ثم قالت : والله مالى بالطيب من حاجة ، غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشراً ، انتهى . وفي لفظ البخارى : فوق ثلاثة أيام .

وحديث حفصة : أخرجه مسلم ^(٣) عنها أن رسول الله ﷺ ، قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها ، فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً ، انتهى .

حديث مرسل مخالف لما تقدم : أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ رخص للمرأة أن تحد على زوجها حتى تنقضى عدتها ، وعلى من سواه ثلاثة أيام ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهته ؛ وقال : الصحيح حديث أم عطية .

وحديث زينب بنت جحش : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٤) عن زينب بنت أبي سلمة ، قالت :

(١) عند البخارى "باب القسط العادة عند الطهر" ، ص ٨٠٤ - ج ٢ ، وعند مسلم "باب وجوب الاحداث في عدة الوفاة" ، ص ٤٨٨ - ج ١ (٢) عند البخارى "باب (والقن يتوفون منكم ويذرون أزواجاً)" ، ص ٨٠٤ - ج ٢ ، وعند مسلم : ص ٤٨٧ - ج ١ (٣) عند مسلم : ص ٤٨٨ - ج ١ (٤) عند البخارى "باب تحد الثوى عنها أربعة أشهر وعشراً" ، ص ٨٠٣ - ج ٢ ، وعند مسلم : ص ٤٨٧ - ج ١

دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها ، فدعت بطيب ، فست منه ، ثم قالت : والله مالى بالطيب من حاجة ، إلى آخر لفظ أم حبية سواء .

وحديث عائشة : أخرجه مسلم ^(١) عن عروة عنها عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوجها ، انتهى . والمصنف استدلل بهذا الحديث على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها ، وفيه نظر ؛ ولكن الصريح في ذلك حديث أم سلمة أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٢) قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينا ، أفنكحها ؟ فقال عليه السلام : لا ، مرتين ، أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال : إنما هي أربعة أشهر وعشر . مختصر . وفي لفظ للبخارى : فلا ، حتى يمضي أربعة أشهر وعشر ؛ وتقدم في حديث أم عطية ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ، ولا تكتحل ، ولا تمس طيباً ، وهذا ظاهره في وجوب الإحداد ، وتقدم أيضاً فيه ، ورخص للمرأة في طهرها نبذة من قسط ، أو أغفار ، وهذا صريح في الوجوب أيضاً .

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام نهى المعتدة أن تختضب بالحناء ، وقال : « الحناء طيب » ؛ قلت : تقدم في « جنائيات الحج » ، حديث الحناء طيب ، وحديث نهى المعتدة عن الحناء ، أخرجه أبو داود في « سننه » ^(٣) عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولاة لها عن أم سلمة ، قالت : قال لي رسول الله ﷺ ، وأنا في عدتي من وفاة أبي سلمة : « لا تمتشطى بالطيب ، ولا بالحناء فإنه خضاب » ؛ قلت : فبأي شيء امتشط يا رسول الله ؟ ، قال : بالسر . تغلق به رأسك ، انتهى . وذكره عبد الحق في « أحكامه » من جهة أبي داود ، وقال : ليس لهذا الحديث إسناد يعرف ، انتهى . والظاهر أن لفظ المصنف حديثان ، ويحتمل أنه حديث واحد . كما ذكره السروجي في « الغاية » ، وعزاه للنسائي ، ولفظه : نهى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء ، وقال : الحناء طيب ، انتهى . وهو وهم منه ، والمصنف استدلل بهذا الحديث ، على أن المعتدة عليها الإحداد ، كالمتوفى عنها زوجها ، وفيه خلاف الشافعى ، فتعين أن يكون الحديث ، كما أورده المصنف حديثاً واحداً ؛ وحديث أبي داود هذا أجنبي عن المقصود ، والذي ذكره السروجي مطابق ، إلا أنى ما وجدته .

الحديث الرابع : روى أنه عليه السلام لم يأذن للمعتدة في الاكتحال والدهن ؛

(١) عند مسلم : ص ٤٨٨ - ج ١ (٢) عند مسلم : ص ٤٨٧ - ج ١ ، وعند البخارى : باب تحد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً ، ص ٨٠٣ - ج ٢ ، وفى « الطب - باب الاثمد والكحل من الرمد » ، ص ٨٥٠ - ج ٢
(٣) عند أبي داود : باب فيها تجتنب المعتدة في عدتها ، ص ٣١٥ - ج ١

قلت : أما الاكتحال ، فأخرجه الإمامة الستة في " كتبهم " (١) مختصراً ومطولاً عن زينب بنت أم سلمة عن أمها : أن امرأة توفى عنها زوجها ، غافوا على عيناها ، فأتوا النبي ﷺ فاستأذنه في الكحل ، فقال رسول الله ﷺ : لا ، حتى تمضي أربعة أشهر وعشراً ، انتهى . وفي لفظ لم : قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابنتي توفى عنها زوجها ، وقد اشتكت عيناها ، أفنكحها ؟ فقال عليه السلام : لا ، مرتين ، أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال : إنما هي أربعة أشهر وعشراً ، انتهى . ولم يرد المصنف هنا بالمعتدة غير المتوفى عنها ، ولكنه قصد التعميم ، وأما الدهن فغريب (٢) ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : " السر النكاح " ؛ قلت : غريب ؛ وأخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي في قوله تعالى : ﴿ ولكن لا تواعدوهن سرّاً ﴾ لا يأخذ عليها عهداً وميثاقاً أن لا تزوج غيره ؛ ونقله أبو بكر الرازي عن ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ؛ ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس في قوله : ﴿ ولكن لا تواعدوهن سرّاً ﴾ قال : يقول : إليك من حاجتي ، انتهى . حدثنا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، قال : السر (٣) أن يأخذ عليها عهداً وميثاقاً أن تحبس نفسها ، ولا تنكح غيره . حدثنا الثوري عن سلة بن كهيل عن مسلم البطين عن سعد بن جبير ، نحوه .

قوله : قال ابن عباس : التعريض أن يقول : إني أريد أن أتزوج ، وعن سعيد بن جبير : إني فيك لأرغب ، وإني أريد أن نجتمع ؛ قلت : خبر ابن عباس أخرجه البخاري (٤) في " النكاح " ولفظه : وقال لي طلق : حدثنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : ﴿ لا جناح عليكم فيما عرضتم ﴾ يقول : إني أريد التزويج ، ولوددت أنه تبسر لي امرأة سالحة ، وقال القاسم : يقول : إنك على كريمة ، وإني فيك لأرغب ، وإن الله لسائق إليك خيراً ، أو نحو هذا ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس في الآية ،

(١) عند البخاري " باب الكحل للحادة " ، ص ٨٠٤ - ج ٢ ، وعد مسلم " باب وجوب الحداد " ،

ص ٤٨٧ - ج ١

(٢) قوله : " وأما الدهن فغريب " ، لمن المخرج وجه الله تعالى ، هم أن الدهن المذكور في الحديث ، وليس كذلك ، فإن عبارة " الهداية " ، هكذا : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للستة و الاكتحال ، والدهن لا يمرى عن موع طيب ، انتهى . " والدهن لا يمرى عن موع طيب " من كلام المصنف ، ليس من الحديث ، والله أعلم .

(٣) قال الحافظ في " الدراية " ، : قلت : وقال البخاري : قال الحسن : " سر الزنا " ، ووصفه ، انتهى .

(٤) عند البخاري " باب قول الله عز وجل : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم بها ﴾ " ، ص ٢٦٨ - ج ٢

قال : يقول : إني لأريد التزويج ، انتهى . وخبر سعيد بن جبير أخرجه البيهقي عنه ^(١) (إلا أن يقولوا قولاً معروفاً) قال : يقول : إني فيك لأراغب ، وإني لأرجو أن نجمع ، انتهى .

الحديث السادس : قال عليه السلام للذي قتل زوجها : « أسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » ؛ قلت : أخرجه في "السنن الأربعة" ^(٢) عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب عن فريسة بنت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري ، أنها جاءت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره ، وأن زوجها خرج في طلب أعبده أقبوا ، حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم ، فقتلوه ، قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يترك لي مسكناً يملكه ، ولا نفقة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : نعم ، قالت : فأنصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ، أو في المسجد ناداني رسول الله ﷺ - أو أمرني - فتوديت له ، فقال : كيف قلت ؟ قالت : فرددت عليه القصة ، التي ذكرت له من شأن زوجي ؛ قال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً ، قالت : فلما كان عثمان أرسل إلى فسألني عن ذلك . فأخبرته فاتبه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ ورواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو داود الطيالسي ، والشافعي ، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم" ، ورواه مالك في "الموطأ" ^(٣) أخبرنا سعد بن إسحاق به ، ومن طريقه رواه ابن حبان في "محبته" في النوع الثاني والثمانين ، من القسم الأول ، والحاكم في "المستدرک" ، وأخرجه الحاكم أيضاً عن إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة حدثني زينب به ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً ، ولم يخرجاه ، قال محمد بن يحيى الذهلي : هو حديث صحيح محفوظ ، وهما اثنان : سعد بن إسحاق ، وهو أشهرهما ، وإسحاق بن سعد بن كعب . وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري ، فقد ارتفعت عنهما الجهالة ، انتهى كلامه بحروفه . وقال ابن عبد البر في "التفصيص" : رواه يحيى بن يحيى عن مالك ، فقال : سعيد بن إسحاق ، وغيره من الرواة ، يقول : سعد بن إسحاق ،

(١) عند البيهقي في "السنن" باب الترضي بالحلقة ، ص ١٧٩ - ج ٧ (٢) عند أبي داود "باب في المترو منها تتخل" ، ص ٣١٤ - ج ١ ، وعند الترمذي "باب ما جاء من تمت المترو عنها زوجها" ، ص ١٥٦ - ج ١ (٣) عند مالك عن سعيد بن إسحاق : ص ٢١٧ ، وعند الحاكم في "المستدرک" - باب عدة المترو عنها زوجها في بيت زوجها ، ص ٢٠٨ - ج ٢ ، قال الحاكم : رواه مالك بن أنس في "الموطأ" ، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة قال محمد بن يحيى الذهلي : هذا حديث صحيح محفوظ ، وهما اثنان : سعد بن إسحاق بن كعب ، وهو أشهرهما ، وإسحاق بن سعد بن كعب ؛ وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري ، فقد ارتفعت عنهما الجهالة ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "السنن" ، ص ٤٣٥ - ج ٧ عن حماد بن زيد عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة . فذكر الحديث نحوه ، ثم قال : فان لم يكوما اتبدا ، هذا أولى لمؤلفه سائر الرواة عن سعد ، انتهى .

وهو الأشهر ، انتهى كلامه . وقال ابن القطان في " كتابه " قال ابن حزم : زينت بنت كعب مجهولة ، لم يرو حديثها غير سعد بن إسحاق ، وهو غير مشهور بالعدالة ، قال : وليس عندي كما قال ، بل الحديث صحيح ، فإن سعد بن إسحاق ثقة ، وعن وثقه النسائي ، وزينب كذلك ثقة ، وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق ، ولا يضر الثقة أن لا يروى عنه إلا واحد ، وقد قال ابن عبد البر : إنه حديث مشهور ، انتهى .

حديث يشكل على المذهب : أخرجه الدارقطني ^(١) عن محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن علي أن النبي ﷺ أمر المثنى عنها زوجها أن تعتد حيث شئت ، انتهى . قال الدارقطني : لم يستند غير أبي مالك النخعي ، وهو ضعيف ، قال ابن القطان : ومحبوب بن محرز أيضاً ضعيف ، وعطاء مختلط ، وأبو مالك أضعفهم ، فلذلك أعله الدارقطني به ، وذكر الجميع أصوب لاحتمال أن تكون الجناية من غيره ، انتهى كلامه .

باب ثبوت النسب

الحديث الأول : قال عليه السلام : « شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه » ؛ قلت : غريب ، وروى ابن أبي شيبة في " مصنفه - في البيوع " حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري ، قال : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وغيوبهن ، ويجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال ، وأمرأتان فيما سوى ذلك ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا ابن جريج عن الزهري ، فذكره .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(٢) - في كتاب الأقضية - عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة ، انتهى . قال الدارقطني : محمد بن عبد الملك لم يسمع من الأعمش ، بينهما رجل مجهول ، وهو أبو عبد الرحمن المدائني ، ثم أخرجه عن محمد بن عبد الملك عن أبي عبد الرحمن المدائني عن الأعمش به . وسيأتي الحديث في " كتاب الشهادات " .

قوله : قالت عائشة رضی الله عنها : الولد لا يبقی فی البطن أكثر من ستين ، ولو بطل مغزل ؛

(١) عند الدارقطني : ص ٤٠٦ (٢) عند الدارقطني في " الأقضية " ، ص ٥٢٤

قلت: أخرج الدارقطني، ثم البيهقي في "سنيهما" (١) من طريق ابن المبارك ثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة، قالت: ما يزيد المرأة في الحمل على سنتين، قدر ما يتحول ظل عمود المنزل، انتهى. وفي لفظ قالت: لا يكون الحمل أكثر من سنتين، الحديث. وأخرج الدارقطني أيضاً، ومن جهته البيهقي عن الوليد بن مسلم، قال: قلت لمالك بن أنس: إني حدثت عن عائشة أنها قالت: لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قدر ظل المنزل، فقال: سبحان الله! من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق، وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة، كل بطن في أربع سنين، انتهى. قال البيهقي: وقول عمر: إن امرأة المفقود تربص أربع سنين، يشبه أن يكون إنما قاله لبقاء الحمل أربع سنين، انتهى.

باب حضانة الولد

ومن أحق به

الحديث الأول: روى أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال عليه السلام: أنت أحق به ما لم تتزوجي؛ قلت: رواه أبو داود في "سننه" (٢) حدثنا محمود بن خالد السلي ثنا الوليد عن أبي عمرو - يعني الأوزاعي - حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: أنت أحق به ما لم تسكحي، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"، وصححه إسناده، وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب به، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا المثنى بن الصباح عن عمرو به، وعن عبد الرزاق رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" به سواء.

(١) عند الدارقطني في "أواخر النكاح" ص ٤٢٥ - ج ٢، وعند البيهقي في "السنن" - باب ما جاء في أكثر

الحمل، ص ٤٤٣ - ج ٧

(٢) عند أبي داود في "الطلاق" - باب من أحق بالولد، ص ٣١٠ - ج ١، وعند الحاكم في "المستدرک"

- باب حضانة الولد، ص ٣٠٧ - ج ٢، وصححه الذهبي أيضاً، وعند الدارقطني: ص ٤١٨ عن المثنى بن الصباح، وابن جريج كلاماً عن عمرو بن شعيب، الحديث

قوله : وإليه أشار الصديق رضى الله عنه بقوله : ريقها خير له من شهد وعسل عندك يا عمر ، قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته ، والصحابة حاضرون متوافرون ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب طلق أم عاصم ، ثم أتى عليها ، وفي حجرها عاصم ، فأراد أن يأخذها منها ، فتجاذباه بينهما حتى بكى الغلام ، فانطلقا إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : يا عمر مسحها ، وحجرها ، وريقها خير له منك ، حتى يشب الصبي فيختار لنفسه ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس ، قال : طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه عاصم ، فلحقها تحمله بمحسر ، وقد فلم ، ومشي ، فأخذ بيده لينتزعه منها ، ونازعها إياه ، حتى أوجع الغلام ، وبكى ، وقال : أنا أحق بابني منك ، فاختصما إلى أبي بكر ، قضى لها به ، وقال : ريقها وحجرها وبراها خير له منك ، حتى يشب ، ويختار لنفسه ، انتهى . حدثنا سفيان الثوري عن عاصم عن عكرمة ، قال : خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر ، وكان طلقها ، فقال أبو بكر : هي أعطف ، وألطف ؛ وأرحم ، وأحلى ، وأرف ، وهي أحق بولدها مالم تنزع ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" (١) - في كتاب القضاء - أخبرنا يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ، قال : كانت عند عمر امرأة من الأنصار فولدت له عاصماً ، ثم فارقتها عمر ، فركب يوماً إلى قبا ، فوجد ابنه يلعب بفناء المسجد ، فأخذه بعضده فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جدة الغلام فنازعته إياه ، فأقبلت حتى أتيا أبا بكر ، فقال عمر : ابني ، وقالت المرأة : ابني ، فقال أبو بكر : خل بينه وبينها ، فما راجعه عمر الكلام ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا ابن عينة عن يحيى بن سعيد به ، سواء ؛ ورواه البيهقي ، وزاد : ثم قال أبو بكر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تولد والدته عن ولدها ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن إدريس عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن عمر بن الخطاب طلق جميلة (٢) بنت ثابت بن أبي الأفلح ،

(١) عند مالك في "المصنف" - باب من أتى بالولد ، ص ٣٢١

(٢) جميلة بنت ثابت بن أبي الأفلح زوج عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، تكنى أم عاصم ، بابها عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهي التي أتت فيها الحديث في "الموطأ" ، وغيره : أن عمر ركب إلى قباء فوجد ابنه عاصماً يلعب مع الصبيان ، فحمله بين يديه ، فأدركته جدته الشموس بنت أبي حاتم ، فنازعته إياه ، الحديث ، انتهى . كذا ذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" ، والمخالف ابن حجر في "الألمة" ، ص ٢٦٢ - ج ٤ ، وقال ابن سعد في "الطبقات" ، ص ٢٥١ - ج ٨ : الشموس بنت أبي حاتم الزاهب زوج الشموس بنت أبي الأفلح ، فولدت له عاصم بن ثابت ، شهد بدرأ ، وقتل يوم الرجيع شهيداً ، وحنث الدر . وجميلة بنت ثابت مياينة ، تزوجها عمر بن الخطاب ، فولدت له عاصم بن عمر . أسلمت للشموس بنت أبي حاتم ، ونايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انتهى .

فتزوجت ، فجاء عمر ، فأخذ ابنه ، فأدركته الشمس بنت أبي عامر الأنصارية ، وهى أم جميلة ، فأخذته ، فترافعا إلى أبي بكر ، فقال لعمر : خلّ بينها وبين ابنها ، فأخذته ، انتهى .

الحديث الثانى : قال عليه السلام : الخالة والدة ؛ قلت : روى من حديث على ؛ ومن حديث أبي مسعود ؛ ومن حديث أبي هريرة .

أما حديث على : فرواه إسحاق بن راهويه فى "مسنده" أخبرنا يحيى بن آدم ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانيء بن هانيء ، وهيبيرة بن يريم عن على قال : لما خرجنا من مكة ألتنا بنت حمزة تنادى : يا عم ياعم ، فتناولتها يدها ، فدفعتها إلى فاطمة ، فقلت : دونك بنت عمك ، فلما قدمنا المدينة اختصمنا فيها : أنا ، وجعفر ، وزيد بن حارثة ، فقال : جعفر بنت عمى ، وغالتهأ عندى - يعنى أسماء بنت عميس - وقال زيد : بنت أخى ، وقلت : أنا أخذتها ، وهى ابنة عمى ، فقال رسول الله ﷺ : أما أنت يا جعفر فأشبهت خلقى وخلقى ، وأما أنت يا على ، ففى وأنا منك ، وأما أنت يا زيد ، فأخونا ومولانا ، والجارية عند غالتهأ ، فإن الخالة والدة ؛ قلت : يا رسول الله ألا تزوجها ؟ قال : ابنة أخى من الرضاة ، انتهى . ورواه أحمد فى "مسنده" ، والحديث رواه البخارى فى "صحيحه" عن البراء بلفظ : الخالة بمنزلة الأم ؛ ورواه أبو داود من حديث على بلفظ : الخالة أم ؛ فالبخارى أخرجه (١) فى "الشهادات" ، وفى "غزوة خيبر" فى باب عمرة القضاء "عن أبي إسحاق عن البراء ، قال : اعتمر النبى ﷺ فى ذى القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام ، إلى أن قال : فلما دخلها ومضى الأجل أتوا علىاً ، فقالوا له : قل لصاحبك : أخرج عنا ، فقد مضى الأجل ، فخرج النبى ﷺ ، فبعثهم ابنة حمزة : ياعم ياعم ، فتناولها على ، فأخذ يدها ، وقال لفاطمة : دونك ابنة عمك ، فاخصم فيها على ، وزيد ، وجعفر ، فقال على : أنا أحق بها ، وهى ابنة عمى . وقال جعفر : ابنة عمى وغالتهأ تحبى ، وقال زيد : ابنة أخى ، فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها ، وقال : الخالة بمنزلة الأم ، مختصر . وأخرجه أبو داود (٢) عن عبيد بن عمير عن على ، فذكر القصة ، وفيه : فقضى بها رسول الله ﷺ لجعفر ، تكون عند غالتهأ ، وقال : إنما الخالة أم ، مختصر . وأما حديث أبي مسعود : فرواه الطبرانى فى "معجمه" (٣) حدثنا أبو الشيخ محمد بن الحسن الأصبهاني ، وأحمد بن زهير التستري ، قالوا : ثنا محمد بن حرب النسائي ثنا يحيى بن عباد ثنا قيس

(١) عند البخارى فى "الشهادات" - باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان بن فلان ، ص ٣٧١ - ج ١ ، وفى "عمرة القضاء" ، ص ٦١٠ - ج ٢ (٢) عند أبي داود "باب من أحق بالولد" ، ص ٣١١ - ج ١ (٣) قال الهيثمى فى "مجمع الزوائد" ، ص ٣٢٣ - ج ٤ : رواه الطبرانى ، وفيه قيس بن الربيع ، وجمعه شعبة ، والثورى ، وصفه جماعة ، وبقي رجاله ثقات ، انتهى .

ابن الربيع عن أنى حصين عن خالد بن سعد عن أبي مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ :
« الخالة والدة » ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فأخرجه العقيلي في « كتابه » عن يوسف بن خالد السمي ثنا
أبو هريرة المدني عن مجاهد عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الخالة والدة » ، انتهى .
وأعله يوسف هذا ، ووصفه بالكذب ، وقال : لا يتابع عليه .

حديث آخر : مرسل ، رواه ابن سعد في « الطبقات »^(١) - في ترجمة جعفر بن أبي طالب
فقال : أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال :
إن ابنة حمزة لتطوف بين الرجال ، إذ أخذ على يدها ، فألقاها إلى فاطمة في هودجها ، قال : فاختصم
فيها علي ، وجعفر ، وزيد بن حارثة حتى ارتفعت أصواتهم ، فأيقظوا النبي ﷺ ، فقال علي :
ابنة عمي ، وأنا أخرجتها ، وقال جعفر : ابنة عمي ، وغالتهما عندي ، وقال زيد : ابنة أخي ، ففضى
بها النبي ﷺ لجعفر ، وقال : « الخالة والدة » ، فقام جعفر لحجل حول النبي ﷺ ، أي دار عليه ،
فقال له النبي ﷺ : ما هذا يا جعفر ؟ قال : شيء . رأيت الحبشة تصنعهم بملوكهم إذا أرضعهم ، انتهى .
حديث آخر : مرسل ، رواه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » بسنده عن الزهري ،
قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « العم أب إذا لم يكن دونه أب ، والخالة والدة إذا لم يكن
دونها أم » ، انتهى .

الحديث الثالث : روى أنه عليه السلام خير ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(٢)
عن هلال بن أسامة عن أبي ميمونة ، سليم ، ويقال : سليمان مولى من أهل المدينة ، رجل صدق ،
قال : بينما أنا جالس مع أبي هريرة ، جاءت امرأة فارسية معها ابن لها ، فأذعياه ، وقد طلقها زوجها ،
فقلت : يا أبا هريرة - ورطنت بالفارسية - زوجي يريد أن يذهب بابني ، فقال أبو هريرة : استهما
عليه - ورطن لها بذلك - فجاء زوجها ، فقال : من يحاقني في ولدي ، فقال أبو هريرة : اللهم إني
لا أقول هذا ، إلا أني سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ، وأنا قاعد عنده ، فقالت : يا رسول الله
إن زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من برأبي عنبه ، وقد نفعتي ، فقال رسول الله ﷺ :
استهما عليه ، فقال زوجها : من يحاقني في ولدي ، فقال النبي ﷺ : هذا أبوك ، وهذه أملك ،

(١) عند ابن سعد في « ترجمة جعفر بن أبي طالب » ، ص ٢٢ - ج ٤ - الجزء الأول منه - وقال ابن سعد :
« خالها أسماء بنت عيسى ، وأما سلى بنت عيسى ، انتهى . » (٢) عند أبي داود « باب من أحق بالولد » ،
ص ٣١١ - ج ١ . وعند الترمذي في « الأحكام - باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افرقا » ، ص ١٧ - ج ١ ،
وعند النسائي في الطلاق - باب إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد » ، ص ١١٢ - ج ٢

نخذه يد أيهما شئت ، فأخذ يد أمه ، فانطلقت به ، انتهى . أخرجه أبو داود ، والنسائي في "الطلاق" هكذا ، وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه في "الأحكام" مختصراً ، بدون القصة ، أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وأبو ميمونة اسمه سليم ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والثلاثين ، من القسم الخامس ، بلفظ الترمذى ، وزاد فيه : وأن أبا هريرة خير غلاماً بين أبيه وأمه ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" - في كتاب الأحكام - بلفظ أبي داود ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : هذا الحديث يرويه هلال بن أسامة عن أبي ميمونة ، سلى - مولى من أهل المدينة - رجل صدق ، عن أبي هريرة ، وأبو ميمونة هذا ليس بمجهولاً ، فقد كناه هلال بن أسامة بأبي ميمونة ، وسماه سلى ، وذكر أنه مولى من أهل المدينة ، ووصفه بأنه رجل صدق ، وهذا القدر كاف في الراوى حتى يتبين خلافه ، وأيضاً فقد روى عن أبي ميمونة المذكور أبو النضر ، قاله أبو حاتم : وروى عنه يحيى بن أبي كثير هذا الحديث نفسه ، كما رواه ابن أبي شيبة في "مسنده" حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي ميمونة عن أبي هريرة ، قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، وقد طلقها زوجها فأراد أن يأخذ ابنها ، فقال عليه السلام : استهما فيه ، فقال عليه السلام للغلام : تخير أيهما شئت ، قال : فاختار أمه ، فذهبت به ، انتهى . قال : فجاء من هذا جودة الحديث وصحته ، انتهى .

قوله : وقد صح أن الصحابة لم يغيروا ؛ قلت : تقدم قريباً لمالك . واليهيقي عن أبي بكر أنه دفع الغلام لأمه لما اختصم فيه عمر ، وأمه ، وقال فيه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا توله والدة عن ولدها ، وقد ورد ما يخالف ذلك ، روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أنه سمع عبد الله بن عبيد بن عمير يقول : اختصم أب وأم في ابن لهما إلى عمر بن الخطاب ، فغيره ، فاختار أمه ، فانطلقت به ، انتهى . وتقدم عند ابن حبان عن أبي هريرة أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : اللهم اهده ، فوق لاختيار الأنظر بدعائه عليه السلام ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "الطلاق" ، والنسائي ^(١) في "الفرائض" عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان ، أنه أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم ، فجاء بابل لها صغير لم يبلغ ، فأجلس النبي ﷺ الأب ههنا ، والأم ههنا . ثم خيره وقال : اللهم اهده ، فذهب إلى أبيه ، انتهى .

(١) عند أبي داود "باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد" ، ص ٣٠٥ ، وفي "الدرية" ، في رواية للنسائي "جاء ابن لهما" ،

ولفظ أبي داود أنه أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم ، فأنت النبي ﷺ ، فقالت : ابنتي ، وهي فطيم ، وقال رافع : ابنتي ، فأقعد النبي ﷺ الأم ناحية ، والآب ناحية ، وأقعد الصبية بينهما ، وقال لهما : ادعواهما ، فالت الصبية إلى أبيها ، فقال عليه السلام : اللهم اهدهما ، فالت إلى أمها ، فأخذها ، انتهى . أخرجه أبو داود عن عيسى بن يونس عن عبد الحميد به ، والنسائي عن المعافى عن عمران عن عبد الحميد به ، ويسند أبي داود ومثته رواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن أبي عاصم النبيل عن عبد الحميد به ، وسمى فيه البنت المذكورة عميرة ، وعن علي بن غراب عن عبد الحميد به ، وقال : فيه تشبه بالفطيم ، وأخرجه ابن ماجه ، والنسائي في "سننه"^(٢) عن إسماعيل بن إبراهيم بن علي ثنا عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلة عن أبيه عن جده أبي سلة أن أبوين اختصما في ولد إلى رسول الله ﷺ ، أحدهما كافر ، غيره النبي ﷺ فتوجه إلى الكافر ، فقال : اللهم اهده ، فتوجه إلى المسلم ، فقضى له به ، انتهى . وبهذا السند رواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والبخاري في "مسانيدهم" ، وفي لفظ أحمد : في ولد صغير ، وفيه ، وفي لفظ السنن ما يدفع حل المصنف الحديث على أن الصبي كان بالناً ، وأبوسلة هذا عده ابن سعد في "الطبقات"^(٣) من الصحابة الذين نزلوا البصرة ، قال ابن القطان في "كتابه" هذا الحديث يرويه عيسى بن يونس ، وأبو عاصم النبيل ، وعلي بن غراب ، كلهم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جد أبيه رافع بن سنان ، فانه عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان ، وعبد الحميد ثقة ، وأبوه جعفر كذلك ، قاله الكوفي ، ورواية عيسى بن يونس عند أبي داود ، ورواية أبي عاصم ، وعلي بن غراب عند الدارقطني في "سننه" ، وسميت البنت المذكورة في رواية أبي عاصم : عميرة ، وروى أنه كان غلاماً ؛ وروى أنها كانت جارية ، فلعلمها قضيتان خير في إحداهما غلام ، وفي الأخرى جارية ؛ وقد روى هذا الحديث من طريق عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلة عن أبيه عن جده أن أبويه اختصما فيه ، الحديث ، هكذا رواه ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن إبراهيم بن علي عن عثمان البتي ؛ وكذا رواه يعقوب الدورق عن إسماعيل أيضاً ؛ ورواه يزيد بن زريع عن البتي ، فقال فيه : عن عبد الحميد بن يزيد بن سلة أن جده أسلم ، وأبت امرأته

(١) عند الدارقطني في "الطلاق" ، ص ٤٤٣ (٢) عبد ابن ماجه في "الأحكام" - باب تخيير الصبي بين أبويه ،،

ص ١٧١ - ج ١ ، وعند النسائي في "الطلاق" - باب إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد ،، ص ١١٢ - ج ٢

(٣) راجع "ترجمة أبي سلة" - في الطبقات ،، ص ٥٧ - ج ٧ - الجزء الأول منه .

أن تسلم ، وبينهما ولد صغير ، فذكر مثله ، رواه عن يزيد بن زريع يحيى الحماني من رواية ابن أبي خيثمة عنه ، وهذه الروايات لا تصح ، لأن عبد الحميد بن سلة ، وأباه وجده لا يعرفون ، ولو صحت لم ينبغي أن يجعله خلافاً لرواية أصحاب عبد الحميد بن جعفر عن عبد الحميد بن جعفر ، فإنهم ثقات ، وهو ، وأبوه ثقتان ، وجده رافع بن سنان معروف ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

فصل

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « من تأهل ببلدة فهو منهم » : قلت : رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » ^(١) حدثنا الملقى بن منصور عن عكرمة بن إبراهيم الأزدي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئاب عن أبيه أن عثمان صلي بنى أربعاً ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ : من تأهل في بلدة فهو من أهلها يصلي صلاة المقيم ، وإن تأهل منذ قدمت مكة ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » كذلك ، ولفظه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا تزوج الرجل ببلد فهو من أهله ، وإنما أعمت لأنني تزوجت بها منذ قدمت ، انتهى . ورواه أحمد في « مسنده » ، ولفظه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم ، انتهى . وذكره البيهقي في « المعرفة - في باب صلاة المسافر » ، ولم يصل سند به ، ثم قال : هذا حديث منقطع ، وعكرمة الأزدي ضعيف ، انتهى .

باب النفقة

الحديث الأول : قال عليه السلام في حجة الوداع : « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » : قلت : تقدم في حديث جابر الطويل في « الحج » .
الحديث الثاني : قال عليه السلام لامرأة أبي سفيان : « خذي من مال زوجك ما يكفيك وولديك بالمعروف » : قلت : أخرجه الجماعة ^(٢) - خلا الترمذي - عن هشام بن عروة عن أبيه

(١) وأخرجه المصنف في « مجمع الزوائد - باب فيمن سفر فتأهل في بلدة » ، ص ١٥٦ - ج ٢ عن عبد الرحمن بن أبي ذئاب ، وقال : وعكرمة بن إبراهيم ، وهو ضعيف ، انتهى .
(٢) عند البيهقي في « اللبوع - باب من أجرى أمر الأمصار على ما يشاءون بينهم » ، ص ٢٩٤ - ج ١ ، وفي « النفقات - باب إذا لم يتفق الرجل فقرأه أن تأخذ بغير علمه » ، ص ٨٠٨ - ج ١ ،

عن عائشة أن هنداً أم معاوية قالت : يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ، فقال عليه السلام : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » ، انتهى . ذكره البخاري ، وأبو داود في « البيوع » ، ومسلم ، والنسائي في « القضاء » ، وابن ماجه في « الأحكام » ؛ وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » في أول النوع الثالث ، من القسم الرابع ، وفيه : أنا أخذ من ماله وهو لا يشعر ؟ قال : خذي من ماله بالمعروف وهو لا يشعر .

الحديث الثالث : روى عن فاطمة بنت قيس ، قالت : طلقني زوجي ثلاثاً ، فلم يفرض لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة ؛ قلت : أخرجه الجماعة^(١) - إلا البخاري - عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ؛ قالت : طلقني زوجي ثلاثاً فخاصمته إلى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة ، فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة ، وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم ، انتهى . أخرجه مختصراً ومطولاً : وعند النسائي^(٢) فيه من حديث سعيد بن يزيد الأحمسي ثنا الشعبي به : إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة ، ذكره في « باب الرخصة - في التطلق ثلاثاً » ، وعند أحمد^(٣) ، والطبراني فيه من رواية مجاهد عن الشعبي به ، نحو ذلك ، ولفظ الطبراني : فقال لها : اسمعي يا بنت قيس إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت عليها رجعة ، فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة لها ولا سكنى ، وفي لفظ آخر : فإذا لم تحمل له حتى تسكح زوجها غيره ، فلا نفقة لها ولا سكنى ؛ قال ابن القطان في « كتابه » : وهذه الزيادة التي هي : إنما السكنى والنفقة لمن كان يملك الرجعة ، إنما زادها مجاهد وحده من دون أصحاب الشعبي ؛ وقد أورده مسلم بدونها ، ورواها عن مجاهد هشيم^(٤) ، وابن عينة ، وعبدة ابن سليمان ؛ فحديث هشيم^(٥) عند الدارقطني ، وحديث ابن عينة ، قال قاسم بن أصبغ في « كتابه » :

وعند مسلم « باب قضية هند » ، ص ٧٥ - ج ٢ ، وعند أبي داود « باب الرجل يأخذ حقه من تحت يده » ، ص ١٤٢ - ج ٢ ، وعند النسائي في « أدب القضاء - باب قضاء الحاكم على النائم إذا عرفه » ، ص ٣١٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في « كتاب الأحكام - باب مكرأة من مال زوجها » ، ص ١٦٧

(١) عند مسلم « باب المطلقة الباتنة لا نفقة لها » ، ص ٤٨٥ - ج ١ ، وعند أبي داود « باب نفقة المبتوتة » ، ص ٣١٢ - ج ١ ، وعند الترمذي « باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى » ، ص ١٥٢ - ج ١ ، وعند ابن ماجه « باب المطلقة ثلاثاً لها سكنى ونفقة » ، ص ١٤٨ ، وعند النسائي في « باب الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها وحملها لسكتها » ، ص ١١٩ - ج ٢

(٢) عند النسائي « باب الرخصة في التطلق ثلاثاً » ، ص ١٠٠ - ج ٢ (٣) عند أحمد في « مسند فاطمة بنت قيس » ، ص ٣٧٣ - ج ٦ (٤) قلت : تأييم على منه الزيادة يحيى بن سعيد عن مجاهد ، عند أحمد : ص ٣٧٣ - ج ٦ (٥) وتابعة هشيم عند أحمد : ص ١٥٠ - ج ٦ ، كما هي عند الدارقطني : ص ٤٣٥ - ج ٢ ، قلت : وهو أمش الدارقطني : ص ٤٣٤ ، والزيادة في أكثر الروايات موقوفة عليها ، وقد بين الحطبي في « المدرج » ، أن مجاهد بن سعيد تفرد برقمه ، وهو ضيف ، ومن أدخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رقمه مجاهداً ، لكنه أضف منه ، كذا في « الفتح » ، انتهى .

حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا الحيدى ثنا سفيان ثنا مجالد عن الشعبي به ، وحديث عبدة رواه أحد حدثنا عبدة بن سليمان ثنا مجالد به ، وقد أتى هذه الزيادة ^(١) في بعض طرق الحديث من رواية جماعة من أصحاب الشعبي ، فهم مجالد ، فيتوهم أن الزيادة من رواية الجميع ، وليس كذلك ، وإنما هي من رواية مجالد وحده ، وهشيم يدلها فهم ، وله في مثل ذلك ما ذكره أبو عبد الله الحاكم أن جماعة من أصحابه اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا عنه التدليس ، فقفن لذلك يوماً ، فجعل يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين ، ومغيرة عن إبراهيم ، فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم ؟ قالوا : لا فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً واحداً ما ذكرته ، إنما قلت : حدثني حصين ، ومغيرة غير مسموع ، وقد فصلها الحسن بن عرفة عن رواية الجماعة ، وعزاها إلى مجالد منهم ، كما هو عند الدارقطني ، فلما ثبتت هذه الزيادة عن مجالد وحده تحقق فيها الرب ، ووجب لها الضعف بضعف مجالد المتفرد بها ، ولكن وردت من غير رواية مجالد عن الشعبي ، رواه النسائي من حديث سعيد بن يزيد الأحمسي ثنا الشعبي به . وسعيد بن يزيد الأحمسي لم تثبت عدالته ، وقد ذكره أبو حاتم برواية أبي نعيم عنه ، وروايته عن الشعبي ، وقال : إنه شيوخ ، انتهى كلامه .

الحديث الرابع : قال المصنف رحمه الله : وحديث فاطمة رده عمر رضى الله عنه ، فاته قال : لا تدع كتاب ربنا ، ولا سنة نبينا يقول امرأة لاندري صدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « للطلقة الثلاث النفقة والسكنى ، مادامت في العدة » ؛ ورواه أيضاً عائشة ، وجابر ، وزيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد رضى الله عنهم .

قلت : أما حديث عمر : فأخرجه مسلم ^(٢) عن أبي إسحاق ، قال : حدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ ، قال : لا سكنى لها ولا نفقة ، فأخذ الأسود كفاً من حصي ، فخصبه به ، فقال : ويحك تحدث بمثل هذا ، قال عمر : لا تترك كتاب ربنا ، ولا سنة نبينا يقول امرأة لاندري حفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة . قال الله تعالى : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ الآية ، انتهى . وزاد الترمذي ^(٣) فيه : وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى ، انتهى .

(١) قلت : وأخرج الزيادة الدارقطني : ص ٤٣٤ عن السدي عن أبيه من طائفة ، وعن شريك من جابر من فاطمة بنت قيس ، وأخرجا سيار ، وحصين ، ومغيرة ، وداود ، ومجاهد ، وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، كما في الدارقطني ، وعند البيهقي في « السنن » ، عن فراس عن الشعبي : ص ٤٧٣ - ح ٧ ، وقد مر الجواب عنها .
(٢) عند مسلم « باب المطلقة البائن لانتفاة الماء » ، ص ٤٨٥ - ج ١ ، والترمذي « باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لانتفاة الماء ولا سكنى » ، ص ١٥٢ - ج ١ .

(٣) قال ابن المهام في « الفتوح » ، ص ٣٤٠ - ج ٣ : ولا ريب في أن قول الصحابي : من السنة كذا ، رفع ، فكيف إذا كان قائله عمر رضى الله عنه ، وعند الطحاوي في « باب النفقة والسكنى لمتدة الطلاق » ، ص ٣٩ - ج ٢ ،

وأما حديث عائشة : فأخرجه مسلم ^(١) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة خير أن تذكر هذا - يعني قولها : لاسكني لك ، ولا نفقة - ، انتهى . وفي لفظ البخاري : قالت ما لفاطمة ، ألا تنق الله - يعني في قولها : لاسكني ولا نفقة - وجمع بينهما ابن أبي شيبة في "مصنفه" - أعنى حديث عمر ، وعائشة - فقال : حدثنا حفص بن غياث ، ومحمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر ^(٢) أنه قال - وقد ذكر له حديث فاطمة بنت قيس - : لا ينجح قول امرأة في دين الله ، المطلقة ثلاثا السكنى ، والنفقة : زاد ابن فضيل : وقالت عائشة : ما لفاطمة في أن تذكر هذا خير ، انتهى .

وأما حديث جابر : فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٣) عن حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة ، انتهى . قال عبد الحق في "أحكامه" : إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر فيه السماع ، أو كان عن الليث عن أبي الزبير ، وحرب ابن أبي العالية أيضاً لا يحتج به ، ضعفه يحيى بن معين في رواية الدورى عنه ، وضعفه في رواية ابن أبي خيثمة ، والأشبه وقفه على جابر ، انتهى .

وأما حديث زيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد : فغريب ^(٤) ؛ وروى الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا ججاج ثنا أبو عوانة عن سليمان عن إبراهيم أن ابن مسعود ، وعمر قالوا : المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة ، انتهى . وفي حديث فاطمة بنت قيس عند مسلم ^(٥) فلما مضت عدتها أنكحها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث ، فحدثته به ، فقال مروان : لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سنأخذ بالعصمة التي

وعند الدارقطني : ص ٤٣٦ زيادة قوله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن لها النفقة والسكنى ، انتهى . وأخرج هذه الزيادة ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢٩٨ ج ١٠ .
(١) عند مسلم "باب المطلقة البائنة لا نفقة لها" ، ص ٤٨٥ ج ١ ، وعند البخاري "باب قصة فاطمة بنت قيس" ، ص ٨٠٢ ج ٢ (٢) عند الدارقطني : ص ٤٣٤ ج ٢ (٣) عند الدارقطني : ص ٤٣٣ ، وفي "التلخيص" ، حرب بن أبي العالية أبو معاذ البصري صدوق بهم . انتهى . وروى عنه مسلم ، وفي "التلخيص" ، ص ٢٢٥ ج ٢ ؛ قلت : وذكره ابن حبان في التلخيص ، انتهى .

(٤) قلت : حديث أسامة بن زيد عند الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٤٠ ج ٢ ، وفيه : وكان محمد بن أسامة ابن زيد يقول : كان أسامة إذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئاً رماها بما كان في يده ، انتهى . قال ابن الهمام في "الفتح" ، ص ٣٤١ ج ٣ بعد نقل هذا الحديث : هذا مع أنه هو الذي تزوجها بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أعرف بالمكان الذي يهبط عنه إلى منزله ، حتى بنى بها ، فهذا لم يكن قطعاً إلا لله ، بأن ذلك غلط منها ، أو لله بخصوص سبب جواز انتقالها من السنن ، أو بخفية المكان ، وقد جاء ذلك أيضاً ، ولم يظهر المخرج بحديث أسامة ، فاستغفره . واثقه الميسر ، انتهى . (٥) عند مسلم : ص ٤٨٤ ، قطعة من حديث طويل يأتي بعد

وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة حين بانها قول مروان : فبني وينكم القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ الآية ، هذا لمن كانت له رجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ، فكيف تقولون : لانفقة لها ، إذا لم تكن حاملا ، فعلاَم تحبسوها ١٩ ، انتهى . وهذا صريح أن النفقة جزاء الاحتباس ؛ وأخرجه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة المخزومي خرج مع علي بن أبي طالب ؛ وفي لفظ : إلى اليمن ؛ وفي لفظ : فخرج إلى غزوة نجران ، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها ، فأنت النبي ﷺ فأخبرته ، فقال لها : لانفقة لك ، فاستأذنته في الانتقال ، فأذن لها ، فقالت : إلى أين يا رسول الله ؟ قال : إلى ابن أم مكتوم - وكان أعمى - تضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت عدتها أنكحها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ، الحديث . تفرد بهذا السياق مسلم ، قاله عبد الحق .

فصل

قوله : ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم ، ولا على المسلم نفقة أخيه النصراني ، لأن النفقة متعلقة بالإرث بالنص ، بخلاف العتق عند الملك ، لأنه متعلق بالقرابة ، والمحرمية بالحديث ؛ قلت : يشير بالنص إلى قوله تعالى : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ . ويشير بالحديث إلى قوله عليه السلام : « من ملك ذا رحم منه عتق عليه » ، وسيأتي قريباً في " العتق " إن شاء الله تعالى .

قوله : ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد ، لأن لها تأويلاً في مال الولد بالنص ؛ قلت : يشير إلى حديث : « أنت ومالك لأبيك » ، رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة ، وسيأتي في " باب الوطء الذي يوجب الحد " إن شاء الله تعالى . وفي الباب حديث عمارة بن عمير عن عمته عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه ، رواه أصحاب " السنن الأربعة " (١) ، وحسنه الترمذي ؛ ورواه البيهقي (٢) من حديث الأسود عن عائشة مرفوعاً : « إن أولادكم هبة الله لكم ، (يهب لمن يشاء إناثاً ، ويهب لمن يشاء الذكور) ، وأموالهم لكم إذا احتجتم إليها ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک - في سورة البقرة " ؛ وقال :

(١) عند الترمذي في " الأحكام - باب ما به أن الولد يأخذ من مال ولده " ، ص ١٧٤ - ج ١ ، وعند أبي داود في " البيوع - باب الرجل يأكل من مال ولده " ، ص ١٤١ - ج ٢ ، والنسائي في " البيوع " ، ص ٢١٠ - ج ٢ ، وابن حبان في " البيوع " ، ص ١٥٥ (٢) عند البيهقي في " السنن - باب نفقة الوالدين " ، ص ٤٨٠ - ج ٢ ، وعند الحاكم في " تفسير سورة البقرة - باب أولادكم هبة الله لكم " ، ص ٢٨٤ - ج ٢

حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، إنما اتفقا على حديث عائشة : أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وولده من كسبه ، انتهى . وهذا وهم ، فإن الشيخين لم يروياه ، ولا أحدهما ؛ وأخرج أبو داود ^(١) في "اليبوع" عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، نحوه ؛ ورواه أحمد في "مسنده" حدثنا عفان ثنا يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب به .

فصل

الحديث الخامس : قال عليه السلام في المالك : «لأنهم إخوانكم ، جعلهم الله تعالى تحت أيديكم ، أطعمهم مما تأكلون ، وألبسهم مما تلبسون ، ولا تعذبوا عباد الله ، » قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم عن المعمر بن سويد ، قال : مررت بأبي ذر بالبزفة ، وعليه برد ، وعلى غلامه برد مثله ؛ فقلت : يا أبا ذر لو جمعت بينهما كانت حلة ، فقال : إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام ، وكانت أمه أعمى ، فغيرته بأمه ، فشكاني إلى رسول الله ﷺ ، فقال لي : يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية ، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فأطعمهم مما تأكلون ، وألبسهم مما تلبسون ، ولا تكلفهم ما يغلهم ، فإن كلفتمهم ، فأعينهم ، انتهى . ذكره البخاري ^(٢) في "العتق - والإيمان" ، ومسلم في "الإيمان - والنور" ، ورواه أبو داود في "الأدب" وزاد : ومن لم يلائمكم منهم فيعموه ، ولا تعذبوا خلق الله ، انتهى . وسنده : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش عن المعمر بن سويد به .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان ؛ قلت : تقدم في الحديث الذي قبله ، عند أبي داود بسند صحيح : ولا تعذبوا خلق الله ، عن المعمر بن سويد .

الحديث السابع : ونهى عليه السلام عن إضاعة المال ؛ قلت : أخرجه البخاري ^(٣) ، في "الاستقراض" ، ومسلم في "القضاء" عن وراد مولى المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة ، قال :

(١) عند أبي داود في "اليبوع - باب الرجل يأكل من مال ولده" ، ص ١٤٢ - ج ٢
(٢) عند البخاري في "العتق - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «البيد إخوانكم فأطعمهم»» ، ص ٣٤٦ - ج ١ ، وفي "الإيمان - باب المأوى من أمر الجاهلية" ، ص ٩ - ج ١ ، وفي "الأدب - باب ما ينهى من السباب واللعن" ، ص ٨٩٣ - ج ٢ ، وعند مسلم في "النور - باب صحبة المالك" ، ص ٥٢ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الأدب - باب في حق المالك" ، ص ٣٤٥ - ج ٢ (٣) عند البخاري في "الاستقراض - باب ما ينهى من إضاعة المال" ، ص ٤٢٤ ، وعند مسلم في "الأنفحة - باب النهي عن كثرة المسائل ، والنهي عن منع وهات" ، ص ٧٥ - ج ٢ ، وعند مالك في "الموطأ - باب ما جاء في إضاعة المال" ، ص ٣٨٨

قال لي النبي ﷺ: «إن الله حرم عليكم ثلاثاً: عقوق الأمهات، وأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»، انتهى.

حديث آخر: رواه مالك في "الموطأ" عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويسخط لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويسخط لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، انتهى. وهو مرسل؛ وأخرجه مسلم عن جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه سواء؛ ولفظه: ويكره لكم، عوض: يسخط، أخرجه أيضاً في "القضاء".

كتاب العتق

الحديث الأول: قال عليه السلام: «أيما مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار»؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ^(١) عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئ مسلم أعتق أمراً مسلماً استغفر الله بكل عضو منه عضواً منه من النار، انتهى. وفي لفظ: من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار، حتى الفرج بالفرج، انتهى. أخرجه الترمذي في "الإيمان والنذور"؛ وابن ماجه في "الأحكام"، والباقون في "العتق".

حديث آخر: أخرجه أبو داود، وابن ماجه ^(٢) عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة عن النبي ﷺ: «أيما رجل أعتق رجلاً مسلماً كان فكاكه من النار، وأيما امرأة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار، زاد أبو داود: وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين، إلا كانتا فكاكه من النار، يجزى مكان كل عظيمين منهما عظم من عظامه، مختصر.

حديث آخر: أخرجه الترمذي ^(٣) عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة عن النبي ﷺ،

(١) عند البخاري في "العتق" وقوله، ٣٤٢ - ج ١، وفي "النذور والإيمان" باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾، ص ٩٩٤ - ج ٢، وعند مسلم "باب فضل العتق"، ص ٤٩٥ - ج ١، وعند الترمذي في "الإيمان والنذور" باب في ثواب من أعتق رقبة، ص ١٩٩ - ج ١ (٢) عند ابن ماجه "باب العتق"، ص ١٨٤ - ج ٢، وعند أبي داود في "باب أي الرقاب أفضل"، ص ١٩٦ - ج ٢ (٣) عند الترمذي في "الإيمان والنذور" باب ماجاء في فضل من أعتق، ص ٢٠٠ - ج ١، وقوله: وفيه الحديث أن عتق الذكور، إلخ، ليس فيما عندنا من النسخة المطبوعة للترمذي، والله أعلم.

قال: أيما امرئ مسلم أعقق امرأ مسلماً كان فكاًكه من النار، يجزئ كل عضو منه عضواً منه، وأيما امرئ مسلم أعقق امرأتين مسلمتين كانتا فكاًكه من النار، يجزئ كل عضو منهما عضواً منه، انتهى. وقال: حديث حسن صحيح غريب، قال: وقفه الحديث أن عتق الذكور أفضل من عتق الإماء، انتهى. الحديث الثاني: قال عليه السلام: «لا عتق فيما لا يملك ابن آدم»، قلت: أخرجه أبو داود، والترمذي في «الطلاق» عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأنذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، واختصره ابن ماجه بقصة الطلاق.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في «سننه»^(١) عن سليمان بن أبي سليمان عن يحيى بن أبي كثير عن طلوس عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأنذر إلا فيما أطيع الله فيه، ولا يمين في غضب، ولا طلاق، ولا عتق فيما لا يملك، انتهى. وذكره عبد الحق في «أحكامه» من جهة الدارقطني، وقال: إسناده ضعيف، قال ابن القطان: وعلم سليمان بن أبي سليمان، فانه شيخ ضعيف الحديث، قاله أبو حاتم الرازي، انتهى. وقال صاحب «التقيع»: هذا حديث لا يصح، وسليمان بن أبي سليمان هو سليمان بن داود البجلي، متفق على ضعفه، قال ابن معين: ليس بشيء؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، انتهى. حديث آخر: رواه ابن مردويه في «تفسيره» حدثنا دعلج بن أحمد ثنا محمد بن إبراهيم القوشجي ثنا عبد الله بن يزيد أبو بكر الدمشقي ثنا صدقة بن عبد الله الدمشقي أبو معاوية حدثني محمد بن المنكدر حدثني جابر بن عبد الله، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا طلاق لما لا يملك ابن آدم، ولا عتق لما لا يملك»، انتهى. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر.

فصل

الحديث الثالث: قال عليه السلام: «من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه»، قلت: أخرجه النسائي في «سننه» عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من ملك ذا رحم عتق»، انتهى. قال النسائي: هذا حديث منكر، ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة بن ربيعة الرملي. انتهى. وقال الترمذي^(٢): ولم يتابع ضمرة

(١) عند الدارقطني في «الندوة» ص ٩٢ (٢) ٤٠ الترمذي في «باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم»،

على هذا الحديث ، وهو خطأ عند أهل الحديث ، انتهى . ورواه البيهقي ، وقال : إنه وهم فاحش ، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث انتهى عن بيع الولاء ، وعن هبته ، وضمرة بن ربيعة لم يحتاج به صاحب الصحيح ، انتهى . وقال عبد الحق في " أحكامه " : تفرد به ضمرة بن ربيعة الرملة عن الثوري ، وضمرة ثقة ، والحديث صحيح إذا أسندته ثقة ، ولا يضر انفراذه به ، ولا إرسال من أرسله ، ولا وقف من وقفه ، انتهى . قال ابن القطان : وهذا الذي قاله أبو محمد هو الصواب ، ولو نظرنا الأحاديث لم نجد منها ما روى متصلاً ، ولم يرو من وجه آخر منقطعاً ، أو مرسلًا أو موقوفاً ، إلا القليل ، وذلك لاشتهار الحديث ، وانتقاله على ألسنة الناس ، قال : لجعل ذلك علة في الإخبار ، لا معنى له ، انتهى . وقال المنذرى في " مختصر السنن " : وضمرة بن ربيعة هو أبو عبد الله الفلسطيني ، وثقه يحيى بن معين ، وغيره ، ولم يخرج له في " الصحيح " ، كما قال البيهقي ، وقد حصل له في هذا الحديث وهم ، واثقه أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر » ؛ قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ^(١) عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ ، قال : « من ملك ذا رحم محرم منه ، فهو حر » . انتهى . أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن حماد ؛ وسعيد ؛ والباقون عن جماعة عن حماد ، قال أبو داود : لم يرو هذا الحديث إلا حماد بن سلمة ، وقد شك فيه ، فإن موسى بن إسماعيل قال في موضع آخر : عن سمرة - فيما يحسب - حماد ؛ وقد رواه شعبة مرسلًا عن الحسن عن النبي ﷺ ، وشعبة أحفظ من حماد ؛ وقال الترمذی : هذا حديث لا نعرفه مستنداً إلا من حديث حماد بن سلمة ، وقال في " علله الكبرى " : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فلم يعرفه عن الحسن عن سمرة ، إلا من حديث حماد بن سلمة ، وروى عن قتادة عن الحسن عن عمر ، انتهى . قلت : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن الحسن عن النبي ﷺ ، فقد ذكره مرسلًا ؛ ورواه البيهقي بسند السنن ، وقال : إذا انفرد به حماد ، وشك فيه ، وخالفه من هو أحفظ منه وجب التوقف فيه ؛ وقد أشار البخاري إلى تضعيفه ، وقال علي بن المديني : هذا عندي منكرو ، انتهى . وأخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٢) من طريق أحمد بن حنبل به عن حماد بن سلمة عن عاصم الأحول ، وقاتدة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً ، وسكت عنه ، ثم أخرجه عن ضمرة بن ربيعة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً : من ملك ذا رحم فهو حر ، انتهى .

(١) عند الترمذی في " باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم " ، ص ١٧٥ - ج ١ ، وعند أبي داود في " العتق - باب فيمن ملك ذا رحم محرم " ، ص ١٩٤ - ج ٢ (٢) في " المستدرک - في العتق - باب من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر " ، ص ٢١٤ - ج ٢ ، وبهذا السند عند الترمذی أيضاً ، وصححه الذهبي في " تحفيظه " ،

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وشاهده الحديث الصحيح المحفوظ عن سمرة بن جندب ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : وقد تكلم في هذا الحديث بسبب انفراد جماعة ، وشكك فيه ، وغالفة غيره ممن هو أثبت منه ؛ وقد أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن حماد ، وذكر أبو داود فيه عن سمرة فيما يحسب حماد ، وقد رواه سعيد^(١) عن قتادة عن عمر بن الخطاب من قوله : وقاتلة لم يدرك عمر ؛ وقد رواه الطحاوي^(٢) من حديث الأسود عن عمر موقوفا ؛ وقد روى من حديث ابن عمر مرفوعا بإسناد مختلف فيه ؛ وروى بإسناد ضعيف من حديث عائشة ، وإسناد ساقط من حديث علي ، انتهى . وموقوف عمر أخرجه أبو داود ، والنسائي عن قتادة عن عمر قال : من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، انتهى . وأعل بأن قتادة لم يسمع من عمر ، فإن مولده بعد وفاة عمر بنيف وثلاثين سنة . والله أعلم .

أحاديث الباب : أخرج الدارقطني^(٣) عن أشعث بن عطف عن العزمي عن أبي النضر محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، قال : جاء رجل بأخيه ، فقال : يا رسول الله إني أريد أن أعتق أخى هذا ، فقال : إن الله أعتقه حين ملكته ، انتهى . قال الدارقطني : العزمي تركه ابن المبارك ، وابن مهدي ، ويحيى القطان ، انتهى . وقال ابن القطان : والكلبي متروك أيضاً ، وهو القائل : كل ما حدثت به عن أبي صالح ، فهو كذب ، انتهى . وقال البيهقي : هذا مما لا يحل الاحتجاج به ، لا جماعهم على تركه رواية الكلبي ، والعزمي ؛ وروى عن حفص بن أبي داود عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس ، وحفص ضعيف ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام في عيد الطائف حين خرجوا إليه مسبلين : « هم عتقاء الله » ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "الجهاد"^(٤) ، والترمذي في "المناقب" عن ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن منصور بن المعتمر عن ربيعة بن خراش عن علي ، واللفظ

(١) كما هو عند أبي داود : ص ١٩٤ - ج ٢ في "المنقب" ،

(٢) عند الطحاوي في "باب الرجل يملك ذا رحم محرم منه ، هل يعتق عليه أم لا" ، ص ٦٤ - ج ٢ ، وروى بإسناده إلى سيان التوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد ، أن رجلاً زوج ابن أخيه مملوكة ، فوالت أولاداً ، فأراد أن يترق أولادها ، فأق ابن أخيه عبد الله بن مسعود ، قال : إن عمي زوجني وليدته ، وأنها ولدت لي أولاداً ، فأراد أن يترق ولدي ، فقال ابن مسعود : ليس له ذلك ، وفي "الميسوط" ، أن ابن عباس قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : يا رسول الله إني دخلت السوق فوجدت أخى يباع فأشترته ، وإني أريد أن أعتقه ، فقال صلى الله عليه وسلم : فإن الله قد أعتقه ، انتهى . من "فتح القدير" ، ص ٣٧١ - ج ٣

(٣) عند الدارقطني في "كتاب المكاتب" ، ص ٤٧٩ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "الجهاد" - باب في عبيد المشركين يلعنون بالسلب ، ص ١٢ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "مناقب علي رضي الله عنه" ، ص ٢١٩ - ج ٢

لأبي داود؛ قال : خرج عبدان إلى النبي ﷺ يوم الحديبية قبل الصلح ، فقال مواليم : يا محمد ، والله ما خرجوا إليك رغبة في دينك ، وإنما خرجوا هرباً من الرق ، فقال ناس : صدقوا يا رسول الله ردهم إليهم ، فغضب رسول الله ﷺ ، وقال : ما أراكم تتهمون يامعشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا ، وأبى أن يردهم ، وقال : « هم عتقاء الله سبحانه » ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث ربيع عن علي ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک - في الجهاد" ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، انتهى . قال الواقدي في "غزوة الطائف - من كتاب المغازی" : وحدثني موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه ، فذكره ، إلى أن قال : ونادى منادى رسول الله ﷺ يومئذ أيما عبد نزل من الحصن إلينا فهو حر ، فنزل أبو بكرة ، واسمه : نفيع ، وكان عبداً للحارث بن كعدة ، نزل في بكرة من الحصن ، فلذلك سمي بأبي بكرة ، ووردان عبد لعبد الله بن ربيعة الثقفي ، والمنبعث عبد لعثمان بن عامر ، والأزرق عبد لكعدة الثقفي ، ويحس النبال عبد ليسار بن مالك ، وإبراهيم بن جابر عبد لحوشة الثقفي ؛ ويسار عبد لعثمان بن عبد الله ؛ ونافع عبد لنيلان بن سلة ، ومرزوق عبد لعثمان ، كل هؤلاء أعتقهم رسول الله ﷺ ، ودفع كل واحد منهم لرجل من المسلمين يموه ، ويقرئه ، ويعلمه الشريعة ، وكان أبو بكرة إلى عمرو بن سعيد بن العاص ، فلما أسلست ثقيف تكلموا في هؤلاء أن يردوا إلى الرق ، فقال عليه السلام : أولئك عتقاء الله ، لا سبيل إليهم ، مختصر .

حديث آخر : رواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه في "مستدسهما" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ، والطبراني في "معجمه" عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن عبد بن خرجا من الطائف فأسلها ، فأعتقهما النبي ﷺ ، أحدهما : أبو بكرة ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه - في الجهاد" حدثنا معمر عن عاصم بن سليمان ثنا أبو عثمان النهدي عن أبي بكرة أنه خرج إلى رسول الله ﷺ ، وهو محاصر أهل الطائف بثلاثة وعشرين عبداً ، فأعتقهم رسول الله ﷺ ، فهم الذين يقال لهم : العتقاء ، انتهى .

حديث آخر : مرسل ، أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عبد ربه بن الحكم أن النبي ﷺ لما حاصر الطائف ، خرج إليه أرقاء من أرقائهم ، فأسلوا ، فأعتقهم رسول الله ﷺ ، فلما أسلم مواليم بعد ذلك رد النبي ﷺ الولاء إليهم ، انتهى .

قال ابن القطان في "كتابه": وعبد ربه بن الحكم لا يعرف حاله، ولا يعرف روى عنه إلا الذي روى عنه هذا المرسل، وهو عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، انتهى.

حديث آخر: مرسل، أخرجه البيهقي عن ابن إسحاق عن عبد الله بن مكرم الثقفي عن النبي ﷺ فيمن خرج إليه من عيد الطائف، ثم وفد أهل الطائف، فأسلموا، فقالوا: يا رسول الله رد علينا رقيقنا الذين أتوك، فقال: لا، أولئك عتقا الله. ورد على كل رجل ولاء عبده، انتهى كلامه.

باب العبد يعتق بعضه

الحديث السادس: قال عليه السلام: «في الرجل يعتق نصيبه إن كان غنياً، وإن كان فقيراً أسمى العبد في حصة الآخر»؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة^(١) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نبيك عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من أعتق شقصاً له في عبد، فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه، انتهى. أخرجه البخاري في "العتق - وفي الشركة"، ومسلم في "العتق - وفي النذور"، وأبو داود في "العتق"، والترمذي، وابن ماجه في "الأحكام"، والنسائي في "سننه الكبرى - في العتق"، وألفاظهم فيه مقاربة؛ وفي لفظ في "الصحيحين"، ويستسعى في نصيب الذي لم يعتق، غير مشقوق عليه، انتهى. قال أبو داود^(٢): ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة، ولم يذكر السعاية؛ ورواه جرير بن حازم، وموسى بن خلف عن قتادة، فذكر فيه السعاية، انتهى. وقال الترمذي: روى شعبة عن قتادة هذا الحديث، ولم يذكر فيه أمر السعاية، انتهى. وقال النسائي: أثبت أصحاب قتادة شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة؛ وقد اتفق شعبة، وهشام على خلاف سعيد بن أبي عروبة^(٣)، وروايتهما أولى بالصواب عندنا، وقد بلغني أن هماماً روى هذا الحديث عن قتادة، فجعل الكلام الأخير: - وإن لم يكن له مال استسعى العبد، غير مشقوق عليه - قول قتادة، انتهى. وقال عبد الرحمن بن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره، لأنه كتبها إماماً؛ وقال الدارقطني^(٤): روى

(١) عند البخاري في "العتق - باب إذا أعتق نصيباً في عبد، وليس له مال استسعى العبد"، ص ٣٤٣ - ج ١، وفي "الشركة"، مراراً: ص ٣٣٩، و ص ٣٤٠ - ج ١، وعند مسلم في "العتق"، ص ٤٩٢ - ج ١، وفي "النذور والائمان"، ص ٥٣ - ج ٢، وأبو داود في "العتق - باب من ذكر السعاية في هذا الحديث"، ص ١٩٣ - ج ٢، وعند الترمذي في "الأحكام - باب ما جاء في العبد بين رجلين فيعتق أحدهما نصيبه"، ص ١٧٢ - ج ١، وابن ماجه في "العتق - باب من أعتق شركاً له في عبد"، ص ١٨٤.

(٢) ذكره أبو داود في "باب من ذكر السعاية في هذا الحديث"، ص ١٩٣ - ج ٢ (٣) أي لم يذكرها، كما في "الدراية"، ص ٣٣٧ (٤) راجع الدارقطني في "كتاب المكاتب"، ص ٤٧٧، و ص ٤٧٨ - ج ٢.

هذا الحديث شعبة، وهشام عن قتادة، وهما أثبت، فلم يذكر فيه الاستسعاء، وواقعهما همام، وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رأى قتادة، قال: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه، فضّل قول النبي ﷺ من قول قتادة؛ ورواه ابن أبي عروبة، وجرير بن حازم عن قتادة، فجعل الاستسعاء من قول النبي ﷺ، وأحسبهما وهما فيه مخالفة شعبة، وهشام، وهما لم يابها، انتهى. وقال الخطابي: اضطرب سعيد بن أبي عروبة في "السعاية"، فرة يذكرها، ومرة لا يذكرها، فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده، وإنما هو من كلام قتادة، وتفسيره على ما ذكره همام وبينه، ويدل على صحة ذلك حديث ابن عمر، رواه الأئمة الستة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوّم عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم، وعق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق»، انتهى. قلت: في لفظ البخاري: قال أيوب^(١): لا أدري من قول نافع، أو في الحديث عن النبي ﷺ - يعني قوله: فقد عتق منه ما عتق -؛ وفي لفظ: قال^(٢): من أعتق شركاً له في مملوك، وجب عليه أن يعتق كله، إن كان له مال قدر ثمنه، ويعطى شركاءه حصصهم، ويخلى سبيل الممتق، انتهى. ذكره في "الشركة"؛ وقال البيهقي: فقد اجتمع ههنا شعبة مع فضل حفظه وعمله، بما سمع قتادة، وما لم يسمع؛ وهشام مع فضل حفظه، وهما مع صحة كتابته، وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف ابن أبي عروبة، ومن تابعه من إدراج السعاية في الحديث، وفي هذا ما يضعف ثبوت الاستسعاء بالحديث؛ وذكر أبو بكر الخطيب أن أبا عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد المقرئ رواه عن همام؛ وزاد فيه ذكر الاستسعاء. وجعله من قول قتادة، وميزه من كلام النبي ﷺ، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة": وقد حل بعض أهل العلم السعاية المذكورة في الحديث على استسعاء العبد عند إعراس الشريك باختبار العبد دون إجباره عليه، بدليل قوله: غير مشقوق عليه، وفي إجباره على السعي في قيمته، وهو لا يريد به مشقة عظيمة، انتهى. وقال صاحب "التتبع": وقد تكلم جماعة من الأئمة في حديث سعيد هذا، وضعفوا ذكر الاستسعاء، وقالوا: الصواب أن ذكر الاستسعاء من رأى قتادة، كما رواه همام عنه، فجعله من قوله؛ وفي قول هؤلاء الأئمة نظر، فإن سعيد بن أبي عروبة من الأثبات في قتادة، وليس هو بدون همام، وقد تابعه جماعة على ذكر الاستسعاء^(٣)، ورفع له إلى النبي ﷺ، وهم جرير بن أبي حازم، وأبان بن يزيد العطار،

(١) ذكر هذا القول البخاري في "الشركة" باب قويم الأشياء - بين الشركة، ص ٣٣٩ - ج ١

(٢) هذا اللفظ عند البخاري في "المركة" - باب الشركة في الرقيق ص ٣٤٠

(٣) وفي هامش الدارقطني: ص ٤٢٧، روى البخاري: قال: حدثني أحمد بن أبي رباح حدثنا يحيى بن آدم

وحجاج بن حجاج ، وموسى بن خلف ، وحجاج بن أرطاة ، ويحيى بن صبيح الخراساني ، انتهى .
 أحاديث الباب : روى الطبراني في " كتاب مسند الشاميين " حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى
 ابن حمزة حدثني أبي عن أبيه ، قال : زعم أبو معبد حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن نافع
 عن ابن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق
 شركاً ، وله وفاء ، فهو حر ، وضمن نصيب شركائه بقيمة عدل ، فإن لم يكن له شيء استسعى
 العبد ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن عدى في " الكامل " عن داود بن الزبرقان عن يحيى بن سعيد
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق شقصاً له من رقيق ،
 فإن عليه أن يعتق بقيته ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد ، انتهى . وأعله بداود بن الزبرقان ،
 وضعفه عن ابن معين ، والنسائي ، ثم قال : وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم ، انتهى .

باب التدبير

حديث : قال عليه السلام في المدبر : « لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، وهو حر من
 الثلث » ؛ قلت : أخرجه الدارقطني^(١) بنقص : ولا يورث من رواية عبيدة بن حسان عن أيوب

حدثنا جرير بن حازم ، قال : سمعت قتادة ، الحديث ، وأيضاً قال : حدثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة ،
 فذكر فيه الاستسعاء ، ثم ذكر أسماء من تابع سعيداً عن قتادة ، وسراًناً ، قال الحافظ : أراد البخاري بهذا الرد
 على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة يتردد به ، فاستظهر له برواية جرير
 ابن حازم موافقته ، ثم ذكر ثلاثة تابعوهما على ذكرها ، فأما رواية حجاج بن حجاج ، فمن رواية أحمد بن حفص ، أحد
 شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج ، وفيها ذكر السامية ؛ ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن
 أرطاة ، أخرجه الطحاوي ؛ وأما رواية إبان فأخرجها أبو داود ، والنسائي من طريقه ، قال : حدثنا قتادة أخبرنا
 النضر بن أنس ، ولفظه : قال عليه أن يعتق بقيته ، إن كان له مال ، وإلا استسعى العبد ، الحديث . ولا يورث داود
 فقلبه أن يمتعه كله ، والباقي سواء ، وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في " كتاب الفصل والوصل " ، من
 طريق أبي ظفر عبد السلام بن مطهر عنه عن قتادة من النضر ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد ، وجماعة ، منهم صاحبنا
 الصحيح ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة ، لكثرة ملازمته له ، وكثرة أخذه عنه من مهم ، وغيره ؛
 وهشام ، وشعبة ، وإن كانا أحفظ من سعيد ، لكنهما لم يتأقفا مارواه ، وإنما اتصرا من الحديث على بعضه ، وليس
 المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها ، فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا
 كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرد ، وقد قال النسائي في حديث قتادة عن أبي المليح ، في هذا الباب ، إنه أن ساق
 الاختلاف فيه على قتادة ، هشام ، وسعيد أثبت في قتادة من مهم ، كذا ذكره الحافظ في " الفتح " ، انتهى . وقال
 ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيطان ، فإنه أعلى درجات الصحيحين ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في " كتاب المكاتب " ، ص ٨٣

عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «المدير لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من من ثلث المال»، انتهى. قال الدارقطني: لم يستند غير عبيدة بن حسان، وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر من قوله: وأخرجه الدارقطني أيضاً عن علي بن زليان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «المدير من الثلث»، انتهى. وعلى بن زليان ضعيف، قال الدارقطني في "عله": هذا حديث يرويه عبيد الله بن عمر، وأيوب، واختلف عنهما، فرواه علي بن زليان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وغير ابن زليان يرويه موقوفاً، ورواه عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وغير عبيدة بن حسان يرويه موقوفاً، والموقوف أصح. انتهى. وقال ابن أبي حاتم في "عله": سئل أبو زرعة عن حديث رواه علي بن زليان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «المدير من الثلث»، فقال^(١) أبو زرعة: هذا حديث باطل، قال ابن أبي حاتم: ورواه خالد بن أليس عن نافع عن ابن عمر، قال: المدير من الثلث، من قوله، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": عبيدة هذا قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، وأبو معاوية عمرو بن عبد الجبار المجزى راويه عنه مجهول الحال، وقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر من قوله، وهو الصحيح لثقة حماد، وضعف عبيدة، انتهى.

أحاديث الخصوم: أخرج البخاري، ومسلم^(٢) عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم، فدفعها إليه، قال عمرو: سمعت جابراً يقول: عبداً قبطياً مات عام أول، انتهى. وأخرجه النسائي، وقال فيه: وكان محتاجاً. كان عليه دين فباعه عليه السلام بثمانمائة درهم، وقال: اقض بها دينك؛ ووقع في لفظ للترمذي^(٣)، والدارقطني أنه مات ولم يترك مالا غيره، فباعه عليه السلام في دينه، قال أبو بكر النيسابوري^(٤): هذا خطأ، والصحيح أن سيد العبد كان حياً يوم بيع المدير، انتهى.

(١) في "كتاب الطل"، ص ٤٣٢ - ج ٢ (٢) عند البخاري "باب عتق المدير". وأم الولد، والمكاتب، ص ٩٩٤ - ج ٢، وعند مسلم في "النفور"، ص ٥٤ - ج ٢ (٣) عند الترمذي في "اليوم"، ص ١٥٨ - ج ١ (٤) قلت: وفي الدارقطني: ص ٤٨٣ - ج ٢ حدثنا أبو بكر النيسابوري نا أحمد بن يوسف السلي، واللياس بن محمد، وإبراهيم بن هاني، قالوا: أنا نعيم نا شريك عن سلمة بن كهيل عن عطاء بن جابر أن رجلاً مات وترك مديراً، وديناً، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث، قال أبو بكر: قول شريك: إن رجلاً، خطأ منه. لأن في حديث الأعمش عن سلمة بن كهيل، ودفع منه إليه، وقال: اقض دينك، كذلك رواه عمرو بن دينار، وأبو الزبير عن جابر أن سيد العبد كان حياً يوم بيع المدير، انتهى.

حديث آخر: موقوف ، رواه مالك في "الموطأ" من رواية الثعني عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أبي الرجال عن عمرة عن عائشة أنها مرضت ، فطاول مرضها ، فذهب بنو أخيها إلى رجل ، فذكروا له مرضها ، فقال : إنكم تخبروني خبر امرأة مطبوبة ، قال : فذهبوا ينظرون ، فإذا جارية لها سحرتها ، وكانت قد دبرتها ، فدعتها ، ثم سألتها ماذا أردت ؟ قالت : أردت أن تموت حتى أعتق ، قالت : فإن الله علي أن تباع من أشد العرب ملكة ، فباعها ، وأمرت بشمها ، فجعل في مثلها ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" - في كتاب الطب - ؛ وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . ولما عن ذلك جوابان : أحدهما : إنا نحمله على المدبر المقيد ، والمدبر المقيد عندنا يجوز بيعه ، إلا أن يثبتوا أنه كان مدبراً مطلقاً ، وهم لا يقدر على ذلك ، وكونه لم يكن له مال غيره ليس علة في جواز بيعه ، لأن المذهب فيه أن العبد يسعى في قيمته ، يدل عليه ما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن زياد الأعرج عن النبي ﷺ في رجل أعتق عبده عند الموت ، وترك ديناً ، وليس له مال ، قال : يستسعى العبد في قيمته ، انتهى . ثم أخرج عن علي نحوه سواء ، والاول مرسل ، يشده هذا الموقوف ، والله أعلم ، الجواب الثاني : إنا نحمله على بيع الخدمة والتفقة ، لا بيع الرقة ، بدليل ما أخرجه الدارقطني^(١) عن عبد الغفار بن القاسم عن أبي جعفر ، قال : ذكر عنده أن عطاء ، وطاوساً يقولان عن جابر في الذي أعتقه مولاه في عهد رسول الله ﷺ : كان أعتقه عن دبر ، فأمره أن يبيعه ويقضى دينه ، فباعه بثمانمائة درهم ، قال أبو جعفر : شهدت الحديث من جابر ، إنما أذن في بيع خدمته ، انتهى . قال الدارقطني : وأبو جعفر هذا ، وإن كان من الثقات ، ولكن حديثه هذا مرسل ، انتهى . قال عبد الحق في "أحكامه" : أخرجه ابن عدى عن أبي مریم عبد الغفار بن القاسم الكوفي عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله في قصة هذا المدبر ، وفيه : وإنما أذن النبي ﷺ في بيع خدمته ، قال عبد الحق : وعبد الغفار هذا يرى بالكذب ، وكان غالباً في التشيع ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : هو مرسل صحيح ، لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العزمي ، وهو ثقة عن أبي جعفر ، وهو ثقة ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : وعبد الغفار من غلاة الشيعة ، وقد روى عنه شعبة ، قال ابن عدى : ومع ضعفه يكتب حديثه . انتهى .

قوله : وولد المدبرة مدبر ، وعلى ذلك نقل إجماع الصحابة ؛ قلت : روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الحجبي عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن عمر قال : ولد المدبر بمنزلته ، وأخرج عن الزهري ، وابن المسيب نحوه .

باب الاستيلاء

الحديث الأول: قال عليه السلام: «أعتقها ولدها»؛ قلت: رواه ابن ماجه في «سننه»^(١) - في كتاب الاحكام - من حديث أبي بكر التهملي عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس، قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: «أعتقها ولدها، انتهى». ورواه الحاكم في «المستدرک» في البيوع^(٢)، وسكت عنه، إلا أنه قال: أبي بكر بن أبي سبرة، والحديث معلول بآب أبي سبرة، وحسين، فأنهما ضعيفان، قال ابن القطان في كتابه: «وقد روى بإسناد جيد، قال قاسم بن أصبغ في كتابه» - حدثنا محمد بن وصاح ثنا مصعب بن سعيد أبو خيثمة المصيصي ثنا عبيد الله بن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس، قال: لما ولدت مارية لإبراهيم، قال رسول الله ﷺ: «أعتقها ولدها»، انتهى. ومن طريق قاسم بن أصبغ رواه ابن عبد البر في «المقهد» ومن جهة ابن عبد البر ذكره عبد الحق في «أحكامه» وخط في إسناده تخليطاً بينه ابن القطان في «كتاب»، وحرره كما ذكرناه، والله أعلم؛ ورواه ابن عدى في «الكامل» بسند ابن ماجه، وأعله بأبي بكر بن أبي سبرة، وقال: إنه في جملة من يضع الحديث، وأسند عن البخاري أنه قال فيه: منكر الحديث، وعن النسائي أنه قال: متروك الحديث، وإلى ابن معين أنه قال فيه: ليس بشيء؛ وأخرجه الدارقطني أيضاً^(٣) عن عبد الله بن سلمة بن أسلم عن الحسين به، وعبد الله هذا ضعيف عن حسين، وأخرجه أيضاً عن سعيد بن زكريا المدائني عن ابن أبي سارة عن ابن أبي حسين عن عكرمة عن ابن عباس، وسعيد هذا فيه لين، وابن أبي سارة مجهول؛ وأخرجه أيضاً عن ابن أبي أويس عن حسين المذكور، وأبو أوبس فيه لين، وأخرجه ابن ماجه أيضاً^(٤) عن شريك عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أئماً أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته»، انتهى. ورواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال البيهقي في «المعرفة»: هكذا رواه شريك، وكذلك رواه أبو أويس المدني في إحدى الروايتين عنه؛ ورواه أبو بكر بن أبي سبرة عن حسين بإسناده أن النبي ﷺ، قال في أم إبراهيم حين ولدته: «أعتقها ولدها»، وكذلك

(١) عند ابن ماجه في «التقى» - باب أمهات الأولاد، ص ١٨٣ (٢) ص ١٩ - ج ٢

(٣) عند الدارقطني في «باب المكاتب»، ص ٤٨٠ - ج ٢ (٤) عند ابن ماجه في «التقى» - باب أمهات

الأولاد، ص ١٨٣ - ج ٢، وفي «المستدرک» في البيوع، ص ١٩ - ج ٢

رواه أبو أويس عن حسين ، إلا أنه أرسله ؛ وروى عن ابن أبي حسين عن عكرمة عن ابن عباس ، ولم يثبت فيه شيء ؛ وقد روى سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن عمر أنه قال في أم الولد : أعتقها ولدها ، وإن كان سقطاً ؛ وبمعناه رواه ابن عينة عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن عمر ؛ ورواه خفيف الجزري عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر ، فعاد الحديث إلى قول عمر ، وهو الأصل في ذلك ، وأحسن شيء روى فيه عن النبي ﷺ ما أخرجه أبو داود في "سننه" (١) عن محمد بن إسحاق عن خطاب بن صالح مولى الأنصار عن أمه عن سلامة بنت معقل - امرأة من خارجة قيس عيلان - قالت : قدم بي عمي في "الجاهلية" فباعني من الحجاب بن عمرو أخى أبي اليسر بن عمرو ، فولدت له عبد الرحمن بن الحجاب ، ثم هلك ، فقالت امرأته : الآن والله تباعين في دينه ، فأبت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إنى امرأة من خارجة قيس عيلان ، قدم بي عمي المدينة في الجاهلية ، فباعني من الحجاب بن عمرو - أخى أبي اليسر بن عمرو - فولدت له عبد الرحمن ، فقالت امرأته : الآن والله تباعين في دينه ، فقال رسول الله ﷺ : من ولّى الحجاب ؟ قيل : أخوه أبو اليسر بن عمرو ، فبعث إليه ، فقال : أعتقوها ، فإذا سمعتم بريق قدم على فأتوني أعوضكم منها ، قالت : فأعتقوني ، وقدم على رسول الله ﷺ رقيق فموضهم منى غلاما ، انتهى كلامه .

قلت : قوله : وكذلك رواه أبو أويس ، حديث أبي أويس ، رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا زهير ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : إنما أمة ولدت من سيدها فاتها حرة إذا مات ، إلا أن يعتقها قبل موته ، انتهى .

الحديث الثاني : حديث سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر بتق أمهات الأولاد ، وأن لا يمين في دين ، ولا يجمعان من الثلث ؛ قلت : غريب ، وفي الباب أحاديث : منها ما أخرجه الدارقطني (٢) عن يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد ؛ وقال : لا يمين ، ولا يوهبن ، ولا يورثن ، يستمتع بها سيدها مادام حياً ، فإذا مات فهي حرة ، انتهى . ثم أخرجه عن عبد الله بن مطيع ثنا عبد الله بن جعفر ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ ، إلى آخره ، وهذا أحله ابن عدى بعبد الله بن جعفر بن نجيح المدني (٣) ، وأسند تضعيفه عن النسائي ، والسهدي ، والفلّاس ،

(١) عند أبي داود في ١١ التقي - باب في عتق أمهات الأولاد ، ص ١٩٥ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في "كتاب المكاتب" ، ص ٤٨١ (٣) هو والد علي بن المديني راجع "ترجمته" في التهذيب ، ص ١٧٤ - ج ٥

وابن معين، ولينه هو، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه، ثم أخرجه عن أحمد بن عبيد الله العنبري ثنا معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر موقوفاً عليه؛ وأخرجه أيضاً عن فليح بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن عمر موقوفاً عليه؛ قال ابن القطان: هذا حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي، وهو ثقة عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر، واختلف فيه، فقال عنه: يونس بن محمد، وهو ثقة، وهو الذي رفعه؛ وقال عنه يحيى بن إسحاق، وفليح بن سليمان عن عمر لم يتجاوزوه، وكلهم ثقات، وهذا كله عند الدارقطني؛ وعندى أن الذي أسنده خير من وقفه، انتهى. وقال الحازمي في "كتابه" (١)، في ذكر الترجيحات "الوجه الخامس والعشرون: أن يكون أحد الحديثين منسوبا إلى النبي ﷺ نصاً وقولاً، والآخر ينسب إليه استدلالاً واجتهاداً، فيكون الأول مرجحاً، نحو حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهي عن بيع أمهات الأولاد، وقال: لا يمين، إلى آخره، فهذا أولى بالعمل به من حديث أبي سعيد الخدري: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، لأن حديث ابن عمر: قوله عليه السلام، ولا خلاف أنه حجة، وحديث أبي سعيد ليس فيه تخصيص منه عليه السلام فيحتمل أن من كان يرى هذا لم يسمع من النبي ﷺ خلافه، وكان ذلك اجتهداً منه، فكان تقديم مانسب إلى النبي ﷺ نصاً أولى، ونظيره حديث أبي رافع في المزارعة: كنا نخبر، وكنا نكرى الأرض، إذا لم يكن فعلهم ذلك مستنداً إلى إذنه عليه السلام، انتهى. وحديث أبي سعيد الذي أشار إليه أخرجه النسائي (٢) عن زيد العمى عن أبي الصديق عن أبي سعيد في أمهات الأولاد، قال: كنا نبيعهن في عهد رسول الله ﷺ، قال النسائي: زيد العمى ليس بالقوى، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"، وصححه؛ ورواه العقيلي، وأعله بزيد العمى، ثم قال: وغير زيد يرويه بإسناد جيد، انتهى. وهذا الذي أشار إليه أخرجه أبو داود (٣)، والنسائي عن جابر، قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن قيس عن عطاء عن جابر بن عبد الله، قال: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، فلما كان عمر نهنأ فأتيننا، قال الحاكم: على شرط مسلم؛ وقال النسائي (٤): أخبرنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، قال: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، فلا ينكر ذلك علينا، انتهى. قال ابن الجوزي في "التحقيق": ومن الجائر أن يكون هذا خفي على أبي سعيد، وغيره من

(١) من ١٦ (٢) وعند الدارقطني أيضاً: من ٤٨١، وفي "المستدرک" في البيوع، من ١٩ - ج ٢

(٣) في "المستدرک" في البيوع، من ١٨ - ج ٢، وعند أبي داود في "العتق" - باب في عتق أمهات الأولاد،

من ١٦٥ - ج ٢ (٤) وعند الدارقطني: من ٤٨١ - ج ٢

الصحابة، أو يكون النهي ورد بعد ذلك، انتهى. وذكر عبد الحق في "أحكامه" حديث ابن عمر، هذا، ثم قال: يروى من قول ابن عمر، ولا يصح مسنداً؛ وتعقبه ابن القطان في "كتابه"، وقال: إنما يروى من قول عمر، رواه مالك في "الموطأ" (١) من رواية يحيى بن بكير عنه عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب، قال: أيما وليدة ولدت من سيدها، فانه لا يبيعها، ولا يهبها، ولا يورثها، وهو يستمتع منها، فإذا مات فهي حرة، انتهى. ومن طريق مالك رواه البيهقي، ثم قال: وكذلك رواه عبد الله بن عمر، وغيره عن نافع، وكذلك رواه سفيان الثوري، وسليمان بن بلال، وغيرهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر، وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ، قال: وهو وهم لا يحل روايته، انتهى.

حديث آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن عبد الرحمن الأفريقي عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب أن عمر أعتق أمهات الأولاد. وقال: أعتقهن رسول الله ﷺ، انتهى. والأفريقي غير محتج به، قال ابن القطان: وسعيد عن عمر منقطع، ونقل عبد الحق في "أحكامه" - في باب الإيمان والنور - عن ابن أبي حاتم أنه قال: قال أحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة، فإنه رآه، وسمع منه، انتهى.

حديث آخر: موقوف، رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني، قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن، ثم رأيت بعد أن يبعن، قال عبيدة: قللت له: فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحب إلى من رأيك وحك في الفرقة، قال: فضحك علي، انتهى.

الحديث الثالث: وقد سُر النبي ﷺ بقول القائف في أسامة؛ قلت: أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٣)، فرواه البخاري في "الفرائض"، ومسلم في "الرضاع"، وأبو داود في "اللعان"، والترمذي في "الولاء"، والنسائي في "الطلاق"، وابن ماجه في "الأحكام" كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ

(١) عند مالك في "الموطأ" - وعتق أمهات الأولاد، وجامع القضاء في الفتاوى، ص ٢٢٦

(٢) عند الدارقطني في "باب المكاتب"، ص ٤٨٢

(٣) عند البخاري في "الفرائض" - باب الفاتمة، ص ١٠٠١ - ج ٢، وفي "باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ٥٠٢ - ج ١، وفي "باب مناقب زيد بن حارثة"، ص ٥٢٨ - ج ١، وعند مسلم في "الرضاع" - باب العمل بالحق القائف الولد، ص ٤٧١ - ج ١، وعند أبي داود في "اللعان" - باب في الفتاوى، ص ٣٠٦ - ج ١، وعند ابن ماجه فيه: ص ١٧١ - ج ٢، وعند الترمذي في "الولاء" - باب ملية في الفتاوى، ص ٣٦ - ج ٢، وعند النسائي في "الطلاق" - باب الفتاوى، ص ١١١ - ج ٢

ذات يوم مسروراً فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجزأ المدلجى دخل علىّ ، وعندى أسامة بن زيد ، فرأى أسامة بن زيد ، وزيدا ، وعليهما قطيفة ، وقد غطيا رءوسهما ، وبدت أقدامهما ، فقال : هذه أقدام بعضنا من بعض ، انتهى . قال أبو داود : كان أسامة أسود ، وكان زيد أبيض ، انتهى . وفي لفظ البخارى ، ومسلم ، قالت : دخل قائف ، ورسول الله ﷺ شاهد ، وأسامة بن زيد ، وزيد ابن حارثة مضطجعا ، فقال : إن هذه الأقدام بعضنا من بعض ، فسر بذلك النبي ﷺ ، انتهى . وروى عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة أن رجلين اختصما فى ولد ، فدعا عمر القائف ، واقتدى فى ذلك يصير القائف ، وألحقه أحد الرجلين . انتهى .

قوله : وسرور النبي ﷺ - فيما روى - لأن الكفار كانوا يطعنون فى نسب أسامة ، وكان قول القائف مقطعا لظعنهم ، فسر به .

قوله : روى أن عمر رضى الله عنه كتب إلى شريح فى هذه الحادثة ، لبسا ، فلبس عليهما ، ولو بينا لبين لهما ، وهو ابنهما يرثهما ويرثانه ، وهو الباقي منهما ، وكان ذلك بحضور من الصحابة ، وعن على مثل ذلك ؛ قلت : الحادثة هى أمة كانت بين شريكين أنت بولد فادعياه ، والحديث رواه البيهقى بنقص يسير ، أخرجه عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن عمر فى رجلين وطئا جارية فى طهر واحد ، فجاءت بغلام ، فارتعنا إلى عمر ، فدعا له ثلاثة من القافة ، فاجتمعوا على أنه أخذ الشبه منهما جميعا ، وكان عمر قائفا يقوف ، فقال : قد كانت الكلبة ينزوا عليها الأسود والأصفر والأحمر ، فيؤدى إلى كل كلب شبه ، ولم أكن أرى هذا فى الناس حتى رأيت هذا ، فجعله عمر لهما ، يرثهما ويرثانه ، وهو الباقي منهما ، انتهى . قال البيهقى : هو منقطع ، ومبارك بن فضالة ليس بحجة ؛ ورواه عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا معمر عن قتادة . قال : رأى القائف ، وعمر جميعا شبه فيهما ، وشبههما فيه ، فقال عمر : هو بينكما يرثكما وترثانه ، قال : فذكرت ذلك لابن المسيّب ، فقال : نعم . هو للأخر منهما ، انتهى .

وأما أثر على : فأخرجه الطحاوى فى "شرح الآثار" (١) عن سماك عن مولى لبنى مخزوم ، قال : وقع رجلان على جارية فى طهر واحد ، ففلقت الجارية فلم يدر من أيهما هو ، فأتيا عليا ، فقال : هو بينكما يرثكما وترثانه ، وهو الباقي منكما ، انتهى . ورواه عبد الرزاق فى "مصنفه" أخبرنا سفيان الثورى عن قابوس بن أبي ظبيان عن على ، قال : أتاه رجلان وقما على امرأة فى طهر ، فقال : الولد بينكما ، وهو الباقي منكما . انتهى . وضعفه البيهقى ، وقال : يرويه سماك عن رجل مجهول لم

يسمه ، وقابوس - وهو غير محتج به - عن أبي ظبيان على علي ، قال : وقد روى عن علي مرفوعاً خلاف هذا ، ثم أخرج من طريق أبي داود ^(١) حدثنا خشيش بن أصرم ثنا عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن صالح الهمداني عن الشعبي عن عبد خير عن زيد بن أرقم ، قال : أتى علي عليه السلام بثلاثة - وهو بالين - وقموا على امرأة في طهر واحد ، فسأل اثنين ، أقران لهذا بالولد ؟ قالا : لا ، حتى سألهم جميعاً ، فجعل كلما سأل اثنين قالا : لا ، فأقرع بينهم ، فألحق الولد بالذي صارت عليه الفرعة ، وجعل عليه ثلثي الدية ، قال : فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه ، انتهى . قال البيهقي : وقد اختلف في رفعه ، وقد ذكرناه في " السنن " ، انتهى .

كتاب الإيمان

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من حلف كاذباً أدخله الله النار » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وروى الطبراني في " معجمه " من حديث عيسى بن يونس عن مجالد عن الشعبي عن الأشعث بن قيس ، قال : خاصم رجل من الحضرميين رجلاً منا ، يقال له : الجفشيش إلى النبي ﷺ في أرض له ، فقال النبي ﷺ للحضرمي : جئ بشهودك على حقلك ، وإلا حلف لك ، فقال : أرضي أعظم شأناً من أن يحلف عليها ، فقال النبي عليه السلام : إن يمين المسلم ما وراءها أعظم من ذلك ، فانطلق ليحلف ، فقال عليه السلام : إن هو حلف كاذباً أدخله الله النار ، فذهب الأشعث ، فأخبره ، فقال : أصلح بيني وبينه ، قال : فأصلح بينهما ، انتهى . وروى ابن حبان في " صحيحه " من حديث أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة ، وأدخله النار ، انتهى . ورواه البخاري ، ومسلم ^(٢) من حديث ابن مسعود بلفظ : لقي الله وهو عليه غضبان ، انتهى . وروى أبو داود من حديث عمران بن حصين قال : قال النبي ﷺ : « من حلف على يمين مصبورة ^(٣) كاذباً ، فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » ، انتهى .

(١) في " الغان - باب من قال بالفرعة إذا تارعا في الولد ، ص ٣٠٩ - ج ١ (٢) عند البخاري في " الإيمان والبدور - بعد باب التيمم القنوس ، ص ٩٨٧ - ج ٢ ، وعند مسلم ، ص ٨٠ - ج ١ ، وعند أبي داود في " الإيمان - باب التليط في التيمم العاجرة ، ص ١٠٦ - ج ٢ (٣) قال ابن الهمام في " المتبع ، ص ٣ - ج ٤ : والمراد بالمصبورة المرمية بالقنص والحكم ، أي المحبوس عليها ، لأنها مصبورة عليها ، انتهى

قوله: وإنما علقه بالرجاء، للاختلاف في تفسيره؛ قلت: روى البخارى في "صححه" (١) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، قالت: هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله، انتهى. وكذلك رواه مالك في "الموطأ" عن هشام ابن عروة به موقوفاً؛ وأخرجه أبو داود في "سننه" عن حسان بن إبراهيم ثنا إبراهيم الصائغ عن عطاء: اللغو في اليمين، قال: قالت عائشة: إن رسول الله ﷺ، قال: هو كلام الرجل في بيته: كلا والله، وبلى والله، انتهى، قال أبو داود: ورواه داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً على عائشة، وكذلك رواه الزهري، وعبد الملك بن أبي سبلة، ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً، انتهى. وروى الطبري في "تفسيره" حدثني يعقوب بن إبراهيم ثنا هشيم ثنا ابن أبي ليل عن عطاء، قال: قالت عائشة: لغو اليمين ما لم يعقد الحالف عليه قلبه، انتهى. قال البيهقي في "المعرفة": وروى عمر بن قيس عن عطاء عن عائشة في هذه الآية، قالت: هو حلف الرجل على عليه، ثم لا تجده على ذلك، فليس فيه كفارة، وعمر بن قيس ضعيف، ورواية التفات - كما مضى - تشير إلى حديث البخارى، قال: ورواه ابن وهب عن الثقة عنده عن الزهري عن عروة عن عائشة، وهذا مجهول، ورواية هشام بن عروة عن أبيه أصح، انتهى كلامه. وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن مجاهد، قال: هو الرجل يحلف على الشيء يرى أنه كذلك، وليس كذلك؛ وعن سعيد بن جبير، قال: هو الرجل يحلف على الحرام، فلا يؤاخذ به الله بتركه؛ وأخرج عن النخعي، والحسن قالا: هو الرجل يحلف على الشيء، ثم ينسى، وعن الحسن أيضاً قال: هو الخطأ غير العمد، كقول الرجل: والله إنه لكذا وكذا، وهو يرى أنه صادق، ولا يكون كذلك، انتهى.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: ثلاث حدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، واليمين؛ قلت: هكذا ذكره المصنف، وبعض الفقهاء يجعل عوض اليمين، العتاق؛ ومنهم صاحب "الحلاصة"، والعزالي في "الوسيط"، وغيرهما، وكلاهما غريب؛ وإنما الحديث: النكاح، والطلاق، والرحمة؛ أخرجه أبو داود (٢)، وابن ماجه في "الطلاق"، والترمذي

(١) باب (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)، ص ٩٨٦ - ح ٢، وعند مالك في "الموطأ" - باب (أقروا في اليمين)، ص ١٨٠، وعند أبي داود فيه: ص ١١٤ - ج ٢.
(٢) عند أبي داود باب (الطلاق على الهرل)، ص ٢٩٨ - ج ١، والترمذي في "الطلاق" - باب (أجاب في الحد والهرل في الطلاق)، ص ١٥٣ - ح ١، وابن ماجه باب (من طلق أو سكب أو راحه لا يمين)، ص ١٤٨، وفي "المستدرک" في الطلاق باب ثلاث حدهن جد وهزلهن جد، ص ١٩١ - ح ٢، وعند الفارقي، ص ٤٢٢ - ح ٢.

في "النكاح" عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك عن عطاه بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن جد، وهزلن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن غريب، ورواه الحاكم في "المستدرک" - في أول الطلاق، وقال: صحيح الإسناد، وابن أردك من ثقات المدنيين، انتهى. ورواه الدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما"، وقد غلط النووي الغزالي في "تهذيب الأسماء واللغات"، فقال: وقع في هذا الحديث في "الوسيط": النكاح، والطلاق، والعناق، وليس بصواب، وإنما الصواب: والرجعة، عوض العناق. وهكذا أخرجه أبو داود. والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، انتهى.

قلت: فيه نظر، فقد روى الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" حدثنا بشر بن عمر ثنا ابن لحيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عباد بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاق، والنكاح، والعناق، فمن قالهن فقد وجبن، انتهى. وروى ابن عدى في "الكامل" عن غالب بن عبيد الله الجوزي عن الحسن بن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ثلاث ليس فيهن لعب، من تكلم بشيء منهن لأعباً فقد وجب عليه: الطلاق، والعناق، والنكاح، انتهى. وضعف غالب بن عبيد الله عن ابن معين؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا إبراهيم بن محمد عن صفوان بن سليم أن أبازر، قال: قال رسول الله ﷺ: من طلق وهو لاعب، فطلاقه جائز، ومن أعتق وهو لاعب، فعتقه جائز، ومن نكح وهو لاعب، فنكاحه جائز، انتهى. وفيه أثران أيضاً أخرجهما عبد الرزاق أيضاً عن علي، وعمر أنهما قالاً: ثلاث لا لعب فيهن: النكاح، والطلاق، والعناق؛ وفي رواية عنهما: أربع؛ وزاد: والنذر، والله أعلم، قال ابن القطان في "كتابه": وعبد الرحمن بن أردك - وإن كان قد روى عنه جماعة: إسماعيل بن جعفر، وحاتم ابن إسماعيل، والدراروردي، وسليمان بن بلال - فإنه لا يعرف حاله، انتهى. قلت: ذكره ابن حبان في "الثقات" (١)، واستدل ابن الجوزي في "التحقيق" للشافعي، وأحمد في عدم انعقاد يمين المسكرة بما أخرجه الدارقطني (٢) عن عنبسة بن عبد الرحمن عن العلاء عن مكحول عن واثلة ابن الأسقع، وأبي أمامة، قالاً: قال رسول الله ﷺ: «ليس على مقهور يمين»، انتهى. ثم قال: عنبسة ضعيف، قال في "التنقيح": حديث منكر، بل موضوع، وفيه جماعة ممن لا يجوز الاحتجاج بهم. انتهى.

(١) راجع ترجمة عبد الرحمن بن حبيب بن أردك في "التلخيص"، ص ١٥٩ - ج ٦

(٢) عند الدارقطني في "أخر التدوير"، ص ٤٩٧ - ج ٢

باب ما يكون يمينا، وما لا يكون يمينا

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « من كان حالفاً ، فليحلف بالله أوليندر ؛ قلت : أخرجه الجماعة ^(١) - إلا النسائي - عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أدرك عمر - وهو في ركب - وهو يحلف بالله ، فقال : إن الله ينهكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت ، ولفظ " الصحيحين " : أو ليصمت ، وعجت من الشيخ زكي الدين كيف عزاه للنسائي ، وترك الترمذي ، والنسائي لم يذكره ، والترمذي ذكره برتبة ، والله أعلم ؛ وفي " الصحيحين " عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله ، وكانت قريش تحلف بآبائها ؛ فقال : لا تحلفوا بآبائكم ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « من نذر نذراً ولم يسم ، ففعله كفارة يمين ، ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ^(٢) عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : من نذر نذراً لم يسمه ، فكفارته كفارة يمين ، انتهى . أخرجه أبو داود عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن سعيد بن بكير به ، وابن ماجه عن خارجة بن مصعب عن بكير به ، قال أبو داود : ورواه وكيع ، وغيره عن عبد الله بن سعيد ، فوقوه ، انتهى . حديث آخر : أخرجه الترمذي ^(٣) عن أبي الخير عن عقبة بن عامر . قال : قال رسول الله ﷺ : « كفارة النذر إذا لم تسم كفارة يمين ، ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح غريب ؛ ورواه مسلم ، لم يقل فيه : إذا لم يسم .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(٤) عن غالب بن عبيد الله العقيلي عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من جعل عليه نذراً فيما لم يسمه ، فكفارته كفارة يمين ، ، مختصر . قال : وغالب بن عبيد الله ضعيف ، قال صاحب " التقيح " : هو مجمع على تركه ، وليت هذا الحديث - لو صح - من قول عطاء ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في " علله " ^(٥) : سألت

(١) عند مسلم في " الإيمان والنذور " ، ص ٤٦ - ج ٢ وعند البحارى " باب لا تحلفوا بآبائكم " ، ص ٩٨٢ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " باب للنذور والإيمان - باب في كراهية الحلف بغير الله " ، ص ١٩٨ - ج ١ (٢) عند أبي داود " باب من نذر نذراً لا يطقه " ، ص ١١٦ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه " باب من نذر نذراً ولم يسمه " ، ص ١٥٥ - ج ١ (٣) عند الترمذي في " للنذور والإيمان - باب في كفارة النذر إذا لم يسم " ، ص ١٩٧ - ج ١ ، وعند مسلم في " النذور " ، ص ٤٥ - ج ٢ (٤) في " النذور " ، ص ٤٩٢ - ج ٢ (٥) في " باب النذور والإيمان " ، ص ٤٤١ - ج ١

أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه يعقوب بن كاسب عن مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: من نذر نذراً لم يسمه، فكفارته كفارة يمين، قالوا: رواه وكيع عن مغيرة، فوقفه، وهو الصحيح، قلت لهما: قالوا: نعم؟ قالوا: ماندرى، من مغيرة، أو من ابن كاسب، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة": حديث ابن عباس هذا اختلف في رفعه، وروى نحوه عن عقبة بن عامر، والرواية الصحيحة عن عقبة مرفوعة: كفارة النذر كفارة اليمين، وهو عند جماعة من أهل العلم محمول على نذر الحاج الذي يخرج مخرج الأيمان، انتهى.

قوله: ولا قراءة ابن مسعود: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، وهي كالخبر المشهور؛ قلت: ورويت أيضاً عن أبي بن كعب.

حديث ابن مسعود: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي، قال: قرأ عبد الله: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج سمعت عطاء يقول: بلغنا في قراءة ابن مسعود: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، وكذلك نقرأها، انتهى. أخبرنا معمر عن أبي إسحاق، والأعمش، قالوا: في حرف ابن مسعود: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، قال أبو إسحاق: وكذلك نقرأها، أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال: في قراءة ابن مسعود: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، انتهى.

وأما حديث أبي: فأخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) - في تفسير سورة البقرة - عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: فصيام ثلاثة أيام متتابعات، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى.

فصل في الكفارة

الحديث الخامس: قال عليه السلام: «من حلف على يمين، ورأى غيرها خيراً منها، فلبأت بالذي هو خير، ثم ليكفر عن يمينه؛ قلت: أخرجه مسلم (٢) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فلبأت الذي هو خير،

(١) في "تفسير سورة البقرة - باب الحج أشهر معلومة"، ص ٢٧٦ - ج ٢ (٢) في "النور - باب من نذر من حلف نذراً رأى غيرها خيراً" ص ٤٨ - ج ٢، وعند البطري في "الأيمان والنذور"، عن عبد الرحمن بن سمره ص ٩٨٠ - ج ٢

وليكفر عن يمينه ، انتهى . وأخرج البخارى ، ومسلم عن عبد الرحمن بن سمرة ، قال : قال لى النبي ﷺ : يا عبد الرحمن إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ، فأت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك ، انتهى . والمصنف استدل بهذا الحديث على استحباب الحنث ، والتكفير لمن حلف على معصية ، ولم أجد به بلفظ : ثم ليكفر ، إلا عند الإمام أبى محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى فى " كتاب غريب الحديث " ، فقال : أخبرنا أبو العلاء ثنا على بن معبد ثنا الوليد بن القاسم بن الوليد الحمدانى أبو القاسم الكوفى ثنا يزيد بن كيسان أبو إسماعيل عن أبى حازم عن أبى هريرة أن رجلاً أعتق عنده ، فسأل صيته أهمهم الطعام ، فقالت : حتى يحى أبوكم ، فنام الصية ، فجاء أبوه ، فقال : اشتيت الصية ؛ قالت : لا ، كنت أتنظر بجيتك ، لحلف أن لا يطعم ، ثم قال : بعد ذلك : أيقظهم ، وجئى بالطعام . فسمى الله ، وأكل ، ثم غدا على رسول الله ﷺ ، فأخبره بالذى صنع ، فقال النبي ﷺ : « من حلف على يمين ، فرأى خيراً منها ، فليأته ، ثم ليكفر عن يمينه » ، انتهى . قال السرقسطى : اشتيت - أى أطعمتهم شهوتهم - .

فائدة : المقصود الأعظم من هذا الحديث الدليل على جواز تقديم الكفارة على الحنث ، وعدم الجواز ، والأول مذهب الشافعى ، والثانى مذهبنا ، واستنباط ذلك من تتبع ألفاظه ، واختلاف رواياته ، فنقول : اعلم أن هذا الحديث روى من حديث أبى هريرة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، وأبى موسى الأشعرى ، وعدى بن حاتم ، روى عن كل منهم فى لفظ : الحنث قبل الكفارة ، وفى لفظ : الكفارة قبل الحنث ، قاله أبو داود فى " سننه " .

فحديث أبى هريرة : أخرجه مسلم ^(١) : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه ؛ وفى لفظ له : فليكفر عن يمينه ، وليأت الذى هو خير . وحديث عبد الرحمن : أخرجاه أيضاً بتقديم الكفارة على الحنث ، وانفرد البخارى بتقديم الحنث على الكفارة .

وحديث أبى موسى : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٢) عن أبى بردة عنه أن النبي ﷺ قال : إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني ، وأتيت الذى هو خير ؛ وفى لفظ لها : إلا أتيت الذى هو خير وكفرت عن يميني ، ووه المنذرى

(١) فى " التلذذ والإيمان " ، ص ٤٨ - ج ٢ (٢) عند البخارى فى " آخر التلذذ والإيمان " ، ص ٩٩٥ - ج ٢ ، اللفظ الآخر عنده فى " باب الاستثناء فى الإيمان " ، ص ٩٩٤ - ج ٢ ، وعند مسلم فى " التلذذ والإيمان " ، ص ٤٧ - ج ٢

في "مختصر السنن" قال: لم يذكره مسلم إلا باللفظ الأول - يعني تقديم الكفارة - بل ذكره باللفظ الآخر ، ولفظه : إلا أتيت الذي هو خير ، وتحلتها ، وفي لفظ : فليأتها وليكفر ؛ وزاد في رواية ، قال : إني والله مانسيتها .

وحديث عدى بن حاتم : رواه مسلم أيضاً ^(١) باللفظين ، فرواية تقديم الكفارة فيها حجة للشافعي ، لأنه معطوف بالفاء ، والفاء للتعقيب . وعنه ثلاثة أجوبة : أحدها : أن ذلك يقتضي وجوب تقديم الكفارة على الحنث ، وهم لا يقولون به ؛ الثاني : أنهم معارضون برواية تقديم الحنث ، ولذلك عقد لها النسائي "باب الكفارة بعد الحنث" ^(٢) ، وقد تقوى رواية تقديم الكفارة بفعل بعض الصحابة ^(٣) ، أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر ، وسلمان ، وأبي الدرداء كانوا يكفرون قبل الحنث ؛ وأخرج عن الحسن ، وابن سيرين نحوه ؛ الثالث : أنه عقب الجملتين ، والواو بينهما لا تقتضي ترتيماً ، كما قيل ذلك في "آية الوضوء" ، بقي الإشكال في رواية تقديم الكفارة مع العطف - بتم - ، وهذه الرواية وقعت في ثلاثة أحاديث : أحدها : من رواية عبد الرحمن بن سمرة ؛ والثاني : من رواية عائشة ؛ والثالث : من رواية أم سلمة .

حديث عبد الرحمن بن سمرة : رواه أبو داود ، والنسائي ^(٤) ، قال أبو داود : حدثنا يحيى ابن خلف ؛ وقال النسائي : حدثنا محمد بن يحيى القطعي ، كلاهما عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ : يا عبد الرحمن إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك ، ثم أت الذي هو خير ، انتهى . وهذا سند صحيح .

وحديث عائشة : أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(٥) عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا حلف على يمين لا يبحث ، حتى أنزل الله تعالى كفارة اليمين ، فقال : لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها ، إلا كفرت عن

(١) في "التنوير والإيمان" ، ص ٤٨ - ج ٢ (٢) راجع النسائي في "التنوير والإيمان" - باب الكفارة بعد الحنث ، ص ١٤٤ - ج ٢ ، وأخرج فيه حديث عدى بن حاتم ، وأبي الأحوس عن أبيه ، وعبد الرحمن بن سمرة (٣) وقد أخرج الهيثمي عن معاوية بن الحكم السلمي ، وعن عبد الرحمن بن أذينة عن أبيه ، وعن عبد الله بن عمرو ، قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فرأى خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ، وليأت الذي هو خير » ، ص ١٨٤ - ج ٤ (٤) عند أبي داود في "الإيمان والتنوير" - باب الحنث إذا كان خيراً ، ص ١٠٩ - ج ٢ . وعند النسائي فيه "باب الكفارة قبل الحنث" ، ص ١٤٤ - ج ٢

(٥) في "الإيمان والتنوير" ، ص ٣٠١ - ج ٤

يميني، ثم أتيت الذي هو خير، انتهى. وقال: صحيح على شرط الشيخين، وهذا في "البخارى" (١) عن عائشة أن أبا بكر كان إذا حلف، إلى آخره، بتقديم الحنث، وعطف الكفارة بالوار.

وحديث أم سلمة: أخرجه الطبراني في "معجمه" (٢) عنها أن عبداً لها استعتقها، فقالت: لا أعتقها الله من النار إن أعتقته، فكشث ماشاء الله، ثم قالت: سبحان الله! سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف على يمين، فرأى خيراً منها، فليكفر عن يمينه، ثم ليفعل الذي هو خير، فأعتقت العبد، ثم كفرت عن يمينها»، انتهى. وهذا فيه نظر، لأنها قدمت الحنث، وبنيت أن يراجع من نسخة أخرى، وهذه الأحاديث معارضة بحديث تقديم الحنث، مع العطف ثم، وقد تقدم، أو يقال: إن هذه الأحاديث تقتضي وجوب تقديم الكفارة، وهم لا يقولون به، والله أعلم؛ وعجبت من البخارى (٣) كيف ترجم في كتابه "باب الكفارة قبل الحنث"، فذكر فيها حديث أبي موسى بلفظ: إني لأحلف على يمين، فأرى غيرها خيراً منها، إلا أتيت الذي هو خير، وتحملت، وحديث عبد الرحمن بن سمره بلفظ: فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك، وكلاهما غير مطابق؛ والرواية الأخرى عنده في الحديثين، فلا يحتاج أن يشير إليها في الترجمة.

فائدة أخرى: وقع في مسلم عن أبي موسى أني لأحلف على يمين أرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير، من غير ذكر الكفارة، وكذا فيه عن عدى بن حاتم: من حلف على يمين، ثم رأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، ويحمل ذلك على أحاديث الكفارة، لكن وقع عند أبي داود (٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليدعها. وليأت الذي هو خير، فإن تركها كفارتها، مختصر. قال أبو داود: الأحاديث كلها عن النبي ﷺ فيها: وليكفر عن يمينه، إلا ما لا يعاب به، انتهى. ورواه البيهقي، وقال: إنه لم يثبت، قال: وعن أبي هريرة نحوه، ولم يثبت أيضاً، انتهى.

(١) عند البخارى في "أوائل كتاب الإيمان والنذور"، من ٩٨٠ - ج ٢ (٢) وأخرجه الميشي في "مجمع الزوائد"، ص ١٨٥ - ج ٤، كما في التخریج، وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات، إلا أن هبة الله بن حسن لم يسمع من أم سلمة، انتهى.

(٣) قلت: فرض المخرج من هذا الكلام التنفص على الإمام البخارى، فانه عقد ترجمة "باب الكفارة قبل الحنث" وبهذه، وأورد فيها حديث أبي موسى بلفظ: إلا أتيت الذي هو خير، وتحملت؛ ص ٩٩٤ - ج ٢، وحديث عبد الرحمن بن سمره بلفظ: فأت الذي هو خير، وكفر عن يمينك؛ ص ٩٩٥ - ج ٢، ولم يشر فيها إلى حديث أبي موسى للذكر قبيل هذا الباب؛ ص ٩٩٤ - ج ٢، بلفظ: إلا كفرت عن يميني. وأتيت الذي هو خير، وحديث عبد الرحمن بن سمره المذكور في مبدل "كتاب الإيمان والنذور"، من ٩٨٠ - ج ٢، وكان ينبغي أن يشير إليها تحت هذه الترجمة للتطبيق، وإذ أعلم.

(٤) "باب الحالف يستني بد ما يكلم"، ص ١١٦ - ج ٢

فقد عليه السلام، وقامت، فضربت بالدف، انتهى. قال ابن القطان في "كتابه": وعندى أنه ضعيف، لضعف علي بن حسين بن واقد، قال أبو حاتم: ضعيف، وقال العقيلي: كان مرجئاً، ولكن قد رواه غيره، كما رواه ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن حسين بن واقد به، وزاد: فضربت، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل عمر، وهي تضرب؛ فألقت الدف، وجلس عليه، فقال عليه السلام: إني لأحسب الشيطان يفرق منك يا عمر، قال: وهذا حديث صحيح، انتهى كلامه.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «من حلف على يمين، وقال: إن شاء الله، فقد برّ في يمينه»؛ قلت: غريب بهذا اللفظ، وبمعناه أحاديث: منها ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة (١) عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: من حلف فاستثنى، فإن شاء مضى، وإن شاء ترك، غير حدث، انتهى. بلفظ النسائي، وفي لفظ له: فهو بالخيار إن شاء مضى وإن شاء ترك، ولفظ ابن ماجه، ونحوه، ولفظ أبي داود: من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله، فقد استثنى، ولفظ الترمذي: فقال: إن شاء الله، فلا حدث عليه، وقال: حديث حسن؛ وقد رواه عبيد الله بن عمر، وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفاً؛ وهكذا روى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً؛ ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني، وقال: إسماعيل بن إبراهيم كان أيوب أحياناً يرفعه، وأحياناً لا يرفعه، انتهى. قلت: رفعه غيره، كما أخرجه النسائي عن كثير بن فرق أنه حدث عن نافع أنه حدث عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف، فقال: إن شاء الله، فقد استثنى»، انتهى. قال الدارقطني في "علله": رواه أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وقد تابعه أيوب بن موسى المكي عن نافع، فرفعه أيضاً، قال: ورواه الأوزاعي، واختلف عنه، فرواه عمر بن هاشم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً؛ ورواه هقل بن زياد عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، انتهى. وبسند السنن رواه ابن حبان في "محيحه" في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث بالالفاظ الثلاثة: لم يبحث؛ فهو بالخيار إن شاء مضى، وإن شاء ترك؛ فقد استثنى؛ وقال البيهقي في "المعرفة": رواه سفيان، ووهيب بن خالد، وعبد الوارث، وحماد بن سلمة، وابن علية عن أيوب مرفوعاً، ثم شك أيوب في رفعه، فتركه، قاله حماد بن زيد؛ ورواه مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر

(١) عند النسائي في "الإيمان والثناء" - باب من حلف فاستثنى،، ص ١٤٤ - ج ٢. وعند أبي داود ٢٠ باب الاستثناء في البهي،، ص ١٠٨ - ج ٢، وعند الترمذي ٢٠ باب الاستثناء في البهي،، ص ١٩٨ - ج ٢

موقوفاً : من قال والله ، ثم قال : إن شاء الله ، فلم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث ؛ ورواه موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أيضاً موقوفاً ، وقال فيه : ثم وصل الكلام بالاستثناء ، وفي رواية : فقال في إثر يمينه : إن شاء الله ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه الترمذى ^(١) ، والنسائي ، وابن ماجه عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله لم يحنث ، انتهى . قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال لي : هذا حديث أخطأ فيه عبد الرزاق ، فاخصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : إن سليمان بن داود ، قال : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ، الحديث بطوله ، انتهى . وظاهر هذه الأحاديث تقتضي اشتراط الاتصال ، فإنها كلها بالقاء ، وهي للتعقيب من غير مهلة ، واستشكل على هذا ما رواه البخارى ، ومسلم من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : قال سليمان بن داود : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ، تلد كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله ، فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فلم يقل ، فأطاف بهن . فلم تلد منهن إلا امرأة واحدة نصف إنسان ، فقال عليه السلام : لو قال : إن شاء الله لم يحنث ، وكان دركا لحاجته ، انتهى . وقد ترجم عليه النسائي "باب إذا حلف ، فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فقالها : هل يكون استثناء؟" ثم سافه ، وهذا فيه نظر ، لأن المحلوف عليه من سليمان عليه السلام إنما هو الطواف ، وقد فعله ؛ وأما قوله : تلد كل امرأة منهن غلاما ، فليس داخلا في اليمين ، لأن الإنسان إنما يحلف على ما يقدر عليه ، وأيضاً فقد لا يكون من شريعتهم اشتراط الاتصال ، أو يكون معناه ، لو قال : إن شاء الله متصلاً بكلامه ، وفيه تعسف ، ويرده قوله في لفظ لها : فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فلم يقل ، الحديث ، وفي آخره : وأيم الذي نفس محمد بيده ، لو قال : إن شاء الله ، لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون ؛ وأشكل من ذلك حديث أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٢) حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا شريك عن سماك عن عكرمة أن رسول الله ﷺ ، قال : والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم قال : إن شاء الله ، انتهى . ثم أخرجه عن مسعر عن سماك عن عكرمة يرفعه ، قال : والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم سكت ، ثم قال : إن شاء الله ، انتهى . قال أبو داود : وزاد فيه

(١) عند الترمذى في "باب الاستثناء في اليمين" ، ص ١٩٨ - ج ٢ ، وعند النسائي في "باب إذا حلف قال له رجل : إن شاء الله" ، ص ١٤٨ - ج ٢ ، وعند مسلم في "باب الاستثناء في اليمين" ، ص ٤٩ - ج ٢ ، وعند البخارى فيه : ص ٩٩٤ - ج ٢ (٢) في "باب الحالف يستبي بعد ما يتكلم" ، ص ١١٥ - ج ٢

الوليد بن مسلم عن شريك ، قال : ثم لم يفرم ، وقد أسند هذا الحديث غير واحد عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، انتهى . قلت : رواه ابن حبان في " صحيحه " مسنداً ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، وعن مسعر بن كدام عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : والله لا غزون قريشاً ، والله لا غزون قريشاً ، والله لا غزون قريشاً ، ثم سكنت ساعة ، ثم قال : إن شاء الله ، انتهى . قال ابن حبان في " كتاب الضعفاء " : هذا حديث رواه شريك ، ومسعر ، فأسنده مرة ، وأرسله أخرى ، انتهى . وأخرجه ابن عدى في " الكامل " عن عبد الواحد بن صفوان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، بلفظ أبي يعلى سواء ، وذكره ابن القطان في " كتابه " من جهة ابن عدى ، ثم قال : وعبد الواحد هذا ليس حديثه بشيء ، والصحيح مرسل ، انتهى .

أثر : في اشتراط الاتصال ، أخرجه الدارقطني في " سننه " ^(١) عن عمر بن مدرك ثنا سعيد ابن منصور ثنا ابن الزناد عن أبيه عن سالم عن ابن عمر ، قال : كل استثناء غير موصول فصاحبه حائث ، انتهى . وعمر بن مدرك ضعيف ، وفي " المعرفة " للبيهقي : وروى سالم عن ابن عمر ، أنه قال : كل استثناء موصول فلا حث على صاحبه ، وكل استثناء غير موصول ، إلى آخره .

أثر آخر : أخرجه الطبراني في " معجمه " ^(٢) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾ قال : إذا شئت الاستثناء فاستثن إذا ذكرت ، وهي لرسول الله ﷺ ، وليس لنا أن نستثنى إلا بصلة اليمين ، انتهى . وقد استوفينا الروايات عن ابن عباس في ذلك ، والكلام عليها في أحاديث الأصول ، وما يدل على عدم اشتراط الاتصال مارواه مالك في " الموطأ " عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني أنمار ، إلى أن قال : فقال رسول الله ﷺ : ماله ضرب الله عنقه ؟ قال : فسمعه الرجل ، فقال : يا رسول الله في سبيل الله ؟ فقال عليه السلام : « في سبيل الله » قال : فقتل الرجل في سبيل الله ، مختصر . وهذا الرجل لم يسم في الحديث ، فكونه عليه السلام قال : في سبيل الله ، بعد قول الرجل إياها ، دليل على أن الانفصال غير قاطع ، والله أعلم .

(١) في " التدوير " ، ص ٤٩٣ - ج ٢

(٢) قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ص ١٨٢ - ج ٤ - باب الاستثناء في اليمين . رواه الطبراني في " الصغير - والأوسط " ، وفيه عبد العزيز بن حصين ، وهو ضعيف ؛ وأخرج عن ابن مسعود قال : من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله فقد استثنى ، وقال : رواه الطبراني في " الكبير " ، ورواه رجال الصحيح ، إلا أن القاسم لم يدرك ابن مسعود ، انتهى .

باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب

حديث عنه عليه السلام : قال : « من باع عبداً وله مال ، الحديث ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة ^(١) ، فرواه البخارى في "الشرب" ، وابن ماجه في "التجارات" ، والباقون في "البيع" كلهم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من باع عبداً وله مال ، فإله للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع نخلا قد أبرت ، فثمره للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع » ، انتهى .

باب اليمين في الكلام

حديث : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » ؛ قلت : تقدم في "باب ما يفسد الصلاة" وليس هذا الحديث بناجح في الدليل ، على أن القراءة في الصلاة لا تسمى كلاماً في العرف والشرع ، لأنه قيده بكلام الناس ، فتأمله

باب اليمين في العتق

حديث : قال عليه السلام : « لن يجزى ولد والده ، إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه » ؛ قلت : أخرجه الجماعة ^(٢) - إلا البخارى - فرواه مسلم ، والنسائي في "العتق" ، وأبو داود في "الأدب" ، والترمذى في "البر والصلة" . وابن ماجه في "الأدب" كلهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجزى ولد والده ، إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه » ، انتهى . والله أعلم .

(١) عند البخارى في "المساقاة" - في باب الرجل يكون له امرء ، أو شرب في حائط أو في نخل ،، ص ٣٢٠ - ج ١ ، وعند مسلم في "البيع" - باب من باع مملوكاً ،، ص ١٠ - ج ٢
(٢) عند مسلم في "آخر العتاق" - في باب فضل عتق الولد ،، ص ٤٩٥ - ج ١ ، وعند أبي داود في "الأدب" - باب من ير الوالدين ،، ص ٢٤٣ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "البر والصلة" - في باب ما جاء في حق الوالدين ،، ص ١٣ - ج ٢

باب اليمين

في الصلاة والصوم والحج

حديث : عن علي في الرجل يحلف : عليه المشي إلى بيت الله ، أو إلى الكعبة ، قال : عليه حجة ، أو عمرة ماشياً ، وإن شاء ركب وأهراق دماً ؛ قلت : غريب ؛ وروى البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي عن ابن عليه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن علي ، في الرجل يحلف : عليه المشي ، قال : يمشي ، فإن عجز ركب ، وأهدى بدنة ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا عبد الله عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علي ، فيمن نذر أن يمشي إلى البيت ، قال : يمشي فإذا أعيا ركب ، ويهدي جزوراً ، انتهى . وأخرج نحوه عن ابن عمر ، وابن عباس ، وقتادة ، والحسن ؛ وروى الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن كثير بن شظير عن الحسن عن عمران بن حصين . قال : ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمرنا بالصدقة ، ونهانا عن المثلة ، وقال : « إن المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشياً ، فن نذر أن يحج ماشياً ، فليهد هدياً ، وليركب » ، انتهى . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ؛ وروى أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا زهير ثنا أحمد بن عبد الوارث ثنا همام ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشية ، فسأل النبي ﷺ . فقال : إن الله عز وجل غني عن نذر أختك ، لتركب ، ولتهدي بدنة ، انتهى .

حديث النهي عن البتيراء : تقدم في "الصلاة" ، وذكر المصنف بعد ذلك ثلاثة أبواب ، ليس فيها شيء "باب اليمين في لبس الثياب والحلى ، وغير ذلك" - "باب اليمين في الضرب والقتل ، وغير ذلك" - "باب اليمين في تقاضى الدراهم" ، والله أعلم .

(١) في "آخر التدوير" ، ص ٣٠٥ - ج ٤ ، وصححه الذهبي في "تليجه" ، وقال الهيثمي في "مجمع الروايد" ، ص ١٨٩ - ج ٤ : رواه أبو داود باختصار ؛ ورواه أحمد ، والزار بنحوه ، والطبراني في "الكبير" ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، ولفظ الطبراني : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة ، ويقول ، إن المثلة أن يحلف الرجل أن يحج مبروئاً أو ماشياً ، ومن حلف على شيء من ذلك فليكثر عن يمينه ، ثم ليركب ، انتهى .

كتاب الحدود

الحديث الأول : قال عليه السلام ، للذي قذف امرأته : «إئت بأربعة شهداء يشهدون على صدق مقالتك ، ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وبمعناه ما رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (١) حدثنا مسلم بن أبي مسلم الجرمي ثنا عجل بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين عن أنس بن مالك ، قال : أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن حمزة قذفه هلال بن أمية بامرأته ، فرفعه إلى رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : «أربعة شهود ، وإلا أخذ في ظهرك ، فقال : يا رسول الله إن الله يعلم أفي لصادق ، وليزله الله عليك ما يرى ظهري من الحد ، فأنزله الله عز وجل آية اللعان ، ولعن النبي ﷺ ، وفرق بينهما ، انتهى . والحديث أخرجه البخاري في "اللعان" عن ابن عباس ، من رواية هشام بن حسان عن عكرمة عنه ، أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن حمزة ، فقال له النبي ﷺ : البينة ، وإلا أخذ في ظهرك ، الحديث .

حديث آخر : أخرجه مسلم (٢) في "اللعان" عن أبي هريرة أن سعد بن عباد ، قال : يا رسول الله إن وجدت مع امرأتى رجلاً ، أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ١٤ قال : نعم ، انتهى . زاد في رواية : قال : كلا ، والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعجله بالسيف قبل ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : «إسمعوا إلى ما يقول سيدكم ، إنه لغير ، وإني أغير منه ، والله أغير مني ، انتهى .

أثر : رواه مالك في "الموطأ" (٣) - في كتاب الأفضية - عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أهل النمام يقال له : ابن خيري ، وجد مع امرأته رجلاً ، فقتله ، أو قتلها ؛ فأشكر على معاوية بن أبي سفيان القضاء فيه ، فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري ، فسأل أبو موسى على ابن أبي طالب ، فقال له علي بن أبي طالب : إن هذا لشيء ما هو بأرضي ، عزمت عليك لتخبرني ؛ فقال أبو موسى : كتب لي في ذلك معاوية ، فقال علي : أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء ، فليعط برمه ، انتهى .

(١) قلت : بهذا اللفظ عند البخاري في "تفسير سورة النور - باب قوله تعالى : (ويدرونها للعذاب) ، ، الخ ص ٦٩٥ - ج ٢ ، وفي "اللعان" ، مختصراً "باب يبدأ الرجل بالتلاعن" ، ، ٧٩٩ - ج ٢
(٢) عند مسلم في "اللعان" ، ص ٤٩١ - ج ١ (٣) عند مالك في "الموطأ" - في الأفضية - باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً ، ص ٣٠٨ ، وفي مسنده ابن خيري ، قال الزرقاني في شرح "الموطأ" ، ، : هو ينتج الحام ، وسكون الياء ، وتفتح الراء بعدها ألف مقصورة ، انتهى .

قوله : والستر مندوب إليه ؛ قلت : فيه أحاديث : منها ما أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ، ومن ستر مسلماً ، ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » ، انتهى . وفي لفظ : لمسلم : في « البر والصلة » عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، قال : لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة ، انتهى . وروى البخارى نحوه من حديث ابن عمر .

حديث آخر : أخرجه أبوداود في « الأدب » ^(٢) ، والترمذى في « الحدود » ، والنسائى في « الرجم » عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ، ولا يشتمه ، من كان في حاجة أخيه ، فإن الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » ، انتهى . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، غريب .

حديث آخر : أخرجه أبوداود ^(٣) ، والنسائى عن إبراهيم بن نشيط عن كعب بن علقمة عن كثير أبي الهيثم ، مولى عقبة بن عامر عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ ، قال : « من رأى عورة فسترها ، كان كمن أحمى موهودة » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٤) ، والنسائى ، وأحمد في « مسنده » عن يزيد بن نعيم عن أبيه أن ما عزا إلى النبي ﷺ ، فأقر عنده أربع مرات ، فأمر برجمه ، وقال له زال : لو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، انتهى . ورواه الحاكم في « المستدرک » ، وصححه ، قال في « التنقيح » : « يزيد بن نعيم روى له مسلم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وأبو نعيم ذكره في « الثقات » أيضاً ، وهو مختلف في صحبته ، فإن لم تثبت صحبته ، فالحديث مرسل .

حديث آخر : رواه ابن ماجه في « سننه » ^(٥) حدثنا يعقوب بن حديد بن كاسب ثنا محمد

(١) عند مسلم في « الذكر - باب فصل الاجتماع على تلاوة القرآن » ، ص ٣٤٥ - ج ٢ ، واللفظ الآخر عند مسلم في « البر والصلة » ، ٣٢٢ - ج ٢ (٢) عند الترمذى في « الحدود - باب ما جاء في السر على المسلم » ، ص ١٨٣ - ج ١ ، وعند أبي داود في « الأدب - باب المؤاخاة » ، ص ٣١٤ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في « الأدب - باب السر على المسلم » ، ص ٣١٤ - ج ٢

(٤) عند أبي داود في « الحدود - باب السر على أهل الحدود » ، ص ٢٤٥ - ج ٢ ، والحاكم في « الحدود » ، ص ٣٦٣ - ج ٤ ، وفيه : قال شعبة : قال يحيى : فذكرت هذا الحديث بمجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال ، قال يزيد : هذا هو الحق ، وهو حديث جدى (٥) عند ابن ماجه في « الحدود - باب السر على المؤمن ودفع الحدود » ، ص ١٨٦

ابن عثمان الجعفي ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه في بيته، انتهى .

الحديث الثاني: روى أنه عليه السلام استفسر ماعزاً عن الكيفية والمزنية؛ قلت: أخرجه أبو داود (١) عن يزيد بن نعيم عن أبيه نعيم بن هزال قال: كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي، فأصاب جارية من الحى، فقال له أبي: لئن رسول الله ﷺ فأخبره ما صنعت، لعله يستغفر لك، قال: فأتاه، قال: يا رسول الله، إلى آخره، إن ماعزاً قال: يا رسول الله إني زينت، فأقم على كتاب الله، فأعرض عنه، فعاد حتى قالها أربع مرات، فقال عليه السلام: إنك قد قلتها أربع مرات، فبمن؟ قال: بفلانة، قال: هل ضايعتها؟ قال: نعم، قال: هل باشرت؟ قال: نعم، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم، فأمر به أن يرحم، فأخرج إلى الحرة، فلما وجد مس الحجارة، خرج يشتد، فلقى عبد الله بن أنيس، وقد عجز أصحابه، فززع له بوظيف بعير، فرماه به فقتله، ثم أتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال: هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه؟ انتهى . ورواه أحمد في "مسنده"، وروى حديث ماعز عبد الرزاق في "مصنفه" من رواية أبي هريرة، وقال فيه: فأمر به أن يرحم فرجم، فلم يقتل حتى رماه عمر بن الخطاب بلحى بعير، فقتله، فأصاب رأسه، الحديث، والله أعلم .

حديث آخر: في الاستفسار عن الكيفية، أخرجه أبو داود أيضاً، والنسائي عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الصامت بن عم أبي هريرة عن أبي هريرة، قال: جاء الأسلي نبي الله ﷺ فنهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً، أربع مرات، كل ذلك يعرض عنه، فأقبل في الخامسة، فقال: أنكبتها؟ قال: نعم، قال: حتى غاب ذلك منك، في ذلك منها؟ قال: نعم، كما يغيب المروء في المكحلة، والرشاء في البر؟ قال: نعم، قال: فهل تدرى ما الزنا؟ قال: نعم، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: فأتريد بهذا القول؟ قال: أريد أن تظهرني، فأمر به فرجم، فسمع النبي ﷺ رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: أنظر إلى هذا الذي ستر الله عليه، فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب، فسكت عنهما، ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار شائل برجله، فقال: أين فلان وفلان؟ فقالا: نحن ذان يا رسول الله، قال: انزلا فكلأ من جيفة هذا الحمار، قال: ومن يأكل من هذا يا رسول الله؟ قال: فما نلتما من عرض أخيكما

أنفاً أشد من أكل منه ، والذي نفسى يده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" كذلك ، وأخرجه النسائي عن حماد بن سلية عن أبي الزبير عن عبد الرحمن ابن هضاض عن أبي هريرة ؛ وأخرجه عن الحسين بن واقد عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الهضاض ابن أخي أبي هريرة عن أبي هريرة ، قال ابن القطان في "كتابه" : وعبد الرزاق هو الذي يقول فيه : عبد الرحمن بن الصامت ، وقال فيه حماد بن سلية : عبد الرحمن بن الهضاض ؛ قال البخاري : وعبد الرحمن بن الصامت : لا أراه محفوظاً ، وقال ابن أبي حاتم : ابن الهضاض أصح ، انتهى كلامه .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : «ادرموا الحدود» ؛ قلت : روى من حديث عائشة ؛ ومن حديث علي ؛ ومن حديث أبي هريرة .

أما حديث عائشة : فأخرجه الترمذي ^(١) عن محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «ادرموا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان لهما مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة» ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري ، يزيد بن زياد ضعيف في الحديث ؛ ورواه وكيع عن يزيد بن زياد ، ولم يرفعه ، وهو أصح ، ثم أخرجه عن وكيع عن يزيد بن موقفا ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ؛ وتعبه الذهبي في "مختصره" ، فقال : يزيد بن زياد ، قال فيه النسائي : متروك ، انتهى . وقال الترمذي في "علاه الكبير" : قال محمد بن إسماعيل : يزيد بن زياد منكر الحديث ، ذاهب ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنيهما" مرفوعاً ؛ وقال البيهقي : الموقوف أقرب إلى الصواب .

وأما حديث علي : فأخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن مختار التمار عن أبي مطر عن علي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ادرموا الحدود» ، انتهى . ومختار التمار ضعيف .

وأما حديث أبي هريرة : فرواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا إسماعيل بن أبي إسرائيل ثنا وكيع حدثني إبراهيم بن الفضل الخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله

(١) عند الترمذي في "الحدود - باب ما جاء في درء الحدود" ، ص ١٨٣ - ج ١ ، وفي "المستدرک - باب إن وجدتم مخرجاً فخلوا سبيله" ، ص ٣٨٤ - ج ٤ ، وعند الدارقطني و "الحدود" ، ص ٣٢٤ - ج ٢ (٢) في "الحدود" ، ص ٣٢٤ - ج ٢

عليه السلام: «ادروا الحدود ما استطعتم»، انتهى. ورواه ابن ماجه في «سننه»^(١) حدثنا عبدالله بن الجراح ثنا وكيع به مرفوعاً: اذفوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً، انتهى.

الحديث الرابع: روى أن رسول الله ﷺ حبس رجلاً بالتهمة؛ قلت: روى من حديث معاوية بن حيدة، ومن حديث أبي هريرة؛ ومن حديث أنس؛ ومن حديث نيشة.

فحديث معاوية: أخرجه أبو داود^(٢) في «القضاء»، والترمذي في «الدييات»، والنسائي في «السرقة» عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة، زاد الترمذي، والنسائي؛ ثم خلى عنه، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن؛ ورواه الحاكم في «المستدرک»؛ وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، قال: وله شاهد من حديث أبي هريرة، ثم أخرجه عن أبي هريرة، وسيأتي بعد، قال ابن القطان في «كتاب الوهم والإيهام»: اختلف الناس في بهز بن حكيم، فحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وعن أبي زرعة أنه قال فيه: صالح، ولكن ليس بالمشهور، وجعله الحاكم في أقسام الصحيح المختلف فيه، وقول أبي حاتم: لا يحتج به، لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة، وبهز ثقة عند من علمه، وقد وثقه ابن الجارود، والنسائي، وصحح الترمذي روايته عن أبيه عن جده؛ وقال ابن عدى: روى عنه ثقات الناس: كالزهرى، روى عنه حديثين، ثم ذكرهما، ثم قال: ولم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة، فلا بأس بحديثه، وقال أبو جعفر السبكي: إسناد بهز عن أبيه عن جده صحيح، وقال محمد ابن الحسين: سألت ابن معين، هل روى شعبة عن بهز؟ قال: نعم، روى عنه حديث: أترعون عن ذكر الفاجر، وقد كان شعبة متوقفاً عنه، فلما روى هذا الحديث كتبه، وأبرأه عما اتهم به؛ قلت: فكلمه عن أبيه عن جده؟ قال: أحاديث، قلت لأحمد بن حنبل: مات قول في بهز؟ قال: سألت غندراً عنه، فقال: كان شعبة مسه، لم يبين معناه، فكتبت عنه، انتهى كلامه^(٣).

وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه الحاكم في «المستدرک»^(٤)، والبخاري في «مسنده»، وأبو يعلى عن إبراهيم بن خيثم حدثني أبي عن جدى عراك بن مالك عن أبي هريرة أن النبي ﷺ حبس رجلاً

(١) في «الحدود» - في باب السر على المؤمن، ص ١٨٦ - ج ٢

(٢) عند أبي داود في «القضاء» - في باب في الدين هل يجبس به، ص ١٥٥ - ج ٢، وعند الترمذي في «الدييات» - في باب ماجاء في الحبس في التهمة، ص ١٨٢ - ج ١ زيادة: ثم خلى عنه، وعند النسائي في «السرقة» - باب امتحان السارق بالضرب والحبس، ص ٢٥٤ - ج ٢، وعند الحاكم في «المستدرک» - في الأحكام - في باب حبس الرجل في التهمة احتياطاً، ص ١٠٢ - ج ٤ (٣) قلت: هذا الكلام بخلافه مذكور في «ترجمة بهز» - والتهديب، ص ٤٩٨ - ج ١ (٤) في «المستدرک» في الأحكام، ص ١٠٢ - ج ٤

في تهمة يوماً وليلة استظهاراً ، أو احتياطاً ، انتهى . سكت الحاكم عنه ؛ وتعقبه الذهبي في "مختصره" ، فقال : إبراهيم بن خيثم متروك ، انتهى . وقال الترمذي في "علله الكبير" : كان إبراهيم بن خيثم كالجئون ، يلعب به الصبيان ، وضعفه جداً ، انتهى .

وأما حديث أس : فأخرجه ابن عدى ، والعقيلي في "كتايبهما" عن إبراهيم بن زكريا الواسطي ثنا أبو بكر بن عياش عن يحيى بن سعيد عن أنس أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة ، انتهى . قال العقيلي : إبراهيم بن زكريا الواسطي مجهول ، وحديثه خطأ ؛ وقال ابن عدى : هذا باطل ، وإنما رواه أبو بكر بن عياش عن يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك ، فقال : إبراهيم بن زكريا عن أنس ابن مالك ، انتهى . وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : رواه إبراهيم بن زكريا الواسطي ، وهو يروى أشباه موضوعة ، وإنما الحديث عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وهو مما يتفرد به معمر ، انتهى .

وأما حديث نيشة : فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" ^(١) حدثنا محمد بن يحيى ثنا أحمد ابن يزيد بن ذكوان البصري ثنا أبو همام الصلت بن محمد الحازمي عن المعلبي بن راشد عن جده عن نيشة أن النبي ﷺ حبس في تهمة ، انتهى . قال الطبراني : لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أحمد بن يزيد ، انتهى .

حديث آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك ، قال : أقبل رجلان من بني غفار حتى نزلا منزلاً بضجنان ، من مياه المدينة ، وعندهما ناس من غطفان ، معهم ظهر لهم ، فأصبح الغطفانيون ، وقد فقدوا بعيرين من إبلهم ، فاتهموا الغفاريين ، فأتوا بهم إلى النبي ﷺ ، وذكروا له أمرهم ، فحبس أحد الغفاريين ، وقال للآخر : اذهب فاقمس ، فلم يك إلا يسيراً حتى جاء بهما ، فقال النبي ﷺ لأحد الغفاريين - حسدت أنه قال للمحبوس - : استغفر لي ، فقال : غفر الله لك يا رسول الله ، فقال عليه السلام : ولك ، وقتلك في سبيله ، قال : فقتل يوم البعامة ، انتهى .

حديث آخر في الباب : أخرجه أبو داود ^(٢) عن بقية عن صفوان بن عمرو عن أزهر بن عبد الله أن قوما سرق لهم متاع ، فاتهموا أناساً من الحاككة . فأتوا النعمان بن بشير ، صاحب النبي ﷺ ، فحبسهم أياماً ، ثم خلى سبيلهم ، فأتوا النعمان ، فقالوا : حلب سبيلهم بغير ضرب ، ولا امتحان .

(١) قال الهيثمي في "معجم الزوائد" ، ص ٢٠٣ - ج ٤ : حديث نيشة ، عبد الطبراني في "الأوسط" .. وبه من لم أعرفه ، انتهى . (٢) عند أبي داود في "حد السرقه" في باب في الامتحان بال ضرب ، ص ٢٤٦ - ج ٢

فقال النعمان : إن شتمت ضربتهم ، فإن خرج متاعكم فذاك ، وإلا أخذت من ظهوركم مثله ، فقالوا : هذا حكك ؟ قال : هذا حكم الله ، وحكم رسوله ، انتهى . قال عبد الحق في " أحكامه " : أحسن حديث بقية ما كان عن يحيى بن سعيد ، انتهى .

الحديث الخامس : في حديث ماعز أنه عليه السلام أخر إقامة الحد ، إلى أن تم الإقرار منه أربع مرات ؛ قلت : أخرجاه في " الصحيحين " ^(١) عن أبي هريرة ، قال : أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ ، وهو في المسجد ، فداده ، فقال : يا رسول الله ، إني زنت ، فأعرض عنه ، فتشجى تلقاء وجهه ، فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه ، حتى تئى ذلك أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ ، فقال : أبلغ جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : اذهبوا به فارجموه ، فرجمناه بالمصل ، فلما أذلقتة الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة ، فرجمناه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) عن جابر بن سمرة ، قال : رأيت ماعز بن مالك حين جرى به إلى رسول الله ﷺ ، رجل قصير أعضل ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى ، فقال عليه السلام : فلعلك كذا ؟ قال : لا والله ، إنه قد زنى ، قال : فرجمه ، ثم خطب ، فقال : ألا كلما تفرنا في سبيل الله تخلف أحدهم ، له نيب كنيب التيس ، يمنع إحداهن الكبشة . أما والله إن يمكن من أحدهم لأنكته ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم أيضاً ^(٣) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : لقي رسول الله ﷺ ماعز بن مالك ، فقال : أحق ما بلغني عنك ؟ قال : وما بلغني عنى ؟ قال : بلغنى أنك فجرت بأمة آل فلان ؟ قال : نعم ، فرده حتى شهد أربع مرات ، ثم أمر برجمه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم أيضاً ^(٤) عن بريدة ، قال : كنت جالساً عند النبي ﷺ إذ جاء ماعز بن مالك ، فقال : يا رسول الله إني زنت ، وأنا أريد أن تطهرنى ، فقال عليه السلام : ارجع ، فلما كان من الغد أتاه أيضاً فاعترف عنده بالزنا ، فقال له : ارجع ، ثم عاد الثالثة ، فاعترف عنده بالزنا ، ثم رجع الرابعة فاعترف ، فأمر النبي ﷺ فخر له حفرة ، فجعل فيها إلى صدره ، ثم أمر الناس فرجموه ، قال بريدة : كنا نتحدث أصحاب نبي الله أن ماعزاً لو جلس في رحله بعد اعترافه

(١) عند مسلم في " الحدود - باب حد الزنا " ، ص ٦٦ - ج ٢ ، وعند البخارى في " كتاب المحاربن - في باب سؤال الامام المقر " ، ص ١٠٠٨ - ج ٢ (٢) في " حد الزنا " ، ص ٦٦ - ج ٢
(٣) في " حد الزنا " ، ص ٦٧ - ج ٢ (٤) عند مسلم فيه : ص ٦٨ - ج ٢

ثلاث مرات لم يطلبه، وإنما رجمه عند الرابعة، انتهى. وعند أبي داود^(١)، والنسائي فيه: قال: كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن الغامدية، وماعر بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما، وإنما رجمهما بعد الرابعة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من أسلم جاء إلى رسول الله ﷺ واعترف بالزنا، فأعرض عنه، ثم اعترف، فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع شهادات، فقال له عليه السلام: أهلك جنون؟ قال: لا، قال: هل أحصنت؟ قال: نعم، فأمر به فرجم، زاد البخاري: فقال له النبي ﷺ خيراً، وصلى عليه، انتهى. أخرجاه عن أبي سبرة عن جابر، وسيأتي في "حديث الصلاة على الغامدية".

حديث آخر: أخرجه أبو داود^(٣)، والنسائي، وأحمد في "مسنده" عن هشام بن سعد، أخبرني يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه، قال: كان ماعر بن مالك في حجر أبي، فأصاب جارية من الحلى، فقال له أبي: إئت رسول الله ﷺ، فأخبره بما صنعت، لعله يستغفرك، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرج، فأثاه فقال: يا رسول الله إني زينت فأقم عليّ كتاب الله، فأعرض عنه، إلى أن أثناه الرابعة، فقال له: إنك قد قلتها أربع مرات، فبمن؟ قال: بفلاة، قال: هل ضايعتها، قال: نعم، قال: هل باسرتها؟ قال: نعم، قال: هل جامعها؟ قال: نعم، فأمر به فرجم، فوجد مس الحجارة، فخرج يشتد، فلقبه عبد الله بن أنيس، فنزع له بوظيف بعير، فقتله، وذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه، انتهى. وزاد فيه أحمد: قال هشام: لحدثني يزيد بن نعيم عن أبيه أن رسول الله ﷺ، قال له حين رآه: والله ياهزال لو كنت سترته بثوبك لكان خيراً لك مما صنعت به، قال في "التفقيح": إنسانه صالح، وهشام بن سعد روى له مسلم، وقد تكلم فيه من قبل حفظه، وي زيد بن نعيم روى له مسلم أيضاً، وذكره ابن حبان في "الثقات". وأبوه نعيم ذكره في "الثقات" أيضاً، وهو مختلف في صحبته، فإن لم تثبت صحبته، فأخر هذا الحديث مرسل، انتهى.

حديث آخر: رواه أحمد في "مسنده"^(٤) حدثنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج بن أرطاة

(١) عند أبي داود في "حد الزنا - في باب الرجم"، ص ٢٥٢ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "حد الزنا"، ص ٦٦ - ج ٢، وعند البخاري في "كتاب المحارم - باب الرجم بالمط"، ص ١٠٠٢ - ج ٢
(٣) عند أبي داود في "الحدود - باب الرجم"، ص ٢٥٠ - ج ٢، وعند أحمد في "مسند هزال"، ص ٢١٧ - ح ٥ (٤) عند أحمد في "مسند أبي ذر"، ص ١٧٩ - ج ٥

عن عبد الملك بن مغيرة عن عبد الله بن المقدام عن ابن شداد عن أبي ذر، قال: كنا مع رسول الله ﷺ فأقامه رجل، فقال: إنه زنى، فأعرض عنه، ثم ثنى، ثم ثلث، ثم ربيع، فأمرنا فحرقنا له، فرجم، انتهى. قال في "التنقيح": وحجاج فيه كلام، وعبد الملك هو الطائفي، وثقه ابن حبان، وروى له الترمذي حديثاً، وعبد الله بن المقدام بن المورّد طائفي أيضاً، لم يذكره ابن أبي حاتم بمرح، انتهى.

حديث آخر: رواه أحمد^(١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما"، وابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي بكر، قال: أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ فاعترف، وأنا عنده مرة، فردّه، ثم جاء فاعترف عنده الثانية، فردّه، ثم جاء، فاعترف عنده الثالثة، فردّه، قال: فقلت له: إن اعترفت الرابعة رجلك، قال: فاعترف الرابعة لحبسه، ثم سأله عنه، فقالوا: لانعلم إلا خيراً، فأمر به فرجم، انتهى.

أحاديث الخصوم: فيه حديث العسيف، أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني أنهما قالوا: إن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله أشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر، وهو أقفه منه: نعم أقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال رسول الله ﷺ: قل، قال: إن ابني هذا كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، وإني أخبرت أن علي ابني الرجم، فافدتيت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن علي ابني جلد مائة، وتغريب عام، وأن علي امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم ردّ عليك، وعلي ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغديا أنيس علي امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، قال: فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت، انتهى. وفي لفظ لها^(٣): وجلد ابنه مائة، وغربه عاماً، قالوا: فعلق رجما باعتبارها، ولم يشترط الأربع.

حديث آخر: وهو حديث الغامدية، أخرجه مسلم^(٤) عن بريدة في حديث ماعز، قال: أتت امرأة من غامد من الأزد، فقالت: يا رسول الله طهرني، قال: ويحك أرجعي، فاستغفري الله، وتوب، قالت: أتريد أن تردني، كما رددت ماعزاً؟ قال: وما ذاك، قالت: إني حبل من الزنا،

(١) عند أحمد في "مسند أبي بكر الصديق"، ص ٨ - ج ١ (٢) عند البخاري في "كتاب المحاريب

- في باب الاعتراف بالزنا"، ص ١٠٠ - ج ٢، وعند مسلم في "حدوثاً"، ص ٦٩ - ج ٢

(٣) عند البخاري في "الأيمان والتأذير" - باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم، ص ٩٨١ - ج ٢

(٤) عند مسلم في "حدوثاً"، ص ٦٨ - ج ٢

فقال لها : حتى تضعي ما في بطنك ، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، ثم أتى النبي ﷺ ، فقال : قد وضعت الغامدية ، قال : إذا لانرجها ، وندع ولدها صغيراً ، ليس له من رضعه ، فقام رجل من الأنصار ، فقال : إلی رضا ع ياني الله ، فرجها ، انتهى . قالوا : وليس فيه إقرارها أربع مرات ، قالوا : وإنما رد النبي ﷺ ما عراً أربع مرات ، لأنه عليه السلام ظن أن في عقله شيئاً ، لا لكونه شرطاً في وجوب الحد ، قالوا : وقد جاء في "صحيح مسلم" عن جابر بن سمرة (١) ، قال : أتى رسول الله ﷺ برجل قصير أشعث ذى عضلة عليه إزار ، وقد زنى ، فرده مرتين ، ثم أمر به فرجم ، وفيه أيضاً عن أبي سعيد الخدري أنه اعترف بالزنا ثلاث مرات ، قالوا : وهذا يضعف القول باشتراط الأربع ، والجواب : أما حديث العفيف ، فعنه : واغدياً أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت ، الاعتراف المهود بالتردد أربع مرات ؛ وأما حديث الغامدية : فالراوى قد يختصر الحديث ، ولا يلزم عن عدم الذكر عدم الوقوع ، وأيضاً فقد ورد في بعض طرقه أنه ردها أربع مرات ، أخرجه البزار في "مسنده" عن زكريا بن سليم ثنا شيخ من قريش عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه ، فذكره ، وفيه أنها أقرت بالزنا أربع مرات ، وهو ردها ، ثم قال لها : اذهبي حتى تلدى ، الحديث ، ويراجع ؛ وأما قولهم : إنه عليه السلام ردد ما عراً أربع مرات ، لأنه ظن أن بعقله شيئاً ، فليس بشيء ، لأنه عليه السلام سأل عن عقله بعد اعترافه الرابعة ، كما تقدم في حديث أبي هريرة ؛ وحديث جابر المخزجيين في "الصحيحين" ، فلو كان تكرار الأربعة إنما هو لاختبار عقله ، لما كان في السؤال عنه بعد الرابعة فائدة ؛ وكيف لا وقد رده عليه السلام بعد أن أخبر بعقله ، كما أورده مسلم من حديث بريدة ، أن ما عراً أتى النبي ﷺ ، فرده ، ثم أتاه الثانية من الغد ، فرده ، ثم أرسل إلى قومه ، هل تعلمون بعقله بأساً ؟ فقالوا : مانع له إلا وفي العقل ، من صالحينا ، فأتاه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضاً ، فسأل عنه ، فأخبروه أنه لا بأس به ، ولا بعقله ، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ورجمه ، مختصر . فظهر من هذا أن الأربعة معتبرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم عند أبي داود في حديث هزال أنه عليه السلام ، قال لما عر : إنك قد قلتها أربع مرات ، وفي لفظ له عن ابن عباس : إنك شهدت على نفسك أربع مرات (٢) ؛ وفي لفظ لابن أبي شيبة : أليس أنك قد قلتها أربع مرات ؟ فرتب الرجم على الأربع ، وإلا فن المعلوم أنه قالها أربع مرات ، ويدل عليه ما تقدم في "مسند أحمد" عن أبي بكر أنه قال له بمحضرة النبي ﷺ بعد اعترافه ثلاث مرات : إن اعترفت الرابعة رجلك ، وهذا أصرح في الدلالة على اشتراط الأربع ، لولا أن في إسناده جابر الجعفي :

(١) حديث جابر بن سمرة ، عند مسلم : ص ٦٦ - ج ٢ ، وحديث أبي سعيد . عنه : في : ص ٦٧ - ج ٢

(٢) حديث ابن عباس ، عند أبي داود في "المجموع" - باب الرجم ، ص ٢٥١ - ج ٢

وأما قولهم : إنه ورد في "الصحيح" أنه رده مرتين ، وثلاث مرات ، فالجواب أنه رده مرتين بعد مرتين ، واختصر الراوى منها مرتين ، يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود ^(١) ، والنسائي عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : أتى النبي ﷺ بما عاز بن مالك فاعترف مرتين ، فقال : اذهبوا به ، ثم قال رده ، فاعترف مرتين ، حتى اعترف أربعاً ، فقال : اذهبوا به ، فارجموه ، انتهى . فبين هذا أن المرتين المذكورتين في "الصحيح" هما من الأربع ، وكذلك رواية الثلاث ، أى معها رابعة ، وتتفق بذلك الأحاديث ، والله أعلم .

الحديث السادس : روى أنه عليه السلام طرد ماعزاً في كل مرة حتى توارى عليه بحيطان المدينة ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وبمعناه ما رواه ابن جبان في "صحيحه" من حديث أبي هريرة ، قال : جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ ، فقال : إن الأبعد زنى ، فقال له : ويلك ، وما يدريك ما الزنا ؟ فأمر به ، فطرد ، وأخرج ، ثم أتاه الثانية ، فقال مثل ذلك ، فأمر به ، فطرد ، وأخرج ، ثم أتاه الثالثة ، فقال له مثل ذلك ، فأمر به ، فطرد ، وأخرج ، ثم أتاه الرابعة ، فقال مثل ذلك ، قال : أدخلت وأخرجت ؟ قال : نعم ، فأمر به أن يرجم ، مختصر .

الحديث السابع : قال عليه السلام لماعز : « لعلك مستسها ، أو قبلتها ؟ » ؛ قلت : رواه بهذا اللفظ الحاكم في "المستدرک" ^(٢) عن حفص بن عمر العدني ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن ماعزاً أتى إلى رجل من المسلمين ، فقال له : إني أصبت فاحشة ، فأتأمرني ؟ فقال له : اذهب إلى رسول الله ﷺ ليستغفر لك ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فقال له : لعلك قبلتها ؟ قال : لا ، قال : فمستسها ؟ قال : لا ، قال : ففعلت بها كذا ، أو لم تكن ؟ قال : نعم ، قال : اذهبوا به فارجموه ، انتهى . وسكت عنه ، وتعبه الذهبي في "مختصره" فقال : وحفص بن عمر العدني ضعفوه ، انتهى . والحديث عند البخاري ^(٣) بلفظ : لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت ؟ قال : لا ، قال : أفنكتها ؟ قال : نعم ، فعند ذلك أمر برجمه ، انتهى . وهو عند أحمد في "مسند" : لعلك قبلت ، أو لمست ، أو نظرت ، الحديث .

(١) عند أبي داود في "الحدود" - باب الرجم ، ص ٢٥١ - ج ٢ (٢) في "الحدود" - باب ادراوا الحدود ما استطعتم ، ص ٣٦١ - ج ٤ (٣) في "كتاب المحاريب" - باب هل يقول الامام للفر : لعلك لمست ، أو غمرت ، ص ١٠٠٨ - ج ٢

فصل

الحديث الثامن : روى أنه عليه السلام رجم ماعزاً ، وقد أحسن ؛ قلت : تقدم في حديث عند البخارى ، ومسلم من رواية أبى هريرة أنه عليه السلام ، قال له : هل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال عليه السلام : اذهبوا به فارجموه ، والبخارى ^(١) عن جابر أنه عليه السلام قال له : أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : هل أحصنت ؟ قال : نعم . فأمر به ، فرجم بالمصل .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : في الحديث المعروف : « وزنى بعد إحصان » ؛ قلت : روى من حديث عثمان ؛ ومن حديث عائشة ؛ ومن حديث أبى هريرة .

فأما حديث عثمان : فأخرجه الترمذى ^(٢) في " الفن " ، والنسائى في " تحريم الدم " . وابن ماجه في " الحدود " عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أسعد بن سهل أبى أمامة الأنصارى عن عثمان أنه أشرف عليهم يوم النار ، فقال : أنشدكم بالله ، أتعلون أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : زنى بعد إحصان ، وارتياد بعد إسلام ، وقتل نفس بغير حق ؟ قالوا : اللهم نعم ، قال : فعلام تقتلونى ، الحديث . قال الترمذى : حديث حسن ، ورواه حماد بن سلمة أيضاً عن يحيى بن سعيد ، فرفعه ؛ وقد رواه يحيى بن سعيد القطان ، وغيره عن يحيى ابن سعيد ، فوقفوه ، انتهى . وقال في " علله الكبرى " : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : رواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، فرفعه ، قال محمد : حدثنا به داود بن شبيب عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً . قال أبو عيسى : وإنما رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى مرفوعاً ، حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وأما الآخرون فرووه عن يحيى بن سعيد موقوفاً ، انتهى كلامه . ورواه بسند السنن أحمد في " مسنده " ، والحاكم في " المستدرک " ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . أخرجه في " الحدود " ، ورواه الشافعى في " مسنده " عن حماد بن زيد به عن عثمان أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا من إحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنى بعد إحصان . أو قتل نفس بغير نفس ، انتهى .

(١) عند البخارى في " كتاب المحاربه " ، باب " الزجيم بالبلاط " ، ص ١٠٠٢ - ج ٢

(٢) عند الترمذى في " الفن " - باب " ما لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث " ، ص ٤١ - ج ٢ . وعند النسائى في " كتاب المحاربه " - باب " ذكر ما يحل به دم المسلم " ، ص ١٦٥ - ج ٢ عن أبى أمامة ، وعبد الله بن طاهر بن ربيعة ، وعنه ابن ماجه في " الحدود " - باب " لا يحل دم امرئ مسلم إلا لأحدى ثلاث " ، ص ١٨٥ . وعند الحاكم في " المستدرک " - في " الحدود " ، ص ٣٥٠ - ج ٤

ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (١) - في كتاب الجراح "وهو القصاص ، وله طريق آخر ، رواه البزار في "مسنده" عن نافع عن ابن عمر عن عثمان أن رسول الله ﷺ قال ، بلفظ الشافعي سواء ، إلا أنه قال : أو قتل نفس متعمداً ، فيقتل به ، قال البزار : وقد روى هذا الحديث عن عثمان من غير هذا الوجه .

وأما حديث عائشة : فأخرجه أبو داود في "سننه" (٢) - أول الحدود "حدثنا محمد بن سنان الباهلي ثنا إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن عمير عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصان ، فانه يرمم ، ورجل خرج محارباً لله ورسوله ، فانه يقتل ، أو يصلب ، أو ينفى في الأرض . ورجل قتل نفساً ، فانه يقتل بها ، انتهى .

حديث آخر : مرسل . أخرجه البخاري (٣) عن عمر بن عبد العزيز أنه سأل أبا قلابة ما يقول في القسامة : فذكره ، إلى أن قال : قال أبو قلابة ، قتل : والله ما قتل رسول الله ﷺ أحداً قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجمرة نفسه ، قتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله ، وارتد عن الإسلام ، الحديث مختصر ، وفي لفظ ، قال : ما علمت نفساً حل قتلها في الإسلام ، إلا رجل زنى بعد إحصان ، الحديث . ومعنى الحديث في "الكتب الستة" (٤) أخرجه عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة ، انتهى . قوله : وعلى ذلك إجماع الصحابة : قلت : روى البخاري ، ومسلم (٥) عن ابن عباس أن عمر ابن الخطاب خطب ، فقال : إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ، ووعيناها ، ورحم رسول الله ﷺ . ورجنا من بعده ، وإنى حسبت أن طال بالناس الزمان ، أن يقول قائل : ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء ، إذا كان محصناً ، إن قامت البينة ، أو كان حمل .

(١) وعنده في "السنن أيضاً" في الجنائز - باب تحريم القتل من السنة ،، ص ١٨ - ج ٨

(٢) عند أبي داود في "أوائل الحدود" ، ص ٢٠٢ - ج ٢ (٣) عند البخاري في "القسامة" ، ص ١٠١٨ - ج ٢

(٤) عند البخاري في "كتاب الديان" - باب قول الله : (إن النفس بالنفس) ،، ص ١٠١٦ - ج ٢ ، وعنده

مسلم في "القصاص" - باب ما يباح به دم المسلم ،، ص ٥٩ - ج ٢ ، وعنده أبي داود في "أوائل الحدود" ،،

ص ٢٤٢ - ج ٢ ، وعنده الترمذي في "الجنائز" - باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم ، إلا بإحدى ثلاث ،، ص ١٨٠ - ج ١

(٥) عند البخاري في "كتاب المحاريب" - باب رجم الحربي من الرثا ،، ص ١٠٠٩ - ج ٢ ، وعنده مسلم في "باب حد

الرثا ،، ص ٦٥ - ج ٢

أو اعتراف، وأئتم الله لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله عز وجل لكتبته، انتهى .
 حديث آخر : أخرجه البخاري^(١) عن الشعبي عن علي - حين رجم المرأة يوم الجمعة - قال :
 رجمتها بسنة رسول الله ﷺ، انتهى . وتكلم الناس في سماع الشعبي من علي ، قال ابن القطان في
 " كتابه " : وهو محل نظر ، مع أن سنه محتمل لإدراك علي ، فإن علياً رضي الله عنه قتل سنة أربعين ،
 والشعبي - إن صح عمره - كان إذ مات اثنين وثمانين سنة ، وموته سنة أربع ومائة ، كما قال مجاهد :
 فقد كان مولده سنة اثنين وعشرين ، فيكون إذ قتل علي ابن ثمانية عشر عاماً ، وإن كان موته سنة
 خمس ومائة ، أو سنة ثلاث ومائة ، وكل ذلك قد قيل : فقد زاد عام ، أو نقص عام ، وإن صح
 أن سنه كان يوم مات سبعاً وسبعين ، كما قد قيل فيه أيضاً : نقص من ذلك خمسة أعوام ، فيكون
 ابن ثلث عشرة سنة ، وإن صح أنه مات ابن سبعين سنة ، كما قال أبو داود ، فقد صغر سنه عن التحمل ،
 فلي هذا يكون سماعه من علي مختلفاً فيه ، وسئل الدارقطني ، سمع الشعبي من علي ؟ قال : سمع منه
 حرفاً ، ما سمع غير هذا ، ذكره في " كتاب العلل " ، وحديثه عنه قليل معتمد ، فمن ذلك حديثه عنه
 مرفوعاً ، لا تغالوا في الكفن ، وحديثه في رجم المحصنة ، ومنهم من يدخل بينه وبين علي عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى ، انتهى كلامه . قلت . رواه أحمد في " مسنده " ، وفيه أنه كان حاضر الواقعة ، وكان
 فيمن رجم شراحة ، وسيأتي بعد هذا .

قوله : ويبتدىء الشهود برجمه ، ثم الإمام ، ثم الناس ، كذا روى عن علي ، ثم قال : وإن
 كان مقراً ابتداء الإمام الناس ، كذا روى عن علي : قلت : أخرجه البيهقي في " سننه " ^(٢) عن الأجلع
 عن الشعبي ، قال : جرى بشراحة الحمدانية إلى علي بن أبي طالب ، فقال لها : لعل رجلاً وقع عليك ،
 وأنت نائمة ؟ قالت : لا ، قال : لعله استكرهك ؟ قالت : لا ، قال : لعل زوجك من هؤلاء ، فأنت
 تكتمينه ؟ يلتقيا ، لعلها تقول : نعم ، فأمر بها فحسيت ، فلما وضعت مافي بطنها أخرجها يوم الخميس .
 فضر بها مائة ، وحضر لها يوم الجمعة في الرحبة ، وأحاط الناس بها ، وأخفوا الحجارة ، فقال : ليس
 هكذا الرجم ، إذا يصيب بعضكم بعضاً ، صفوا كصف الصلاة ، صفاً خلف صف ، ثم قال : أيها
 الناس أيما امرأة جرى بها ، وبها جيل ، أو اعترفت . فالإمام أول من يريج ، ثم الناس ، وأيما
 امرأة جرى بها ، أو رجل زان . فشهد عليه أربعة بالزنا ، فالشهود أول من يريج . ثم الناس ، ثم
 رجمها ، ثم أمرهم . فريج صف ، ثم صف ، ثم صف ، ثم قال : أفعلوا بها ما تفعلون بموتاكم ، انتهى .

(١) عند البخاري فيه ٦ باب رجم المحصنة ١١ ص ١٠٠٦ - ج ٢ (٢) عند البيهقي في " السنن " وفي كتاب

الحدود - باب من اعتبر حضور الإمام والشهود ١١ ص ٢٢٠ - ج ٨

ورواه أحمد في "مسنده" ^(١) عن يحيى بن سعيد عن مجالد عن الشعبي ، قال : كان لشراحة زوج غائب بالشام ، وأنها حملت لجله بها مولاهما إلى علي بن أبي طالب ، فقال : إن هذه زنت ، فاعترفت ، فجلدها يوم الخميس ، ورجعها يوم الجمعة ، وحضر لها إلى السرة ، وأنا شاهد ، ثم قال : إن الرجم سنة سنّها رسول الله ﷺ ، ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرى الشاهد ، يشهد ، ثم يتبع شهادته حجره ، ولكنها أقرت ، فأنا أول من يرميها ، فرماها بحجر ، ثم رمى الناس ، وأنا فيهم ، قال : فكننت والله فيمن قتلها ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الله بن إدريس عن يزيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن علياً كان إذا شهد عنده الشهود على الزنا ، أمر الشهود أن يرجعوا ، ثم رجم هو ، ثم رجم الناس ، وإذا كان يقرر بدأ هو فرجم ، ثم رجم الناس ، انتهى . حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن الحسن بن سعيد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . عن علي ، قال : أيها الناس إن الزنا زنا من : زنا سر ، وزنا علانية ، فزنا السر أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود أول من يرمى ، ثم الإمام ، ثم الناس ، وزنا العلانية أن يظهر الحبل ، أو الاعتراف ، فيكون الإمام ، أول من يرمى ، قال : وفي يده ثلاثة أحجار ، فرماها بحجر ، فأصاب صمناخها ، فاستدارت ، ورمى الناس ، انتهى .

الحديث العاشر : ورمى رسول الله ﷺ الغامدية بحصاة ، مثل الحصاة ، وكانت قد اعترفت بالزنا ؛ قلت : رواه أبو داود في "سننه" ^(٢) ، فقال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح عن زكريا أبي عمران ، قال : سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبيه أن النبي ﷺ رجم امرأة ، فحضر لها إلى التدوة ؛ قال أبو داود : وحدثت عن عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا زكريا بن سليم أبو عمران بإسناده نحوه ، وزاد : ثم رماها بحصاة مثل الحصاة ، قال : ارموا واتقوا الوجه ، فلما طفت أخرجها ، ففصل عليها ، انتهى . ورواه النسائي في "الرجم" حدثنا محمد بن حاتم عن حبان ابن موسى عن عبد الله عن زكريا بن أبي عمران البصري ، قال : سمعت شيخاً يحدث عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة بهذا الحديث بتمامه ؛ ورواه البزار في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" ، قال البزار : ولا نعلم أحداً سمي هذا الشيخ ، وتراجع ألفاظهم ؛ وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة النسائي ، ولم يعله بغير الانقطاع .

الحديث الحادى عشر : روى أنه عليه السلام قال في ماعز : «اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم» ؛

(١) عند أحمد في "مسند على بن أبي طالب" ، ص ١٢١ ج ١ (٢) عند أبي داود في "الحدود" باب في المرأة التي أسرت النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جيئة ، ص ٢٥٣ ج ٢

قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في كتاب الجنائز" حدثنا أبو معاوية عن أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه بريدة ، قال : لما رجم ماعز ، قالوا : يا رسول الله مانصنع به ؟ قال : « اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم ، من الفسل ، والكفن ، والحنوط ، والصلاة عليه » ، انتهى .

الحديث الثاني عشر : روى أن النبي ﷺ صلى على النعامية بعد ما رجعت ؛ قلت : رواه الجماعة^(١) - إلا البخارى - من حديث عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ ، وهي حبلى من الزنا ، فقالت : يا نبي الله أصبت حدا فأقّه على ، فدعا النبي ﷺ وليها ، فقال : أحسن إليها ، فإذا وضعت فأتى بها ، ففعل ، فأمر بها النبي ﷺ فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجعت ، ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها يا نبي الله ، وقد زنت ؟ فقال : « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله ؟ » ، انتهى . وأخرجه مسلم أيضاً من حديث بريدة مشتملاً على قصة ماعز ، والنعامية معاً ، وفيه : ثم أمر بها فصلى عليها ، ودفت ، وفيه يشير بن المهاجر ، قال المنذرى في "مختصره" : ليس له في "صحيح مسلم" سوى هذا الحديث ، وقد وثقه يحيى بن معين ، وقال الإمام أحمد : منكر الحديث ، يحيى بالعجائب ، مرجح ، متهم ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، ولا عيب على مسلم في إخراج هذا الحديث ، فإنه أتى به في الطبقة الثانية ، ليبين اطلاعه على طرق الحديث ، انتهى كلامه .

وفي الباب حديث الصلاة على ماعز : رواه البخارى في "صحيحه"^(٢) - في أول كتاب المحاريب "حدثنا محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلبه عن جابر ، فذكر قصة ماعز ، وفي آخره : ثم أمر به فرجم ، وقال له النبي ﷺ خيراً ، وصلى عليه ، قال ابن القطان في "كتابه" : قيل للبخارى : قوله : وصلى عليه ، قاله غير معمر ؟ قال : لا ، انتهى . ورواه أبو داود^(٣) عن محمد بن المتوكل ، والحسن بن علي ، كلاهما عن عبد الرزاق به ؛ ورواه

(١) عند مسلم في "حد الزنا" ، ص ٦٨ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الحدود" ، ص ٢٥٣ - ج ٢ ، وعند النسائي في "الجنائز" - باب الصلاة على المرحوم ، ص ٢٧٨ - ج ١ (٢) عند البخارى في "كتاب المحاريب" - باب الرجم بالمصلى ، ص ١٠٠٢ - ج ٢ ، وفيه مثل أبو عبد الله ، صلى عليه يصح ؟ قال : رواه معمر ، فقيل له : رواه غير معمر ؟ قال : لا .

(٣) وعند أبي داود "باب الرجم" ، ص ٢٥٢ - ج ٢ ، وعند الترمذى في "الحدود" - باب ما جاء في درء الحد عن المترف إذا رجع ، ص ١٨٤ - ج ١ ، وعند النسائي في "الصغرى" ، عن محمد بن يحيى ، وتوح بن حبيب في "كتاب الجنائز" - باب ترك الصلاة على المرحوم ، ص ٢٧٨ - ج ١

الترمذى عن الحسن بن علي به ، وقال : حسن صحيح ؛ ورواه النسائي في "الجنائز" عن محمد بن يحيى ، ومحمد بن رافع ، ونوح بن حبيب ، ثلاثهم عن عبد الرزاق به ، وقالوا فيه كلهم : ولم يصل عليه ؛ قال المذرى في "حواشيه" : وقد أعل بعضهم هذه الزيادة بأن محمود بن غيلان شيخ البخارى ، تفرد بها عن عبد الرزاق ، وقد خالفه عن عبد الرزاق جماعة : محمد بن يحيى الذهلى ، ونوح بن حبيب ، وحيد بن زنجويه ، وإسحاق بن راهويه ، وأحمد بن منصور الزياى ، وإسحاق بن إبراهيم الدبرى ، والحسن بن علي ، ومحمد بن المتوكل ، قال : فهؤلاء ثمانية ، قد خالفوا محمود بن غيلان في هذه الزيادة ، وفيهم هؤلاء الحفاظ : إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن يحيى الذهلى ، وحيد بن زنجويه ، ولم يذكرها أحد منهم ، وحديث إسحاق بن راهويه في "مسلم" ^(١) ، إلا أنه لم يذكر لفظه ، وأحال على حديث عقيل قبله ، وليس فيه ذكر الصلاة ، قال : وإذا حملت الصلاة في حديث محمود بن غيلان على الدعاء اتفقت الأحاديث - يعنى حديث ماعز ، والعامدية - ، انتهى .

حديث آخر : في الصلاة عليه ، أخرجه أبو قرة الزيدى عن ابن جريج عن عبد الله ابن أبي بكر عن أبي أيوب عن أبي أمامة بن سهل الأنصارى أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم رجم ماعز ، وطول في الأولين ، حتى كاد الناس بمعزون من طول الصلاة ، فلما انصرف أمر به فرجم ، فلم يقتل ، حتى رماه عمر بن الخطاب بلحى يعير ، فأصاب رأسه ، فقتله ، وصلى عليه النبي ﷺ ، والناس . مختصر . وهذا اللفظ يبعد تأويل الصلاة بالدعاء ، لأن الناس صلوا عليه بلا خلاف ، وعطف الناس على النبي ﷺ ، مشعر بأن صلاة النبي ﷺ كصلاتهم ، والله أعلم .

حديث آخر : في ترك الصلاة عليه ، أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٢) عن أبي عوانة عن أبي بشر حدثني نفر من أهل البصرة عن أبي برزة الأسلى أن رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز ابن مالك ، ولم ينه عن الصلاة عليه ، انتهى . وضعفه ابن الجوزى في "التحقيق" بأن فيه مجاهيل ، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد ، إلا على الغال ، وقاتل نفسه ، قال : ولو صح هذا الحديث ، فصلاته على العامدية كانت بعد ذلك ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ^(٣) عن ابن عباس أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ ، فقال : إنه زنى ، فأمر به فرجم ، ولم يصل عليه ، انتهى . قال النووى في "الخلاصة" : إسناده صحيح ، وأخرجه النسائي عن عكرمة مرسلًا ، قال النووى : ويجمع بين الروایتين بأن رواية

(١) عند مسلم في "باب الرجم" ، ص ٦٦ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "الجنائز" - باب الصلاة على من قتله الحدود ، ص ٩٨ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في الحدود - باب الرجم ، ص ٢٥١ - ج ٢

الآيات مقدمة ، لأنها زيادة علم ، أو أنه عليه السلام أمرهم بالصلاة عليه ، ولم يصل هو بنفسه عليه ، انتهى كلامه .

قوله : روى أن علياً لما أراد أن يقيم الحد كسر ثمرة السوط ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عيسى بن يونس عن حنظلة السدوسي ، قال : سمعت أنس بن مالك يقول . كان يؤمر بالسوط ، فيقطع ثمرة ، ثم يدق بين حجرين ، حتى يلين ، ثم يضرب به ، قلنا لأنس : في زمان من كان هذا ؟ قال : في زمان عمر بن الخطاب ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق في "مصنفهما" عن يحيى بن عبد الله التيمي عن أبي ماجد الحنفي عن ابن مسعود ، أن رجلاً جاء بابن أخ له إليه ، فقال : إنه سكران ، فقال : تتروه ، ومزمزوه ، واستنكهوه ، ففعلوا ، فرفعه إلى السجن ، ثم عاد به من الغد ، وعاد بسوط ، ثم أمر بثمرته فدقت بين حجرين ، حتى صارت درة ، ثم قال للجلاء : اجلد ، وأرحع بك ، وأعط كل عضو حقه ، انتهى . وروى عبد الرزاق في "مصنفه" : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إنني أصبت حداً فأفقه على ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط شديد له ثمرة ، فقال : سوط دون هذا ، فأتى بسوط مكسور لين ، فقال : سوط فوق هذا ، فأتى بسوط بين سوطين ، فقال : هذا ، فأمر به جلد ؛ ورواه ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم أن النبي ﷺ أتى برجل قد أصاب حداً ، فذكره بنحوه ، ورواه مالك في "الموطأ" ^(١) قال أبو مصعب : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا ؛ فدعا له رسول الله ﷺ بسوط ، فأتى بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد لم يقطع ثمرة ، فقال : بين هذين ، فأتى بسوط قد ركب به ولان ، وأمر به جلد ، ثم قال : أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، فمن أصاب من هذه القاذورة شيئاً ، فليستر بستر الله ، فإنه من يبدل ما صفحته . تقم عليه كتاب الله . انتهى .

قوله : روى أن علياً كان يأمر بالتحريد في الحدود ؛ قلت : غريب ، وروى عنه خلافة ، كما رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن علي أنه أتى برجل في حد ، فضربه . وعليه كساء ، فسطا بي قاعداً ، انتهى . أخبرنا إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق عن رجل أن علياً ضرب جارية ، فجردت ثيابها درع حديد ، ألسها إياه أهلها ، ونفاها إلى البصرة ، انتهى . أخبرنا ابن عيينه عن مطرف عن السعي ، قال : سألت المغيرة بن شعبة عن المحدث أئزع عنه ثيابه ؟ قال : لا ، إلا أن يكون فرواً ، أو

(١) عبد مالك في "الموطأ" والحدود - باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ، ، س ٣٥٠

محشواً، انتهى. أخبرنا الثوري عن جوير عن الضحاك بن مزاحم عن ابن مسعود، قال: لا يحل في هذه الامة التجريد، ولا مد، ولا غل، انتهى.

الحديث الثالث عشر: قال عليه السلام للذي أمره بضرب الحد: «اتق الوجه والمذاكير»؛ قلت: غريب مرفوعاً؛ وروى موقفاً على علي، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا حفص عن ابن أبي ليلى عن عدي بن ثابت عن المهاجر بن عميرة عن علي أنه أتى برجل سكران، أو في حد، فقال: اضرب، واعط كل عضو حقه، واتق الوجه والمذاكير، انتهى. ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» حدثنا سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن عدي بن ثابت عن عكرمة بن خالد، قال: أتى علي برجل في حد، فذكره، وقال في «التقيح»: «رواه سعيد بن منصور حدثنا هشيم ثنا ابن أبي ليلى عن عدي بن ثابت، قال: أخبرني هنية بن خالد الكندي عن علي، فذكره، والنهي عن ضرب الوجه في «الصحيحين»^(١) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه»، انتهى. أخرجه مسلم في «البر»، وله في «اللباس» عن جابر، قال: نهى النبي ﷺ عن الضرب في الوجه، وعن الوسم في الوجه، انتهى. أخرجه عن أبي الزبير، وأخرج البخاري عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى أن يضرب الصورة، انتهى. وإذا كان ضرب الوجه منهيًا عنه حالة القتل، كما أخرجه أبو داود عن زكريا بن سليم عن شيخ حدث عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ رجم امرأة، فحضر لها إلى التندوة، ثم قال: ارموا، واتقوا الوجه، فأولى أن يكون منهيًا عنه حالة الجلد.

قوله: روى عن أبي بكر أنه قال: اضرب الرأس، فإن فيه شيطاناً؛ قلت: رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا وكيع عن المسعودي عن القاسم أن أبا بكر أتى برجل اتقى من أبيه، فقال أبو بكر: اضرب الرأس، فإن الشيطان في الرأس، انتهى. والمسعودي ضعيف.

أثر آخر: نحوه عن عمر، رواه الدارمي في «أوائل مسنده»^(٢) - في باب الفتيا، فقال: أخبرنا أبو النعمان ثنا حماد بن زيد ثنا يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له: صبيغ،

(١) حديث جابر، عند مسلم في «اللباس» - باب النبي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه، ص ٢٠٢ - ج ٢، وحديث أبي هريرة، عنده في «البر والصلة» - باب النبي عن ضرب الوجه، ص ٣٢٢ - ج ٢، وحديث ابن عمر في النبي عن ضرب الصورة، عند البخاري في «الديباج» - باب العلم والوسم في الصورة، ص ٨٣١ - ج ٢، وحديث أبي هريرة عنده في «آخر المتق»، ص ٣٤٧ - ج ١ (٢) عند الدارمي في «باب من هاب الفتيا، وكره التنطق والتبديع»، ص ٣١

قدم المدينة ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر - وقد أعد له عراجين النخل - فقال له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله صبيغ ، فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين ، فضربه على رأسه ، وقال : أنا عبد الله عمر ، وجعل عمر يضربه حتى دمی رأسه ، فقال : يا أمير المؤمنين حسبك ، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي ، انتهى .

قوله : قال علي : يضرب الرجال في الحدود قياماً ، والنساء قعوداً ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الحسن بن عماره عن الحكم عن يحيى بن الحجاز عن علي ، قال : يضرب الرجل قائماً ، والمرأة قاعدة في الحد ، انتهى . وأخرجه البيهقي .

الحديث الرابع عشر : روى أنه عليه السلام حفر للنامدية إلى ثنودتها ؛ قلت : رواه أبو داود في "سننه" ^(١) حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح عن زكريا بن سليم أبي عمران ، قال : سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة أن النبي ﷺ رجم امرأة ، حفر لها إلى الثنودة ، انتهى . وفيه مجهول ، وحديثها في "مسلم" من رواية بريدة ، وفيه : ثم أمر بها لحفر لها إلى صدرها ، ثم أمر الناس فرجموها ، ويوجد في بعض نسخ "الهداية" حفر لها إلى ثديها ، والثدي يذكر ويؤنث ، قاله الجوهري ، وابن فارس ، ولم يذكر القراء ، وثعلب غير التذكير ، قال الجوهري : الثدي للرجل والمرأة ، وقال ابن فارس : الثدي للراة ، ويقال : للرجل ثنودة - بفتح الاء - بلا همزة - . وبضمها مع الهمزة - وهذا مشعر بتخصيص الثنودة بالرجل ، وقد وقع في "الصحيح" أن رجلاً وضع ذباب سيفه بين ثدييه ، وفي حديث جابر الطويل في "الحج" فوضع يده بين ثديي ، ولم أجد أحداً من أهل اللغة ذكر استعمال الثنودة في المرأة ، وفي حديث أبي داود استعماله ، والله أعلم .

قوله : روى أن علياً حفر لشراحة ؛ قلت : تقدم عند أحمد ، والبيهقي من حديث شراحة عن الشعبي عن علي ، فذكره ، وفيه : وحفر لها ، زاد أحمد : إلى السرة .

قوله : وإن ترك الحفر لا يضره ، لأنه عليه السلام لم يأمر بذلك ؛ قلت : هذا ذهول من المصنف ، وتناقض ، فانه تقدم في كلامه أنه عليه السلام حفر للنامدية ، وهو في "مسلم" .

الحديث الخامس عشر : روى أنه عليه السلام ما حفر لما عز ؛ قلت : رواه مسلم ^(٢) من حديث الحنذلي ، قال : لما أمر النبي ﷺ برجم ماعز بن مالك خرجنا به إلى البقيع ، فوالله

(١) عند أبي داود في الحدود - باب في المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة ، ص ٢٥٣ - ج ٢

(٢) عند مسلم في "الرجم" ، ص ٦٧ - ج ٢ وحديث بريدة - عنه فيه : ص ٦٨ - ج ٢

ما أوتقناه ولا حفرنا له ، ولكنه قام لنا ، قال : فرميناه بالعظام ، والمدر ، والخزف ، فاشتد ، واشتدنا خلفه ، حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا ، فرميناه بجلايد الحرة ، حتى سكت ، قال : فما استغفر له ، ولا سبه ، انتهى . ووقع أيضاً في "مسلم" أنه حفر له من رواية بريدة ، وفيه : فلما كانت الرابعة حفرت له حفرة ، ثم أمر به فرجم ؛ وفي "مسند" أحمد أيضاً من حديث أبي ذر أنه عليه السلام حفر له ، وفيه الحجاج بن أرقطاة ، وقد تقدم ، ولما تعذر الجمع بين الروایتين على البیقی سکت عنهما ، قال في "المعرفة" : وأما الحفر للرجوم ففي مسلم من حديث الخدری ، قال : فما حفرنا له ؛ وفيه من حديث بريدة ، فأمر النبي ﷺ لحفر له ، فجعل فيها إلى صدره ، انتهى كلامه .

الحديث السادس عشر : قال عليه السلام : « أربع إلى الولاة » ، وذكر منها الحدود ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبدة عن عاصم عن الحسن ، قال : أربعة إلى السلطان : الصلاة ، والزكاة ، والحدود ، والقصاص ، انتهى . حدثنا ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن جبلة بن عطية عن عبد الله بن محيريز ، قال : الجمعة ، والحدود ، والزكاة ، والتي إلى السلطان ، انتهى . حدثنا عمر بن أيوب عن مغيرة بن زياد عن عطاء الخراساني ، قال : إلى السلطان : الزكاة ، والجمعة ، والحدود ، انتهى .

الحديث السابع عشر : روى أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة ^(١) عن ابن عمر مختصراً ، ومطولاً ، أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله ﷺ : ماتجدون في التوراة في شأن الزنا ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة ، فقرأوها ، فجعل أحدهم يده على آية الرجم . ثم جعل يقرأ ما قبلها ، وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفعها فاذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد ، فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، انتهى . وعند أبي داود ^(٢) من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري سمعت رجلاً من مزينة يحدث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : زنى رجل وامرأة من اليهود ، وقد أحصنا حين قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وقد كان الرجم مكتوباً عليهم في التوراة ، الحديث . وفيه رجل

(١) عند مسلم في "الرجم" ، ص ٦٩ - ج ٢ ، وعد البخاري في "كتاب الحاربي" - باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنا ، ص ١٠١١ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "باب رجم اليهوديين" ، ص ٢٥٤ - ج ٢

(٢) هذا أبي داود في "باب رجم اليهوديين" ، ص ٢٥٥ - ج ٢

مجهول ، وهو عند ابن حبان في "محيجه" في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ رجم يهوديين قد أحسنّا ، انتهى . وعنده فيه أيضاً : فوضع ابن صورياء الأعور يده على آية الرجم .

الحديث الثامن عشر : قال عليه السلام : « من أشرك بالله فليس بمحصن » ؛ قلت : رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عبد العزيز بن محمد ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « من أشرك بالله فليس بمحصن » ، انتهى . قال إسحاق : رفعه مرة ، فقال : عن رسول الله ﷺ ووقفه مرة ، انتهى . ومن طريق إسحاق بن راهويه رواه الدارقطني في "سننه" (١) ، ثم قال : لم يرفعه غير إسحاق ، ويقال : إنه رجع عن ذلك ، والصواب موقوف ، انتهى . وهذا لفظ إسحاق بن راهويه في "مسنده" ، كما تراه ، ليس فيه رجوع ، وإنما أحال التردد على الراوى في رفعه ووقفه ، والله أعلم .

طريق آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً عن عفيف بن سالم ثنا سفیان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحصن الشرك بالله شيئاً » ، انتهى . قال الدارقطني : وهم عفيف في رفعه . والصواب موقوف من قول ابن عمر ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وعفيف بن سالم الموصلي ثقة ، قاله ابن معين ، وأبو حاتم ؛ وإذا رفعه الثقة لم يضره وقف من وقفه ، وإنما علته أنه من رواية أحمد بن أبي نافع عن عفيف المذكور ، وهو أبو سلة الموصلي ، ولم تثبت عدالته ، قال ابن عدى : سمعت أحمد بن علي بن المتي يقول : لم يكن موضعاً للحديث ، وذكر له فيما ذكر هذا الحديث ، قال : هو منكر من حديث الثوري ، انتهى . وقال الدارقطني في "كتاب العلل" : هذا حديث يرويه موسى بن عقبة ، واختلف عنه ، فرواه عفيف بن سالم عن الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وخالفه أبو أحمد الزبيري ، فرواه عن الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، وهو أصح ؛ وروى عن إسحاق بن راهويه عن الدراوردي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، والصحيح موقوف ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : وكان المراد بالإحصان في هذا الحديث إحصان القذف ، وإلا فابن عمر هو الراوى عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهوديين زنياً ، وهو لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه ، انتهى . والله أعلم .

الحديث التاسع عشر : قال عليه السلام : « لا يحصن المسلم اليهودية ، ولا النصرانية .

ولا الحر الأمة، ولا الحرّة العبد؛ قلت: غريب. وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه"، ومن طريقه الطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه"^(١)، وابن عدى في "الكامل" من حديث أبي بكر ابن أبي مرزوم عن علي بن أبي طلحة عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية، فقال له النبي ﷺ: لا تتزوجها، فانها لا تحصنك، انتهى. قال الدارقطني: وأبو بكر بن أبي مرزوم ضعيف، وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً، انتهى. وقال ابن عدى: أبو بكر بن أبي مرزوم بكير النسب، الغالب على حديثه الغرائب، قل ما رواه عليها الثقات، وهو ممن لا يحتاج بحديثه، وتكتب أحاديثه، فانها صالحة، انتهى. وأخرجه أبوداود في "المراسيل" عن بقية بن الوليد عن عتبة بن تميم عن علي بن أبي طلحة عن كعب بن مالك به، فذكره، قال ابن القطان في "كتابه": هذا حديث ضعيف ومنقطع، فانقطاعه فيما بين علي بن أبي طلحة، وكعب بن مالك، وضعفه من جهة عتبة بن تميم، فانه ممن لا يعرف حاله، وقد رواه عنه بقية، وهو ممن عرف ضعفه، ولا يعلم روى عن عتبة ابن تميم إلا بقية، وإسماعيل، انتهى. قال في "التقيح": وعتبة وثقه ابن حبان، انتهى. وقال عبد الحق في "أحكامه": لا أعلم أحداً رواه عن علي بن أبي طلحة غير عتبة بن تميم، وأبي بكر ابن أبي مرزوم، وهو ضعيف الإسناد، منقطع، انتهى. وقال البيهقي في "المعرفة": هذا حديث يرويه أبو بكر بن أبي مرزوم، وهو ضعيف عن علي بن أبي طلحة عن كعب، وهو منقطع، فان علي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً، قال الدارقطني: فيما أخبرني عنه أبو عبد الرحمن السلمي، ورواه بقية بن الوليد عن عتبة بن تميم عن علي بن أبي طلحة عن كعب، وهو أيضاً منقطع، انتهى. وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن الحسن أنه كان يقول: لا يحصن الأمة الحر، ولا العبد الحرّة، انتهى.

الحديث العشرون: روى أنه عليه السلام لم يجمع في الحصن بين الجلد والرجم؛ قلت: فيه حديث الصيف، وحديث ماعز.

فحديث العسيف: أخرجه أصحاب الكتب الستة^(٢) عن أبي هريرة، وزيد بن خالد أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال أحدهما: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر، وكان أقفههما: أجل يا رسول الله، فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي أن أتكلم، قال: تكلم، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، فأخبروني أن علي ابني الرجم، فافتديت

(١) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٥٠ - ج ٢ (٢) عند البخاري في "كتاب المحارير" - باب الاعتراف بالزنا، ص ١٠٠٨ - ج ٢، وعند مسلم في "الحدود"، ص ٦٩ - ج ٢، وينظر البقية

منه بمائة شاة وبجارية لى ، ثم سألت أهل العلم ، فأخبروني إنما على ابني جلد مائة ، وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسى بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد إليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها ، قال : ففندا عليها ، فاعترفت ، فأمر رسول الله ﷺ بها فرجمت ، انتهى .

وحديث ماعز : تقدم غير مرة ، وفيه الرجم ، وليس فيه الجلد ، حتى إن الأصوليين استدلوا على تخصيص الكتاب بالسنة بأنه عليه السلام رجم ماعزاً ، ولم يجلده ، لأن آية الجلد شاملة للمحصن ، وغيره .

أحاديث الخصوم : أخرج مسلم^(١) عن عباد بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ، انتهى .

وحديث شراحة : تقدم عند البيهقي ، وأحمد من رواية الشعبي عن علي أنه جلدهما يوم الخميس ورجمهما يوم الجمعة ، وقال : جلدهما بكتاب الله ، ورجمتهما بسنة رسول الله ﷺ ، والحديث في " البخارى " ليس فيه الجلد ، ولفظه عن الشعبي عن علي^(٢) حين رجم المرأة يوم الجمعة ، قال : رجمتها بسنة رسول الله ﷺ ، انتهى . والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما : أنه منسوخ ، قال الحازمي في " كتابه " ^(٣) روى حديث ماعز جماعة : كسمل بن سعد ، وابن عباس ، ونظر تأخر إسلامهم ، وحديث عباد كان في أول الأمر ، وبين الزمانين مدة ، انتهى . وقال المنذرى في " مختصره " : ذهب إلى الجمع بين الجلد والرجم على بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، والحسن البصرى ، وقال أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، والزهرى ، وإبراهيم النخعى ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى ، والأوزاعى ، وسفيان : إن الثيب عليه الرجم دون الجلد ، ورأوا حديث عباد منسوخاً ، وتمسكوا بأحاديث تدل على النسخ : منها حديث العفيف ، أخرجه البخارى ، ومسلم عن أبي هريرة ، وفيه فان اعترفت فارجمها ، فندا عليها ، فاعترفت ، فرجمها ، فهذا الحديث آخر الأمرين ، لأن راويه أبو هريرة . وهو متأخر الإسلام ، ولم يتعرض للجلد فيه بذكر ، انتهى . الثانى : أنه محمول على أن النبي ﷺ لم يعلم بإحصائه ، لجلده ، ثم علم بإحصائه فرجمه . يدل عليه

(١) عند مسلم ، باب حد الزنا ، ص ٦٥ - ج ٢ (٢) عبد البخارى و ١١ كتاب المحاريق - باب رجم المحصن ، ص ١٠٠٦ - ج ٢ (٣) ذكره الحازمي في ١١ التاسع والمنسوخ - باب جلد المحصن قبل الرجم - ص ٢٠٤

ما أخرجه أبو داود^(١)، والنسائي عن ابن وهب، قال: سمعت ابن جريج يحدث عن أبي الزبير عن جابر أن رجلاً زني، فأمر به النبي ﷺ، فجلد، ثم أخبر أنه كان قد أحسن، فأمر به فرجم، انتهى. وأخرجه أيضاً عن أبي عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن رجلاً زني، فلم يعلم بإحصائه، فجلد، ثم علم بإحصائه فرجم، ولم يذكر النبي ﷺ، قال النسائي: لأنهم أحداً رفعه غير ابن وهب، ووقفه هو الصواب، ورفع خطأ، انتهى. واختار المصنف الجواب الأول أنه منسوخ، وسيأتي في الحديث الذي بعد هذا الحديث، انتهى.

الحديث الحادى والعشرون: قال عليه السلام: «البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام»؛ قلت: أخرجه مسلم عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، الثيب بالثيب جلد مائة، ورمي بالحجارة، والبكر بالبكر جلد مائة، ونفي سنة»، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري^(٢) عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ أنه أمر فيمن زني، ولم يحصن، بجلد مائة وتغريب عام، قال ابن شهاب: وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرّب، ثم لم تزل تلك السنة، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زني، ولم يحصن، بنفي عام، وبإقامة الحد عليه، انتهى.

حديث آخر: حديث العسيف، وقد تقدم، وفيه: وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، وفي لفظ للبخاري^(٣): وجلد ابنه مائة، وغربه عاماً، ذكره في «الإيمان»، قال المصنف: والحديث منسوخ كشطه، وهو قوله عليه السلام: الثيب بالثيب جلد مائة، ورجم بالحجارة - يعني حديث عبادة بن الصامت المذكور -، انتهى.

قوله: وعن علي أنه قال: كفى بالنفي فتنة؛ قلت: رواه عبد الرزاق في «مصنفه»، ومحمد ابن الحسن في «كتاب الآثار»، قالوا: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، قال: قال عبد الله بن مسعود في البكر يزني بالبكر، قال: يجلدان مائة، وينفيان سنة،

(١) عند أبي داود في «المجود - باب الرجم»، ص ٢٥٣ - ج ٢ (٢) عند البخاري في «كتاب المحاريم - باب البكران يجلدان وينفيان»، ص ١٠١٠ - ج ٢، وكذا حديث أبي هريرة الآتي (٣) ذكره البخاري في «الإيمان - باب كيف كان يجب التي صلى الله عليه وسلم»، ص ٩٨١ - ج ٢؛ قلت: وفي «كتاب المحاريم - باب هل يأمر الإمام رجلاً، يصرب الحد عتياً عنه»، ص ١٠١٣ - ج ٢

قال : وقال على : حسبهما من الفتنة أن ينفيا ، انتهى . وروى محمد بن الحسن أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال : كفى بالنفي فتنة ، انتهى . وروى عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب ، قال : غرّب عمر ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خيبر ، فلقق به رقل فقتصر ، فقال عمر : لا أغرب بعده مسلماً ، انتهى .

قوله : وعليه يحمل النفي المروى عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ؛ قلت : روى الترمذي (١) حدثنا أبو كريب ، ويحيى بن أكثم ، قالوا : ثنا عبد الله بن إدريس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، انتهى . وقال : حديث غريب ، هكذا رواه غير واحد عن عبد الله بن إدريس عن عبيد الله ، فرفعه ؛ ورواه بعضهم عن ابن إدريس عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرب ، الحديث ؛ حدثنا بذلك أبو سعيد الأشج ثنا عبد الله بن إدريس به ؛ وهكذا روى من غير رواية ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر ، نحو هذا ، وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن أبا بكر ، لم يقولوا فيه : عن النبي ﷺ ، انتهى . ورواه النسائي حدثنا محمد بن العلاء ثنا عبد الله بن إدريس به مرفوعاً ؛ ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . وذكره ابن القطان في "كتابه" من جهة النسائي ، وقال : رجاله ليس فيهم من يسأل عنه ، لثقتهم وشهرتهم ، وقد رواه هكذا عن عبد الله بن عمر ، كما رواه ابن العلاء عن ابن إدريس عنه ، جماعة ذكرهم الدارقطني ، منهم : مسروق بن المربان ، ويحيى بن أكثم ، وجحد بن الخارث ، وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس رواها يوسف ، ومحمد بن سابق عن ابن إدريس عن عبيد الله عن نافع أن النبي ﷺ ، مرسل . لم يذكر ابن عمر ، وفيه رواية ثالثة عن ابن إدريس ، رواها عنه محمد بن عبد الله بن نمير ، وأبو سعيد الأشج عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرب ، الحديث . لم يقل فيه : إن النبي ﷺ ، ذكر جميع ذلك الدارقطني ، وقال : إن هذه الرواية الأخيرة هي الصواب ، قال ابن القطان : وعندى أن الحديث صحيح ، ولا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس فيه عن عبيد الله جميع ما ذكر ، انتهى .

أثر آخر : رواه مالك في "الموطأ" (٢) عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر ، فأجلها ، ثم اعترف على نفسه بالزنا ، ولم يكن أحسن ، فأمر

(١) عند الترمذي في "الحدود - باب ما جاء في النفي" ، ص ١٨٥ - ح ١٠١ ، وفي "المستدرک" في الحدود ،

ص ٣٦٩ - ح ٤ (٢) عند مالك في "الحدود - باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا" ، ص ٣٥٠

به أبو بكر ، فجلده الحد ، ثم نفي إلى فذك ، انتهى . وروى عبد الرزاق في " مصنفه - في الطلاق " أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع ، قال : جاء رجل إلى أبي بكر ، فذكر أن ضيفاً له اقتضى أخته ، استكرهها على نفسها ، فسأله ، فاعترف ، فضربه أبو بكر الحد ، ونفاه سنة إلى فذك ، ولم يضربها ، لأنه استكرهها ، ثم زوجها إياه أبو بكر ، وأدخله عليها ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا جرير عن مغيرة عن ابن يسار مولى لعثمان ، قال : جلد عثمان امرأة في زنا ، ثم أرسل بها مولى له ، يقال له : المهري إلى خيبر ، نفاه إليها ، انتهى .

أثر آخر : في " موطأ مالك " (١) : عن نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الحس ، وأنه استكره جارية من تلك الرقيق ، فوقع بها ، فجلده عمر بن الخطاب ، ونفاه ، ولم يجلد الوليدة ، لأنه استكرهها ، انتهى .

الحديث الثاني والعشرون : روى أنه عليه السلام قال للنامية : بعد ما وضعت ارجعي حتى يستغنيك ولدك ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، وهو في " مسلم " (٢) عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة ، قال : جاءت النامية فقالت : يا رسول الله ، إنى زني فظهرني ، وأنه ردّها ، فلما كان الغد ، قالت : يا رسول الله ، لعلك تريد أن ترددني كما رددت ماعزاً ، فوالله إنى لحبلى ، فقال : إما لا ، فاذهي حتى تلدى (٣) ، فلما ولدت أتمته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يا رسول الله ، قد فضلمته ، وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفرها إلى صدرها ، فأمر الناس فرجموها ، وأخرجها أيضاً عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، فذكره ، إلى أن قال : ثم جاءت امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ارجعي ، فاستغفري الله ، وتوبى إليه ، قالت : أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعزاً ؟ قال : وما ذاك ؟ قالت : إنها حبلى من الزنا ، قال : أنت ؟ قالت : نعم ، فقال لها : اذهبي حتى تضئ ما في بطنك ، قال : فكفها رجل من الأنصار ، حتى وضعت ، ثم أتى النبي ﷺ ، فقال :

(١) في " الموطأ - باب ما جاء في حد الزنا ، ص ٣٥٠ (٢) حديث بشير بن المهاجر عن بريدة ، وحديث طلحة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة ، وحديث عمران بن حصين ، عند مسلم في " حد الزنا ، ص ٦٨ - ج ٢ (٣) قوله : قال : إما لا ، فاذهي حتى تلدى ؛ قال النووي في " شرح مسلم ، ص ٦٨ - ج ٢ : هو بكر المنة من " إما ، " وتستديد الميم ، وبالإضافة ، ومعناه ، إذا أبت أن تستري على نفسك ، وتتوبى وترجعي عن فوك ، فاذهي حتى تلدى ، فترجعي بعد ذلك ، انتهى .

قد وضعت الغامدية ، قال : إذاً لانرجها ، ونذع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه ، فقام رجل من الأنصار ، فقال : إلى رضاعه يارسول الله ، قال : فرجها ، انتهى . وفي هذا ما يقتضى أنه رجها حين وضعت ، وفي الأول ما يقتضى أنه تركها حتى فطمت ولدها ، ولكن الأول فيه بشير بن المهاجر ، وفيه مقال ، ويتقوى الثاني برواية عمران بن حصين ، أخرجها مسلم أيضاً ، وفيها أنه عليه السلام رجها بعد أن وضعت ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكونا امرأتين : إحداهما وجد لولدها كفيف ، والأخرى لم يوجد لها كفيف . فوجب إمها لها حتى يستغنى ولدها ، والله أعلم .

باب الوطء الذى يوجب الحد

الحديث الأول : قال عليه السلام : « ادبروا الحدود بالشبهات » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وذكر أنه في " الخلافات " للبيهقي عن علي ، وفي " مسند أبي حنيفة " عن ابن عباس ، وأخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا هشيم عن منصور عن الحارث عن إبراهيم ، قال : قال عمر بن الخطاب : لأن أعطل الحدود بالشبهات . أحب إلى من أن أقيمها بالشبهات ، انتهى . حدثنا عبد السلام عن إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن معاذاً ، وعبد الله بن مسعود ، وعقبة بن عامر ، قالوا : إذا انتبه عليك الحد فادرأه ، انتهى . وأخرج عن الزهري قال : ادفعوا الحدود بكل شبهة ، انتهى . وأخرج الدارقطني في " سننه " ^(١) حديث عمرو بن شعيب ، وهو معلول بإسحاق بن أبي فروة ، فانه متروك .

قوله : ولو قال لها : أنت خلية ، أو برة ، أو أمرك يديك ، واختارت نفسها ، ثم وطئها في العدة ، وقال : علست أنها على حرام ، لا يحد ، لاختلاف الصحابة فيه ، فمن مذهب عمر أنه تطليقة رجعية ؛ قلت : مذهب عمر رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم ، قال : قال عمر بن الخطاب ، وابن مسعود : إن اختارت نفسها فهي واحدة ، وإن اختارت زوجها فلا شيء . انتهى . حدثنا ابن التيمي عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، قال : قال عمر ، وابن مسعود : إن اختارت زوجها فلا بأس ، وإن اختارت نفسها فهي واحدة ، وله عليها الرجعة ، انتهى . حدثنا الثوري عن منصور حدثني إبراهيم عن علقمة ، والأسود أن ابن مسعود

(١) عند الدارقطني في " الحدود " ، ص ٣٣٩

جاء إليه رجل فقال: كان بيني وبين امرأتى كلام، فقالت: لو أن الذى يدك من أمرى يدي لعلبت كيف أصنع، قال: فقلت لها: قد جعلت أمرك يدك، فقالت: أناطلق ثلاثاً، قال ابن مسعود: أراها واحدة، وأنت أحق بالرجعة، وسألت أمير المؤمنين عمر، فقال: ماذا قلت؟ قال: قلت: أراها واحدة، وهو أحق بها، قال: وأنا أرى ذلك، انتهى. أخبرنا الثورى عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود نحوه، وزاد: ولو رأيت غير ذلك لم نصب، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" بالأسانيد الأربعة المذكورة، ومتونها بلفظها، سواء، ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود كانا يقولان في المرأة: إذا خيرها زوجها فاخترته، فهي امرأته، وإن اختارت نفسها، فهي تليقة، وزوجها أملك بها، انتهى. وروى عبد الرزاق في "مصنفه - في الطلاق" أيضاً أخبرنا سفبان الثورى عن حماد عن إبراهيم عن عمر في الخلية، والبرية. وألبنة، والبائنة هي واحدة، وهو أحق بها، قال: وقال علي: هي ثلاث، وقال شريح: له مانوى، انتهى.

أثر آخر: قال عبد الرزاق: أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عن زيد بن ثابت أنه قال في رجل جعل أمر امرأته يدها، فطلقت نفسها ثلاثاً، قال: هي واحدة، انتهى. أثر آخر: قال عبد الرزاق أيضاً: أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يغير امرأته، فاخترت نفسها، قال: هي واحدة، انتهى.

أثر آخر: رواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد، قال: كنت جالساً عند زيد بن ثابت، فجاءه محمد بن أبي عتيق، وعينه تدمعان، فقال له زيد: ما شأنك؟ قال: إني ملكت امرأتى أمرها فقارتني، فقال له زيد: ارجعها إن شئت، فإنما هي واحدة، وأنت أملك بها، انتهى. ورواه مالك في "الموطأ" (١) كما تراه.

أثر آخر: قال عبد الرزاق أيضاً: أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه، في الخلية، والبرية، وألبنة أنه كان يجعلها ثلاثاً ثلاثاً، انتهى. ورواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية، والبرية: إن كل واحد منهما ثلاث تليقات، انتهى. ورواه مالك في "الموطأ"، كما تراه.

(١) عند مالك في "الموطأ - في الطلاق - باب ما يجب فيه تليقة واحدة من التليك"، ص ٢٠١ - ج ١

أثر آخر : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن زيد بن ثابت كان يقول : إذا اختارت زوجها فلا شيء ، وهي امرأته ، وإن اختارت نفسها فهي ثلاث ، وهي عليه حرام ، حتى تنكح زوجها غيره ، وكان علي بن أبي طالب يقول : إذا اختارت زوجها فهي واحدة ، والزوج أملك بها ، وإذا اختارت نفسها فهي واحدة ، وهي أملك بنفسها ، انتهى .

أثر آخر : قال عبد الرزاق أيضاً : أخبرنا ابن التيمي عن أبيه عن الحسن بن مسلم عن سمع ابن عباس يقول في الرجل يقول لامرأته : أنت برية : إنها واحدة ، انتهى .

أثر آخر : قال عبد الرزاق أيضاً : أخبرنا معمر ، وابن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : إذا ملك الرجل امرأته أمرها يدها ، والقضاء ما قضت ، إلا أن ينكر الرجل فيقول : لم أرد إلا واحدة ، ويحلف على ذلك ، فبكون أملك بها ما كانت في عدتها ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" ^(١) عن نافع أن ابن عمر قال ، فذكره ؛ ورواه الشافعي في "مسنده" أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر ، فذكره .

أثر آخر : أخرجه عبد الرزاق عن علي بن نحوه ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن عثمان ، وابن عباس ، وابن عمر .

أثر آخر : أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن مسعود ، وعمر قالا ، في البرية ، والخلية : هي تطليقة ، وهو أملك برجعتها ، وأخرج عن علي ، قال : هي ثلاث ثلاث .

أثر آخر : في "الموطأ" ^(٢) عن أبي مصعب حدثنا مالك أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ، إنني جعلت أمر امرأتي يدها ، فطلقت نفسها ، فإذا ترى ؟ فقال عبد الله : أراه كما قالت ، قال الرجل : لا تفعل يا أبا عبد الرحمن ، قال : أنا أفعل ؟ أنت فعلته ؟ انتهى .

أثر آخر : رواه الدارقطني في "سننه" ^(٣) حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رشيد ثنا أبو حفص الأبار عن عطاء بن السائب عن الحسن بن علي ، قال ، في الخلية ، والبرية ، وألبنة ، والبائن ، والحرام : ثلاث ، لا تحمل له حتى تنكح زوجها غيره . انتهى .

(١) عند مالك و ١٠ الطلاق - باب ما يبر من التليك ، ص ٢٠٠ (٢) عند مالك و ١٠ الطلاق - باب ما يبر من التليك ، ص ٢٠٠ (٣) عند الدارقطني و ١١ الطلاق ، ص ٢٣٩

أثر آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد ابن جعفر أن عمر بن الخطاب سئل عن رجل طلق امرأته ألبنة ، فقال : هي واحدة ، انتهى . أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن عبداً بن أبي سلة أخبره عن سليمان عن عمر نحوه ، وفيه قصة .

أثر آخر : في "موطأ مالك" ^(١) أنه بلغه عن علي بن أبي طالب أنه قال في قول الرجل لامرأته : أنت علي حرام : إنها ثلاث تطليقات ، انتهى . مالك ^(٢) عن ابن شهاب عن مروان ابن الحكم أنه كان يقضي في الذي يطلق امرأته ألبنة : إنها ثلاث تطليقات ، انتهى .

الأحاديث المرفوعة - حديث : روى الترمذي ^(٣) في "الطلاق" حدثنا علي بن نصر ابن علي ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد ، قال : قلت لأيوب : هل علمت أحداً قال في "أمرك يديك" : إنها ثلاث ؟ قال : لا ، إلا الحسن ، ثم قال : اللهم غفرأ ، إلا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : ثلاث ، قال أيوب : فقلت كثير مولى ابن سمرة ، فسأله ، فلم يعرفه ، فرجعت إلى قتادة ، فأخبرته ، فقال : نسي ، انتهى . وقال : حديث لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد ، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : حدثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بهذا ، وإنما هو عن أبي هريرة موقوف ، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعاً ، وكان علي بن نصر حافظاً ، صاحب حديث ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني ^(٤) عن علي بن أبي طالب ، قال : سمع النبي ﷺ رجلاً طلق ألبنة ، فغضب ، وقال : أتخذون آيات الله هزواً ولعباً ؟ من طلق ألبنة أزمناه ثلاثاً ، لا تعل له حتى تسكح زوجها غيره ، انتهى . قال عبد الحق في "إسناده" : لإسماعيل بن أبي أمية الكوفي عن عثمان ابن مطر عن عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي ، وكلهم ضعفاء ، انتهى .

حديث آخر : حديث ركاة أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ^(٥) عن عبد الله بن يزيد بن ركاة عن أبيه عن جده ، أنه طلق امرأته سبيمة ألبنة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك ، فقال له

(١) عند مالك في "الموطأ" في "الطلاق" - باب ما جاء في الخلية والبرية ،، ص ٢٠٠ (٢) عند مالك في "الطلاق" - باب ما جاء في ألبنة ،، ص ٢٠٠ (٣) عند الترمذي في "الطلاق" - باب ما جاء في أمرك يديك ،، ص ١٥٢ - ج ١ (٤) عند الدارقطني في "الطلاق" ،، ص ٤٣٣ ، وقال الدارقطني : إسماعيل بن أبي أمية هذا كوفي ضعيف الحديث ، انتهى . (٥) عند الترمذي في "الطلاق" - باب ما جاء في الرجل طلق امرأته ألبنة ،، ص ١٥٢ - ج ١ ، وعند أبي داود في "الطلاق" - باب في ألبنة ،، ص ٣٠٠ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في "الطلاق" ألبنة ،، ص ١٤٩

النبي ﷺ : ما أردت ؟ قال : واحدة ، قال : ألبة ، قال : ألبة ، فقال له عليه السلام : هي على ما أردت ، وردھا إليه ، زاد أبو داود ، فطلقھا الثانية في زمان عمر ، والثالثة في زمان عثمان ، انتهى . قال : أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركاة طلق امرأته ثلاثاً ، لأنهم أهل بيته ، وهم أعلم به ؛ وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس ، انتهى . وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق محمد بن إدريس الإمام الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركاة ، فذكره ، قال عبد الحق في " أحكامه " : في إسناده هذا الحديث عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير عن ركاة ، والزيير ابن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركاة عن أبيه عن جده ، وكلهم ضعفاء ، والزيير أضعفهم ، وقال البخاري : علي بن يزيد بن ركاة عن أبيه لم يصح حديثه ، انتهى كلامه . قلت : رواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ، أن ركاة طلق امرأته ثلاثاً ، الحديث ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « أنت ومالك لأبيك » ؛ قلت : روى من حديث جابر ؛ ومن حديث عائشة ؛ ومن حديث سمرة بن جندب ؛ ومن حديث عمر بن الخطاب ؛ ومن حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث ابن عمر .

فحديث جابر : رواه ابن ماجه في " سننه " (١) حدثنا هشام بن عمار ثنا عيسى بن يونس ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن محمد بن المنكدر عن جابر أن رجلاً ، قال : يا رسول الله إن لي مالاً ولداً ، وإن أبي يريد أن يحتاج مالي قال : « أنت ومالك لأبيك » ، انتهى . قال ابن القطان : إسناده صحيح ، وقال المنذرى : رجاله ثقات ؛ وقال في " التتقيق " : ويوسف بن إسحاق من الثقات المخرج لهم في " الصحيحين " قال : وقول الدارقطني فيه : غريب تفرد به عيسى عن يوسف لا يضره ، فإن غرابة الحديث والتفرد به لا يخرجها عن الصحة ؛ وقال الدارقطني في " حديث الاستخارة " : غريب من حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد عن جابر ؛ وفي حديث " رحم الله الرجل سمحاً إذا باع " : تفرد به أبو غسان عن محمد ، وفي حديث " كل معروف صدقة " : تفرد به علي بن عباس عن محمد ، وكلها مخرجة في " صحيح البخاري " ، إلى غير ذلك ، انتهى كلامه .

(١) عند ابن ماجه في " البيوع - باب ما يرجل من مال وفده " ، ص ١٦٧ - ج ١

طريق آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه الصغير" ، والبيهقي في "دلائل النبوة" عن عبيد ابن خليفة ثنا عبد الله بن عمر اللدني عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إن أبيه يريد أن يأخذ ماليه ، فقال عليه السلام : أدعه ليه ، فلما جاء قال له عليه السلام : إن ابنك يزعم أنك تأخذ ماله ، فقال : سله ، هل هو إلا عمامته ، أو قراياته ، أو ما أنفق على نفسي وعيالي ؟ فقال : فهبط جبرائيل عليه السلام ، فقال : يا رسول الله إن الشيخ قال في نفسه شعراً ، لم تسمعه أذنائه ، فقال له عليه السلام : قلت في نفسك شعراً لم تسمعه أذنالك فهاته ، فقال : لا يزال يريدين الله تعالى بك بصيرة و يقيناً ، ثم أنشأ يقول :

غذوتك مولوداً ، ومنتك يافعاً ، * تمل بما أخى عليك وتنهل ،
إذا ليلة ضاقتك بالسقم لم أبت * لسقمك إلا ساهراً أتملل ،
تخاف الردى نفسى عليك ، ولأنها * لتعلم أن الموت حتم موكل ،
كأنى أنا المطروق دونك بالذى * طرقت به دونى ، فعينى تهمل ،
فلما بلغت السن والغاية التى ، * إليها مدى ما فيك كنت أومل ،
جعلت جزأى غلظة وفضاظة ، * كأنك أنت المنعم المتفضل ،
فليتك إذ لم ترع حق أبوى ، * فعلت كما الجار المجاور يفعل ،

قال : فبكى رسول الله ﷺ ، ثم أخذ بمنكب ابنه ، وقال له : « اذهب فأنت ومالك لأبيك » وعقده البيهقي باباً في "الدلائل" فقال : "باب إخباره عليه السلام الشعر ثم ذكره" ، والله أعلم .
وأما حديث عائشة : فرواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثاني والأربعين ، من القسم الثالث عن عبد الله بن كيسان عن عطاء عن عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ يخاضم أباه في دين له عليه ، فقال له عليه السلام : « أنت ومالك لأبيك » ، انتهى .

وأما حديث سمرة بن جندب : فأخرجه البزار في "مسنده" ، والطبراني في "معجمه" عن أبي إسماعيل الحوراني ، واسمه عبد الله بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن الحسن عن سمرة ، فذكره ، بلفظ ابن ماجه ، قال البزار : ورواه غير أبي إسماعيل ، فأرسله ، ولا نعلم أسنده إلا أبو إسماعيل ، انتهى . وأعله العقيلي في "ضعفاته" بعد الله بن إسماعيل ، وقال : إنه منكر الحديث ، لا يتابع على شيء من حديثه ، قال : وفي الباب أحاديث من غير هذا الوجه ، انتهى .

وأما حديث عمر : فأخرجه البزار في "مسنده" عن سعيد بن بشير عن مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر مرفوعاً ، بلفظ ابن ماجه ، قال البزار : لا نعلمه

يروى عن عمر إلا من هذا الوجه ، وأعله ابن عدى في "الكامل" بسعيد بن بشير . وضعفه البخارى ، والنسائى ، وابن معين ، ووثقه عن شعبة .

وأما حديث ابن مسعود : فأخرجه الطبرانى في "معجمه" عن معاوية بن يحيى الطرابلسى ثنا إبراهيم بن عبد الحميد بن ذى حمية عن غيلان بن جامع عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم النخعى عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود أن النبي ﷺ ، قال لرجل : « أنت ومالك لأبيك » ، انتهى . ورواه في "معجمه الصغير" ، وقال : تفرد به ابن ذى حمية ، وكان من الثقات ، انتهى . وأعله ابن عدى في "الكامل" بمعاوية بن يحيى ، وضعفه تضعيفاً يسيراً ، وقال : إن في بعض رواياته ما لا يتابع عليه .

وأما حديث ابن عمر : فرواه أبو يعلى الموصلى في "مسنده" حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سمية ثنا متمر ، قال : قرأت على الفضيل عن أبي حريز عن أبي إسحاق عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ ابن مسعود ، ورواه البزار في "مسنده" حدثنا وهب بن يحيى ثنا ميمون بن زيد عن عمر بن محمد ابن زيد عن أبيه عن ابن عمر ، فذكره ، وقال : لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ، وعمر ابن محمد فيه لين ، انتهى .

قوله : ومن زفت إليه غير امرأته ، وقالت النساء : إنها زوجتك ، فوطئها ، فلا حد عليه ، وعليه المهر ، قضى بذلك على رضى الله عنه ؛ قلت : غريب جداً .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ؛ ومن حديث أبي هريرة .

فحديث ابن عباس : أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ^(١) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » ، انتهى . قال أبو داود : رواه سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو مثله : ورواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رفعه ، ورواه ابن جريج عن إبراهيم عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس رفعه . انتهى . وقال الترمذى : وإنما نعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذا الوجه ، ورواه محمد

(١) عبد الله بن داود في "الحدود" باب بين عمل قوم لوط ، ص ٢٥٢ - ج ٢ ، وعد الترمذى "باب ماجاء في حد القوطي" ، ص ١٨٨ - ج ١ ، وعد ابن ماجه في "الحدود" باب من عمل عمل قوم لوط ، ص ١٨٧ - ج ٢ ، وعد الحاكم في "الحدود" ، ص ٣٥٥ - ج ٤

ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو، وقال: ملعون من عمل عمل قوم لوط، ولم يذكر فيه القتل؛ وروى عن عاصم بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: اقتلوا الفاعل والمفعول به، وهو حديث في إسناده مقال، ولا نعلم أحداً رواه عن سهيل بن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمري، وهو يضعف في الحديث من قبل حفظه، انتهى. وبسند السنن رواه أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. وأخرجه النسائي بلفظ: ملعون من عمل عمل قوم لوط، كما أشار إليه الترمذي، قال البخاري: عمرو بن أبي عمرو صدوق، لكنه روى عن عكرمة مناكير؛ وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي، انتهى. وقال المنذرى عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي، كنيته أبو عثمان، واسم أبي عمرو ميسرة، احتج به البخاري، ومسلم؛ وروى عنه مالك، وتكلم فيه غير واحد؛ وقال شيخنا الذهبي في "الميزان": قال ابن معين: عمرو بن أبي عمرو ثقة، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»، وقد أخرج له الجماعة، وروى عنه مالك، ولينه جماعة، فقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو داود: ليس بالقوي؛ وقال عبد الحق: لا يحتج به؛ قال الذهبي: وهو ليس بضعيف، ولا مستضعف، ولا هو في الثقة كالزهري، بل دونه، انتهى.

وأما حديث أبي هريرة: فله طريقتان: أحدهما: الذي أشار إليه الترمذي، أخرجه البزار في "مسنده" عن عاصم بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من عمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به»، انتهى. قال البزار: لأنعله يروى من حديث سهيل إلا عن عاصم عنه، انتهى؛ ورواه ابن ماجه في "سننه" (١) بلفظ: فارجعوا الأعلى والأسفل، وقد تقدم قول الترمذي، وعاصم يضعف في الحديث من قبل حفظه، انتهى.

الطريق الثاني: أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن سهيل به، وسكت عنه؛ وتعبه الذهبي في "مختصره"، فقال: إسناده ضعيف، فإن عبد الرحمن العمري ساقط، انتهى.

قوله: ويروى: فارجعوا الأعلى والأسفل؛ قلت: رواه ابن ماجه عن عاصم بن عمر

(١) عند ابن ماجه في "الحدود" - باب من عمل عمل قوم لوط، ص ١٨٧ (٢) عند الحاكم في "الحدود"،

العمرى عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذى يعمل عمل قوم لوط ، فأرجوا الأعلى والأسفل ، انتهى .

ومن أحاديث الباب : ما رواه الطبرانى فى "معجمه" ^(١) حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمى ثنا محفوظ بن نصر الهمداني ثنا عمر بن راشد عن جابر ، قال : سمعت سالم بن عبد الله ، وأبان بن عثمان ، وزيد بن الحسن يذكرون أن عثمان بن عفان أتى برجل قد فجر بفلام من قریش معروف النسب ، فقال عثمان : ويحكم ابن اليهود ؟ أحسن ؟ قالوا : تزوج بامرأة ، ولم يدخل بها بعد ، فقال على لعثمان رضى الله عنهما : لو دخل بها لحل عليه الرجم ، فأما إذا لم يدخل فاجلده الحد ، فقال أبو أيوب : أشهد أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : الذى ذكر أبو الحسن ، فأمر به عثمان ، فجلد مائة ، انتهى . وما استدلى به ابن العربى فى "أحكام القرآن" على أن اللواط زنا وفيه الحد ، أن الله تعالى سماه فى القرآن فاحشة ، فقال : (أتأتون الفاحشة) ، وفى الحديث عن أبي سعيد الخدرى ، قال : جاء رجل من أسلم يقال له : ماعز بن مالك ، فقال : يا رسول الله إني أصبت فاحشة فظهرنى ، الحديث . رواه مسلم بهذا اللفظ ، قال أهل اللغة : الفاحشة الزنا ، ذكره فى "الصحاح" ، وغيره ، وقال إبراهيم الحزبى فى "كتاب غريب الحديث" فى قوله تعالى : ﴿واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم﴾ : أجمع المفسرون أنه الزنا ؛ قلت : وظنير ذلك ما استدلى به بعض العلماء على قطع النباش ، بقوله عليه السلام : «يأتى زمان يكون البيت فيه بالعبد ، أو قال : بالوصيف» - يعنى بالبيت - القبر ، قالوا : والبيت يقطع السارق منه ، فكذلك يقطع السارق من القبر ، وترجم على هذا الحديث أبو داود فى "سننه" - باب قطع النباش ، ثم أخرجه ، وسيأتى فى "كتاب السرقة" .

الأثر : روى ابن أبي شيبة فى "مصنفه" حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن الوليد عن يزيد بن قيس أن علياً رجم لوطياً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البيهقى ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح ، قال : أتى ابن الزبير بسبعة فى لواط : أربعة منهم قد أحصوا ، وثلاثة لم يحصوا ، فأمر بالأربعة فرضخوا بالحجارة ، وأمر بالثلاثة فضرَبوا الحد ، وابن عباس ، وابن عمر فى المسجد ، انتهى كلامه .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا وكيع ثنا محمد بن قيس عن أبي حصين

(١) ذكره الميشتى فى "تجمع الزوائد" باب ماجاء فى اللواط ، ص ٢٧٢ - ج ٦ . وقال : رواه الطبرانى فى "الأوسط" ، وفيه عمر بن راشد المدنى الحارثى ، وهو كذاب ، انتهى . (٢) عنه البيهقى فى "السنن" - باب ماجاء

أن عثمان أشرف على الناس يوم الدار ، فقال : أما علمتم أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأربع ، فذكرها ، وذكر الرابع : ورجل عمل عمل قوم لوط ، انتهى .

قوله : ولأبي حنيفة أنه ليس بزنا ، لاختلاف الصحابة في موجه من الإحراق بالنار ، وهمم الجدار ، والتسكيس من مكان مرتفع ؛ قلت : روى البيهقي في "شعب الإيمان" (١) من طريق ابن أبي الدنيا ، حدثنا عبيد الله بن عمر ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن داود بن بكر عن محمد بن المنكدر أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر أنه وجد رجلاً في بعض نواحي العرب ، يتسكع كما تسكع المرأة ، فجمع أبو بكر الصحابة ، فسألهم ، فكان من أشدهم في ذلك قولاً على ، قال : هذا ذنب لم يصب به إلا أمة واحدة ، صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن نحرقه بالنار ، فاجتمع رأى الصحابة على ذلك ، انتهى . ورواه الواقدي في "كتاب الردة" في آخر ردة بني سليم" فقال : حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي فروة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، قال : كتب خالد بن الوليد إلى أبي بكر الصديق أخبرك أني أتيت برجل قامت عندي البيعة أنه يوطأ في دبره ، كما توطأ المرأة ، فدعا أبو بكر رضي الله عنه أصحاب النبي ﷺ ، واستشارهم فيه ، فقال له عمر ، وعلى : أحرقه بالنار ، فإن العرب تأنف أنفاً لا يأتفه أحد غيرهم . وقال غيرهما : اجلدوه ، فكتب أبو بكر إلى خالد ابن الوليد أن حرقه بالنار ، فحرقه خالد ، فقال القاتل فيه شعر :

فا حرق الصديق جدى ولا أبى * إذا المرء ألهاه الخنا عن حلاله

أثر آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا غسان بن مضر عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة ، قال : سئل ابن عباس ماحد اللوطي ؟ قال : ينظر أعلى بناء في القرية ، فيرمى منه منكباً ، ثم يتبع بالحجارة ، انتهى . ورواه البيهقي أيضاً من طريق ابن أبي الدنيا ثنا عبيد الله ابن عمر (٢) ثنا غسان بن مضر به ، انتهى .

الحديث الرابع : روى أنه تذبح البهيمة وتحرق ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ، ومعناه ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٣) عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من أتى بهيمة فقاتلوه ، واقتلوا معه ، قال : قلت له : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما أراه قال ذلك إلا أنه

(١) أخرجه في "السنن الكبرى" عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز بن أبي حازم ، وقال الحافظ في "الدرية" ، قلت : وهو ضيف جداً ، ولو صح لكان قاطعاً للحجة ، انتهى . (٢) قلت : أخرجه في "السنن الكبرى" ، ص ٢٣٢ - ج ٨ ، وسنده عن ابن أبي الدنيا عن محمد بن الصباح عن شريك عن القاسم بن الوليد عن علي (٣) عند أبي داود في "المخدود" باب فيمن أتى بهيمة ، ص ٢٥٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فيه : ص ١٨٧ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "المخدود" - باب ماجاء فيمن يقع على البهيمة ، ص ١٨٨ - ج ١

كره أن يؤكل لحماها، أو يتنفع بها، وقد عمل بها هذا العمل، انتهى. أخرجه ابن ماجه عن إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة به، والباقون عن عمرو بن أبي عمر عن عكرمة به، وزاد ابن ماجه فيه: ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه؛ وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) بالسندين، وعمر بن أبي عمرو تقدم الكلام عليه، وأما إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، فقال أحمد: ثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، وضعفه غير واحد من الحفاظ، وضعف أبو داود هذا الحديث بحديث أخرجه عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس موقوفاً، ليس على الذي يأتي البهيمة حد، انتهى. وكذلك أخرجه الترمذي، والنسائي، قال الترمذي: وهذا أصح من الأول، انتهى. ولفظه قال: من آتى بهيمة فلا شيء عليه، انتهى. قال البيهقي: وقد روينا من أوجه عن عكرمة، ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم بن بهدلة في الحفاظ، كيف! وقد تابعه جماعة، وعكرمة عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات، انتهى. وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢) عن عمرو ابن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به، ومن وجدتموه يأتى بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة معه، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد في ذكر البهيمة، ثم أخرجه عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، ذكر النبي ﷺ أنه قال في الذي يأتى البهيمة: اقتلوا الفاعل والمفعول به، انتهى. وسكت عنه؛ وأخرجه أحمد في "مسنده" أغنى حديث عباد بن منصور.

الحديث الخامس: قال عليه السلام: «لا تقام الحدود في دار الحرب»؛ قلت: غريب؛ وأخرج البيهقي عن الشافعي. قال: قال أبو يوسف: حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد ابن ثابت، قال: لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو، قال: وحدثنا بعض أصحابنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمير أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمر بن سعد الأنصاري، وإلى عماله أن لا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في أرض الحرب، حتى يخرجوا إلى أرض المصلحة، قال الشافعي: ومن هذا الشيخ؟ ومكحول لم ير زيد بن ثابت، انتهى. وهذا الأخير رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن المبارك عن أبي بكر بن مريم عن حكيم بن عمير به، وزاد: لئلا تحمله حية الشيطان أن يلحق بالكفار. انتهى.

أثر آخر: رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا ابن المبارك عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن حميد بن فلان بن رومان، أن أبا الدرداء نهى أن يقام على أحد حد في أرض العدو، انتهى.

(١) عند الدارقطني في "المجود"، ص ٣٤١، وعند البيهقي في "السنن" في الحدود - باب من آتى بهيمة،.

ص ٢٣٤ - ح ٨ (٧) في "المستدرک في الحدود"، ص ٣٥٥ - ج ٤

حديث مرفوع : أخرجه أبو داود ^(١) . والترمذى ، والنسائى عن بسر بن أرطاة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تقطع الأيدي في السفر » ، انتهى . ولفظ الترمذى : في الغزو ، قال الترمذى : حديث غريب ، والعمل عليه عند بعض أهل العلم ، منهم الأوزاعى يرون أن لا يقام الحد في الغزو بحضرة العدو ، وخفاة أن يلحق من يقام عليه الحد بالعدو ، فإذا رجع الإمام إلى دار الإسلام أقام عليه الحد ، انتهى . وبسر بن أرطاة ، ويقال : ابن أبي أرطاة اختلف في صحبه ، قال البيهقى في "المعرفة" : أهل المدينة ينكرون سماع بسر بن أبي أرطاة من النبي ﷺ ، فكان يحيى بن معين يقول : بسر بن أبي أرطاة رجل سوء ، قال البيهقى : وذلك لما اشتهر من سوء فعله في قتال أهل الحرة ، انتهى . وقال ابن سعد في "الطبقات" ^(٢) : قال الواقدي : بسر بن أبي أرطاة أدرك النبي ﷺ صغيراً ، ولم يسمع منه شيئاً ، وقال غيره : إنه سمع منه ، انتهى . واستدل البيهقى للشافعى في إقامة الحدود بدار الحرب ، بإطلاق الآيات الواردة في حد الزانى ، وقطع السارق ، وجلد الفاذف ، وبما أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن مكحول عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « أقيموا حدود الله في السفر والحضر ، على القريب والبعيد ، ولا تبالوا في الله لومة لائم » ، ورويناه بإسناد موصول في "السنن" ، انتهى .

باب الشهادة على الزنا خالٍ

قوله : وإن نقص عدد الشهود عن أربعة حدوا ، لأنهم قذفة ؛ قلت : فيه أثر رواه الإمام القاسم بن ثابت السرقسطى في "كتاب غريب الحديث" حدثنا إبراهيم بن حميد ثنا أبو الحسن ثنا الفضل بن دكين ثنا الوليد ثنا أبو الطفيل ، قال : أقبل رهط معهم امرأة حتى نزلوا مكة ، فخرجوا لحوائجهم ، وتخلف رجل مع المرأة ، فلما رجعوا وجدوه بين رجلها ، وعلى مكة يومئذ نافع بن عبد الحارث الخزاعى ، فنهد ثلاثة منهم أنهم رأوه يهب فيها ، كما يهب المرود في المكحلة ؛ وقال الرابع : لم أر المرود في المكحلة ، ولكن رأيت إسته يضرب إستها ، ورجلاها عليه ، كأذى الحمار ، فكتب نافع إلى عمر ، فكتب إليه عمر : إن شهد الرابع بما شهد الثلاثة فارجعهما ، إن كانا أحصنا ، وإلا فاجلد هما ، وإن لم يشهد إلا بما قال ، فاجلد الشهود الثلاثة . وخل سليل المرأة ، انتهى . وقال : الهب الاهتزاز .

(١) عند الترمذى في "الحدود" - باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو ، ص ١٨٧ - ج ١ ، وعند أبي داود في "الحدود" - باب السارق يسرق في الغزو ، ص ٢٤٩ - ج ٢ (٢) راجع ابن سعد : ص ١٣٠ - الثاني من السابع -

أثر آخر : أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) في فضائل المغيرة بن شعبة "عن أبي عتاب سهل ابن حماد ثنا أبو كعب - صاحب الحرير - عن عبد العزيز بن أبي بكرة ، قال : كنا جلوساً عند باب الصغير الذي في المسجد ، أبو بكرة ، وأخوه نافع ، وشبل بن معبد ، فجاء المغيرة بن شعبة يمشي في ظلال المسجد ، والمسجد يومئذ من قصب ، والمغيرة يومئذ أمير البصرة ، أمره عليها عمر بن الخطاب ، فاتته إلى أبي بكرة ، فلم عليه ، فقال له أبو بكرة : أيها الأمير (٢) ليس لك ذلك ، اجلس في بيتك ، وابعث إلى من شئت ، فتحدث معه ، قال : يا أبا بكرة ولا بأس ، ثم دخل المغيرة من باب الأصغر ، حتى تقدم إلى باب أم جميل ، امرأة من قيس ، فدخل عليها ، فقال أبو بكرة : والله لاصبر لي على هذا ، ثم بعث غلاماً له ، وقال له : ارق الغرفة ، وانظر من الكوة ، فذهب ، فنظر ، فلم يلبث أن رجع ، فقال : وجدتهما في لحاف : فقال أبو بكرة للقوم : قوموا معي ، فقاموا ، فبدأ أبو بكرة ، فنظر ، ثم استرجع ، ثم قال لأخيه : انظر ، فنظر ، قال له : ما رأيت ؟ قال : الزنا حصناً ، ثم قال لشبل : انظر ، فنظر ، فقال مثل ذلك ، ثم قال : يا زياد ، انظر ، فنظر ، فقال مثل ذلك ، فقال : أشهد الله عليكم ؟ قالوا : نعم ، ثم كتب أبو بكرة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بما رأى ، فبعث عمر أبا موسى الأشعري - أميراً على البصرة - أن يرسل إليه المغيرة ، ومعه أبو بكرة ، وشهوده ، فلما قدم أبو موسى أرسل بالمغيرة ، وأبي بكرة ، وشهوده : وقال للمغيرة : ويل لك إن كان مصدوقاً عليك ، وطوبى لك إن كان مكنوباً عليك ، فلما قنعوا على عمر ، قال لأبي بكرة : هات ما عندك ، قال : أشهد أني رأيت الزنا حصناً ، ثم تقدم أخوه نافع ، فقال : نحو ذلك ، ثم تقدم شبل بن معبد البجلي ، فقال : نحو ذلك ، ثم تقدم زياد ، فقال له : ما رأيت ؟ قال : رأيتهما في لحاف ، وسمعت نفساً عالياً ، ولا أدري ما وراء ذلك ، فكبر عمر ، وفرح إذ نجا المغيرة ، وضرب القوم الحد ، إلا زياداً ، انتهى . وسكت عنه .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في "تفسيره" أخبرنا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن المسيب ، قال : شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة نفر بالزنا . ونكل زياد ، فحد عمر الثلاثة . ثم سألم أن يتوبوا ، فتاب اثنان ، فقبلت شهادتهما ، وأبى أبو بكرة أن يتوب ، فكانت شهادته لا تقبل حتى مات ، وعاد مثل التصل من العبادة ، انتهى .

طريق آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه" (٣) عن عبد الرزاق ثنا الثوري عن سليمان التيمي

(١) عند الحاكم في "المستدرک" في الثاقب ، ص ٤٤٨ - ج ٣ (٢) وفي "المستدرک" بعد قوله : أيها الأمير ! ما أخرجه من دار الامارة ؟ قال : أتحدث إليكم . قال له أبو بكرة ، الخ : ولم أجد هذه العبارة في النسخة الخطية ، ولا المطبوعة من التخریج . ولا يرتبط الكلام إلا بها .

(٣) قال الهيثمي في "معجم الزوائد" ، ص ٢٨٠ - ج ٦ : رواه الطبراني . ورجاله رجال الصحيح .

عن أبي عثمان النهدي ، قال : شهد أبو بكر ، ونافع ، وشبل بن معبد على المغيرة بن شعبه أنهم نظروا إليه كما ينظرون إلى المردود في المسكحة ، ونكل زياد ، فقال عمر : هذا رجل لا يشهد إلا بحق ، ثم جلدوه عمر الحد ، انتهى . ورواه ابن سعد في " الطبقات (١) " - في ترجمة المغيرة " أخبرنا الواقدي حدثني معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، فذكره بلفظ عبد الرزاق ، وزاد : قال : وكان ذلك سنة سبعة عشر ، ثم ولاء عمر بعد ذلك الكوفة ، يعني المغيرة . انتهى .

باب حد الشرب

حديث : روى عنه عليه السلام : من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ؛ قلت : روى من حديث أبي هريرة ؛ ومن حديث معاوية ؛ ومن حديث ابن عمر ؛ ومن حديث قبيصة بن ذؤيب ؛ ومن حديث جابر ؛ ومن حديث الشريد ؛ ومن حديث الحذري ؛ ومن حديث عبد الله بن عمرو ؛ ومن حديث جرير ؛ ومن حديث ابن مسعود ؛ ومن حديث شرحبيل بن أوس ؛ ومن حديث غطفان .

فحديث أبي هريرة : أخرجه أصحاب السنن (٢) - إلا الترمذي - عن ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن المدني عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، فإن عاد الرابعة فاقتلوه » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الرابع والخمسين ، من القسم الثاني ؛ وقال : معناه إذا استحل ، ولم يقبل التحريم ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " ثنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ : من شرب الخمر فاجلدوه ، الحديث . وعن عبد الرزاق رواه أحمد في " مسنده " .

وحديث معاوية : أخرجه - إلا النسائي (٣) - عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح

(١) قلت : لم أجد هذا الاثر في " الطبقات و ترجمة المغيرة " ، (٢) عند أبي داود في " الحدود - باب إذا شرب الخمر ، ص ٢٦٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " الحدود - باب من شرب الخمر مراراً ، ص ١٨٨ - ج ٢ ، وفي " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٧١ - ج ٤ ، وعند النسائي في " الأشربة - باب ذكر الروايات المططات في شرب الخمر " ، ص ٣٢٩ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في " الحدود " ، ص ٢٦٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في : ص ١٨٨ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه " ، ص ١٨٦ - ج ١ ، وفي " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٧٢ - ج ٤

عن معاوية، قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه»، إلى آخره: ولفظ أبي داود: إذا شربوا الخمر فاجلدوهم، الحديث؛ قال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث أبي صالح عن معاوية أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، انتهى. ورواه ابن حبان في «صحيحه» في النوع التاسع والسبعين، من القسم الأول؛ والحاكم في «المستدرک»، وسكت عنه، قال شيخنا الذهبي في «مختصره»: هو صحيح، انتهى. وأخرجه النسائي في «سننه الكبرى».

وحديث ابن عمر: أخرجه النسائي^(١) في «الأشربة» عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن ابن عمر، ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ: من شرب الخمر فاجلدوه، إلى آخره؛ ورواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط الشيخين، انتهى. قال ابن القطان في «كتابه»: قال ابن معين: عبد الرحمن هذا ضعيف، انتهى. ورواه أبو داود، بإسناد على حديث معاوية، فقال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد عن حبد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: بهذا المعنى، وأحسبه قال في الخامسة: إن شربها فاقتلوه. قال أبو داود: وكذا حديث أبي غطفان في الخامسة، انتهى.

وحديث قبيصة: رواه أبو داود في «سننه»^(٢) حدثنا أحمد بن عبد الصني ثاسفيان، قال الزهري: أبنا عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ، قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد في الثالثة أو الرابعة، فاقتلوه؛ فأتى برجل قد شرب فجلبده، ثم أتى به فجلبده، ثم أتى به فجلبده، ورفع القتل، وكانت رخصة، قال سفيان: حدثنا الزهري بهذا الحديث، وعنده منصور بن المعتمر، ومخول بن راشد، فقال لهما: كونا وافدي أهل العراق بهذا الحديث، انتهى. وقبيصة في صحبته خلاف.

وحديث جابر: أخرجه النسائي في «سننه الكبرى»^(٣) عن محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: من شرب الخمر فاجلدوه، إلى آخره، قال: ثم أتى النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر في الرابعة فجلبده، ولم يقتله، انتهى. وزاد في لفظ: فرأى المسلمون أن الحد قد وقع، وأن الحد قد رفع، انتهى. ورواه البزار في «مسنده» عن ابن إسحاق به أن النبي ﷺ أتى بالنعمان قد شرب الخمر ثلاثاً، فأمر بضربه، فلما كان في الرابعة أمر به فجلبده الحد، فكان نسخاً، انتهى.

(١) عند النسائي في «الأشربة»، ص ٣٢٩ - ح ٢، وفي «المستدرک الحدود»، ص ٣٧١ - ج ٤، وعند أبي داود في «الحدود»، ص ٢٦٠ - ح ٢ (٢) عند أبي داود في «الحدود» - باب إذا تابع في شرب الخمر، ص ٢٦٠ - ج ٢ (٣) وأخرجه الميشتي في «معجم الزوائد»، ص ٢٧٨ - ح ٦، وقال: قلت: رواه الترمذي، غير قوله: فكان نسخاً، انتهى.

وحديث الخدرى : أخرجه ابن حبان في " صحيحه " عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدرى مرفوعا : من شرب الخمر ، فاجلدوه ، إلى آخره ، ثم قال : وهذا الخبر سمعه أبو صالح من معاوية ، ومن أبي سعيد معاً ، انتهى .

وحديث عبد الله بن عمرو : فأخرجه الحاكم في " المستدرک " (١) من طريق إسماعيل بن راهويه أنبأ معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً نحوه ، وسكت عنه ؛ ورواه عبد الرزاق في " مسنده " حدثنا وكيع عن قرة عن الحسن عن عبد الله بن عمرو ؛ ورواه أحمد في " مسنده " حدثنا عفان ثنا همام ثنا قتادة عن شهر بن حوشب به ، ورواه ابن راهويه في " مسنده " حدثنا النضر بن شميل ثنا قرة بن خالد عن الحسن به ، وزاد : فكان عبد الله بن عمرو يقول : اتتوني برجل شرب الخمر أربع مرات ، فلمك على أن أضرب عنقه ، انتهى . وكذلك لفظ عبد الرزاق : اتتوني برجل قد جلد فيه ثلاثاً ، فلمك على ، الحديث ؛ ومن طريق ابن راهويه رواه الطبراني في " معجمه " .

وحديث جرير : رواه الحاكم في " المستدرک " (٢) من حديث سماك بن حرب عن خالد بن حزم عن جرير بن عبد الله البجلي مرفوعاً نحوه ، ورواه الطبراني في " معجمه " .
وحديث ابن مسعود : رواه الطبراني في " معجمه " .

وحديث شرحبيل : أخرجه الحاكم في " المستدرک " (٣) عن شعبة عن يزيد بن أبي كبة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً ، ثم نقل عن بعض رواة أنه قال : هو شرحبيل بن أوس ، وسكت عنه ؛ ورواه الطبراني في " معجمه " حدثنا أبو زرعة الدمشقي ثنا أبو اليان ، الحكم ابن نافع ثنا جرير بن عثمان حدثني نمران بن محمد عن شرحبيل بن أوس الكندي ، قال : وكان من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ ، قد ذكره .

وحديث غطيف : فرواه البزار في " مسنده " (٤) ، والطبراني في " معجمه " من حديث

(١) في " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٧٢ - ج ٤ ، وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٢٧٨ - ج ٦ : رواه الطبراني من طرق ، ورجال هذا الطريق رجال الصحيح ، انتهى . (٢) في " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٧١ - ج ٤ ، وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٢٧٧ - ج ٦ : رواه الطبراني ، وفيه : داود بن يزيد الأودي ، وهو ضيف (٣) عند الحاكم في " المستدرک - في الحدود " ، ص ٣٧٢ - ج ٤ ، ولفظه : قال شعبة : سمعت يزيد بن أبي كبة يخاطب بالشام ، قال : سمعت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث . فسمعت أبا علي الحافظ يحدثنا بهذا الحديث ، فقال في آخره : هذا الصحابي من أهل الشام هو شرحبيل بن أوس ، قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٢٧٧ - ج ٦ : ويزيد بن كبة وهو ابن حبان ، ويقترب إليه رجال الصحيح (٤) قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " ، ص ٢٧٨ - ج ٦ : وعن غطيف - يعني ابن الحارث - رواه الطبراني ، والبزار ، وفيه رجاله ثقات ، انتهى

إسماعيل بن عياش عن سعيد بن سالم عن معاوية بن عياض بن غطيف بن عياض عن أبيه عن جده غطيف، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، ثم إن عاد فاجلدوه، انتهى. لم يذكر فيه القتل، قال البزار: لا نعلم روى غطيف غير هذا الحديث.

وحديث الشريد: أخرجه الحاكم في "المستدرک" ^(١) عن ابن إسحاق عن الزهري عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد مرفوعاً بنحوه، وقال: صحيح على شرط مسلم، انتهى. والمصنف استدلل بالحديث على الحد من الخمر، ولم يتعرض لنسخ القتل، لكنه أعاده في "الاشربة"، وذكر نسخ القتل.

قوله: روى عن ابن مسعود أنه قال: فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه؛ قلت: غريب بهذا اللفظ، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن عبد الله التيمي الجابر عن أبي ماجد الحنفي، قال: جاء رجل ب ابن أخ له سكران إلى عبد الله بن مسعود، فقال عبد الله: تتروه، ومزمزه، واستكفهوه، ففعلوا، فرفعه إلى السجن، ثم عاد به من الغد، ودعا بسوط، ثم أمر بشمرته فدفقت بين حجرين حتى صارت درة، ثم قال للجلاذ: اجلدوا، وأرجع تلك، واعط كل عضو حقه، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه"، ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن يحيى بن عبد الله الجابر به، وأخرج البخاري، ومسلم في "صحيحهما" ^(٢) عن ابن مسعود أنه قرأ سورة يوسف، فقال رجل: ما هكذا أنزلت، فقال عبد الله: والله لقرأتها على رسول الله ﷺ، فقال: أحسنت، فينا هو يكلمه إذ وجد منه رائحة الخمر، فقال: أنشرب الخمر، وتكذب بالكتاب؟ فضربه الحد، انتهى. وأخرج الدارقطني في "سننه" ^(٣) بسند صحيح عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب أنه ضرب رجلاً وجد منه ريح الخمر؛ وفي لفظ: ريح شراب الحد تاماً، انتهى.

قوله: وحد الشرب، ثبت بالإجماع من الصحابة، ولا إجماع إلا برأى ابن مسعود، وقد شرط قيام الرائحة على ما روينا؛ قلت: تقدم كل ذلك.

قوله: روى أن عمر رضي الله عنه أقام الحد على أعرابي سكر من التبيذ؛ قلت: أخرجه الدارقطني

(١) في "المستدرک" في الحدود، ص ٣٧٢ - ج ٤

(٢) عند البخاري في "فضائل القرآن" باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ص ٧٤٨ - ج ٢

(٣) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٥٨، والنظير الآخر في "الاشربة"، ص ٥٣٥ - ج ٢

في "سننه" ^(١) عن سعيد بن ذى لقوة أن أعرابياً شرب من أداة عمر نيزداً فسكر ، فضربه الحد ، انتهى . قال الدارقطني : هذا لا يثبت ، انتهى . ورواه العقيلي في "كتابه" ، وزاد فيه : فقال الأعرابي : إنما شربته من أدوتك ، فقال عمر : إنما جلدناك على السكر ، انتهى . وأعله بسعيد ابن ذى لقوة ، وأسند تضعيفه عن البخارى ، وقال البيهقي في "المعرفة" : قال البخارى : سعيد ابن ذى لقوة عن عمر في النيزد يخالف الناس في حديثه ، لا يعرف ، وقال بعضهم : سعيد بن حدان ، وهو وهم ، انتهى . وقال في "التفقيح" : قال ابن المدينى : سعيد هذا مجهول ، وقال أبو حاتم : لا أعلم روى عنه غير الشعبي ، وأبى إسحاق ، انتهى .

طريق آخر : رواه ابن أبى شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن مسهر عن الشيباني عن حسان بن خمارق ، قال : بلغنى أن عمر بن الخطاب سافر رجلاً في سفر ، وكان صائماً ، فلما أفطر أهوى إلى قرية لعمر معلقة فيها نيزد فشرب منها ، فسكر ، فضربه عمر الحد ، فقال : إنما شربته من قربتك ، فقال له عمر : إنما جلدناك لسرك ، انتهى .

طريق آخر : روى الزهرى عن السائب بن يزيد عن عمر أنه قال : بلغنى أن عبيد الله ابن عمر ، وأصحابه شربوا شراباً ، وأنا سائل عنهم ، فان كان يسكر حدتهم ، قال السائب : فأنا شهدت عمر حدم ، انتهى . ينظر "الاطراف" .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن إسماعيل أن رجلاً عبّ في شراب نيزد لعمر بن الخطاب بطريق المدينة ، فسكر ، فتركه عمر حتى أفاق ، ثم حده ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن عمران بن داود عن خالد بن دينار عن أبى إسحاق عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد سكر من نيزد تمر ، فجلده ، انتهى .

وعمران بن داود - بفتح الدال والواو - فيه مقال ، وأخرجه في "الاشربة" عن أبى العوام القطان حدثني عمرو بن دينار عن ابن عمر به ، ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا وكيع ثنا سفيان عن أبى إسحاق عن النحراني عن ابن عمر ، قال : أتى النبي ﷺ بسكران فضربه الحد ؛ وقال له ما شرباك ؟ قال : تمر وزبيب ، فقال : لا تخطوهما جميعاً ، يكنى أحدهما من صاحبه ، انتهى .

أثر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٣) عن وكيع عن شريك عن فراس عن الشعبي أن رجلاً شرب من أداة على نيزداً بصفين ، فسكر ، فضربه الحد ، انتهى . ورواه ابن أبى شيبة في "مصنفه"

(١) عند الدارقطني في "الاشربة" ، ص ٥٣٥ - ج ٢ (٢) كلا الحديثين في "الاشربة" ، ص ٥٣٧ - ج ٢

(٣) عند الدارقطني في "الاشربة" ،

حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن الشعبي عن علي بنحوه ، وقال : فضربه ثمانين .
 أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير عن حجاج عن أبي عون عن عبد الله
 ابن شداد عن ابن عباس ، قال : في السكر من النبيذ ثمانون ، انتهى .
 قوله : وحدثنا الخضر والسكر ثمانون سوطاً في الحر ، لإجماع الصحابة : قلت : فيه أحاديث ،
 فروى البخاري في " صحيحه " ^(١) من حديث السائب بن يزيد ، قال : كنا نوثق بالشارب على عهد
 رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر ، وصدرنا من خلافة عمر . فنقوم إليه بأيدينا ، ونعالتنا ، وأرديتنا ،
 حتى كان آخر إمرة عمر ، فجلد أربعين ، حتى إذ عتوا وفسقوا ، جلد ثمانين ، انتهى .
 حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٢) عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريرد ،
 والنعال ، ثم جلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى ، قال : ماترون في
 جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن يجعله كأخف الحدود ، قال : فجلد عمر ثمانين ، انتهى .
 هكذا وقع في " مسلم " عن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار على عمر بالثمانين ، ووقع في
 " الموطأ " ^(٣) ، وغيره أن الذي أشار على عمر هو علي بن أبي طالب ، رواه مالك في " الموطأ " عن
 ثور بن زيد الديلمي عن عمر بن الخطاب أنه استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له علي بن أبي طالب :
 نرى أن نجلده ثمانين ، فانه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى أقرى ، وعلى المقرى
 ثمانون ، فاجعله حد القرية ، فجلد عمر في الخمر ثمانين ، انتهى . وعن مالك رواه الشافعي في " مسنده " ،
 ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في " المعرفة " .

طريق آخر : أخرجه الحاكم في " المستدرک " ^(٤) ، وصححه عن ثور بن زيد الديلمي عن
 عكرمة عن ابن عباس أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي ، والنعال ،
 والعصى حتى توفي ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفي ، إلى أن قال : فقال عمر : ماذا ترون ؟
 فقال علي رضي الله عنه : إنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى أقرى ، وعلى المقرى
 ثمانون جلدة ، فأمر به عمر فجلد ثمانين ، انتهى . وكذلك أخرجه الدارقطني في " سننه " .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر عن أيوب عن عكرمة أن عمر
 ابن الخطاب شاور الناس في جلد الخمر ، وقال : إن الناس قد شربوها واجتروا عليها ، فقال له علي :

(١) عند البخاري " الحدود - باب من أمر يضرب الحد والبيت " ص ١٠٠٢ - ج ٢

(٢) عند مسلم " واحد آخر " ص ٧١ - ج ٢ (٣) في " الموطأ " في الأثرية - باب ما جاء في حد الخمر ، ص ٣٥٧

(٤) في " المستدرک " - حدود " ص ٣٧٥ - ج ٤ ، وعند الدارقطني " الحدود " ، ص ٣٥٤

إن السكران إذا سكر هذى، وإذا هذى أقرى، فأجعله حد الفرية، فجعله عمر حد الفرية ثمانين، انتهى.

الأحاديث الواردة في الثمانين: روى أبو يعلى الموصلى في "مسنده" حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثني هشام بن يوسف أخبرني عبد الرحمن بن صخر الإفريق عن جميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب بسقة خمر، فأجلده ثمانين»، انتهى. وأشار إليه بالتضعيف صاحب "التنقيح"، فقال: وروى بإسناد غريب لا يثبت عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: من شرب بسقة خمر فأجلده ثمانين، انتهى.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا أحمد بن رشد بن ثناء عبد الغفار ابن داود أبو صالح الحراني ثنا ابن لميعة عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ جلد في الخمر ثمانين، انتهى. وقال: لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الإسناد.

حديث آخر: مرسل رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن عوف عن الحسن أن النبي ﷺ ضرب في الخمر ثمانين، انتهى. قال في "التنقيح": وأما ما ورد في "مسلم" (١) عن أنس قال: أن النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر فضربه بمريدتين نحو الأربعين، وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر، فهذا لم يقع من النبي ﷺ حداً، وإلا لما تجاوزته الصحابة، وإنما فعله زجراً وعقوبة، فبلغ ضربه نحو الأربعين، فلما فهمت الصحابة ذلك ألحقوه بأخف الحدود، وقد أخرج البخاري، ومسلم (٢) عن عمير بن سعيد عن علي، قال: ما كنت أقيم على أحد حداً فموت فيه، فأجد منه في نفسي، إلا صاحب الخمر، لأنه إن مات ودينته، لأن رسول الله ﷺ لم يسنه، انتهى.

(١) عند مسلم في "حد الجر"، ص ٧١ - ج ٢

(٢) عند البخاري في "الحدود"، ص ١٠٠٢ - ج ٢، وعند مسلم في "حد الجر"، ص ٧٢ - ج ٢

باب حد القذف

الحديث الأول: «من أشرك بالله فليس بمحصن، تقدم في «حد الزنا».

الحديث الثاني: قال عليه السلام: «الحال أب»، قلت: حديث غريب، وفي «الفرودس» لأبي شجاع الديلمي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «الحال والد من لا والد له، انتهى». قوله: «لمكان اختلاف الصحابة» يعني في مكاتب مات، وترك ولاء، هل يموت حراً أو عبداً؟ سيأتى في «المكاتب» إن شاء الله تعالى.

مسألة: استدلل للقائلين بالحد في التعريض بالقذف بما رواه مالك في «الموطأ»^(١) من رواية يحيى بن يحيى عنه عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب، فقال أحدهما للآخر: والله ما أبى بزأن، ولا أمى بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل: مدح أباه وأمه، وقال آخرون: قد كان لآبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد، لجلده عمر الحد ثمانين، انتهى. واستدل للشافعي على أنه لا حد فيه، بحديث الأعرابي الذي قال: يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر، قال: فهل فيها من أورك؟ قال: إن فيها لورقا، قال: فأنى أتاها ذلك؟ قال: لعل نزع عرق، قال: وكذلك هذا الولد، لعل نزع عرق، انتهى. أخرجه مسلم. والبخاري^(٢) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وترجم عليه البخاري «باب إذا عرض بنى الولد»، وزاد في لفظ: «وإنى أنكرته، يعرض بأن ينفيه»، وفي آخره: «ولم يرض له في الاتقاء منه، واستدل له أيضاً بحديث: لا ترد يد لامس، رواه أبو داود، والنسائي^(٣) في سننهما - في النكاح»، قالوا: حدثنا حسين بن حبيب المروزي ثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن امرأتى لا تمتنع يد لامس، قال: غريبها، قال: أخاف أن تتبعها نفسى، قال: فاستمتع بها، انتهى بلفظ أبي داود.

(١) عند مالك في «الموطأ» في الحدود - باب ما جاء في القذف والتمني، ص ٣٥١

(٢) عند مسلم في «المسند» ص ٤٩١ - ج ١، وعند البخاري في «المسند» ص ٢٨٠ - ج ١، عند أبي داود في «المسند» ص ٢٨٠ - ج ١، عند النسائي في «المسند» ص ٢٨٠ - ج ١

فصل فى التعزير

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من بلغ حداً فى غير حد ، فهو من المعتدين » ؛ قلت : أخرجه البيهقي^(١) عن خالد بن الوليد عن النعمان بن بشير ، وقال : المحفوظ مرسل ، قال فى " التنقيح " : ورواه ابن ناجية فى " فوائده " حدثنا محمد بن حصين الأصبحي ثنا عمر بن على المقدمي ثنا مسعر عن خاله الوليد بن عبد الرحمن عن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بلغ حداً » ، الحديث ؛ ورواه محمد بن الحسن فى " كتاب الآثار " مرسل ، فقال : أخبرنا مسعر بن كدام أخبرنى الوليد بن عثمان عن الضحاك بن مزاحم ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بلغ حداً » ، الحديث .

قوله : وهو مأثور عن على - يعنى بلوغ التعزير خمسة وسبعين سوطاً - ؛ قلت : غريب ؛ وذكره البغوى فى " شرح السنة " عن ابن أبى ليل .

أحاديث الخصوم : أخرج البخارى ، ومسلم^(٢) عن أبى بردة الانصارى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط ، إلا فى حد من حدود الله تعالى » ، انتهى . وأخرج البخارى عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن سمع النبى ﷺ ، يقول : « لا عقوبة فوق عشرة أسواط ، إلا فى حد من حدود الله » ، انتهى . وروى الطبرانى فى " معجمه الوسط " حدثنا محمد بن إبراهيم العسال ثنا إبراهيم بن محمد الشامى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلة عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تعزير فوق عشرة أسواط » ، انتهى .

(١) عنده فى " السنن - فى الحدود " ، ص ٣٢٧ - ج ٨ (٢) عنه مسلم فى " الحدود - باب قدر أسواط التعزير ، ص ٧٢ - ج ٢ ، وعنه البخارى فى " كتاب المحاريب - باب كم التعزير " ، ص ١٠١٢ - ج ٢ ، أخرج فيه حديثى أبى بردة ، وجابر كليهما

كتاب السرقة

الحديث الأول : قال المصنف رحمه الله لها : إن القطع على عهد رسول الله ﷺ ما كان إلا في ثمن المجن ، وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم ؛ قلت : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله ﷺ في أقل من ثمن المجن ، حجة أوترس ، وكلاهما ذو ثمن . وأخرجا عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، انتهى . وفي لفظ لها عن عائشة عن النبي ﷺ ، قال : لا تقطع يد السارق ، إلا في ربع دينار فصاعداً ، انتهى . وفي "الموطأ" ^(٢) مالك عن عبد الله ابن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق في زمان عثمان بن عفان أترنجة ، فأمر بها عثمان ، فقومت بثلاثة دراهم ، من صرف اثني عشر درهما بدينار ، فقطع عثمان يده ، انتهى . قال مالك : أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم ، سواء ارتفع الصرف ، أو اتضع ، وذلك أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، وقطع عثمان في أترنجة قيمتها ثلاثة دراهم ، وهذا أحب ما سمعته إلى ، انتهى . وفي "مسند الإمام أحمد" عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « قطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » ، فكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثني عشر درهما ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة : فجوابه فيه ، أخرجه البخارى ، ومسلم ^(٣) عن أبي صالح عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله السارق يسرق البيضة ، فقطع يده ، ويسرق الحبل ، فقطع يده » ، زاد البخارى : قال الأعمش : كانوا يرون ، أنه يبيض الحديد ، والحبل ، كانوا يرون أن منه ما يساوى دراهم . انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا قطع إلا في دينار ، أو عشرة دراهم » ، قلت : رواه الطحاوى في "شرح الآثار" ^(٤) حدثنا ابن أبي داود ثنا يحيى بن عبد الحميد الخاقى ثنا شريك

(١) عند مسلم في "حد السرقة ونصابها" ، ص ٦٣ - ج ٢ ، وعند البخارى في "الحدود" - باب قول الله : (و) والسارق ، والمارقة فاقطعوا أيديهما - ص ١٠٠٤ - ج ٢ (٢) عند مالك في "الموطأ" وكتاب الحدود ، ص ٣٥٢ (٣) عند البخارى في "الحدود" ، ص ١٠٠٢ ، و ص ١٠٠٤ - ج ٢ (٤) عند الطحاوى في "شرح الآثار" - في الحدود - باب المقدار الذى يقطع فيه السارق ، ص ٦٣ - ج ٢

عن منصور عن عطاء عن أيمن ابن أم أيمن عن أمه أم أيمن ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تقطع يد السارق إلا في حجة » ، وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ ديناراً ، أو عشرة دراهم ، انتهى . ورواه الطبراني في " معجمه " حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا يحيى الحماني به سنداً ومتناً ، قال صاحب " التفتيح " : وهذا فيه نظر ، فإن النسائي رواه أيضاً من حديث شريك ، وليس فيه عن أم أيمن ، قال : أخبرنا علي بن حجر حدثنا شريك عن منصور عن عطاء ، ومجاهد عن ابن أم أيمن رفعه ، قال : لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن ، وثمته يومئذ دينار ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " (١) : قوله : في هذا الإسناد عن أم أيمن خطأ ، إنما قاله شريك بن عبد الله القاضي ، وخطط في إسناده ، وشريك ممن لا يحتج به ، فيما يخالف فيه أهل الحفظ والثقة ، لما ظهر من سوء حفظه ، انتهى . قلت : ورواه الحاكم في " المستدرک " ، كما رواه النسائي ، وأخرجه عن سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد عن أيمن ، قال : لم تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن المجن ، وثمته يومئذ دينار ، انتهى . وسكت عنه ، واختلف في أيمن هذا الذي في " مسند النسائي " هل هو ابن أم أيمن ؟ أو غيره ، أو هما رجلان ، فإن أم أيمن صحابي ، وحديثه مسند ، والآخر ابن امرأة كعب ، تابعي ، وحديثه مرسل ، فأسند الحاكم عقيب حديثه هذا عن الشافعي أنه قال : أيمن هذا ليس بابن أم أيمن الصحابي ، وإنما هو أيمن ابن امرأة كعب ، ووافقه الحاكم (٢) على ذلك ، وقال : ليس هو بابن أم أيمن الصحابي ، ذاك أمه حاضنة رسول الله ﷺ ، وهو أخو أسامة بن زيد لأمه ، انتهى . قلت : خالفهما الطبراني ، فقال في " ترجمة أيمن في أول الكتاب " : أيمن ابن أم أيمن ، استشهد يوم حنين ، وهو أيمن بن عبيد أخو بني عوف بن الخزرج ، وهو أخو أسامة بن زيد لأمه ، وأسند عن ابن إسحاق أنه سمى فيمن استشهد يوم حنين أيمن بن عبيد ، ثم أخرج له حديث السرة ، فقال : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا ابن الأصبهاني ثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن منصور عن مجاهد ، وعطاء عن أيمن الحبشي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن » ، قال : وكان يقوم ديناراً ، انتهى . وقال البيهقي في " كتاب مناقب الشافعي " ، قال الشافعي : قلت لمحمد بن الحسن : هذه سنة رسول الله ﷺ أن يقطع في ربع دينار فصاعداً ، فكيف قلت : لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم فصاعداً ؟ قال : قد روى شريك عن مجاهد عن أيمن ابن أم أيمن أخى أسامة بن زيد لأمه ، فقلت له : لا علم لك بأصحابنا ، أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله ﷺ يوم حنين ، قبل أن يولد مجاهد ، انتهى . وكذلك قال ابن أبي حاتم في " المراسيل " : أخبرني

(١) راجع سنن البيهقي في " كتاب السرة " ، ص ٢٥٦ - ج ٨ (٢) قال التميمي : أيمن هو ابن امرأة

كعب الأحمار ، قاله الشافعي : ص ٣٧٩ - ج ٤

عبد الله بن أحمد فيما كتب إلى^١، قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده ، قال : حدثني محمد بن إدريس الشافعي : قال : قال محمد بن الحسن : قد روى شريك ، إلى آخره ، قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه الحسن بن صالح عن منصور عن الحكم عن عطاء ، ومجاهد عن أيمن - وكان قتيلاً - قال : يقطع السارق في ثمن المجن ، وكان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ ديناراً ، قال أبي : هو مرسل ، وأرى أنه والد عبد الواحد بن أيمن ، وليست له حجة ، انتهى . وقال شيخنا أبو الحجاج المزي في " كتابه " : أيمن الحبشي مولى بني مخزوم ، روى عن سعد ، وعائشة ، وجابر ، وعنه ابنه عبد الواحد ، وثقه أبو زرعة ، انتهى . ثم قال : أيمن مولى ابن الزبير ، وقيل : مولى ابن عمر عن النبي ﷺ في " السرقه " ، وله عن تيسع عن كعب ، وعنه عطاء ، ومجاهد ، قال النسائي : ما أحسب أن له حجة ، وقد جمع بين هذين الترجتين ابن أبي حاتم ، وابن حبان ، لاجتماعهما واحداً ، قال ابن أبي حاتم^(١) : أيمن الحبشي مولى ابن عمر ، روى عن عائشة ، وجابر ، وتيسع روى عنه مجاهد ، وعطاء ، وابنه عبد الواحد سمعت أبي يقول ذلك ، وسئل أبو زرعة عن أيمن والد عبد الواحد ، فقال : مكى ثقة ، انتهى . وقال ابن حبان في " الثقات " : أيمن بن عبيد الحبشي مولى لآل ابن أبي عمرو المخزومي من أهل مكة ، روى عن عائشة ، روى عنه مجاهد ، وعطاء ، وابنه عبد الواحد بن أيمن ، وكان أحماً أسامة بن زيد لأمه ، وهو الذي يقال له : أيمن ابن أم أيمن ، مولاة النبي ﷺ ، نسب إلى أمه ، قال : ومن زعم أن له حجة فقد وهم حديثه في القطع مرسل ، انتهى . كذا ذكره في التابعين ، وكذا فعل الدارقطني^(٢) ، فانه قال في " كتاب الحدود - من سنه " : أيمن لاصحبه له ، وهو من التابعين ، ولم يدرك زمان النبي ﷺ ، ولا الخلفاء بعده ، وهو الذي يروى عن النبي ﷺ أن ثمن المجن دينار ، روى عنه ابنه عبد الواحد ، وعطاء ، ومجاهد ، انتهى . وقد ذكره جماعة في الصحابة منهم : ابن إسحاق ، وابن سعد ، وأبو القاسم البغوي ، وأبو نعيم ، وابن مندة ، وابن قانع ، وابن عبد البر ، وغيرهم ، فذكره ابن إسحاق فيمن استشهد مع النبي ﷺ يوم حنين ، قال : وهو الذي عنى العباس بقوله :

نصرنا رسول الله في الدار سبعة ، * وقد فر من قدر عنه ، فأقصعوا

وثامنا لاقى الحمام بنفسه * بما مه في الدين ، لا يتوجع

وقال ابن سعد : أيمن بن عبيد بن زيد بن عمرو بن بلال بن أبي الحرياء بن قيس ، وأمّه أم أيمن

(١) راجع " كتاب المال من كتاب الحدود " ، ص ٢٥٧ - ج ١ (٢) راجع الدارقطني في " الحدود ..

ص ٣٦٩ - ج ٢ ، ثم قال بعده : وأيمن هذا هو الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أن ثمن المجن دينار ، وهو من التابعين

حاضنة رسول الله ﷺ، ومولاته، وهو أخو أسامة بن زيد لأمه، وكان فيمن ثبت مع رسول الله ﷺ يوم حنين من أصحابه، وقال في موضع آخر قريب منه^(١): أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ وحاضنته، اسمها بركة، وكان رسول الله ﷺ ورثها من أبيه، فأعتقها لما تزوج بخديجة بنت خويلد، فتزوجت بعبيد بن زيد من بني الحارث، فولدت له أيمن، صحب النبي ﷺ، وقتل يوم حنين شهيداً، وكان زيد بن حارثة الكلبي لخديجة بنت خويلد فوهبته للنبي ﷺ، فأعتقه، وزوجه أم أيمن، فولدت له أسامة، انتهى. وقال البخوي في "معجمه": أيمن ابن أم أيمن، وهو أيمن بن عبيد، وهو أخو أسامة بن زيد لأمه، وأم أم أيمن مولاة النبي ﷺ، ثم روى له حديث القطع في السرقة، ثم قال: ولا أعلم روى أيمن عن النبي ﷺ غير هذا، وقال ابن قانع في "معجمه": أيمن الحبشي ابن أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ، ويقال: إنه ابن عبيد بن عمرو بن هلال بن قيس بن مالك بن سالم بن غنم ابن عوف بن الحارث بن الخزرج، ثم روى له هذا الحديث، وقال مسلم في "صححه - في الجهاد"^(٢): قال ابن شهاب: كان من شأن أم أيمن أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبدالمطلب حبشية، فلما ولدت أمته رسول الله ﷺ بعد ماتوا في أبوه، فكانت أم أيمن تحضنه حتى كبر عليه السلام، فأعتقها، ثم أنكحها زيد بن حارثة، فولدت له أسامة، وتوفيت بعد رسول الله ﷺ بخمسة أشهر، انتهى. ذكره عقيب حديث رواه أنس، وقال ابن عبد البر: أيمن بن عبيد الحبشي، وهو ابن أم أيمن مولاة النبي ﷺ، وأيمن هذا هو أخو أسامة بن زيد لأمه، وكان أيمن هذا ممن بقى مع النبي ﷺ يوم حنين، ولم ينهزم، انتهى. وفرق بينهما أبو بكر بن أبي خيثمة في "تاريخه"^(٣) فقال: أيمن الحبشي، وروى له هذا الحديث، ثم قال: وأيمن ابن أم أيمن، ثم روى بسنده عن ابن إسحاق، قال: أيمن بن عبيد هو أيمن ابن أم أيمن، ذكرهما في الصحابة.

والحاصل أن الحديث معلول، فإن كان أيمن صحابياً فخطأ، ومجاهد لم يدر كاه، فهو منقطع، وإن تابعياً فالحديث مرسل، ولكنه يتقوى بنيره من الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، فمن ذلك حديث رواه أبو داود في "سننه"^(٤) حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن أبي السري العسقلاني، كلاهما عن عبد الله بن نمير عن محمد بن إسحاق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قطع يد رجل في بجن، قيمته دينار أو عشرة دراهم، انتهى. ورواه النسائي في "سننه"^(٥) عن يحيى بن موسى

(١) ذكره ابن سعد في "الطبقات"، ص ١٦٢ - ج ٨

(٢) "باب رد المهاجرين إلى الأنصار مناتهم"، ص ٩٦ - ج ٢ (٣) وقال الحافظ في "الإصابة"، وهو الصواب، انتهى. (٤) عند أبي داود "باب ما قطع فيه السارق"، ص ٢٤٦ - ج ٢

(٥) الروايات كلها عند النسائي في "كتاب قطع السارق - باب القدر الذي إذا سرقه قطعت يده"، ص ٢٥٩ - ج ٢

البلخي عن ابن نمير بإسناده ، قال : كان ثمن المجن على عهد النبي ﷺ بقرم عشرة دراهم ، انتهى .
ورواه عن محمد بن وهب عن محمد بن سلفة عن ابن إسحاق به مرسلًا ، ليس فيه ابن عباس ، وعن
حميد بن مسعدة عن سفيان بن حبيب عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاه قوله ، ورواه الحاكم
في "المستدرک" (١) عن ابن إسحاق به بلفظ النسائي ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ،
وشاهده حديث أيمن ، ثم أخرج عن سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد عن أيمن ، قال : لم
تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن المجن ، وثمنه يومئذ دينار ، انتهى .

حديث آخر : رواه النسائي أيضاً (٢) أخبرنا خلاد بن أسلم عن عبد الله بن إدريس عن
محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ
عشرة دراهم ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق به ،
قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقطع يد السارق في دون ثمن المجن » ، قال عبد الله : وكان ثمن
المجن عشرة دراهم ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده باللفظ الأول ، وأخرجه هو ، وأحمد في "مسنده" عن الحجاج بن أرطاة عن
عمرو بن شعيب به مرفوعاً : لا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم ، قال في "التنقيح" : والحجاج
ابن أرطاة مدلس ، ولم يسمع هذا الحديث من عمرو ، انتهى . ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"
بهذا الإسناد ، جامعاً بين اللفظين .

حديث آخر : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب اللقطة "حديث المني بن الصباح
عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة عن النبي ﷺ . قال : « ما بلغ ثمن
المجن ، قطعت يد صاحبه » ، وكان ثمن المجن عشرة دراهم ، مختصر . وسيأتي بتمامه في "اللقطة"
إن شاء الله تعالى .

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه الوسط" (٣) حدثنا محمد بن نوح بن حرب ثنا
خالد بن مهران ثنا أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله
ابن مسعود عن النبي ﷺ . قال : « لا قطع إلا في عشرة دراهم » ، انتهى . ثم قال : لم يرو هذا
الحديث عن أبي حنيفة إلا أبو مطيع الحكم بن عبد الله ، انتهى .

(١) عند الحاكم في "الحدود" باب أخذت قطع يد السارق ، ص ٣١٨ - ج ٤ : (٢) عند النسائي :
ص ٢٥٩ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٦٩ (٣) ورواه الدارقطني أيضاً عن محمد بن الحسن .
وأبو مطيع البلخي في "الحدود" ، ص ٣٦٩

الآثار : روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم عن عبد الرحمن ، قال : قال ابن مسعود : لا تقطع اليد إلا في دينار ، أو عشرة دراهم ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" ، وأشار إليه الترمذي في "كتابه الجامع" ، فقال : وقد روى عن ابن مسعود أنه قال : لا تقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم ، وهو مرسل ، رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" أخبرنا يحيى بن يزيد ، وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : أتى إلى عمر بن الخطاب رجل سرق ثوباً ، فقال لثمان : قوّمه ، فقوّمه ثمانية دراهم ، فلم يقطعه ، انتهى .

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

الحديث الأول : روى عن عائشة ، قالت : كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" - ومسنده - حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ، قالت : لم تكن يد السارق تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه ، وزاد في "مسنده" : ولم تقطع في أدنى من ثمن حبة أو ترس ، انتهى . ورواه مرسلأ أيضاً ، فقال : حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : كان السارق في عهد رسول الله ﷺ يقطع في ثمن الخن ، ولم يكن يقطع في الشيء التافه ، انتهى . وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن هشام به مرسلأ ، وكذلك رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عيسى بن يونس ثنا هشام به مرسلأ ، ورواه ابن عدى في "الكامل" مسندأ ، أخرجه عن عبد الله بن قبيصة الفزاري عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ، قالت : إن السارق ، إلى آخره باللفظ الثاني ، ولم يقل في عبد الله هذا شيئاً ، إلا أنه قال : لم يتابع عليه ، ولم أجد للتقدمين فيه كلاماً ، فذكرته لأبين أن في روايته نظراً ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « لا قطع في الطير » ، قلت : غريب مرفوعاً ، ورواه

عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في "مصنفيهما" موقوفا على عثمان، قال الأول: حدثنا ابن المبارك، وقال الثاني: حدثنا وكيع، قالا: ثنا سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يسار، قال: أتى عمر بن عبد العزيز في رجل سرق دجاجة، فأراد أن يقطعه، فقال له سلة بن عبد الرحمن: قال عثمان: لا قطع في الطير، انتهى. وروى ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زهير بن محمد عن يزيد بن خصيفة، قال: أتى عمر بن عبد العزيز برجل قد سرق طيراً، فاستفتى في ذلك السائب بن يزيد، فقال: ما رأيت أحداً قطع في الطير، وما عليه في ذلك قطع، فتركه عمر، انتهى. وأخرج البيهقي^(١) عن أبي الدرداء أنه قال: ليس على سارق الحمام قطع، قال البيهقي: أراد الطير والحمام المرسل في غير حرز، قال شيخنا علاء الدين: ظنه الحمام - بالتخفيف - وإنما هو الحمام - بالتشديد -، انتهى. قلت: بوب عليه ابن أبي شيبة في مصنفه "باب الرجل يدخل الحمام، فيسرق" حدثنا زيد بن الحباب أخبرني معاوية بن صالح حدثني أبو الزاهرية عن جبير بن بقير عن أبي الدرداء أنه سئل عن سارق الحمام، قال: لا قطع عليه، انتهى. ورواه عبد الرزاق أخبرنا سعيد ابن عبد العزيز عن بلال بن سعد أن رجلاً دخل الحمام، وترك برنساً له، فجاء رجل فسرقة، فوجده صاحبه، فجاء به إلى أبي الدرداء، إلى آخره.

الحديث الثالث: قال عليه السلام: "لا قطع في ثمر ولا كثر"، قلت: أخرجه الترمذي^(٢)

عن الليث بن سعد، والنسائي، وابن ماجه عن سفيان بن عيينة، كلاهما عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان، أن غلاماً سرق ودباً من حائط، فرفع إلى مروان، فأمر بقطعه، فقال رافع بن خديج: قال النبي ﷺ: "لا قطع في ثمر ولا كثر"، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادى والتسعين، من القسم الأول عن سفيان به، وأعاده في النوع الأربعين، من القسم الثاني، قال عبد الحق في "أحكامه": هكذا رواه سفيان بن عيينة، ورواه غيره، فلم يذكر واسع بن حبان، ولم يتابع سفيان على هذه الرواية إلا حماد بن دليل، فإنه رواه عن شعبة عن يحيى بن سعيد مثل رواية سفيان، وأما غير حماد، فإنه رواه عن شعبة، لم يذكر واسع بن حبان، ومحمد بن يحيى بن حبان لم يسمع من رافع، انتهى. وقال الترمذي: وقد روى هذا الحديث مالك، وغيره عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن رافع، لم يذكر وافيّه واسعاً، انتهى.

(١) عند البيهقي في "السنن" - باب القطع في كل ماله ثمن. إذا سرق من حرز، ص ٢٦٣ - ج ٨

(٢) عند الترمذي في "المعجم" - باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر، ص ١٨٧ - ج ١، وعند النسائي في

"كتاب قطع السارق" - باب ما لا قطع فيه، ص ٢٦٠ - ج ٢، وعند ابن منبج في "أحد السرقة" - باب لا يقطع في ثمر ولا كثر، ص ١٨٩

أما حديث مالك فهو عند أبي داود في "سننه" (١) ، وتابع مالكا على هذه الرواية المنقطعة حماد بن دليل (٢) ، وحديثه عند أبي داود أيضاً ، وعمر بن علي ، وحديثه عند النسائي ، وزهير ، وشعبة ، وحديثهما عند النسائي أيضاً ، وأخرجه النسائي أيضاً عن سفيان عن يحيى بن سعيد به منقطعاً ، فقد اختلف فيه على سفيان (٣) ، ومنهم أبو خالد الأحمر ، وحديثه عند ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، وأخرجه الطبراني في "معجمه" عن الحسن بن صالح عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ « لا قطع في ثمر ولا كثر » ، انتهى . وتأول الشافعي الثمر في هذا الحديث ، ما كان معلقاً في النخل ، قبل أن يجذ ويحمر ، بدليل قوله في الحديث الآتي قريباً : « ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين . فبلغ ثمن الجن ، فعليه القطع » ؛ وزاد النسائي فيه لفظ : « والكثر : الجار الذي في النخل » ، ولم يروه أحمد في "مسنده" إلا بالطريق المقطوعة ، وبالطريقين رواه الدارمي ، وإسحاق بن راهويه .

حديث آخر : رواه ابن ماجه (٤) حدثنا هشام بن عمار ثنا سعيد بن سعيد المقرئ عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قطع في ثمر ولا كثر » ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « لا قطع في الطعام » ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج أبو داود في "المراسيل" عن جرير بن حازم عن الحسن البصري أن النبي ﷺ ، قال : « إن لا أقطع في الطعام » ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود ، ولم يعله بغير الإرسال ، وأقره ابن القطان على ذلك ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن أشعث بن عبد الملك ، وعمر بن الحسن أن النبي ﷺ أتى برجل سرق طعاماً ، فلم يقطعه ، انتهى . حدثنا وكيع عن جرير بن حازم ، والسري بن يحيى عن الحسن ، نحوه ؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن رجل عن الحسن ، فذكره ، وزاد : قال سفيان : هو الطعام الذي يفسد من نهاره ، كالتريد واللحم .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « لا قطع في ثمر ولا كثر » ، فإذا أواه الجرين ، أو الجران ، قطع ؛ قلت : غريب هذا اللفظ ، وبمعناه ما أخرجه أبو داود ، والنسائي ،

(١) عند أبي داود في "السرقة" - باب ما لا قطع فيه ، ص ٢٤٧ - ج ٢ (٢) حماد بن دليل - مصنفاً - ، هو أبو زيد المدائني ، قاضي الدمشق ، روى عن الثوري ، والحسن بن حي ، وفهيد بن مرزوق ، وأبي خنيفة ، وأخذ عنه اللغة ، كذا في "التهذيب" ، ص ٨ - ج ٣ (٣) اختلف فيه على سفيان ، وصلاً وأخطأاً ، كما في السائي : ص ٢٦٠ - ج ٢ في "السرقة" ، (٤) عند ابن ماجه في "السرقة" - باب لا يقطع في ثمر ولا كثر ، ص ١٨٩

وابن ماجه^(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق، قال: من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن المجن، فعليه القطع، انتهى. أخرجه في "اللقطة" أبو داود عن ابن عجلان، وعن الوليد بن كثير، وعن عبيد الله بن الأخنس، وعن محمد بن إسحاق أربعتهم عن عمرو بن شعيب به؛ وأخرجه النسائي في "الزكاة" عن ابن عجلان، وعبيد الله بن الأخنس؛ وأخرجه أيضاً من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث، وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب به أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ، ما ترى في الثمر المعلق؟ فقال: ليس في شيء من الثمر المعلق قطع، إلا ما أواه الجرين، فما أخذ من الجرين، فبلغ ثمن المجن، فقيه القطع، وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثله، وجلدات نكال، مختصر. وبهذا السند والمثنى رواه الحاكم في "المستدرک"^(٢)، وقال: قال إمامنا إسحاق بن راهويه: إذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، انتهى. وأخرجه ابن ماجه في "الحدود" عن الوليد بن كثير عن عمرو به.

واعلم أن الترمذى روى هذا الحديث في "اليبوع"^(٣) عن ابن عجلان به مختصراً، لم يذكر فيه السرة، وقال: حديث حسن، انتهى. ووقفه ابن أبي شيبة في "مصنفه" فقال: حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: ليس في شيء من الثمار قطع، حتى يأوى الجرين، حدثنا وكيع عن إسحاق بن سعيد عن أبيه عن ابن عمر، قال نحوه سواء، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب، قال: من أخذ من الثمر شيئاً، فليس عليه قطع حتى يأوى الجرين، فإن أخذ منه بعد ذلك ما يساوى ربع دينار قطع، انتهى. وروى مالك في "الموطأ"^(٤) قال أبو مصعب: أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي أن رسول الله ﷺ، قال: لا قطع في ثمر معلق، ولا في جريسة جبل. فإذا آواه المراح أو الجرين، فالقطع فيما بلغ ثمن المجن، انتهى.

الحديث السادس: قال عليه السلام: لا قطع على مختلس. ولا منتهب، ولا خائن، قلت: روى من حديث جابر؛ ومن حديث أنس.

(١) عند أبي داود في "السرة" باب ما لا قطع فيه، ص ٢٤٧ - ج ٢ عن ابن عجلان. وعند ابن ماجه في "السرة" باب من سرق من الخبز، ص ١٨٩ عن الوليد بن كثير، وعند النسائي في "السرة" باب ثمر المعلق يسرق، ص ٢٠٩ - ج ٢ (٢) في "المستدرک" والحدود، ص ٣١١ - ج ٤ (٣) عند الترمذى في "اليبوع" باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للاربعاء، ص ١٦٦ - ج ١ (٤) في "الموطأ" في كتاب السرة - باب ما يجب فيه القطع، ص ٣٥٢

حديث جابر: أخرجه أصحاب السنن الأربعة^(١) عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «ليس على خائن، ولا منتهب، ولا محتلس قطع»، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقد رواه المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ نحوه، انتهى. وسكت عنه عبد الحق في «أحكامه»، وابن القطان بعده، فهو صحيح عندهما، وفرقه أبو داود، فرواه بهذا الإسناد، ليس على الخائن، ولا على المحتلس قطع، ومن انتهب نوبة مشهورة، فليس منا، وقال بهذا الإسناد: ليس على الخائن، ولا على المحتلس قطع، انتهى. قال أبو داود: وهذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج عن أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من يس الزيات، وقد رواهما المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، انتهى. قلت. رواه ابن حبان في «صحيحه» في النوع الثالث والثلاثين، من القسم الثالث عن ابن جريج عن أبي الزبير، وعمر بن دينار عن جابر مرفوعاً باللفظ الأول سواء؛ وأخرجه أيضاً عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً أيضاً، لم يذكر فيه المنتهب، فزال العلة التي ذكرها أبو داود، وابن أبي حاتم أيضاً، قال ابن أبي حاتم في «كتاب الملل»^(٢): سألت أبي، وأبزرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: ليس على الخائن، الحديث. فقال: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، فقال: إنه سمعه من يس الزيات عن أبي الزبير، فدلسه عليه، ويس ليس بالقوى انتهى. وتردد النسائي فيه^(٣)، فقال: وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومحمد بن يزيد، وسليمان بن سعيد، فلم يقل فيه منهم: حدثني أبو الزبير، ولا أراه سمعه من أبي الزبير، انتهى. قلنا: في سند ابن حبان ما ينفي ذلك، وأيضاً فتصحيح الترمذي له يدل على أنه تحقق لإصالة، وقد تابعه عليه المغيرة بن مسلم، كما أشار إليه أبو داود، والترمذي، وحديثه أخرجه النسائي عن المغيرة عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على محتلس، ولا منتهب، ولا خائن قطع»، انتهى. والمغيرة بن مسلم صدوق، قاله ابن معين، وغيره.

حديث آخر: في «المحتلس» رواه ابن ماجه في «سننه»^(٤) حدثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن عاصم بن جعفر المصري ثنا الفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن إبراهيم

(١) عند الترمذي في «الحدود - باب ما جاء في الخائن، والمحتلس والمنتهب». ص ١٨٧ - ج ١، وعند أبي داود في «السرقة - باب القطع في الحسنة والخيانة»، ص ٢٤٧ - ج ٢ (٢) ذكره في «كتاب الملل والحدود»، ص ٤٥٠ - ج ١ (٣) عند النسائي في «السرقة - باب ما لا قطع فيه»، ص ٢٦١ - ج ٢ (٤) عند ابن ماجه في «السرقة - باب الخائن والمنتهب والمحتلس»، ص ١٨٩

عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه ، قال . سمعت النبي ﷺ يقول : « ليس على المختلس قطع » ، انتهى .
وأما حديث أنس ، فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن القاسم بن المساور
ثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم ، قال : أملا على عبد الله بن وهب من حفظه عن يونس عن
الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : ليس على متنب ، ولا مختلس ، ولا خائن
قطع ، انتهى . وقال : لم يروه عن الزهري إلا يونس ، ولا عن يونس إلا ابن وهب ، تفرد به ،
أبو معمر ، انتهى . واستشكل حديث الخزومية ، أخرجه مسلم^(١) عن معمر عن الزهري عن عروة
عن عائشة ، كانت امرأة مخزومية ، تستعير المتاع ، وتجده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه
البخاري ، ومسلم^(٢) عن يونس عن الزهري به : أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت
في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ، قالوا : ومن يجترئ
عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ ؟ إلى أن قال : ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت
يدها ، وأخرجه الستة^(٣) عن الليث بن سعد عن الزهري به بهذا اللفظ ، وأخرجه النسائي^(٤) عن
إسحاق بن راشد ، وإسماعيل بن أمية ، وابن عينة ، وأيوب بن موسى ، كلهم عن الزهري به بهذا اللفظ ،
ولفظ العارية ليست عند البخاري ، قاله عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين" ، وقال في "أحكامه" :
قد اختلفت الرواية في قصة هذه المرأة ، والذين قالوا : سرقت أكثر من الذين قالوا : استعارت ، انتهى .
وأخرجه مسلم^(٥) عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرقت ، فأتى بها النبي ﷺ ، فعازت
بأم سلة زوج النبي ﷺ ، فقال عليه السلام : « لو كانت فاطمة لقطعت يدها » ، فقطعت ، انتهى .
وأخذ الإمام أحمد بظاهر هذا الحديث من القطع بسرقة العارية ، والجمهور على أنه لا قطع فيه ،
لأنه خائن . والخائن من يؤتمن على الشيء ، فيخون فيه ، فسقط القطع ، لأن صاحبه أعان على
نفسه بآتمانه ، وأجابوا عن الحديث بأن ذكر العارية وقع فيه لقصد التعريف ، لا أنه سبب القطع ،
بدليل الأحاديث التي صرح فيها بالسرقه ، وذكر بعضهم أن معمر بن راشد تفرد بذكر العارية في
هذا الحديث من بين سائر الرواة . وأن الليث راوى السرقه تابعه عليها جماعة ، منهم : يونس

(١) عند مسلم في "السرقه" باب قطع السارق الشريف وغيره ، ص ٦٤ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "السرقه" ، ص ٦٤ - ج ٢ ، وعند البخاري في "باب شهادة الذئب" ، ص ٣٦٦ - ج ١ ، وفي "المغازي" - في غزوة الفتح ، ص ٦٦٦ - ج ٢ (٣) عند مسلم في "السرقه" ، ص ٦٤ - ج ٢ ، وعند البخاري في "الحدود" - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رغب إلى السلطان ، ص ١٠٠٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "الحدود" - باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود ، ص ١٨٤ - ج ١ ، وعند ابن أبي شيبة في "الحدود" - باب الشهادة في الحدود ، ص ١٨٦ ، وعند أبي داود في "باب في الحد يشفع فيه" ، ص ٢٤٥ - ج ٢ (٤) عند النسائي عن الزهري ، بطرق مذكورة في "باب ما يكون حرزاً وما لا يكون" ، ص ٢٥٥ ، وفي "٢٥٦ - ج ٢ (٥) عند مسلم في "الحدود" ، ص ٦٥ - ج ٢ ، وعند النسائي : ص ٢٥٥ - ج ٢

ابن يزيد، وأيوب بن موسى، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، فرووه عن الزهري، كرواية الليث، وذكر أن بعضهم وافق معمرًا في رواية العارية، لكن لا يقاوم من ذكر، فظهر أن ذكر العارية إنما كان تعريفاً لها بخاص صفتها، إذ كانت كثيرة الاستعارة، حتى عرفت بذلك، كما عرفت بأنها مخزومة، واستمر بها هذا الصنيع حتى سرت، فأمر النبي ﷺ بقطعها، وبما يدل على صحة ذلك ما رواه ابن ماجه في "سننه" (١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير ثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها، قال: لما سرت المرأة تلك القطيفة من بنت رسول الله ﷺ أعظمنا ذلك، وكانت امرأة من قريش، فحُتْنَا إلى النبي ﷺ نكلمه، وقلنا: نحن نفديها بأربعين أوقية، فقال عليه السلام: تطهر خير لها، فأتينا أسامة بن زيد، فقلنا له: كَلِّمْ لَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فلما كَلَّمَهُ قَالَ: «مَا لَكُمْ عَلَى حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» والذي نفسى يده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطع يدها، انتهى. قال ابن سعد في "الطبقات": وهذه المرأة هي فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد، قال: وقيل: هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد أخت عبد الله بن سفيان، انتهى. ولكن يعكر على ذلك ما أخرجه أبو داود في "سننه" (٢) عن الليث بن سعد حدثني يونس عن ابن شهاب، قال: كان عرة يحدث عن عائشة رضى الله عنها، قالت: استعارت امرأة - يعني حلياً - على السنة أناس يعرفون، ولا تعرف هي، فباعته، فأخذت، فأقْبَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فأمر بقطع يدها، وهي التي شفع فيها أسامة بن زيد. وقال فيها رسول الله ﷺ ما قال، انتهى.

وقال الإمام أبو محمد القاسم بن ثابت السرقسطي في "كتابه غريب الحديث": وعندي أن رواية معمر صحيحة، لأنه حفظ ما لم يحفظ أصحابه، ولموافقة حديث صفية بنت أبي عبيد أن امرأة كانت تستعير المتاع، وتجده، فخطب رسول الله ﷺ يوماً الناس على المنبر، والمرأة في المسجد، فقال عليه السلام: هل من امرأة تائبة إلى الله، ورسول الله؟ فلم تقم تلك المرأة، ولم تتكلم، فقال عليه السلام: قم يا فلان، فاقطع يدها - لتلك المرأة - قطعها، وأيضاً فإن النبي ﷺ له ماليس لغيره، فيمن عصاه، ورغب عن أمره، انتهى كلامه.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «من نبش قطعناه»؛ قلت: رواه البيهقي في "كتاب المعرفة" فقال: أنبأني أبو عبد الله الحاكم إجازة، ثنا أبو الوليد ثنا الحسن بن سفيان، قال - يعني ابن سفيان -: وفيما أجاز لي عثمان بن سعيد عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن بشر بن حازم عن عمران

(١) في "باب الشفاعة في الحدود"، ص ١٨٦

(٢) عند أبي داود "باب اللطع في العارية إذا جعت"، ص ٢٤٨ - ج ٢

ابن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه عن جده في حديث ذكره أن النبي ﷺ قال : « ومن نبش قطعناه ، انتهى بحروفيه . قال في "التفحيم" في هذا الإسناد من يجهل حاله ، كبشر بن حازم ، وغيره ، وروى أيضاً أنبأ أبو عبيد الله إجازة ، ثنا أبو الوليد ثنا محمد بن سليمان ثنا علي بن حجر ثنا سويد ابن عبد العزيز عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، قالت : سارق أمواتنا كسارق أحيائنا ، انتهى .

حديث آخر : استدله أبو داود في "سننه" (١) فقال : "باب قطع النباش" ، ثم أسند عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كيف أنت إذا أصاب الناس موت ، يكون البيت فيه بالوصيف ؟ - يعني القبر - قلت : الله ورسوله أعلم ، أو ما خار الله لي ورسوله ، قال : عليك بالصبر » ، انتهى . قال المنذرى : استدله أبو داود ، لأنه سمي القبر بيتاً ، والبيت حرز ، والسارق من الحرز يقطع ، انتهى . ورواه الترمذى أيضاً ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد في "مسنده" ، وابن حبان في "صححه" ، وذكر فيه قصته ، والله أعلم .

الآثار : قال البخارى في "تاريخه" : قال هشيم : ثنا سهيل ، قال : شهدت ابن الزبير قطع نباشاً ، قال البخارى (٢) : وسهيل هذا هو سهل بن ذكوان أبو السندی المكي ، قال عباد بن العوام : كنا نتهمه بالكذب ، انتهى .

أثر آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى الأسلى أخبرني عبد الله ابن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه وجد قوماً يخفون القبور باليمن ، على عهد عمر بن الخطاب ، فكتب فيهم إلى عمر ، فكتب عمر : أن أقطع أيديهم ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن عطاء ، والحسن ، ومسروق ، وعمر بن عبد العزيز ، ومعاوية بن قره ، والشعبي ، والنخعي ، وسعيد بن المسيب ، قالوا : يقطع النباش .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : « لا قطع على المختنق » ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا شيخ لقينه بمنى عن روح بن القاسم عن مطرف عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : ليس على النباش قطع ، انتهى . حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري ، قال : أتى مروان يقوم يخفون - أي ينبشون القبور - فضرهم ، ونفاهم ، والصحابه متوافرون ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر به ، وزاد : وطوف بهم ؛ وروى ابن أبي شيبة حدثنا حفص عن أشعث عن الزهري ، قال : أخذ نباش في زمن معاوية ، وكان مروان على

(١) عند أبي داود "باب في قطع النباش" ، ص ٢٤٩ - ج ٢ (٢) عند البيهقي في "السنن" - باب النباش

المدينة ، فسأل من بحضرته من الصحابة والفقهاء ، فأجمع رأيهم على أن يضرب ، ويطاف به ، انتهى .
الحديث التاسع : قال عليه السلام : « فان عاد فاقطعوه » ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في
”سننه“^(١) عن الواقدي عن ابن أبي ذئب عن خالد بن سلة ، أراه عن أبي سلة عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ ، قال : إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، فان عاد فاقطعوا رجله ، فان عاد فاقطعوا يده ،
فان عاد فاقطعوا رجله ، انتهى . والواقدي فيه مقال ، وسيأتي بقية الكلام في ”الحديث الثالث عشر“ .

فصل في الحرّاز

قوله : وهو مأثور عن علي - يعني في السارق من المغنم - أنه لا يقطع ؛ قلت : رواه عبدالرزاق
في ”مصنفه“ أخبرنا الثوري عن سماك بن حرب عن ابن عبيد بن الأبرص ، وهو يزيد بن دثار ،
قال : أتى علي رجل سرق من المغنم ، فقال : له فيه نصيب ، وهو خائن ، فلم يقطعه ، وكان قد سرق
مغفراً ، انتهى ، ورواه الدارقطني في ”كتاب المؤتلف والمختلف - في ترجمة عبيد بن الأبرص“
عن الثوري به سنداً ومتناً .

وفي الباب حديث مرفوع : رواه ابن ماجه في ”سننه“^(٢) حدثنا جبارة بن المغلس
عن حجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن عبداً من رقيق الخنس سرق من الخنس ،
فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه ، وقال : مال الله سرق بعضه بعضاً ، انتهى . قال ابن القطان في
”كتابه“ : إسناده ضعيف ، ورواه البيهقي ، وقال : إسناده ضعيف ، وقد روى مرسل ، انتهى .
قلت : هكذا رواه عبد الرزاق في ”مصنفه“ أخبرنا عبد الله بن محرز أخبرني ميمون بن مهران
أن النبي ﷺ أتى بعبد ، الحديث .

الحديث العاشر : روى أن النبي ﷺ قطع رجلاً سرق رداء صفوان ، من تحت رأسه ،
وهو نائم في المسجد ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه^(٣) عن صفوان بن أمية ؛
فأبو داود ، والنسائي عن سماك بن حرب عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان بن أمية ،
وابن ماجه من طريق مالك عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن أبيه أنه طاف بالبيت ، وصلى ،

(١) عند الدارقطني في ”الحدود“ ، ص ٣٦٤ - ج ٢ (٢) عند ابن ماجه في ”الحدود - باب الميديسرق“ ، ص ١٨٩
(٣) عند أبي داود في ”الحدود - باب فيمن يسرق من حرز“ ، ص ٢٤٧ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فيه :
ص ١٨٩ - ج ٢ ، وفي لفظه : أنه نام في المسجد وتوسد رداءه ، فأخذ من تحت رأسه ، فجاء بسارقه ، الحديث ؛
وعند النسائي في ”السرقة - باب الرجل يتجاوز السارق من سرقة“ ، ص ٢٥٤ - ج ٢ ، واللفظ المنسوب إلى ابن ماجه
مذكور في ”اللساني“ ، فتنبه

ثم لف رداءه له من برد ، فوضعه تحت رأسه ، فنام ، فأناه لص فاستله من تحت رأسه ، فأخذه ، فأتى به النبي ﷺ فقال : إن هذا سرق ردائي ، فقال له النبي ﷺ : أسرت رداء هذا ؟ قال : نعم ، قال : اذهب به ، فاقطع يده ، فقال صفوان : ما كنت أريد أن تقطع يده في ردائي ، قال : فلو لا كان قبل أن تأتيني به ١٩ ، انتهى . وزاد النسائي ، قطعه رسول الله ﷺ ، وبسند أبي داود رواه الحاكم في "المستدرک" (١) ، ولفظه قال : كنت تأتما في مسجد رسول الله ﷺ ، وعلى خميسة ثمن ثلاثين درهماً ، فجاء رجل فاختمها مني ، فأخذ الرجل ، فجنى به إلى النبي ﷺ ، فأمر به أن يقطع ، فقلت : من أجل ثلاثين درهماً أنا أبيعها ، وأهيه ثمنها ، قال : فهلا كان قبل أن تأتيني به ١٩ ، انتهى . وسكت عنه ، وحيد بن أخت صفوان لم يرو عنه ، إلا سماك ، ولم ينفه عليه المنذرى في "مختصره" ، وعند النسائي فيه طرق أخرى (٢) ؛ قال عبد الحق في "أحكامه" بعد أن ذكره من جهة النسائي : ورواه سماك بن حرب عن حميد بن أخت صفوان عن صفوان بن أمية ، ورواه عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن صفوان ؛ ورواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ؛ ورواه عمرو بن دينار عن طاوس عن صفوان ، ذكر هذه الطرق النسائي ؛ ورواه مالك في "الموطأ" عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان ، وروى من غير هذا الوجه ، ولا أحله يتصل من وجه صحيح ، انتهى . وينه ابن القطان في "كتابه" فقال : أما حديث سماك فضعيف بحميد المذكور ، فانه لا يعرف في غير هذا ؛ وقد ذكره ابن أبي حاتم بذلك ، ولم يزد عليه ، وذكره البخاري ، فقال : إنه حميد بن حجير بن أخت صفوان ابن أمية ، ثم ساق له هذا الحديث ، وهو كما قلنا : مجهول الحال ، وأما طريق عبد الملك بن أبي بشير ، فالظاهر أنها منقطعة ، فانها من رواية عبد الملك عن عكرمة عن صفوان بن أمية ، وعكرمة لا أعرف أنه سمع من صفوان ، وإنما يرويه عن ابن عباس ، ومن دون عبد الملك إلى النسائي ثقات ، وعبد الملك وثقه ابن حنبل ، وابن معين ، وأبو زرعة ، ويحيى القطان ، وقال سفيان : كان شيخ صدوق ؛ وأما طريق عمرو بن دينار فنشبه أنها متصلة ، قال ابن عبد البر : سماع طاوس من صفوان ممكن ، لأنه أدرك زمان عثمان ؛ وذكر يحيى القطان عن زهير عن ليث عن طاوس ، قال : أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ ، انتهى كلامه . وقال في "التقيح" : حديث صفوان حديث صحيح ، رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد في "مسنده" من غير وجه عنه ، انتهى .

(١) في "المستدرک" - باب النبي عن الشفاعة في الحد ، ص ٣٨٠ - ج ٤ (٢) الطرق كلها ، عند النسائي في "السرقة" - في باب الرجل يتجاوز لشارق عن سرقة ، ص ٢٥٤ ، و ص ٢٥٥ - ج ٢

فصل في كيفية القطع

الحديث الحادى عشر : قال المصنف : وقد صح أن النبي ﷺ قطع يمين السارق من الزند ؛ قلت : فيه أحاديث : فمنها ما أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(١) عن أبي نعيم النخعي ثنا محمد بن عبيد الله العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : كان صفوان بن أمية بن خلف نائماً في المسجد ، وثيابه تحت رأسه ، فجاء سارق فأخذها ، فألقى به النبي ﷺ ، وأقر السارق ، فأمر به النبي ﷺ أن يقطع ، فقال صفوان : يا رسول الله أيقطع رجل من العرب في ثوبى ١٩ فقال له النبي ﷺ : « أفلا كان قبل أن تأتيني به » ، ثم قال عليه السلام : « اشفعوا ما لم يصل إلى الوالى ، فإذا وصل إلى الوالى فغفا ، فلا عفا الله عنه » ، ثم أمر بقطعه من المفصل ، انتهى . وضعفه ابن القطان في "كتابه" ، فقال : العزمي متروك ، وأبو نعيم عبد الرحمن بن هانئ النخعي لا يتابع على ما له من حديث ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن عدى في "الكامل" حدثنا أحمد بن عيسى ^(٢) الوشاء التميمي ثنا عبد الرحمن بن سلة عن خالد بن عبد الرحمن الحراساني عن مالك بن مغول عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ، قال : قطع النبي ﷺ سارقاً من المفصل ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وغاله ثقة ، وعبد الرحمن بن سلة لا أعرف له حالا .

حديث آخر : رواه ابن أبي شيبه في "مصنفه" حدثنا وكيع عن سبرة بن معبد الليثي ، قال : سمعت عدى بن عدى يحدث عن رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قطع رجلاً من المفصل ، انتهى . وهو مرسل ؛ وأخرج عن عمر ، وعلى أنهما قطعاً من المفصل ، وهذه الأحاديث مفسرة للأحاديث المجملة ، كحديث أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٣) عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول عن عبد الرحمن ابن محيرز عن فضالة بن عبيد أن النبي ﷺ قطع يد سارق ، ثم أمر بها فعلق في عنقه ، انتهى . وهو معلول بالحجاج ؛ وزاد ابن القطان جهالة حال ابن محيرز ، قال : ولم يذكره البخارى ، ولا ابن أبي حاتم ؛ وحديث : أخرجه البزار في "مسنده" عن المختار بن نافع عن أبي حيان التميمي عن أبيه

(١) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٧٤ (٢) راجع "اللسان" ، ص ٢٤٢ - ج ١١ في ترجمة أحمد بن عيسى ، المعروف بابن الوشاء التميمي (٣) عند أبي داود في "الحدود" - باب في السارق تعلق يده في عنقه ، ص ٢٤٩ - ج ٢

عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قطع في يضة من حديد، قيمتها أحد وعشرون درهما، انتهى.
وأعله عبد الحق، ثم ابن القطان بالمختار هذا، قال ابن القطان: يكنى بأبي إسحاق، ويعرف بالتمار،
وهو منكر الحديث، قال البزار: وقد رواه المختار عن أبي مطر عن علي، قال ابن القطان: وأبو مطر
لا يعرف حاله ولا اسمه، انتهى.

الحديث الثاني عشر: قال عليه السلام: «فاقطعوه واحسموه»؛ قلت: أخرجه الحاكم
في «المستدرک»^(١) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى بسارق سرق ثملة، فقال عليه السلام: ما إخاله سارق،
فقال السارق: بلى يا رسول الله، فقال: اذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم اتئونى به، فقطع،
ثم حسم، ثم أتى به فقال: تب إلى الله، فقال: تببت إلى الله، فقال: تاب الله عليك، انتهى. وقال:
حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه الدارقطني في «سننه»^(٢). وقال: وقد
رواه الثوري عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن النبي ﷺ مرسلًا، انتهى.
قلت: كذلك رواه أبو داود في «المراسيل» عن الثوري به مرسلًا، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه»
أخبرنا ابن جريج، والثوري به مرسلًا؛ ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث»
حدثنا إسماعيل بن جعفر عن يزيد بن خصيفة به أيضًا مرسلًا، قال: ولم يسمع بالحسم في قطع السارق
عن النبي ﷺ، إلا في هذا الحديث، انتهى. ورواه إبراهيم الحارثي في «كتابه غريب الحديث»،
وقال: الحسم أن يكوى لينقطع الدم، وكذلك قال أبو عبيد، وقال ابن القطان في «كتابه»:
يزيد بن خصيفة هو منسوب إلى جده، فانه يزيد بن عبد الله بن خصيفة، وهو قفة، بلا خلاف، انتهى.
وأخرج الدارقطني^(٣) عن حجية عن علي أنه قطع أيديهم من المفصل وحسمها، قال: فكأنى
أنظر إليهم، وإلى أيديهم كأنها أيورالخر، انتهى. وحجية بن عدى، قال فيه أبو حاتم: شبه المجهورا..

الحديث الثالث عشر: قال عليه السلام: «من سرق فاقطعوه، فان عاد فاقطعوه. فان
عاد فاقطعوه، فان عاد فاقطعوه»؛ قلت: أخرج أبو داود^(٤) عن مصعب بن ثابت عن محمد بن
المنكدر عن جابر، قال: جرى بسارق إلى النبي ﷺ فقال: اقلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، فقال:
اقلعوه، فقطع، ثم جرى به الثانية، فقال: اقلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، قال اقلعوه، فقطع،

(١) في «المستدرک» - في الحدود، ص ٣٨١ - ج ٤ (٢) عند الدارقطني في «الحدود»، ص ٣٣١ - ج ٢

(٣) عند الدارقطني في «الحدود»، ص ٣٧٧ (٤) عند أبي داود في «الحدود» باب السارق يسرق

مراراً، ص ٢٤٩ - ج ٢

ثم جرى به الثالثة، فقال: اقلوه، فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق، قال: اقطعوه، فقطع، ثم جرى به الرابعة، فقال: اقلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، قال: اقطعوه، فقطع، ثم جرى به الخامسة، فقال: اقلوه، قال جابر: فاضلقتنا به، فقتلناه، ثم اجترأناه، فألقيناه في بئر، ورمينا عليه الحجارة، انتهى. قال النسائي: حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى في الحديث، انتهى. وأخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن محمد بن يزيد بن سنان ثنا أبي ثنا هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر، ومحمد ابن يزيد هذا فيه مقال، وأخرجه أيضاً عن عائذ بن حبيب عن هشام به، وعائذ بن حبيب شيعي له مناكير، وأخرجه أيضاً عن سعيد بن يحيى ثنا هشام به، وسعيد بن يحيى هو ابن صالح اللخمي، فيه مقال.

حديث آخر: أخرجه النسائي في "سننه"^(٢) عن حماد بن سلمة أنبأ يوسف بن سعيد عن الحارث بن حاطب اللخمي أن النبي ﷺ أتى بلص، فقال: اقلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، قال: اقلوه، قالوا: يا رسول الله إنما سرق، قال: اقطعوه، فقطع، ثم سرق، ففقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر، حتى قطعت قوائمه كلها، ثم سرق الخامسة، فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا، حين قال: اقلوه، انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه"، والحاكم في "المستدرک"، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

حديث آخر: أخرجه أبو نعيم في "كتاب الحلية - في ترجمة أصحاب الصفة"^(٣) عن حزام بن عثمان عن معاذ بن عبد الله عن عبد الله بن زيد الجهني أن رسول الله ﷺ، قال: من سرق متاعاً، فاقطعوا يده، فإن سرق، فاقطعوا رجله، فإن سرق، فاقطعوا يده، فإن سرق، فاقطعوا رجله، فإن سرق فاضربوا عنقه، انتهى. وقال: تفرد به حزام بن عثمان، وهو من الضعف بالمحل العظيم، انتهى.

حديث آخر: تقدم عند الدارقطني من طريق الواقدي عن ابن أبي ذئب عن خالد بن سلمة، أراه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: إذا سرق السارق فاقطعوا يده، فإن عاد، فاقطعوا رجله، فإن عاد فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله، انتهى. وتقدم هذا في "الحديث التاسع"، والواقدي فيه مقال.

(١) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٦٤ - ج ٢ (٢) عند النسائي في "السرقة - باب قطع الرجل من السارق بعد اليد"، ص ٢٦١ - ج ٢، وفي "المستدرک" - في الحدود - باب حكاية سارق قتل في الخامسة، ص ٣٨٢ - ج ٤ (٣) عند أبي نعيم في "الحلية - في ترجمة عبد الله بن زيد الجهني"،

قوله: ويروى مفسراً، كما هو مذهبه؛ قلت: أخرجه الدارقطني في "سننه" (١)، والطبراني في "معجمه" عن الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عن عصمة بن مالك، قال: سرق علوك أربع مرات، والنبي ﷺ يعفو عنه، ثم سرق الخامسة، فقطع يده، ثم السادسة، فقطع رجله، ثم السابعة، فقطع يده، ثم الثامنة، فقطع رجله، وقال عليه السلام: أربع بأربع، انتهى. وهم عبد الحق في "أحكامه" فمزاه للنسائي، وتعبه ابن القطان في "كتابه"، وقال: ليس هذا الحديث بوجه عند النسائي، انتهى. وهو حديث ضعيف، قال عبد الحق: هذا لا يصح للإرسال، وضعف الإسناد، وقال شيخنا الذهبي في "ميزانه": إنه يشبه أن يكون موضوعاً، وضعف الفضل بن المختار عن جماعة من غير توثيق.

طريق آخر: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد ربه بن أبي أمية أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، وعبد الرحمن بن سابط، قال: أتى النبي ﷺ بعبد، فقيل: يا رسول الله هذا عبد قد سرق، ووجدت سرقته معه، وقامت البيعة عليه، فقال رجل: يابى الله، هذا عبد بنى فلان، أيتام ليس لهم مال غيره، فتركه، ثم أتى به الثانية، فتركه، ثم أتى به الثالثة، فتركه، ثم أتى به الرابعة، فتركه، ثم أتى به الخامسة، فقطع يده، ثم السادسة، فقطع رجله، ثم السابعة، فقطع يده. ثم الثامنة، فقطع رجله، ثم قال: أربع بأربع، انتهى. وعن عبد الرزاق رواه إسحاق ابن راهويه في "مسنده" بسنده، ومثله، وكذلك رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا محمد بن أبي بكر عن ابن جريج أخبرني عبد ربه بن أبي أمية بن الحارث عن الحارث بن عبد الله به. قوله: والحديث طعن فيه الطحاوي (٢).

الآثار: روى مالك في "الموطأ" (٣) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من اليمن أقطع اليد والرجل قدم، فنزل على أبي بكر الصديق، فشكى إليه أن عامل اليمن ظلمه، فكان يصلى من الليل، فيقول: أبو بكر: وأييك ماليك بليل سارق، ثم إنهم فقدوا عقداً لآسماء بنت عيسى، امرأة أبي بكر الصديق، فجعل الرجل يطوف معهم، ويقول: اللهم عليك بمن يئس أهل هذا البيت الصالح، فوجدوا الحلّى عند صائغ، زعم أن الأقطع جاءه به، فاعترف بالأقطع، أو شهد عليه، فأمر به أبو بكر، فقطعت يده اليسرى، وقال: أبو بكر لداؤوه على نفسه أشدّ عليه من سرقته، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة،

(١) عند الدارقطني في "الحدود"، ص ٣٤٦ وقال الميمني في "مجمع الزوائد"، ص ٢٧٥ - ج ٦ : رواه الطبراني، وفيه الفضل بن المختار، وهو ضعيف، انتهى (٢) عند مالك في "الموطأ" - في حد السرقه -، ص ٣٥٤

(*) هكذا في النسخ التي نراجع عليها، ويوضح بالتأمل أن هنا سقطاً [البجنوري]

قالت : قدم على أبي بكر رجل أقطع ، فشكى إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة ، وقال : والله ما زدت على أنه كان يولني شيئاً من عمله ، فغتته في فريضة واحدة ، فقطع يدي ، ورجلي ، فقال له أبو بكر : إن كنت صادقاً فلا قيدك منه ، فلم يلبثوا إلا قليلاً حتى فقد آل أبي بكر حلياً لهم ، فاستقبل القبلة ، ورفع يده ، وقال : أظهر من سرق أهل هذا البيت الصالح ، قال : فما انتصف النهار حتى عثروا على المتاع عنده ، فقال له أبو بكر : ويلك ! إنك لقليل العلم بالله ، فقطع أبو بكر يده الثانية ، قال ابن جريج : وكان اسمه جبر ، أو جبر ، وكان أبو بكر يقول : لجرأته على الله أغبط عندي من سرقة ، انتهى . قال محمد بن الحسن في "موطأه" ^(١) : قال الزهري : ويروى عن عائشة ، قالت : إنما كان الذي سرق حلي أسماء أقطع اليد اليمنى ، فقطع أبو بكر رجله اليسرى ، وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل ، قال : وكان ابن شهاب أعلم بهذا الحديث من غيره ، انتهى .

قوله : روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : إني لاستحي من الله أن لأدع له يداً يأكل بها ، ويستنجي بها ، ورجلا يمشي عليها ؛ قلت : رواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" ؛ وأخبرنا أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب ، قال : إذا سرق السارق قطعت يده اليمنى ، فإن عاد قطعت رجله اليسرى ، فإن عاد ضمنه السجن ، حتى يحدث خيراً ، إني أستحي من الله أن أدعه ليس له يداً يأكل بها ، ويستنجي بها ، ورجل يمشي عليها ، انتهى . ومن طريق محمد بن الحسن رواه الدارقطني في "سننه" ^(٢) بسنده ومثله : ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن جابر عن الشعبي ، قال : كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل ، وإن سرق بعد ذلك يمينه ، ويقول : إني لاستحي من الله أن لأدع له يداً يأكل بها ، ويستنجي ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : كان علي لا يزيد على أن يقطع السارق يداً ورجلاً ، فإذا أتى به بعد ذلك ، قال : إني لاستحي أن أدعه لا يظهر لصلاته ، ولكن احبسوه ، انتهى . وأخرجه البيهقي ^(٣) عن عبد الله بن سلمة عن علي أنه أتى بسارق ، فقطع يده ، ثم أتى به ، فقطع رجله ، ثم أتى به ، فقال : أقطع يده ؟ بأي شيء يتمسح ؟ وبأي شيء يأكل ؟ أقطع رجله ! على أي شيء يمشي ؟ إني لاستحي من الله ، ثم ضربه ، وخلده في السجن ، انتهى .

أثر آخر : قال ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد عن حجاج عن عمرو بن دينار أن نجيعة كذب

(١) عند محمد في "الموطأ" - باب السارق يسرق ، وقد قطعت يده ، أو يده ورجله ، ، ص ٢٣٤ ، وعند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٦٥ - ج ٢ (٢) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٣٢ (٣) عند البيهقي في "السنن" ، ص ٢٢٣ - ج ٨

إلى ابن عباس يسأله عن السارق ، فكتب إليه بمثل قول علي ، حدثنا أبو خالد عن حجاج عن سماك عن بعض أصحابه أن عمر استشارهم في سارق ، فأجما على مثل قول علي ، انتهى . حدثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول أن عمر قال : إذا سرق فاقطعوا يده ، ثم إن عاد فاقطعوا رجله ، ولا تقطعوا يده الأخرى ، وذروه يأكل بها ، ويستنجي بها ، ولكن احبسوه عن المسلمين ، انتهى . وأخرج عن التنخعي قال : كانوا يقولون : لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ، ويستنجي بها ، انتهى .

قوله : وبهذا حاج علي بقية الصحابة فجههم ؛ قلت : في " التنقيح " قال سعيد بن منصور : ثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه . قال : حضرت علي بن أبي طالب أتى برجل مقطوع اليد والرجل ، قد سرق ، فقال لأصحابه : ماترون في هذا ؟ قالوا : أقطمه يا أمير المؤمنين ، قال : قتلته إذا ، وما عليه القتل ، بأى شيء يأكل الطعام ؟ بأى شيء يتوضأ للصلاة ؟ بأى شيء يغتسل من جنابته ؟ بأى شيء يقوم على حاجته ؟ ، فردّه إلى السجن أياما ، ثم أخرجه ، فاستشار أصحابه ، فقالوا مثل قولهم الأول ، وقال لهم مثل ما قال أول مرة ، فجلده جلدًا شديدًا ، ثم أرسله ، وقال سعيد أيضاً : حدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عائذ ، قال : أتى عمر بن الخطاب بأقطع اليد والرجل ، قد سرق ، فأمر أن تقطع رجله ، فقال علي : قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ الآية ، فقد قطعت يد هذا ، فلا ينبغي أن تقطع رجله ، فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها ، إما أن تمزره ، وإما أن تودعه السجن ، فاستودعه السجن ، انتهى . وهذا الثاني رواه البيهقي في " سننه " .

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام : « لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، ومعناه ما أخرجه النسائي في " سننه " ^(١) عن حسان بن عبد الله عن الفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن سعد بن إبراهيم عن المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال : لا يغرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد ، انتهى : قال النسائي : هذا مرسل ، وليس بثابت ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في " سننه " بلفظ : لا غرم على السارق بعد قطع يمينه ، انتهى . وقال : والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف ، فإن صح إسناده فهو مرسل ، قال : وسعد بن إبراهيم مجهول ، انتهى . قال ابن القطان : وصدق فيما قال ، انتهى . ورواه البزار في " مسنده " بلفظ : لا يضمن السارق سرقة بعد إقامة الحد ، قال : والمسور بن إبراهيم

(١) عند النسائي في « آخر السركة » ، ص ٢٦٢ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في « الحدود » ، ص ٣٦٥

لم يلق عبد الرحمن بن عوف، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه الوسط" قال : لا يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد ، وهو غير متصل ، لأن المسور لم يسمع من جده عبد الرحمن ، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه" : "إسناده منقطع ، قال ابن القطان في "كتابه" : وفيه مع الانقطاع بين المسور وجده عبد الرحمن بن عوف ، انقطاع آخر بين المفضل . ويونس ، فقد رواه إسحاق بن الفرات عن المفضل بن فضالة ، فجعل فيه الزهري بين يونس ابن يزيد ، وسعد بن إبراهيم ، قال : وفيه مع ذلك الجهل بحال المسور ، فانه لا يعرف له حال ، انتهى كلامه . وقال ابن أبي حاتم "في كتاب العلل" ^(١) : سألت أبي عن حديث رواه المفضل ابن فضالة عن يونس بن يزيد الأيلي عن سعد بن إبراهيم عن المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ ، قال : "لا يفرم السارق إذا أقيم عليه الحد" ، فقال أبي : هذا حديث منكر ، ومسور لم يلق عبد الرحمن ، انتهى . وقال البيهقي في "كتاب المعرفة" ^(٢) : هذا حديث رواه المفضل بن فضالة قاضي مصر ، واختلف عليه فيه ، فقيل : عنه عن يونس بن يزيد عن سعد ، وقيل : عنه عن يونس عن الزهري عن سعد ، وقيل : عنه عن يونس عن سعد بن إبراهيم عن أخيه المسور ، فان كان سعد هذا هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، فقال أهل العلم بالحديث : لا تعرف له في التواريخ أجا معروفاً بالرواية يقال له : المسور ، وإن كان غيره ، فلا نعرفه ، ولا نعرف أجا ، قال البيهقي : وقد رأيت حديثاً لسعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، فان كان هذا الانتساب صحيحاً ، وثبت كون المسور أجا لسعد بن إبراهيم ، فلم يثبت له سماع من جده عبد الرحمن ، ولا رؤية ، وذلك لأن إبراهيم بن عبد الرحمن كان في خلافة عمر بن الخطاب صديقاً صغيراً ، ومات أبوه في خلافة عثمان ، فانما كان أدرك أولاده بعد موت أبيه ، وإنما رواية ابنه المعروفين : صالح ، وسعد عن أبيهما عن عبد الرحمن ، فهذا الذي عرفناه بمحدثته . وفيه نظر . لا يعرف له رؤية ، ولا رواية عن جده ، ولا عن غيره من الصحابة ، فهو مع الجهالة منقطع ، وبمثل هذه الرواية لا تترك أموال المسلمين تذهب باطلاً ، وقد قال عليه السلام : "على اليد ما أخذت حتى تؤدي" ، انتهى كلامه بحروفه . وقال في "التنقيح" : يوجد في بعض النسخ سعيد بن إبراهيم ، والمعروف سعد . قال ابن أبي حاتم : مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخو صالح ، وسعد ابني إبراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسلًا ، وقال ابن المنذر : سعد بن إبراهيم هذا مجهول ، وقيل : إنه الزهري قاضي المدينة ، وهو أحد الثقات الآثبات ، لكن قال البيهقي : إن الزهري لا يعرف له أجا معروف بالرواية يقال له : المسور ، والله أعلم .

(١) ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل - في الحدود ، ص ٤٥٢ - ج ١ (٢) وذكر هذا الكلام في "السنن أيضاً - باب غرم السارق" ، ص ٢٧٧ - ج ٨ ، وانظر مقال صاحب "المجموع للثني" ، وهنا

كتاب السير

الحديث الأول : قال عليه السلام : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "سننه" ^(١) عن يزيد بن أبي نشبة عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار » ، انتهى . وبقي السند : حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية ثنا جعفر ابن برقان عن يزيد بن أبي نشبة به ، قال المنذرى في "مختصره" : يزيد بن أبي نشبة في معنى المجهول ؛ وقال عبد الحق : يزيد بن أبي نشبة هو رجل من بني سليم ، لم يرو عنه إلا جعفر بن برقان ، انتهى .

الحديث الثاني : روى أن النبي ﷺ أخذ دروعاً من صفوان ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "اليبوع" ^(٢) ، والنسائي في "العارية" عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان ابن أمية عن أبيه صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعار منه دروعاً يوم حنين ، قال : أغضب يا أحمد ؟ قال : بل عارية مضمونة ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، والحاكم في "المستدرک" - في "اليبوع" ^(٣) ، وقال : وله شاهد صحيح ، ثم أخرجه عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية أدرعاً وسلاحاً في غزوة حنين ، فقال : يا رسول الله عارية مؤداة ؟ قال : نعم ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادى عشر ، من القسم الرابع ، عن قتادة عن عطاء عن صفوان بن يعلى ابن أمية عن أبيه يعلى بن أمية ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أتتك رسل فاعطهم ثلاثين بغيراً ، وثلاثين درعاً ، قال : قلت : أعارية مؤداة يا رسول الله ؟ قال : نعم ، انتهى . وكذلك رواه أبو داود ^(٤) ، والنسائي ، وسيأتى بقية الكلام عليه في "كتاب العارية" إن شاء الله تعالى .

قوله : روى أن عمر رضى الله عنه كان يغزى الأعزب عن ذى الحليّة ، ويعطى الشاخص فرس القاعد ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" - في أبواب في الجهاد " حدثنا حفص

(١) عند أبي داود في "الجهاد" - باب في الغزوم مع أئمة الجور ، ص ٣٤٣ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "اليبوع" - باب في تضمين العارية ، ص ١٤٥ - ج ٢ (٣) في "المستدرک" - في "اليبوع" ، ص ٤٧ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "اليبوع" - في باب تضمين العارية ، ص ١٤٦ - ج ٢

ابن غياث عن عاصم عن أبي مجلز، قال: كان عمر يغزى العزب، ويأخذ فرس المقيم فيعطيه المسافر، انتهى. وبوب له "باب ما قالوا في العزب يغزى، ويترك المتزوج"، ثم ذكر الحديث؛ ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١) في ترجمة عمر بن الخطاب "أخبرنا محمد بن عمر الواقدي ثنا قيس ابن الربيع عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن عمر بن الخطاب أنه كان يغزى الأعزب عن ذي الحليفة، ويغزى الفارس عن القاعد، انتهى. والله أعلم.

باب كيفية القتال

الحديث الأول: روى أن النبي ﷺ ما قاتل قوما حتى دعاهم إلى الإسلام؛ قلت: رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن ابن عباس، قال: ما قاتل رسول الله ﷺ قوما حتى دعاهم، انتهى. وكذلك رواه الحاكم في "المستدرک" في كتاب الإيمان، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، والطبراني في "معجمه"، والله أعلم.

أحاديث الباب: روى أحمد في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون ثنا أبو حبيب الكلبي عن يحيى بن هاني بن عروة عن فروة بن مسيك، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي مدبرهم؟ قال: نعم. فلما وليت دعاني، فقال: لا تقاثلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام، مختصر.

حديث آخر: روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا عمر بن ذر عن يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي أن النبي ﷺ قال له حين بعثه: لا تقاثل قوما حتى تدعوهم، انتهى. حديث آخر: روى الطبراني في "معجمه الوسط" من حديث سفيان عن عمر بن ذر عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ بعث علياً إلى قوم يقاثلهم، وقال له، إلى آخره؛ وقال: لم يروه عن إسحاق، إلا عمر بن ذر.

حديث آخر: أخرجه أحمد في "مسنده"، والحاكم في "المستدرک" عن حماد عن عطاء ابن السائب عن أبي البختري عن سلمان أنه انتهى إلى حصن، أو مدينة، فقال لأصحابه: دعوني

أدعوم كما رأيت رسول الله ﷺ يدعوم، فقال لهم: إنما كنت رجلاً منكم فهداني الله للإسلام، فإن أسلمتم فلکم مالنا وعليکم ماعلنا، وإن أبيتُم فأدوا الجزية وأتم صاغرون، فإن أبيتُم نابذناکم على سواء، إن الله لا يحب الخائنين، ففعل ذلك بهم ثلاثة أيام، فلما كان في اليوم الرابع أمر الناس فقتلوا إليها فقتحوها، انتهى.

حديث آخر: استدل بعض العلماء على وجوب الدعوة قبل القتال بما أخرجه الأئمة السنة عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، وقال له: إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، الحديث، ولكننا نقول: إنه سقط الوجوب بحديث أنه عليه السلام أغار على بني المصطلق فبقى السنة، والله أعلم.

الحديث الثاني: قال عليه السلام: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ قلت: روى من حديث أبي هريرة؛ ومن حديث ابن عمر؛ ومن حديث جابر؛ ومن حديث عمر؛ ومن حديث أنس.

فحديث أبي هريرة أخرجه البخاري، ومسلم^(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، من قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله، انتهى. وفي لفظ لمسلم: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به. فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله، انتهى.

وحديث عمر: أخرجه البخاري، ومسلم أيضاً^(٢) عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ، واستخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر رضي الله عنهما: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله، ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله؟ قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلنهم على منعه، فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق، انتهى. وفي لفظ للبخاري: والله لو منعوني عناقا، أخرجه في الزكاة.

(١) عند البخاري في "الجهاد"، ٤١٤ - ج ١، وعند مسلم في "كتاب الإيمان"، ص ٣٧ - ج ١

(٢) عند مسلم في "الإيمان"، ص ٣٧ - ج ١، وعند البخاري في "أوائل الزكاة"، ص ١٨٨ - ج ١ وغيره

وحديث ابن عمر : أخرجه أيضاً ^(١) عنه ، قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم ، وحسابهم على الله » ، انتهى . زاد البخاري : إلا بحق الإسلام . وحديث جابر : أخرجه مسلم ^(٢) عن أبي الزبير عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، بلفظ حديث أبي هريرة ، وزاد : ثم قرأ (إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمصيطر) » ، انتهى .

وحديث أنس : أخرجه البخاري ^(٣) عنه في " الصلاة " قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، وصلوا صلاتنا ، واستقبلوا قبالتنا ، وذبحوا ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » ، انتهى .

وفيه حديث آخر : أخرجه مسلم ^(٤) عن طارق بن أشيم ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من قال : لا إله إلا الله ، وكفر بما يعبد من دون الله ، حرم الله ماله ودمه ، وحسابه على الله ، وفي لفظ من وحد الله ، أخرجه كلها مسلم في " الإيمان »

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ أمر أمراء الجيوش بأخذ الجزية من الكفار إذا امتنعوا من الإسلام ؛ قلت : أخرجه الجماعة ^(٥) - إلا البخاري - عن سليمان بن بريدة عن بريدة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش ، أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : أغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فآتينهم ما أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم : أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفْ عَنْهُمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحُولِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَالُ الْمُهَاجِرِينَ ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ آبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ

(١) عند البخاري في " الإيمان - باب (قال تابوا وأقاموا الصلاة) » ، ص ٨ - ج ١ ، وعند مسلم في " الإيمان » ، ص ٣٧ - ج ١ .
(٢) عند مسلم في " الإيمان » ، ص ٣٧ - ج ١ .
(٣) عند البخاري في " الصلاة - باب فعل استقبال القبلة » ، ص ٥٦ - ج ١ .
(٤) عند مسلم في " كتاب الإيمان » ، ص ٣٧ - ج ١ .
(٥) عند مسلم في " الجهاد - باب تأميم الأسماء » ، ص ٨٢ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " الجهاد - باب في دماء المشركين » ، ص ٣٥١ - ج ١ ، وعند الترمذي في " وأخر السير - باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم » ، ص ٢٠٨ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " الجهاد - باب وصية الأمام » ، ص ٢١٠ .

والتي شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فأسألوهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله ، وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ، ثم اقضوا فيهم بعد ما شئتم ، انتهى . زاد مسلم في رواية : قال سفيان : قال علقمة : فذكرت هذا الحديث لمقاتل بن حبان ، فقال : حدثني مسلم بن هيثم عن النعمان بن مقرن عن النبي ﷺ بنحو حديث بريدة ، انتهى .

قوله : روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : إنما بذلوا الجزية لئكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا ؛ قلت : غريب ، وأخرج الدارقطني في " سننه " (١) عن الحكم عن حسين ابن ميمون عن أبي الجنوب الأسدي ، قال : قال علي بن أبي طالب : من كانت له ذمتنا ، فدمه كدمنا ، ودينه كديننا ، انتهى . قال الدارقطني : خالفه أبان بن تغلب ، فرواه عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله عن أبي الجنوب ، وأبو الجنوب ضعيف الحديث ، انتهى . قلت : وحديث أبان الذي أشار إليه أخرجه الشافعي في " مسنده " ، فقال : أخبرنا محمد بن الحسن ثنا قيس بن ربيع الأسدي عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون به .

الحديث الرابع : قال عليه السلام في وصية أمراء الأجناد : فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ؛ قلت : تقدم في حديث بريدة : ادعهم إلى الإسلام .

قوله : ولو قاتل قبل الدعوة أثم ، للهي ؛ قلت : تقدم في حديث فروة بن مسيك ، قلت : يارسول الله أقاتل بمقبل قومي مدبرهم ؟ قال : نعم ، فلما وليت دعاني ، فقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام ، مختصر ، وفي حديث علي ، أن النبي ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن : لا تقاتل قوماً حتى تدعوهم ، انتهى .

الحديث الخامس ، والسادس : وقد صح أن النبي ﷺ أنار على بني المصطلق ، وهم غارون ، وعهد إلى أسامة أن يغير على أبي صابح ، ثم يحرق ؛ قلت : حديث بني المصطلق أخرجه البخاري ، ومسلم (٢) عن ابن عون ، قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى :

(١) عند الدارقطني في " الحدود " ، ص ٣٥٠ (٢) عند مسلم في " أوائل الجهاد " ، ص ٨١ - ج ٢ ،

وعند أبي داود في " الجهاد " ، ص ٣٥٤ - ح ١

إنما كان ذلك في أول الإسلام ، قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق ، وهم غارون ، وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم ، وسبى ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرية بنت الحارث ، حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش ، انتهى .

وحديث أسامة : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه^(١) عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه ، فقال : اغز على أبنى صباحا ، وحرقت ، انتهى . قال المنذرى في " حواشيه " : غارون - بتشديد الراء - هكذا قيده غير واحد ؛ وقال الفارسي : أخته غادون - بالدال المهملة المخففة - فإن صححت رواية الراء فوجهه أنهم ذوغرة ، أى أتاهم الجيش على غرة منهم ، فإن الغار هو الذى يفر غيره ، ولا وجه له هنا ، وهذا الذى قاله فيه تكلف ، فقد قال الجوهري ، وغيره : الغافل ، انتهى . وأبني - بضم الهمزة ، وسكون الباء الموحدة ، بعدها نون ، وألف مقصورة - موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة ، ويقال : يبنى - ياء مضمومة آخر الحروف - ، انتهى . وزعم الحازمي في " الناسخ والمنسوخ " أن حديث ابن عمر المتقدم ناسخ للأحاديث التى فيها الدعوة ، وهو صريح في ذلك ، فإنه قال فيه : إنما كان ذلك في أول الإسلام ، ثم ساق من طريق أبي عوانة ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم ثنا علي بن بكار عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أغار على خيبر يوم الخميس ، وهم غارون ، فقتل مقاتلته ، وسبى الذرية ، انتهى . قال : وقد جمع بعض العلماء بين الأحاديث ، فقال : الأحاديث الأولى محمولة على الأمر بدعاء من لم تبلغهم الدعوة ، وأما بنو المصطلق ، وأهل خيبر ، فإن الدعوة كانت بلغتهم ، انتهى .

الحديث السابع : قال عليه السلام في حديث سليمان بن بريدة : فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، إلى أن قال : فإن أبوا فاستعن بالله عليهم ، وقتلهم ؛ قلت : تقدم ذلك في حديث سليمان ابن بريدة عن أبيه .

الحديث الثامن : روى أنه عليه السلام نصب المناجيق على الطائف ؛ قلت : ذكره الترمذى في " الاستئذان " ^(٢) معضلا ، ولم يصل سنده به ، فقال : قال قتبية : ثنا وكيع عن رجل عن ثور ابن يزيد أن النبي ﷺ نصب المناجيق على الطائف ، قال قتبية : قلت لو كعب : من هذا الرجل ؟ قال : صاحبكم عمر بن هارون ، انتهى . ورواه أبو داود في " المراسيل " عن مكحول أن النبي ﷺ

(١) عند أبي داود في " المجاهد - باب في بلاد العدو " ، ص ٣٥٢ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في " المجاهد ، ص ٢٠٩ (٢) عند الترمذى في " الآداب - في ضمن باب مجاهد في الأخذ من الغلبة ، ص ١٠٦ - ج ٢

نصب المناجيق على أهل الطائف ، انتهى . ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١) أخبرنا قبيصة بن عقبة أنا سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن مكحول ، فذكره ، وزاد : أربعين يوماً ، ورواه العقيلي في "ضعفائه" مسنداً من حديث عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن أبي صادق عن علي قال : نصب رسول الله ﷺ المنجنيق على أهل الطائف ، انتهى . وقال الواقدي في "كتاب المغازي" : وقال سلمان الفارسي يومئذ : يا رسول الله أرى أن تنصب عليهم المنجنيق ، فانا كنا بأرض فارس تنصب المناجيق على الحصون ، فنصيب من عدونا ، وإن لم يكن منجنيق طال المقام ، فأمره رسول الله ﷺ ، فعمل منجنيقاً بيده ، فنصبه على حصن الطائف ، ويقال : قدم بالمنجنيق يزيد بن ربيعة ، وقيل : غيره .

الحديث التاسع : روى أن النبي ﷺ حرق البويرة ؛ قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قطع نخل بني النضير ، وحرق - وهي البويرة - وفيها نزلت (ما قطعتم من لينة أو تركتموها) الآية ، انتهى . أخرجه البخاري في "المغازي" عن آدم (٢) ، وفي "التفسير" عن قتية ، ومسلم في "المغازي" عن يحيى بن يحيى ، وقتية ، ومحمد بن ربح ، أربعهم عنه به ، وأبو داود في "الجهاد" ، والترمذي ، والنسائي في "السير" ، وفي "التفسير" عن قتية به ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في "الجهاد" عن محمد بن ربح به ، والله أعلم

الحديث العاشر : قال عليه السلام : « لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو » ؛ قلت : رواه الجماعة - إلا الترمذي - فأخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود (٣) ، وابن ماجه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، انتهى . وزاد أبو داود ، وابن ماجه فيه ، قال مالك : أراه مخافة أن يناله العدو ، انتهى . وأخرجه مسلم ، والنسائي ، وابن ماجه عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان ينهى أن

(١) ذكره ابن سعد في "غزوات النبي صلى الله عليه وسلم" ، ص ١١٥ - ج ٢ - القسم الأول منه .

(٢) ص ٥٧٥ - ج ٢ ، وفي "تفسير سورة الحشر" ، ص ٧٢٥ - ج ٢ عن قتية ، وعند مسلم في "الجهاد" ، ص ٨٥ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الجهاد" - باب في الحرق في بلاد العدو ، ص ٣٥٧ - ج ١ ، وعند الترمذي في "السير" - باب التحريق والتخريب ، ص ٢٠٠ - ج ١ ، وفي "التفسير" ، ص ١٦٨ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في "الجهاد" ، ص ٢٠٩

(٣) عند البخاري في "الجهاد" - باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ، ص ٤٢٠ - ج ١ ، وعند مسلم في "كتاب الامارة" - باب انتهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض الكفار ، ص ١٣١ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الجهاد" - باب في المصنف يسافر به إلى أرض العدو ، ص ٣٥١ - ج ١ ، وينظر البقية

يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، ويخاف أن يناله العدو، انتهى. وأخرجه مسلم عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن، فاني لا آمن أن يناله العدو»، قال أيوب: فقد ناله العدو، وعاصمكم به، انتهى. وفي لفظ مسلم: فاني أخاف، وأخرجه مسلم عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا تسافروا بالقرآن مخافة أن يناله العدو».

واختلف الحفاظ في هذه الزيادة - أعني قوله: مخافة أن يناله العدو - هل هي من لفظ النبي ﷺ أو من كلام مالك؟، والصحيح أنها من قول النبي ﷺ، قال القرطبي في "شرح مسلم": هذه الزيادة من كلام النبي ﷺ، كما رواه الثقات، غير أن يحيى بن يحيى، ويحيى بن بكير أخرجاها من قول مالك، فإن صح فيحمل على أن مالكا شك في رفعها مرة، فوقفها على نفسه، وقال النووي: غلط بعض المالكية، فزعم أنها من قول مالك، وإنما هي من قول النبي ﷺ، انتهى. وقال المذري في "مختصر السنن": هكذا أخرجه أبو داود من رواية القعني عن مالك، فأفرد الزيادة من قوله، ووافق القعني على ذلك أبو مصعب الزيري، وابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ويحيى بن بكير؛ ورواه بعضهم من حديث عبد الرحمن بن مهدي، والقعني عن مالك، فأدرجها في الحديث، وقد اختلف على القعني في ذلك، فرة يبين أنها قول مالك، ومرة يدرجها في الحديث؛ ورواه يحيى بن يحيى، والنيسابوري عن مالك، فلم يذكر هذه الزيادة ألبتة، وقد رفع هذه الكلمات أيوب السخيتي، والليث بن سعد، والضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر؛ وقال بعضهم: يحتمل أن مالكا شك، هل من قول النبي ﷺ أولا، لجعل لتحريه هذه الزيادة من كلامه على التفسير، وإلا فهي صحيحة من قول النبي ﷺ من رواية الثقات، انتهى. وذهل شيخنا علاء الدين، فعزاه مقلداً لغيره، لمالك في "الموطأ" فقط.

واعلم أن المصنف حمل الحديث على الجيش الصغير الذي لا يؤمن معه ضياعه، والشافعية معنا في ذلك، وأخذ المالكية بإطلاقه، قال القرطبي: ولا فرق بين الجيوش والسرايا عملاً بإطلاق النص، وهو - وإن كان نيل العدو له في الجيش العظيم نادراً - فسيانته وسقوطه ليس نادراً، انتهى. واعلم أن المراد بالقرآن في الحديث المصحف، وقد جاء مفسراً في بعض الأحاديث، وأشار إليه البخاري بقوله: "باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو" يروي ذلك عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه إلى أرض العدو وهم يعلمون القرآن، انتهى.

الحديث الحادى عشر : قال عليه السلام : « لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ؛ قلت : تقدم ذلك فى حديث بريدة .

قوله : والمثلة المروية فى قصة العرينين منسوخة بالنهى المتأخر ؛ قلت : أخرج البخارى ، ومسلم ^(١) حديث العرينين فى "كتاب الحدود" من رواية سعيد عن قتادة عن أنس أن نقرأ من عكل ثمانية ، وفى لفظ أن أناساً من عرينة قدموا على رسول الله ﷺ ، فبايعوه على الإسلام ، فاستوخموا الأرض ، وسقمت أبدانهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : ألا تخرجون مع راعيتنا فى إبله ، فتصيرون من أربالها وألبانها ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، فخرجوا ، فشرّبوا من أربالها وألبانها ، فصحوا ، ثم مالوا على الرعاء ، فقتلوه ، وارتدوا عن الإسلام ، واستاقوا ذود رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فبعث فى إثرهم ، وأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم ، وتركهم فى الحرة حتى ماتوا ، وفى لفظ : وألقوا فى الحرة يستسقون فلا يسقون ، ولم يحسمهم حتى ماتوا ، وفى لفظ : فقطع أيديهم وأرجلهم ، ثم أمر بمسامير فأحميت ، ثم كحلهم بها ، وفى لفظ : وتركهم بالحرّة يعضون الحجارة ، وفى آخره ، قال قتادة : وبلغنا أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يبحث على الصدقة ، وينتبه عن المثلة ، انتهى . وفى لفظ لها ^(٢) ، قال قتادة : لحدثني محمد بن سيرين أن ذلك قبل أن تقول الحدود ، انتهى . وفى لفظ البيهقي : قال أنس : فاخطبنا رسول الله ﷺ بعد هذا خطبة ، إلّا نهى فيها عن المثلة ، انتهى . قال فى "المعرفة" : وحديث العرينين إما أن يحمل على النسخ ، كما روى عن ابن سيرين ، وكتادة ، وبه قال الشافعى ، أو يحمل على أنه فعل بهم ما فعل بالرعاء ، وقد جاء مصرحاً عند مسلم عن أنس ، قال : إنما سمل النبي ﷺ أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاء ، انتهى . وقال أبو الفتح اليعمرى فى "سيرته" : من الناس من زعم أن حديث العرينين منسوخ بآية المائدة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية ، ومن الناس من أبى ذلك ، لما وقع من الخلاف فى سبب نزولها ، وقد ذكر البغوى وغيره لها قصة أخرى ، وأيضاً فليس فيها أكثر مما يشعره لفظة "إنما" من الاختصار فى حد الحاربة ، على ما فى الآية ، وأما من زاد على الحاربة جنابات آخر ، كما فعل هؤلاء حيث زادوا بالردة ، وسمل أعين

(١) قلت : لفظ الكتاب عند البخارى فى "اللازى" باب قصة عكل وعرينة ،، ص ٦٠٢ - ج ٢ ، وأورده فى مواضع من صحيحه ، وعند مسلم فى "كتاب الحاربيين" ، ص ٥٧ - ج ٢ ، وأكثر طرق هذا الحديث فى "الصحيحين" ، عن أبى قلابة عن أنس

(٢) ذكره البخارى فى "الطب" باب الدواء بأبوال الابل ،، ص ٨٤٨ - ج ٢ ، ولم أجد فى "مسلم" ، والله أعلم

الراء ، وغير ذلك ؛ وروى ابن سعد في خبرهم أنهم قطعوا يد الراعى ورجله ، وغرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات ، فليس في الآية ما يمنع من التخليط عليهم ، والزيادة في عقوبتهم ، فهذا ليس بمثلة ، والمثلة ما كان ابتداءً عن غير جزاء ، وقد جاء في " صحيح مسلم " ، إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاء ، ولو أن شخصاً جنى على قوم جنابات في أعضاء متعددة ، فاقص منه المجنى عليه ، لما كان التشويه الذي حصل من المثلة المنهى عنها ، وإذا اختلفت في نزول الآية الأقوال ، وتطرق إليها الاحتمال ، فلا نسخ . انتهى كلامه . وقد تقدمت أحاديث النهى عن المثلة في " كتاب الحج - في مسألة الإشرار - من باب التمتع " ، والله أعلم . قلت : بما يدل على نسخ حديث العرينين بالآية ما رواه الواقدي في " كتاب المغازي " - حدثني إسحاق عن صالح مولى التومة عن أبي هريرة ، قال : لما قطع النبي ﷺ أيدي أصحاب اللقاح ، وأرجلهم ، وسمل أعينهم نزلت هذه الآية ﴿ إنما جزاء الذين يجارون الله ورسوله ﴾ إلى آخر الآية ، قال : فلم تسمل بعد ذلك عين ، قال : وحدثني أبو جعفر ، قال : ما بعث النبي ﷺ بعد ذلك بعثاً ، إلا ناهم عن المثلة ، انتهى .

الحديث الثاني عشر : وقد صح أنه عليه السلام نهى عن قتل الصبيان والذراري ؛ قلت : غريب بهذا اللفظ ؛ وأخرج الجماعة ^(١) - إلا ابن ماجه - عن نافع عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان ، انتهى . وفي لفظ للشيخين : فأنكر قتل النساء والصبيان ؛ وأخرج أبو داود ^(٢) عن خالد بن الفرزدق حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ، قال : انطلقوا باسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، لا تقتلوا شيئاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تفلوا ، وضموا غنائمكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ، انتهى . وخالد بن الفرزدق ، قال ابن معين : ليس بذلك ، قال البيهقي : وهو معارضة ما أخرجه أبو داود أيضاً ^(٣) عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم ، انتهى . قال : والحجاج بن أرطاة غير محتج به ، والحسن عن سمرة منقطع في غير حديث العقيقة ، على ما ذكره بعض أهل العلم بالحديث ، انتهى .

(١) عند البخاري في " الجهاد - باب قتل النساء " في " الحرب " ، ص ٢٣ - ج ١ ، وعند مسلم في " الجهاد " ، ص ٨٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " المغازي - باب قتل النساء " ، ص ٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " السير - باب ما جاء في النهي عن قتل النساء " ، ص ٢٠٣ - ج ١ (٢) عند أبي داود في " المغازي - باب قتل النساء " ، ص ٦ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في " المغازي " ، ص ٦ - ج ٢

حديث آخر : يشكل عليه ، أخرجه الأئمة الستة ^(١) عن الصعب بن جثامة أنه سأل رسول الله ﷺ عن الدار من المشركين يبيتون ، فيصاب من ذراريهم ونسائهم ، فقال عليه السلام : هم منهم ، وفي لفظ : هم من آبائهم ، انتهى . زاد أبو داود : قال الزهري : ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان ، انتهى . وأجيب عنه بوجهين : أحدهما : أنه منسوخ ، نقله الحازمي في "الناسخ والمنسوخ" عن سفيان بن عيينة ، وقد ذكره أبو داود عن الزهري ؛ الثاني : أن حديث الصعب هذا إنما هو في تبیت العدو إذا أغير عليه ، فقتل من الذرية من غير قصد ، ضرورة التوصل إلى العدو ، وأما مع عدم الحاجة فالعمل على حديث ابن عمر ، والمنع من قتلهم لوجهين : أحدهما : أنهم غنيمة للمسلمين ، فلا يجوز إتلافها ؛ الثاني : أن الشارع ليس من غرضه إفساد العالم ، وإنما غرضه إصلاحه ، وذلك يحصل بإهلاك المقاتلة ، وما ثبت بالضرورة فيتقدر بقدرها ، والله أعلم .

الحديث الثالث عشر : روى أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : «هاه ، ما كانت هذه تقاتل ، فلم تقتل ١٩» ؛ قلت : أخرج أبو داود ^(٢) ، والنسائي عن أبي الوليد الطيالسي عن عمر بن المرقع بن صفي حدثني أبي عن جده رباح بن الربيع بن صفي ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فرأى الناس مجتمعين على شيء ، فبعث رجلاً ، فقال : انظر على ما اجتمع هؤلاء ؟ فجاء ، فقال : امرأة قتيل ، فقال : ما كانت هذه لتقاتل ، وعلى المقدمة خالد بن الوليد ، فبعث رجلاً ، فقال : قل لخالد : لا يقتلن امرأة ، ولا عسيفاً ، انتهى . وأخرجه النسائي أيضاً ، وابن ماجه عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رباح ، فذكره ؛ ورواه أحمد في "مسنده" عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد به ؛ وكذلك رواه ابن جبان في "صحيحه" ، والحاكم في "المستدرک" ، وفي لفظه : فقال : «هاه ، ما كانت تقاتل» ، الحديث ، ثم قال : وهكذا رواه المغيرة بن عبد الرحمن ، وابن جريج عن أبي الزناد ، فصار الحديث صحيحاً على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . فحديث المغيرة تقدم عند النسائي ، وابن ماجه ، وحديث ابن جريج عند عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج عن أبي الزناد عن المرقع به

(١) عند البخاري في "الجهاد - باب أهل الدار يبيتون" ، ص ٤٢٣ - ج ١ ، وعند مسلم في "الجهاد" ، ص ٨٤ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "باب في قتل النساء" ، ص ٦ - ج ٢ ، وعند الترمذي في "السير - باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان" ، ص ٢٠٣ - ج ١ ، وينظر البقيّة
(٢) عند أبي داود في "الغزاة - باب في قتل النساء" ، ص ٦ - ج ٢ ، وحديث المغيرة ، عند ابن ماجه في "الجهاد - باب في القارة والبيات وقتل النساء" ، ص ٢٠٩ ، وفي "المستدرک - في الجهاد" ، ص ١٢٢ - ج ٢

حديث آخر : أخرجه النسائي ، وابن ماجه ^(١) عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب ، قال : غزونا مع رسول الله ﷺ ، فررنا على امرأة مقتولة ، قد اجتمع عليها الناس ، فقال : ما كانت هذه تقاتل ، ثم قال لرجل : انطلق إلى خالد بن الوليد ، فقل له : إن رسول الله ﷺ يأمرك لا تقتل ذرية ، ولا عسيفاً ، انتهى . ورواه أيضاً أحمد في "مسنده" ، وابن جبان في "صحيحه" ، وقال : هذا الخبر سمعه المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب ، وسمعه من جده رباح بن الربيع ، والخبران محفوظان ، انتهى . قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" ^(٢) : سألت أبي ، وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان الثوري عن أبي الزناد عن المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب ، قال : خرج النبي ﷺ في بعض منازيه ، الحديث ، فقالا : هذا خطأ ، فقال : إنه من وهم الثوري ، إنما هو المرقع بن صيفي عن جده رباح بن الربيع ، أخى حنظلة بن الربيع عن النبي ﷺ ، كذا يرويه مغيرة بن عبد الرحمن ، وزيايد بن سعد ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد ، وهو الصحيح ، انتهى . وقال البيهقي في "المعرفة" : مرقع بن صيفي بن رباح ، ويقال : رباح ، قال البخاري : ورباح أصح ، وروى هذا الحديث عنه موسى بن عقبة ، وأبو الزناد ، وأبيه عمر ، وأقام إسناده عن أبي الزناد أبيه ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، ورواه الثوري عن أبي الزناد عن مرقع عن حنظلة الكاتب ، قال البخاري : وهو وهم ، انتهى . وقال الدارقطني : ليس في الصحابة أحد يقال له : رباح ، إلا هذا ، مع اختلاف فيه ، والله أعلم .

باب المواعدة

الحديث الأول : روى أن النبي ﷺ وادع أهل مكة عام الحديبية على أن يضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين ؛ قلت : رواه أبو داود في "سننه" ^(٣) من حديث محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ، ومروان بن الحكم أنهم اصطلموا على وضع الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ، وعلى أن يبتنا عية مكفوفة ، وأنه لا لإسلا ، ولا لإغلال ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" مطولاً بقصة الفتح : حدثنا يزيد بن هارون ثنا ابن إسحاق به ، قال : خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية يريد زيارة البيت ، لا يريد قتالا ، وساق معه الهدى سبعين بدنة ،

(١) عند ابن ماجه في "المجاهد" ، ص ٢٠٩ (٢) ذكره في "كتاب المال في علل أخبار السير" ، ص ٣٠٥ - ج ١ (٣) عند أبي داود في "اللتاوي" - باب في صلح العدو ، ص ٢٥ - ج ٢

وكان الناس سبعة رجل ، فكانت كل بدنة عن عشرة ، إلى أن قال : ثم دعا رسول الله ﷺ على بن أبي طالب ، فقال له : أكتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل بن عمرو : لأعرف هذا ، ولكن أكتب باسمك اللهم ، فقال عليه السلام : أكتب باسمك ، اللهم هذا ماصالح عليه محمد رسول الله ﷺ ، فقال سهيل : لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك ، ولكن أكتب هذا ماصطلاح عليه محمد بن عبد الله ، وسهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض ، الحديث بطوله . وروى الواقدي في " المغازي " حدثني ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن واقد بن عمرو ، فذكر قصة الحديبية ، وفيها : فكتب : باسمك اللهم هذا ماصطلاح عليه محمد بن عبد الله ، وسهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ، ويكف بعضهم عن بعض ، على أنه لا إسلال ولا إغلال ، وأن يبتناعية مكفوفة ، الحديث . وأخرجه البيهقي في " دلائل النبوة - في أبواب قصة الحديبية " عن عروة بن الزبير ، وموسى بن عقبة مرسلا ، فذكر القصة ، وفي آخرها : فكان الصلح بين رسول الله ﷺ وبين قريش ستين ، قال البيهقي : وقولها : ستين يريد أن بقاءه حتى تقض المشركون عهدهم ، وخرج النبي ﷺ إليهم حيثئذ لفتح مكة ، فأما المدة التي وقع عليها عقد الصلح فيشبه أن يكون المحفوظ مارواه محمد بن إسحاق ، وهي عشر سنين ، انتهى كلامه . وقال السهيلي في " الروض الآفان " في كلامه على غزوة الحديبية : واختلف العلماء هل يجوز الصلح إلى أكثر من عشر سنين ؟ وحجة المانعين أن منع الصلح هو الأصل ، بدليل آية القتال ، وقد ورد التحديد بالعشر في حديث ابن إسحاق ، فحصلت الإباحة في هذا القدر ، ويبقى الزائد على الأصل ، انتهى . وقال أبو الفتح اليعمرى في " سيرته ، عيون الأثر " : ليس في مطلق الأمر بالقتال ما يمنع من الصلح ، وإن كان المراد ما في " سورة براءة " من ذلك ، مما نزل بعد هذه الواقعة ، ففي " التخصيص " بذلك اختلاف بين العلماء ، وأما تحديد هذه المدة بعشر سنين ، فأهل النقل يختلفون في ذلك ، فوقع في رواية ابن إسحاق عشر سنين ، ووقع في رواية موسى بن عقبة أنه كان ستين ، وكذلك ابن عائد عن محمد بن شعيب عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس ، أن مدة الصلح كانت إلى ستين ، انتهى . وفي - كتاب شيخنا علام الدين - مقلداً لغيره في الصحيح عن مسور ، ومروان في قصة الحديبية : وخرج سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ حتى وقع الصلح ، على أن يوضع الحرب بينهم عشر سنين ، وهذا ليس في " الصحيح " ، وإنما هو عند أبي داود ، كما تقدم .

الحديث الثاني : روى أن النبي ﷺ تقض الصلح بعد المواجهة التي كانت بينه وبين أهل مكة : قلت : روى البيهقي في " دلائل النبوة - في باب غزوة مؤتة " من طريق ابن إسحاق حدثني الزهري عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم ، والمسور بن غزمية ، قالوا : كان في صلح رسول الله ﷺ يوم الحديبية بينه وبين قريش أنه من شاء أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل ، ومن شاء أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل ، فدخلت خزاعة في عقد محمد ﷺ ، ودخلت بنو بكر في عقد قريش ، ففكثوا في الهدنة نحو السبعة أو الثمانية عشرة شهراً ، ثم إن بني بكر الذين دخلوا في عقد قريش ، وثبوا على خزاعة الذين دخلوا في عقد رسول الله ﷺ ليلاً ، بما لهم ، يقال له : الوثير ، قريب من مكة ، وقالت قريش : هذا ليل . وما يعلم بنا محمد ، ولا يرانا أحد ، فأعانوا بني بكر بالسلاح والكرع ، وقتلوا خزاعة معهم ، للضغن على رسول الله ﷺ ، وركب عمرو بن سالم إلى رسول الله ﷺ عند ذلك ، يخبر الخبر ، فلما قدم عليه أنشده :

اللهم إني ناشد محمدا * خلف أيئنا وأبيه ، الاتلدا
إن قريشاً أخلفوك الموعدا * وتقضوا ميثاقل المؤكدا
هم يتوتونا بالوثير هجدا * قتلونا ركعاً ومجدا
فانصر رسول الله نصرأ عتدا

فقال رسول الله ﷺ : « نصرت يا عمرو بن سالم » ، ثم أمر الناس فتجهزوا ، وسأل الله أن يعي على قريش خبرهم ، حتى يفتهم في بلادهم ، وذكر موسى بن عقبة نحو هذا ، وأن أبا بكر قال له : يا رسول الله ، ألم تكن بينك وبينهم مدة ؟ قال : ألم يلغك ما صنعوا ببني كعب ؟ ، ورواه الطبراني في " معجمه الكبير - والصغير " من حديث ميمونة ؛ ورواه ابن أبي شبة مرسلًا عن عروة ؛ ورواه الواقدي في " كتاب المغازي " مرسلًا عن جماعة كثيرين ، وفيه : فقال أبو بكر : يا رسول الله أليس بيننا وبينهم مدة ؟ قال : إنهم غدروا ، وتقضوا العهد ، فأنا غايزهم ، ثم ذكر الحديث .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « في اليهود وفاة لا غدر » ، قلت : هكذا وقع في الكتاب ، والموجود في كتب الحديث موقوفاً من كلام عمرو بن عبسة ، أخرجه أبو داود ، والترمذي ^(١) ، والنسائي عن شعبة أخبرني أبو الفيض عن سليم بن عامر ، رجل من حمير ، قال : كان بين معاوية وبين الروم عهد ، وكان يسير نحو بلادهم ، حتى إذا انقضى العهد غزاهم ، فجاء رجل

(١) عند أبي داود في " المغازي - باب في الامام يكون بينه وبين العدو عهد فيسير نحوه " ، ص ٢٣ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " السير - باب ما جاء في الغدر " ، ص ٢٠٤ - ج ١

على فرس، أو برذون، وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدر، فظفروا، فاذا عمرو بن عبسة، فأرسل إليه معاوية، فسأله، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يشد عقدة، ولا يحلها حتى ينقضى أمدها، أو ينذ إليهم على سواء، فرجع معاوية بالناس، انتهى. ورواه أحمد، وأبو داود الطيالسي، وابن أبي شيبة في "مسانيدهم"، وابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والأربعين، من القسم الثالث، وكذلك رواه الطبراني في "معجمه"، وقال الترمذي فيه: حديث حسن صحيح، انتهى.

الحديث الرابع: روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع السلاح من أهل الحرب، ثم أعاده المصنف، وزاد: وحمله إليهم؛ قلت: غريب بهذا اللفظ؛ وروى البيهقي في "سننه"، والبخاري في "مسنده"، والطبراني في "معجمه" من حديث بحر بن كنيز السقاء عن عبد الله بن اللقيط عن أبي رجاء عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السلاح في الفتنة، انتهى. قال البيهقي: رفعه وهم، والصواب موقوف، وقال البخاري: لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ إلا عمران بن حصين، وعبد الله اللقيط ليس بالمعروف، وبحر بن كنيز لم يكن بالقوى؛ وقد روى سالم بن رزين عن أبي رجاء عن عمران موقوفاً، انتهى. وأخرجه ابن عدى في "الكامل"، والعقيلي في "كتابه" عن محمد بن مصعب القرقيسي ثنا أبو الأشهب عن أبي رجاء به مرفوعاً، نحوه سواء، قال العقيلي: قال ابن معين: محمد بن مصعب ليس بشيء، ولينه ابن عدى؛ وقال: وهو عندي لا بأس بروايته، ونقل عن أحمد بن حنبل نحوه ذلك؛ وقال عبد الحق في "أحكامه": محمد بن مصعب فيه غفلة، وليس بقوى؛ وقال أبو زرعة: هو صدوق، ولكنه حدث بأحاديث منكرة، انتهى كلامه. وقال ابن حبان في "صحيحه": قد يفهم من حديث خباب بن الارت كنت قيناً بمكة، فعملت للعاص بن وائل سيفاً، فنجت ألقاضاه، الحديث، لإباحة بيع السلاح لأهل الحرب، وهو فهم ضعيف، لأن هذه القصة كانت قبل فرض الجهاد، وفرض الجهاد، والامر بقتال المشركين إنما كان بعد إخراج أهل مكة رسول الله ﷺ، انتهى.

الحديث الخامس: روى أن رسول الله ﷺ أمر ثمانية أن يبيع أهل مكة، وهم حرب عليه؛ قلت: رواه البيهقي في "دلائل النبوة" - في آخر باب حديث الإفك - من طريق ابن إسحاق حدثني سعيد المقبري عن أبي هريرة، فذكر قصة إسلام ثمانية بلفظ "الصحيحين"، وفي آخره: فقال: إني والله ما صبت، ولكني أسلبت، وصدقت محمداً، وآمنت به، وأيم الذي نفس ثمانية بيده لا يأتيكم حبة من اليمامة - وكانت ريف مكة ما بقيت - حتى يأذن فيها محمد ﷺ، وانصرف

إلى بلده ، ومنع الحمل إلى مكة حتى جهدت قريش ، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ يسألونه بأراحهم أن يكتب إلى ثمامة يخلى إليهم حمل الطعام ، فقبل رسول الله ﷺ ، مختصر ، وذكره ابن هشام في "أواخر السيرة" فقال : وحدث أنه قال لرسول الله ﷺ حين أسلم : والله يا محمد لقد كان وجهك أبغض الوجوه إلى ، فلقد أصبح اليوم أحب الوجوه إلى ، وقال في الدين والبلد مثل ذلك ، ثم خرج ثمامة معتمراً حتى دخل مكة ، فقالوا له : صبات يا ثمامة ؟ قال : لا ، ولكني اتبعت خير الدين ، دين محمد ، والله لا تصل إليكم حبة من التامة حتى يأذن فيها رسول الله ﷺ ، ثم خرج إلى التامة ، ففتح أهلها أن يحملوا إلى مكة شيئاً ، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ إنك تأمر بصلة الرحم ، وأنت قد قطعت أرحامنا ، فكتب إليه رسول الله ﷺ أن يخلى بينهم وبين الحل ، انتهى . ورواه الواقدي في "كتاب الردة" قال : حدثني معاذ بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم عن أبي بكر بن سليمان ابن أبي حشمة ، قال : بعث رسول الله ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدى بالبحرين ، لليل بقين من رجب ، سنة تسع ، منصرف النبي ﷺ من تبوك ، وكتب إليه كتاباً فيه : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى المنذر بن ساوى ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فأني أدعوك إلى الإسلام ، فأسلم تسلم ، وأسلم يجعل لك ما تحت يديك ، واعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الخف والحاف ، وختم رسول الله ﷺ الكتاب ، ودفعه إليه ، فخرج العلاء في نفر منهم أبو هريرة ، حتى قدم على المنذر بن ساوى ، فدفع إليه الكتاب ، فقرأه ، فقال : أشهد أن مادعا إليه حق ، وأنه لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأكرم منزله ، ثم رجع العلاء إلى النبي ﷺ ، فأخبره بما رأى من المنذر ، وسرعة إسلامه ، ثم قال : يا رسول الله مررت بثمامة بن أثال الحنفي ، فقال : أنت رسول محمد ؟ فقلت : نعم ، فقال : والله لا تصل إلى محمد أبداً ، وأراد قتلي ، ففنع عمه عامر بن سلمة ، فقال النبي ﷺ : اللهم اهد عامراً ، وأمكنني من ثمامة ، فأسلم عامر ، وجعل النبي ﷺ يأمر كل من خرج إلى وجهه ، إن ظفرت بثمامة بن أثال فخنقه ، فخرج محمد بن مسلمة في بعث من البعوث ، وقد أوصاه النبي ﷺ حتى إذا كان يطن نخل إذا هم يقوم يصطنعون طعاماً ، وفيهم ثمامة بن أثال ، فأخذه محمد بن مسلمة ، فأوثقه في جامعة ، وبعث به مع أبي نائلة ، وأربعة نفر معه ، فلما أتى به إلى النبي ﷺ أمر به فربط إلى سارية من سواري المسجد وأطلقه رسول الله ﷺ بعد ثلاثة أيام ، فذهب إلى حائط أبي طلحة فاعْتَسَلَ ، ولبس ثوبين جديدين ، ثم جاء فوقف على النبي ﷺ ، فقال : يا محمد ، والله لقد كنت وما وجه إلى أبغض من وجهك ، ولا دين أبغض إلى من دينك ، ولا بلد أبغض إلى من بلدك ، فلقد أصبحت وما وجه أحب إلى من وجهك ، ولا دين أحب إلى من دينك ، ولا بلد أحب إلى من بلدك ، وقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، ثم خرج

إلى مكة معتمراً ، فقالت له قريش : والله يا ثمامة ما كنا نظن لو أن حنيفة بأسرها تبعت محمداً أن تتبعه أنت ، فقال : والله يامعشر قريش أقسم بالله لا يأتيكم من اليمامة بر ، ولا تمر حتى تسلبوا ، أو يأذن فيه محمد ﷺ ، ثم رجع إلى اليمامة ، فخبس عن قريش الميرة ، حتى جهدوا ، فقدم أبو سفيان ابن حرب إلى النبي ﷺ في ركب من قريش ، فسأله بالرحم إلا أرسلت إلى ثمامة أن يخلى الحبل إلينا ، فإنا قد هلكنا جوعاً ، ففعل رسول الله ﷺ ، وكتب معه كتاباً إلى ثمامة أن خل بين قريش وبين الميرة ، فلما جاءه الكتاب قال : سمعاً وطاعة لرسول الله ﷺ ، مختصراً . وحديث ثمامة في "الصحيحين" ليس فيه أمر النبي ﷺ لثمامة أن يرد الميرة على أهل مكة ، أخرجاه عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، قال : بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد . فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة بن أثال ، الحديث . ذكره البخاري^(١) في "المغازي" - في باب وفد بني حنيفة ، ومسلم في "باب ترك الأسارى والمن" عليهم "بقية الحديث ، يقال له ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه رسول الله ﷺ ، فقال له : ماذا عندك يا ثمامة ؟ قال : خير يا محمد ، إن قتل قتل ذا دم ، وإن تعم تعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال ، فسلب تعط ماشئت ، فتركه رسول الله ﷺ حتى كان الغد ، فقال له مثل ذلك ، وقال له في اليوم الثالث مثله ، ثم أمر به فأطلق ، فذهب ثمامة إلى نخل قريب من المسجد ، فاغتسل ، ثم دخل المسجد ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا محمد والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلى من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها إلى ، ولا كان دين أبغض إلى من دينك ، فقد أصبح دينك أحب الدين كله إلى ، ولا كان بلد أبغض إلى من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إلى ، وإن خيلك أخذتني ، وأنا أريد العمرة ، فإذا ترى ؟ فأمره عليه السلام أن يعتمر ، فلما قدم مكة قيل له : أصبوت ؟ فقال : لا ، ولكني أسلبت مع رسول الله ﷺ ، والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله ﷺ ، انتهى .

فصل

الحديث السادس : قال عليه السلام : « المسلمون متكافؤ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » ؛ قلت : احتج المصنف بقوله : " ويسعى بذمتهم أدناهم " على جواز أمان الرجل الواحد ، أو المرأة الواحدة لأهل مدينة أو حصن ، وهو في "الصحيحين" أخرجه البخاري في "الجهاد" ، ومسلم

(١) ص ٦٢٧ ، وعند مسلم في "الجهاد" - باب ربط الأسير وحبيه وجواز المن عليه ، ص ٩٣ - ج ٢

في "الحج" ^(١) عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب، قال: ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال رسول الله ﷺ: المدينة حرم فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً، ولا عدلاً، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً، انتهى. وأخرج البخاري نحوه ^(٢) من حديث أنس، وأخرج مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: المدينة حرم، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرف ولا عدل، وذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرف ولا عدل، انتهى. وذهل شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره، فذكر حديث علي من جهة أبي داود، والنسائي فقط، أخرجه ^(٣) عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد، قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي عليه السلام، فقلنا: هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما في كتابي هذا، فأخرج كتاباً من قراب سيفه، فاذا فيه: المؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذؤعهده في عهده، ومن أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده"، ومن طريقه رواه الحاكم في "المستدرك" في كتاب قسم النبي، وقال: صحيح على شرط الشيخين، انتهى. وأخرجه أبو داود أيضاً ^(٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، محيلاً على حديث علي، وأخرجه ابن ماجه مفسراً، ولفظه: قال: قال رسول الله ﷺ: المسلمون تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصامهم، وهم يد على من سواهم، يرد مشددهم على مضغفهم، ومتسرهم على قاعدتهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذؤعهده في عهده، انتهى. وأخرج الدارقطني في "سننه - في الحدود" ^(٥) عن مالك بن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان: إن أشد الناس عتواً في الأرض رجل ضرب

(١) عند البخاري في مواضع منها في "الجهاد - باب ذمة السفوي وجوارهم واحدة"، ص ٤٥٠ - ج ١، وعند مسلم في "الحج - باب فضل المدينة"، ص ٤٤٢ - ج ١، وكذا حديث أبي صالح، عند مسلم فيه

(٢) عند البخاري في "فضائل المدينة"، ص ٢٥١ - ج ١ (٣) عند أبي داود في "الديان - باب إيقاد المسلم بالكافر"، ص ٢٦٧ - ج ٢، وعند النسائي في "القدود - باب سقوط اللود من المسلم للكافر"، ص ٢٤١ - ج ٢، وفي "المستدرك" في كتاب قسم النبي، ص ١٤١ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "الديان"، ص ٢٦٧ - ج ٢، قلت: واللفظ للسوف لابن ماجه هو عند أبي داود في "المنازى - باب في السرية ترد على أهل السكر"، ص ٢٢ - ج ٢

(٥) عند الدارقطني في "الحدود والديان"، ص ٣٤٣

غير ضاربه، أو رجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، فمن فعل ذلك فقد كفر بالله وبرسله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وفي الآخر: المؤمنون متكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده، ولا يتوارث أهل ملتين، انتهى. ومالك هذا هو ابن أبي الرجال، أخو حارثة، ومحمد قال أبو حاتم: هو أحسن حالاً من أخويه، انتهى. ورواه البخاري في "تاريخه الكبير"، والله أعلم.

أحاديث الباب - حديث أم هانئ: أخرجاه في "الصحيحين" (١) عنها قالت: يارسول الله زعم ابن أمي على أنه قاتل رجلاً قد أجزته، فلان بن هبيرة، فقال عليه السلام: قد أجزنا من أجزت، وأما من أمنت، مختصر: ورواه أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق في "كتاب تاريخ مكة" من طريق الواقدي عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي مرة، مولى عقيل عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: ذهبت إلى رسول الله ﷺ، فقلت له: يارسول الله إني أجزت حمويين لي من المشركين، فأراد علي أن يقتلها، فقال رسول الله ﷺ: ما كان ذلك له، قد أجزنا من أجزت، وأما من أمنت، ثم اغتسل وصلى ثمان ركعات، وذلك ضحى يوم فتح مكة، وكان الذي أجزت أم هانئ يوم الفتح عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة، والحارث بن هشام بن المغيرة، كلاهما من بني مخزوم، انتهى. وكذلك رواه الواقدي في "كتاب المغازي" سواء، وهذا مطابق لما ذكره صاحب "الخلاصة" من حديث أم هانئ، فإنه قال: روى عن أم هانئ أنها أجزت رجلين من المشركين، ولم تمكن علياً من قتلها، وأجاز النبي ﷺ أمانها، انتهى. وعند الطبراني عن أنس أنها أجزت أخاها عقيلاً، وسيأتي.

حديث آخر: رواه أبو داود (٢) حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: أن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين، فيجوز، انتهى. حديث آخر: رواه الترمذي حدثنا يحيى بن أكثم ثنا عبد العزيز بن حازم عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: إن المرأة لتأخذ اللقوم - يعني تجبر على المسلمين -، انتهى. وقال: حسن غريب، وترجم عليه "باب أمان المرأة"، وقال في "عنه الكبير": وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هو حديث صحيح، وكثير بن زيد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، والوليد مقارب الحديث، انتهى.

(١) عند البخاري في "الجهاد باب أمان النساء"، ص ٤٤٩ - ج ١، وعند مسلم في "الصلاة" في استحباب صلاة الضحى، ص ٢٤٩ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "المغازي" - باب أمان المرأة، ص ٢٤ - ج ٢، وعند الترمذي في "السير" - باب أمان للمرأة والعبد، ص ٢٠٤ - ج ١

حديث آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه" عن عباد بن كثير عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن زينب بنت رسول الله ﷺ أجارت أبا العاص ، فأجاز النبي ﷺ جوارها ، وأن أم هانئ بنت أبي طالب أجارت أخاها عقيلًا ، فأجاز النبي ﷺ جوارها ، وقال : يـجـير على المسلمين أذنـاهم ، انتهى .

حديث آخر: أخرجه الطبراني أيضاً عن ابن لهيعة ثنا موسى بن جبير عن عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة أن أبا العاص لما لحق بالمدينة أرسل إلى زينب بنت رسول الله ﷺ أن خذي لي أماناً من أليك ، فخرجت ورسول الله ﷺ في صلاة الصبح ، فقالت : يا أيها الناس أنا زينب بنت رسول الله ﷺ ، وإني قد أجرت أبا العاص ، فلما فرغ رسول الله ﷺ من الصلاة ، قال : يا أيها الناس إنني لم أعلم بهذا حتى سمعتموه ، ألا وإنه يـجـير على المسلمين أذنـاهم ، انتهى .

الحديث السابع : قال عليه السلام : « أمان العبد أمان » ، رواه أبو موسى الأشعري ؛ قلت : غريب ؛ وروى عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا معمر عن عاصم بن سليمان عن فضيل بن يزيد الرقاشي ، قال : شهدت قرية من قرى فارس ، يقال لها : شاهرنا ^(١) ، فحاصرها شهرًا ، حتى إذا كنا ذات يوم وطعمنا أن نصبحهم ، انصرفنا عنهم عند المقتل ، فتخلف عبد منا ، فاستأنوه ، فكتب إليهم في سهم أمانا ، ثم رمى به إليهم ، فلما رجعنا إليهم خرجوا في ثيابهم ، ووضعوا أسلحتهم ، قلنا : ما شأنكم ؟ فقالوا : أمتمونا ، وأخرجوا إلينا السهم ، فيه كتاب أمانهم ، قلنا : هذا عبد ، والعبد لا يقدر على شيء ، قالوا : لا ندرى عبدكم من حرکم ، وقد خرجنا بأمان ، فكتبنا إلى عمر ، فكتب عمر : إن العبد المسلم من المسلمين ، وأمانه أمانهم ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، وزاد : وأجاز عمر أمانه ، انتهى . قال في "التفقيح" : وفضيل بن يزيد الرقاشي ، وثقه ابن معين ، قال : وقد روى اليه يـقـي بإسناد ضعيف عن علي مرفوعا ، ليس للعبد من الغنيمة شيء ، إلا خرئ المتاع ، وأمانه جائز ، وأمان المرأة جائز ، إذا هي أعطت القوم الأمان ، انتهى . وأحاديث ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أذنـاهم ، من هذا الباب .

(١) وفي نسخة - [س] - "شاهريا" ،

باب الغنائم وقسمتها

الحديث الأول : قال المصنف رحمه الله : وإذا فتح الإمام بلدة عنوة ، فهو بالخيار ، إن شاء قسمه بين المسلمين ، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر ؛ قلت : أخرج البخاري في "صحيحه" (١) عن زيد بن أسلم أن عمر قال : والذي نفسى بيده ، لولا أن أترك آخر الناس بيانا (٢) ، ليس لهم شيء ما فتحت على قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر ، ولكن أتركها لهم خزانة ، يقتسمونها ، ورواه مالك في "الموطأ" أخبرنا زيد بن أسلم عن أبيه ، قال : سمعت عمر يقول : لولا أن تترك آخر الناس لأشئ لهم ، ما افتتح المسلمون قرية إلا قسمتها سهمانا ، كما قسم رسول الله ﷺ خيبر سهمانا ، انتهى . والمصنف ذكر في "باب القسامة" أنه عليه السلام أقر خير على أهلها ، ووزع عليهم الخراج ، قيل : إن الطحاوي بين ذلك ، فلينظر .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود في "سننه" (٣) - في كتاب الخراج - عن يحيى بن زكريا عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة ، قال : قسم رسول الله ﷺ خيبر نصفين ، نصفاً لنوابه ، ونصفاً بين المسلمين ، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : إسناده جيد ، ويحيى بن زكريا هو ابن أبي زائدة ، وهو أحد الثقات ، انتهى . ثم أخرجه أبو داود عن محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن رجال من أصحاب النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر قسمها على ستة وثلاثين سهماً ، جمع كل سهم مائة سهم ، فكان لرسول الله ﷺ وللسلمين النصف من ذلك ، وعزل النصف الباقي لمن نزل به من الوفود ، والأمور ، ونواب الناس ، انتهى . ثم أخرجه عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ، أن رسول الله ﷺ لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة وثلاثين سهماً جمعاً ، فزول للسلمين الشطر ثمانية عشر سهماً ، يجمع كل سهم مائة ،

(١) عند البخاري في "المنازى - في غزوة خيبر" ، ص ٦٠٨ - ج ٢

(٢) قوله : "بيانا" ، - بفتح موحدة أولى ، وتثنية ثانية ، وبنون - أى شيئاً واحداً ؛ وقيل : مستوياً ، أى لولا أن ترك الذين بعدنا قراة - مستورين - للفرقة أراضى القرى مفتوحة بين الناعمين ، فأتركها وفقاً ، وبدأ باسترضائهم ، كالحزاة يقتسمونها ، كل وقت إلى يوم القيامة ، انتهى . كذا في "هوامش البخاري" ، ص ٦٠٨ - ج ٢ ، قلا عن

"جمع البطار" ، للصحف الغنى الهندى

(٣) عند أبي داود في "الخراج" - باب ملجاء في حكم أرض خيبر ، ص ٦٩ - ج ٢

والنبي ﷺ معهم له سهم ، كسهم أحدهم ، وعزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهماً ، وهو الشطر لنوائيه ، وما ينزل به من أمر المسلمين ، فكان ذلك الوطش ، والكتية ، والسلام ، وتوابعها ، فلما صارت الأموال بيد النبي ﷺ والمسلمين ، لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها ، فدعا رسول الله ﷺ اليهود ، فعاملهم ، انتهى . زاد أبو عبيد في "كتاب الأموال" : فعاملهم على نصف ما يخرج منها ، فلم يزل على ذلك حياة رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، حتى كان عمر ، فكثرت العمال في المسلمين ، وقوموا على العمل ، فأجلا عمر اليهود إلى الشام ، وقسم الأموال بين المسلمين ، إلى اليوم ، انتهى . وبشير بن يسار تابعي ثقة ، يروى عن أنس ، وغيره يروى هذا الخبر عنه يحيى بن سعيد ، وقد اختلف عليه فيه ، فبعض أصحاب يحيى يقول فيه : عن بشير عن سهل بن أبي حثمة ، وبعضهم يقول : عن رجال من أصحاب رسول الله ﷺ ، ومنهم من يرسله ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" عن عبد الرحمن بن المرقع ، قال : لما افتتح رسول الله ﷺ خير قسمها على ثمانية عشر سهماً ، فجعل لكل مائة سهماً ، وهي خضرة من الفواكه ، فوقع الناس على الفاكهة ، فأخذتهم الفاكهة ، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ ، فقال : إن الحى قطعة من الار ، فإذا هى أخذتكم فبردوا لها الماء فى الشنان ، ثم صبوها عليكم بين الصلاتين - يعنى المغرب والعشاء - قال : ففعلوا ، فذهبت ، انتهى . قال أبو الفتح اليعمرى فى "سيرته عيون الآثار" : اختلف العلماء فى المدينة إذا فتحت عنوة ، هل تقسم أرضها بين المسلمين ، كسائر الغنائم ، أو توقف ؟ فقال الكوفيون : الإمام غير بين أن يقسمها كما فعل رسول الله ﷺ بأرض خيبر ، أو يقر أهلها عليها ، ويضع عليهم الخراج ، كما فعل عمر بسواد العراق ، فى جماعة من الصحابة ، وبالأول أخذ الشافعى ، وبالثانى أخذ مالك ، نفعاً لمن يأتى بعده من المسلمين ، ثم ذكر حديث البخارى ، ثم قال : وهذا يدل على أن خير قسمت كلها سهمانا ، وهو رواية ابن إسحاق عن الزهرى ، رواه أبو داود فى "سننه" (١) عن ابن إسحاق قال : سألت ابن شهاب ، فأخبرنى أن رسول الله ﷺ افتتح خير عنوة بعد القتال ، وروى أيضاً من حديث يونس عن الزهرى نحوه ، وروى أيضاً من حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن رسول الله ﷺ غزا خيبر . فأصبتها عنوة ، وجمع السبى ، قال أبو عمر فى "مغازيه" : وهذا هو الصحيح فى أرض خيبر أنها كانت عنوة ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم جميع أرضها على الغنائم ، وهم أهل المدينة ، وروى موسى

(١) الأحاديث المذكورة فى كلام أبى الفتح اليعمرى ، وابن عبد البر المنزوعة إلى أبى داود ، هى عنده فى باب حكم أرض خيبر .

ابن عقبة ، وغيره عن الزهري أن بعضا كان عنوة ، وبعضها كان صلحا ، قال أبو عمر : وهذا وهم ، وإنما دخل عليه ذلك من جهة الحصنين اللذين أسلهما أهلها في حقن دمائهم ، وهما الوطيح والسلام ، كما روى أن النبي ﷺ لما حاصر أهل خيبر في حصنهم الوطيح ، والسلام ، حتى إذا أيقنوا بالهلكة سألوه أن يسيرهم ، وأن يحقن لهم دماهم ، ففعل ، فحاز رسول الله ﷺ الأموال وجميع الحصون ، إلا ما كان من دينك الحصنين ، فلما نزل أهل خيبر على ذلك سألو رسول الله ﷺ أن يعاملهم في الأموال على النصف ، وقالوا : نحن أعلم بها منك ، فصالحهم رسول الله ﷺ على النصف ، على أنا إذا شئنا أن نخرجكم أخرجناكم ، قال أبو عمر : فلما لم يكن أهل دينك الحصنين مغنوين ظن أن ذلك صلح ، ولعمري أنه في الرجال والنساء والذرية لضرب من الصلح ، ولكنهم لم يتركوا أرضهم ، إلا بالحصار والقتال ، فكان حكم أرضهما حكم سائر أرض خيبر كلها عنوة غنيمة مقسومة بين أهلها قال : وربما شبه على هذا القائل بحديث بشير بن يسار أنه عليه السلام قسم خيبر نصفين ، نصفاً له ، ونصفاً للمسلمين ، قال : وهذا إن صح ، فعناه أن النصف له مع سائر من وقع في ذلك النصف معه ، لأنها قسمت على ستة وثلاثين سهماً ، فوقع سهم النبي ﷺ وطائفة معه في ثمانية عشر سهماً ، ووقع سائر الناس في باقيها ، وكلهم من شهد الحديبية ، ثم خيبر ، وليست الحصون التي أسلمها أهلها بعد الحصار والقتال صلحاً ، ولو كانت صلحاً لملكها أهلها ، كما يملك أهل الصلح أرضهم ، وسائر أموالهم ، قال : فالحق في ذلك ما قاله ابن إسحاق عن الزهري ، دون ما قاله موسى بن عقبة عنه ، انتهى كلام أبي عمر . قال أبو الفتح : ويترجع ما قاله موسى بن عقبة ، وغيره : إن بعض خيبر كان صلحاً ، بما أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري أن خيبر كان بعضاً عنوة وبعضاً صلحاً ، والكتيبة أكثرها كان عنوة ، وفيها صلح ، قلت للمالك : وما الكتيبة ؟ قال : أرض خيبر ، وهي أربعون ألف عذق ؛ وروى أبو داود أيضاً عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ افتتح بعض خيبر عنوة ؛ وروى أيضاً من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري ، وعبد الله بن أبي بكر ، وبعض ولد محمد بن مسلمة ، قالوا : بقيت بقية من أهل خيبر تحصنوا ، فسألوا رسول الله ﷺ أن يحقن دماهم ، ويسيرهم ، ففعل : فسمع بذلك أهل فدك ، فنزلوا على مثل ذلك ، قال : وروى أبو داود أيضاً من حديث حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر ، قال : أحسبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر ، فغلب على النخل والأرض ، والجأهم إلى قصرهم ، فصالحوه على أن لرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء والحلقة ، ولهم ما حملت ركابهم على أن لا يكتموا ، ولا يغيبوا شيئاً ، فأن فعلوا فلا ذمة لهم ، ولا عهد ، فغيبوا مسكاً لحبي بن أخطب ، وقد كان قتل قبل خيبر ، كان احتمله معه يوم نبي التضير حين أجليت التضير ، فيه حلهم ،

فقال النبي ﷺ لسبعة بن عمرو ابن مسك حبي بن أخطب ؟ قال : أذهبته الحروب والنفقات ، فوجدوا المسك ، فقتل النبي ﷺ ابني أبي الحقيق ، وسبي نساءهم وذرايرهم ، وأراد أن يحلهم ، فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ، ولنا الشطر مابداً لكم ، ولكم الشطر ، وزاد البلاذري فيه : قال : فدفع رسول الله ﷺ سبعة بن عمرو إلى الزبير ، فسه بعداب ، فقال : رأيت حياً يطوف في هذه الخربة ، فقتشوها ، فوجدوا المسك ، فقتل النبي ﷺ ابني أبي الحقيق ، وأحدهما زوج صفية بنت حبي بن أخطب ، وسبي نساءهم وذرايرهم ، وقسم أموالهم ، للثكث الذي نكثوا ، ففي هذا أنها فتحت صلحاً ، وأن الصلح انتقض ، فصارت عنوة ، ثم قسمها رسول الله ﷺ وقسمها ، وفي رواية بشير بن يسار المرسلة : أنه عليه السلام عزل شطرها ثمانية عشر مهنماً لنواب المسلمين ، فكان منها الوطيط ، والسلام ، والكتيبة التي كان بعضها صلحاً وبعضها عنوة ، وقد تكون غلب عليها حكم الصلح ، فذلك لم يقسم فيما قسم بين الثمانين ، والوطيط ، والسلام ، لم يجر لها ذكر صريح في العنوة ، فصار هذا القول قوياً ، انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

قوله : وإن شاء أقر أهلها عليها ، ووضع عليهم الجزية ، وعلى أراضيهم الخراج ، هكذا فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة من الصحابة ، ولم يحمل من خالفه ؛ قلت : روى ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة عثمان بن حنيف " أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز " ح " وأخبرنا بخبر عن ابن أبي ليلى عن الحكم ، ومحمد بن الليسر أن عمر ابن الخطاب وجه عثمان بن حنيف على خراج السواد ، ورزقه كل يوم ربيع شاة وخمسة دراهم ، وأمره أن يمسح السواد عامره وغامره ، ولا يمسح سبخة ، ولا تلاً ، ولا أجمة ، ولا مستنقع ماء ، ولا ما لا يبلغه الماء ، فمسح عثمان كل شيء دون الجبل - يعني حطوان - إلى أرض العرب - وهو أسفل الفرات - وكتب إلى عمر : إني وجدت كل شيء بلغه الماء من عامر وغامر ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، وكان ذراع عمر الذي مسح به السواد ذراعاً وقبضة ، فكتب إليه عمر : أن افرض الخراج على كل جريب عامر أو غامر ، عمله صاحبه ، أو لم يعمل ، درهما وقفيز ، وافرض على الكرم ، وعلى كل جريب عشرة دراهم ، وعلى الرطاب خمسة دراهم ، وأطعمهم النخل والشجر ، وقال : هذا قوة لم على عمارة بلادهم ، وفرض على رقابهم ، على الموسر ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى من دون ذلك أربعة وعشرين درهماً ، وعلى من لم يجد شيئاً اتى عشر درهماً ، وقال : درهم لا يميز رجلاً في كل شهر ، ورفع عنهم الرق بالخراج الذي وضعه في رقابهم ، وجعلهم أكره في الأرض ، فحمل من خراج سواد الكوفة إلى عمر

في أول سنة، ثمانون ألف ألف درهم، ثم حمل من قابل، مائة وعشرون ألف ألف درهم، ولم يزل كذلك، انتهى. ورواه ابن زنجويه في "كتاب الأموال" حدثنا الهيثم بن عدى أنبأني عبد الله بن عباس^(١) عن الشعبي "ح" وأنبأنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز "ح"، قال الهيثم: وأنبأنا ابن أبي ليلى عن الحكم، قالوا: وجه عمر عثمان بن حنيف، الحديث.

الحديث الثاني: روى أنه عليه السلام قتل من الأسارى؛ قلت: في الباب أحاديث:

منها حديث ابن خلط: أخرجه البخاري، ومسلم^(٢) عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ دخل عام الفتح، وعلى رأسه مقفر، فلما نزع جاهه رجل فقال: يا رسول الله ابن خلط متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقتلوه، زاد البخاري: قال مالك: ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرماً، انتهى.

وحديث عطية القرظي: أخرجه أصحاب السنن "الأربعة"^(٣) عن عبد الملك بن عمير عنه، قال: كنت فيمن أخذ من سبي قريظة، فكانوا يقتلون من أنبت، ويتركون من لم ينبت، فكنت فيمن ترك، انتهى. وينظر "أطراف الصحيح".

حديث آخر: روى البيهقي في "دلائل النبوة" أخبرنا أبو علي الرودباري ثنا الحسين ابن الحسن بن أيوب الطوسي ثنا ابن أبي مرة ثنا المقرئ ثنا الليث حدثني أبو الزبير عن جابر، قال: رمى سعد بن معاذ يوم الأحزاب، فقطعوا أكله، فحسمه رسول الله ﷺ بالنار، فانتفخت يده، فتركه، فزفه الدم، فحسمه أخرى، فانتفخت، فلما رأى سعد ذلك، قال: اللهم لا تخرج نفسي حتى تفر عيني من بني قريظة، فاستمسك عرقه، فافطر قطرة حتى نزولاً على حكم سعد بن معاذ، فأرسل إليه رسول الله ﷺ، فحكم أن يقتل رجالهم، وتسبى نساءهم، وذرايعهم يستعين بهم المسلمون، فقال رسول الله ﷺ لسعد: لقد أصبت حكم الله فيهم، وكانوا أربعائة، فلما فرغ من قتلهم افتتق عرقه، فمات، انتهى. وينظر "الأطراف"، وأخرجه عن ابن إسحاق، فذكر قصة قريظة، إلى أن قال: ثم استنزلوا - يعني أسارى قريظة - فحبسهم رسول الله ﷺ بالمدينة في دار

(١) عبد الله بن عباس بن عبد الله الهمداني، يكنى أبا الجراح. روى عن الشعبي، وغيره، روى عنه الهيثم ابن عدى، ذكره في "اللسان"، ص ٣٢٢ - ج ٣، وقال في "التعريب": عبد الله بن عباس، ويقال له: ابن عباس أيضاً، انتهى. (٢) عند البخاري في "المغازي" - باب غزوة الفتح في رمضان، ص ٦١٢ - ج ٢، وعند مسلم في "الحج" - باب تحريم مكة، ص ٤٣٦ - ج ١ (٣) عند الترمذي في "السير" - باب مبايعه في النزول على الحكم، ص ٢٠٥ - ج ١

زينب بنت الحارث امرأة من بني النجار ، ثم خرج رسول الله ﷺ إلى موضع بسوق المدينة ، فخذق فيه خندقاً ، ثم بعث إليهم فكان يؤتى بهم أرسالا ، فتضرب أعناقهم في ذلك الخندق ، والمكثر لهم يقول : ما بين الثمانمائة والتسعمائة ، الحديث بطوله .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن سعيد بن جبير أن رسول الله ﷺ قتل يوم بدر ثلاثة من قريش صبراً : المطعم بن عدى ، والنضر بن الحارث . وعقبة بن أبي معيط ؛ ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ، وقال : هكنا يقول هشيم : المطعم بن عدى وهو غلط ، وإنما هو طعيمة بن عدى ، وهو أخو المطعم ، وأهل المغازي ينكرون قتل مطعم ابن عدى يومئذ ، ويقولون : مات بمكة قبل بدر ، والذي قتل يوم بدر أخو طعيمة ، ولم يقتل صبراً ، وإنما قتل في المعركة ، ويصدق هذا حديث الزهري أن النبي ﷺ قال لجبير بن مطعم حين كلبه في الأسارى : شيخ لو كان أقاتنا شفعناه - يعني أباه مطعم بن عدى - فكيف يكون مقتولا يومئذ والنبي ﷺ يقول فيه ذلك ، انتهى .

قوله : وفي "السير الكبير" أنه لا بأس به - يعني فداء أسرى المشركين بما لا يأخذه منهم - إذا كان بالمسلمين حاجة ، استدلالاً بأسارى بدر ؛ قلت : أخرج مسلم ^(١) عن أبي زميل عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، قال : لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين ، وهم ألف ، وأصحابه ثلثمائة وسبعة عشر رجلاً ، إلى أن قال : فقتلوا يومئذ سبعين ، وأسروا سبعين ، قال ابن عباس : فلما أسروا الأسارى قال رسول الله ﷺ لا يبر ، وعمر : ماترون في هؤلاء الأسارى ؟ فقال أبو بكر : يارسول الله هم بنو الم والعشيرة ، أرى أن نأخذ منهم فدية ، فتكون لنا قوة على الكفار ، وقال عمر : يارسول الله أرى أن تضرب أعناقهم ، فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ، ولم يهو ما قال عمر ، فلما كان من الغد وجد عمر النبي ﷺ قاعداً يبكي ، فسأله ، فقال : أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء ، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة ، فأنزل الله ﴿ ما كان لنبي أن تكون له أسرى ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالاً ﴾ فأحل الله الغنيمة لهم ، مختصر ، وأخرج أبو داود ^(٢) ، والنسائي عن سفيان بن حبيب ثنا شعبة عن أبي العنيس عن أبي الشعثاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعمائة ، انتهى . قال في "التنقيح" : ورواه أبو بجر البكرأوى عن شعبة ، وأبو العنيس هذا هو الأكثر ، لا يسمى ، انتهى .

(١) عند مسلم في "المجاد" ، ص ٩٣ - ح ٢ (٢) عند أبي داود في "المغازي" - باب في فداء الأسير

بالمال ، ص ١٠ - ح ٢

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس ، قال : استشار رسول الله ﷺ الناس في الأسارى يوم بدر ، فقال : إن الله قد أمكنكم منهم ، فقال عمر ابن الخطاب : يا رسول الله اضرب أعناقهم ، قال : فأعرض عنه رسول الله ﷺ ، ثم عاد عليه السلام ، فقال : يا أيها الناس إن الله قد أمكنكم منهم ، وإنما هم إخوانكم بالأمس ، فقال عمر مثل ذلك ، فأعرض عنه عليه السلام ، ثم عاد عليه السلام ، فقال مثل ذلك ، فقال أبو بكر : يا رسول الله نرى أن تغفو عنهم ، وأن تقبل منهم الفداء ، قال : فذهب عن وجه رسول الله ﷺ ما كان من الغم ، ثم عفا عنهم ، وقبل منهم الفداء ، وأنزل الله : ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم ﴾ الآية ، انتهى .

حديث آخر : روى الواقدي في "كتاب المغازي" حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر ابن قتادة عن يزيد بن النعمان بن بشير عن أبيه ، قال : جعل رسول الله ﷺ الفداء يوم بدر أربعة آلاف لكل رجل ، انتهى . حدثنا إسحاق بن يحيى ، سألت نافع بن جبير ، كيف كان الفداء يوم بدر ؟ قال : أرفعهم أربعة آلاف إلى ثلاثة آلاف ، إلى ألفين ، إلى ألف ، إلى قوم لا مال لهم ، من عليهم رسول الله ﷺ ، وأن المطلب بن أبي وداعة ، أسر أبوه أبو وداعة يومئذ ، ففداه ابنه المطلب بأربعة آلاف درهم ، مختصر . حدثني ابن أبي حبيبة عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال : قال : وأسروا يومئذ الحارث بن أبي وجزة ، أسره سعد بن أبي وقاص ، فقدم في فدائه الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، فاقفاه بأربعة آلاف ، انتهى . وحدثني أيوب بن النعمان ، قال : وأسروا يومئذ أبو عزيز ابن عمير ، وهو أخو مصعب بن عمير لأبيه ، وأمه ، وقع في يد محرز بن فضلة ، فقال مصعب لمحرز : أشدد يدك به ، فإن له أمانة بكثرة المال ، فقال له أبو عزيز : هذه وصاتك بي يا أخي ؟ فقال : إن محرزا أخى دونك ، فبعث أمه عنه بأربعة آلاف ، قال : والسائب بن أبي حبيش بن المطلب ابن أسد بن عبد المزى أسره عبد الرحمن بن عوف ، والحارث بن عائد بن أسد أسره حاطب بن أبي بلتعة ، وسالم بن سماح أسره سعد بن أبي وقاص ، فقدم في فدائهم عثمان بن أبي حبيش بأربعة آلاف لكل رجل ، قال : وعاليد بن هشام بن المغيرة ، وأميه بن أبي حذيفة بن المغيرة أسره بلال ، وعثمان بن عبد الله بن المغيرة ، فقدم في فدائهم عبد الله بن أبي ربيعة ، فاقفاهم بأربعة آلاف لكل رجل ، قال : والوليد بن الوليد بن المغيرة أسره عبد الله بن جحش ، فقدم في فدائه أخوه خالد ، وهشام ابن الوليد ، فاقفياه بأربعة آلاف ، ثم خرجا به ، حتى بلغا به ذا الحليفة ، فرجع الوليد إلى النبي ﷺ وأسلم ، قال : وقيس بن السائب أسره عبدة بن الحسحاس ، فقدم في فدائه أخوه فروة

ابن السائب ، فاقده بأربعة آلاف درهم ، فيها عرض ، قال : وأبو المنذر بن أبي رفاعة أسر ، فاقضى بألفين ، وعبد الله أبو عطاء بن السائب أسره سعد بن أبي وقاص ، فاقضى بألف درهم ، قال : وفروة ابن خنيس ^(١) بن حذافة أسره ثابت بن أقرم ، قدم في فداؤه عمرو بن قيس ، فاقده بأربعة آلاف درهم ، قال : وسهيل بن عمرو بن شمس أسره مالك بن الدخشم ، فقدم في فداؤه مكرز بن حفص . وكان سهيل مال بمكة ، فقال لم مكرز : احبسوني مكانه ، وخلواسيله . فخلوا سهيل ، وحبسوا مكرز بن حفص . وبعث سهيل بالمال مكانه من مكة . مختصر من كلام طويل .

أحاديث الخصوم في المفاداة بالأسارى : واستدل الشافعى ، وأحمد في جواز المفاداة بالأسارى بأحاديث : منها ما أخرجه مسلم ^(٢) عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه ، قال : خرجنا مع أبي بكر ، أمره علينا رسول الله ﷺ فغزونا فزاره ، فلما كان بيننا وبين الماء ساعة ، أمرنا أبو بكر فعرسنا ، ثم شن الغارة ، ثم نظرت إلى عتق فيهم الذرارى ، فخشيت أن يسبقوني إلى الجبل ، فرميت بسهم بينهم وبين الجبل ، فلما رأوا السهم وقفوا ، فجئت بهم أسوقهم ، وفيهم امرأة من بنى فزاره ، عليها قشع من آدم ، والقشع : الطلع ، معها ابنة لها من أحسن الناس ، فسقطهم حتى أتيت بهم أبا بكر ، فنفلى ابتها ، فقدمنا المدينة ، فلقيني رسول الله ﷺ في السوق ، فقال لى : ياسلمة ؛ هب لى المرأة لله أبوك ، قلت : هى لك يا رسول الله ، فوالله ما كشفت لها ثوباً ، فبعث بها رسول الله ﷺ إلى مكة ؛ فقضى بها ناساً من المسلمين ، كانوا أسروا بمكة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والترمذى ^(٣) عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين ، انتهى . بلفظ الترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح ، وطوله مسلم ، وأبو داود بقصة العضباء ، أخرجاه في " كتاب النذور والإيمان " .

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ من على بعض الأسارى يوم بدر ؛ قلت : روى البخارى في " صحيحه " ^(٤) من حديث نافع أن عمر بن الخطاب أصاب جاريتين من سبي حنين ، فوضعهما في بعض بيوت مكة ، قال : فمن رسول الله ﷺ على سبي حنين ، فجعلوا يسعون

(١) قلت : وى " السيرة - لابن همام - فى باب من أسر من قريش يوم بدر ، فروة بن قيس

(٢) عند مسلم فى " المجاهد - باب فداء المسلمين بالأسارى " ، ص ٨٩ - ج ٢ (٣) عند مسلم فى " النذور والإيمان " ، ص ٤٥ - ج ٢ ، وعند أبى داود فيه " باب النذر فيما لا يملك " ، ص ١١٣ - ج ٢ ، وعند الترمذى فى " السير - باب مجاهد فى قتل الأسارى والعداء " ، ص ٢٠٣ - ج ١ (٤) عند البخارى فى " المجاهد - باب ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم يعطى للزلفة قلوبهم " ، ص ٤٤٥ - ج ١

في السكك، قال عمر: يا عبد الله، أنظر ما هذا؟ فقال: من رسول الله ﷺ على السبي، قال: اذهب، فأرسل الجاريتين، ومختصر، هذا من أحاديث الباب، والذي بعده حديث الكتاب. ومن أحاديث الباب: ما أخرجه البخاري ^(١) عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: لو كان المطعم بن عدى حياً، ثم كلنى في هؤلاء التتى لتركهم له، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٢) من طريق بن إسحاق حدثني يحيى بن عباد ابن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة، قالت: لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب بنت رسول الله ﷺ في فداء أبي العاص بمال، وبعث فيه بقلادة كانت خديجة أدخلتها بها على أبي العاص حين بنى عليها، فلما رأى النبي ﷺ ذلك رق لها رقة شديدة، وقال لأصحابه: إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها، وتردوها عليها الذي لها فافعلوا، قالوا: نعم يارسول الله، ففعلوا، وأطلقوه، وردوا عليها الذي لها، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک" - في المنازى "وزاد فيه: وكان رسول الله ﷺ قد أخذ عليه أن يخلى زينب إليه، ففعل، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه ابن سعد في "الطبقات" ^(٣) حدثنا الواقدي حدثني المنذر بن سعد مولى بني أسد بن عبد العزى عن عيسى بن معمر عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أن أبا العاص بن الربيع كان فيمن شهد بدرًا مع المشركين، فأسره عبد الله بن جبير بن النعمان الأنصاري، فلما بعث أهل مكة في فداء أسراهم قلم في فداء أبي العاص أخوه عمرو بن الربيع، وبعثت معه زينب بنت رسول الله ﷺ، وهى يومئذ بمكة بقلادة لها، كانت لخديجة بنت خويلد، فأدخلتها عليه بتلك القلادة، فبعثت بها في فداء زوجها أبي العاص، فلما رأى رسول الله ﷺ القلادة عرفها، فرق لها، وترحم على خديجة، وقال: إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها، وتردوها عليها متاعها فافعلوا، قالوا: نعم يارسول الله، فأطلقوا أبا العاص، وردوا على زينب قلاطها، وأخذ النبي ﷺ على أبي العاص أن يخلى سبيلها إليه، فوعده ذلك وفعل، انتهى. قال الواقدي: وهذا عندنا أثبت من رواية من روى أن زينب هاجرت مع أبيها ﷺ. انتهى. وقد تقدم في "النكاح" أن زينب هاجرت مع أبيها، والله أعلم.

وقال ابن هشام في "السيرة" - في غزوة بدر الكبرى: "قال ابن إسحاق: وكان من سمى لنا من

(١) هند البخارى في "المجاهد" - باب مدنى التى صلى الله عليه وسلم على الاسارى من غير أن يخلص ،، ص ٤٤٣ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "المنازى" - باب في فداء الأسير بمال ،، ص ١١ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في المنازى ،، ص ٢٣ - ج ٣ (٣) هند ابن سعد في "ترجمة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم" ،، ص ٢٠ - ج ٨

أسارى بدر ممن من عليه بغير فداء أبو العاص بن الربيع ، من عليه رسول الله ﷺ بعد أن بعثت زينب بنت رسول الله ﷺ بفدائه ، وردده عليها ، والمطلب بن حنطب أسره أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري ، غلّى سيله ، فلحق بقومه ، وصفي بن أبي رفاعه بقى فى يدي أصحابه ، فلما لم يأت أحد فى فدائه أخذوا عليه ليعثوا إليهم بفدائه ، فخلوا سيله ، فلم يف لهم بشيء ، وأبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان بن جمح الجحى ، كان محتاجا ذا بنات ، فكلّم رسول الله ﷺ ، فنّ عليه ، وأخذ عليه أن لا يظهر عليه أحداً ، وامتدح النبي ﷺ بأبيات ذكرها ، ثم أعاد خبره فى غزوة أحد ، وزاد : فقال له يوما : يا رسول الله أفلنى ، فقال له النبي ﷺ : والله لا تمسح عارضيك بمكة بعدها ، تقول : خدعت محمدًا مرتين ، يا بيزر اضرب عنقه ، فضرب الزبير عنقه ، انتهى . وروى الواقدي فى "كتاب المغازى" حدثني محمد بن عبد الله عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : آمن رسول الله ﷺ من الأسرى يوم بدر أباعه عمرو بن عبد الله بن عمير الجحى ، وكان شاعراً ، فقال : يا محمد لى خمس بنات ليس لهن شيء ، وأنا أعطيك موثقاً لا أقاتلك ؛ ولا أكثر عليك أبداً ، فتصدق بي عليهن يا محمد ، فأعتقه رسول الله ﷺ ، فلما كان يوم أحد جاءه صفوان بن أمية ، فقال له : اخرج معنا ، وضمن له إن قتل أن يجعل بناته مع بناته ، وإن عاش أعطاه ما لا كثير ، فخرج معهم ، وجعل يدعو العرب ويحشرها ، فأسر ، ولم يؤسر من قريش غيره ، فقال : يا محمد إنما أخرجت كرهاً ، ولى بنات فامن على ، قال : لا والله لا تمسح عارضيك بمكة ، تقول : سخرت بمحمد مرتين ، يا عاصم بن ثابت اضرب عنقه ، فقدمه عاصم ، فضرب عنقه ، انتهى . وحدثني عامر بن يحيى ^(١) عن أبي الحويرث قال : وأسر يومئذ من بنى المطلب بن عبد مناف رجلان : السائب بن عبيد ، وعبيد بن عمرو بن علقمة ، وكان لآمالهما ، ولم يقدم فى فدائهما أحد ، فأرسلهما رسول الله ﷺ بغير فدية ، انتهى . وحدثني محمد بن يحيى بن سهل عن أبي عمير ، قال : وعمرو بن أبي سفيان صار فى سهم النبي ﷺ بالقرعة ، كان أسره على ، فأرسله النبي ﷺ بغير فدية ، انتهى . قال : ووهب بن عمير بن وهب بن خلف أسره رفاعه بن رافع الزرقى ، فقدم أبوه فى فدائه عمير بن وهب بن خلف ، فأسلم ، فأرسل له ابنه بغير فداء .

الحديث الرابع : روى أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الشاة إلا لما كلة ؛ قلت : غريب ؛ وروى ابن أبي شيبة فى "مصنفه" حدثنا محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد ، قال : حدثت أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يتبع يزيد بن أبي سفيان ، فقال : إني أوصيك بعشر : لا تقتلن

صياً ، ولا امرأة ، ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا تعقرن شاة ، ولا بقرة ، إلا لما كلة ، ولا تخربن عامراً ، ولا تفرقن غنلاً ، ولا تحرقته ، ولا تجبن^(١) ، ولا تقتل ، انتهى . وهو في "موطأ مالك"^(٢) - في أول الجهاد ، وقال أبو مصعب : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ، أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً ، إلى آخره .

قوله : بخلاف التحريق ، قبل الذبح ، فانه منهي عنه ؛ قلت : فيه أحاديث : فأخرج البخاري عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة ، قال : بعثنا رسول الله ﷺ في بعث ، فقال لنا : إن وجدتم فلاناً وفلاناً ، فأحرقوهما بالنار ، فلما خرجنا دعانا رسول الله ﷺ ، فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً ، فاقتلوهما ولا تحرقوهما ، فانه لا يعذب بها إلا الله ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" ، وسوى الرجلين ، فقال فيه : فقال : إن وجدتم هبار بن الأسود ، ونافع بن عبد القيس ، فحرقوهما بالنار ، قال : وكانا قد نخسا بزئب ، بعث رسول الله ﷺ حين خرجت من مكة إلى النبي ﷺ ، فلم تزل ضيئة حتى ماتت ، فلما خرجنا دعانا ، الحديث : وطوله البيهقي في "دلائل النبوة" ، وفيه : إن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة خرجت ابنته زئب تريد أن تلحق بأبيها مخفية ، فأدركها هبار بن الأسود ، ونافع بن قيس الفهري ، فروعاهما بالرمح ، وهي في هودجها حتى صرعاها ، وألقت مافي بطنها ، وأهريقتهما ، وكانت تحت أبي العاص ، وكذلك ابن سعد في "الطبقات" طوله ، وقال فيه : وكان النبي ﷺ قد قتل أخوى هبار بن الأسود يوم بدر ، زمعة ، وعقيل ابني الأسود .

حديث آخر : أخرجه البخاري أيضاً^(٣) في استنابة المرتدين أن علياً أتى بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ، لنهي رسول الله ﷺ : لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم ، لقوله عليه السلام : من بدل دينه فاقتلوه ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود^(٤) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فانطلق لحاجته ، فرأى حرة معها فرغان ، فأخذنا فرخبها ، فجاءت الحرة ، فجعلت تفرش ، فقال النبي ﷺ : من لجع هذه بولدها ، ردوه عليها ، ورأى قرية نمل قد حرقناها ، فقال : من حرق هذه ؟ قلنا : نحن ، قال : إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار ، انتهى . قال المنذرى : ذكر البخاري ، وابن أبي حاتم أن عبد الرحمن بن عبد الله سمع من أبيه ، وصحح الترمذي حديثه عنه في "جامعه" .

(١) وفي - نسخة [س] - "ولا تخجن" ، (٢) عند مالك في "الموطأ" - باب النهي عن قتل النساء والولدان في الفزوة ، ص ١٦٧ (٣) عند البخاري في "كتاب استنابة المرتدين" - باب حكم المرتد المرتدة ، ص ١٠٢٣ - ج ٢ (٤) عند أبي داود في "المنهازي" - باب في كراهية حرق العدو بالنار ، ص ٧ - ج ٢

حديث آخر: أخرج البزار في "مسنده" عن عثمان بن حبان، قال: كنت عند أم الدرداء، فأخذت برغوثاً فألفته في النار، فقال: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: لا يعذب بالنار إلا رب النار، انتهى. وسكت عنه.

الحديث الخامس: روى أنه عليه السلام نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب؛ قلت: غريب جداً؛ واستدل به المصنف على منع جواز قسّم الغنائم في دار الحرب، قال: لأن البيع في معنى القسمة، فكما لا يجوز البيع كذلك لا يجوز القسمة.

الحديث السادس: قال عليه السلام: الغنيمة لمن شهد الواقعة، ثم قال المصنف: والمشهور وقفه على عمر؛ قلت: غريب مرفوعاً، وهو موقوف على عمر، كما قال المصنف: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا وكيع ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن أهل البصرة غزوا نهاوند، فأمدّم أهل الكوفة، وعليهم عمار بن ياسر، فظهروا، فأراد أهل البصرة أن لا يقسموا لأهل الكوفة، فقال رجل من بني تميم: أيها العبد الأجدع، تريد أن تشاركنا في غنائمنا؟ وكانت أذنه جدعت مع رسول الله ﷺ، قال: خير أذن سيئت، ثم كتب إلى عمر، فكتب عمر: إن الغنيمة لمن شهد الواقعة، انتهى. ورواه الطبراني في "معجمه"، والبيهقي في "سننه"، وقال: هو الصحيح من قول عمر، انتهى. وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن بختري بن مختار العبدى عن عبد الرحمن بن مسعود عن علي، قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة، انتهى. قال ابن عدى: وبختري هذا لا أعلم له حديثاً منكراً، انتهى.

أحاديث القسمة لمن غاب عن الواقعة: لمذهبنا حديث أبي موسى في "الصحيحين" (١) عن أبي بردة عنه قال: بلغنا مخرج النبي ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا مهاجرين إليه، أنا وإخوان لي، أنا، أصغرهم: أحدهما أبو بردة، والآخر أبو رهم، في بضع وخمسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينة، فألقنا إلى النجاشي بالحبيشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب، وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله ﷺ بعثنا ههنا، وأمرنا بالإقامة، فأقيموا معنا، فأقنا حتى قدمنا، فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر، فأقسم لنا، ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر، إلا أصحاب سفينتنا، مختصر. وحمله بعض الشافعية على أنهم شهدوا قبل حوز الغنائم، وقال ابن حبان في "صحيحه": إنما أعطاهم

(١) عند البخاري في ٦٦ المأزى - باب غزوة خيبر، ص ٦٠٧ - ج ٢، وعند مسلم "باب في فضائل جعفر، وأهل سفينتهم"، ص ٣٠٤ - ج ٢

من خمس خمسة عليه السلام ليستميل به قلوبهم، ولم يعطهم من الغنيمة، لأنهم لم يشهدوا فتحه، انتهى .
 حديث الخصم : وللشافعية ما أخرجه البخاري ^(١) ، عن أبي هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ ، أباناً على سرية من المدينة قبل نجد ، فقدم أبان ، وأصحابه على رسول الله ﷺ بخير ، بعد ما افتتحها ، إلى أن قال : فلم يقسم لهم ، مختصر .

الحديث السابع : قال عليه السلام في "طعام خير" : «كلوها، واعلفوها، ولا تحملوها» ؛ قلت : رواه البيهقي في "كتاب المعرفة" أخبرنا علي بن محمد بن بشر ، أنا أبو جعفر الرزاز ثنا أحمد بن الخليل ثنا الواقدي عن عبد الرحمن بن الفضل عن العباس بن عبد الرحمن الأشجعي عن أبي سفيان عن عبدالله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ يوم خير : «كلوا، واعلفوا، ولا تحملوا» ، انتهى . قلت : رواه الواقدي في "كتاب المغازي" بغير هذا السند ، فقال : حدثني ابن أبي سبرة عن إسحاق ابن عبدالله بن أبي فروة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبدالله عن أبيه ، قال : لما اتينا إلى الحصن ، والمسلمون جياع ، إلى أن قال : فوجدنا والله فيه من الأاطعمة ما لم يظن أن هناك من الشعر ، والتمر ، والسمن ، والعسل ، والزيت ، والودك ، ونادى منادى رسول الله ﷺ : «كلوا، واعلفوا، ولا تحملوا» ، يقول : ولا تخرجوا به إلى بلادكم ، فكان المسلمون يأخذون مدة مقامهم طعامهم ، وعلف دوابهم ، لا يتمتع أحد من ذلك ، مختصر . قال البيهقي : في إسناده ضعف ، ويعارضه حديث رواه أبو داود في "سننه" ^(٢) من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن حرشف الأزدي حدثه عن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، قال : كنا نأكل الجوز في الغزو ، ولا نقسمه ، حتى أن كنا نلجئ إلى رحالنا ، وأخرجتنا منه مملوءة ، انتهى . قال البيهقي : وسند الآخر ضعيف ، قال ابن القطان "في كتابه" : وابن حرشف هذا لا أعرفه موجوداً في شيء من كتب الرجال التي هي مظان ذكره ، فهو مجهول جداً ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج البخاري ، ومسلم ^(٣) عن عبدالله بن المغفل ، قال : دلى جراب من شحم ، فالتزمت ، ثم قلت : لا أعطى من هذا اليوم أحداً شيئاً ، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يتبسّم ، انتهى . وزاد أبو داود الطيالسي في "مسنده" : وقال له عليه السلام : هو لك ، قال ابن القطان

(١) عند البخاري في "غزوة خيبر" ، ص ٦٠٨ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "المغازي" - باب في حل الطعام من أرض العدو ، ص ١٣ - ج ٢ (٣) عند البخاري في "الجهاد" ، ص ٤٦ - ج ١ ، وعند مسلم في "الجهاد" ، ص ٩٧ - ج ٢

في "كتابه": وهذه الزيادة مفيدة، لأنها نص في إباحة له، وهي صحيحة الإسناد، فانه رواها عن سليمان بن المغيرة العبيسي عن حميد بن هلال العدوي عن عبد الله بن مغفل، فذكره، انتهى.

حديث آخر: أخرجه البخاري أيضاً^(١) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال: كنا نصيب في مغازينا العسل، والعنب، فأكله ولا نرفعه، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود في "سننه"^(٢)، عن محمد بن أبي مجالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قلت: هل كنتم تغمسون - يعني الطعام - في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، فكان الرجل يحمي - فيأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينصرف، انتهى.

حديث آخر: روى الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن أبي زرعة ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني ثنا أبو سلة العاقل^(٣) ثنا الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، قال: عشر مباحة للمسلمين في مغازيهم: العسل، والماء، والملح، والطعام، والخل، والزبيب، والجلد الطري، والحجر، والعود ما لم ينحت، انتهى.

حديث آخر موقوف: أخرجه البيهقي عن هاني بن كلثوم أن صاحب جيش الشام كتب إلى عمر: إنا فتحنا أرضاً كثيرة الطعام والعلف، فكرهت أن أنقدم في شيء من ذلك إلا بأمرك، فكتب إليه، دع الناس يأكلون ويلغفون، فمن باع شيئاً بذهب أو فضة، فقيه خمس الله، وسهام المسلمين، انتهى.

الحديث الثامن: قال عليه السلام: «من أسلم على مال فهو له»؛ قلت: رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث يس الزيات عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلم على شيء فهو له، انتهى. ورواه ابن عدى في "الكامل"، وأعله ييس، وأسند تضعيفه عن البخاري، والنسائي، وابن معين، ووافقه، وقال: عامة أحاديثه غير محفوظة، انتهى. ورواه البيهقي، وقال إنما يروى عن ابن أبي مليكة، وعن عروة مرسلًا، انتهى، ومرسل عروة قال صاحب "التنقيح": رواه سعيد بن منصور حدثنا عبد الله بن المبارك عن حيرة ابن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلم على شيء فهو له»، قال: وهو مرسل صحيح، انتهى.

(١) عند البخاري في "المجاهد"، ص ٤٤٦ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "المنازى - باب في النبي من النبي"، ص ١٣ - ج ٢ (٣) وفي نسخة [س] - "العامل"،

أحاديث الباب : قال البخارى فى " صحيحه ^(١) " باب إذا أسلم قوم فى دار الحرب ، ولهم مال وأرضون ، فهى لهم " وساق بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له ، يقال له : هنى على الحى ، فقال : يا هنى أضمت جناحك على المسلمين ، واتق دعوة المظلومين ، فإن دعوة المظلوم مستجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ، وإياى ، ونعم ابن عوف ، ونعم ابن عفان ، فانهما إن تهاك ماشيتهما يرجعان إلى نخل ، وزرع ، وإن رب الصريمة والغنيمة إن تهاك ماشيتهما ، يأتينى بيته ، فيقول : يا أمير المؤمنين أقتاركهم أنا لا أبالك ، فالما والكلاء أهون على من الذهب والورق ، وأيم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم ، إنها بلادهم ، قاتلوا عليها فى الجاهلية ، وأسلبوا عليها فى الإسلام ، والذى نفسى بيده ، لولا المال الذى أحل عليه فى سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شبرا ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود فى " سننه ^(٢) " فى كتاب الخراج " عن أبان بن عبد الله بن أبي حازم عن عثمان بن أبي حازم عن أبيه عن جده صخر بن العيلة أن رسول الله ﷺ غزا قتيقا ، فلما أن سمع بذلك صخر ركب فى خيل يمد النبى ﷺ ، فوجد النبى ﷺ قد انصرف ، ولم يفتح ، فجعل صخر حيثئذ عهد الله وذمته أن لا يفارق هذا القصر حتى ينزلوا على حكم رسول الله ﷺ ، فكتب إليه صخر ، أما بعد : فإن قتيقا قد نزلت على حكمك يا رسول الله ، وأنا مقبل إليهم ، وهم فى خيل ، فأمر رسول الله ﷺ بالصلاة جامعة ، فدعا لاجس عشر دعوات ، اللهم بارك لاجس فى خيلها ورجالها ، فأناه القوم ، فتكلم المغيرة بن شعبة ، فقال : يابى الله إن صخرأ أخذ عمتى ، ودخلت فيما دخل فيه المسلمون ، فدعاه ، فقال : يا صخر إن القوم إذا أسلبوا أحرزوا دماهم ، وأموالهم ، فادفع إلى المغيرة عمته ، فدفعها إليه ، وسأل نبى الله ﷺ ما لى سلمي ، قد هربوا عن الإسلام ، وتركوا ذلك الماء ، فقال : يابى الله أنزلنيه أنا وقومى : قال : نعم ، فأنزله . وأسلم - يعنى السليين - فأتوا صخرأ ، فسأله أن يرفع إليهم الماء ، فأبى ، فأتوا النبى ﷺ ، فقالوا : يابى الله أسلنا ، وأتيننا صخرأ ليدفع إلينا مائنا ، فأبى علينا ، فدعاه ، فقال : يا صخر إن القوم إذا أسلبوا أحرزوا دماهم وأموالهم ، فادفع إلى القوم مائهم ، قال : نعم يابى الله ، فرأيت وجه رسول الله ﷺ يتغير

(١) عند البخارى فى " المجاهد - باب إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال " ، ص ٤٣٠ - ج ١

(٢) عند أبى داود فى " الخراج - باب فى إقطاع الأراضين " ، ص ٨٠ - ج ٢

عند ذلك حرره حيائهم وأخذ الجارية وأخذ الملاء، انتهى. ورواه أحمد، والدارمي، وإسحاق بن راهويه، والبخاري في "مسانيدهم"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، والطبراني في "معجمه" قال المنذرى: وأبان بن عبد الله وقته ابن معين، وقال أحمد: صدوق، صالح الحديث، وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان ممن غش غلطه وخطأه، وانفرد بالمناكير، وصخر بن العيلة، ويقال: ابن أبي العيلة، له حجة، والعيلة أمه - بعين مهملة مفتوحة، بعدها ياء آخر الحروف -، انتهى.

فصل في كيفية القسمة

الحديث التاسع: روى أنه عليه السلام قسم أربعة أخماس الغنيمة بين الغانمين؛ قلت: أخرج الطبراني في "معجمه" عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة، فضرب ذلك الخمس في خمسة، ثم قرأ ﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، فأن الله خمسة ﴿الآية﴾، فجعل سهم الله وسهم الرسول واحداً، ولذى القربى سهماً، ثم جعل هذين السهمين قوة في الخيل والسلاح، وجعل سهم اليتامى، وسهم المساكين، وسهم ابن السبيل لا يعطيه غيرهم، ثم جعل الأربعة أسهم الباقية، للفرس، سهمان، ولراكب سهم، وللراجل سهم، انتهى. ورواه ابن مردويه في "تفسيره - في سورة الأنفال" فقال: حدثنا دعلج بن أحمد ثنا العباس ابن الفضل الأسقاطي ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو شهاب عن ورقاء عن نешل عن الضحاك عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة، فضرب ذلك الخمس في خمسة، ثم قرأ ﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، فأن الله خمسة وللرسول. وقال: قوله: ﴿فَأَنَّ اللَّهَ﴾ مفتاح كلام الله، ما في السموات وما في الأرض لله، ثم جعل سهم الله وسهم الرسول واحداً، ولذى القربى سهماً، فجعل هذين السهمين قوة في الخيل والسلاح، وجعل سهم اليتامى، والمساكين، وابن السبيل لا يعطيه غيرهم، وجعل الأربعة أسهم الباقية للفرس سهمين، ولراكب سهم، وللراجل سهم، انتهى. وروى أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، قال: كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس، فأربعة منها لمن قاتل عليها، وخمس واحد يقسم على أربعة، فربع لله وللرسول، ولذى القربى - يعني قرابة النبي ﷺ - فما كان لله والرسول فهو لقرابة النبي ﷺ، ولم يأخذ النبي ﷺ من الخمس شيئاً، والربع الثاني لليتامى، والربع الثالث للمساكين، والربع الرابع لابن السبيل، وهو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسكين، انتهى. وروى الطبراني في "تفسيره - في سورة الحشر" حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الأعلى ثنا سعيد عن قتادة في قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية،

قال : كانت الغنيمة تخمس بخمسة أخماس ، فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ، ويخمس الخمس الباقي على خمسة أخماس ، فخمس لله ورسوله ، وخمس لقراءة رسول الله ﷺ في حياته ، وخمس لليتامى ، وخمس للمساكين ، وخمس لابن السبيل ، فلما قبض رسول الله ﷺ جعل أبو بكر ، وعمر رضي الله عنهما هذين السهمين ، سهم الله والرسول ، وسهم قرابته ، لحملا عليه في سبيل الله صدقة عن رسول الله ﷺ ، انتهى .

الحديث العاشر : روى ابن عمر أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهماً ؛ قلت : أخرجه الجماعة - إلا النسائي - عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ، ولصاحبه سهماً ، انتهى . بلفظ البخاري ^(١) ، وعجت من شيخنا علاء الدين كيف عزاه لأبي داود فقط ؛ مع أن غيره عزاه للصحيحين ، فأنه أعلم ؛ ورواه البخاري في " المغازي - في غزوة خيبر " أنه عليه السلام قسم يوم خيبر للفارس سهمين ، وللراجل سهماً ، قال : وفسه نافع ، فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم ، انتهى . ووقع لعبد الحق ههنا وهم في " كتابه الجمع بين الصحيحين " فانه ذكر تفسير نافع هذا عقيب الحديث الأول ، وليس كما ذكره ، فان البخاري ذكر في هذا الباب حديثين : أحدهما في " الجهاد " : أنه عليه السلام جعل للفارس سهمين ، ولصاحبه سهماً ، انتهى . ولم يذكر غيره ، وبوب له " باب سهام الفرس " ؛ والآخر ذكره في " المغازي - في غزوة خيبر " أنه عليه السلام قسم يوم خيبر للفارس سهمين ، وللراجل سهماً ، وأعقبه بتفسير نافع المذكور ، فجعل عبد الحق تفسير نافع في الحديث الذي في الجهاد ، وليس كما فعل ، وأيضاً فان تفسير نافع إنما يمشى في حديث خيبر ، كما يقتضيه اللفظ ، فتأمل ، والله أعلم ؛ ولفظ مسلم ^(٢) فيه أنه قسم في النفل للفارس سهمين ، وللراجل سهماً ، ولم يذكر في رواية النفل ؛ ولفظ أبي داود ^(٣) فيه : أنه عليه السلام أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهماً له ، وسهمين لفرسه ، وهو لفظ ابن حبان في " صحيحه " ، ولفظ الترمذي ^(٤) ، أنه قسم في النفل للفارس بسهمين ، وللراجل يسهم ؛ ولفظ ابن ماجه ^(٥) ، أنه أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفارس سهماً ، وللراجل سهم ، انتهى .

أحاديث الباب : أخرج أبو داود في " سننه " ^(٦) عن المسعودي حدثني ابن أبي عمرة

(١) عند البخاري في " الجهاد - باب سهام الفرس " ، ص ٤٦ - ج ١ ، وفي " المغازي - في غزوة خيبر " ، ص ٦٠٧ - ج ٢ (٢) وعند مسلم في " الجهاد " ، ص ٩٢ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في " المغازي - باب سهام الخيل " ، ص ١٩ - ج ٢ (٤) عند الترمذي في " السير - باب في سهم الخيل " ، ص ٢٠١ - ج ١ (٥) عند ابن ماجه في " الجهاد - باب قسمة الغنائم " ، ص ٢١٠ - ج ١ (٦) عند أبي داود في " المغازي " ، ص ١٩ - ج ٢

عن أبيه، قال: أتينا رسول الله ﷺ أربعة نفر، ومعنا فرس، فأعطى كل إنسان منا سهماً، وأعطى الفرس سهمين، انتهى. ثم أخرجه عن المسعودي عن رجل من آل أبي عمرة عن أبي عمرة نحوه، وزاد: فكان للفارس ثلاثة أسهم، انتهى. والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود، فيه مقال، وقد استشهد به البخاري.

حديث آخر: أخرجه الطبراني في "معجمه"، والدارقطني في "سننه" (١)، عن قيس ابن الربيع عن محمد بن علي عن أبي حازم مولى أبي رهم عن أبي رهم، قال: شهدت أنا، وأخي خير، ومعنا فرسان، قسم لنا رسول الله ﷺ ستة أسهم: للفرسين أربعة أسهم، ولنا سهمين، فبعنا نصيبنا بكرين، انتهى. قال في "التقيح": قيس ضعفه بعض الأئمة، وأبورهم مختلف في صحته، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن أبي حازم به، وإسحاق ضعيف.

حديث آخر: أخرج الطبراني، والدارقطني أيضاً (٢) عن محمد بن حمران ثنا عبد الله ابن بشر عن أبي كبشة الأنماري عن النبي ﷺ، قال: إني جعلت للفرس سهمين، ولل فارس سهماً، فننقصهما نقصه الله، ومحمد بن حمران القيسي، قال النسائي: ليس بالقوي، وذكره أبو حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب، ما أرى به بأساً، وعبد الله ابن بشر، قال في "التقيح": وعبد الله بن بشر السكسكي تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال النسائي: ليس بثقة، وقال يحيى القطان: لاشئ، وقال أبو حاتم، والدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في "الثقات".

حديث آخر: أخرجه البزار في "مسنده"، والدارقطني أيضاً (٣) عن موسى بن يعقوب حدثني عمتي قرية عن أمها كريمة بنت المقداد عن ضباعة بنت الزبير عن المقداد أن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً، انتهى. زاد الدارقطني في لفظه: يوم خير، وموسى ابن يعقوب فيه لين، وشيخته قرية، تفرد هو عنها.

حديث آخر: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا محمد بن الفضيل بن غزوان ثنا الحجاج عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: أسهم رسول الله ﷺ للفارس ثلاثة أسهم،

(١) عند الدارقطني في "السير"، ص ٤٦٧

(٢) عند الدارقطني في "أوائل السير"، ص ٤٦٧ (٣) عند الدارقطني في "السير"، ص ٤٦٨

وللراجل سهماً ، انتهى . أخبرنا عيسى بن يونس ثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم : سهمان لفرسه ، ولصاحبه سهماً ، انتهى .

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" من طريق ابن المبارك ثنا فليح بن محمد عن المنذر ابن الزبير عن أبيه أن النبي ﷺ أعطى الزبير سهماً ، وفرسه سهمين ، انتهى . قال في "التنقيح" : وفليح ، والمنذر ليسا بمشهورين ، وقال البخاري في "تاريخه" : فليح بن محمد بن المنذر بن الزبير ابن العوام القرشي عن أبيه مرسل ، روى عنه ابن المبارك ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير ، قال : أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم : سهمين لفرسي ، وسهماً لي ، وسهماً لأمي من ذوى القربي ، انتهى . ثم أخرجه عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن الزبير نحوه ، لم يقل فيه : يوم بدر ، ثم أخرجه عن سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده ، قال : ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير ابن العوام بأربعة أسهم : سهم له ، وسهم لأمه ، وهى صفة بنت عبد المطلب ، وسهمين لفرسه ، انتهى . ثم أخرجه عن محمد بن إسحاق ثنا محاضر ثنا هشام بن عروة عن يحيى بن عباد عن عبد الله بن الزبير نحوه ، لم يقل فيه : يوم بدر ، ولا خيبر .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني (٢) عن محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه حدثني هشام بن عروة عن أبي صالح عن جابر ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ غزاة ، فأعطى الفارس منا ثلاثة أسهم ، وأعطى الراجل سهماً ، انتهى . ومحمد بن يزيد بن سنان ، وأبو هزيم ضعيفان ، وأخرجه أيضاً عن الواقدي ثنا أفلح بن سعيد المزني عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي أحمد عن جابر ، نحوه . حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً (٣) . عن الواقدي ثنا أبو بكر بن يحيى بن التضر عن أبيه أنه سمع أبا هريرة ، يقول : أسهم رسول الله ﷺ للفارس سهمين ، ولصاحبه سهماً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً (٤) عن الواقدي ثنا محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده أنه شهد حينئذ مع رسول الله ﷺ ، فأسهم لفرسه سهمين ، وله سهماً ، انتهى . والواقدي مجروح .

(١) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٧١ (٢) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٦٩

(٣) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٧١ (٤) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٧١

حديث آخر : أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا هشام بن يونس اللؤلؤي ثنا أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أن النبي ﷺ أسهم له يوم خيبر ثلاثة أسهم : سهماً له ، وسهمين لفرسه ، انتهى . قال الطبراني : ورواه الناس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهذا تفرد به هشام بن يونس عن أبي معاوية ، انتهى .

حديث آخر : روى البيهقي في "دلائل النبوة" - في باب غزوة قريظة " بسنده عن ابن إسحاق ، قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، قال : لم تقع القسمة ولا السهم ، إلا في غزوة بني قريظة ، كانت الخيل يومئذ ستة وثلاثين فرساً ، فيها أعلم رسول الله ﷺ سهماً الخيل ، وسهمتان الرجال ، فعلى سنتها جرت المقاسم ، فجعل رسول الله ﷺ يومئذ للفارس ، وفرسه ثلاثة أسهم : له سهم ، وفرسه سهمان ، وللراجل سهماً ، مختصر . قال البيهقي : وهذا هو الصحيح المعروف بين أهل المغازي .

الحديث الحادى عشر : روى ابن عباس أن النبي ﷺ أعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً ؛ قلت : غريب من حديث ابن عباس ، وفي الباب أحاديث : منها حديث يجمع بين جارية ، أخرجه أبو داود في "سننه"^(١) عن يجمع بن يعقوب بن يجمع بن يزيد الأنصارى ، قال : سمعت أبي يعقوب بن يجمع ، يذكر عن عمه عبد الرحمن بن يزيد الأنصارى عن عمه يجمع بن جارية الأنصارى وكان أحد القراء الذين قرءوا القرآن ، قال : شهدنا الحديبية مع رسول الله ﷺ ، فلما انصرفنا عنها إذا الناس يهزؤون الأباغر ، فقال بعض الناس لبعض : ما للناس ؟ قالوا : أوحى إلى رسول الله ﷺ فخرجنا مع الناس نوحف ، فوجدنا النبي ﷺ واقفاً على راحلته عند كراع الغميم ، فلما اجتمع عليه الناس ، قرأ عليهم : ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴾ ، فقال رجل : يا رسول الله أفتح هو ؟ قال : نعم ، والذي نفس محمد بيده ، إنه لفتح ، فقسمت خيبر على أهل الحديبية ، قسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهماً ، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة ، فيهم ثلثمائة فارس ، فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهماً ، انتهى . قال أبو داود : هذا وهم ، إنما كانوا مائتي فارس ، فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى صاحبه سهماً ، قال : وحديث ابن عمر أنه عليه السلام أعطى الفارس ثلاثة أسهم أصح ، والعمل عليه ، انتهى . وكذلك رواه محمد في "مسنده" . والطبراني في "معجمه" ،

(١) عند أبي داود في "المغازي" - باب فيمن أسهم له سهم ، ص ١٩ - ج ٢ ، وعند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٦٩ ، وعند الحاكم في "المستدرک" ، ص ١٣١ - ج ٢

وابن أبي شيبة في "مصنفه"، والدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما"، والحاكم في "المستدرک" - في كتاب قسم النبی، وسكت عنه، قال ابن القطان في "كتابه": وعلة هذا الحديث الجهل بحال يعقوب بن مجمع، ولا يعرف روى عنه غير ابنه، وابنه مجمع ثقة، وعبد الرحمن بن يزيد أخرج له البخاري، انتهى كلامه.

حديث آخر: رواه الطبراني في "معجمه" (١) حدثنا حجاج بن عمران السدوسي المصري ثنا سليمان بن داود الشاذكوني ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا موسى بن يعقوب الزمعي عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد عن ضياعة بنت الزبير بن عبد المطلب عن المقداد ابن عمرو أنه كان يوم بدر على فرس، يقال له: سبعة، فأسمهم له النبي ﷺ سمين: لفرسه سهم، وله سهم، انتهى.

حديث آخر: رواه الواقدي في "المغازي" حدثني المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن جعفر ابن خارجة، قال: قال الزبير بن العوام: شهدت بني قريظة فارساً، فضرب لي بسهم، ولفرسي بسهم، انتهى.

حديث آخر: رواه ابن مردويه في "تفسيره" - في سورة الأنفال - حدثنا أحمد بن محمد ابن السري ثنا المنذر بن محمد حدثني أبي ثابتي بن محمد بن هاني عن محمد بن إسحاق حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة، قالت: أصاب رسول الله ﷺ سبايا بني المصطلق؛ فأخرج الخمس منها، ثم قسم بين المسلمين، فأعطى الفارس سمين، والراجل سهماً، انتهى. وفي الباب حديث ابن عمر الآتي بعد "الحديث الثاني عشر".

الحديث الثاني عشر: قال عليه السلام: «للفارس سمان وللراجل سهم»؛ قلت: غريب جداً، وأخطأ من عزاه لابن أبي شيبة، وسيأتي لفظه في الذي بعد هذا.

الحديث الثالث عشر: روى ابن عمر أن النبي ﷺ قسم للفارس سمين؛ قلت: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو أسامة، وابن نمير قالوا: ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سمين، وللراجل سهماً، انتهى. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الدارقطني في "سننه" (٢)، وقال: قال أبو بكر النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة، لأن

(١) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"، ص ٣٤٢ - ج ٥: رواه الطبراني، وفيه الواهدي، وهو ضعيف، انتهى:

(٢) ذكر هذا الكلام الدارقطني في "السير"، ص ٤٦٩، و ص ٤٧٠ - ج ٢

أحمد بن حنبل^(١)، وعبد الرحمن بن بشر، وغيرهما رَوَوْه عن ابن نمير خلاف هذا، وكذلك رَوَاه ابن كرامة، وغيره عن أبي أسامة خلاف هذا - يعني أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم -، ثم أخرجه عن نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين، وللراجل سهماً، انتهى. ثم قال: قال أحمد بن منصور: هكذا لفظ نعيم عن ابن المبارك، والناس يخالفونه، قال النيسابوري: ولعل الوهم من نعيم، لأن ابن المبارك من أثبت الناس، ثم أخرجه عن يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يقسم للفارس سهمين، وللراجل سهماً، انتهى. ثم قال: تابعه ابن أبي مريم، وخالد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر العمري، ورواه القعني عن العمري بالشك في الفارس، والفارس، ثم أخرجه عن القعني عن العمري كذلك، وقال: أسهم للفارس، أو للفارس، ثم أخرجه عن حجاج بن منهل ثنا حماد بن سلمة ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قسم للفارس سهمين، وللراجل سهماً، انتهى. ثم قال: هكذا قال، وخالفه الضر بن محمد عن حماد، قال: وقد تقدم، انتهى. قلت: ورواه الدارقطني في أول "كتاب المؤلفات والمختلفات" حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي، ومحمد بن علي ابن أبي روبة، قالا: ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن أمين عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يقسم للفارس سهمين، وللراجل سهماً، انتهى.

الحديث الرابع عشر: روى أنه عليه السلام أسهم لفرسين؛ قلت: روى الدارقطني في "سننه"^(٢)، حدثنا إبراهيم بن حماد ثنا علي بن حرب حدثني أبي حرب بن محمد ثنا محمد بن الحسن عن محمد بن صالح عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده أبي عمرة بشير ابن عمرو بن حصن، قال: أسهم رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم، ولى سهماً، فأخذت خمسة أسهم انتهى.

حديث آخر: رَوَاه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا إبراهيم بن يحيى الأسلمي أخبرني صالح بن محمد عن مكحول أن الزبير حضر خيبر بفرسين، فأعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم، انتهى. وأشار الشافعي إلى هذا الحديث، كما نقله البيهقي عنه في "كتاب المعرفة"، فقال: قال الشافعي: وروى مكحول أن الزبير حضر خيبر فأسهم له عليه السلام خمسة أسهم: سهم له، وأربعة أسهم لفرسيه، فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً، وهشام أثبت في حديث أبيه،

(١) حديث أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن بشر عن ابن نمير عند الدارقطني في "السير"، ص ٦٧

(٢) عند الدارقطني في "السير"، ص ٦٨

وأحرص لو زيد أنه يقول به، وأهل المغازي لم يرووا أنه عليه السلام أسهم لفرسين، ولم يختلفوا أنه حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه: السكب، والضرب، والمرتجز، ولم يأخذ إلا لفرس واحد، انتهى. وحديث هشام الذي أشار إليه بعده تقدم قريباً عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير، قال: أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم: سهمين لفرسي، وسهماً لي، وسهماً لأمي، أخرجه الدارقطني؛ وروى الواقدي في "المغازي" حديثي عبد الملك بن يحيى عن عيسى بن معمر، قال: كان مع الزبير يوم خير فرسان، فأسهم له النبي ﷺ خمسة أسهم، انتهى. وقال صاحب "التنقيح": قال سعيد بن منصور: ثنا فرج بن فضالة ثنا محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح أن أسهم للفرس سهمين، وللفرسين أربعة أسهم، ولصاحبها سهماً، فذلك خمسة أسهم، وما كان فوق الفرسين، فهو جنائب، انتهى. قال سعيد: وحدثنا ابن عياش عن الأوزاعي أن رسول الله ﷺ كان يقسم للخيال، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس، انتهى. وقال مالك في "الموطأ": (١) لم أسمع بالقسم إلا لفرس واحد، انتهى.

الحديث الخامس عشر: روى أن البراء بن أوس قاذ فرسين فلم يسهم له رسول الله ﷺ إلا لفرس واحد؛ قلت: غريب، بل جاء عنه عكسه، كما ذكره ابن مندة في "كتاب الصحابة" - في ترجمته -، فقال: روى علي بن قرين عن محمد بن عمر المدني عن يعقوب بن محمد بن حصصعة عن عبد الله بن أبي حصصعة عن البراء بن أوس أنه قاذ مع النبي ﷺ فرسين، فضرب عليه السلام له خمسة أسهم، انتهى. وروى الواقدي في "كتاب المغازي" - في غزاة خير - حديثي يعقوب بن محمد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي حصصعة عن الحارث بن عبد الله بن كعب أن النبي ﷺ قاذ في خير ثلاثة أفراس: لزاز، والظرب، والسكب، وقاذ الزبير بن العوام أفراساً، وقاذ خراش بن الصمة فرسين، وقاذ البراء بن أوس بن خالد بن الجعد فرسين، وقاذ أبو عمرة الأنصاري فرسين، قال: فأسهم رسول الله ﷺ لكل من كان له فرسان خمسة أسهم: أربعة لفرسيه، وسهماً له، وما كان أكثر من فرسين، لم يسهم له، ويقال: إنه لم يسهم إلا لفرس واحد، وأثبت ذلك أنه أسهم لفرس واحد، ولم يسمع أن رسول الله ﷺ أسهم لنفسه، إلا لفرس واحد، مختصر.

الحديث السادس عشر: روى أن النبي ﷺ أعطى أسلحة بن الأكوخ سهمين، وهو راجل؛

قلت : أخرجه مسلم ^(١) في حديث طويل في "باب يعة الحديدية" عن إياس بن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكوع ، قال : قلنا الحديدية مع رسول الله ﷺ ، ونحن أربع عشرة مائة ، فذكر الحديث بطوله ، إلى أن قال - يعني سلمة - : فلما أصبحنا قال رسول الله ﷺ : خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجالاتنا سلمة ، ثم أعطاني سهمين : سهم الفارس وسهم الراجل ، فجمعتهما إلى جميعاً ، مختصر . ورواه ابن حبان في "صحيحه" ، وقال : كان سلمة بن الأكوع في تلك الغزاة راجلاً ، فأعطاه رسول الله ﷺ سهم الراجل ، لما يستحقه ، وإنما أعطاه سهم الفارس أيضاً من خمس خمسة ﷺ دون أن يكون أعطاه من سهام المسلمين ، انتهى كلامه . ورواه أبو عبيد القاسم ابن سلام في "كتاب الأموال" حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عكرمة بن عمار عن إياس به ، وزاد في آخره : وكان سلمة قد استنقذ لقاح النبي ﷺ ، قال عبد الرحمن بن مهدي : فحدثت به سفيان ، فقال : خاص برسول الله ﷺ ، انتهى . قال أبو عبيد : وهذا عندي أولى من حمله على أنه أعطاه من سهمه الذي كان خاصاً به عليه السلام ، إذ لو كان كذلك لم يسم نفلاً ، وإنما هو هبة ، أو عطية ، أو نحلة ، انتهى كلامه .

الحديث السابع عشر : روى أن النبي ﷺ كان لا يسهم للنساء ، ولا للصبيان ، ولا للعبيد ، وكان يرضخ لهم ؛ قلت : أخرجه مسلم ^(٢) عن يزيد بن هرمز ، قال : كتب نجدة بن عامر الحنظلي إلى ابن عباس يسأله عن العبد ، والمرأة يحضرن المقيم ، هل يقسم لهما ؟ فكتب إليه أنه ليس لهما شيء ، إلا أن يحديا ، مختصر . وفي لفظ : فكتب إليه : وسألت عن المرأة ، والعبد ، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضروا الناس ؟ فانهم لم يكن لهم سهم معلوم ، إلا أن يحديا من غنائم القوم ، مختصر . وفي لفظ : إن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله ، هل كان رسول الله ﷺ ينفو بالنساء ، وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ فكتب إليه : قد كان ينفو بين فيداوين الجرحى ، ويحدين من الغنيمة ، فأما بسهم ، فلم يكن يضرب لهن ، مختصر . ورواه أبو داود ، ولفظه عن يزيد بن هرمز ، قال : كتب نجدة الحنظلي إلى ابن عباس يسأله عن النساء ، هل كن يشهدن الحرب مع رسول الله ﷺ ، وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ قال : فأنا كتبت كتاب ابن عباس إلى نجدة ، قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ ، فأما أن يضرب لهن بسهم فلا ، وقد كان يرضخ لهن ، انتهى .

(١) عند مسلم في "المجاهد" - في غزوة ذات قرد ، ص ١١٣ - ج ٢ (٢) عند مسلم في "المجاهد" - باب النساء الغازيات يرضخ لهن ، ص ١١٦ - ج ٢ ، وعند أبي داود في المنازى - باب في المرأة والعبد يحديان من الغنيمة ، ص ١٨ - ج ٢

حديث آخر : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن ابن عمر ، قال : عرضنى رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال ، وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فلم يحزنى ، وعرضنى يوم الخندق ، وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فأجازنى ، قال نافع : قدمت على عمر بن عبد العزيز ، وهو يومئذ خليفة ، لخدمته هذا الحديث ، فقال : إن هذا الحد بين الصغير ، والكبير ، فكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة ، زاد مسلم : ومن كان دون ذلك ، فاجعلوه في العيال ، انتهى : وفي لفظ لها : فاستصغرني ، مكان لم يحزنى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ^(٢) عن عمير مولى أبي اللحم ، قال : شهدت ، خير مع ساداتي ، فكمكوا في رسول الله ﷺ ، فأمرني ، فقلدت سيفاً ، فإذا أنا أجره ، فأخبر أتى علوك ، فأمر لي بشيء من خرقى المتاع ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى .

أحاديث مخالفة لما تقدم : أخرج أبو داود ^(٣) ، والنسائي عن رافع بن سلمة عن حشر ابن زياد عن جده أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر ، سادس ست نسوة ، فبلغ رسول الله ﷺ ، فبعث إلينا ، فجئنا ، فرأينا في وجهه الغضب ، فقال : مع من خرجتن ؟ وبأذن من خرجتن ؟ فقلن : يا رسول الله خرجنا فنزل الشعر ، ونعين في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، ونناول السهام ، ونسقى السويق ، فقال : قن ، حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا ، كما أسهم للرجال ، قال : فقلن لها : يا جدة ، وما كان ذلك ؟ قالت : تمرأ ، انتهى . وجدة حشر هي أم زياد الأشجعية ؛ وذكر الخطابي أن الأوزاعي ، قال : يسهم لمن ، قال : وأحسبه ذهب إلى هذا الحديث ، وإسناده ضعيف لا تقوم به الحجة ، فالجواب ما قاله الطحاوى أنه يحتمل أنه عليه السلام استطاب أنفس أهل الغنيمة ، وقال غيره : يشبه أن يكون عليه السلام إنما أعطاهم من الخنس الذي هو حقه ، دون حقوق من شهد الواقعة ، قال الترمذى ^(٤) : قال الأوزاعي : ويسهم للمرأة ، والصبي ، لأنه عليه السلام أسهم للصبيان بخير ، وأسهم أئمة المسلمين بكل مولود ولد في أرض الحرب ، وأسهم عليه السلام

(١) عند مسلم في " الجهاد - باب بيان سن البلوغ " ، ص ١٣١ - ج ٢ ، وعند البخارى في الشهادات - باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ، ص ٣٦٦ - ج ١ ، وفي غزوة الخندق : ص ٥٨٨ - ج ٢

(٢) عند أبي داود في " المغازى - باب في المرأة والبلد بمحذيان " ، ص ٨ - ج ٢ . وعند الترمذى في " السير - باب هل يسهم للبعد ، ص ٢٠١ - ج ١ ، وعند ابن ماجه في الجهاد - باب العبيد والتائبين - ص ٢١٠

(٣) عند أبي داود في " المغازى " ، ص ١٨ - ج ٢ (٤) راجع الترمذى كتاب " السير " ، ص ٢٠١ - ج ١

للنساء بخير ، وأخذ بذلك المسلمون بعده ، حدثنا بذلك علي بن حشر ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي بهذا ، انتهى . ولما ذكر عبد الحق في " أحكامه " حديث حشر بن زياد أتبعه ، أن قال : وحشر لا أعلم روى عنه إلا رافع بن سلمة بن زياد ، قال ابن القطان : وحال رافع بن سلمة لا يعرف ، وإن كان قد روى عنه جماعة : كزيد بن الحباب ، ومسلم بن إبراهيم ، وسعيد بن سليمان ، وغيرهم ، قال : وذكر ابن حزم هذا الحديث ، ثم قال : ورافع ، وحشر مجهولان ، وأصاب في ذلك ، انتهى .

حديث آخر : في " مراسيل " أبي داود عن محمد بن عبد الله بن مهاجر الشعبي عن خالد ابن معدان أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء ، والصبيان ، والحيل ، انتهى . قال ابن القطان : ومع إرساله فحمد بن عبد الله بن مهاجر مختلف فيه ، قال دحيم : كان قته ، وضعفه أبو حاتم ، وقال : لا يحتج به ، انتهى كلامه .

الحديث الثامن عشر : روى أن النبي ﷺ استعان باليهود على اليهود ، ولم يعطهم من الغنمة شيئاً - يعني لم يسهم لهم - ؛ قلت : روى البيهقي في " كتاب المعرفة " أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد قالا : ثنا أبو العباس أنا الربيع ، قال : قال الشافعي فيما حكى عن أبي يوسف : قال : أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال : استعان رسول الله ﷺ بيهود قينقاع ، فرضخ لهم ، ولم يسهم لهم ، انتهى . قال البيهقي : تفرد به الحسن بن عمار ، وهو متروك ، انتهى . وقال الواقدي في " المغازي - في غزوة خير " : حدثني ابن أبي سبرة عن فطر الحارثي عن حزام بن سعد بن محبة ، قال : وخرج رسول الله ﷺ بعشرة من يهود المدينة غزا بهم أهل خير ، فأسهم لهم كسهم المسلمين ، ويقال : أحذاهم ، ولم يسهم لهم ، انتهى .

حديث مخالف لما تقدم : روى الترمذي في " جامعه " ^(١) حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا عبد الوارث ابن سعيد ثنا عزرة بن ثابت عن الزهري ، قال : أسهم النبي ﷺ لقوم من اليهود قاتلوا معه ، انتهى . ورواه أبو داود في " مراسيله " حدثنا هناد ، والعقني ثنا ابن المبارك عن حيوة بن شريح عن الزهري ، فذكره ؛ وقال في آخره : زاد هناد : مثل سهمان المسلمين ، انتهى . وكذلك رواه ابن أبي شبة في " مصنفه " حدثنا وكيع ثنا سفيان عن ابن جريج عن الزهري أن النبي ﷺ كان يغزو باليهود ، فيسهم لهم كسهم المسلمين ، انتهى . قال البيهقي : إسناده ضعيف ومنقطع ، انتهى . وقال صاحب " التفتيح " : مراسيل الزهري ضعيفة ، كان يحيى القطان لا يرى إرسال الزهري ،

(١) عند الترمذي في ١٠١ السير - باب ما جاء في أهل القمة يفترون مع المسلمين هل يسهم لهم ، ص ٢٠٢ - ج ١

وقادة شيئاً، ويقول: هي بمنزلة الريح، انتهى. ورواية سهام المسلمين يدفع قول المصنف، وهو محمول على الرضخ، إلا أنها ضعيفة.

أحاديث معارضة لما تقدم: أخرج الجماعة ^(١) - إلا البخارى - عن عروة عن عائشة أنه عليه السلام خرج إلى بدر حتى إذا كان بحمة الوبر ^(٢) لحقه رجل من المشركين، يذكر منه جرأة ونجدة، فقال لرسول الله ﷺ: جئت لأتبعك، وأصيب معك، فقال له عليه السلام: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا، قال: ارجع، فلن استعين بمشرك، قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل، فقال له كما قال أول مرة، فقال له عليه السلام، كما قال أول مرة، قالت: ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة، فقال له عليه السلام: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم، فقال له: فانطلق، انتهى.

حديث آخر: روى الحاكم في "المستدرک" ^(٣) من حديث يزيد بن هارون أن أبا مسلم ابن سعيد الواسطي عن خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب عن أبيه عن جده خبيب بن أساف، قال: أتيت أنا ورجل من قومي رسول الله ﷺ، وهو يريد غزواً، فقلت: يا رسول الله، إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهداً لا نشهده معهم، فقال: أسلبا، قتلنا، لا، قال: قال: فإنا لانستعين بالمشركين، قال: فأسلبنا وشهدنا معه، قال: فقتلت رجلاً، وضربني ضربة، وتزوجت ابنته بعد ذلك، فكانت تقول: لا عدمت رجلاً وشمكت هذا الوشاح، فأقول: لا عدمت رجلاً فجعل أباك إلى النار، انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وخبيب صحابي معروف، انتهى. ورواه أحمد، وابن أبي شبة، وإسحاق بن راهويه في "مسانيدهم"، والطبري في "معجمه" من طريق بن أبي شبة، قال في "التنقيح": ومستلم ثقة، وخبيب بن عبد الرحمن أحد الثقات الأثبات، والله أعلم.

حديث آخر: روى إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن سعيد بن المنذر عن أبي حميد الساعدي، قال: خرج رسول الله ﷺ يوم أحد حتى إذا خلف ثنية الوداع نظر وراءه، فإذا كتيبة حسناء، فقال: من هؤلاء؟ قالوا: هذا

(١) عند الترمذي في "السير"، ص ٢٠١ - ج ١، وعند أبي داود في "المغازي - باب في المشرك يسهم له"، ص ١٩ - ج ٢، وعند مسلم في "المجاهد"، ص ١١٨ - ج ٢، وعند ابن ماجه في "المجاهد - باب الاستمارة بالمشركين ص ٢٠٨ (٢) في - نسخة [س] - "بحرمة الوبر"، كما في مسلم: ص ١١٨ - ج ٢
(٣) في "المستدرک" - في المجلد، ص ١٢٢ - ج ٢. وفيه مسلم بن سعيد التقي، وقال الحاكم: وخبيب بن عبد الرحمن بن الأسود بن حارثة جده صحابي معروف، انتهى. وفي "التهذيب"، ص ١٣٦ - ج ٣ خبيب بن عبد الرحمن ابن خبيب بن ياف الأنصاري الخزرجي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، انتهى.

عبد الله بن أبي بن سلول في مواله من اليهود : وهم رهط عبد الله بن سلام : فقال : هل أسلبوا ؟ قالوا : لا ، إنهم على دينهم ، قال : قولوا لهم : فليرجعوا ، فإننا لاستعين بالمشركون على المشركين ، انتهى . ورواه الواقدي في "كتاب المغازي" ولفظه : فقال : من هؤلاء ؟ قالوا : يا رسول الله هؤلاء حلفاء ابن أبي من يهود ، فقال عليه السلام : لا نستصر بأهل الشرك على أهل الشرك ، انتهى . قال الحازمي في "كتاب التاسخ والنسخ" : وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة ، فذهب جماعة إلى منع الاستعانة بالمشركون ، ومنهم أحمد مطلقاً ، وتمسكوا بحديث عائشة المتقدم ، وقالوا : إن ما يعارضه لا يوازيه في الصحة ، فتعذر ادعاء النسخ ، وذهبت طائفة إلى أن للإمام أن يأذن للمشركون أن يغزوا معه . ويستعين بهم بشرطين : أحدهما : أن يكون في المسلمين قلة بحيث تدعو الحاجة إلى ذلك ، والثاني : أن يكونوا عن يوثق بهم في أمر المسلمين ، ثم أسند إلى الشافعي أنه قال : الذي روى مالك أن النبي ﷺ رد مشركاً أو مشركين ، وأبي أن يستعين بمشرك ، كان في غزوة بدر ، ثم إنه عليه السلام استعان في غزوة خيبر بعد بدر بسنتين يهود من بني قينقاع ، واستعان في غزوة حنين ستة ثمان بصفوان بن أمية ، وهو مشرك ، فالرد الذي في حديث مالك إن كان لأجل أنه مخير في ذلك بين أن يستعين به ، وبين أن يرده ، كما له رد المسلم لمعنى يخافه ، فليس واحد من الحديثين مخالفاً للآخر ، وإن كان لأجل أنه مشرك فقد نسخه ما بعده من استعانت به بالمشركون ، ولا بأس أن يستعان بالمشركون على قتال المشركين ، إذا خرجوا طوعاً ، ويرضخ لهم ، ولا يسهم لهم ، ولا يثبت عن النبي ﷺ أنه أسهم لهم ، قال الشافعي : ولعله عليه السلام إنما رد المشرك الذي رده في غزوة بدر ، رجاء إسلامه ، قال : وذلك واسع للإمام ، أن يرد المشرك ، ويأذن له ، انتهى . وكلام الشافعي كله نقله البيهقي عنه .

قوله : روى أن الخلفاء الأربعة الراشدين قسموا الخس على ثلاثة أسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ؛ قلت : روى أبو يوسف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن الخس الذي كان يقسم على عهده عليه السلام على خمسة أسهم : لله والرسول سهم ، ولذي القربى واليتامى سهم ، وللمساكين سهم ، ولابن السبيل سهم ، ثم قسم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى على ثلاثة أسهم : سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، انتهى . وتقدم في "فصل كيفية القسمة" عن قتادة أن الخس كان يقسم على خمسة أخماس ، وعن ابن عباس ، أنه كان يقسم على أربعة .

الحديث التاسع عشر : قال عليه السلام : « يا معشر بني هاشم إن الله تعالى كره لكم

غسالة أيدي الناس وأوساخهم ، وعوضكم منها بخمس الخس ، قلت : غريب ؛ وقد تقدم في " الزكاة " ، وروى الطبراني في " معجمه " حدثنا معاذ بن المتى ثنا مسدد ثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن حنث عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : بعث نوفل بن الحارث ابنه إلى رسول الله ﷺ ، فقال لها : انطلقا إلى عمكما لعله يستعين بكما على الصدقات ، فأتيا النبي ﷺ ، فأخبراه بما جعتهما ، فقال لها : لا يحمل لكم أهل البيت من الصدقات شيء ، ولا غسالة الأيدي ، إن لكم في خمس الخس لما يفتنكم ، أو يكفيكم ، انتهى . ورواه ابن أبي حاتم في " تفسيره - في سورة الأنفال " حدثنا أبي ثنا إبراهيم بن مهدي المصيصي ثنا المعتمر بن سليمان به ، بلفظ : رغبت لكم عن غسالة أيدي الناس ، إن لكم من خمس الخس لما يفتنكم ، انتهى . وهذا إسناد حسن ، وإبراهيم ابن مهدي وثقه أبو حاتم ، وقال يحيى بن معين : يأتي بمناكير ، وروى الطبري في " تفسيره " حدثنا ابن وكيع ثنا أبي عن شريك عن خفيف عن مجاهد ، قال : كان آل محمد عليه السلام لا تحمل لهم الصدقة ، فجعل لهم خمس الخس ، وفي لفظ : قال : كان النبي ﷺ ، وأهل بيته لا يأكلون الصدقة ، فجعل لهم خمس الخس ، انتهى .

الحديث العشرون : قال عليه السلام : « إنهم لم يزالوا معي في الجاهلية والإسلام » ، وشبك بين أصابعه ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ^(١) عن ابن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم ، قال : لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى من خيبر بين بني هاشم ، وبني المطلب جثت أنا ، وعثمان ، قتلنا : يارسول الله هؤلاء بنو هاشم ، لا نتكر فضلهم ، لمكانك منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيتهم ، وتركنا ، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة ، فقال : إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم ، وبني المطلب شيء واحد ، ثم شبك بين أصابعه ، انتهى . ذكره أبو داود في " الحراج " ، والنسائي في " قسم النبي " ، وابن ماجه في " الجهاد " والحديث في " البخاري " ليس فيه : وشبك بين أصابعه ؛ أخرجه في " الخس " ^(٢) ، وفي مناقب قريش ، وفي غزوة خيبر أخرجه في " غزوة خيبر " عن يونس عن الزهري عن سعيد ابن المسيب أن جبير بن مطعم أخبره ، قال : مشيت أنا ، وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ ، قتلنا : أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركنا ، ونحن بمنزلة واحدة منك ، فقال : إنما بنو هاشم ،

(١) عند أبي داود في " الحراج - باب في بيان مواضع قسم الخس " ، ص ٦٠ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه في " الجهاد - باب قصة الخس " ، ص ٢١٢ (٢) عند البخاري في " الجهاد " ، ص ٤٤٤ - ج ١ ، عن عقيل عن ابن شهاب ، وفي " مناقب قريش " ، ص ٤٩٧ - ج ١ بالسند المذكور ، وفي " المازي - في باب غزوة خيبر " ، ص ٦٠٧ - ج ٢

وبنو المطلب شيء واحد، قال جبير: ولم يقسم النبي ﷺ لبي عبد شمس، وبنى نوفل شيئاً، وزاد في الخنس، قال ابن إسحاق: وعبد شمس، وهاشم، والمطلب إخوة لأم، وأمههم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أعظمهم، انتهى. وينظر الموضوعان الآخران؛ ورواه بسند السنن ومنها أحمد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وأبو يعلى الموصلي في "مسانيدهم"، قال البخاري: وقد رواه هكذا عن الزهري عن سعيد بن جبير، وهو الصواب، وقد روى عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه، وحديث سعيد أصح، ولا يحفظ هذا اللفظ عن النبي ﷺ، إلا من رواية جبير بن مطعم، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، والطبراني في "معجمه"، ورواه الحاكم في كتابه "مناقب الشافعي" عن ابن إسحاق به. ثم قال: ورواه عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد عن الزهري، وحديث يونس أخرجه في "الصحيحين" قال: وقد روى عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، ثم أخرجه من طريق الشافعي أنا مطرف بن مازن عن معمر بن راشد عن الزهري أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، فذكره، قال الشافعي: فذكرت لمطرف بن مازن أن يونس، وابن إسحاق رويا حديث الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم، فقال: هكذا حدثناه معمر، كما وصفت لك، ولعل الزهري رواه عنهما جميعاً، انتهى. قلت: رواه الواقدي في "المغازي" في غزوة خيبر حديثي معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم، فذكره، وعن الحاكم رواه البيهقي في "أول كتاب المدخل" بسنده، ثم قال: رواه البخاري في "كتاب القسم" من حديث عقيل، ويونس بن يزيد عن الزهري، كما نقلناه، وهذا وهم منهما، فإن قوله فيه: إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام، وشبك بين أصابعه، ليس في "البخاري"، إلا أن يريد أصل الحديث، والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون: قال المصنف رحمه الله: فأما ذكر الله تعالى في الخنس، فإنه لافتتاح الكلام، تبركا باسمه، وسهم النبي ﷺ سقط بموته، كما سقط الصفي، لأنه عليه السلام كان يستحقه برسائله، ولا رسول بعده، والصفي شيء كان عليه السلام يصطفيه بنفسه من القنينة، مثل درع أو سيف أو جارية؛ قلت: قوله: فأما ذكر الله تعالى في الخنس فإنه لافتتاح الكلام؛ هذا روى من قول ابن عباس؛ ومن قول الحسن بن محمد بن الحنفية.

فحديث ابن عباس: رواه الطبري في "تفسيره"، فقال: حدثنا أبو كريب ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو شهاب عن ورقاء عن نешل عن الضحاك عن ابن عباس أنه قرأ ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾، فإن الله خمسته ﴿ثم قال:﴾ (فإن الله خمسته)، مفتاح كلام، لله مافي السموات وما في الأرض، وكان

رسول الله ﷺ إذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة ، فضرب ذلك الخمس في خمسة ، انتهى .
 وحديث الحسن بن محمد بن الحنفية : رواه الحاكم في "المستدرك" (١) ، في كتاب قسم النبي .
 عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم الجدي ، قال : سألت الحسن بن محمد بن علي بن الحنفية عن
 قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء ﴾ الآية ، قال : هذا مفتاح كلام ، لله الدنيا
 والآخرة ، انتهى . وسكت ، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا سفيان الثوري به .
 وأما حديث الصفي : فرواه أبو داود في "سننه" (٢) حدثنا محمد بن كثير أنبا سفيان عن
 مطرف عن الشعبي ، قال : كان للنبي ﷺ سهم يدعى الصفي إن شاء عبداً ، وإن شاء أمة ، وإن شاء
 فرساً يختاره قبل الخمس ، انتهى . وهذا مرسل ؛ وأخرج أيضاً عن ابن عون ، قال : سألت محمداً
 - يعني ابن سيرين - عن سهم النبي ﷺ ، والصفي ، قال : كان يضرب له سهم مع المسلمين ، وإن لم
 يشهد ، والصفي يؤخذ له رأس من الخمس ، قبل كل شيء ، انتهى . وهو أيضاً مرسل ؛ وأخرج
 في "مراسيله" أيضاً عن الحسن ، قال : كانت الغنائم تجمع ، فإذا اجتمعت كان للنبي ﷺ منها سهم
 يسمى الصفي ، جعله الله له ، ثم يقسم السهام ، الحديث ، وأخرج أيضاً في "سننه" عن سعيد بن بشير
 عن قتادة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا غزا كان له سهم صاف ، يأخذه من حيث شاء ، فكانت
 صفيه من ذلك السهم ، وكان إذا لم يغز بنفسه ضرب له بسهمه ، وأخرج أيضاً عن سفيان عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة ، قال : كانت صفيه من الصفي ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرك
 - في قسم النبي - ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى .

قوله : روى عن عمر أنه أعطى الفقراء من ذوى القربى ؛ قلت : أخرج أبو داود في كتاب
 الخراج من "سننه" (٣) عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب حدثنا جبير بن مطعم أن
 رسول الله ﷺ لم يقسم لبنى عبد شمس ، ولا لبنى نوفل من الخمس شيئاً ، كما قسم لبنى هاشم ، وبنى
 المطلب ، قال : وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ ، غير أنه لم يكن يعطى قربي
 رسول الله ﷺ ، كما كان يعطيهم رسول الله ﷺ ، وكان عمر يعطيهم ، ومن كان بعده منه ، انتهى .
 حديث آخر : أخرجه أبو داود أيضاً (٤) ، عن حسين بن ميمون التخدي عن عبد الله

(١) في "المستدرك" في أوائل كتاب قسم النبي ، ص ١٢٨ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في "كتاب الخراج
 - باب ما جاء في سهم الصفي ، ص ٦٤ ، و ص ٦٥ - ج ٢ وفي "المستدرك" - في كتاب قسم النبي ،
 ص ١٢٨ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في "الخراج" - باب في بيان مواضع قسم الخمس ، ص ٦٠ - ج ٢
 (٤) عند أبي داود في "كتاب الخراج" - في باب بيان مواضع قسم الخمس ، ص ٦٠ - ج ٢

ابن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمعت علياً قال : اجتمعت أنا ، والعباس ، وفاطمة ، وزيد ابن حارثة عند النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله إن رأيت أن توليني حقنا من هذا الخس في كتاب الله فاقسمه حياتك ، كيلا ينازعني أحد بعدك ؟ فافعل ؟ قال : ففعل ذلك ، قال : فقسمته حياة رسول الله ﷺ ، ثم ولاية أبي بكر ، حتى كانت آخر سنة من سني عمر ، فانه أناه مال كثير ففرل حقنا ، ثم أرسله إلى ، فقلت : بنا العام غنى ، وبالمسلمين إليه حاجة ، فأردده عليهم ، فردده عليهم ، ثم لم يدعني إليه أحد بعد عمر ، فلقيت العباس بعد ما خرجت من عند عمر ، فقال : يا علي حرمنا الغداة شيئاً لا يرد علينا ، وكان رجلاً داهياً^(١) ، انتهى . قال المنذرى : وحسين بن ميمون قال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ، وليس بالقوى ، وقال ابن المديني : ليس بمعروف ، وذكر له البخاري في " تاريخه " هذا الحديث . وقال : لم يتابع عليه ، قال المنذرى : وفي حديث جبير بن مطعم أن أبا بكر لم يقسم لذوى القرى . وفي حديث على أنه قسم لهم ، وحديث جبير صحيح ، وحديث على لا يصح ، انتهى .

فصل في التنفيل

الحديث الثاني والعشرون : قال عليه السلام : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، قلت : أخرجه الجماعة^(٢) - إلا النسائي - عن أبي قتادة الأنصاري ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، قال : فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، قال : فاستدرت له حتى أتيت من ورائه ، فضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل على فضمى ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت ، فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب ، فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله ، ثم إن الناس رحبوا ، وجلس رسول الله ﷺ ، فقال : « من قتل قتيلاً فله عليه بيته ، فله سلبه » ، قال : فقممت ، ثم قلت : من يشهد لي ، ثم جلست ، ثم قال : « من قتل قتيلاً فله عليه بيته فله سبه » ، قال : فقممت ، فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال مثل ذلك الثانية ، فقممت فقال : رسول الله ﷺ مالك يا أبا قتادة ؟ فاقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى ، فأرضه من حقه ، فقال أبو بكر الصديق : لاها الله ، إذن لا يعمد إلى أسد

(١) قوله : « وكان رجلاً داهياً » ، أى مجرباً عنكاً فى الأمور

(٢) عند البخارى فى « الجهاد - باب من لم يحمس الأسلاب » ، ص ٤٤٤ - ج ١ ، وعند مسلم فى « الجهاد - باب استحقاق القاتل سلب القتل » ، ص ٨٦ - ج ٢ ، وعند أبى داود فى « المنازى - باب فى السلب يعطى القاتل » ، ص ١٦ - ج ٢ ، وعند ابن ماجه فى « الجهاد » ، ص ٢٠٩ ، وعند الترمذى فى « السير - باب من قتل قتيلاً فله سلبه » ، ص ٢٠٢ - ج ١

من أسد الله ، يقاتل عن الله ، وعن رسوله ، فيعطيك سلبه ! فقال رسول الله ﷺ : « صدق ، فأعطه إياه ، قال أبو قتادة : فأعطانيه ، فبعت الدرع ، فابتعت به مخرفاً في بني سلبه ، فانه لأول مال تأكلته في الإسلام ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه مسلم^(١) عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد : ألم تعلم يا خالد أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، مختصر ، وفيه قصة ؛ وأخرجه أبو داود عن عوف ، وخالد أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ، ولم يخمس السلب ، انتهى .
 حديث آخر : أخرجه أبو داود في " سننه " ^(٢) عن حماد بن سلبه عن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال يوم حنين : من قتل كافراً فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً ، وأخذ أسلابهم ، ولقي أبو طلحة أم سليم ، ومعهما خنجر ، فقال : يا أم سليم ماهذا معك ؟ قالت : أردت إن دنا مني بعضهم ، أبيع به بطنه ، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول الله ﷺ ، انتهى . ورواه ابن حبان - في النوع الثالث ، من القسم الخامس - ، والحاكم في " المستدرک " ؛ وقال : صحيح على شرط مسلم ، لم يذكر فيه قصة أم سليم ، وزاد فيه ، قال أبو قتادة : يا رسول الله ضربت رجلاً على جبل العاتق ، وعليه درع ، فأجهضت عنه ^(٣) ، فقال رجل : أنا أخذتها ، فأرضه منها ، فأعطنيها ، وكان النبي ﷺ لا يسأل شيئاً إلا أعطاه ، أو سكت ، فسكت ﷺ ، فقال عمر بن الخطاب رضوان الله عليه : والله لا يغبها الله على أسد من أسده ، ويعطيكها ، فضحك النبي ﷺ ، وقال : صدق عمر ، انتهى .

حديث آخر : رواه البيهقي في " المعرفة " عن الحاكم بسنده عن أبي مالك الأشجعي عن نعيم ابن أبي هند عن ابن سمرة عن سمرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، انتهى .
 واعلم أنه وقع في بعض كتب أصحابنا أن النبي ﷺ قال ذلك يوم بدر - أعنى قوله : « من قتل قتيلاً فله سلبه » - قال شيخنا علاء الدين : وهو وهم ، وإنما قاله عليه السلام يوم حنين ، كما صرح به في " مسلم - وغيره " ، والذي قاله عليه السلام يوم بدر شيء آخر غير ذلك ، كما رواه أبو داود في " سننه " ^(٤) من حديث داود عن عكرمة عن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر :

(١) عند مسلم في " الجهاد - باب استحقاق القاتل السلب " ، ص ٨٨ - ج ٢ ، وعند أبي داود في " المغازي - باب في الامام أن يبيع القاتل السلب " ، ص ١٦ - ج ٢ (٢) عند أبي داود في " الجهاد - باب في السلب يعطى للقاتل " ، ص ١٦ - ج ٢ ، وفي " المستدرک - في كتاب قسم الولي " ، ص ١٣٠ - ج ٢
 (٣) وفي " المستدرک " ، فأجلت عنه (٤) عند أبي داود في " الجهاد - باب في النفل " ، ص ١٩ - ج ٢

« من قتل قتيلًا ، فله كذا وكذا ، ومن أسر أسيراً فله كذا وكذا » ، قال : فتقدم الفتيان ، ولزم المشيخة الرايات ، فلم يبرحوها ، فلما فتح الله عليهم ، قال المشيخة : كنا ردة لكم لو انهم لم يفتحوا إلينا ، فلا تذهبوا بالمغنم ، ونبي ، وأبي الفتيان ، وقالوا : جعله رسول الله ﷺ لنا ، فأنزل الله تعالى ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ إلى قوله : ﴿ وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾ ، انتهى . وقال مالك في « الموطأ » ^(١) : ولم يلفني أن النبي ﷺ قال من : « قتل قتيلًا فله سلبه » ، إلا يوم حنين ، انتهى . قلت : ورد أنه عليه السلام قاله يوم بدر أيضاً ، لكنه من طريق ضعيف ، رواه ابن مردويه في « تفسيره » - في أول سورة الأنفال ، فقال : حدثنا أبو عمر ، وأحمد بن محمد ابن إبراهيم ثنا محمد بن عبد الوهاب ثنا آدم ثنا إسماعيل بن عياش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن عطاء بن بجلان عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : « من قتل قتيلًا فله سلبه » ، فجاء أبو اليسر بأسيرين ، فقال : سعد بن عباد ، أي رسول الله ، أما والله ما كان بنا جبن عن العدو ، ولا ضنّ بالحياة أن نصنع ما صنع إخواننا ، ولكننا رأيناك قد أفردت ، فكرهنا أن ندعك بمضيعة ، قال : فأمرهم رسول الله ﷺ أن يوزعوا تلك الغنائم بينهم ، انتهى . طريق آخر : رواه الواقدي في « كتاب المغازي » حدثني عبد الحميد بن جعفر ، قال : سألت موسى بن سعد بن زيد بن ثابت ، كيف فعل النبي ﷺ يوم بدر في الأسرى ، والأسلاب ، والأنفال ؟ فقال : نادى مناديه يومئذ : من قتل قتيلًا فله سلبه ، ومن أسر أسيراً فهو له ، فكان يعطى من قتل قتيلًا سلبه ، انتهى . قال الشيخ أبو الفتح اليعمرى في « سيرته عيون الأثر » - في باب قصة بدر : « والمشهور في قوله عليه السلام : « من قتل قتيلًا فله سلبه » ، إنما كان يوم حنين ، وأما يوم بدر فوقع من رواية من لا يحتج به ، ثم ساقه بسنده إلى محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح به سنداً ومثناً ، قال : والكلبي ضعيف ، وروايته عن أبي صالح عن ابن عباس مخصوصة بمزيد ضعف ، انتهى .

الحديث الثالث والعشرون : قال عليه السلام لحبيب بن أبي سلة : « ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك » ؛ قلت : هكذا وقع في « الهداية » حبيب بن أبي سلة ، وصرابه حبيب بن مسلمة ، والحديث رواه الطبراني في « معجمه الكبير » ^(٢) - والوسط - حدثنا أحمد ابن المولى الدمشقي ، والحسين بن إسحاق التستري ، وجعفر بن محمد الفريابي ، قالوا : ثنا هشام بن عمار

(١) ذكره مالك في « الموطأ » - في الجهاد - باب ما جاء في السلب في الثقل ، ، ص ١٧١

(٢) قال الهيثمي ص ٣٣١ - ج ٥ : رواه الطبراني في « الكبير والوسط » ، وفيه عمرو بن واقد ، وهو شريك

ثنا عمرو بن واقد ثنا موسى بن سيار عن مكحول عن جنادة بن أبي أمية ، قال : نزلنا دابق ، وعلينا أبو عبيدة بن الجراح ، فبلغ حبيب بن مسلمة أن به^(١) صاحب قبرص ، خرج يريد بطريق أذريجان ، ومعه زمرد ، وياقوت ، ولؤلؤ ، وغيرها ، فخرج إليه فقتله ، وجاء بما معه ، فأراد أبو عبيدة أن يخمسه ، فقال له حبيب بن مسلمة : لا تحرمي رزقا رزقني الله ، فإن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل ، فقال معاذ : يا حبيب إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنما للبرء ما طابت به نفس إمامه ، انتهى . وهو معلول بمعمرو بن واقد ، ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا بقية بن الوليد حدثني رجل عن مكحول عن جنادة بن أبي أمية ، قال : كنا معسكرين بدابق ، فذكر حبيب بن مسلمة الفهرى أن به القبرصى ، خرج بتجارة من البحر ، يريد بها بطريق أرمينية ، فخرج عليه حبيب بن مسلمة ، فقاتله ، فقتله ، فجاء بسلبه ، يحمله على خمسة أبغال من الدياتج ، والياقوت ، والزبرجد ، فأراد حبيب أن يأخذه كله ، وأبو عبيدة يقول : بعضه ، فقال حبيب لأبي عبيدة : قد قال رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلًا فله سلبه » ، قال أبو عبيدة : إنه لم يقل ذلك للأبد ، وسمع معاذ بن جبل بذلك ، فأقى أبو عبيدة ، وحبيب يخاصمه ، فقال معاذ لحبيب : ألا تسقى الله ، وتأخذ ما طابت به نفس إمامك ، فأما لك ما طابت به نفس إمامك ، وحدثهم بذلك معاذ عن النبي ﷺ ، فاجتمع رأيهم على ذلك ، فأعطوه بعد الخمس ، فباعه بألف دينار ، انتهى . وذكره البيهقي في "المرقعة - في باب إحياء الموات" بهذا الإسناد ، ثم قال : وهو منقطع بين مكحول ومن فوقه ، وراويه عن مكحول مجهول ، وهذا إسناد لا يحتاج به ، انتهى . وهذا السند وارد على الطبراني ، فإنه قال في "معجمه الوسط" : لا يروى هذا الحديث عن معاذ ، وحبيب إلا بهذا الإسناد ، انتهى . ولو قال : لا نعلم ، لكان أسلم له ، والله أعلم .

أحاديث الباب : أخرج البخاري ، ومسلم^(٢) عن عبد الرحمن بن عوف ، قال : بينا أنا واقف في الصف يوم بدر ، نظرت عن يميني وشمال ، فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثه أسنانهما ، فقال أحدهما : يا عم أنعرف أبا جهل ؟ قلت : نعم ، وما حاجتك به ؟ قال : أخبرت أنه يسب رسول الله ﷺ ، والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا ، قال : فتعجبت منه ، وقال لي الآخر مثل ذلك ، فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل يرقل في الناس ، فقلت لها : هذا صاحبك الذي تسألان عنه ، قال : فابتدراه ، فضرباه بسيفيهما حتى قتلاه ،

(١) قلت : وروى "معجم الزوائد" ، العيني ص ٣٣١ - ج ٥ : إن ابن صاحب قبرص ، وفي الدراية : "نبية القرطبي" ، والمواب القبرصى . والله أعلم . (٢) عند البخاري في "الجهاد - باب من لم يحمس الأسلاب" ، ص ٤٤٤ - ج ١ ، وعند مسلم فيه "باب استحقاق القاتل سلب القتيل" ، ص ٨٧ - ج ٢

ثم ذهبوا إلى رسول الله ﷺ ، فأخبراه ، فقال : أيكما قتله ؟ فقال كل منهما : أنا قتله ، فقال : هل مسحتما سيفيكما ، قالا : لا ؟ فظفر في السيفين ، فقال : كلاكما قتله ، ثم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجحوم ، والرجلان : معاذ بن عمرو بن الجحوم ، ومعاذ بن عفراء ، ووجه الدليل أن السلب لو كان للقاتل لقضى به بينهما ، وكونه عليه السلام دفعه إلى أحدهما دليل على أن الأمر فيه مفوض إلى الإمام ، قال البيهقي في " المعرفة " : وهذا لاحجة لهم فيه ، فإن غنيمة بدر كانت للنبي ﷺ بنص الكتاب يعطى منها من يشاء ، وقد قسم جماعة لم يشهدوا ، ثم نزلت الآية في الغنيمة بعد بدر . وقضى عليه السلام بالسلب للقاتل ، واستقر الأمر على ذلك ، ويجوز أن يكون أحدهما أئمنه ، والآخر جرحه بعد ، فقضى بسلبه للأول ، انتهى كلامه .

حديث آخر : أخرجه مسلم ، وأبو داود ^(١) ، واللفظ لأبي داود عن عوف بن مالك الأشجعي ، قال : خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ، ورافقني مددي من أهل اليمن ، فلقينا جموع الروم ، وفيهم رجل على فرس أشقر عليه سرج مذهب ، وسلاح مذهب ، فجعل الرومي يغرى بالمسلمين ، وقعد له المددي خلف صخرة ، فر به الرومي ، فعرب فرسه ، فخر ، وعلاه فقتله ، وحاز فرسه وسلاحه ، فلما فتح الله على المسلمين بعث إليه خالد بن الوليد ، فأخذ منه سلب الرومي ، قال عوف : فأتيت خالداً فقلت له : يا خالد أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، ولكنني استكثرته ، قلت : لتردنه ، أو لأعرفنكها عند رسول الله ﷺ ، فأبى أن يعطيه ، قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله ﷺ ، فقصصت عليه قصة المددي ، وما فعل خالد ، فقال عليه السلام : يا خالد ما حملك على ما صنعت ، قال : يا رسول الله استكثرته ، فقال عليه السلام : يا خالد رد عليه ما أخذت منه ، قال عوف : فقلت : دونك يا خالد ألم أف لك ؟ فقال : يا رسول الله ، وما ذلك ؟ قال : فأخبرته به ، قال : فغضب رسول الله ﷺ ، وقال : يا خالد لا ترد عليه ، هل أتم تاركوا إلى أمرائي ، لكم صفوة أمرهم ، وعليهم كدره ، انتهى . واعتذر الخطابي عن هذا الحديث ، وقال : إنما منع عليه السلام خالداً في الثانية أن يرد على عوف سلبه ، زجراً لعوف ، لئلا يتجرأ الناس على الآثمة ، لأن خالداً كان مجتهداً في صنعه ، لما رأى فيه من المصلحة ، فأمضى عليه السلام اجتناؤه ، واليسير من الضرر يحتمل الكثير من النفع ، قال : ويشبه أن يكون عليه السلام قد عوضه من الخنس الذي هو له ، انتهى .

(١) عند أبي داود في " الجهاد - باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى " ، ص ١٦ - ج ٢ ، وعند مسلم في

" الجهاد " ، ص ٨٨ - ج ٢

حديث آخر : رواه أحمد في "مسنده" ^(١)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو معاوية ثنا أبو إسحاق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن سعد بن أبي وقاص ، قال : لما كان يوم بدر قتل أخى عمير ، وقتل سعيد بن العاص ، وأخذت سيفه ، فأتيته به النبي ﷺ ، فقال : اذهب فاطرحه في القبط ، قال : فرجعت وبى مالا يعلبه إلا الله من قتل أخى ، وأخذ سبلي ، قال : فما جاوزت إلا يسيراً حتى نزلت "سورة الأنفال" فقال لى رسول الله ﷺ : اذهب فخذ سيفك ، انتهى . قال الحازمى : وزعم بعض العلماء أن هذا منسوخ ، لأن هذا كان فى يوم بدر ، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال عام حنين : ومن قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه ، انتهى كلامه .

حديث آخر : رواه الحاكم في "المستدرک" ^(٢) - فى فضائل خالد بن الوليد " ، والطبرانى فى "معجمه" من حديث زجر بن حصن قال : حدثنى جدى حميد بن مهلب ، قال : قال خريم بن أوس : سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذه الحيرة البيضاء قد رفعت لى ، وهذه الشياخ بنت نفيلة الأزدية قد رفعت لى على بافلة شهباء ، معطرة بخار أسود ، قفلت : يا رسول الله ، فإن نحن دخلنا الحيرة ، ووجدناها على هذه الصفة ، فهى لى ؟ قال : نعم ، هى لك ، ثم ارتدت العرب ، فسار خالد إلى مسيلة ، وسرنا معه ، فلما فرغنا من مسيلة وأصحابه ، أقبلنا إلى ناحية البصرة ، فلقينا هرمز بكاطمة فى جمع عظيم ، ولم يكن أحد أعدى للعرب منه ، فبرز له خالد بن الوليد ، ودعاه إلى البراز ، فبرز له هرمز ، فقتله خالد ، وكتب بذلك إلى أبى بكر ، فنقله سلبه ، فبلغت قلتسوة هرمز مائة ألف درهم ، وكانت الفرس إذا شرف فيها الرجل ، جعلوا قلتسوته بمائة ألف درهم ، ثم سرنا على طريق الطف حتى دخلنا الحيرة ، فكان أول من تلقانا شياخ بنت نفيلة الأزدية على بافلة شهباء بخار أسود ، كما قال رسول الله ﷺ ، قال : فتعلقت بها ، وقتل : هذه وهبها لى رسول الله ﷺ ، فدعانى خالد ابن الوليد ، واتمس منى البيت ، فأتيته بشاهدين ، فسلبها لى ، وجاءنى أخوها عبد المسيح ، فقال لى : بعنيها ، قفلت : والله لا أبيعها إلا بعشر مائة ، ولا أقصها شيئاً ، فدفع لى ألف درهم ، فقيل لى : لو قلت له : مائة ألف درهم لدفع إليك ، قفلت : والله ما كنت أظن أن مالا أكثر من

(١) قلت : أخرجه الحاكم فى "المستدرک - ص ٢٩٩ - ج ٣ - فى فضائل خالد بن الوليد ، من حديث عمران بن زجر بن حصن عن حميد بن مهلب ، قال : قال جدى : أوس بن حارثة بن لأم ، الحديث . وليس فيه قصة الشياخ ، وذكره الهيثمى فى "معجم الزوائد" ، ص ٣٣١ - ج ٥ ، عن خريم بن أوس (٢) قال الهيثمى فى "معجم الزوائد" ، ص ٣٣١ ج ٥ : رواه الطبرانى ، ولم يلق : إن جريراً ، فهو منقطع ، انتهى

عشرمائه ، انتهى . بلقط الطبراني ، وسكت الحاكم عنه ، قال الطبراني : وبلغني في غير هذا الحديث أن الشاهدين كانا محمد بن مسلمة ، وابن عمر ، انتهى .

حديث آخر موقوف : روى الطبراني في " معجمه " حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن ، المعروف بابن أليل ثنا أحمد بن بشر عن ابن شبرمة عن الشعبي أن جرير بن عبد الله البجلي بارز مهران فقتله ، فقامت منطقته بثلاثين ألفاً ، فكتبوا إلى عمر ، فقال عمر : ليس هذا من السلب الذي يخمس ، ولم ينقله ، وجعله مغنياً ، انتهى .

باب استيلاء الكفار

الحديث الأول : قال عليه السلام : « إن وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء ، وإن وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة » : قلت : أخرج الدارقطني ^(١) ، ثم البيهقي في " سننهما " عن الحسن ابن عماره عن عبد الملك بن ميسرة عن طلوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : فيما أحرز العدو فاستنقذه المسلمون منهم ، إن وجدته صاحبه قبل أن يقسم فهو أحق به ، وإن وجدته قد قسم ، فإن شاء أخذه بالثمن ، انتهى . قال : والحسن بن عماره متروك ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الطبراني في " معجمه " عن يس الزيات عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، قال : أصاب العدو ناقة رجل من بني سليم ، ثم اشتراها رجل من المسلمين ، فعرفها صاحبها ، فأتى النبي ﷺ ، فأخبره ، فأمره عليه السلام أن يأخذها بالثمن الذي اشتراها به صاحبها من العدو ، وإلا يخل بينه وبينها ، انتهى . ورواه أبو داود في " مراسيله " عن تميم بن طرفة ، قال : وجد رجل مع رجل ناقة له ، فارتفعا إلى النبي ﷺ ، وأقام البيعة أنها ناقته ، وأقام الآخر البيعة أنه اشتراها من العدو ، فقال النبي ﷺ : إن شئت أن تأخذها بالثمن الذي اشتراها به ، فأنت أحق بها ، وإلا نخل عن ناقته ، انتهى . وذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة أبي داود ، ثم قال : وقد أسند هذا الحديث من رواية يس الزيات عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، ويس ضعيف ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : وهكذا قال ابن حزم ، ولست أعرف هذا السند ، واقه أعلم ، انتهى .

(١) عنه الدارقطني في " السير " ، ص ٤٧٣

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه"^(١) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من وجد ماله في النقي قبل أن يقسم فهو له ، ومن وجده بعد ما قسم فليس له شيء . انتهى . قال الدارقطني : وإسحاق هذا متروك ، انتهى . ثم أخرجه عن رشدين عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً ، نحوه ؛ وقال : رشدين ضعيف ، وأخرجه الطبراني في "المعجم الوسيط" عن يس الزيات عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً : من أدرك ماله في النقي قبل أن يقسم ، فهو له ، وإن أدركه بعد أن يقسم ، فهو أحق به بالثمن ، انتهى . ورواه ابن عدي في "كتاب الكامل" ، وضعف يس الزيات عن البخاري ، والنسائي ، وابن معين ، ووافقهم ، وقال : عامة أحاديثه غير محفوظة ، انتهى . واعلم أن شطر الحديث في "البخاري" أخرجه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : ذهب فرس له ، فأخذه العدو ، فظهر عليهم المسلمون ، فردّه عليه في زمن رسول الله ﷺ ، وأبق عبد له ، فلحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون ، فردّه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ" عن نافع به ، وزاد فيه : وذلك قبل أن يصيبهما المقاسم ، انتهى . وعجيب من عد الحق كيف ذكر هذا الحديث ، وقال : إن البخاري لم يصل سنده به ، والبخاري^(٢) ذكره منقطعاً ، ثم وصله ، وهذا لفظه ، قال : "باب إذا غنم المشركون مال المسلم ، ثم وجده المسلم" قال ابن نمير : حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، قال : ذهب فرس له ، فأخذه العدو ، إلى آخر اللفظ المتقدم ، ثم قال : حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع أن عبداً لابن عمر أبق ، فلحق بالروم ، فظهر عليه خالد بن الوليد ، فردّه على عبد الله ، وأن فرساً لابن عمر عاد ، فلحق بالروم ، فظهر عليه ، فردّه على عبد الله ، انتهى . فترك الحديث المتصل ، وذكر المنقطع ، وقال : لم يصل البخاري سنده به ، وينبغي أن يراجع فيه نسخة أخرى ، فإني لم أعتد على النسخة ، وعلقت هنا لأتذكره ؛ والله أعلم .

الآثار : أخرج الدارقطني في "سننه"^(٣) عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب ، قال : ما أصاب المشركون من أموال المسلمين ، فظهر عليهم ، فرأى رجل متاعه بعينه ، فهو أحق به من غيره ، فإذا قسم ، ثم ظهوروا عليه ، فلا شيء له ، إنما هو رجل منهم ، وفي رواية : هو أحق به من غيره بالثمن ، انتهى . قال الدارقطني : وهذا مرسل .

(١) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٧٢ (٢) عند البخاري في "الحجرات" - باب إذا غنم المشركون مال المسلم ، ثم وجده المسلم ، ص ٤٣١ - ج ١ (٣) عند الدارقطني في "السير" ، ص ٤٧٢

أثر آخر: أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن خلاص عن علي نحو ذلك، ونقل عن ابن حزم أنه قال: رواية خلاص عن علي صحيحة، قال البيهقي في "المعرفة": قال الشافعي: وما احتج به عن تميم بن طرفة أن النبي ﷺ حكم في رجل اشترى بغيره أحرزه العدو أن صاحبه يأخذه بالثمن، فتميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ، ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة، لأنه لا يدري عن أخذه، قال الشافعي: قال أبو يوسف: حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ في عبد، وبغير أحرزهما العدو، ثم ظفريهما، فقال رسول الله ﷺ لصاحبهما: إن أصبتهما قبل القسمة فهما لك بغير شيء، وإن أصبتهما بعد القسمة فهما لك بالقيمة، قال البيهقي: هكذا وجدته عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة، ورواه غيره عن الحسن بن عمار عن عبد الملك الزراد عن طلوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ في بغير وجد، وهذا حديث يعرف بالحسن بن عمار، وهو متروك لا يحتج به؛ ورواه مسلمة بن علي عن عبد الملك، وهو أيضاً ضعيف، وروى بإسناد آخر مجهول عن عبد الملك، ولا يصح شيء من ذلك، وروى من وجه آخر عن ابن عمر، رواه إسحاق بن أبي فروة، ويس بن معاذ الزيات على اختلاف بينهما في لفظه، وكلاهما متروك لا يحتج به، وقال الشافعي: واحتجوا أيضاً بأن عمر بن الخطاب قال: من أدرك ما أحرز العدو قبل أن يقسم فهو له، وما قسم، فلا حق له فيه إلا بالقيمة، قال الشافعي: وهذا إنما روى عن الشعبي عن عمرو عن رجاء بن حيوة عن عمر مرسل، وكلاهما لم يدرك عمر، ولا قارب ذلك، قال البيهقي: وقد روى أيضاً عن رجاء عن قبيصة ابن ذؤيب عن عمر، وهو أيضاً مرسل، وقد روى عن خلاص بن عمر، وعن علي نحوه، قال: ورواية خلاص عن علي ضعيفة، عند أهل العلم بالحديث، يقولون: هي من كتاب، وأنها منقطعة، ويروون فيه عن زيد بن ثابت، وإنما رواه ابن لهيعة بإسناد، وابن لهيعة غير محتج به، انتهى.

الحديث الثاني: روى أن عبيداً من عبيد الطائف أسلبوا وخرجوا إلى رسول الله ﷺ، فقتلهم النبي ﷺ بمقتهم؛ قلت: روى أحد في "مسنده"، وابن أبي شيبة في "مصنفه"، والطبراني في "معجمه" من حديث الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن عبيدين خرجا من الطائف إلى النبي ﷺ، فأسلبا، فأعتقهما رسول الله ﷺ: أحدهما أبو بكر، انتهى. وفي لفظ لابن أبي شيبة بهذا الإسناد، أن النبي ﷺ كان يعتق من أتاه من العبيد إذا أسلبوا، وقد اعتق يوم الطائف رجلين أحدهما: أبو بكر، انتهى. وأخرج أبو داود في "المراسيل" عن عبدربه بن الحكم أن النبي ﷺ لما حاصر الطائف خرج إليه أرقاء من أرقائهم، فأسلبوا، فأعتقهم رسول الله ﷺ.

فلما أسلم مواليهم بعد ذلك رد النبي ﷺ الولاء إليهم ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : وعبد ربه ابن الحكم لا يعرف حاله ، ولا يعرف روى عنه إلا هذا الذي روى عنه هذا المرسل ، وهو عبد الله ابن عبد الرحمن الطائفي ، انتهى كلامه . وأخرج البيهقي عن عبد الله بن مكرم الثقفي ، قال : لما حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف خرج إليه رقيق من رقيقهم : أبو بكر ، وكان عبد الحارث بن كلفة والمنبعت ، ويحس ، ووردان في رهط من رقيقهم ، فأسلوا ، قالوا : يا رسول الله رد علينا رقيقنا الذين أتوك ، فقال : لا ، أولئك عتقاء الله عز وجل ، ورد على كل رجل ولاء عبده ، انتهى . وهو مرسل ، وقد تقدم في " العتق " وغيره .

باب المستأمن : خال

فصل

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ أخذ الجزية ، وكذا عمر ، وكذا معاذ رضي الله عنهما ، ووضع في بيت المال ، ولم يخمس ؛ قلت : أخرج أبو داود في " كتاب الخراج " (١) عن ابن لعدى بن عدى الكندي أن عمر بن عبد العزيز كتب أن من سأل عن مواضع الفى فهو ما حكم فيه عمر بن الخطاب ، فرآه المؤمنون عدلاً موافقاً لقول النبي ﷺ : « جعل الله الحق على لسان عمر وقلبه فرض الأعطية » ، وعقد لأهل الأديان ذمة ، بما فرض عليهم من الجزية ، لم يضرب فيها بخمس ولا منغم ، انتهى . وهو ضعيف ، فإن فيه مجهولاً (٢) ، وعمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطاب .

الحديث الرابع : « السلطان ولي من لا ولي له » ، تقدم في " أوائل النكاح "

(١) عند أبي داود في الخراج " باب في تدوين الطاء " ، ص ٥٥ - ج ٢

(٢) وهو ابن عدى ، شيخ لميسى بن يونس ، لا يعرف حاله من السادسة ، وأما عدى الكندي ، فهو ابن عدى بن عميرة أبو فروة ، ثقة فقيه ، عمل لعمر بن عبد العزيز على الموصل ، وأبوه عدى بن عميرة الكندي ، أبوزرارة صحابي ، كذا في " التهذيب " ، ص ١٦٨ ، و ص ١٦٩ - ج ٧

باب العشر والخراج

الحديث الأول: روى أن النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب؛ قلت: قوله: وعمر رضى الله عنه حين فتح السواد، وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة، ووضع على مصرحين اقتحما عمرو بن العاص، وكذا اجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام؛ قلت: روى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" (١) حدثنا هشيم ابن بشير أنبأ العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي، قال: لما افتتح المسلمون السواد، قالوا لعمر: اقسمة بيننا، فأنا فتحناه عنوة، قال: فأبى، وقال: ما من جاء بعدكم من المسلمين؟ قال: فأقر أهل السواد في أرضهم، وضرب على رؤوسهم الجزية، وعلى أراضيهم الخراج، انتهى. وروى عبد الرزاق في "مصنفه" - في كتاب أهل الكتاب - أخبرنا معمر عن قتادة عن أبي مجاز أن عمر ابن الخطاب بعث عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة، فجعل عماراً على الصلاة، والقتال، وجعل ابن مسعود على القضاء، وعلى بيت المال، وجعل عثمان بن حنيف على مساحة الأرض، وجعل لهم كل يوم شاة، ثم قال: ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سيسرع فيها، ثم قال لهم: إني أنزلتكم في هذا المال، ونفسي كوالى اليتيم، - من كان غنياً فليستعفف، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف -، قال: فسبح عثمان سواد الكوفة من أهل الزمة، فجعل على جريب النخل عشرة دراهم، وعلى جريب العنب ثمانية دراهم، وعلى جريب القضب ستة دراهم، وعلى الجريب من البر أربعة دراهم، وعلى الجريب من الشعير درهمان، وجعل على رأس كل رجل منهم أربعة وعشرين درهماً، كل عام، ولم يضرب على النساء والصبيان، وأخذ من تجارهم من كل عشرين درهماً درهماً، ورفع ذلك إلى عمر فرضى به، انتهى. وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" - في أواخر الزكاة - حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، قال: وضع عمر على أهل السواد على كل جريب أرض يبلغه الماء، عامر، أو غامر درهماً، وقفيراً من طعام، وعلى البساتين على كل جريب عشرة دراهم، وعشرة أفقزة من طعام، وعلى الرطاب على كل جريب أرض خمسة دراهم، وخمسة أفقزة من طعام، وعلى كل جريب أرض عشرة دراهم، وعشرة أفقزة، ولم يضع على النخل شيئاً، جعله تبعاً للأرض، انتهى. حدثنا أبو أسامة عن قتادة

(١) في "كتاب الأموال"، ص ٥٧ - ج ١ يعنى اختصار

عن أبي جزل ، قال : بعث عمر عثمان بن حنيف على مساحة الأرض ، قال : فوضع عثمان على الجريب من الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم - يعني الرطبة - وعلى جريب البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ، انتهى . وأما وضع الخراج على أرض مصر ، فروى ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة عمرو بن العاص " أخبرنا محمد بن عمر الواقدي حدثني المفضل بن فضالة عن عياش بن عباس القتباني ، قال الواقدي : وحدثني من سمع صالح بن كيسان يخبر عن يعقوب بن عتبة عن مشيخة من أهل مصر أن عمرو بن العاص افتتح مصر عنوة ، واستباح ما فيها ، وعزل منه مغنم المسلمين ، ثم صالح بعد على وضع الجزية في رقابهم ، ووضع الخراج على أرضهم ، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب بذلك ، مختصر . أخبرنا الواقدي حدثني عبد الله بن نافع عن عمرو بن الحارث ، قال : كان عمرو بن العاص يبعث بجزية أهل مصر وخراجها إلى عمر بن الخطاب ، كل ستة بعد حبس ما يحتاج إليه ، ولقد استبطأه عمر في الخراج ستة ، فكتب إليه بكتاب يلومه ، ويشدد عليه ، مختصر . وأما وضع الخراج على أرض الشام فمرووف .

الحديث الثاني : روى أن رسول الله ﷺ فتح مكة عنوة ، وتركها لأهلها ، ولم يوظف الخراج ؛ قلت : فيه أحاديث ، استدلل بها العلماء على أن مكة فتحت عنوة : منها ما أخرجه مسلم (١) عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة أنه ذكر فتح مكة ، فقال : أقبل رسول الله ﷺ حتى دخل مكة ، فبعث الزبير على إحدى المجنبتين ، وبعث خالداً على المجنبة الأخرى ، وبعث أبا عبيدة على الجسر ، وأخذوا بطن الوادي ، ورسول الله ﷺ في كتيبة ، قال : فظفر إلى وقال : يا أبا هريرة ، قلت : لبك يا رسول الله ، قال : اهتف لي بالانصار ، فلا يأتيني إلا أنصاري ، فهتف بهم ، فجاءوا ، فأطافوا برسول الله ﷺ ووبشت قريش أوباشها ، فقال لهم : ألا ترون إلى أوباش قريش ، وأتباعهم ١٩ ، ثم قال يده - فضرب إحداهما على الأخرى - . وقال : أحصوهم حصداً ، حتى توافقني بالصف ، قال أبو هريرة : فانطلقنا ، فما شاء أحدنا أن يقتل من شاء منهم ، إلا قتله ، وما توجه أحد منهم إلينا شيئاً ، وصعد رسول الله ﷺ الصف ، وجاءت الانصار ، فأطافوا بالصف ، فجاء أبو سفيان ، فقال : يا رسول الله أيدت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم ، فقال رسول الله ﷺ : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن أغلق بابها فهو آمن » ، فقالت الانصار : أما الرجل ، فأخذته رافة بعشيرته ، ورغبة في قرابته ، ونزل الوحي على رسول الله ﷺ ، فقال :

قلتم : أما الرجل فأخذته رافة بعشيرته ، ورغبة في قرابته ، كلا إني عبد الله ورسوله هاجرت إلى الله ، وإليكم ، فالحيا بحياكم ، والمات بعاتكم ، قالوا : والله ما قلنا إلا ضناً بالله وبرسوله ، قال : فان الله ورسوله يصدقانكم ويعذرانكم ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " وقال : هذا أدل دليل على أن مكة فتحت عنوة لا صلحاً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه البخارى ، ومسلم ^(١) عن أم هانئ أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح ، فأنت النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : قد أجرنا من أجرت ، وآمنا من آمنت ، انتهى . قال المنذرى في " مختصره " : استدلل بهذا الحديث على أن مكة فتحت عنوة ، إذ لو فتحت صلحاً لوقع به الأمان العام ، ولم يحتج إلى أمان أم هانئ ، ولا تجديده من النبي ﷺ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجاه أيضاً في " الصحيحين " ^(٢) عن أبي سلة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وأنها لا تحمل لأحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار ، انتهى .

حديث آخر : أخرجاه أيضاً في " الصحيحين " ^(٣) عن أبي شريح عن النبي ﷺ أنه قال في الغد من يوم الفتح : إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها الناس ، فلا تحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يعصد بها شجراً ، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب ، انتهى . وبهذا الحديث استدلل ابن الجوزى في " التحقيق " .

قوله : روى أن الصحابة وضعوا العشر على أرض البصرة ؛ قلت : ذكره ابن عمر ، وغيره .

قوله : والخراج الذى وضعه عمر على أهل السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيز هاشمى ، وهو الصاع ، ودرهم ، ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ، ومن جريب الكرم المتصل ، والنخيل المتصل عشرة دراهم ، وهذا هو المنقول عن عمر ، فإنه بعث عثمان بن حنيف حتى يسمح سواد العراق ، وجعل حذيفة عليه مشرفاً ، ففسح ، فبلغ ستاً وثلاثين ألف ألف جريب ، ووضع على

(١) عند البخارى في " الجهاد " ، ص ٤٤٩ - ج ١ ، وعند مسلم في " الصلاة " ، ص ٢٤٩ - ج ١

(٢) عند مسلم في " الحج - باب النهى عن حمل السلاح بمكة " ، ص ٤٣٩ - ج ١ ، وعند البخارى في " كتاب العلم - باب كتابة العلم " ، ص ٢٢ - ج ١ ، وفى " القطة - باب كيف تمرق لفظة أهل مكة " ، ص ٣٢٨ - ج ١

(٣) عند مسلم في " الحج - باب تحريم مكة " ، ص ٤٣٨ - ج ١ ، وعند البخارى في " الحج - باب لا يعصد شجر الحرم " ، ص ٢٤٧ - ج ١

ذلك ماقلنا ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة من غير تكبير ، فكان إجماعاً ؛ قلت : تقدم حديث عمر قريباً ، وفيه بعض تغيير ؛ وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" حدثنا إسماعيل ابن مجالد عن أبيه مجالد بن سعيد عن الشعبي أن عمر بعث عثمان بن حنيف ، فسح السواد ، فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب ، انتهى .

قوله : روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : لعلكم حملتم الأرض مالا تطيق ؟ فقالوا : بل حملناها ما تطيق ؛ قلت : أخرجه البخارى في "صحيحه" (١) - في كتاب فضائل الصحابة - في باب البيعة لعثمان "عن عمرو بن ميمون ، قال : رأيت عمر بن الخطاب قبل أن يصاب بأيام بالمدينة ، وقف على حذيفة ، وعثمان بن حنيف . قال : كيف فعلتما : أتخافان أن تكونا حملتما الأرض مالا تطيق ؟ قالوا : حملناها أمرأى له مطيقة ما فيها كبير فضل ، قال : أنظرا أن تكونا حملتما مالا تطيق ؟ قالوا : لا . فقال عمر ثلث سألني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى أحد بعدى ، قال : فما أتت عليه إلا رابعة حتى أصيب ، الحديث بطوله ، وهو حديث مقتل عمر بن الخطاب ، وبيعة عثمان .

قوله : روى أن عمر لم يزد حين أخبر لزيادة الطاعة ؛ قلت : تقدم في الحديث قبله ، وروى عبد الرزاق في "مصنفه - في كتاب أهل الكتاب" أخبرنا معمر عن علي بن الحكم البناني عن محمد بن زيد عن إبراهيم ، قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ، فقال : أرض كذا وكذا يطيقون من الخراج أكثر مما عليهم ، فقال : ليس إليهم سبيل ، انتهى .

قوله : وقد صح أن الصحابة رضى الله عنهم اشتروا أراضي الخراج ، وكانوا يؤدون خراجها ؛ قلت : قال البيهقي في "كتاب المعرفة" : قال أبو يوسف : القول ما قال أبو حنيفة : إنه كان لابن مسعود ، وخباب بن الأرت ، والحسين بن علي ، ولشريح أرض الخراج ، حدثنا مجالد بن سعيد عن عامر عن عتبة بن فرقد السلمي ، أنه قال لعمر بن الخطاب : إني اشتريت أرضاً من أرض السواد ، فقال عمر : أنت فيها مثل صاحبها ، انتهى . قال البيهقي : وأخبرنا أبو سعيد ثنا أبو العباس الأصم ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن صالح عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ، قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك ، فكتب عمر بن الخطاب : إن اختارت أرضها ، فأدت ما على أرضها تغلوا بينها وبين أرضها ، وإلا تغلوا بين المسلمين وبين أرضهم ، انتهى . وهذا رواه عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق

(١) عنه البخارى في ١١ مناقب عثمان - باب قصة البيعة ، ص ٥٢٣ - ج ١

ابن شهاب أن دهقانة من أهل نهر الملك أسلمت ، فقال عمر : ادفعوا إليها أرضها تؤدى عنها الخراج ، انتهى .
أثر آخر : قال ابن أبي شبة ، وعبد الرزاق في "مصنفهما" : حدثنا هشيم بن بشير عن سيار
أبي الحكم ^(١) عن زبير بن عدى أن دهقانا أسلم على عهد علي ، فقال علي : إن أقت في أرضك
رفعنا الجزية عن رأسك ، فأخذناها من أرضك ، وإن تحولت عنها فنحن أحق بها ، انتهى .

أثر آخر : قال ابن أبي شبة : حدثنا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن
عبيد الله الثقفي عن عمر ، وعلى قالا : إذا أسلم وله أرض وضعا عنه الجزية ، وأخذنا خراجها ، انتهى .
الحديث الثالث : قال عليه السلام : « لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم » ؛ قلت :
رواه ابن عدى في "الكامل" عن يحيى بن عنبسة ثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة
عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يجتمع على مسلم خراج وعشر » ، انتهى .
قال ابن عدى : يحيى بن عنبسة منكر الحديث ، وإنما يروى هذا من قول إبراهيم ، وقد رواه
أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم ، قوله : فجاء يحيى بن عنبسة ، فأبطل فيه ، ووصله إلى النبي ﷺ ،
ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في ضعفه ، لرواياته عن الثقات الموضوعات ، انتهى . وقال ابن
حبان : ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ، ويحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث ، لا تحل الرواية
عنه ، انتهى . وقال الدارقطني : يحيى هذا دجال يضع الحديث ، وهو كذب على أبي حنيفة ، ومن
بعده إلى رسول الله ﷺ ، وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" ، وقال البيهقي : هو حديث
باطل ، ويحيى هذا منهم بالوضع .

الآثار : روى ابن أبي شبة في "مصنفه - في أواخر الزكاة" حدثنا إبراهيم بن المغيرة
- ختن لعبد الله بن المبارك - عن أبي حمزة السكوني عن الشعبي ، قال : لا يجتمع عشر ، وخراج
في أرض ، انتهى .

حدثنا أبو تيمية يحيى بن واضح عن أبي المنيب عن عكرمة ، قال : لا يجتمع عشر وخراج
في مال ، انتهى

فائدة : قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" ^(٢) "الأراضي العشرية
هي التي ليست بأرض خراج ، وهي أربعة أنواع :

أحدها : أرض أسلم أهلها عليها ، فهم مالكون لها كالمدينة والطائف ، واليمن ، والبحرين ،

(١) سيار أبي الحكم راجع ترجمته في "التهديب" ، ص ٢٩٣ - ج ٤ ، وفي "فتح القدير" ، شيان بن الحكم ، وهو
تصحيف (٢) في "كتاب الأموال" ، ص ٥١٢ ، و ص ٥١٣

وكذلك مكة ، إلا أنها كانت فتحت عنوة ، ولكن رسول الله ﷺ ، من عليهم ، فلم يعرض لهم في أنفسهم ، ولم يغم أموالهم ، قال : وحدثت عن محمد بن سلة الحرائق عن أبي عبد الرحيم عن زيد ابن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير أن رسول الله ﷺ ، قال في مكة : لا تحل غنيمتها . والنوع الثاني : كل أرض أخذت عنوة ، ثم إن الإمام لم ير أن يجعلها شيئاً موقوفاً ، ولكنه رأى أن يجعلها غنيمة فخمسا ، وقسم أربعة أخماسها بين الذين اقتسحوها خاصة ، كفعل رسول الله ﷺ بحير ، فهي أيضاً ملكهم ، ليس فيها غير العشر ، وكذلك الثغور كلها إذا قسمت بين الذين اقتسحوها خاصة ، وعزل عنها الخمس لمن سمي الله .

والنوع الثالث : كل أرض عادية لأرب لها ، ولا عامر ، أقطعها الإمام رجلاً لإقطاعاً من جزيرة العرب أو غيرها ، كفعل رسول الله ﷺ ، والخلفاء بعده ، فيما أقطعوا من بلاد اليمن ، واليمنية ، والبصرة . وما أشبهها .

والنوع الرابع : كل أرض مية استخرجها رجل من المسلمين ، فأحيها بالنبات ، والماء . فهذه الأرضون التي جاءت فيها السنة بالعشر ، أو نصف العشر ، وكلها موجودة في الأحاديث ، فما أخرج الله من هذه فهو صدقة ؛ إذا بلغ خمسة أوسق فصاعداً ، كزكاة الماشية ، والصامت يوضع في الأصناف الثمانية المذكورة في "سورة براءة" خاصة دون غيرهم من الناس ، وما سوى هذه من البلاد ، فلا تخلو من أن تكون أرض عنوة صيرت شيئاً كأرض السواد ، والجبال ، والأهواز ، وفارس ، وكرمان ، وأصبهان ، والري ، وأرض الشام ، سوى مدنها ، ومصر ، والمغرب ؛ أو يكون ، أرض صلح ، مثل : نجران ، وأيلة ، وأذرح ، ودومة الجندل ، وفدك ، وما أشبهها ، مما صالحهم رسول الله ﷺ صلحاً ، أو فعلته الأئمة بعده ، وبلاد الجزيرة ، وبعض أرمينية ، وكثير من كور خراسان ، فهذان النوعان من الأرضين ، الصلح ، والعنوة التي تصير شيئاً يكونان عاماً للناس في الاعطية ، وأرزاق الذرية ، وما ينوب للإمام من أمور المسلمين ، انتهى كلامه . وقال في موضع آخر ^(١) : الأرض المفتحة ثلاثة أنواع : أحدها الأراضي التي أسلم عليها أهلها فهي لهم ملك ، وهي أرض عشر لا شيء عليهم غيره ، وأرض افتتحت صلحاً على خراج معلوم ، فهم على ما صولحوها عليه ، لا يلزمهم أكثر منه ، وأرض أخذت عنوة فهي مما اختلف فيها ، فقيل : سبيلها سبيل الغنيمة ، تقسم ، فيكون أربعة أخماسها بين الغاتين ، والخمس الباقي لمن سمي الله تعالى ؛ وقيل : النظر فيها للإمام إن شاء جعلها غنيمة ، فيخمسها ويقسمها ، وإن شاء جعلها موقوفة على المسلمين ما بقوا ، كما فعل عمر بالسواد ، انتهى كلامه محرراً .

(١) ذكره في "كتاب الأموال - باب فتوح الأرضين صلحاً ، وسفناً وأحكامها ، ص ١٤١

أحاديث الخصوم : استدل ابن الجوزي في "التحقيق" للشافعي في الجمع بين العشر ، والخراج بعموم الحديث عن ابن عمر^(١) عن رسول الله ﷺ أنه سن فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً^(٢) العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر ، انفرد به البخاري ، قال : وهذا عام في الأرض الخراجية ، وغيرها ، قال ابن قتيبة : العثري الذي يؤتى بماء المطر إليه حتى يسقيه ، وإنما سمي عثراً ، لأنهم يجعلون في مجرى السيل عاثوراً ، فإذا صدمه الماء زاد ، فدخل في تلك المجاري حتى يبلغ النخل ويسقيه ، انتهى كلامه . واستدل الشيخ تقي الدين في "الإمام" للشافعي بما أخرجه البيهقي عن يحيى بن آدم ثنا سفيان بن سعيد عن عمرو بن ميمون بن مهران ، قال : سألت عمر ابن عبد العزيز عن المسلم يكون في يده أرض الخراج ، فيسأل الزكاة ، فيقول : إنما على الخراج ، فقال : الخراج على الأرض ، والعشر على الحب ؛ وأخرج أيضاً عن يحيى ثنا ابن المبارك عن يونس ، قال : سألت الزهري عن زكاة الأرض التي عليها الحزبة ، فقال : لم يزل المسلمون على عهد رسول الله ﷺ ، وبعده يعاملون على الأرض ، ويستكرونها ، ويؤدون الزكاة مما خرج منها ، قرى هذه الأرض على نحو ذلك ، انتهى . قال الشيخ : الأول فتوى عمر بن عبد العزيز ، والثاني فيه إرسال عن النبي ﷺ ، انتهى . ذكره في "الزكاة" .

قوله : ولأن أحداً من أئمة العدل والجور لم يجمع بينهما ، وكفى بإجماعهم حجة .

قوله : ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنته ، لأن عمر رضي الله عنه لم يوظفه مكرراً ؛ قلت : تقدم ما يدل عليه في حديث وضع الخراج على السواد ؛ وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" - في أواخر الزكاة "حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن زياد بن حدير ، قال : استعملني عمر على المتاجر ، فكنت أعشر من أقبل وأدبر ، فخرج إليه رجل ، فأعلمه ، فكتب إلى أن لا يعشر إلا مرة واحدة - يعني في السنة - ، انتهى . وروى أيضاً حدثنا وكيع عن سفيان عن غالب أبي الهذيل عن إبراهيم ، قال : جاء نصراني إلى عمر ، فقال : إن عاملك عثّر في السنة مرتين ، فقال :

(١) عند البخاري في "الزكاة" باب العشر فيما يلقى ، ص ٢٠١ - ج ١

(٢) قوله : العثري ، - بالهمزة ، والمثناة المفتوحة ، وكسر الراء ، وتشديد التثنية - وهو ما يشرب بهروقه من غير سقى ، قاله الخطابي ، وقيل : ماسق بالثور ، والمأثور شبه نهر يحفر في الأرض ، يسقى به البقول والنخل والزرع ، انتهى من هوامش البخاري : ص ٢٠١ - ج ١

من أنت ؟ فقال : أنا الشيخ النصراني ، فقال له عمر : وأنا الشيخ الحنفي ، فكتب إلى عامله أن لا يعشر في السنة إلا مرة واحدة ، انتهى . وروى أيضاً حدثاً مع بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري ، قال : لم يبلغنا أن أحداً من ولاة هذه الأمة الذين كانوا بالمدينة ، أبو بكر ، وعمر ، وعثمان أنهم كانوا يثنون الصدقة ، لكن يبعثون عليها كل عام في الخصب ، والجذب ، لأن أخذها سنة من رسول الله ﷺ ، انتهى . حدثنا سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن عن أمه فاطمة أن النبي ﷺ ، قال : « لا ثياب في الصدقة » ، انتهى .

باب الجزية

الحديث الأول : روى أن رسول الله ﷺ صالح بن نجران على ألف ومائتي حلة (١) ؛ قلت : أخرجه أبو داود في "كتاب الخراج" (٢) عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن ابن عباس ، قال : صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألفي حلة ، النصف في صفر ، والبقية في رجب ، يؤدونها إلى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعاً ، وثلاثين فرساً ، وثلاثين بعيراً ، وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح ، يغزون بها ، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم إن كان باليمن ، كيد ، أو غدر ، على أن لا تهمد لهم بيعة ، ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنوا عن دينهم ، ما لم يحدثوا حدثاً ، أو يأكلوا الربا ، انتهى . قال المنذرى : في سماع السدي من ابن عباس نظر ، وإنما قيل : إنه رآه ، ورأى ابن عمر ، وسمع من أنس بن مالك ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام لمعاذ : «خذ من كل حالم ، وحالة ديناراً أو عدله معافر ؛ قلت : أخرجه أبو داود ، والترمذي والنسائي (٣) "في الزكاة" عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ ، قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، وأمرني أن أخذ من البقر من كل ثلاثين نبيعاً أو نبيعة ، ومن كل أربعين مسنة ، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافر ، انتهى . قال الترمذي :

(١) قال ابن المهام في "الفتح" ، ص ٣٦٨ - ج ٤ ، وقول المصنف : "على ألف ومائتي حلة" ، غير صحيح ، وكذا قوله : "بن نجران" ، فإن نجران اسم أرض من حتر اليمن لا اسم قبيلة ، فلذا كان الثابت في الحديث أهل نجران ، انتهى .

(٢) "باب في أخذ الجزية" ، ص ٧٤ - ج ٢ (٣) عند أبي داود في "الزكاة" - باب في زكاة السائمة .. ص ٢٢١ - ج ١ ، وعند الترمذي فيه "باب ما جاء في زكاة البقر" ، ص ٩١ - ج ١ ، وعند النسائي فيه : ص ٢٣٩ - ج ١

حديث حسن، وذكر أن بعضهم رواه عن مسروق عن النبي ﷺ مرسلًا، قال: وهو أصح، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادى والعشرين، من القسم الأول، والحاكم في "المستدرک" (١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. وراجعان، فإن ابن ماجه رواه، ولم يذكر فيه قصة الحالم، وإن كان أصحاب "الأطراف" عزوه إليه أيضاً، لأنهم إنما يعتبرون أصل الحديث، وأنصف ابن تيمية في "المنتقى" إذ قال بعد أن عزاه لأصحاب السنن، وليس لابن ماجه ذكر الحالم، وهم ابن دقيق العيد في "الإمام" فعزاه لأصحاب السنن. ولم يستثن، وأقوى منه في الوهم ما فعله بعض أهل العصر في كتاب وضعه على التنبية لأبى إسحاق الشيرازى، فذكر في "باب الجزية" عن معاذ قال: بعث رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقال: خذ من كل حالم ديناراً، أو عدله معافى، ثم قال: أخرجه أصحاب السنن، وليس هذا عند ابن ماجه، والله أعلم؛ ولفظة الحاملة: رويت فيه أيضاً مرسلًا ومسنداً؛ فالمسند رواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا معمر، وسفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ بعث إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم وحاملة ديناراً، أو عدله معافى، انتهى. ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في "سننه" (٢). في كتاب الزكاة، ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" من ثلاث طرق دائرة على الأعمش به، وأما المرسل فرواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا معمر عن الأعمش عن شقيق بن سبرة عن مسروق قال: بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة من أهل الذمة ديناراً أو قيمته معافى، قال: وكان معمر يقول: هذا غلط، قوله: حاملة ليس على النساء شيء، انتهى.

حديث آخر: رواه أبو داود في "المراسيل" عن جرير عن منصور عن الحكم، قال: كتب النبي ﷺ إلى معاذ باليمن: على كل حالم أو حاملة دينار أو قيمته، انتهى.

حديث آخر: بمعناه، رواه أبو عبيد القاسم بن سلام "في كتاب الأموال" (٣) حدثنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن الزبير قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أنه من كان على يهودية أو نصرانية، فإنه لا يفتن عنها، وعليه الجزية على كل حالم ذكر، أو أثنى، عبد أو أمة دينار واثني، أو قيمته، انتهى.

(١) في "المستدرک" - في باب زكاة البقر، ص ٣٩٨ - ج ١، وفيه ذكر الحالم، وهذا ابن ماجه فيه: ص ١٣٠، وليس في روايته ذكر الحالم (٢) عند الدارقطني في "الزكاة"، ص ٢٠٣ (٣) ذكره في "كتاب الأموال"، ص ٢٧

حديث آخر : بمعناه ، رواه ابن زنجويه النسائي في "كتاب الأموال" حدثنا النضر بن شميل ثنا عوف عن الحسن . قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : من أسلم من يهودى أو نصرانى فله ماله وسلم ، وعليه ماعليه ، ومن أبى فعليه الجزية ، على كل حالم من ذكر أو أنثى ، حر أو عبد دينار وواف أو قيمته من المعافر ، فى كل عام ، انتهى .

حديث آخر بمعناه : رواه ابن زنجويه أيضاً حدثنا هاشم بن القاسم حدثنى المرجان بن رجاء ثنا سليمان بن حفص عن أبى إياس معاوية بن قره ، قال : كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر ، أما بعد : من شهد منكم أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا فله مثل مالنا ، وعليه مثل ماعلينا ، ومن أبى فعليه الجزية على كل رأس دينار ، على الذكر والأنثى ، ومن أبى فليأذن بحرب من الله ورسوله . انتهى . قال أبو عبيد (١) : وهذا - والله أعلم - فيما نرى منسوخ ، إذ كان فى أول الإسلام نساء المشركين وولدانهم يقتلون مع رجالهم ، والمخفوظ من ذلك الحديث الذى لا ذكر للحالة فيه ، لأنه الأمر الذى عليه المسلمون ، وبه كتب عمر إلى أمراء الأجناد ، فإن كان الذى فيه ذكر الحالة محفوظاً فوجهه ما ذكرناه ، كما روى الصعب بن جثامة أن خيلاً أصابت من أبناء المشركين ، فقال عليه السلام : هم من آبائهم ، ثم جاء النبى عن قتل الذرية من النساء والصبيان فى أحاديث كثيرة ، انتهى . قال ابن زنجويه : ويؤيد ما قاله أبو عبيد ما أخبرنا يعلى بن عبيد ثنا محمد بن عمرو عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين تقتلهم معهم ؟ قال : نعم ، فأنهم منهم ، ثم نهى عن قتلهم يوم خيبر ، انتهى .

قوله : ومذهبنا روى عن عمر ، وعثمان ، وعلى رضى الله عنهم ، ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار : قلت : أما الرواية عن عمر فروى ابن أبى شيبة فى "مصنفه" فى الإمارة حدثنا على بن مسهر عن الشيبانى عن أبى عون محمد بن عبيد الله الثقفى ، قال : وضع عمر بن الخطاب فى الجزية على رؤوس الرجال على الثنى ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير إثني عشر درهماً ، انتهى . وهو مرسل ، ورواه ابن زنجويه فى "كتاب الأموال" حدثنا أبو نعيم ثنا مندل عن الشيبانى عن أبى عون عن المغيرة بن شعبة أن عمر وضع ، إلى آخره .

طريق آخر : رواه ابن سعد فى "الطبقات" (٢) - فى ترجمة عمر "أخبرنا عارم بن الفضل

(١) ذكره فى "كتاب الأموال" ، ص ٩٤ (٢) عبد ابن سعد فى "ترجمة عمر" ، ص ٢٠٢ - ج ٣

- فى الجزء الأول ، من الثالث - فى حديث طويل

ثنا حاد بن سلة عن سعيد الجعري عن أبي نضرة أن عمر وضع الجزية على أهل الذمة فيما فتح من البلاد، فوضع على القتي ثمانية وأربعين درهما، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما، وعلى الفقير إثني عشر درهما، مختصر من حديث طويل.

طريق آخر: رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" (١) حدثنا إسماعيل ابن جعفر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف، فوضع عليهم ثمانية وأربعين درهما، وأربعة وعشرين، وإثني عشر، انتهى. وأما الرواية عن عثمان، وعلى..... (٢).

الحديث الثالث: روى أن رسول الله ﷺ وضع الجزية على المجوس؛ قلت: فيه أحاديث: منها حديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣) عن مجالد، وهو ابن عبدة المكي، قال: أنا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، انتهى. حديث آخر: رواه مالك في "الموطأ" (٤) أخبرنا الزهري أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين، وأن عمر أخذها من مجوس فارس، وأن عثمان أخذها من مجوس البربر، انتهى. وعن مالك رواه محمد بن الحسن في "موطأ"، وابن أبي شيبة في "مصنفه" بسنده ومثله، ورواه الدارقطني في "غرائب مالك"، والطبراني في "معجمه" عن الحسين بن أبي كبشة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أن النبي ﷺ، قد كره. قال الدارقطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك؛ ورواه النسائي عن مالك، عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا، ليس فيه السائب، وهو المحفوظ، انتهى.

حديث آخر: روى البزار في "مسنده"، والدارقطني في "غرائب مالك" من حديث أبي علي الحنفى ثنا مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس، فقال: ما أدرى كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب، انتهى. قال البزار: هذا حديث قد رواه جماعة عن جعفر عن أبيه، لم يقولوا: عن جده، وجده هو علي بن الحسين، وهو مرسل، ولا نعلم أحداً قال فيه: عن جده

(١) في "كتاب الأموال"، ص ٤٠ (٢) ههنا سقط في الأصل الذي عندنا، ويأبى في نسخة "الدار"، [الجنوري] (٣) عند البخاري في "المجاهد - باب الجزية والمواذعة"، ص ٤٤٧ - ج ١ (٤) ذكره في "الموطأ" - في الزكاة - باب جزية أهل الكتاب، ص ١٢١

إلا أبو علي الحنفي عن مالك، انتهى . وقال الدارقطني : لم يقل فيه : عن جده من رواه عن مالك غير أبي علي الحنفي ، وكان ثقة ، وهو في "الموطأ" عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ، انتهى . قلت : هكذا رواه في "الموطأ" من رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ، قد كره . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر به مرسل ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" حدثنا ابن جريج عن جعفر به ، ورواه إسحاق بن راهويه أخبرنا عبد الله بن إدريس عن جعفر به ، قال ابن عبد البر : هذا حديث منقطع ، فإن محمد بن علي لم يلق عمر ، ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه أبو علي الحنفي ، وكان ثقة ، واسمه عبد الله بن عبد المجيد ، فقال فيه : عن جده ، ومع ذلك فهو منقطع ، لأن علي بن الحسين لم يلق عمر ، ولا عبد الرحمن بن عوف ، ولكن معناه يتصل من وجوه حسان ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : وقد روى معنى هذا من وجه متصل ، إلا أن في إسناده من يحل حاله ، قال ابن أبي عاصم ، حدثنا إبراهيم بن الحجاج الشامي ثنا أبو رجاء - وكان جارا لحداد بن سلمة ، ثنا الأعمش عن زيد بن وهب ، قال : كنت عند عمر بن الخطاب ، فقال : من عنده علم من المجوس ؟ فوثب عبد الرحمن بن عوف ، فقال : أشهد بالله على رسول الله ﷺ سمعته يقول : إنما المجوس طائفة من أهل الكتاب ، فأحلوهم على ما تحملون عليه أهل الكتاب ، انتهى .

حديث آخر : روى الشافعي في "مسنده" حدثنا سفيان عن سعيد بن المرزبان عن نصر ابن عاصم ، قال : قال فروة بن نوفل : علام تؤخذ الجزية من المجوس ، وليسوا بأهل كتاب ؟ فقام إليه المستورد ، فأخذ بلبته ، وقال : يا عدو الله قطعن على أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى أمير المؤمنين - يعني علياً - وقد أخذوا منهم الجزية ، فذهب به إلى القصر ، فخرج عليهم على ، وقال : أنا أعلم الناس بالمجوس ، كان لهم علم يعملونه ، وكتاب يدرسونه ، وأن ملكهم سكر ، فوقع على ابنته ، أو أمه ، فاطلع عليه بعض أهل مملكته ، فلما صحا أرادوا أن يقيموا عليه الحد ، فامتنع منهم فدعا أهل مملكته ، فقال : تعلمون ديناً خيراً من دين آدم ، وقد كان ينكح بنفيه من بناته ؟ فأنا على دين آدم ، وما يرغب بكم عن دينه ؟ فبايعوه ، وقاتلوا الذين خالفوه حتى قتلوه ، فأصبحوا ، وقد أسرى على كتابهم ، فرفع من بين أظهرهم ، وذهب العلم الذي في صدورهم ، وهم أهل الكتاب ، وقد أخذ رسول الله ﷺ ، وأبو بكر ، وعمر منهم الجزية ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وسعيد بن المرزبان مجروح ، قال يحيى القطان : لا أستحل أروى عنه ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه ، وقال الفلاس : متروك الحديث ، وقال أبو أسامة : كان ثقة ، وقال أبو زرعة :

هو مدلس ، انتهى . ومن طريق الشافعي روى البيهقي في " المعركة " ، وقال : أخطأ ابن عينة في قوله : نصر بن عاصم ، وإنما هو عيسى بن عاصم ، هكذا رواه ابن فضيل ، والفضل بن موسى عن سعيد بن المرزبان عن عيسى بن عاصم ، قال محمد بن إسحاق بن خزيمة : كنت أتوهم أن الخطأ من الشافعي ، فوجدت غيره تابعه ، فعلمت أن الخطأ من ابن عينة ثم أسند البيهقي عن أبي داود ، وأبي زرعة أنهما قالوا : ما علمنا للشافعي حديثاً أخطأ فيه ، والله أعلم .

قوله : روى أن أبا بكر رضى الله عنه استرق نسوان بنى حنيفة وصيانيهم ، لما ارتدوا ، وقسمهم بين الغانمين ؛ قلت : روى الواقدي في " كتاب الردة " له : حدثني عبد العزيز بن أنس الطفري عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد ، فذكر وقعة اليمامة ، وهي قصة مسيلة الكذاب ، وأصحابه بنى حنيفة بطولها ، وفيها : أن أبا بكر رضى الله عنه أرسل إليهم خالد بن الوليد في جماعة من المسلمين ، فقتلهم ، وقتل مسيلة ، وانهزم الباقيون ، فتحصنوا في الحصون ، وقتل من المسلمين جماعة ، منهم أبو دجانة الأنصاري ، وجرح منهم خلق كثير ، وكانت مقتلة عظيمة ، إلى أن قال : وحدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد ، قال : ثم إن خالد بن الوليد صالحهم على أن يأخذ منهم الصفراء ، والبيضاء ، والكراع ، والسلاح ، ونصف السبي ، ثم دخل حصونهم صلحاً ، فأخرج السلاح ، والكراع ، والأموال ، والسبي ، فجمع السلاح على حدة ، والكراع على حدة ، والدرام والدنانير على حدة ، ثم قسم السبي قسمين ، وأقرع على القسمين ، فخرج سهمه على أحدهما ، وفيه مكتوب : لله ، ثم جزأ الذي صار له من السبي على خمسة أجزاء ، وكتب على كل سهم منها : لله ، وجزأ الكراع هكذا ، ووزن الفضة والذهب ، فعزل الخنس من ذلك كله ، قسم على الناس أربعة أخماس ، وأسهم للفرس سهمين ، ولصاحبه سهماً ، وعزل الخنس حتى قدم به على أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، قال : وحدثني ابن أبي سبرة عن ربيع ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ، قال : استعمل خالد بن الوليد على الخنس أبا نائلة ، ففرق منه أبو بكر في مواضع الخنس ما فرق ، قال : وحدثني أبو الزناد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق ، قالت : قد رأيت أم محمد بن علي بن أبي طالب - وكانت من سبي بنى حنيفة - فلذلك سمته الحنفية ، وسمى ابنها المذكور محمد بن الحنفية ، قال : وحدثني عبد الله بن نافع عن أبيه ، قال : كانت أم زيد بن عبد الله بن عمر من ذلك السبي ، انتهى .

أثر آخر للخصم : رواه الواقدي أيضاً في الكتاب المذكور ، حدثنا معمر عن الزهري ، فذكر قصة إسلام أهل حضرموت ، ويسمون أهل كندة ، وأنه وفد على النبي ﷺ منهم ثمانية

عشر رجلا أحدهم الأشعث بن قيس ، وأنهم سألوا رسول الله ﷺ أن يستعمل عليهم رجلا منهم ، فاستعمل عليهم زياد بن ليلى الياسي ، وكتب معه كتابا في فرائض الصدقات ، وصار معهم عاملا على حضرموت ، فلما توفي رسول الله ﷺ ، وولى أبو بكر أرسل إلى زياد بكتاب يعلمه بذلك ، ويوصيه بالمسلمين ، ويسأله أن يبايعوه ، فقرأ زياد عليهم الكتاب ، فكسوا عن البيعة ، وارتدوا ، ومن نكص عن البيعة الأشعث ، إلا أنه لم يرتد ، فصاح زياد بن ليلى بأصحابه المسلمين ، فاجتمعوا إليه ، ووقع بينهم قتال شديد في ذلك اليوم ، قال : وحدثنى جرير بن سليم الزرق عن عثمان بن صفوان عن ابن أبي هند عن أبيه أبي هند ، قال : برز يومئذ منهم رجل فبرزت إليه ، وكان شجاعا ، قال : قتناولنا بالرحمين معظم النهار ، فلم يظفر أحدهما بصاحبه ، ثم صرنا إلى السيوف بقية النهار ، فلم يقدر أحدهما على الآخر ، ونحن فارسان ، فلما أمسوا تفرقوا ، وتوجه زياد إلى بيته ، بعد أن بعث عيوننا في طلب غرتهم ، فجاء واحد منهم ، فأخبره بغرة منهم ، فسار إليهم ليلا في مائة من أصحابه ، فاذا هم هدأوا وناموا ، فأغار عليهم ، وقتلهم ، وذبح ملوكهم وأشرافهم ، وبعث إلى أبي بكر يعلم بذلك ، فكتب أبو بكر إلى المهاجر بن أبي أمية ، وكان عاملا على صنعاء ، استعمله النبي ﷺ عليها ، أن يسير إلى زياد بمن حضره من المسلمين ، فلما قدم المهاجر على زياد اشتد أمرهما ، وحاصرا النجير أياما حصارا شديدا ، فلما جهدهم الحصار ، قال الأشعث بن قيس : والله إن الموت بالسيف لأهون من الموت بالجوع ، فدعوني أنزل إلى هؤلاء ، فأخذ لي ولكم الأمان منهم ، فقالوا له : افعل ، وأرسل الأشعث إلى زياد يسأله الأمان ، وأجابه ، فقتل إليه ، فأراد زياد قتله ، فقال له الأشعث : لا تقتلني ، وابعث لي إلى أبي بكر ، يرى في رأيه ، فانه يكره قتل مثلي ، وأنا أفتح لك النجير ، فأمنه زياد على نفسه ، وأهله ، وماله ، وفتح له الأشعث النجير ، ودخل زياد إلى النجير ، فأخرج من مقاتلتهم خلقا كثيرا ، فعمد إلى أشرافهم ، وكانوا سبعمائة رجل ، فضرب أعناقهم في صعيد واحد ، وترك جثثهم للسباع ، لم يوار منها شيئا ، وسي من مقاتلتهم ثمانين رجلا ، وأخذ الذرية والنساء ، فزلمهم على حدة ، وبعث زياد بالجميع إلى أبي بكر ، وأرسل معهم الأشعث بن قيس في رثاق من حديد ، فلما دخل الأشعث على أبي بكر قال له أبو بكر : أنت الذي فعلت كذا وكذا ، وفعلت كذا وكذا ؟ يعدد له ذنوبه ، فقال له الأشعث : يا خليفة رسول الله ، دع عنك مامضي ، واستقبل الأمور إذا أقبلت ، فوالله يا خليفة رسول الله ما كفرت بعد إسلامي ، ولكن شححت بمالي ، فقال له أبو بكر : ألست الذي تقول كذا وكذا ، وتقول كذا وكذا ؟ فقال الأشعث : نعم ، كل ذلك كان ، ولكن يا خليفة رسول الله قد تبت بما صنعت ، ورجعت إلى ما خرجت منه ، فأطلق أسرى ، واستبقني لحربك ، وزوجني أختك ، فأطلقه أبو بكر ، وقبل توبته ، وزوجه أخته أم فروة ،

بنت أبي قحافة ، قال : وقسم أبو بكر سبي النجير خمسة أخماس ، ففرق الخمس في الناس ، وترك أربعة أخماس . قال : وقدم جماعة من أهل النجير يطلبون أن يفادوا سبيهم ، وقالوا : والله يا خليفة رسول الله مارجعنا عن الإسلام ، ولكن شحنا بأموالنا ، وقد رجع من وراءنا إلى ماخرجوا منه ، وبايوا لك راضين ، فقال : بعد ماذا ؟ بعد أن وطئكم بالسيف ، قال الواقدي : وحدثني ربيعة بن عثمان عن مسلم بن جندب ، قال : لما كلم الوفد أبا بكر في أن يفادوا أسراهم ، أجابوا إلى ذلك ، وخطب الناس على المنبر : أيها الناس ، ردوا على هؤلاء القوم أسراهم ، لا يحل لأحد يؤمن بالله أن يغيب أحداً منهم ، وقد جعلنا الفداء على كل رأس منهم أربعائة درهم ، قال : فجمع أبو بكر رضي الله عنه ماتحصل من ذلك ، مع ما استخرجه زياد من حصن النجير من الأموال ، فجعله مغنياً ، انتهى .

أثر آخر يشهد لمذهبتنا : روى الواقدي في "كتاب الردة" أيضاً حدثنا عبد الله بن زيد ابن أسلم عن أبيه عن جده ، فذكر قصة إسلام أهل دبا ، وأزد عمان ، وأن النبي ﷺ بعث عليهم حذيفة بن اليمان مصدقاً ، وكتب معه فرائض الصدقات ، قال : فلما توفي النبي ﷺ منوا الصدقة ، وارتدوا ، فدعاهم حذيفة إلى التوبة ، فأبوا ، وأسمعوه شتم النبي ﷺ ، فقال لهم حذيفة : أسمعون في أبي وأمي ، ولا تسمعون في النبي ﷺ ، فأبوا إلا ذلك ، فكتب حذيفة إلى أبي بكر يخبره بذلك ، فاغتاظ غيظاً شديداً ، وأرسل إليهم عكرمة بن أبي جهل في نحو ألفين من المسلمين ، فقاتلهم حتى هزمهم ودخلوا مدينة دبا فتحصنوا فيها ، وحاصروهم المسلمون نحو شهر ، فلما جهدهم الحصار ، طلبوا الصلح ، فشرط عليهم حذيفة أن يخرجوا من المدينة عزلاً ، من غير سلاح ، ففعلوا ، ودخل المسلمون حصنهم ، فقتل عكرمة من أشرفهم مائة رجل ، وسبي ذراريهم ، وأقام عكرمة بدبا عاملاً عليها لآبي بكر ، وقدم حذيفة على أبي بكر بالسبي ، وكانوا سبعائة نفر ، منهم ثلثائة مقاتل ، وأربعائة من الذرية والنساء ، فيهم أبو المهلَب أبو صفرة غلام لم يبلغ الحلم ، فسجنهم أبو بكر في دار رملة بنت الحارث ، واستشار فيهم ، فكان رأى المهاجرين قتلهم ، أو تفديتهم بإغلاء الفداء . وكان رأى عمر أن لا قتل عليهم ، ولا فداء ، فلم يزالوا محبوسين حتى توفي أبو بكر ، فلما ولى عمر نظر في ذلك ، فقال : لاسبي في الإسلام ، وأرسلهم بغير فداء ، وقال : هم أحرار حيث أدركتهم ، مختصر ، وقد يقال : إن عمر لم يتحقق ردتهم ، يدل على ذلك في القصة أن أبا بكر لما استشار فيهم ، قال له عمر : يا خليفة رسول الله إنهم قوم مؤمنون ، وإنما شحوا بأموالهم ، قال : والقوم يقولون : والله مارجعنا عن الإسلام ، وإنما شحنا بالمال ، فأبى أبو بكر أن يدهم بهذا القول ، ولم يزالوا ، الحديث .

الحديث الرابع : حديث معاذ خذ من كل حالم وحالة ديناراً ، تقدم في " الحديث الثاني " . قوله : إن عثمان لم يوظف الجزية على فقير غير معتمل ، وكان بمحض من الصحابة ؛ قلت : المراد بعثمان عثمان بن حنيف ، والذي تقدم عنه أنه وضع عليهم ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين ، ولأثنى عشر ؛ وروى ابن زنجويه في " كتاب الأموال " حدثنا الهيثم بن عدي عن عمر بن نافع حدثني أبو بكر العبيسي ، صلة بن زفر . قال : أبصر عمر شيخاً كبيراً من أهل الذمة يسأل ، فقال له : مالك ؟ قال : ليس لي مال ، وأن الجزية تؤخذ مني ، فقال له عمر : ما أفضناك ، أكلنا شيتك ، ثم تأخذ منك الجزية ، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير ، انتهى .

الحديث الخامس : قال عليه السلام : « ليس على مسلم جزية » ؛ قلت : أخرجه أبو داود في " الحراج " ، والترمذي ^(١) في " الزكاة " عن جرير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على مسلم جزية » ، انتهى . قال أبو داود : وسئل سفيان الثوري عن هذا ، فقال : يعني إذا أسلم فلا جزية عليه ، انتهى . وقال الترمذي : وقد روى قابوس عن أبيه عن النبي ﷺ مرسل ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " ، والدارقطني في " سننه " ^(٢) في " الوكالة " ، وسكت عنه ؛ قلت : وقد ورد باللفظ الذي فسره به سفيان ، قال الطبراني في " معجمه الوسيط " : حدثنا محمد بن يعقوب الخطيب ثنا عيسى بن أبي حرب الصفار ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا عمر بن يزيد عن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « من أسلم فلا جزية عليه » ، انتهى . وأعل ابن القطان حديث السنن - في كتابه - بقابوس ، فقال : وقابوس عندهم ضعيف ، وربما ترك بعضهم حديثه ، وكان قد اقرى على رجل ، فخذ ، فترك لذلك ، انتهى كلامه .

فصل

الحديث السادس : قال عليه السلام : « لا خصاص في الإسلام ، ولا كنيسة » ؛ قلت : أخرجه البيهقي في " سننه " عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا خصاص في الإسلام ، ولا بنیان كنيسة » ، وضعفه ؛ وروى أبو عبيد القاسم بن سلام ^(٣) حدثنا عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد

(١) عند أبي داود في " الحراج - باب في الذي يسلم في بعض السنة هل عليه جزية " ، ص ٧٧ - ج ٢ ، وعند الترمذي في " الزكاة - باب ما جاء ليس على المسلمين جزية " ، ص ٩٢ - ج ١ (٢) عند الدارقطني في " الوكالة " ، ص ٤٩٠ عن سفيان ، وأبي كدينة عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً ، وعن سفيان ، وزهير عن قابوس عن أبيه مرسل (٣) ذكره في " كتاب الأموال " ، ص ٩٤

حدثني توبة بن النمر الحضرمي قاضي مصر عن أخبره عن النبي ﷺ، قال: «لا خصاء في الإسلام، ولا كنيسة»، انتهى: وحدثني أبو الأسود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، قال: قال عمر بن الخطاب: لا كنيسة في الإسلام، ولا خصاء، انتهى. وروى ابن عدى في «الكامل» حدثنا الحسين بن سفيان ثنا محمد بن جامع ثنا سعيد بن عبد الجبار عن أبي المهدي سعيد ابن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبني كنيسة في الإسلام، ولا بئني ما خرب منها»، انتهى. ومن جهة ابن عدى، ذكره عبد الحق في «أحكامه»، وأعله تبعاً لابن عدى بسعيد بن سنان، قال ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، وأسند تضعيفه عن أحمد، وابن معين، قال ابن القطان في «كتابه»: وفيه من الضعفاء غير سعيد محمد بن جامع^(١) أبو عبد الله العطار قال أبو زرعة: ليس بصدوق، وامتنع أبو حاتم من الرواية عنه، وسعيد بن عبد الجبار أيضاً ضعيف، بل متروك؛ حكى البخاري أن جرير بن عبد الحميد كان يكذبه، فلعن العلة فيه غير سعيد بن سنان، والله أعلم، انتهى كلامه. قال عبد الحق: وأبو المهدي كان رجلاً صالحاً، لكن حديثه ضعيف لا يحتج به، انتهى.

الحديث السابع: قال عليه السلام: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»، قلت: رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» أخبرنا النضر بن شميل ثنا صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال في مرضه الذي توفي فيه: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»، وفيه قصة؛ ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع بأرض العرب - أو قال: بأرض الحجاز - دينان»؛ ورواه في «الزكاة»، وزاد فيه: فقال عمر لليهود: من كان منكم عنده عهد من رسول الله ﷺ فليأت به، وإلا فاني مجليكم، قال: فأجلاهم عمر، وقد كان النبي ﷺ قال ذلك في مرض موته، انتهى. ورواه ابن هشام في «السيرة» عن ابن إسحاق حدثني صالح ابن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة، قالت: كان آخر ما عهد به رسول الله ﷺ أن لا يترك بجزيرة العرب دينان، انتهى. قال الدارقطني في «علله»: وهذا حديث صحيح، انتهى. ورواه مالك في «الموطأ»^(٢) قال أبو مصعب: أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»، قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه اليقين أن رسول الله ﷺ قال: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب،

(١) راجع ترجمته في «اللسان»، ص ٩٨ - ج ٥ (٢) عند مالك في «الموطأ» - باب مناجاة في إجلال اليهود من المدينة، ص ٣٦٠

فأجلى يهود خير ، وأجلى يهود نجران ، وفدك ، انتهى . أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : كان من آخر ماتكم به رسول الله ﷺ أن قال : قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، لا ييقن دينان بأرض العرب ، انتهى . ذكره في - أواخر الكتاب - ، وأسند أبو داود (١) عن سعيد بن عبد العزيز ، قال : جزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن ، إلى تخوم العراق ، إلى البحر ، انتهى . وقال المنذرى في "مختصره" : قال مالك : جزيرة العرب المدينة نفسها ، وروى عنه أنها الحجاز ، واليمن ، واليمامة ، وما لم يبلغه ملك فارس ، والروم ، وحكى البخارى عن المغيرة ، قال : هي مكة ، والمدينة : وقال الأصمعي : هي من أقصى عدن إلى ريف العراق في الطول ، وأما العرض ، فمن جدة ، وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ، وسميت الجزيرة جزيرة لانحسار الماء عن موضعها ، والجزر هو القطع ، لأنها جزرت عنها المياه التي حوالها ، كبحر البصرة ، وعمان ، وعدن ، والفرات ، وقيل : لأن حوالها بحر الحبش ، وبحر فارس ، ودجلة ، والفرات ؛ وقال الأزهري : سميت جزيرة لأن بحر فارس ، وبحر السواد أحاط بمجانيها - يعنى الجنوبي - وأحاط بالجانب الشمالى دجلة ، والفرات ، انتهى . وحديث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، أخرجه البخارى في "الجزية" ، ومسلم في "آخر الوصايا" (٢) كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، قال : لما اشتد برسول الله ﷺ وجهه قال : امتنوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدى ، فتنزعوا ، وقالوا : ما شأنه أبحر ؟ استفهموه ، فقال : دعوني أوصيكم بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، قال : وسكت عن الثالثة ، انتهى .

قوله : ونصارى بنى تغلب ، يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة ، لأن عمر رضى الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ؛ قلت : تقدم في "آخر باب زكاة الخيل" . قوله : قال عمر : هذه جزية ، فسموها ما شئتم ، تقدم أيضاً فيه .

الحديث الثامن : قال عليه السلام : «مولى القوم منهم» تقدم في "باب من يجوز دفع الصدقة إليه ، ومن لا يجوز" .

(١) عند أبي داود في "الحراج - باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب" ، ص ٧٣ - ج ٢

(٢) عند البخارى في "الجزية" ، ص ٤٤٩ - ج ١ ، وفي "باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومسلمتهم" ،

ص ٤٢٩ - ج ١ ، وعند مسلم في "الوصايا" ، ص ٤٢ - ج ٢

باب أحكام المرتدين

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ؛ قلت : روى من حديث ابن عباس ؛ ومن حديث معاوية بن حيدة ؛ ومن حديث عائشة .

أما حديث ابن عباس : فأخرجه البخارى فى " كتاب الجهاد - فى استنابة المرتدين " (١) عن عكرمة أن علياً أتى بزنادقة ، فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ، لنهى رسول الله ﷺ : لا تعذبوا بعذاب الله ؛ وقتلتهم لقوله عليه السلام : من بدل دينه فاقتلوه ، انتهى . وروى الحاكم فى " المستدرک " (٢) فرواه فى " كتاب الفضائل " ، وقال : على شرط البخارى ، ولم يخرجاه ، ورواه ابن أبى شبة ، وعبد الرزاق فى " مصنفيهما " بدون القصة ، حدثنا ابن عينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » ، انتهى .

وأما حديث معاوية بن حيدة : فأخرجه الطبرانى فى " معجمه الكبير " عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه ، إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه » ، انتهى .

وأما حديث عائشة : فأخرجه الطبرانى فى " معجمه الوسط " عن أبى بكر الهذلى عن الحسن ، وشهر بن حوشب عن عائشة مرفوعاً نحوه ، سواء .

الحديث الثانى : روى أن النبى ﷺ نهى عن قتل النساء ؛ قلت : تقدمت الأحاديث فى ذلك . ومن أحاديث الباب : ما أخرجه الدارقطنى فى " سننه " (٣) - فى الحدود " عن عبد الله بن عيسى الجزرى ثنا عفان ثنا شعبة عن عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقتل المرأة إذا ارتدت » ، انتهى . قال الدارقطنى : وعبد الله هذا كذاب ، يضع الحديث على عفان ، وغيره ، وهذا لا يصح عن النبى ﷺ ، ولا رواه شعبة ، انتهى .

(١) عند البخارى فى " الجهاد - باب لا يعذب بمذاب الله " ، ص ٤٢٣ - ج ١ ، وفى " كتاب استنابة المرتدين " ، ص ١٠٢٣ - ج ٢ (٢) فى " المستدرک - فى الفضائل - فى مناقب ابن عباس " ، ص ٥٣٨ - ج ٣ (٣) عند الدارقطنى فى " الحدود " ، ص ٣٣٨ - ج ٢

حديث آخر : رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا هرم بن معلى ثنا محمد بن سلمة عن الفزاري ^(١) عن مكحول عن أبي طلحة اليعمرى عن أبي ثعلبة الخشني عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ ، قال له حين بعثه إلى اليمن : « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن تاب ، فأقبل منه ، وإن لم يتب ، فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن تاب ، فأقبل منها ، وإن أبت فاستبها » ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن حفص بن سليمان أبي عمرو الاسدي عن موسى بن أبي كثير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن امرأة على عهد رسول الله ﷺ ارتدت فلم يقتلها ، انتهى . وقال : هذا حديث لا يرويه عن موسى بن أبي كثير عن حفص ، وضعف حفص بن سليمان عن أحمد ، والنسائي ، وابن معين ، وقال ابن عدى : وعامة ما يرويه غير محفوظ ، انتهى . قال أبو الفتح اليعمرى في "سيرته - عيون الأثر" : حديث : من بدل دينه فاقتلوه ، وحديث : أنه عليه السلام نهى عن قتل النساء ، عامان متعارضان ، وكل من الفريقين يخص أحد الحديثين بالآخر ، ولكن حديث : من بدل دينه فاقتلوه ، فيه مع العموم قوة أخرى ، وهي تعليق الحكم بالردة والتبديل ، انتهى . وقال السهيلي في "الروض الأنف" : ولم يصب من قاس المرتدة على نساء الحرب ، فإن المرتدة لا تسترق ، ولا تسبي كما تسبي نساء الحرب ، فلذلك نهى النبي ﷺ عن قتل نساء الحرب ، ليكن مالا للمسلمين ، انتهى .

الآثار : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحمن بن سليمان ، ووكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ، قال : النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام ، ولكن يحبسن ، ويدعين إلى الإسلام ، ويحجرن عليه ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة به ؛ ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر القصص "أخبرنا سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين به ؛ ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في "سننه" ^(٢) ، إلا أنه

(١) قال الحافظ في "التذهيب" ، ص ٣٢٨ - ج ١٢ : أما للفزاري عن ابن المنكدر ، وعنه محمد بن سلمة ، فهو محمد بن عبيد الله الرزقي ، بينه ابن عدى ، فقال : عامة ما يرويه محمد بن سلمة الرزقي ، يقول الفزاري : يسيه ، ولا يسيه ، وقد روى عنه ، فسيه ، انتهى . وقال في "التذهيب" ، ص ٣٢٢ - ج ٩ في "ترجمة محمد بن عبيد الله الرزقي" ، - الفزاري - روى عن عطاء بن أبي رباح ، وعطية المولى ، ومكحول ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني في "الحدود" ، ص ٣٧٢ - ج ٢ ، واختلف في إسناده ، فرواه أبو عاصم عن سفيان ، وأبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ، في المرأة تزد ، قال : تمتعي ، ثم ذكره بعد كلام يحيى بن معين . ورواه عبد الرزاق نا سفيان عن أبي حنيفة به ، في المرأة تزد ، قال : تحبس ، ولا تقتل ؛ ورواه أبو قطن نا أبو حنيفة

قال : عن الثوري عن أبي حنيفة عن عاصم ، فليحرر ذلك ، ثم أسند الدارقطني عن يحيى بن معين ، قال : كان الثوري يعيب على أبي حنيفة ^(١) حديثاً كان يرويه ، ولم يروه غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين ، انتهى . ثم أخرجه الدارقطني عن أبي مالك النخعي عن عاصم بن أبي النجود به .

أثر آخر : رواه عبد الرزاق أيضاً أخبرنا الثوري عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أمر في أم ولد نصرت ، أن تباع في أرض ذات مؤنة عليها ، ولا تباع في أهل دينها ، فبيعت بدومة الجندل ، من غير أهل دينها ، انتهى .

أثر آخر : أخرجه الدارقطني في "سننه" ^(٢) عن خلاص بن عمرو عن علي ، قال : المرتدة تستتاب ولا تقتل ، انتهى . ثم قال : وخلاص ضعيف ، وأخرج عبد الرزاق نحوه عن عطاء ، والحسن ، وإبراهيم النخعي .

أحاديث الخصوم : أخرج الدارقطني ^(٣) عن عبد الله بن أذينة عن هشام بن الغاز عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، قال : ارتدت امرأة عن الإسلام ، فأمر رسول الله ﷺ أن يعرضوا عليها الإسلام ، فإن أسلست وإلا قتلت ، فعرض عليها فأبت ، أن تسلم ، فقتلت ، انتهى . وعبد الله بن أذينة جرحه ابن حبان ، فقال : لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" : متروك ؛ ورواه ابن عدى في "الكامل" ، وقال : عبد الله بن عطار بن أذينة منكر الحديث ، ولم أر للتقدمين فيه كلاماً ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً ^(٤) عن محمد بن عبد الملك الأنصاري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : ارتدت امرأة يوم أحد ، فأمر النبي ﷺ أن تستتاب ، فإن تابت ، وإلا قتلت ، انتهى . ومحمد بن عبد الملك هذا ، قال أحمد ، وغيره : فيه يضع الحديث .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني أيضاً ^(٥) عن معمر بن بكار السعدي ثنا إبراهيم بن سعد

عن عاصم به ، قال : لا تقتل النساء إذا هن ارتدن عن الإسلام ؛ ورواه أبو طهم عن سفيان عن عاصم به في المرأة ترمذ ، قال : تستحي ، ثم ذكر الدارقطني ، قال أبو طهم : نا أبو حنيفة عن عاصم بهذا ، فلم أكتبه ، وقلت : قد حدثتنا به عن سفيان يكتفي ، وقال أبو طهم : نرى أن سفيان الثوري إنما دلّه عن أبي حنيفة ، فكتبتها جيماً ، انتهى . (١) قال ابن المهام في "الفتح" ، ص ٣٨٩ - ج ٤ : وتقدم رواية أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ، فأسند الدارقطني من ابن معين أنه كان للثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً يرويه عن عاصم عن أبي رزين ، لم يروه أحد غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين ، مدفوع بأنه أخرجه الدارقطني عن أبي مالك النخعي عن عاصم به ، فزال انفراد أبي حنيفة الذي ادعاه الثوري ، انتهى .

(٢) عند الدارقطني : ص ٣٣٨ ، وأثر على الآتي ، عند الدارقطني : ص ٣٧٢

(٣) عند الدارقطني : ص ٣٣٨ (٤) عند الدارقطني : ص ٣٣٨ (٥) عند الدارقطني : ص ٣٣٨

عن الزهري عن محمد بن المنكدر عن جابر، أن امرأة يقال لها: أم مروان ارتدت عن الإسلام، فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام، فأن رجعت، وإلا قتل، انتهى. ومعمّر بن بكار في حديثه وهم، قاله العقيلي، وهذا الحديث ملحق بالأول.

الأنار: أخرج الدارقطني^(١) عن سعيد بن عبد العزيز أن أبا بكر رضى الله عنه قتل أم قرة الفزارية في ردتها قتلة مثله، شد رجلها بفرسين، ثم صاح بهما، فشقاها، لكن قيل: إن سعيداً هذا لم يدرك أبا بكر، فيكون منقطعاً.

الحديث الثالث: روى أن علياً رضى الله عنه أسلم في صباه، وصحح النبي ﷺ إسلامه، واقتناره بذلك مشهور؛ قلت: اختلفت الرواية في إسلام علي رضى الله عنه، فأخرج البخاري في "تاريخه" عن عروة، قال: أسلم علي، وهو ابن ثمان سنين، وأخرج الحاكم في "المستدرك"^(٢) - في الفضائل - من طريق ابن إسحاق أن علياً أسلم، وهو ابن عشرين سنين؛ وأخرج من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن الحسن أنه كان عمره خمس عشرة سنة، وأخرج أيضاً عن مسعر عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ دفع الراية إلى علي يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة، انتهى. وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، قال الذهبي في "مختصره": هذا نص في أنه أسلم، وله أقل من عشر سنين، بل نص في أنه أسلم ابن سبع سنين، أو ثمان سنين، وهو قول عروة، انتهى. وأخرج أيضاً^(٣) من طريق ابن إسحاق عن إسماعيل بن عمرو بن عفيف عن جده عفيف بن عمرو، قال: كنت امرأة تاجراً، وكنت صديقاً للعباس بن عبد المطلب في الجاهلية، فقدمت لتجارة، فنزلت على العباس بنمي، فجاء رجل، فنظر إلى الشمس حين مالت، فقام يصلي، ثم جاءت امرأة، فقامت تصلي، ثم جاء غلام قد راهق الحلم، فقام يصلي، فقلت: للعباس: من هذا؟ فقال: هذا محمد ابن أخي يزعم أنه نبي، ولم يتابعه على أمره غير امرأته هذه خديجة بنت خويلد، وهذا الغلام ابن عمه علي بن أبي طالب، قال: عفيف فلو ددت أني أسلمت يومئذ، فيكون لي ربيع الإسلام، انتهى. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وروى ابن سعد في "الطبقات" - في ترجمة علي -: أخبرنا الواقدي ثنا إبراهيم بن نافع، وإسحاق بن حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال: أول من صلى علي، وهو ابن عشرين سنين، أخبرنا الواقدي حدثني عمرو بن عبد الله ابن عتبة عن عمارة بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن بن زوارة، قال: أسلم علي وهو ابن تسع سنين،

(١) عند الدارقطني: ص ٣٣٦ (٢) في "المستدرك" - في فضائل علي - باب إسلام أمير المؤمنين، ص ١١١ - ج ٣

(٣) في "المستدرك" - في مناقب خديجة بنت خويلد، ص ١٨٣ - ج ٣

أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ دعا علياً إلى الإسلام ، وهو ابن تسع سنين ، ويقال : دون التسع ، ولم يجد وثناً قط لصغره ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : روى عن أحمد أنه قال : أسلم على وهو ابن ثمان سنين ، وروى عنه أيضاً ، أنه أسلم وهو ابن خمس عشرة سنة ، قال : واستقرأ الحال يطل رواية الخمسة عشر ، لأنه إذا كان له يوم البعث ثمان سنين فقد عاش بعد ثلاثاً وعشرين سنة ، وبقي بعد النبي ﷺ نحو الثلاثين ، فهذه مقاربة السنين ، وهو الصحيح في مقدار عمره ، ثم أسند عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : قتل علي ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة ، قال : فتي قلنا : إنه كان له يوم إسلامه خمس عشرة صار عمره ثماناً وستين ، ولم يقله أحد ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : والدليل على صحة إسلام الصبي ما رواه البخاري من حديث أنس ، قال : كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فرض ، فأناه النبي ﷺ بعوده ، فقعده عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه ، وهو عنده ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي ﷺ ، وهو يقول : الحمد لله الذي ألقاه بي من النار ، انتهى . قال : ولأن النبي ﷺ عرض الإسلام على ابن صياد ، وهو غلام لم يبلغ الحلم ، ومن قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، قال : والمنصوص عن أحد صحة إسلام ابن سبع سنين ، قال : إذا بلغ الغلام سبع سنين جاز إسلامه ، ويجبر على الإسلام إذا كان أحد أبويه مسلماً ، لأن النبي ﷺ قال : مروا صبيانكم بالصلاة لسبع ، فإن رجع عن الإسلام انتظر به حتى يبلغ ، فإن أسلم ، وإلا قتل ، انتهى كلامه .

أحاديث إمهال المرتد ثلاثة أيام : روى البيهقي في "كتاب المعركة" من طريق الشافعي ثنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن أبيه عن عمر أنه قال لو فد قدموا عليه من بني ثور : هل من مغربة^(١) خبر ؟ قالو : نعم ، أخذنا رجلاً من العرب كفر بعد إسلامه ، فقدمناه ، فضربنا عنقه ، فقال : هل أدخلتموه جوف بيت ، فألقيت إليه كل يوم رغيفاً ، ثلاثة أيام ، واستبتموه لعله يتوب ، أو يراجع أمر الله ؟ اللهم لم أشهد ، ولم آمر ، ولم أرض ، إذا بلغني ، انتهى . ورواه مالك في "الموطأ - في الآفة" ، قال أبو مصعب : أخبرنا مالك ، ورواه أبو عبيد القاسم ابن سلام في "كتاب غريب الحديث" حدثني إسماعيل بن جعفر عن عبد الرحمن بن محمد بن

(١) قال ابن الأثير في النهاية ص ١٧٢ - ج ٣ في باب القيد مع الراء . : ومنه حديث عمر : قدم عليه رجل . قال له : هل من مغربة خبر . ، بكسر الراء ، وقتضا مع الإضافة فيها - أي هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد . انتهى .

عبد القارى به ، فذكره ، قال أبو عبيد : ولم أسمع التوقيت في غير هذا الحديث ، " والمغربة " - بفتح الراء ، وكسر ها - لغتان ، وأصله البعد ، ومنه قولهم : شأو مغرب ، ودار فلان غربة ، انتهى كلامه . وروى ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة عمر بن عبد العزيز " ، قال : يستتاب المرتد ثلاثة أيام ، فإن أسلم ، وإلا قتل ، انتهى .

باب البغاة

قوله : وكشف الإمام عن شبهتهم ، لأن علياً فعل كذلك بأهل حروراء ؛ قلت : رواه النسائي في " سننه الكبرى - في خصائص علي " فقال : أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل سمالك الحنفي حدثني عبد الله بن عباس ، قال : لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار ، وكانوا ستة آلاف ، فقلت لعلي : يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة ، لعلي ، أكلهم هؤلاء القوم ، قال : إني أخافهم عليك ، قلت : كلا ، فلبست ثيابي ، ومضيت حتى دخلت عليهم في دار ، وهم مجتمعون فيها ، فقالوا : مرحباً بك يا ابن عباس ، ما جاء بك ؟ قلت : أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار ، ومن عند ابن عم النبي ﷺ وصهره ، وعليهم نزل القرآن ، فهم أعلم بتأويله منكم ، وليس فيكم منهم أحد لا يبلغكم ما يقولون ، وأبلغهم ما تقولون ، فاتحى لي نفر منهم ، قلت : هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول الله ﷺ ، وابن عمه ، وختنه ، وأول من آمن به ، قالوا : ثلاث ، قلت ما هي ؟ قالوا : لإحداهن أنه حكم الرجال في دين الله ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنْ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ ، قلت : هذه واحدة ، قالوا : وأما الثانية : فإنه قاتل ، ولم يسب . ولم يغتم ، فإن كانوا كفاراً لقد حلت لنا نساؤهم ، وأمواهم ، وإن كانوا مؤمنين لقد حرمت علينا دماؤهم ، قلت : هذه أخرى ، قالوا : وأما الثالثة : فإنه محام نفسه من أمير المؤمنين ، فإن لم يكن أمير المؤمنين ، فهو أمير الكافرين ، قلت : هل عندكم شيء غير هذا ؟ قالوا : حسبننا هذا ، قلت لهم : أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ، وحدثكم من سنة نبيه ما يرد قولكم هذا ، ترجعون ؟ قالوا : اللهم نعم ، قلت : أما قولكم : إنه حكم الرجال في دين الله ، فأنا أقرأ عليكم أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في أرب ثمنها ربع درهم ، قال تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وقال في المرأة وزوجها : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ، فَأَبْغُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ أنشدكم الله أحكم الرجال في حق دمائهم وأنفسهم ، وإصلاح ذات بينهم أحق ، أم في أرب ثمنها ربع درهم ؟ فقالوا : اللهم بل في حق دمائهم ، وإصلاح ذات بينهم ، قلت : أخرجت من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم ،

قلت : وأما قولكم : إنه قاتل ، ولم يسب ، ولم يغم ، أتسون أمكم عائشة ، قستعلوا منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم ، لئن فعلتم لقد كفرتم ، وإن قاتم : ليست بأما فقد كفرتم ، قال الله تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ﴾ ، فأتتم بين ضلالتين ، فأتوا منها بمخرج ، أخرجت من هذه الأخرى ؟ قالوا : اللهم نعم ، قلت : وأما قولكم : محافسه من أمير المؤمنين ، فإن رسول الله ﷺ دعا قريشاً يوم الحديبية على أن يكتب بينهم وبينه كتاباً ، فقال : اكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، فقالوا : والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ، ولا قاتلناك ، ولكن اكتب : محمد بن عبد الله ، فقال : والله إني لرسول الله ، وإن كذبتهموني ، يا علي اكتب : محمد بن عبد الله ، فرسول الله ﷺ خير من علي ، وقد محافسه ، ولم يكن محوه ذلك محواً من النبوة ، أخرجت من هذه الأخرى ؟ قالوا : اللهم نعم ، فرجع منهم ألفان ، وبقي سائرهم ، فقتلوا على ضلالتهم ، قتلهم المهاجرون والأنصار ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر القصاص "حدثنا عكرمة بن عمار به ، وقال في آخره : فرجع منهم عشرون ألفاً ، وبقي منهم أربعة آلاف ، فقتلوا على ضلالتهم ، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه" - ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) ، وقال فيه : وكانوا ستة آلاف ، فرجع منهم ألفان ، وبقي سائرهم ، قتلوا على الضلالة ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه .

طريق آخر : رواه أحمد في "مسنده" حدثنا إسماعيل بن عيسى الطباع حدثني يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبيد الله بن عياض بن عمرو القاري ، قال : جاء عبد الله بن شداد ، فدخل على عائشة ، ونحن عندها جلوس ، مرجعه من العراق ، ليالي قوتل على رضى الله عنه ، فقالت له : يا عبد الله هل أنت صادق عما أسألك عنه ؟ قال : ومالي لا أصدقك يا أم المؤمنين ، قالت : لحدثني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قالت : لحدثني عن قصتهم ، قلت : إن علياً رضى الله عنه لما كاتب معاوية ، وحكم الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس ، فزولوا بأرض يقال لها : حروراء من جانب الكوفة ، إلى أن قال : فبعث على إليهم عبد الله بن عباس ، فخرجت معه حتى إذا توسطنا عسكرهم قام ابن الكواء ، فخطب ، فقال : يا حامله القرآن ، هذا عبد الله بن عباس ، فمن لم يكن يعرفه ، فأنا أعرفه ، من كتاب الله ما نعرفه به ، هذا بمن نزل فيه وفي قومه ﴿ قوم خصمون ﴾ فردوه إلى صاحبه ، ولا تواضعوه كتاب الله ، فقام خطبائهم ، فقالوا : والله لنواضعه كتاب الله ، فإن جاء بحق نعرفه لتبته ، وإن جاء باطل لنبكتنه يباطله ، فواضعهم عبد الله بن عباس الكتاب ،

(١) في "المستدرک" في قتال أهل البنى ، من ١٥٠ - ج ٢

وواضعوه ثلاثة أيام ، فرجع منهم أربعة آلاف ، فهم ابن الكواء ، حتى أدخلهم الكوفة على علي ، وبعث على إلى بقيتهم ، قال لهم : قد كان من أمرنا وأمر الناس ما قد رأيتم ، فقفوا حيث شئتم حتى تجتمع أمة محمد ﷺ بيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمأ حراماً ، أو تقطعوا سيلاً ، أو تظلبوا ذمة ، فانكم إن فعلتم نبذنا إليكم الحرب على سواء ، إن الله لا يحب الخائنين ، مختصر : ورواه الحاكم في "المستدرک" أيضاً ^(١) ، وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ، ومسلم ، ولم يخرجاه .

قوله : لقول على رضي الله عنه يوم الجمل : ولا يقتل أسير ولا يكشف ستر ، ولا يؤخذ مال ؛ قلت : روى ابن أبي شيبة في آخر "مصنفه" حدثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن السدي عن عبد خير عن علي أنه قال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبراً ، ولا تجهزوا على جريح ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ، حدثنا عبدة بن سليمان عن جوير عن الضحاك أن علياً لما هزم طلحة وأصحابه أمر مناديه ، فنادى : أن لا يقتل مقبل ولا مدبر ، ولا يفتح باب ، ولا يستحل فرج ، ولا مال ، انتهى . حدثنا حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : أمر على مناديه فنادى يوم النصرة : لا يتبع مدبر ، ولا يذيق على جريح ، ولا يقتل أسير ، ومن أغلق بابه ، أو ألقى سلاحه فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً ، انتهى . وهذا الأخير رواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر القصص "أخبرنا ابن جريح عن جعفر به ، وزاد : وكان على لا يأخذ مالا لمقتول ، ويقول : من اغترف شيئاً فليأخذه ، انتهى . وفي "تاريخ واسط" لبجشل ^(٢) : حدثنا محمد بن فرج بن كردى ثنا محمد بن الحكم ابن عوانة ثنا أبي عن أبي مخنف عن علي بن أبي طالب أنه قال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبراً ، ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا أسيراً ، وإياكم والنساء ، وإن شتمن أعراضكم ، وسبن أراءكم ، فلقد رأيتنا في الجاهلية ، وإن الرجل ليتناول المرأة بالجريدة ، أو المراوة ، فيعير بها هو ، وعقبه من بعده ، انتهى .

وفيه حديث مرفوع : رواه الحاكم في "المستدرک" ^(٣) ، والبخاري في "مسنده" من حديث كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : لا تجهز على حريمها ، ولا تقتل أسيرها ،

(١) هند الحاكم في "قال أهل البني" ص ١٥٢ - ج ٢ - باب مناظرة ابن عباس مع الحواري ، من يحيى بن سليم ، وعبد الله بن واقد عن عبد الله بن خثيم عن عبد الله بن شداد ، الحديث .

(٢) أسلم بن سهل الواسطي ، وقد ألف "تاريخ واسط" ، ويطلب بمختلا . وقال أبو نعيم : كان من كبار الحفاظ العلماء من أهل واسط رحمه الله تعالى "اللسان" ، ص ٣٨٨ - ج ١ ، قال : فان حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم ، ولا يقتل أسيرهم ، ولا يذيق على جريحهم ، انتهى . (٣) في "المستدرک" - قال أهل البني ، ص ١٥٥ - ج ٢ ، ومثنته

ولا تطلب هاربها، ولا تقسم فيها، انتهى. وسكت الحاكم عنه، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة البزار، وأعله بكوثر بن حكيم، وقال: إنه متروك، وكذلك قال الذهبي في "مختصره" متعباً على الحاكم، والله أعلم.

قوله: روى أن علياً قسم السلاح فيما بين أصحابه بالبصرة، وكانت قسمته للحاجة للتمليك؛ قلت: روى ابن أبي شيبة في "آخر مصنفه - في باب وقعة الجمل" حدثنا وكيع عن فطر عن منذر عن ابن الحنفية أن علياً قسم يوم الجمل في العسكر ما أجافوا عليه من كراع وسلاح، انتهى. ورواه ابن سعد في "الطبقات - في ترجمة محمد بن الحنفية" أخبرنا الفضل بن دكين ثنا قطر بن خليفة عن منذر الثوري، قال: سمعت محمد بن الحنفية، وذكر يوم الجمل، قال: لما هزموا قال علي: لا تجهزوا على جريح، ولا تتبعوا مدبراً، وقسم فيهم بينهم ما قوتل به من سلاح وكراع، وأخذنا ما جلبوا به علينا من كراع أو سلاح، انتهى. وروى ابن أبي شيبة أيضاً، حدثنا يحيى بن آدم ثنا مسعود بن سعد الجعفي عن عطاء بن السائب عن أبي البختری، قال: لما انهزم أهل الجمل، قال علي: لا تطلبوا من كان خارجاً من العسكر، وما كان من دابة أو سلاح، فهو لكم، وليس لكم أم ولد، وأى امرأة قتل زوجها فلتعتد أربعة أشهر وعشراً، قالوا: يا أمير المؤمنين، تحل لنا دماهم، ولا تحل لنا نساءهم؟ فخاصموه، فقال: هاتوا نساءكم وافرعوا على عائشة، فهي رأس الأمر وقائدهم، قال: فخصمهم على، وعرفوا، وقالوا: نستغفر الله، انتهى.

قوله: روى الزهري إجماع الصحابة - يعني أن لا يضمن الباغي إذا قتل العادل؛ قلت: روى عبد الرزاق في "مصنفه - في أواخر القصص" أخبرنا معمر أخبرني الزهري أن سليمان بن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها، وشهدت على قومها بالشرك، ولحقت بالحرورية، فتزوجت، ثم إنهما رجعت إلى أهلها تائبين، قال الزهري: فكتب إليه، أما بعد: فإن الفتنة الأولى ثارت، وأصحاب رسول الله ﷺ عن شهد بدرأ كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حداً في فرج استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاص في دم استحلوه بتأويل القرآن، ولا يرد مال استحلوه بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شيء بعينه، فيرد على صاحبه، وإنى أرى أن ترد على زوجها، وأن يحد من أقرى عليها، انتهى.

كتاب اللقيط

قوله : روى عن عمر ، وعلى رضى الله عنهما أن نفقة اللقيط في بيت المال ؛ قلت : أما الرواية عن عمر ، فأخرجها مالك في " الموطأ " (١) - في كتاب الأفضية عن ابن شهاب الزهري عن سنين أبي جميلة - رجل من بني سليم - أنه وجد منبواً في زمن عمر بن الخطاب ، قال : لجئت به إلى عمر بن الخطاب ، فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ فقال : وجدتها ضائعة ، فأخذتها ، فقال له عريفة : يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، قال كذلك ؟ قال : نعم ، فقال عمر : اذهب به فهو حر ، وعلينا نفقته ، انتهى . وعن مالك رواه الشافعي في " مسنده " ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في " المعرفة " ، وقال : وغير الشافعي يرويه عن مالك ، ويقول فيه : وعلينا نفقته من بيت المال ، انتهى . قلت : هكذا رواه عبد الرزاق في " مصنفه " ثنا مالك عن ابن شهاب حدثني أبو جميلة أنه وجد منبواً على عهد عمر بن الخطاب ، فأثابه به ، فاتهمه عمر ، فأثني عليه خيراً ، فقال عمر : هو حر ، وولاؤه لك ، ونفقته من بيت المال ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في " معجمه " ، وروى عبد الرزاق أيضاً أخبرنا معمر عن الزهري أن رجلاً حدثه أنه جاء إلى أهله ، وقد التقط منبواً ، فذهب إلى عمر رضى الله عنه ، فذكره له ، فقال : عسى الغوير أبوسا (٢) ، فقال الرجل : ما التقط إلا وأنا غائب ، وسأل عنه عمر ، فأثني عليه خيراً ، فقال له عمر : ولاؤه لك ونفقته من بيت المال ، حدثنا معمر عن ابن شهاب ، حدثني أبو جميلة بلفظ الأول ، عن مالك أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي جميلة بنحوه : أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابن شهاب عن أبي جميلة بنحوه ، قال الدارقطني في " كتاب العلل " ، وبعضهم رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي جميلة ، قال : والصواب ما رواه مالك ، قال : وقد رواه عن مالك أيضاً جويرية بن أسماء ، وزاد فيه زيادة حسنة ، وبين قوله فيه ، وذكر أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ ، وحيج معه حجة الوداع . قال : وهي زيادة صحيحة ، انتهى . ورواه ابن سعد في " الطبقات - في ترجمة

(١) عند مالك في ١٠ الموطأ - في الأفضية - باب القضاء في المنبوء ، ص ٣٠٩

(٢) قوله : عسى الغوير أبوسا ، قال ابن الأثير في " النهاية " : قول عمر لصاحب اللقيط : عسى الغوير أبوسا هذا مثل قديم يقال عند التهمة ، والغوير : تصغير غار ، وقيل : هو موضع ، وقيل : ماء لكب ، ومعنى المثل : ربما جاء الشر من معدن الخير ، وأصل هذا المثل : أن ظاراً كان فيه ناس ، فأنهار طهم ، وأنهم فيه عدو فقتلهم ، فصار مثلاً لكل شيء يحاف أن يأتي منه شر ، وقيل : أول من تكلم به الزيادة ، لما عدل قصير بالأحمال عن الطريق المألوفة ، وأخذ على الوير . فلما رآته ، وقد تنكب الطريق ، قالت : عسى الغوير أبوسا ، أى عسى أن يأتي بالباس والشر ، وأراد عمر بالمثل لمك زيت بأمه ، وأدعيته لقيطاً ، فشده له جماعة بالستر ، فتركه . انتهى . ذكره في " باب التهم مع الواو " ،

عمر بن الخطاب " أخبرنا الواقدي حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه عن جده ، قال الواقدي : وأخبرنا سليمان بن داود بن الحصين عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس ، قال الواقدي : وحدثني محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، قال : كان عمر بن الخطاب إذا أتى باللقيط فرض له ما يصلحه رزقاً يأخذه وليه كل شهر ، ويوصى به خيراً ، ويجعل رضاعه في بيت المال ، ونفقته ، مختصر . وأما الرواية عن علي ، فرواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن ذهل بن أوس عن تميم أنه وجد لقيطاً ، فأتى به إلى علي ، فألحقه على علي مائة ، انتهى .

كتاب اللقطة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « من التقط شيئاً فليعرفه سنة » ، فيه أحاديث : منها ما أخرجه البزار في " مسنده " ، والدارقطني في " سننه " عن يوسف بن خالد السخري ثنا زياد بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن اللقطة ، فقال : لا تحل اللقطة ، فمن التقط شيئاً فليعرف سنة ، فإن جاء صاحبه ، فليرده إليه ، وإن لم يأت فليصدق به ، فإن جاء فيخيره بين الأمر وبين الذي له ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه^(١) عن زيد بن خالد الجهني ، قال : سألت رجل رسول الله ﷺ عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، ثم اعرف عفاصها ووكاءها ، ثم استنفقها ، فإن جاء صاحبها فأدها إليه ، انتهى . أخرجاه في " الصحيحين " بهذا اللفظ .

حديث آخر : روى إسحاق بن راهويه في " مسنده " أخبرنا عبد الوهاب الثقفي ثنا خالد الحذاء عن أبي العلاء - يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن مطرف بن عبد الله عن عياض بن حماد عن رسول الله ﷺ ، قال : من أصاب لقطة فليشهد ذا عدل ، ثم لا يكتم ، وليعرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فهو مال الله يؤتاه من يشاء ، انتهى .

حديث آخر : رواه ابن راهويه أيضاً حدثنا عبد الله بن إدريس سمعت محمد بن إسحاق

(١) عند الدارقطني في " الألفية " ، ص ٥٢٥ ، وعند مسلم في " اللقطة " ، ص ٧٨ - ج ٢ ، وعند البخاري في

" اللقطة " ، ص ٣٢٧ - ج ١

يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ، قال : ما بلغ ثمن المجن فقيه القطع ، قال : وكان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، قال : وسئل النبي ﷺ عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، انتهى . لكن ورد في " الصحيحين " (١) في حديث أبي بن كعب أنه وجد صرة فيها مائة دينار ، فأتى بها إلى النبي ﷺ ، فقال له : « عرفها حولا ، فعرفها ، فلم يجد من يعرفها ، ثم أتاه فقال له : عرفها حولا ، فعرفها ، فلم يجد من يعرفها ، فقال له : اعرف عددها ، الحديث . وفي لفظ : عامين أو ثلاثة ، وفي لفظ : قال : ثلاثة أحوال : وفي لفظ : قال : عرفها عاما واحداً ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : ولا تخلوا هذه الروايات من غلط بعض الرواة ، بدليل أن شعبة قال فيه : فسمعت يقول : بعد عشر سنين عرفها عاماً واحداً ، أو يكون عليه السلام علم أنه لم يقع تعريفها كما ينبغي : فلم يحتسب له بالتعريف الأول ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : قال عليه السلام في الحرم : « ولا تحل لقطتها إلا لمنشد » ، قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم (٢) عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة ، لا يعصده شوكه ، ولا ينفر صيده ، ولا تلتقط لقطته ، إلا من عرفها ، ولا يختلي خلأؤه ، فقال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر ، فانه لقينهم وليوتهم ، فقال عليه السلام : إلا الإذخر ، انتهى . وأخرجنا أيضاً (٣) عن أبي هريرة ، قال : لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام في الناس لحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنها لم تحل لأحد كان قبلي ، وإنها أحلت لي ساعة من نهار ، وإنها لم تحل لأحد بعدي ، فلا ينفر صيدها ، ولا يختلي شوكها ، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد ، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إما أن يفسد ، وإما أن يقتل ، فقال العباس : إلا الإذخر يا رسول الله ، فإننا نجعله في قبورنا وببوتنا ، فقال عليه السلام : إلا الإذخر ، فقام أبو شاة - رجل من أهل اليمن - فقال : اكتبوا لي يا رسول الله ، فقال عليه السلام : « اكتبوا لأبي شاة ، قال الوليد : قلت للأوزاعي : ما قوله ؟ اكتبوا ؟ قال : قال البخاري : الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ ، انتهى . وفي لفظ آخر لها : ولا يلتقط ساقطتها إلا لمنشد ، أخرجه البخاري في " العلم - والحج - واللقطة " ، ومسلم في " الحج " .

(١) عند البخاري في " القطة - باب إذا أخبره رب القطة بالملامة دفع إليه ، ص ٣٢٧ - ج ١ ، وعند مسلم في

" القطة ، ص ٧٩ (٢) عند البخاري في " الجنائز - باب الإذخر والحشيش في القبر ، ص ١٨٠ - ج ١

(٣) عند مسلم في " الحج - باب تحريم مكة ، ص ٤٣٧ - ج ١ ، وعند البخاري في " العلم ، ص ٢١ - ج ١ ،

وفي " القطة ، ص ٣٢٨ - ج ١ ، وفي " الديت - باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، ص ١٠١٦ - ج ٢

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « احفظ عفاصها ووكاها ، ثم عرفها سنة ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في كتبهم »^(١) . فرواه البخارى ، وأبو داود ، والنسائى فى " اللقطة " ، ورواه مسلم فى " القضاء " ، والترمذى ، وابن ماجه فى " الأحكام " كلهم عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى ، قال : جاء رجل فسأل النبى ﷺ عن اللقطة ، فقال : « اعرف عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها ، وإلا فشانك بها ، قال : فضالة الغنم ؟ قال : هى لك ، أو لأخيك ، أو للذئب ، قال : فضالة الإبل ؟ قال : مالك ولها ، معها سقاؤها ، وحذاؤها ، ترد الماء ، وترعى الشجر ، فذرهما حتى يلقاها ربها » ، انتهى .

الحديث الرابع : قال عليه السلام : « فان جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها إليه » ؛ قلت : أخرجه مسلم^(٢) عن أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال فى اللقطة : « عرفها ، وإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها ، فأعطه إياها ، وإلا فاستمتع بها » ؛ وفى رواية : « وإلا فهى كسبل مالك » ؛ انتهى . وأخرجه أيضاً عن زيد بن خالد ، وفيه : فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاها ، فأعطها إياه ، وإلا فهى لك ، ولفظ أبى داود : فان جاء صاحبها فعرف عددها ووكاها ، فادفعها إليه ، ولفظ النسائى ، وابن حبان : فان جاء أحد يخبرك بعددها ووكائها ، ووعائها ، فأعطه إياها ، وأخرج أبو داود حديث زيد بن خالد الجهنى ، وفيه : فان جاء باغيا ، فعرف عفاصها وعددها ، فادفعها إليه ، قال أبو داود^(٣) : هذه زيادة زادها حماد بن سلمة ، وأخرجه الترمذى ، والنسائى من حديث سفیان الثورى بهذه الزيادة ، وذكر مسلم فى " صحيحه " أن سفیان الثورى ، وزيد بن أبى أنيسة ، وحماد بن سلمة ذكروا هذه الزيادة ، ثبت أن حماد ابن سلمة لم ينفرد بها ، انتهى .

الحديث الخامس : حديث : البينة على المدعى ، يأتى فى " الدعوى " إن شاء الله تعالى .

الحديث السادس : قال عليه السلام : « فان لم يأت صاحبها فليصدق به » ، تقدم أول الباب من حديث أبى هريرة : من التقط شيئاً فليعرفه سنة ، فان جاء صاحبه فليرده إليه ، وإن لم يأت فليصدق به ، أخرجه الدارقطنى ، والبراز ، وفيه يوسف بن خالد السمى .

(١) عند البخارى فى " اللقطة - باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهى لمن وجدها ، ، ص ٣٢٨ - ج ١ ، وعند مسلم فى " اللقطة ، ، ص ٧٨ - ج ٢ (٣) عند مسلم فى " اللقطة ، ، ص ٧٩ - ج ٢
(٣) قاله أبو داود فى " اللقطة ، ، ص ٢٣٩ - ج ١ بعد ذكر حديث حماد بن سلمة

الحديث السابع : قال عليه السلام في حديث أبي : فان جاء صاحبها فادفعها إليه ، وإلا فانتفع بها ، وكان من المياسير ؛ قلت : حديث أبي في "الصحيحين" ^(١) ، وفيه : احفظ عددها ووعاءها ووكاءها ، فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ، الحديث ؛ وقوله : وكان من المياسير ، ليس من متن الحديث ، وإنما هو من كلام المصنف ، وفي "الصحيحين" ^(٢) ما يرده ، أخرجا عن أبي طلحة ، قلت : يا رسول الله إن الله تعالى يقول : ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ وإن أحب أموالي إلىّ يرساء ، فأتري يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : اجعلها في فقراء قرابتك ، فجعلها أبو طلحة في أبي ، وحسان ، انتهى . فهذا صريح في أن أياً كان فقيراً ، لكن يحتمل أنه أيسر بعد ذلك ، وقضايا الأحوال متى تطرق إليها الاحتمال سقط منها الاستدلال ؛ قال الترمذى ^(٣) ، عقيب حديث أبي : والعمل عليه عند أهل العلم ، وهو قول الشافعى ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : لصاحب اللقطة أن يتنفع بها إذا كان غنياً ، ولو كانت اللقطة لا تحل ، إلا لمن تحل له الصدقة ، لم تحل لعلي بن أبي طالب ، وقد أمره عليه السلام بأكل الدينار حين وجده ، ولم يجد من يعرفه ، انتهى . وحديث على هذا الذى أشار إليه أخرجه أبو داود في "سننه" ^(٤) عن سهل بن سعد أن على بن أبي طالب دخل على فاطمة ، وحسن ، وحسين يكيان ، فقال : ما يكيهما ؟ قالت : الجوع ، فخرج على ، فوجد ديناراً بالسوق ، فجاء فاطمة ، فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان اليهودى ، فنخذ لنا دقيقاً ، فجاء اليهودى فاشتري به دقيقاً ، فقال اليهودى : أنت ختن هذا الذى يزعم أنه رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فنخذ دينارك والدقيق لك ، فخرج على حتى جاء به إلى فاطمة ، فأخبرها . فقالت : اذهب به إلى فلان الجزار ، فنخذ لنا بدرهم لحماً ، فذهب ، فزمن الدينار بدرهم بلحم ، فجاء به ، فمجننت ، وخبزت ، وأرسلت إلى أبيها ، فجاء ، فقالت : يا رسول الله أذكر لك ، فان رأيتة حللنا لكنا ، من شأنه كذا وكذا ، فقال : كلوا بسم الله ، فأكلوا ، فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله والإسلام الدينار ، فأمر النبي ﷺ به ، فدعى ، فسأله ، فقال : سقط منى في السوق ، فقال النبي ﷺ : يا على اذهب إلى الجزار ، فقل له : إن رسول الله يقول لك : أرسل إلىّ بالدينار ، ودرهمك علىّ ، فأرسل به ، فدفعه رسول الله ﷺ إليه ، انتهى . قال المنذرى : واستشكل هذا الحديث من جهة أن علياً أثنى الدينار قبل تعريفه ، قال : وأحاديث التعريف أكثر وأصح إسناداً ، ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة يعتد بها ،

(١) عند البخارى بهذا اللفظ في "اللقطة" - باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تصيب ، ص ٣٢٩ - ج ١

(٢) عند البخارى بهذا اللفظ في "الروايات" - باب إذا وقف وأوصى لأقاربه ، ص ٣٨٥ - ج ١ ، وعند مسلم في

"الزكاة" - باب فصل النفقة والصدقة على الأقربين ، ص ٣٢٣ (٣) عند الترمذى في "اللقطة" ، ص ١٧٧ - ج ١

(٤) عند أبي داود في "اللقطة" ، ص ٢٤٠ - ج ١

فراجعته لرسول الله ﷺ على ملائ الخلق إعلان به، فهذا يؤيد الاكتفاء بالتعريف مرة واحدة، انتهى.
 قلت: رواه عبد الرزاق في "مصنفه"، وفيه أنه عرفه ثلاثة أيام، قال: أخبرنا ابن جريج عن
 أبي بكر بن عديقه أن شريك بن عديقه بن أبي نمر أخبره عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري
 أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً في السوق، فأق النبي ﷺ، فقال: عرفه ثلاثة أيام، قال:
 فعرفه ثلاثة أيام، فلم يجد من يعرفه، فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره، فقال: شأنك به، قال:
 فباعه على، فابتاع منه ثلاثة دراهم شعيراً، وثلاثة دراهم تمرأ، وقضى ثلاثة دراهم، وابتاع بدرهم
 لحماً وبدرهم زيتاً، وكان الدينار بأحد عشر درهماً، فلما كان بعد ذلك جاء صاحبه فعرفه، فقال له
 علي: قد أمرني رسول الله ﷺ فأكلته، فانطلق صاحب الدينار إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك
 له، فقال لعلي: رده إليه، فقال: قد أكلته، فقال النبي ﷺ للرجل: إذا جاءنا شيء أديناه
 إليك، انتهى. وكذلك رواه إسماعيل بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي، والبزار في "مسانيدهم"
 قال البزار: وأبو بكر هذا هو عند أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، وهو لين الحديث، انتهى.
 وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة عبد الرزاق، ثم قال: وأبو بكر بن أبي سبرة متروك،
 الحديث، انتهى.

كتاب الإباق

قوله: ولنا إجماع الصحابة على أصل الجمل. إلا أن منهم من أوجب الأربعين، ومنهم من
 أوجب ما دونها؛ قلت: روى عبد الرزاق في "مصنفه" (١) أخبرنا سفيان الثوري عن أبي رباح
 عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني، قال: أصبت غلبانا إماماً بالغين، فذكرت ذلك لابن مسعود
 فقال: الأجر والغنيمة، قلت: هذا الأجر، فما الغنيمة؟ قال: أربعون درهماً من كل رأس، انتهى.
 ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في "معجمه"، ورواه البيهقي في "سننه"، وقال: هو
 أمثل ما في الباب.

أثر آخر: روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا محمد بن يزيد عن أيوب عن أبي العلاء عن
 قتادة، وأبي هاشم أن عمر قضى في جعل الآبق أربعين درهماً، انتهى.

(١) قال ابن الهمام في "الفتح"، ص ٤٣٥ - ح ٤: إن محمداً روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن سعيد بن
 الرزبان عن أبي عمرو الشيباني، قال: كنت قاعداً عند عبد الله بن مسعود، فباع رجل قال: إن فلانا قدم بأباق من
 الفوم، فقال الفوم لقد أصاب أجراً، قال عبد الله: وجبنا إن شاء الله من كل رأس أربعين، وروى أبو يوسف
 هذا الحديث عن سعيد أيضاً، انتهى.

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً ~~في كتابه~~ ثنا سفيان عن أبي إسحاق ، قال : أعطيت الجعل في زمن معاوية أربعين درهما ، انتهى .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عمرو بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر جعل في جعل الآبق ديناراً ، لوائى عشر درهما .

أثر آخر : رواه ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي أنه جعل في جعل الآبق ديناراً ، أو لوائى عشر درهما ، انتهى .

حديث مرفوع مرسل : أخرجه عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة في "مصنفهما" عن عمرو بن دينار أن رسول الله ﷺ قضى في العبد الآبق يؤخذ خارج الحرم بدينار . أو عشرة دراهم ، انتهى .

كتاب المفقود

قوله : وقال مالك رحمه الله : إذا تم له أربع سنين يفرق القاضي بينه وبين امرأته ، وتعتد عدة الوفاة . ثم تتزوج من شامت ، لأن عمر رضى الله عنه هكذا فعل في الذى استهوته الجن بالمدينة ؛ قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه - في كتاب النكاح" حدثنا سفيان بن عينة عن عمرو عن يحيى بن جعدة أن رجلاً انتسفته ^(١) الجن على عهد عمر بن الخطاب ، فأنت امرأته عمر ، فأمرها أن تربع أربع سنين ، ثم أمر وليه بعد أربع سنين أن يطلقها ، ثم أمرها أن تعتد ، فإذا انقضت عدتها تزوجت ، فإن جاء زوجها خير بين امرأته والصداق ، انتهى .

طريق آخر : رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا سفيان الثوري عن يونس بن خباب عن مجاهد عن الفقيذ الذى فقد ، قال : دخلت الشعب ، فاستهوتى الجن ، فكثت أربع سنين ، ثم أنت امرأتى عمر بن الخطاب ، فأمرها أن تربع أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ، ثم دعا وليه فطلقها ، ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشرأ ، قال : ثم جئت بعد ما تزوجت ، فغيرنى عمر بينا وبين الصداق الذى أصدقها ، انتهى .

(١) قال في "لسان العرب" ، : انتسفته الرمح : استأصلته وقلته من الأرض

طريق آخر: قال عبد الرزاق أيضاً: أخبرنا معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: فقدت امرأة زوجها، فكتبت أربع سنين، ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب، فأمرها أن تترى أربع سنين من حين رفعت أمرها إليك فلان جاء زوجها، وإلا تزوجت، فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع، ولم يسمع له بذكر، ثم جاء زوجها بعد، فقيل له: إن امرأتك تزوجت بعدك بأمر عمر، فأدبر، فقال له: أعدني على من غصني أهلي، وحال يئني وبينهم، ففرع عمر له لذلك وقال: من أنت؟ قال: أنا فلان، ذهبت بي الجن، فكنت أتيه في الأرض، لجنيت فوجدت امرأة قد تزوجت، زعموا أنك أمرتها بذلك، فقال له عمر: إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك غيرها، قال: بل زوجني غيرها، ثم جعل عمر يسأله عن الجن، وهو يخبره، انتهى.

طريق آخر: أخرجه الدارقطني في "سننه" (١) عن عاصم الاحول عن أبي عثمان، قال: أتت امرأة عمر بن الخطاب، فقالت: استهوت الجن زوجها، فأمرها أن تترى أربع سنين، ثم أمرولى الذى استهوته الجن أن يطلقها، ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً، انتهى.

وفي الباب آثار أخرى: روى مالك في "الموطأ" (٢) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب، قال: أيما امرأة فقدت زوجها، فلم تدر أين هو، فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم تحل، انتهى. ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن جريج ثنا يحيى بن سعيد به، وزاد: وتكبح إن بدا لها، انتهى.

أثر آخر: رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، قالا في امرأة المفقود: تترى أربع سنين، وتعتد أربعة أشهر وعشراً، انتهى.

أثر آخر: قال ابن أبي شيبة أيضاً حدثنا عبدة بن سليمان عن سعيد عن جعفر بن أبي وحشية عن جابر بن زيد، قال: نذاكر ابن عباس، وابن عمر المفقود، قالا جميعاً: تترى امرأته أربع سنين، ثم يطلقها ولئلا زوجها، ثم تترى أربع أشهر وعشراً، انتهى.

(١) عند الدارقطني في "التكاح - باب امرأة المفقود"، ص ٤٢١ - ج ٢ (٢) عند مالك و "الموطأ"

- باب عدة التي تفقد زوجها، ص ٢٠٩

أثر آخر : قال ابن أبي شيبة أيضاً : حدثنا غندر عن شعبة عن منصور ثنا مجاهد عن ابن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب أنه قال في امرأة المفقود : تربص أربع سنين ، ثم يطلقها ولي زوجها ، ثم تربص أربعة أشهر وعشراً ، انتهى .

الحديث الأول : قال عليه السلام في امرأة المفقود : « هي امرأته حتى يأتيها البيان » ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في " سننه " (١) عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحبيل الهمداني عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان » ، انتهى . ووجدته في نسخة أخرى : حتى يأتيها الخبر ، وهو حديث ضعيف ، قال ابن أبي حاتم في " كتاب الملل " (٢) : سألت أبي عن حديث رواه سوار بن مصعب عن محمد بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة ، قال : قال رسول الله ﷺ في امرأة المفقود : « هي امرأته حتى يأتيها البيان » ، فقال أبي : هذا حديث منكرو ، ومحمد بن شرحبيل متروك الحديث ، يروى عن المغيرة مناكير ، أباطيل ، انتهى . وذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة الدارقطني ، وأعله بمحمد بن شرحبيل ، وقال : إنه متروك ، قال ابن القطان في " كتابه " : وسوار بن مصعب أشهر في المتروكين منه ، ودونه صالح بن مالك ، ولا يعرف ، ودونه محمد بن الفضل ، ولا يعرف حاله ، انتهى .

قوله : عن علي رضي الله عنه في امرأة المفقود ، قال : هي امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق ، قال المصنف : وعمر رجوع إلى قول علي ؛ قلت : رواه عبد الرزاق في " مصنفه - في كتاب الطلاق " أخبرنا محمد بن عبيد الله العزمي عن الحكم بن عتيبة أن علياً قال في امرأة المفقود : هي امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق ، انتهى . أخبرنا معمر عن ابن أبي ليلى عن الحكم أن علياً قال ، فذكره سواء ، أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي ، قال : تربص حتى تعلم أحى أم ميت ، انتهى . أخبرنا ابن جريج ، قال : بلغني أن ابن مسعود وافق علياً على أنها تنتظره أبداً ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن أبي قلابة . وجابر بن زيد ، والشعبي ، والنخعي كلهم قالوا : ليس لها أن تتزوج حتى يتبين موته ، انتهى .

(١) عند الدارقطني في " اللكاح - باب امرأة المفقود ، ص ٤٢١ (٢) في النسخة المطبوعة من " كتاب الملل ص ٤٣٢ ج ١ - في علل أخبار الطلاق ، سألت أبي عن حديث رواه محمد بن جابر عن بشر بن جبة عن سوار ابن الأشعث

كتاب الشركة

الحديث الأول : بعث النبي ﷺ والناس يتعاملون بها ، فقرم عليها ولم ينهم ؛ قلت : في الباب أحاديث منها ما أخرجه أبو داود ، وابن ماجه^(١) عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن قائد السائب عن السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي ﷺ : كنت شريكى في الجاهلية ، فكنت خير شريك ، لا تدارى ، ولا تمارى ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" ، والحاكم في "المستدرک" - في كتاب البيوع ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ورواه أحمد في "مسنده" من حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم عن مجاهد عن السائب أن النبي ﷺ شاركه قبل الإسلام في التجارة ، فلما كان يوم الفتح جاءه ، فقال النبي ﷺ : مرجأ بأخى وشريكى ، كان لا يدارى ولا يمارى ، ياسائب قد كنت تعمل أعمالا في الجاهلية لا تقبل منك ، وهى اليوم تقبل منك ، وكان ذا سلف وصدقة ، انتهى . قال السهيلي في "الروض الآنف" : حديث السائب : كنت شريكى في الجاهلية ، فكنت خير شريك لا تدارى ولا تمارى ، كثير الاضطراب ، فمنهم من يرويه عن السائب بن أبي السائب ، ومنهم من يرويه عن قيس بن السائب ، ومنهم من يرويه عن عبد الله بن السائب ، وهذا اضطراب لا يثبت به شيء ، ولا تقوم به حجة ، والسائب ابن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم ، ومن حسن إسلامه منهم ، واضطرب في مته أيضاً ، فمنهم من يجعله من قول النبي ﷺ في أبي السائب ، ومنهم من يجعله من قول أبي السائب في النبي ﷺ ، انتهى كلامه . قال إبراهيم الحربي في "كتابه غريب الحديث" : إن - تدارى - مهموز من الإدارة ، وهى المدافعة ، - وتماهى - غير مهموز من الممارسة ، وهى المجادلة ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود في "البيوع" ^(٢) عن محمد بن الزبرقان عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « قال الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانا خرجت من بينهما » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" ، وصححه ، قال ابن القطان في "كتابه" : وهو حديث إنما يرويه أبو حيان التيمي عن أبيه عن أبي هريرة ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد بن حيان ، أحد الثقات ، ولكن أبوه لا يعرف له حال ،

(١) عذابين ماجه في "البيوع" - باب الشركة والمضاربة ،، ص ١٦٦ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في البيوع - باب الشركة في التجارة ،، ص ٦١ - ج ٢ ، وعند أبي داود في "الأدب" - باب في كراهية المراء ،، ص ٣٠٨ - ج ٢
(٢) عند أبي داود في "الشركة" ،، ص ١٢٤ - ج ٢ ، وفي "المستدرک" - في البيوع ،، ص ٥٢ - ج ٢

ولا يعرف من روى عنه غير ابنه ، ورويه عن أبي حيان أبو همام محمد بن الزبرقان ، وحكى الدارقطني عن لوين أنه قال : لم يستند غير أبي همام ، ثم ساقه من رواية أبي ميسرة الهاوندي ثنا جرير عن أبي حيان عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، مرسل ، انتهى كلامه . قال ابن سعد في " الطبقات " (١) : السائب بن أبي السائب اسمه صفي بن عائد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وله ولد اسمه عبد الله صحابي أيضاً ، ثم ذكر له حديث الشراكة ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « فاضوا ، فإنه أعظم للبركة » ؛ قلت : غريب ؛ وأخرج ابن ماجه في " سننه - في التجارات " عن صالح بن صبيب عن أبيه صبيب ، قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث فيهن البركة : البيع إلى أجل ، والمقارضة ، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع ، انتهى . ويوجد في بعض نسخ ابن ماجه " المفاوضة " عوض " المقارضة " ، ورواه إبراهيم الحربي في كتاب " غريب الحديث " ، وضبط المعارضة - بالعين والضاد - فسر المعارضة بأنها بيع عرض بعرض مثله ، قال : والعرض هو ماسوى النقود من دابة أو غيرها ، قال : والعرض - بفتح الراء - حطام الدنيا ، ومنه قوله عليه السلام : « ليس الغناء عن كثرة العرض ، إنما الغنى غنى النفس » ، وقوله : يبيع أقوام دينهم بعرض من الدنيا ، وقوله : « تريدون عرض الدنيا » .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « الريح على ما شرطنا ، والوضيعة على قدر المالين » ؛ قلت : غريب جداً ، ويوجد في بعض كتب الأصحاب من قول علي ، وبعده - فصلان - ليس فيهما شيء .

(١) ولى " التهذيب " ، ص ٤٤٨ - ج ٣ السائب بن أبي السائب صفي بن عائد بن عبد الله ، انتهى .

— كتاب الوقف —

الحديث الأول : قال عليه السلام لعمر حين أراد أن يتصدق بأرض له تدعى ثمغ :
 « تصدق بأصلها لاتباع ولا توهب ، ولا تورث » ، قلت : أخرجه الأئمة الستة ^(١) ، قالبخارى
 في "أواخر الشهادات" ، ومسلم ، وأبو داود في "الوصايا" ، والترمذي ، وابن ماجه في "الاحكام" ،
 والنسائي في "كتاب الاجناس" كلهم عن نافع عن ابن عمر ، قال : أصاب عمر بخير أرضاً ، فأتى
 إلى النبي ﷺ ، فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه ، فكيف تأمرني به ، قال : إن شئت
 حبست أصلها ، وتصدقت بها ، فتصدق عمر أنه لاتباع أصلها ، ولا توهب ، ولا تورث في الفقراء .
 والقري ، والرقاب ، وفي سبيل الله ، والضيف لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ،
 أو يطعم صديقاً غير متمول فيه ، انتهى . وفي بعض طرق البخارى ، قال النبي ﷺ : « تصدق
 بأصله ، لاتباع ، ولا توهب ، ولا تورث . ولكن ينفق ثمره » ، فتصدق به عمر بن الخطاب ،
 الحديث . وقال فيه : إن هذا المال كان نخلاً ، وزاد أبو داود : قال يحيى بن سعيد : نسخها لى
 عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - يعنى نسخة الصدقة - بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا ما كتب عبد الله عمر في ثمغ ، قصص من خبره نحو حديث نافع ، وقال : وإن شاء لى ثمغ ^(٢)
 اشترى من ثمره رقيقاً لعمله ، وكتب معقب ، - وشهد عبد الله بن الأرقم - : بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث لى حدث أن ثمغ ، وصرمة بن الأكوع ،
 والعبد الذى فيه ، والمائة سهم التى بخير ، ورقيقه الذى فيه ، والمائة التى أطعمه محمد ﷺ بالوادى ،
 تليه حفصة ماعاشت ، ثم يليه ذر الرأى من أهلها أن لا يباع ، ولا يشتري ، بنفسه حيث رأى
 من السائل والمحروم ، وذى القربى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل ، أو آكل ، أو اشترى
 رقيقاً منه ، انتهى . آكل بالمد ، أى أطعم .

الحديث الثانى : قال عليه السلام . « لاجس عن فرائض الله » ، قلت : أخرجه الدارقطنى

(١) عبد البخارى في «واضع ، وهذا لفظ في «الوصايا - باب الوقف وكيف يكتب» ، ص ٣٨٩ - ج ٢ ، وعنه
 مسلم في «الوصايا - باب الوقف» ، ص ٤١ - ج ٢ ، وعنه أبى داود في «الوصايا» ، ص ٤٢ - ج ٢ ، وعنه الترمذى
 لى «الوقف» ، ص ١٧٧ - ج ١

(٢) قال ابن الماهم في «الفتح» ، ص ٤١ - ج ٥ : ثمغ وهو - بالناء المثناة المفتوحة - بعدها ميم ساكنة ، ثم
 عين مجبة - وذكر الشيخ صاحب الدين أنه بلا تنوين علمية والتأنيث ، وى «حياة البيان» ، أنها فى كتب عراب
 الحديث المصححة عند اللغات ، متواتراً وغير متواتر ، كما فى «دعد» ، انتهى .

في "سنه (١) - في الفرائض" عن عبد الله بن هبة عن أخيه عيسى بن هبة عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا حبس عن فرائض الله » ، انتهى . وابن هبة ، وأخوه عيسى ضعيفان ، ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفا على علي ، فقال : حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، قال : قال علي : لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع ، انتهى . وروى الطبراني في "معجمه" حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا حسان بن عبد الله الواسطي ثنا ابن هبة عن قيس بن الحجاج عن حنش عن فضالة بن عبيد عن رسول الله ﷺ ، قال : « لا حبس » ، انتهى .

قوله : وعن شرح أنه قال : جاء محمد بن يعقوب الحليس : قلت : رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في البيوع " حدثنا وكيع ، وابن أبي زائدة عن مسعر عن ابن عون عن شرح ، قال : جاء محمد بن يعقوب الحليس ، انتهى . وأخرجه البيهقي .

قوله : ويجوز وقف العقار ، لأن جماعة من الصحابة وقفوه ؛ قلت : أخرج الحاكم في "المستدرك" (٢) - في كتاب الفضائل " عن الواقدي حدثني عثمان بن هب عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم الخزومي أخبرني أبي عن يحيى بن عثمان بن الأرقم حدثني عثمان بن الأرقم الخزومي أنه كان يقول : أنا ابن سبع الإسلام ، أسلم أبي سبع سبعة ، وكانت داره على الصفا ، وهي الدار التي كان النبي ﷺ يكون فيها في الإسلام ، وفيها دعا الناس إلى الإسلام ، فأسلم فيها خلق كثير : منهم عمر بن الخطاب ، فسميت دار الإسلام ، وتصدق بها الأرقم على ولده ، فقرأت نسخة صدقة : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما قضى الأرقم في ربه ما حاز الصفا ، أنها صدقة بمكانها من الحرم ، لا تباع ، ولا تورث ، شهد هشام بن العاص بذلك ، وفلان مولى هشام ابن العاص ، قال : فلم تزل هذه الدار صدقة قائمة فيها ولده ، يسكنون ، ويؤاجرون ، يأخذون عليها ، مختصر . وسكت عنه .

حديث آخر : روى الطبراني في "معجمه" من حديث بشير السلي ، قال : لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء ، وكانت لرحل من بني غفار عين يقال لها : رومة ، وكان يبيع منها القرية بمد ، فقال له رسول الله ﷺ : بعنيها بعين في الجنة ، فقال : يا رسول الله ليس لي ولا لعمالي غيرها ، لا أستطيع ذلك . فبلغ ذلك عثمان بن عفان . فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي

(١) عند الدارقطني في الفرائض ١١ ص ٤٥٤ - ج ٢ (٢) في المستدرك - في الفضائل - في ذكر الأرقم ابن أبي الأرقم ، ص ٥٠٢ - ج ٣

ﷺ فقال : يا رسول الله أجمع لي مثل الذي جعلته له ، عينا في الجنة إن اشتريتها ؟ قال : نعم ، قال : قد اشتريتها وجعلتها للسلبين ، انتهى .

حديث آخر : روى إبراهيم الحربي في كتابه " غريب الحديث " حدثنا أبو بكر بن أبي شبة ثنا حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام^(١) وقف داراً له على المردودة من بناته ، انتهى . وقال : المردودة هي المطلقة ، والفاقد التي مات زوجها ؛ وفي الباب ما أخرجه البخاري^(٢) عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله ﷺ أخى جويرية بنت الحارث ، قال : مات رسول الله ﷺ عند موته ديناراً ، ولأدرهما ، ولا عبداً ، ولا أمة ، ولا شيئاً إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها ، وسلاحه ، وأرضاً جعلها لابن السليل صدقة ، انتهى . وفي " الخلافيات " للبيهقي ، قال أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي : تصدق أبو بكر بداره بمكة على ولده ، فهي إلى اليوم ، وتصدق عمر بربعه عند المروة ، وبالثنية على ولده ، فهي إلى اليوم ، وتصدق علي بأرضه ، وداره بمصر ، وبأمواله بالمدينة على ولده ، فذلك إلى اليوم ، وتصدق سعد بن أبي وقاص بداره بالمدينة ، وبادره بمصر على ولده ، فذلك إلى اليوم ، وعثمان برومة ، فهي إلى اليوم ، وعمر بن العاص بالوهط من الطائف ، وداره بمكة ، والمدينة على ولده ، فذلك إلى اليوم ، قال : وما لا يحضرني كثير ، انتهى .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « وأما خالد فقد حبس أدرعا في سبيل الله » ؛ قلت : أخرجه البخاري ، ومسلم^(٣) في " الزكاة " عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، قال : بعث النبي ﷺ عمر بن الخطاب على الصدقة ، فنفع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس ، فقال رسول الله ﷺ : « ما ينعم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله » ؛ وأما خالد ، فأنكم تظلمون خالداً ، فقد احتبس أدرعه وأعتده في سبيل الله ، وأما العباس عم رسول الله ﷺ فهي على ، ومثلها ، ثم قال : أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه ؟ ، انتهى . وأخرج الطبراني في " معجمه " عن ابن المبارك ثنا حماد بن زيد عن عبد الله بن المختار عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل ، قال : لما حضرت خالد بن الوليد الوفاة ، قال : لقد طلبت القتل ، فلم يقدري إلا أن أموت على فراشي ، وما من عملي أرجى من لا إله إلا الله ، وأنا مترس بها ، ثم قال : إذا أنا مت فانظروا سلاحي ، وفرسي ، فاجعلوه عدة في سبيل الله تعالى ، انتهى .

(١) وذكره البخاري تلميذاً في " الوصايا - باب إذا وقف أرضاً أو بئراً ، ص ٣٨٩ - ج ١

(٢) عند البخاري في " الجهاد - باب بنته التي صلى الله عليه وسلم ، ص ٤٠٢ - ج ١ (٢) عند البخاري في

" الزكاة - باب قول الله تعالى : (و الرقاب والغارمين) ، ص ١٩٨ ، وعند مسلم فيه : ص ٣١٦ - ج ١

قوله: وطلحة رضى الله عنه جبر دروعه في سبيل الله، ويروى أكراعه؛ قلت: غريب جداً.
الحديث الرابع: روى أن النبي ﷺ كان يأكل من صدقه، قال المصنف: والمراد وقفه؛
قلت: غريب أيضاً، وفي مصنف ابن أبي شيبة في "باب الأحاديث التي اعترض بها على أبي
حنيفة" حدثنا ابن عينة عن ابن طاوس عن أبيه أخبرني جبر الممرى، قال في صدقة النبي ﷺ:
يأكل منها أهلها بالمعروف غير المنكر، انتهى.

الحديث الخامس: قال عليه السلام: "نفقة الرجل على نفسه صدقة"؛ قلت: روى من
حديث المقدم بن معدى كرب؛ ومن حديث الحدرى؛ ومن حديث جابر؛ ومن حديث أبي أمامة.
أما حديث المقدم: فأخرجه ابن ماجه (١) في "التجارات" عن إسماعيل بن عياش عن
بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدى كرب عن النبي ﷺ قال: ما من كسب
الرجل كسب أطيب من عمل يديه، وما أنفق الرجل على نفسه، وأهله، وولده، وخادمه فهو له
صدقة، انتهى. وأخرجه النسائي في "عشرة النساء" عن بقية عن بحير به، بلفظ: ما أطعمت نفسك
فهو لك صدقة، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدك فهو لك صدقة،
وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة، انتهى.

وأما حديث الحدرى: فأخرجه ابن جبان في "صحيحه" في النوع الأول، من القسم
الأول عن دراج أبي السمح أن أبا الهيثم حدثه عن أبي سعيد الحدرى عن رسول الله ﷺ،
قال: أيما رجل كسب مالا من حلال، فأطعم نفسه وكساها، فن دونه من خلق الله، فان له به
زكاة، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک" - (٢) في كتاب الأطعمة، إلا أنه قال: فانه له زكاة،
وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انتهى.

وأما حديث جابر: فرواه الحاكم أيضاً (٣) في "أواخر البيوع"، وكذلك الدارقطني
في "سننه - في البيوع" عن محمد بن حماد بن ماهان ثنا عيسى بن إبراهيم البركي ثنا عبد الحميد

(١) عند ابن ماجه في ١١ للتجارات - باب الحث على المكاسب، ص ١٥٥ - ج ١

(٢) في المستدرک - في الأطعمة - باب فضيلة إطعام الطعام، ص ١٣٠ - ج ٤، عن أبي الشيخ عن أبي الهيثم به،
والصواب: دراج أبي السمح (٣) في ١٠ المستدرک - في البيوع - باب كل معروف صدقة، ص ٥٠ - ج ٢، وعند
الدارقطني في ١٠ البيوع، ص ٣٠

ابن الحسن الحلالي ثنا محمد بن المنكدر عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله فهو له صدقة، وما وقى به عرضه فهو صدقة، وما أنفق المؤمن من نفقة، فإن خلفها على الله ضامن، إلا ما كان في بينان أو معصية، فقلت لمحمد بن المنكدر: ما يعني - وقى به عرضه - قال: أن يعطى الشاعر، وذا اللسان المتقى، انتهى. قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه الطبراني في "معجمه" عن بشر بن نمر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ، قال: من أنفق على نفسه نفقة فهي له صدقة، ومن أنفق على امرأته وأهله وولده، فهو له صدقة، انتهى. وروى ابن عدى في "الكامل"، وأعله ببشر ابن نمر، وضعفه عن جماعة، ووافقهم على ضعفه؛ وروى مسلم في "صحيحه" (١) - في الزكاة - عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال لرجل: ابدأ بنفسك، فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلا هلك، فإن فضل عن أهلك شيء، فلدى قرابتك، فإن فضل عن ذى قرابتك شيء، فهكذا وهكذا، انتهى. وأخرج أصحاب السنن (٢) عن المقبري عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا، فقال رجل: عندى دينار، قال: تصدق به على نفسك، قال: عندى دينار آخر، قال: تصدق به على زوجتك، قال: عندى دينار آخر، قال: تصدق به على ولدك، قال: عندى دينار آخر، قال: تصدق به على خادمك، قال: عندى دينار آخر، قال: أنت أبصر»، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک"، وصحح إسناده.

تم [الجزء الثالث] بتوفيق الله تعالى من كتاب
"نصب الراية" للحافظ الزيلعي

ويليه الجزء الرابع، أوله "كتاب البيوع"
وفقنا الله لتكميله، وهو الموفق

(١) عند مسلم في "الزكاة" - باب فضل النفقة على العيال والمملوك، ص ٣٢٢ - ج ١ (٢) عند أبي داود في "الزكاة" - باب في صلة الرحم، ص ٢٣٨ - ج ١، وينظر البقية، وفي "المستدرک" - في الزكاة، ص ٤١٥ - ج ١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، انتهى.

- ١ - " الدور البازغة " { للإمام الشاه ولى الله الدهلوى ، صاحب " حجة الله البالغة " }
- ٢ - " الخير الكثير " له أيضاً
- ٣ - " التفهيمات الالهية " فى جزئين ، ،
- ٤ - " زاد الفقير " { للشيخ ابن الهمام صاحب " فتح القدير " مع الحاشية المفيدة }
- ٥ - " عقيدة الإسلام فى حياة عيسى عليه السلام مع حاشيته " تحية الإسلام " ... { للإمام العصر المحدث محمد أنور الكشميرى }
- ٦ - " مشكلات القرآن " له أيضاً — مع مقدمة تفسيرية
- ٧ - " إكفار الملمدين فى ضروريات الدين "
- ٨ - " خاتم النبیین " (بالفارسية)
- ٩ - " نيل الفرقدين فى مسألة رفع اليدين "
- ١٠ - " بسط اليدين لنبل الفرقدين "
- ١١ - " فصل الخطاب فى مسألة أم الكتاب "
- ١٢ - " كشف الستر عن مسألة الوتر "
- ١٣ - " مرآة الطارم لحوث العالم "
- ١٤ - " ضرب الخاتم على حوث العالم " (منظومة بالعربية)
- ١٥ - " نفحة العنبر من هدى الشيخ الأنور " تأليف البنورى
- ١٦ - " بغية الأريب فى مسائل القبلة والمحارب " له أيضاً

المكاتب الآتية

يطلب منها : كتاب " نصب الراية " - للزيلعي

و

" فيض الباري على صحيح البخاري "

وسائر مطبوعات " المجلس العلمي " في الهند

١ - " مجلس على - داهيل (سورت) الهند "

٢ - أبناء مولوى محمد بن غلام رسول السورتي ، تجار الكتب جاملي محله " بمباي " نمر ٣

٣ - " كتب خانة رشيدية " قريب جامع مسجد - " دهلي " الهند

٤ - " مكتبة أنوريه " ديوبند ضلع سهارنيور " في الهند "

٥ - " مكتبة الحانجي " شارع عبد العزيز " بالقاهرة "

وغيرها من المكاتب الشهيرة بالقاهرة - والهند

— جداً

— إذن سأضع لك اسطوانة غاية في الابداع

ودارت الاسطوانة وكان من أدوار الرقص الموقظة للعواطف .
فلم أتمالك من التمايل طرباً وتحريك قدمي على نغمة الايقاع وشعرتُ
بنشوة غريبة تسري في أعضائي . ونظرت الى تحيات فوجدتها
ترقص بمفردها بسحر قاتل . ودارت دورتين في وسط الحجرة .
ثم اقتربت مني . وشدتني من يدي ثم جذبتني الى صدرها .
وفي لحظة بسيطة كنا نرقص بشغف ولوعة وعينانا تسكبان في
في بعضهما شعوراً عميقاً . وكانت تلتصق بي وتدني وجهها من
وجهي . ولما اقتربنا حيث الزر الكهربائي الخاص بالنور ، شعرت
بحركة خفيفة منها أعقبها انطفاء النور . وفي ذلك الوقت شعرت
بوجهها يلاصق وجهي وأنفاسها تختلط بأنفاسي . واذا بي في شبه
غيبوبة وكأنني أنتقل رويداً الى عالم الأحلام الجميلة . .

وكانت ليله رهيبة رائعة

وعدت إلى منزلي قبيل الفجر بقليل . وفي اليوم التالي
قصدت الى مكنتي في الوزارة متأخراً . وكنت أجر قدمي بتثاقل

وأكثر من التثاؤب . ولا أستطيع فتح عينيّ إلا بصعوبة .
وما كدت أقرب من باب حجرتي ، حتى أسرع إلى الفراش
وقال لي :

— صفا بك منتظر سعادتك من نصف ساعة

فقطبت حاجبي ووقفت متردداً ، بين الدخول والعودة .
وازدحم الأفكار في رأسي . فلم أستطع التمييز بينها . . ولكن
الفراش فتح الباب ليوسع لي الطريق . وظهر صفا بك جالساً
بجانب المكتب . ولما رأيته هرع إلى في الحال . فلم أربداً من
التقدم . ولكن بقدم غير ثابتة . وسلم على صديقي هاشماً باشاً
واعتذر لي عن غيبته الطويلة ليلة أمس بمختلف الأعذار . وأخيراً
قال لي :

— ولكنك كنت في ضيافة زوجتي . وزوجتي وأنا

شخص واحد

— بالطبع . بالطبع

وكنت لا أدري ماذا أقول . وصرخت منادياً على الفراش
وقلت له على الفور :

— قهوة مضبوطة في الحال